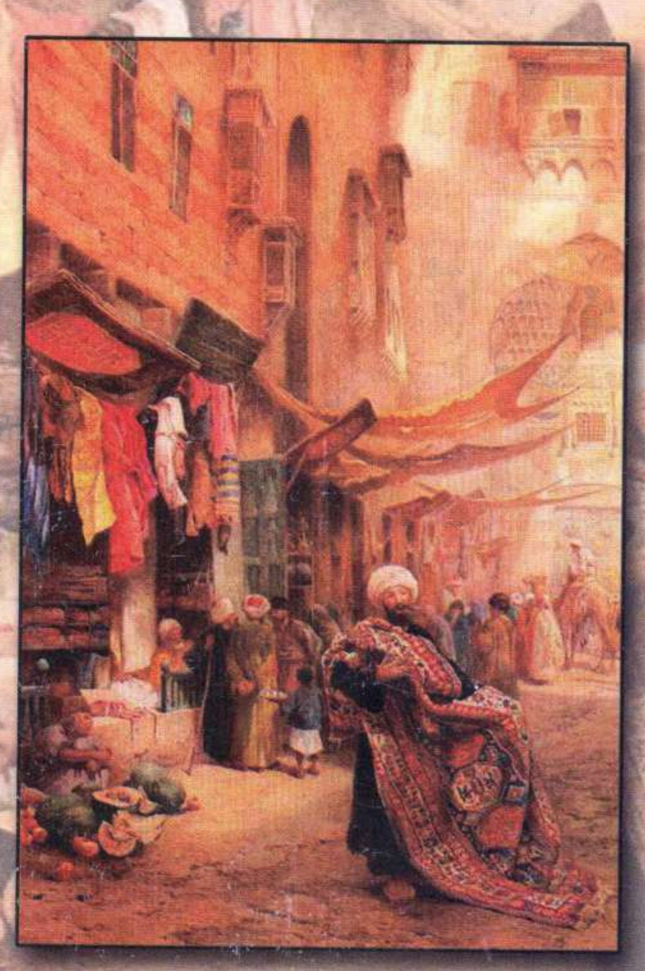
المجلس الأعلى للثقافة

الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر

الجزء الأول


تأليف: أندريه ريمون



ترجمة
ناصر أحمد إبراهيم
باتسى جمال الدين

مراجعة وإشراف
رءوف عباس

المشروع القومى للترجمة

818



هذا الكتاب يعد المرجع العمدة فى تاريخ مصر الاجتماعى فى القرن الثامن عشر، اعتمد مؤلفه على المصادر الوثائقية العربية والأجنبية، وعلى أمهات المخطوطات العربية، ومنذ صدور طبعته الأولى بالفرنسية عام ١٩٧٣ وإعادة طبعه عام ١٩٩٩ كان المرجع الأساسى لكل من تناول تاريخ مصر فى العصر العثمانى، ولم يسبق ترجمته إلى لغة أخرى، وهذه أول ترجمة له بالعربية.

والمؤلف هو المستشرق الفرنسى المرموق أندريه ريمون الذى تتلمذ عليه جيلان من المتخصصين على مدى نصف القرن من الزمان.

المشروع القومى للترجمة

الحرفيون والتجار فى القاهرة
فى القرن الثامن عشر

(الجزء الأول)

تأليف : أندريه ريمون
ترجمة : ناصر أحمد إبراهيم
باتسى جمال الدين عباس
مراجعة وإشراف : رءوف عباس



٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٨١٨
- الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر (الجزء الأول)
- أندريه ريمون
- ناصر أحمد إبراهيم ، وباتسى جمال الدين عباس
- رءوف عباس
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب :

Artisans et commerçants
Au Caire Au XVIIIe Siècle

Par

André Raymond

IFD, Damas, 1973, réédition IFAO/ IFD

Le Caire 1999

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo

Tel : 7352396 Fax : 7358084.

المحتـــويات

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها ، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس الأعلى للثقافة .

مقدمة المراجع للترجمة العربية

على مدى العقود الثلاثة المنصرمة، ظل هذا الكتاب المرجع "العمدة" فى تاريخ مصر الاقتصادى الاجتماعى فى القرن الثامن عشر، كما احتل واسطة العقد فى الدراسات الأكاديمية المعتبرة عن العصر العثمانى عامة، ومصر خاصة. ومؤلف هذا الكتاب مؤرخ فذ، أنفق ما يزيد على نصف القرن من عمره فى البحث عن تاريخ ذلك العصر، وبدأ فى وقت لم تكن فيه حال المصادر الأصلية ميسرة للبحث: إتاحةً وتنظيمًا، فراح يبحث عنها فى مظانها الأصلية فى صبر وأناة لم يتوافرا لغيره. فغاص فى السجلات والوثائق والمخطوطات، يجمع مادة هذا الكتاب حتى خرج على هذا النحو لأول مرة عام ١٩٧٣، ثم أعيد طبعه عام ١٩٩٩ عندما أصبح العثور على نسخة منه أمرًا صعبًا. وظل الكتاب فى طبعته الفرنسية، فلم يترجم لأى لغة أخرى، ربما لأن ترجمته تتطلب معرفة تامة بموضوعه، وامتلاك لناصية لغة الكتاب، واللغة التى يترجم إليها، وقدر من الخبرة بطريقة صاحبه فى صياغة أفكاره، والتعبير عنها.

ولما كانت العربية أولى اللغات بنقل هذا العمل الفريد إليها، فقد واكب الاهتمام بترجمته إلى العربية حرص فريق من الباحثين المصريين على الانكباب على دراسة العصر العثمانى بحثًا عن أصول التطور الاجتماعى لمصر الحديثة، ودحضًا لما أشاعته مدرسة الاستشراق من أفكار هذا العصر، مستخدمين فى ذلك وثائق العصر وأدبياته. وكانت أعمال أندريه ريمون الفريدة فى بابها، وعلى رأسها هذا الكتاب موضع اهتمامهم. ونعنى بذلك الفريق من الباحثين المصريين أعضاء "سمنار التاريخ العثمانى" الذى ترعاه الجمعية المصرية للدراسات التاريخية وينظمه ويديره شباب الباحثين، لذلك رأينا فى نقل هذا المرجع "العمدة" إلى العربية دعمًا

للدراسات التاريخية الخاصة بتاريخ مصر الاجتماعى فى العصر العثمانى، وسدًا لفراغ كبير فى المكتبة العربية.

ومن يقرأ هذا الكتاب سوف يلفت نظره – دون شك – ذلك الجهد الكبير الذى بذله صاحبه في جمع مادته من مختلف الأرشيفات والمكتبات على مدى ما يزيد على عقد من السنين، كان أندريه ريمون – فى هذا العمل – أقرب الشبه إلى المستكشفين الذى يرتادون أصقاعًا لم تطأها الأقدام من قبل، فيحددون معالمها، ويدخلونها دائرة الضوء المعرفى، ويضعونها –بذلك– على خارطة العلم. فقد كان ارتياد أندريه ريمون للأرشيفات المختلفة غير مسبوق، اعتمد فيه على جهده الفردى، فقام بإنجاز عمل تأسيسى، يحتاج على فريق من الباحثين أولى العزم لتحقيق ما استطاع تحقيقه بجهده الفردى. مما يثير عجب القارئ عندما يرى هذا الكم الهائل من التفاصيل الدقيقة التى تتعلق بكل ما اتصل بالحرفيين والتجار، وعندما يجد المؤلف يعالج كل فصل من فصول الكتاب معالجته للدراسة القائمة بذاتها، فلا يستنكف ترديد معلومات استخدمها فى فصول أخرى، لا من قبيل الولع بالتكرار، ولكن ليتخذ منها أساسا يبنى عليه إضافات أخرى تتصل بالفصل الذى يتناوله. ولعل ذلك يفسر رفضه عرض أحد الناشرين اختصار الكتاب إلى ٢٠٠–٢٥٠ صفحة ليُتَرجَم إلى الإنجليزية، فقد رأى أن ذلك الاختصار يفقد الكتاب قيمته، ربما لإسقاطه العديد من التفاصيل الدقيقة التى يرى أهميتها.

والكتاب في الأصل رسالة دكتوراه الدولة التى حصل بها أندريه ريمون على هذه الدرجة العلمية الرفيعة من جامعة السوربون، وتأتى ترجمته إلى العربية – ضمن المشروع القومى للترجمة – فى إطار احتفالية المجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بتكريم المؤرخ الكبير أندريه ريمون ضمن فعاليات ندوة علمية أقيمت لهذا الغرض عن "تطور المجتمع المصرى فى العصرين المملوكى والعثمانى" فى المدة من ٢–٤ أبريل ٢٠٠٥ بمناسبة بلوغه الثمانين من العمر، تقديراً لعطائه العلمى على مدى ما يزيد عن نصف القرن، خدمةً لتاريخ مصر، وريادته لدراسة تاريخ مصر الاجتماعى على وجه الخصوص، وإذا كان الفضل لا بد أن ينسب لأصحابه، فيجب علينا التنويه

بفضل الأستاذ الدكتور جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة لإدراج الكتاب بالمشروع القومى للترجمة وحرصه على رعاية وزارة الثقافة لاحتفالية تكريم أندريه ريمون عميد مؤرخى مصر فى العصر العثمانى.

وما كانت هذه الترجمة لتتم على هذا النحو الفريد، لولا الجهود المخلصة المتميزة التى بذلها المترجمان : ناصر أحمد إبراهيم، وباتسى جمال الدين عباس، فقد استطاعا أن يجعلا أندريه ريمون يخاطب القارئ العربى بلغته، بقدر كبير من الدقة والوضوح، مما يسر على مراجع الترجمة عمله، وجعله مدينا لهما بالشكر على حسن الأداء، وتحمل ضغوط العمل فى مدى زمنى قياسى.

ولما كان الكتاب يُنشَر فى طبعته العربية بعد ثلاثة عقود من صدوره بالفرنسية، فقد حرص فريق الترجمة على تزويد الحواشى بما توصلت إليه البحوث التى تمت فى العقد الماضى من نتائج بنيت على مادة لم تصل إليها يد المؤلف، وشروح لبعض المصطلحات، وتنويه بما تم نشره من المخطوطات التى استخدمها المؤلف فى السنوات التى تلت صدور الطبعة الفرنسية. ولعب ناصر أحمد إبراهيم الدور الأساسى فى إضافة هذه الحواشى، كما أفاد المراجع من خبرات بعض المتخصصين فى الموضوع.

ونأمل أن تفتح هذه الطبعة العربية آفاقا جديدة أمام الباحثين فى التاريخ الاجتماعى عامة، وتاريخ مصر فى العصر العثمانى خاصة.

والله وخدمة تاريخ أمتنا من وراء القصد،،

رءوف عباس

مقدمة الطبعة الثانية

انقضت خمسة وعشرون عامًا على طباعة كتاب "الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر" والذى هو - فى واقع الأمر- رسالة الدكتوراه التى نُوقشت فى جامعة السوربون العام ١٩٧٢. جاءت هذه الرسالة نتيجة عدة أبحاث بدأت، عامى ٥٥-١٩٥٦، بالمعهد الفرنسى للآثار الشرقية الذى كنت مُقيمًا به، ثم تابعت العمل بباريس، فالقاهرة، تحت رعاية المعهد الفرنسى للآثار الشرقية IFAO والمركز القومى للأبحاث العلمية CNRS ، وذلك خلال الأعوام ١٩٦٢ و ٦٤- ١٩٦٥ و ١٩٦٦. وتفسر هذه الظروف، دون الحديث عن موضوع الكتاب، طباعته اليوم بالمعهد الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة. على أن طباعته (الأولى) بدمشق إنما تعزى إلى سبب ظرفى آخر يتعلق بفترة وجودى بالمعهد الفرنسى عامى ١٩٦٦ و ١٩٧٥؛ حيث تم طباعته، ضمن مجموعات IFD، بالمطبعة الكاثوليكية ببيروت عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٤. وحينما برزت فكرة إعادة طباعة الكتاب مرة أخرى، بمناسبة مرور ربع قرن على طباعته، وذلك إبان انعقاد ندوة بالمعهد الفرنسى للدراسات العربية بدمشق فى عام ١٩٩٨، كانت سعادتى غامرة أن يأتى ذلك بمبادرة من مديرى المعهدين الفرنسيين بالقاهرة ودمشق اللذين التقيا على فكرة تحقيق هذا المشروع بالقاهرة؛ ومن ثم أدين بالعرفان للسيد / نيقولا جريمال M.Nicolas Grimal وللسيد / دومينيك ماليه M. Dominique Mallet اللذان اقترحا هذا الحل. ولقد تأثرت للغاية بما ذهبا إليه من ضرورة نشر الطبعة الثانية، وأن تأخذ موضعها بالمعهد الفرنسى بالقاهرة.

لقد نفدت الطبعة الأولى من كتاب "الحرفيون والتجار" - التى بلغت ١٥٠٠ نسخة - بسرعة ملحوظة؛ وذلك استنادًا إلى أقل مدى زمنى يُباع فيه مثل هذا النمط من المؤلفات العلمية : إذ أن نفاد هذه النسخ فى اثنى عشر عامًا يمثل ، فى

الحقيقة، مدة زمنية قصيرة للغاية، وهذا ما يوضح درجة الاهتمام العام الذى قُوبل به هذا الكتاب. كان نفاد هذه النسخ، منذ سنوات طويلة، فيما عدا ما كان يجرى بيعه فى شكل نسخ مستعملة - قد جعل الكتاب يحظى بشرف إدراجه فى قائمة الكتب المعرضة للسطو وهو ما قامت به بالفعل مكتبة متخصصة فى استانبول، فضلاً عما كان يُباع من نسخ مصورة فوتوغرافيا، الأمر الذى بدا معه الكتاب وكأنه كُرِّسَ لهذا الاستحواذ. ولقد استُقبل الكتاب فى الوسط العلمى بحفاوة كبيرة، وأصبح مُؤلَّفا مرجعيًا فى دراساتنا؛ إذ أنه - منذ نشره - ساهم فى تطوير الأبحاث المتعلقة بهذا الحقل من الدراسات؛ ولذلك كانت مسألة إعادة طباعته موضوعًا لمناقشات عديدة منذ اثنى عشر عامًا.

وكانت المسألة الرئيسية التى طُرحت بشأن إعادة نشره تتعلق بالكيفية التى يخرج بها من جديد؛ فالكتاب حال نشره لم يكن موضوعًا لنقد جوهرى. والدراسات التى طُوِّرَت قبلت، بشكل عام، الكتاب بالانتقادات التى وُجهت إليه. وكان النقد الأكثر حدة قد جاء من قبل تيرنس والز Terence Walz وذلك فيما تعلق بموضوع العلاقات مع إفريقيا؛ باعتباره "البعد المفقود" فى كتاب "الحرفيون والتجار"[1].

وارتأت العروض التى أجريَت حول الكتاب إمكانية تقديم صياغة جديدة مختصرة للنص الأصلى، على أن ضخامة الكتاب الذى قارب الألف صفحة، اتسقت - آنذاك- مع ما كان سائدًا فى الفترة التى ظهر فيها. ففى الدراسات المختصرة التى تأتى فى نحو ٢٥٠ صفحة نضطر إلى ضغط موضوع الدراسة

---

(١) تتمثل المراجعات النقدية لكتاب "الحرفيون والتجار" فى الآتى : مجدى وهبه، "التنظيم الاقتصادى والاجتماعى لقاهرة القرن الثامن عشر" فى السياسة الدولية، العدد رقم ٤٠، (١ أبريل ١٩٧٥)؛
Terence Walz, "Egypt in Africe : a lost perspective in Artisans et commerçants au Caire au XIIIe Siècle", International Journal of African Historical Studies, 8-4 (1975). Michel Allard, Travaux et Jours, 53 (octobre- décembre 1974). Lucien Golvin, IBLA, 135 (1975). Pedro Chalmeta, Hispania, 131 (1975). Joseph Van Ess, Erasmus (1975). Roger Owen, BSOAS, 38-3 (1975). Lucette Valensi, Annales, 30-4 (Juillet- août 1975). Gabriel Baer, JESHO, 20-3 (1975). J.M.Rogers, Bibliotheca Orientalis, 33 (Janvier- mars 1976). Ulrich Haarmann, 2 DMG, 135-1 (1985).

حسب متطلبات المعالجة وهذه المسألة لا ضرورة لها في مثل هذا التوقيت. ومن جهة أخرى يمكن أن نولى اهتمامًا بتعديل بعض الجوانب التى برزت فى التقديم الذى لاقى – يوم مناقشة الأطروحة – انتقادات معينة : فقد اعترض أحد أعضاء لجنة المناقشة على أن يبدأ الكتاب بعرض طويل للعملات المتداولة فى القاهرة فى القرن الثامن عشر، بطريقة بدت جافة ومستفزة بصورة ما؛ وخاصة لكونها وُضِعت على أعتاب الدخول إلى موضوع الدراسة. ومن المناسب كذلك أن نأخذ فى الاعتبار الدراسات التى أُنجِزَت على مدار ربع القرن الماضى والتى لها أهميتها، وإن كانت – بالقدر نفسه – لاتؤثر على جوهر نص الكتاب، فالقاهرة هى النطاق الذى تدور حوله موضوع الدراسة أكثر من كونها تتعلق بالمجال المصرى والعربى والعثمانى الذى اتسع فى إطاره كتاب "الحرفيون والتجار". وإذا عدت إلى النظر فى النص اليوم، يمكن أن أبدى اهتماماً أكبر بالجانب المصرى الحضرى للمشكلات التى سبق وأن عالجتها فى أبحاثى فى الخمس وعشرين سنة الأخيرة[١] وبالقدر نفسه أرى أن أولى اهتمامًا بالأبحاث الأخرى التى تمدنا بإيضاحات مناظرة يمكن أن نستعيض بها عما نعانيه من فقر البيبليوجرافية المصدرية لهذا العصر، والتى لا توفر إلا النزر اليسير بالنسبة للتاريخ الحضرى والتاريخ الاقتصادى الاجتماعى للإمبراطورية العثمانية والولايات العربية. غير أن إضافة هذه التنقيحات سوف تتعارض قليلاً مع الرغبة المطلوبة فى الحد من الإطناب الذى أشرنا إليه أنفًا.

ولطالما ترددت فكرة إعادة صياغة النص وخاصة إبان ترجمة الكتاب إلى الإنجليزية؛ حيث كان المأمول أن يتاح، فى شكل مبسط، لعامة القراء الأنجلوسكسونيين، وهم الذين تلقوا الترجمة بكل حفاوة، وأصبح النص ذا شعبية ملحوظة. على أن كل المحاولات المتتابعة لتداول الرأى حول هذه المسألة مع مختلف المحررين، عند البحث فى أمر تلك الترجمة، انتهت دونما تغيير يذكر، والشيء نفسه ردده أستاذى الودود وصديقى ألبرت حورانى **Albert Hourani** الذى

---

(١) "Le Caire sous les Ottomans", in B-Maury et al., Palais et Maisons du Caire, 11, Époque Ottomane, Paris, CNRS, 1983, p.13-89. Le Caire, Paris, Fayard, 1993. Le Caire des Janissaires, Paris, CNRS, 1995.

أكد على أنه لن يمكن التغلب على العقَبات التي واجهت – ظاهريًا – هذا المشروع. وعلى هذا النحو انقضت السنوات دون أن تتحقق الفكرة. وكان مدير المعهد الفرنسي بالقاهرة قد فكر فى إمكانية تحقيقها إلا أنه مع ذلك اقترح علىّ الخيار بين إعادة طباعة الكتاب كما هو وبين إعادة صياغة النص (بصورة مختصرة). وكان هذا الاقتراح كريمًا للغاية، وقد أثّر فيّ كثيرًا. بيد أن عملية إعادة كتابة النص إنما تعادل كتابة مُؤلَّف جديد، وهى من ثم تتطلب جهدًا كبيرًا ووقتًا طويلاً من المؤلف، وبالقدر نفسه من المحرر لهذا العمل، وعليه فإن الجانبين (المؤلف والمحرر) لن يمكنهما إخراج المشروع للنور إلا بعد فترة طويلة للغاية، سوف تستغرق، بدون شك، أربع سنوات على الأقل. وهذا يعنى الرهان على المستقبل بما يتضمنه ذلك من مخاطرة .

وعلى الرغم من العروض المختلفة التى ما تزال تميل إلى إعادة صياغة الكتاب إلاّ أن كلا من المؤلف والمحرر قد عقدا العزم على إعادة نشر الطبعة الأولى لعام ١٩٧٤؛ إذا أن ظهور هذا النص القديم يسهل على الجيل الجديد من الباحثين استخدامه. وإذا كان ثمة استدراك من المؤلف لأخطاء معينة أو من جراء ما بيَّنه القراء الواعون، إلا أن هذه الهنات لا تشكل موضوعًا للتصويب، وذلك لاعتقادى الراسخ – دون شك – فى الطابع الوهمى لمثل هذا العمل : فبالنص المنشور الكثير من الأخطاء المطبعية التى لا فكاك منها والتى لايمكن إزالتها، والقائمة التى رُصِدت لن تكون أبدًا نهائية[1]. والتصويب المقترح يظل بعيد المنال، ولعله من الأجدى استدراك الأخطاء الأكثر فداحة والتى من المحتمل أن تضلل القارئ.

ولقد أتاحت لى هذه الطبعة الثانية الفرصة لإحياء ذكرى أساتذة وأصدقاء رافقونى فى رحلة إعداد هذا العمل، وللأسف أن جميعهم تقريبًا قد وافته المنية : فكان شارل أندريه جوليان Charles - André Julien أول من أهتم بأبحاثى التى

---

(١) فى دراستها الحديثة استدركت عفاف لطفى السيد مارسو خطأ وقعت فيه عندما قلت أن التاجر محمد الدادة الشرايبى هو ابن محمد الكبير الشرايبى :

Afaf Lutfi al-Said Marsot : Women and Men in Late Eighteenth – Century Egypt, University of Texas Press, Austin, 1995.

كانت آنذاك موجهة نحو دراسة تونس في القرن التاسع عشر، وذلك خلال الفترة التي كنت أدرس فيها في هذه البلاد. وتحت رعاية ألبرت حوراني Albert Hourani في أكسفورد كنت بمثابة التلميذ الذي تلقى على يديه بداية تكوينه الحقيقي كمؤرخ. وساعدني هنري لاوست Henri Laoust، بعد إقامتي بدمشق، في الحصول على منحة من IFD أيضًا ، ذلل لي جاستون فييت Gaston Wiet الطريق للالتحاق بالمعهد الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، وهو الذي وجهني للعمل على دراسة مدينة القاهرة في العصر العثماني. أما ريجي بلاشير Régis Balchère الذي قبل مساندتي في الدراسة الثانية التي لم يتيسر لها أن ترى النور؛ بسبب إلغاء هذا التدريب في أثناء واحدة من الإصلاحات العديدة التي تواصلت على مدار ثلاثين سنة[1] ، وبينما كان كلود كاهن Claude Cahen مشرفًا على الدراسة الرئيسة التي أعددتها في النهاية عن القاهرة، كان هنري لاوست Henri Laoust المتابع في الإشراف عليّ بالمعهد الفرنسي بدمشق في عام ١٩٦٩. وكان بيير مرتيلو Pierre Marthelot الصديق الناصح لي خلال إقامتي الثانية بتونس، وهؤلاء جميعًا قبلوا أن يناقشوا أطروحه هذا الكتاب في السوربون. كذلك أوجّه أسمى آيات الود والعرفان إلى روبرت مانتران Robert Mantran الذي كان -بالنسبة لي- وهو باستانبول النموذج الذي يُحتذى والذي شجعني في أبحاثي : واحتفظ معه بذكرى مناقشة الأطروحة في عام ١٩٧٢.

وأهدي هذه الطبعة الثانية من كتابي إلى ذكرى أمي، وإلى دوجاني De Jeannie ودوجيروم De Jérôme اللذين كانا إلى جانبي، في الفترة السعيدة بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٢، والتي حررت خلالها كتابي "الحرفيون والتجار بالقاهرة" بالمعهد الفرنسي بدمشق.

أندريه ريمون

أكس – أون – بروفانس

٢٦ مارس ١٩٩٩

---

(١) نالت هذه الدراسة حظها من النشر بعد ذلك بفترة طويلة انظر :
Ibn Abî L-Diyaf, Chronique des Beys de Tunis, Chapitres 4 et 5, Tunis 1994.

تــوطـئــــة

استغرقت الأبحاث التي تطلبها عمل هذا الكتاب سنوات طويلة، وذلــك منــذ أول اتصال لي بالقاهرة؛ حيث حصلت على منحة داخلية بالمعهد الفرنسي للآثــار الشرقية، وظللت أعمل حتى تم إنجاز هذا المشروع أثناء وجودي بالمعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق. وفي سبيل إعداد هذه الدراسة حملت على عاتقي ديونــا كثيرة لأشخاص عدة، يصعب ذكرهم جميعًا هنا.

فلقد شملني شارل أندريه جوليان برعايته لأبحاثي الأولى، وكــان هــاملتون جب وألبرت حوراني الموجهين لدراساتي بأكسفورد، ولكل من ريجــي وهنــرى لاوست الفضل في تمهيد الطريق لي إلى الشرق، كما يعود الفضل في تخـصيص أبحاثي حول مصر لكل من ماسينون وفييت فهما اللذان اقترحا عليَّ ذلــك، وكــان فييت بصفة خاصة هو من ظل يغمرني بكرمه المعتاد حتى وافته المنية، وأخيــرًا أدين للسيد كلود كاهن بقبوله الإشراف على هذه الدراسة، ولكــم أفــادتني كثيــرًا نصائحه.

وتلقيت مساعدة قيِّمة من المركز القومي للدراسات العلميــة (CNRS) الــذي التحقت به في العام ١٩٥٣، كما سمح لي في وقت لاحق من العام ١٩٦٣ ثم فــي عامي ٦٤ – ١٩٦٥ بتمويل إقامتي بالقاهرة التي كان لها أثرها الحاسم فــي تقــدم دراستي. وفي معهد الدراسات العليا بتونس أظهر لي السيد مارتيلو خــالص وده، والسيد ببي الذي كان عميد كلية الآداب بـــ "بورديــو" Bordeaux ســاعدني علــى متابعة أبحاثي، كما أفادتني نصائح سينجوليه الذي كان يعمل أيضًا بهــذه الكليــة.

كذلك قدَّم لي مديرا المعهد الفرنسي للآثار الشرقية (سانت فار جارنوت ثم دوماس) يد العون في متابعتهما لهذا المشروع وما شملاني به من محبة؛ وبالطبع كان ثمة خدمات أخرى مهمة قدمتها لي دور الأرشيف المختلفة، والتي بدون تعاونها ما كنت لأستطيع إنجاز هذا العمل ومنها : الأرشيف الوطني، والأرشيف الحربي بفانسن، وأرشيف غرفة التجارة بمرسيليا، والأرشيف الإقليمي بـ "جيروند"، ودار المحفوظات البريطانية، وأرشيف القلعة بالقاهرة، وأرشيف محكمة الأحوال الشخصية (المحاكم الشرعية) بشبرا[1].

وأودُّ أن أذكر، من بين الأشخاص الذين قدموا يد العون، في أوقات عدة؛ ولاعتبارات مختلفة، ما ذلل تقدم هذه الدراسة : المستشار الثقافي بالقاهرة فوف J.Fauve؛ وأحمد موسى نائب رئيس مجلس الدولة المصري؛ وفؤاد سيد مدير قسم المخطوطات بدار الكتب؛ ومجدي وهبه المدرس بجامعة القاهرة؛ وزهير الشايب المسئول عن الأرشيف القديم بقلعة القاهرة؛ وهـ. عبد النور السكرتير العام بالمعهد الفرنسي للآثار ببيروت؛ والسيد بكاش Baccache الذي تولى تحقيق الرسوم البيانية والخرائط، والسيد ملكي G. Melki والسيد شمالي Ed. Chemaly والعاملين بالمطبعة الكاثوليكية ببيروت؛ وأخيرًا أسمح لنفسي بأن أعبر عن خالص عرفاني للسيدة زوجتي التي شاركتني بمساعدتها القيِّمة، إذ عاونتني في ضبط مخطوطة الكتاب، وفي وضع محتوى الفهرست.

دمشق في ٢ أكتوبر ١٩٧٣

---

(١) نقلت بعد ذلك سجلات المحاكم الشرعية إلى دار الوثائق القومية (المترجم).

مقـــدمـــة

كان المخطط الأول لهذه الدراسة أن تدور حول طوائف الحرف في القــاهرة في القرن الثامن عشر كمشروع نقوم بإنجازه بالمعهد الفرنسي للآثار الشرقية، غير أن الأبحاث الأولى بالقاهرة جعلتنا نقتنع بضرورة تجاوز نطاق الموضوعات التـــي حددناها في البداية؛ فمثل هذه الدراسة لايمكن أن تكتسب أهميتها مـــا لـــم يتـــسع مخططها لتناول البنية الاقتصادية للقاهرة، والمجتمع المصرى تحديدًا، بحيث تـــتم هذه المعالجة في إطار التطور التاريخي لمصر خلال القرن الأخير مـــن الـــسيادة العثمانية، وذلك قبل أن يوشك التدخل الأوربي وبدايات التحديث أن يغيرا التنظـــيم الاقتصادى والبناء الاجتماعي "التقليدى". والأهداف التي نقترحهـــا لهـــذه الدراســـة يمكن إيجازها على النحو التالي :

- عمل تحليل إحصائي، في نطاق الممكن، للمعطيات الأساسية، لآليات اقتصاد القاهرة في نهاية القرن الثامن عشر.

- تقديم وصف كمّي لمجتمع أهل البلد القائمين بأعباء النشاط الاقتصادى، ومن ثم نستبعد من مجال بحثنا طبقة العلماء، وكذلك الطبقة الحاكمة الأجنبية.

- ونحاول في النهاية استجلاء ما هو غامض في تاريخ مـــصر فـــي القـــرنين السابع عشر والثامن عشر؛ وذلك من خـــلال دراســـة البنـــاء الاقتـــصادى

والاجتماعي والتي تساعدنا جزئيا على الأقل على استيضاح حقيقة التشوش أو الاضطراب الذى اعترى الأحداث السياسية بصورة واضحة.

*** ***

وتواجه الدراسات التي تدور حول التاريخ الاقتصادى والاجتماعي للبلاد الإسلامية قبل الفترة المعاصرة صعوبات معينة، تتعلق بقلة المتخصصين فى هذا الحقل من الدراسات، وبالمشكلات التى تعترض جمع الوثائق الهامة.

وتعانى هذه البلاد من نقص شبه تام للوثائق الأرشيفية، وذلك بطول الفترة الممتدة حتى بداية القرن السادس عشر، اللهم فيما عدا الاكتشاف النادر الذى تمثّل فى "وثائق الجنيزا". وهذا الافتقار إلى الوثائق يظل سمة واضحة كذلك فى العصر الحديث؛ إذ لا يتوافر أرشيف للعائلات ولا أرشيف تجارى، الأمر الذى يمثل عقبة كؤود أمام الدراسات المعنية بالاقتصاد والمجتمع.

ولهذا السبب تظل النصوص التاريخية أساس معلوماتنا المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع، رغم أنها جميعًا تكتسب أهمية ثانوية، فضلاً عن أن معلوماتها غير متكاملة، وترتبط فى مجملها بالظروف غير العادية "كفترات القحط والمجاعة، وفترات الغلاء، والأزمات النقدية" مما يجعل الإفادة منها محدودة. وقد أوضحت الملاحظات (النقدية) التى قدَّم بها كلود كاهن لدراسة صدرت حديثًا[١] مدى الصعوبات التى تعترض كل محاولة تبذل فى إعادة كتابة التاريخ الاقتصادى للبلاد العربية - الإسلامية اعتمادًا على وثائق غير أساسية وأيضًا غير مطردة فى تسلسلها.

وعلى ذلك فإن معرفتنا بالآليات الكبرى التى حكمت اقتصاد البلاد العربية- الإسلامية، وللحقائق الاقتصادية الأكثر من عادية (كالأسعار والعملات) تظل

---

(١) Voir, dans la Revu Historique (t.CCXLVII, 1972, pp. 191-4)

وكان كتاب أشتور: Ashtor : Histoire des prix et des salaires dans l'orient médical

كان هو الكتاب الذى أجرى له كلود كاهن عرضًا نقديًا.

قاصرة للغاية. ولا يتوافر لنا أية إحصائية جادة قبل منتصف القرن التاسع عشر، على أن المعلومات (البيانية) التى يمكننا رصدها من المصادر القنصلية (تقارير القناصل، وروايات الرحالة) تبدو، لهذا السبب، قيِّمَة بصفة خاصة، وإن كانت لا تقدم لنا الظواهر التى يهمنا دراستها سوى بشكل ظاهرى؛ الأمر الذى يجعلها تُغير السمة العامة لمعلوماتنا، كما أنها تفسد مجال الرؤية إلى حد ما.

ومن هذه الزاوية غالبًا ما نلتقى فى حالة مصر العثمانية والقاهرة على وجه الخصوص بحقل دراسات ملائم للغاية.

وكان اهتمام المؤرخين المصريين، طوال الوقت، منصَبًّا على تاريخ وطوبوغرافيا عاصمتهم (القاهرة)، وهو ما ساعد فى تزويدنا بمصادر قيمة للمعلومات، مثل خطط المقريزى، وخطط على باشا (مبارك). وكان كتاب "وصف مصر" الخالد منتجًا علميًا للحملة الفرنسية الفاشلة، زودتنا معلوماته الطبوغرافية، وحتى القليل منها، بالوسيلة التى نتحقق بها من المؤشرات التى طرحتها لنا المصادر العربية : فقد تبين أن معلوماتنا الدقيقة عن البناء الحضرى تخفى وراءها قصور وثائقنا الاقتصادية والاجتماعية. وبين التغيرات التى أصابت البنية الحضرية للمدينة، منذ عصر الخلفاء الفاطميين وحتى عصر الخديويين، يمكننا أن نقرأ، فيما بين السطور، ما يوضح التطور الاقتصادى للقاهرة – فعبر دراسة واعية للمدينة المعاصرة – وخصوصًا إذا ما غضضنا الطرف بالفعل عن سحر زخرفها الباهر – يمكننا أن نعثر فيها على الملامح الأساسية للبنية القديمة للمدينة، وإن كان ذلك أيضًا، ودون شك، لسنوات قليلة.

ويُضاف إلى هذه المصادر الأرشيف الذى احتفظت به مصر منذ العصر العثمانى والذى كشف "دنى" J. Deny، منذ أكثر من أربعين عامًا، عن أهميته وتنوعه. وتقارب سجلات المحكمة الشرعية تقريبًا أرشيف الموثق الخاص aux archives notariales الموجود في بلاد الغرب. ولم تدرس مع ذلك وثائق المحاكم الشرعية ولا نظيرتها فى الأقاليم الأخرى بالإمبراطورية العثمانية إلا حديثًا جدًا. ولم يكن ثمة سبب مقنع يبرر هذا التأخير فى إخضاعها للدراسة؛ إذ ليس هناك صعوبات فنية تطرحها هذه الوثائق (فدور الأرشيف يُسهِّل الوصول إليها، وخطوط

الوثائق التى تبدو غامضة يمكن قراءتها). ومنذ بضعة عقود، وبصفة خاصة فـــى تركيا وأقاليم البلقان بالإمبراطورية العثمانية، جرى العمل على هذا المصدر الثمين من الوثائق، وإن كانت جهود الباحثين قد تركزت، في الحقيقة، على دراسة الفتـــرة القديمة جدًا، ولم تستغل إلى حد كبير تلك الوثائق سوى فى حل ما يتعلق بمشكلات الحدود والديموغرافيا السكانية، والمشكلات الاقتصادية والإدارية. وأيًا كانت أهمية النتائج التى تم التوصل إليها، فإن مما يؤسف له حقًا أنه ما من محاولة قُدِّمَت، إلـــى الآن، اهتمت باستخدام هذا النوع من الوثائق بطريقة منهجية منظمة، حتـــى يمكـــن وضع أسس للتاريخ الاقتصادى والاجتماعى "الشامل" Globale؛ الأمر الذى جعلنا لا نعتمد على المعلومات التى طرحتها المصادر "الكلاسيكية" وحدها. وبالنسبة للأقاليم العربية، فإن أرشيفاتها، حتى اليوم، قلّما خضعت للدراسة. ومن هذه الزاوية تحديدًا يُعد الأستاذ استانفورد شو S.J. Shaw الرائد الأول وذلك بكتابه الذى نشره فى العام ١٩٦٢ : "التنظيم المالى والإدارى وتطور مـــصر العثمانيـــة" The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt فكـــان فاتحـــة فترة جديدة للأعمال التاريخية الخاصة بمصر العثمانية.

وتؤدى وفرة أدبيات المصادر التاريخية العربية إلى استكمال وتوضـــيح مـــا جاء بالوثائق الأرشيفية، وإن كانت القيمة النوعية لهذه الأدبيات جد متواضعة. ويعد كتاب عبد الرحمن الجبرتى الاستثناء الوحيد الأكثر أهمية والوحيد الذى تـــم نـــشره منها(*) ولسوء الحظ لا تبدأ تفاصيل كتاب عجائب الآثار إلاَّ من العام ١٧٧٠، حينما بدأ مؤرخنا (الجبرتى) يروى الأحداث التى شاهدها بنفسه؛ واعتمد الجبرتى، فيمـــا يتعلق بالسنوات السابقة، على أسلافه الذين توقفت كتاباتهم عنـــد عـــامى ١٧٤٠ و ١٧٥٠. وبالإجمال فإن الفترة الزمنية الممتدة من ١٦٦٠ إلى ١٧٤٠ قـــد تناولتهـــا العديد من المصادر العربية والتى تميزت بوضوح تفاصيلها. ولحسن الحظ تمامًا أن فترة النصف الثانى من القرن السابع عشر وكل القرن الثامن عـــشر، تـــوافر لهـــا أرشيف القناصل الغنى جدًا، فضلاً عن كتاب وصـــف مـــصر وأرشـــيف الحملـــة الفرنسية الذى يغطى الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر.

(*) تبدو هذه الحقيقة صحيحة تمامًا بالنظر إلى تاريخ نشر هذا الكتاب (١٩٧٣)، إلاَّ أنه على مدار العقود الثلاثة الأخيرة قد تم تحقيق ونشر العديد من تلك المصادر (المترجم).

وحتمت هذه المادة الوثائقية وضع نهاية للإطار الزمنى لهذه الدراسة عند المحطة الأخيرة التى حُدِّدت بطبيعة الحال بالعام ١٧٩٨، وهو تاريخ الحملة الفرنسية وكتاب وصف مصر، كذلك كانت وفرة المعلومات وتنوعها بدءًا من حوالى العام ١٦٥٠ قد أدت إلى تحديد نقطة البداية من النصف الثانى من القرن السابع عشر. ويهدف اتساع الإطار الزمنى، والذى يُغطى قرابة قرنٍ ونصف القرن، إلى فهم حقيقة التغيرات المَتَوَقَّعَة والطارئة على الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى هذه الفترة.

**** ***

وعلى الرغم من أهمية وتنوع الوثائق التى قدمنا لها وصفًا سريعًا إلاَّ أن دراسة مصر العثمانية تواجهها صعوبات عديدة منها - وهو ليس بأهونها- ما يتعلق بضآلة المعلومات، إذ لا يتوافر سوى معلومات عامة عن تاريخ مصر بين عامى ١٥١٧ و ١٧٩٨. وتركز الاهتمام مؤخرًا فحسب على دراسة فترة الاحتلال الأجنبى، فى حين لم يوازِ هذا الاتجاه، كما هو الحال فى عصور أخرى، دراسات مماثلة سياسية أو ثقافية أو فنية. ذلك أن العصر العثمانى الذى اشتهر بالانحطاط فى كل المجالات لم يجذب سوى قلة من المؤرخين المصريين، وظهر فى الآونة الأخيرة اهتمام بدراسة هذه القرون الثلاثة من نواحٍ معينة، سواء من جانب المؤرخين المحليين أو الأجانب. على أنه فى كثير من الأحيان يتم عرض سياق الأحداث نفسها بطريقة غير واضحة، كما أن تفسيرها يظل محض افتراض. لذلك تراءى لنا أنه من المفيد أن نشير فى مقدمة دراستنا إلى الحقائق الرئيسة للتاريخ السياسى لمصر بين عامى ١٥١٧ و ١٧٩٨؛ وبالرغم من أن المقدمة مجرد ملخص سريع إلاَّ أننا نأمل فى أن تساعد على وضع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية فى إطارها التاريخى، وهى الظواهر التى نهتم بدراستها بصفة خاصة.

وتعد معرفتنا بالتاريخ الاقتصادى لمصر، فى هذا العصر قاصرة أيضًا، بدرجة أكثر سوءًا من معرفتنا بتاريخها السياسى، فبالكاد نتمكن من رصد الخطوط العريضة لتطورها الاقتصادى. وما أعنيه هنا أن ثمة صعوبة كبيرة فى محاولة

تقديم "قراءة جديدة" لتاريخ مصر، أثناء القرن الأخير من السيادة العثمانية، على ضوء الحقائق الاقتصادية والاجتماعية.

وتنقصنا إلى حد كبير البيانات الخاصة بالتطور الديموغرافي لمصر، ونجهل بدرجة أكبر ما يتعلق بالقاهرة. وكان أول تقدير للسكان قد طُرح في كتاب "وصف مصر"، إلا أنه كان أقل دقة من الناحية العلمية، ويخص بالتحديد نهاية فترة دراستنا ولا توجد وثيقة أو مصدر يُعرّفنا بالفعل، ولو بقليل من الدقة، بالوضع الديموغرافي عند وصول العثمانيين إلى مصر، كما ل لا نعلم شيئاً عن تطور التقديرات التالية للسكان. ويفسر هذا الشك – أحياناً – السمة المتناقضة للافتراضات المعبرة عن التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذا البلد ولعاصمته خلال القرون الثلاثة . ويتعين علينا أن نستند إلى هذه القاعدة في كتابتنا للتاريخ الاقتصادي لمدينة القاهرة في هذا العصر الذي غاب عن مجال دراستنا.

والواقع إن ثاني الصعوبات التي تواجهنا ليست بأقل حدة من سابقتها : فإذا كانت معرفتنا بالاقتصاد المصري في العصر العثماني، بشكل عام، متواضعة فإن ما يخص الإنتاج تحديداً يبدو الجانب الأكثر غموضاً؛ إذ لا تتوفر عنه بيانات ومعلومات وافية. وما يمكن تمييزه، بشئ من الدقة، يتعلق بالخطوط الرئيسة للتجارة وتطورها؛ وذلك بفضل الوثائق القنصلية التي أمدتنا بكثير من المعلومات بدءًا من باكورة القرن الثامن عشر. وعلى النقيض من ذلك لا يتوفر لدينا أي إحصاء يسمح بتقدير أهمية الإنتاج ولا تطوره بشكل طبيعي. أما وثائق المحكمة الشرعية التي تزودنا بالمعلومات الدقيقة عن واقع التاريخ الاجتماعي، ومبادئ معينة لأساس الاقتصاد (العملات والأسعار بصفة خاصة) – فإنها لا تقدم في هذا الصدد سوى فائدة محدودة. وعلى ذلك لا يمكن تقييم نشاط طوائف الحرف على نحو دقيق؛ إذ لا نستطيع تقييمه إلا من خلال الإلمام بالوضع المادي للحرفيين، وهو ما مكنتنا وثائق التركات من دراسته، أو من خلال ما نعرفه عن تمركز النشاط المهني للفروع أو الرئيسة للإنتاج داخل ضواحي مدينة القاهرة.

وتتمثل الصعوبة الثالثة في نقص البيانات الإجمالية الخاصة بالاقتصاد وفروعه المختلفة، وهذا ما حَالَ دون رصد المعلومات الصحيحة عن تطوره خلال

فترة القرن ونصف القرن (فترة الدراسة). ومن هذه الزاوية بدا قصور المعلومات محسوسًا فى مجال التجارة كما فى الإنتاج؛ وذلك من جراء عدم توفر إحصائيات شاملة تخص التجارة ، باستثناء ما يتعلق منها بالعقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، أى أن الإحصائيات تخص فحسب نهاية الفترة التى نهتم بدراستها. وعلى ذلك يمكن القول بأن دراسة هذا التطور سوف تستند، بشكل أساسى، على انطباعات كُتّاب الحوليات والرحالة، وهى انطباعات يُرتاب دومًا فى صحتها؛ إذ إن كتاباتهم ظهرت فى فترة مضطربة نوعًا ما، ومن ثم فإن هذه المصادر تبدو على العموم غير دقيقة، والأمر نفسه ينسحب كذلك على النتائج التى أمكننا استنتاجها من الدراسة الإحصائية لتركات الحرفيين والتجار التى حاولنا أن نجعلها تغطى فترات مختلفة، وبصفة خاصة فى نهاية القرنين السابع عشر والثامن عشر.

حقًا إن المجتمع الذى ندرسه والذى عُرف لنا على أنه يتسم باتجاه شديد نحو الركود، قد حَظِيَ خلال هذه الفترة بتقدير قليل نسبيًا : والحقيقة إنه ما من انقلاب تقنى قد غيّر من ظروف الإنتاج بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، مما ساهم فى ثبات تلك الأوضاع؛ ومن ناحية أخرى كانت التغيرات التى ظهرت فى التيارات التجارية الكبرى أثرَ تدخل الأوروبيين فى بحار الشرق تعود إلى بدايات العصر العثمانى (وإن كان نقص الإحصائيات الصحيحية الخاصة بالقرنين السادس عشر والسابع عشر قد جعل من الصعب تقييم الأثر الحقيقى الذى نجم عن هذا التدخل) ويمكننا إذًا أن نفترض بأن تلك التغيرات قد انتهت نحو منتصف القرن السابع عشر، وهى نقطة بداية دراستنا. ودخلت مصر حينئذ عالماً مغلقاً تمامًا، راكداً ركوداً نسبياً منذ قرن ونصف القرن واستمر كذلك لمدة مماثلة أيضاً. ولكن هذه محض افتراضات، يتعين التصدى لمسلماتها الجامدة والخاصة بمفاهيم "التقدم" أو "التدهور" و"الازدهار" أو "البؤس" التى عادة ما يتم توظيفها، عند توصيف حالة مصر العثمانية، وأن نتحرى المعانى الصحيحة الواقعية لها.

وفى النهاية ينقصنا تفعيل المقارنة بين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التى حاولنا إبرازها بوضوح بالنسبة للقاهرة وبين الظواهر المماثلة لها والتى تركت أثرًا على باقى الإمبراطورية العثمانية، خاصة وأن الدراسات النادرة المتوافرة لدينا عن

المدن إنما تتعلق بتركيا والأقاليم الأوروبية[1]. والأمر إذًا في حاجة ماسة إلى دراسات جادة وافية، تتناول بالدراسة مدنًا أخرى هامة في الإمبراطورية العثمانية، ولاسيما المدن العربية الكبرى، وهو ما يسمح بالتحقق من مدى دقة النتائج التي توصلنا إليها، وفيما إذا كانت الظواهر الموصوفة تختص بها القاهرة وحدها أم أنها – على أكثر الاحتمالات – كانت صورة محلية لظاهرة مثيرة للاهتمام عمّت جميع الأقاليم العربية.

*** ***

وسعيًا إلى تقديم صورة عامة عن التاريخ الاقتصادي المصري في القرنين السابع عشر والثامن عشر، اعتمدنا على المادة الوحيدة التي كان من السهولة بمكان الوصول إليها مباشرة، والتي وفرتها لنا وثائق المحكمة الشرعية ومراسلات القناصل، وخاصة المعلومات المتميزة التي تقدم الرصد الرقمي الواضح والتي تغطي – في الوقت نفسه – فترة القرن والنصف القرن بشكل متواصل : فقد زودتنا بمعلومات عن العملات والأسعار (وهما يعكسان الوضع الاقتصادي)، قدمت لنا مؤشرات دقيقة لتطور الاقتصاد، كما مكنتنا من تحليل الأزمات النقدية والأزمات الغذائية التي عرفتها القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهذا سمح لنا باقتراح إطار زمني "دوري" للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر العثمانية في هذا العصر.

وقد رأينا أن نحدد الإطار العام لتاريخ مصر الاقتصادي بدراسة اقتصاد القاهرة في إطار التجارة الدولية؛ وذلك لسببين مهمين، الأول يرتبط بطبيعة الدور الهام لهذه التجارة في النشاط الاقتصادي لمصر ككل، والثاني يتعلق بوفرة الوثائق في موضوعها. وقمنا بعد ذلك باختبار خصائص الإنتاج وتطوره وتجارة القاهرة،

---

(١) والدراسة الوحيدة الموجودة حتى الآن تتمثل في دراسة مانتران لاستانبول : L'Istanbul R.Mantran وهي من ناحية أخرى تتناول القرن السابع عشر، ومع أن أعمال كل من لاسكاريس Lascaris وسفورونوس Svoronos تدور حول "سالونيك" Salonique إلا أنها من كل الوجوه محصورة في موضوعها.

على أن ندرس في النهاية كيف تم تسجيل هـذه الأنـشطة داخـل الطوبوغرافيـة الاقتصادية للمدينة.

وحاولنا في المجلد الثاني من هذا الكتاب تحليل الوضع الاجتماعي الطبقـي للسكان القائمين بأعباء النشاط الاقتصادي بالقاهرة، وكيف تم اندماج هـؤلاء فـي جملة أهالي البلاد، ويقتضي هذا أن نهتم بشكل أساسي بوضع تحديد للـصلة التـي جمعت الحرفيين والتجار من ناحية، وعالم العلماء من ناحيـة أخـرى. وبدراسـة التجمعات الإثنية (غير المصريين) والدينية وطوائف الحـرف نـستكمل توصـيف مختلف النظم التي قامت عليها الحياة الاجتماعية والمهنية للحرفيين والتجار.

ويتبقى بعد ذلك تحديد شكل العلاقة التي كانت قائمة بين السكان العاملين في مجال المدينة الاقتصادي وبين الطبقة الحاكمة، وهمـا اللـذان جـرى -تقليـدياً- وضعهما على أنهما مجموعتين منفصلتين، تقوم إحداهما بالسيطرة على الأخـرى سياسيًا، كما تستغلها مالياً واقتصاديًا. وتدفعنا هذه الدراسة – في النهاية – إلى تقييم أهمية المشكلات الاقتصادية في التطور التاريخي لمصر في القرنين السابع عـشر والثامن عشر، وتحديد طبيعة الدور الذي ساهم به أهـالي البلـد (العامـة) الـذين اعتبروا مستبعدين "خارج التاريخ"، وإن كان طغيانهم فوق سطح الأحـداث، بدايـة بين عامـي ١٧٩٨ و١٨٠١ خلال الثورات الكبيرة للقاهرة ضد الاحتلال الأجنبي، ثم بين عامي ١٨٠١ و ١٨٠٥ في إطار الأزمات التي سبقت ارتقاء محمـد علـي أريكة الحكم – قد شكل ظاهرة ملفتة للنظر، ولابد أن ثمة فترة طويلة سبقت نـضج هذه الظاهرة ، تتطلب الكشف عنها.

المصادر

١- الوثائق الأرشيفية

(أ) الوثائق المصرية[1]

وثائق المحاكم الشرعية

تشكل وثائق أرشيف المحاكم الشرعية المصدر الرئيس لدراستنا التى تدور حول التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للقاهرة فى القرن الثامن عشر. وأصبح يُطلق على هذا الأرشيف، منذ العام ١٩٥٦، "محكمة الأحوال الشخصية" وكان قد تم نقل هذا الأرشيف من شارع "نور الظلام" بالقاهرة (بالقرب من بركة الفيل) إلى شبرا (الضاحية الواقعة شمال مدينة القاهرة)[2]. وقمنا بفحص وثائق التركات العسكرية بسجلات هذا الأرشيف (التى يُطلق عليها القسمة العسكرية)، وكذلك وثائق تركات الرعايا العرب (وتسمى محكمة القسمة العربية)؛ حيث وجدنا بهما وثائق تركات أعضاء فرق الأوجاقات العسكرية، وتركات الأمراء و"الرعايا المدنيين". وخلال الفترة موضوع الدراسة وحتى نهاية القرن الثامن عشر وجدنا على الأقل ٢٢٨ سجلاً للقسمة العسكرية (من رقم ١ لسنة ٩٦١/ ٥٣-١٥٥٤ إلى رقم ٢٢٨ :

---

(١) بخصوص الأرشيف المصرى انظر بشكل أساسى :

J. Deny, Sommaire des archives turques du Caire, et S.J.Shaw, Cairo's archives and the history of Ottoman Egypt.

(٢) قام "دينى" أولاً بوصف وثائق المحكمة ثم استعملها جزئيًا "ستانفورد شو". وتم بعث الاهتمام بها مؤخرًا.

سنوات ١٢١٢-١٢١٣/١٧٩٧-١٧٩٩). أما القسمة العربية فقد وجدنا ١٣٠ سجلاً (من سجل رقم ١ لسنة ٩٧٠/٦٢-١٥٦٣ إلى السجل رقم ١٣٠ : سنوات ١٢١٠ -١٢١٧/ ١٧٩٥-١٨٠٣). وقلما كان هناك فجوات زمنية في تسلسل تلك السجلات، حتى ليمكن أن نعتبر أن معلوماتنا في هذا الأرشيف شبه كاملة منذ العام ١٥٥٠ تقريبًا وحتى العام ١٧٩٨.

وتأتي تلك "الدفاتر" في شكل سجلات مُحكَمة بأبعاد معينة (٢١/٢٢ على ٣١/٣٣) وتتباين للغاية درجة أهميتها؛ بحيث نجد كل سجل يشتمل على عدد مختلف من الأوراق التي تتراوح فيما بين مائتي ورقة وألف ورقة. والحجج المرقمة والمُصنفة بالسجلات لا يتم تسجيلها وفقًا لتسلسل زمني دقيق؛ وذلك لأن الوثائق تم تسجيلها في الدفاتر في فترات لاحقة. ونلحظ أن حجم الوثائق نفسها متباين للغاية، فالبعض يرد بصيغة موجزة تشغل بضعة سطور، والأكثر أهمية منها يُسجل في عشرات الأوراق. وكانت اللغة العربية هي اللغة السائدة المستخدمة على نحو دائم تقريبًا في مجمل هذه السجلات، فيما عدا السنوات الأولى التي حُررت خلالها بضعة سجلات باللغة التركية. ولم يستخدم خط القيرمة قط اللهم إلا في الوثائق القديمة جدًا، كما نلحظه في كتابة الأرقام.

وقد اخترنا من بين الكم الهائل من الوثائق والمعلومات المتنوعة للغاية، وثائق التركات التي ترد في السجلات على نسق واحد لا يتغير وذلك على النحو التالي: التاريخ، ذكر المحكمة والقاضي أو نائبه؛ ثم المعلومات المتعلقة بالمتوفى (اسمه، محل سكنه، ومكان عمله) فالورثة الشرعيون وذوي الحقوق؛ ثم قائمة الشهود الذين يشهدون تقسيم التركة (ومن ذلك على سبيل المثال شيوخ الطائفة)؛ ويليها سرد مُفَصَّل لأصول التركة (بضائع، أمتعة، نقود وأحيانًا تذكر العقارات إذا اقتضى الأمر ذلك...الخ) بعدها تحرر الحصيلة الإجمالية للتركة[1]؛ ويرد بعد ذلك الخصومات المختلفة (الديون غير المسددة، والمستقطعات من حساب القسمة، وحساب الأوجاقات... الخ)؛ بعدها تسجل الوثيقة صافي حصيلة التركة، وكيفية

---

(١) أخذنا في الحسبان في دراستنا للتركات الرقم الإجمالي لأصول التركة قبل الخصومات التي تطرح منها.

توزيعه بين المستحقين من الورثة. وبما أننا لم نستطع عمل دراسة شاملة لكل التركات المسجلة بتلك الوثائق، فقد قمنا باختيار عينة دقيقة استندت إليها دراستنا للفترات الخمس الرئيسة : سنوات ١٦٢٤-١٦٣٦، ١٦٧٩-١٧٠٠، ١٧٢٥-١٧٣٠، ١٧٤٧-١٧٥٦، وأخيرًا ١٧٧٦-١٧٩٨. وقمنا بتقدير المتوسط من خلال تناول وثائق سنة كاملة عن كل عشر سنوات. ودرسنا من ناحية أخرى كل الوثائق المهمة المتعلقة بتجار البن، وذلك على مدار الفترة من ١٦٦١ وحتى ١٧٩٨، ورصدنا خلال فترة جمع المادة العلمية كل المعلومات المتعلقة بالأسعار والعملات التى قابلتنا، وذلك بخصوص الفترة من ١٦٢٤ إلى ١٦٣٦، ثم الفترة الواقعة بين ١٦٦١ و ١٧٩٨. وفى المجمل كانت حصيلة ما قمنا بفحصه ٥٨ سجلاً من سلسلة سجلات محكمة القسمة العربية و ١٨٤ سجلاً من القسمة العسكرية.

كذلك قمنا بدراسة ٢,٢٣٠ تركة على مدار الفترة المعنية بالدراسة، بحيث تم دراسة ١٠٦ تركة منها لسنوات ١٦٢٤-١٦٣٦، و٤٦٨ تركة لسنوات ١٦٧٩-١٧٠٠، و١٦٨ تركة لسنوات ١٧٢٥-١٧٣٠، و٢٨٣ لسنوات ١٧٤٧-١٧٥٦ وأخيرًا ٥٦٧ تركة عن سنوات ١٧٧٦-١٧٩٨. إن قيمة اختيارنا لتلك العينات ترتبط بطبيعة الحال بالعدد الذى أمكن رصده لكل فترة : فالفترات التى درسنا خلالها أكبر عدد للتركات مكنتنا من الوصول إلى نتائج مؤكدة نسبيًا؛ وهو ما تحقق بالنسبة لسنوات ١٦٧٩-١٧٠٠، ولسنوات ١٧٧٦-١٧٩٨، وبدرجة أقل تأكيدًا لسنوات ١٧٤٧-١٧٥٦. لكن حجم التماسك النسبى بين المتوسطات التى حصلنا عليها يجعلنا نعتقد بأن هذا الانتقاء جاء موفقا، وله دلالة خاصة. ومن ناحية أخرى، يجب أن نشير إلى أن طبيعة الوثائق التى أطلّعنا عليها هى التى فرضت علينا هذا الاختيار : ذلك أن جزءًا محدودًا من التركات هو الجزء الذى شق طريقه إلى السجلات، والحجج المسجلة من نوعية هذه الوثائق هى ما قمنا بدراسته؛ ذلك لأنه ما كان لأحد أن يذهب للمثول أمام القاضى (وكان تدخل القاضى يكلف المتقاضين ٢% من قيمة التركة) إلاّ إذا كانت التركة موضوعًا للمنازعة؛ أى أن تدخل القاضى يظهر فى حالات التركات المهمة[١]. وبدايةً يمكن أن نؤكد أن

(١) Voir S.J. Shaw, Ottoman Egypt, 67, traduisant Husaïn Efendi.

التركات الكبيرة قد تواتر ورودها بالسجلات بدرجة ملحوظة بينما كان ذكر التركات ذات القيمة الزهيدة قليلاً للغاية. كما أن مهنًا معينة يمارسها الفقراء (في قطاع الحرف والتجارة الصغيرة للباعة المتجولين) غابت تمامًا عن تلك السجلات أو يأتى ذكرها عرضًا أو فى إشارات نادرة، وذلك رغم أهميتها الكبيرة. وفي مقابل ذلك تعج السجلات بالعديد من الوثائق التى تخص كبار تجار البن والتوابل. ومع ذلك فإن قائمة التركات الخاضعة للدراسة متنوعة للغاية بحيث نجدها تجمع بين أقصى النقيضين : فهناك تركة أحد تجار الخضر (خضرى) بلغت ١٥٣ بارة في العام ١٧٠٣ فى مقابل تركة تاجر بن قُيِّمت تركته فى العام ١٧٣٥ بـ ٣٧٢ و ٦٤٢ و ١٢ بارة. وعلى أى حال فإن أعداد التركات الصغيرة والمتوسطة كان كبيرًا في الإحصائيات التى أعددناها؛ كى نتمكن من الوصول إلى نتائج ذات قيمة فى هذا الصدد.

وواجهنا فى الإطّلاع على تلك الوثائق صعوبات أخرى يمكن إيجازها على النحو التالى :

- إن المدة الزمنية الضرورية لتصفية التركات والتى كان من الممكن أن تطول حتى عامين[1] جعلت أحيانًا استخدام البيانات الاقتصادية المرصودة (فيما يخص أسعار السلع الغذائية والعملات) غير دقيقة.
- وتعطينا الوثائق في الغالب صورة غير كاملة عن حركة انتقال الإرث، كما كان من الممكن أن يجرى تصفية التركات الكبيرة والمهمة مرات عديدة، والعقارات لا تدرج فى الغالب في التركة المقسمة، فكل ما يجرى ذكره بها يتعلق بالبضائع والنقود والمنقولات والأشياء الشخصية؛
- وإعمال المقارنات بين مختلف التركات سيكون صعبًا للغاية ، وتحديد المتوسطات سيكون جزافيًا إذا سلمنا بالقيم "الإسمية" الواردة بالوثائق التى تغطى فترة تقرب من قرنين فخلال هذه الفترة تدهورت العملة المحلية بنسب

(١) فعلى سبيل المثال تركة الحاج طاهر الذى توفى فى نهاية جمادى الأولى سنة ١١٣٠ (والتى تمت في الأول من ماوي ١٧١٨) جرى تقسيمها فى ١٦ رجب ١١٣٢ (٢٤ مايو ١٧٢٠). (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١١٧، ص ٢٩١)

كبيرة جدًا. ومن ثم وجدنا ضرورة تحويل المبالغ "الإسمية" المسجلة بالوثائق إلى القيم المعبر عنها "بالبارات ثابتة القيمة" وذلك وفقًا لجدول تحويل البارة الذى سيُعرض فيما بعد؛

- وأخيرًا فإن وثائقنا تمكننا من معرفة الثروات، لكنها ل اتكشف لنا طبيعة الدخول : ولذلك تزايد التفاوت بين التركات، وبعكس ذلك بدت التباينات ضعيفة وبطيئة، وتأثرت الثروات بنتائج التقلبات الاقتصادية بصورة أقل حدة وأقل مباشرة من الدخول.

أرشيف دار المحفوظات بالقلعة (بالقاهرة)

يوجد فى القلعة بالقاهرة، مقر دار المحفوظات العمومية (الأرشيف القومى)، عدد كبير من الوثائق الخاصة بمصر العثمانية. وقد بحثنا فى نوعين من الوثائق التى تهتم بالأخص بسكان القاهرة.

اعتمدت الدراسة على سلسلة من السجلات تحمل عنوان "دفاتر أصول مال جمارك (أو اسكاليهات) ومقاطعات". وهذه الدفاتر تتعلق بالإيجارات الكبيرة الرسمية (مقاطعات)، وتتضمن الجمارك، وكانت إدارة الروزنامة هى التى تتولى جباية الميرى من هذا المصدر. ومدون على هذه الدفاتر رقمان، الأول يحمل رقم ٤١٣٩ والآخر رقم ١ . وتأتى فى شكل مستطيل (ويأخذ الدفتر أبعادًا محددة : ١٥ × ٤٠سم أو ١٢ × ٣٢ سم). وتشغل كل إيجارة (التزام) صفحة أو جزءًا من صفحة، يُشار فيها إلى المستأجر (الملتزم) ومقدار الميرى الذى حددته الخزانة المالية. ويرد فى نهاية كل دفتر ملخصًا إجماليًا للميرى المقررى. وحُررت هذه الدفاتر بخط القيرمه، وهو الأمر الذى يشكل أحيانًا لكل مطلع عليها بعض الصعوبة. ويغطى أول سجل بها رقم ١ (٤١٣٩) الفترة الزمنية الممتدة من ١٠٣٣/ ١٦٢٤ إلى ١٦٤٧/١٠٥٧. ويتعلق سجل رقم ٢ (٤١٤٠) بسنة ١٠٨٨ (١٦٧٧)، وكل دفتر منها بعد ذلك يوافق تغطية سنة مالية واحدة، مع وجود بعض

الفجوات الزمنية، وتمضى الدفاتر على هذه الوتيرة حتى العام ١١٠٥ / ١٦٩٣ (دفتر رقم ٤١٤٦/٨). ويمثل كل سنة مالية دفتر واحد ، إلا أنه في كثير من الأحيان تشغل السنة المالية دفترين أو ثلاثة دفاتر. والدفاتر المختلفة التي يعود تاريخها إلى سنة واحدة ليست سوى نسخًا مكررة أو مسودات شبه مكتملة تم استخلاصها من مصدر واحد. وتوالى تبويب هذه السلسلة حتى الرقم ١٤٧ (٤٢٨٥) الذى يتوافق مع العام ١٢١٥/١٨٠٠. ودرسنا كذلك الدفاتر الواقعة تحت أرقام تبدأ من ١٥٣ (٤٢٩١) إلى ١٦٥ (٤٣٠٣) التى تغطى السنوات من ١٢١٦/١٨٠١ إلى ١٢١٩/١٨٠٤، وبعض هذه الدفاتر يعطينا مؤشرات دقيقة عن إيجارات الالتزام التى لم تسجل فى السنوات السابقة على مجئ الحملة الفرنسية[١].

ودرسنا أيضًا بأرشيف دار المحفوظات بالقلعة، مجموعة تضم إحدى عشرة محفظة تشتمل على "الحجج الشرعية" الصادرة من مختلف محاكم القاهرة، والتى فى معظمها تتعلق بوثائق تركات المدنيين والعسكريين، والأوقاف، وعمليات البيع والشراء ونقل الالتزام. وتتوالى الوثائق بهذه المحافظ التى تحمل أرقامًا من ١ إلى ١١ شاملة من الوثيقة رقم ١ إلى الوثيقة رقم ٩٢٦، والمرتبة ترتيباً زمنيًا : وتعود أقدم وثيقة إلى ٩١٢/٦-١٥٠٧، وأحدث وثيقة بها مؤرخة فى العام ١٢٢١/٦-١٨٠٧. ووجدنا فى محافظ أخرى غير مصنفة بدقة وثائق متفرقة تحمل أرقامًا مختلفة[٢].

أرشيف الأوقاف

ونجد فى أرشيف وزارة الأوقاف بالقاهرة مجموعة هامة جدًا من الوقفيات التى يعود بعضها إلى العصر المملوكى، والعدد الأكبر منها يتعلق بالفترة العثمانية

---

(١) وأحلنا القارئ إلى هذه السجلات بالطريقة التالية : أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ثم تذكر الرقمين المسجلين على الدفتر، فتاريخ الوثيقة.

(٢) وكتبنا الإحالة بشأنها على النحو التالى : دار المحفوظات بالقلعة، رقم المحفظة بأرقام لاتينية، ثم رقم الوثيقة؛ وبالنسبة للوثائق المتفرقة : دار المحفوظات بالقلعة، رقم الوثيقة مصحوبًا بعلامة نجمية(*).

والعصر الحديث. ومثلما يوجد كشاف لهذه المجموعة يوجد كذلك فهرس مصنف أبجديًا. وتشكل هذه الوقفيات التي درسنا عددًا منها مصدرًا مهمًا للمعلومات المتعلقة بالتاريخ الاجتماعي والاقتصادي للقاهرة(١).

(ب) وثائق أرشيفية أخرى

ويعد أرشيف القناصل الفرنسيين أرشيفًا غنيًا بالمعلومات التي تدور حول الحياة السياسية والاقتصادية لمصر في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وتعتبر سجلات المراسلات القنصلية والتجارية بالقاهرة والإسكندرية أقدم مجموعتين في هذا الأرشيف والمودعتين بالأرشيف الوطني بباريس : وتأتي مجموعة "القاهرة" في ٢٤ سجلاً (B1 313 à 336) والتي تغطي سنوات ١٦٦٩-١٧٨١) في مقابل مجموعة "الإسكندرية" الواقعة في ١٥ سجلاً (B1 100 à 114) وتغطي سنوات ١٦٩٢-١٧٩١. والسجلات الأحدث نجدها في مكتبة وزارة الشئون الخارجية : وهي عبارة عن مجلدين للقاهرة (تحت رقم 25 ورقم 26 لسنوات ١٧٨٦-١٨٢٨) وبالنسبة للإسكندرية (تحت رقم ١٦ و ١٧ لسنوات ١٧٩٢-١٨٠٥)(٢).

إن جزءًا من وثائق أرشيف غرفة التجارة بمارسيليا نجده مكررًا في مراسلات القناصل، على أنه من ناحية أخرى بأرشيف مارسيليا عدد كبير من الوثائق التي لا نجدها في مراسلات القناصل، ولاسيما ما تعلق منها بتجارة واقتصاد مصر. فملفات المجموعة (J 549 à 598) تتضمن مراسلات للقناصل، وذلك منذ فيليبير دو برمون **Philibert de Bermond** (١٦٣٢-١٦٣٤) وحتى أنطوان أميديه بوتيه **Antoine Amédée Butet** (١٧٨٧-١٧٩٣). واستعملنا بالمجموعة نفسها، بين ملفات أخرى، ملفات تقع تحت رقم 599 إلى 631 (وهي : **Lettres de la**

---

(١) واستخدمنا الإحالة الموجزة التالية : وقفية (كذا) ثم رقم الوقفية بأرشيف وزارة الأوقاف.

(٢) سوف نورد الإحالة إلى هذه الوثائق على النحو التالي : بالنسبة للأرشيف الوطني **Archives Nationales** سوف نرمز له بـ .A.N وبالنسبة لأرشيف وزارة الخارجية **Affaires Étrangères** بـ A.E يليهما ذكر كود المجموعة (الخاص بالقاهرة أو الإسكندرية) وبعدها نذكر رقم السجل.

خطابات الأمة الفرنسية" Nation Française et des députés de la Nation au Caire" وممثلى الأمة بالقاهرة" وتغطى الفترة من ١٦٢١ إلى ١٧٩٣). وهناك ملفات تحمل أرقام 715 إلى 718 (جاءت تحت عنوان : Lettres des résidents Français et des la Nation à Alexandrie خطابات المقيمين الفرنسيين بالإسكندرية، وتغطى الفترة من ١٧٧٠ إلى ١٧٩٣). أما المحفظة رقم 26 من المجموعة I (البيانات) التى أمدتنا بمعلومات مفيدة للغاية حول تجارة مصر. وأفدنا من المجموعة C (محفظتى 1842 و 1843) والمتعلقة بتجارة النقود مع الشرق فى التعرف على التاريخ النقدى فى القرن الثامن عشر. وأما المحافظ (164, 171-173) فتتعلق بشحنات الأقمشة بين سنوات ١٦٩١ و ١٧٨٤). ومحفظتا (218 et 219) خصتا شحنات الورق بين عامى ١٧٢٥ و ١٧٩٢ من المجموعة H التى تتعلق بوحدتين من أهم المنتجات الواردة إلى مصر فى هذا العصر[1]. وأخيرًا درسنا مجموعة وثائقية لبيت تجارى يحمل اسم Roux frères (وأخذت فى الترقيم القديم LIX) الذين استمر نشاطهم بالقاهرة والإسكندرية منذ العام ١٧٣١ إلى ١٧٩٨ (ملفات من رقم 676 إلى رقم 681 بالنسبة للقاهرة، ومن رقم 673 إلى رقم 675 فيما يخص الإسكندرية): ونجد بهذه المجموعة العديد من المؤشرات الهامة حول الحركة التجارية، ولاسيما تجارة البن [2].

وعلى النقيض من ذلك، لم يقدم لنا الأرشيف الإنجليزى (Public Record Office à Londres) سوى فائدة محدودة؛ ذلك أن بريطانيا العظمى لم تمثل فى القاهرة إلاّ لفترة جد قصيرة فى نهاية القرن الـ ١٨م، ولذلك كان دورها ثانويًا قياسًا إلى الدور الذى لعبته فرنسا (Série F.O. 24, Égypte).

ويعد أرشيف الحملة الفرنسية (١٧٩٨-١٨٠١) والمودع بالأرشيف الحربى بفانسان مصدرًا أساسيًا للمعلومات التى تدور حول مصر ومدينة القاهرة فى القرن الثامن عشر، والتى وجد جزء منها طريقة إلى النشر فى كتاب وصف مصر. وتقع

---

(١) نورد الوثائق الخاصة بغرفة التجارة بمارسيليا اختصارًا على النحو التالى : C.C.M ويليها كود المجموعة ثم رقم الملف أو رقم المحفظة.

(٢) ونشير فى الهامش إليها بـ (C.C.M, Roux) ثم رقم الإضبارة . وتجدر الإشارة إلى أنه منذ قيامنا بدراسة مجموعة رو Le fonds Roux وتم الاهتمام بإعادة تنظيمها (Voir Ferréol Rebuffat, Répertoire numérique des archive, 89-149).

مراسلات جيش الشرق فى ٧٦ محفظة تغطى فترة الاحتلال ١٧٩٨ إلى ١٨٠١ (ومصنفة تحت رمز B6) : ونجد بهذا الأرشيف – خلافًا للمراسلات السياسية والعسكرية – العديد من الوثائق المهمة والتى بعضها محرر باللغة العربية. وقد درسنا فى هذه المجموعة (B 6) عدد كبير من الملفات كان من بينها : الإدارة المالية لمصر (B6 82)؛ أوامر بونابرت إلى استيف والأوامر اليومية لكليبر (B6 88)؛ ومنشورات استيف [الموظفى المالية] (B6 94)؛ مراسلات الجنرال دوجا (B6 108)؛ قرارات كليبر الخاصة بالمالية (B6 115)؛ مراسلات مينو (B6 121)؛ المراسلات والأوامر اليومية لبليار (B6 132 à 134 et 136) ؛ أوراق بليار (B6 135)؛ خطابات وتقارير دور (B6 141 et 142)؛ مراسلات رينيه (B6 161 et 162)؛ مراسلات بوسيلج (B6 183)[1]. وأخيرًا استخدمنا من بين "المذكرات التاريخية" "Mémoires historique" عدداً معيناً يُجلى الكثير من الحقائق وبصفة خاصة : مذكرات حول حصار القاهرة (رقم 538)؛ ومذكرات وذكريات الجنرال كليب (رقم 540)؛ تقرير عن حصار مدينة القاهرة (رقم 541) ومذكرات طبوغرافية ووصفية (رقم 581)؛ وتقرير ديتروى Detroye (رقم 526 و 527) وتقرير بليار (رقم 554).

٢ – المخطوطات

(أ) المخطوطات العربية

ما تزال معظم المصادر التاريخية المصرية الخاصة بالقرنين السابع عشر والثامن عشر غير منشورة[2].

---

(١) يتم الإشارة إلى أرشيف فانسان كالتالى : نذكر فانسان Vincennes أولاً ثم رقم المجموعة ورقم المحفظة، فتاريخ الوثيقة.

(٢) درس بيتر هولت المصادر التاريخية العربية فى كتاب

(P.M. Holt, Ottoman Egypt 1517-1798 :An Account of Arabic Historical Source, dans: Political and Social change in modern Egypt, Londres 1968, pp. 3 à 12)

كذلك درس هذا الموضوع محمد أنيس فى "مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى" القاهرة ١٩٦٢، وهى الدراسة التى أعاد تقديمها فى ندوة عُقدت فى سنة ١٩٦٩ حول "تاريخ القاهرة". [والحقيقة أن عددًا كبيرًا من مصادر تاريخ مصر العثمانية – بعد مرور أكثر من =

وسوف نحيل القارئ إلى هذه المخطوطات بالإشارة إلى اسم المؤلف ويتم ذكر عنوان المخطوط مختصرًا.

- أبو ذاكر (محمد حسن) : مخطوط بدون عنوان(١)

B.N., Paris, fonds Arabe 4643, 250F.

- أحمد شلبى بن عبد الغنى : كتاب أوضح الإشارات(٢)

Yale, Landberg, numéro 3, 266 F.

- الدمرداشى (أحمد كتخدا) : الدرة المصانة(٣)

British Nuseum, Or. 1073-1074, 589-38p.

- مخطوطة جوته رقم (903) : انظر كتاب الذخاير.
- مخطوطة جوته رقم (906) : انظر [كتاب الفتاوى].
- الخشاب (اسماعيل) : الجزء المجموع(٤)

B.N., fonds arabe 1858, 26F

= ثلاثين عامًا على نشر كتاب "الحرفيون والتجار" – قد نالت حظاً وافرًا من النشر الآن – المترجم].

(١) قامت د.نللى حنا بعمل دراسة عميقة لهذا المخطوط فى سياق اجتماعي وثقافي واسع للطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى. ونشرتها تحت عنوان : ثقافة الطبقة الوسطي فى مصر العثمانية (ق١٦-ق١٨م) ترجمة د.رءوف عباس حامد، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣ – المترجم.

(٢) حققه ونشره د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مصدر عن مكتبة الخانجى – القاهرة ١٩٧٨ – المترجم.

(٣) حققه ونشره كذلك د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، عن المعهد الفرنسى بالقاهرة ١٩٨٩، ثم قام دانيال كريسليوس وعبد الوهاب بكر بعمل تحقيق ثانى له ونشراه عن دار الزهراء للنشر – القاهرة ١٩٩٢.

(٤) حققه ونشره عبد العزيز جمال الدين وعماد أبو غازى تحت عنوان : "أخبار أهل القرن الثاني عشر"، العربى للنشر والتوزيع ١٩٩٠ – المترجم.

- الخطاط (إبراهيم ابن احمد أفندى) : مبدأ العجائب، دار الكتب، القاهرة، تاريخ ٣٦٧ (٤٠-٤٦ ورقة).

- خلاصة ما يراد من أخبار الأمير مراد[1] B.N., fonds arabe 1859, 30F

- حسين أفندى : هذا بيان عن السؤلات، Bibliothèque publique de Versailles, numéro 435, 58f.

(وقام بنشر هذا النص شفيق غربال وترجمه (ستانفورد شو)[2].

- ابن أبى السرور البكرى : كتاب الكواكب السائرة،

B.N.fonds arabe 1582, 179f. (traduction partielle par Silvestre de sacy)

- الإسحاقى (محمد) : كتاب لطائف أخبار

B.N., fonds arabe 1841, 236f. (Référence : Ishaqi, B.N. 1841)

وثمة نسخة أخرى من هذا المخطوط فى المتحف البريطانى

British Museum, Or. 4582, 249f. (Référence : Ishaqi, B.M., 4582).

وقد نُشر هذا المخطوط بالقاهرة (انظر بعد قليل قائمة المصادر المنشورة)

- كتاب الذخاير

Gotha, Pertsch numéro 903, 186f. (Référence : Gotha 903).

- كتاب الفتاوى

B.N. fonds arabe 1375, 39F. (référence : K. al-F., B.N.1375).

---

(١) حققه ونشره د. حمزة عبد العزيز بدر ود. دانيال كريسيليوس بنفس العنوان المذكور أعلاه، عن دار العربى للنشر والتوزيع ١٩٩٢-المترجم.

(٢) ونشره غربال تحت عنوان : ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية، مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨-١٨٠١)، فى مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة، مج٤، ج١، القاهرة ١٩٣٦. أما النص المترجم إلى الإنجليزية فقد نشر تحت عنوان :

Shaw, S.J. : Ottoman Egypt in the age of the French revolution, Harvard 1964.

- كتاب الفتاوى

B.N., fonds arabe 1376, 37F. (référence : K. al-F., B.N.1376).

- كتاب الفتاوى

B.N., fonds arabe 1377, 158F. dont 38 pour le K. al-f.(reference : k.al-f., B.N.1377).

- [كتاب الفتاوى]،

- Gotha numéro 906, 73p. (référence : Gotha 906).

- كتاب تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، دار الكتب، القاهرة، تاريخ رقم ٢٢٦٩، (٤٩٢-٩٧٩) ونشير إليه فى الإحالة بـــ (K.Taragim). [١]

- مخطوط بدون عنوان ومجهول المؤلف :

- B.N., fonds arabe 1854, 230F. (référence : Manuscrit Paris 1854).

- المرعشلى (أحمد) : رسالة فى علم وبيان طريق القضاة، دار الكتب ، القاهرة، تاريخ رقم ٣١٥١، ويقع فى تسع ورقات[٢].

- مرعى بن يوسف الحنبلى المقدسى: كتاب نزهة النظار، دار الكتب، القاهرة، تاريخ ٢٢٦٩، (١٦٢-٤٦٦ورقة) وقام فينيتور دى بارادى بترجمة جزء منه (انظر قائمة المصادر المنشورة).

- محمد بن محمد : واقعة محمد بك حاكم ولاية جرجا[٣]، دار الكتب، القاهرة، تاريخ رقم ٢٢٦٩ (الصفحات من ٤٦٦-٤٩١).

---

(١) وقد حققه ونشره د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم بالمعهد الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة، ١٩٨٦- المترجم.

(٢) وقد نشر د. محمد نور فرحات هذه الرسالة فى ملحق دراسته (القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى) تاريخ المصريين العدد رقم (١٧)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨، [١٠٢-١٠٩] - المترجم.

(٣) وقد نشره د. عبد الرحيم عبد الرحمن أيضاً داخل كتاب "تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق" [ص ص ٩٣-١٠٧]- المترجم.

- المختصر ، [قطعة مجهولة المؤلف]،

B.N., fonds arabe 1855, 78F.

- النابلسى (عبد الغنى) : الحقيقة والمجاز فى الرحلة إلى بلاد الشام[1]،

B.N., fonds arabe 5042-5043, f.173-237 et 1-45.

- القيلنى (مصطفى) : مجموع لطيف يشتمل على وقايع مصر القاهرة[2]،

National bibliothek, Vinne, Cod. H.O. 38, 201 f.

- الرمال (أحمد بن زنبل) : كتاب فتوح مصر[3]،

- B.N., fonds arabe 1838, 132f.

- محاضر جلسات وقرارات ديوان القاهرة فى العام التاسع للجمهورية[4]

- B.N. fonds arabe 2455, 44f.

- الشاذلى (على) : رسالة فى وقائع وقعت بين أمراء الجراكسة[5]، دار الكتب، القاهرة، تاريخ ٣٦٧ (٩٢ ورقة)

---

(١) وقد نشر صورة المخطوط، بدون تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدى، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦-المترجم.

(٢) وقد حققه ونشره د. صلاح أحمد هريدى، بدار الكتب والوثائق (مركز تاريخ مصر المعاصر)- القاهرة ٢٠٠٢ - المترجم.

(٣) وقد حققه ونشره عبد المنعم عامى تحت عنوان : واقعة السلطان الغورى مع سليم العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٧ - المترجم.

(٤) وحققها ونشرها أندريه ريمون ومحمد عفيفى بالمعهد الفرنسى للآثار الشرقية مع مجموعة محاضر ديوانية أخرى تغطى الفترة من ١٨٠٠-١٨٠١ وذلك تحت عنوان : "التاريخ المسلسل فى حوادث الزمان ووقايع الديوان"، القاهرة ٢٠٠٣ - المترجم.

(٥) وحققها ونشرها د. عبد القادر أحمد طليمات تحت عنوان : "ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة، فى : المجلة التاريخية المصرية، مج١٤، لسنة ١٩٦٨ - المترجم

- الصالحى (إبراهيم بن أبو بكر) : كتاب تراجم الصواعق[1]،

- B.N., Fonds arabe 1853, 96f.

- تاريخ ما وقع فى مصر من ابتداء عام ١١٩٠،

- B.N. fonds arabe 1856, 32f.

- يوسف أحمد، [كراسات مخطوطة مشتملة على نصوص نقوش مكتشفة فى العام ١٩١٤ و ١٩١٥]، ورقة ١٠٤ وورقة ٣٤ (bibliothèque G. Wiet).

- زبدة اختصار تاريخ ملوك مصر المحروسة،

British Museum, add. 9972, 41f.

(ب) المخطوطات الأجنبية

- [D'Anville], Mémoires sur l'Égypte ancienne et moderne, B.N., fonds français , nouvelles acquisitions 11715, 55f.
- De la Croix, L'Égypte ancienne et moderne, B.N., fonds français , nouvelles acquisitions 4989, 373p.
- [De Maillet], Mémoires divers dur l'Égypte, B.N., fonds francias 15466, f.173-197.
- [De Maillet], Mémoire sur le commerce de la Mer Rouge, B.N., fonds français 9095, f.136-142.
- [Orvalle (Abbé d')], Relation du Caire, Correspondance d'un resident au Caire, Bibliothèque de Bourges numéro 285, liasse de documents numerotes de 1 à 96.
- Pavie (François de), Relation de Francois de Pavie, B.N., fonds français , nouvelles acquisitions 6277, 236p.

---

(١) وهى نسخة أخرى من مخطوطة تراجم الصواعق التى حققها د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبدالرحيم.

- Prisse d'Avennes (Emile), Mœurs et coutumes des Egyptiens, B.N., fonds français , nouvelles acquisitions 20423, 406f.
- Venture de Paradis, Notes sur la Turquie, le Levant et l'Egypte, B.N., fonds français , nouvelles acquisitions 9135, 190f. : Détail sur l'état actuel de l'Egypte (f.92-103); Plan des opérations de la société proposée pour le commerce de la Mer Rouge (f.104-111); Lettre d'un résident frrancais (f.112-161); Observations sur l'Echelle de Damiette (f.177-187).

٣- المصادر المنشورة

- Afet (Inan), Apreçu général sur l'histoire économique de l'Empire Turc-Ottoman, Istanbul 1941, VIII-114p., planches.
- Affagart (Greffin), Relation de Terre Sainte (1533-1534), publié par J. Chavanon, Paris 1902, XXVII-245p.
- Albert (Jacques), Etat de l'Égypte...décrit par le sieur Jacques Albert, dans Trois relations d'Aegypte, Paris 1651, 52-82.
- ألف ليلة وليله، المطبعة الكاثوليكية ببيروت، الطبعة الثانية، فـي خمـس مجلدات، بيروت ٩-١٩١٤.
- Ali Bey, Voyage d'Ali Bey et Abbassi en Afrique et en Asie pendant les années 1803, 1804, 1805, 1806 et 1807, Paris 1814, 3 vol.
- علي باشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة، بولاق ١٣٠٦/١٨٨٨ (صادرة فى عشرين جزءًا).
- العلاف (عبد الكريم) : بغداد القديمة .. من عهد الوالى مدحت باشـا، بغـداد ١٩٦٠، (٢٦٠ صفحة).
- أمين (أحمد) : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية، القـاهرة ١٩٥٣، ج٤ (٤٨٧ صفحة).

- أمين (أحمد) : الصعلكة والفتوة في الإسلام، القاهرة ١٩٥٢ (١١٦ صفحة).
- Ampère (J.J.), Voyage en Egypte et en Nubie, Paris 1881, VIII-XIX- 577p.
- Anene (J.C.), Liaison and competition between sea and land routes in international trade from the 15th century : the Central Sudan and North Africa, dans Les grandes voies maritimes dans le monde XVe-XIX Siècle, Paris 1965, 191-207.
- أنيس (محمد) : حقائق عن عبد الرحمن الجبرتي، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد ٩ و١٠، لسنة ١٩٦٢ (ص ص ٦٩-١١٥).
- Arié (Rachel), Traduction annotée et commentée des traités de hisba d'Ibn 'Abd al-Ra'uf et de 'Umar al-Garsifi, Hespéris, 1960, 5-38, 199-214, 349-386.
- Arnakis (G.G), Futuwwa Traditions in the Ottoman Empire, Journal of Near Eastern Studies, t.XII, 1953, 232-252.
- Artin Pacha (Yacoub), Contes populaires inédits de la Vallée du Nil, Paris 1895, 287p.
- Arvieux (Louis Laurent D'), Mémoires du Chevalier d'Arvieux, Paris 1735, 6 vol.
- Ashtor (E.), The Karimi Merchants, Journal of the Royal Asiatic Society, 1956, 45-56.
- Attar (Mohamed Said El-), Le sous-développement économique et social du Yémen, Alger 1964, 358.
- Aubin (Jean), Y a-t-il eu interruption du commerce par mer entre le Golfe Persique et l'Inde du XIe au XIVe siècle?, dans Océan Indien et Méditerranée, Lisbonne 1963, 165-171.
- Ayache (Simon) et Robert (Serge), A la lumière d'un récent congrès d'histoire maritime, Revue Historique, t.CCXL, 1968, 57-88.
- Ayalon (David), The Historian al-Jabarti and his Background, B.S.O.A.S., t. XXIII-2, 1960, 217-250.
- Ayalon (David), Studies in al-Jabarti, J.E.S.H.O., t.III, 1960, 148-174, 275-325.

- Baer (Gabriel), Egyptian Guids in Modern Times, Jérusalem 1965, XIII-192p.
- Baer (Gabriel), Guilds in Middle Eastern History, dans Studies in the Economic History of The Middle East, Londres 1970, 11-30.
- Bahgat (Ali Bey)et Massoul (Félix), La céramique musulmane de l'Egypte, Le Caire 1930, 100p. Planches.
- Bannerth (Ernst),La Khalewatiyya en Égypte, M.I.D.E.O., t. VIII, 1964-6, 1-74.
- Bannerth (Ernst), La Rifa'iyya en Égypte, M.I.D.E.O., t.X, 1970, 1-35.
- البراوى (راشد) وعليش (محمد حمزة) : التطور الاقتصادى فى مصر، القاهرة ١٩٤٩ (٣٢٩ صفحة).
- Baulant (Micheline) et Meuvret (Jean), Prix des céréales extraits de la Mercuriale de Paris (1520-1698), Paris 1960-1962, 2vol.
- Bazantay (Pierre), Enquête sur l'artisanat à Antioche, Beyrouth 1936, XIV-106p.
- Behrnauer (Walter), Mémoire sur les institutions de police chez les Arabes, Les Persans et les Turcs, Journal Asiatique, t.XV et t.XVI, 1860, 461-508 et 114-190; t.XVII, 1861, 5-76.
- Bellard, Mémoires du Comte Belliard recueillis par M.Vinet, Paris 1842, 3vol.
- Ben Othman (Khereddine), Le genre Rihla et la voyage d'al-'Ayyasi à travers l'Egypte, Mémoire dactylographié, Bordeaux 1955, 195p,
- Bergasse (Louis) et Rambert (Gaston), Histoire du Commerce de la Ville de Marseille, t.IV (de 1599 à 1789), Paris 1954, VIII-683p.
- Berggren (J.), Guide Français -Arabe vulgaire, Upsal 1844, 924 colonnes..
- Besancon (Jacques), L'homme et le Nil, Paris 1957, 396p.
- H.B. [Hnery Blount], A voyage into the Levant, Londres 1636, 126p.
- Bocthor (Ellious), Dictionnaire Français -Arabe, Paris 1882, III-867p.

- Boudot-Lamotte (Antoine), Contribution à l'étude de l'archerie musulmane, Damas 1968, XXXV-187p.
- Bourgoin (J.), Précis de l'Art arabe et Matériaux pour servir à l'histoire, à la théorie et à la technique des Arts de l'Orient Musulman, Paris 1892, 4vol.
- Bowring (John), Report en Egypt and Candia, dans Reportes from Commissioners, vol.XXI, Londres 1840, 1-153 et 186-225.
- Breik (Michel), Histoire du Pays de Damas de 1720 à 1782, éditée par Constantin Bacha, Harissa 1930, 160p.
- Bremond (Gabrielle), Viaggi fatti nell'Egitto, Rome 1679, 366-36-64 p.
- Breton, L'Egypte et la Suyrie, Paris 1814, 6 vol.
- Bréves (De), Relation des voyages de Monsieur de Brèves tant en Grèce, Terre Sainte et Aegypte qu'aux Royaumes de Tunis et Alger, Paris 1628, 383p.
- Briggs (Martin S.), Muhammadan Architecture in Egypt and Palestine, Oxford 1924, XV-255p., Planches.
- Brinner (William M.), The significance of the harafish and their "Sultan", J.E.S.H.O, t.VI, 1963, 190-215.
- Bruce (James), Voyage aux Sources du Nil en Nubie et en Abyssinie pendant les années 1768, 1769, 1770, 1771 et 1772, traduit de l'anglais par J.H. Castera, Paris 1790, 10 vol.
- Brunschvig (Robert), La Berbérie Orientale sous les Hafsides, Paris 1940-1947, 2 vol.
- Brunschvig (Robert), Métiers vils en Islam, Studia Islamica, t.XVI, 1962, 41-60.
- Brunschvig (Robert), Urbanisme médiéval et droit musulman, Revue des Études Islamiques, 1947, 127-155.
- Bussierre (Th. Renoüard De), Lettres sur l'Orient ércrites pendant les années 1827 et 1828, Paris 1829, 2 vol.

- Cadalvène (Ed. De) et Breuvery (J. de), L'Egypte et la Nubie, Paris 1841, 2 vol.
- Cahen (Claude), Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie Musulmane du Moyen-Age, Leiden 1959, 91p.
- Cahen (Claude), Note bibliographique sur E. Ashtor The Karimi Merchants, Arabica, III, 1956, p.339.
- Cahen (Claude), Notes pour l'historie de la himaya, dans Mélanges Massignon, Damas, 1956, t.I, 287-303.
- Cahen (Claude), Y a-t-il eu des corporations professionnelles dans le monde musulman calssique?, dans The Islamic City, Oxford 1970, 51-63.
- Carali (Paul), Les Syriens en Egypte au temps des Mamelouks, Le Caire et Beit Chebab 1928 et 1933, 2 vol.
- Carlier de Pinon, Voyage en Orient, Publié par E. Blochet, Paris 1920, 322 p.
- Casanova (Paul), Essai de reconstitution topographique de la ville d'al-Foustat ou Misr, Le Caire 1919, XLIII-340p.
- Casanova (Paul), Histoire et description de la Citadelle du Caire, Paris 1893, dans Mémoires puliés par les membres de la Mission Archéologique français e au Caire, t. VI, 509-781.
- Chabrol (M.de), Essai sur les moeurs des habitants modernes de l'Egypte, dans Description de l'Egypte, État moderne,t.II-2, Paris 1822, 361-524.
- Charles-Roux (F.), L'Egypte de 1801 à 1882, t. VI de l'Histoire de la Nation Egypienne publiée sous la direction de G.Hanotaux, Paris 1936, 596p.
- Chauvin (V.), Bibliographie des ouvrages arabes ou relatifs aux Arabes publiés dans L'Europe chrétienne de 1810 à 1885, Liège 1900, fascicules IV, V, VI, VII, VIII.
- Chernet (G.), Le commerce de la Tunisie au XVIII° siècle, mémoire dactylographié, Alger 1955.

- Clayton (Robert), A Journal from Grand Cairo to Mount Sinai translated from a Manuscript... by Robert Clayton, Londres 1810, 272p.
- Clément (R.), Les français d'Egypte aus XVIIe et XVIIIe siècles, Le Caire, 1960, XI-291p.
- Clerget (Marcel), La Caire, Le Caire 1934, 2 vol.
- Clot-Bey (A.-B.), Apercu général sur l'Egypte, paris 1840, 2 vol.
- Cohen (Hayyim J.), The economic background and the secular occupations of Muslim jurisprudents and traditionsits in the classical period of Islam, J.E.S.H.O., t.XIII, 1970, 16-61.
- Combe (Etienne), L'Egypte Otomane, t.III du Précis de l'Histoire d'Egypte, Le Caire 1932, 1-128.
- Comité de Conservation des Monuments de l'Art Arabe, Le Caire 1882-1961, 40 vol.
- Coppin (R.P. Jean), Relation de Voyages faits dans la Turquie, la Thébaide et la Barbarie, Lyon 1686, 496p.
- Coste (Pascal), Architecture arabe ou Monuments du Kaire mesurés et dessinés de 1818 à 1825, Pari 1839, 52 p., planches.
- Coutelle (J.M.J.), Observations sur la topographie de la presqu'île de Sinai, dans Description de l'Egypte, État moderne, t.II-1, Paris 1812, 277-304.
- Crecelius (Daniel), The emergence of the Skaykh al-Azhar as the pre-eminent religious leader in Egypt, Colloque international sur l'Histoire du Caire (1969), DDR, 109-123.
- Dapper (O.), Description de l'Afrique, Amsterdam 1686, 534p.
- Darrag (Ahmad), L'Egypte sous le règne de Barsbay (825-841/1422-1438), Damas 1961, XXXII-457p.
- Davidson (Basil), L'Afrique avant les Baincs, Paris 1962, X-326p.

- Davity (Pierre), Description générale de l'Afrique, édition nouvelle revue et corrigée par Jean Baptiste de Rocoles, Paris 1660, 660p.
- Dehérain (Henri), L'Egypte turque, t.V de l'Histoire de la Nation Egyptienne, publiée sous la direction de H.Hanotaux, Paris 1934, 572p.
- Delaporte (M.), Abrégé chronologique de l'histoire des Mamlouks d'Egypte, dans Description de l'Egypte, État moderne, t.II-1, Paris 1812, 121-184.
- Della Valle (Pietro, Voyages de Pietro Della Valle, Rouen 1745, 8 vol.
- Deny (Jean), Chansons des Janissaires turcs d'Alger, dans les Mélanges René Basset, Paris 1925, t.II, 33-175.
- Deny (Jean), Sommaire des archives turques de Caire, Le Caire 1930, VIII-638p.
- Dermigny (Louis), Cricuits de l'argent et milieux d'affaires au XVIIIe siècle, Revue Historique, t.CCXII, 1954, 239-278.
- Description de l'Egypte, État moderne, t.II-1, Arts et Métiers, Explication des planches des Arts et M'etiers, Paris 1812.
- Djbarti, voir Gabarti.
- Doguereau (Jean-Pierre), Journal de l'Expédition d'Egypte, publié par C. de la Jonquière, Paris 1904, 430p.
- [Doyle (Major)], A non military journal or Observations made in Egypte, Londres 1803, XV-150p.
- Dozy (R.P.A.), Dictionnaire détaillé des noms de vêtements chez les Arabes, Amsterdam 1845, VIII-444p.
- Du Mont, Nouveau Voyage de Levant, La Haye 1694, 475p.
- Du Mont, Voyages de Mr Du Mont, La Haye 1699, 4 vol.
- L'Egypte moderne, sous la domination de Méhémet Ali, dans l'Univers, Paris 1848, 212p.

- Elisséeff (Nikita), Corporations de Damas sous Nur al-Din, Arabica , t.III, 1956, 61-79.
- Elisséeff (Nikita), Thèmes et motifs des Mille et une Nuits, Damas 1949, 243p.
- Encyclopédie de l'Islam, première édition, 1913-1938, 4 vol. Et un vol. De suppléments (E.I.).
- Encyclopédie de l'Islam, nouvelle édition, 1960-1971, 3 vol. Parus (E.I.[2]).
- Entraigues (Comte D'), Un français d'autrfois en Egypte (lettres inédites du Comte d;Entraigues recueillies et publiées par Auriant), Les Œuvres Libres, numéro 170, août 1935, 277-318.
- Erdmann (Kurt), Kairener reppiche, Ars Islamica, t.V, 179-206; t. VII, 55-81.
- Estève (Comte), Mémoire sur les Finances de l'Egypte dans Description de l'Egypte, État moderne, t.I, Paris 1809, 299-398.
- Evliya Celebi, Narrative of travels in Europa, Asia and Africa in the seventeenth century, traduction de Joseph Von Hammer, Volume deuxième, Londres 1850, III-244p.
- Evliya Celebi, Seyahainame, tome premier, Istanbul 1314/1898, XXIII-684p.
- Evliya Celebi, Seyahatname, tome dixième, Misir,[*] Sudan, Habes, Istanbul 1938, XXV III-112p.
- Fahmy (Moustapha), La révolution de l'industrie en Egypte et ses conséquences sociales auXIX[e] siècle, Leiden 1954, VIII-143p.
- Fekete (L.), Die Siyaqat-Schrift in der Türkischen Finanzverwaltung, Budapest 1955, 2 vol.

(*) قام محمد على عوني بترجمة الجزء العاشر الخاص بمصر من اللغة التركية إلى اللغة العربية، وقام بتحقيق نص الترجمة العربية كل من د. عبد الوهاب عزام ود. أحمد السعيد سليمان، وتم نشره بدار الكتب والوثائق القومية تحت عنوان "سياحت نامه مصر"، القاهرة ٢٠٠٣ – المترجم.

- Fermanel, Fauvel, Baudouin, Stochove, Obervations curieuses sur le Voyage du Levant fait en 1630, Rouen 1668, 882p.
- Fermanel, Fauvel, Baudouin de Launay, De Stochove, Le voyage d'Italie et du Levant, Rouen 1670, 481p.
- Ferrand (Gabriel), Instructions nautiques et routiers arabes et portugais des XV^e et XVI^e siècles, Paris 1921-1923 et 1925, 2 vol.
- Ferrand (Gabriel), Introduction à l'astronomie nautique arabe, Paris 1928, XII-272p.
- Ferrand (Gabriel), Relations du Voyages et textes géographiques arabes, persans et trucs, relatifs à l'Extrême Orient du VIII^e au XVIII^e siècle, Paris 1913-1914, 2 vol.
- Fischel (Walter J.), The spice trade in Mamluk Egypt, J.E.S.H.O., T.I, 1958, 157-174.
- Fischel (Walter J.), Uber die Cruppe der Karimi-Kaufleute, Analecta Orientalia 14, Studia Arabica I, Rome 1937, 67-82.
- Forbin (Comte de), Voyage dans le Levant en 1817 et 1818, Paris 1819, 460p.
- Forster (E.M.), Alexandria : a history and a guide, New York 1961, XXVI- 243p.
- Fourmont, Descrition historique et géographique des palines d'Héliopolis et de Memphis, Paris 1755, XL-268p.
- Frank (Louis), Mémoire sur le commerce des Nègres au Caire, dans Mémoires sur l'Egypte, t.IV, Paris an XI, 125-156.
- الجبرتى (عبد الرحمن) : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار طبعة بولاق ١٢٩٧/١٨٧٩ (أربعة مجلدات).

[وقد تم مؤخرا تحقيقه ونشره د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم عن مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر – بدار الكتب والوثائق القومية – القاهرة ١٩٩٨– المترجم].

- Gabarti ('Abd al-Rahman Al-): Abd-el Rahman el Djabarti, Merveilles biographiques et historiques traduites de l'arabe, Le Caire 1888-1896, 9 vol.

[Galland (Ant.)], Tableau de l'Egypte pendant le séjour de l'armée français e, Paris an XI, 2 vol.

Garcin, (J.C.), Index des tabaqat de Sha'rani, Annales Islamologiques de l'I.F.A.O. au Caire, t. VI, 1966, 31-94.

Gaudefroy-Demombynes (M.), Le voile de la ka'ba, Studia Islamica, t.II, 1954, 5-21.

- الجزايرى (عبد القادر) : عمدة الصفوة فى حلّ القهوة، مستخلص وترجمة وشرح ونشر سلفستر دوساسى، وقد نشرها ضمن "المنتخبات العربية" التى نشرت فى الجزء الأول بباريس فى العام ١٨٢٦ باللغتين العربية (صفحات رقم ١٣٨-١٦٩) والفرنسية (٤١٢-٤٨٣).

- الغزى (نجم الدين) : الكواكب السائرة ، نشره جبُّور، بيروت ٤٥-١٩٥٨، فى ثلاثة مجلدات.

- Gerhardt (Mia I.), The art of story-telling. A literary study of the thousand and one nights, Leiden 1963, X-500p.

- Germain Martin, Les bazaars du caire et les petits métiers, la Caire, 1910, 94p.

- غربال (شفيق) : مصر عند مفرق الطرق، القاهرة ١٩٣٨ (٧٠ صفحة) (وسبق الإشارة إلى مذكرة حسين أفندى فى قائمة المخطوطات العربية).

- Gibb(H.A.R.) et Bowen (Harold), Islamic Society and the West, Volume I, Islamic Society in the eighteenth century, Oxford 1950-1957, 2 vol. (Islamic Society I et II).

- Girard (P.S.), Mémoire sur l'agriculture et le commerce de Haute Egypte, dans Mémoires sur l'Egypte, t.III, Paris an X, 13-103.

- Girard (P.S.), Mémoire sur l'agricutlure, l'industrie et le commerce de l'Egypte, dans Description de l'Egypte, État moderne, t.II-1, Paris 1812, 491-714.
- Girard (P.S.), Mémoire sur... la Province du Fayoum, dans Mémoires sur l'Egypte, t.III, Paris an X, 329-356.
- Goitein (S.D.), Artisans en Méditerranée Orientale au haut moyen âge, Annales, XIX, 1964, 847-868.
- Goitein (S.D.), A Mediterranean Soceity, volume I : Economic foundations, Berkeley 1967, XXVI-550p.
- Goitein (S.D.), New light on the beginnings of the Karim merchants, J.E.S.H.O.I, 1958, 175-184.
- Goldziher (Ignaz), Abhandlungen zur arabischen philologie, seconde partie, Leiden 1899.
- Golubovich (Girolamo), Biblioteca Bio-Bibliografica della Terra Santa, t.III, Florence 1919, Symonis Semeonis Itinerarium, 246-282.
- Granger, Relation du Voyage fait en Egypte.. en L'année 1730, Paris 1745, IX-262 p.
- Gratein Le Père, Mémoire sur la ville d'Alexandrie, dans Description de l'Egypte, État moderne, t.II-2, Paris 1822, 269-324.
- Haddad (Robert M.), Syrian Christians in Muslim Society, Princeton 1970, 118p.
- Hadj-Sadok (Mahammad), éditeur du kitab al-Dja'rafiyya, Bulletin d'Études Orientales, XXI, 1968, 7-312.
- Hamilton (Alexander), A new account of the East Indies, Edinburgh 1727, 2 vol.
- Hamilton (William), Temarks on several parts of Turkey, I Aegyptica, Londres 1809, XII-439p.

- Hans (J.)(, Maria-Rheresien – Taler Zwei Jahrhunderte 1751-1951, Leiden 1961, 91p.
- Hasselquist (Frédéric), Voyages dans le levant dans les annés 1749, 1750, 1751 et 1752, Paris 1769, 2 vol.
- Hautecoeur (L.) et Wiet (G.), Les mosquées du Caire, Paris 1932, 2vol.
- Herz Bey (Max), Catalogue raisonné des monuments exposés dans le Musée national de l'Art arabe, Le Caire, 1906, LXXII- 350p.
- Heyd (Uriel), Ottoman documents on Palestine (1552-1615), Oxford, XVII-204 p.
- Heyworth-Dunne (J.), An Introduction to the history of Education in Modern Egypt, Londres 1938, XIV- 503p.
- Hinz (Walther), Islamische Masse und Gewichte, Leiden 1955, 66 p.
- Holt (P.M.), Al-Jabarti's introduction to the history of Ottoman Egypt, B.S.O.A.S., t.XXV, 1962, 38-51.
- Holt (P.M.), The beylicate in Ottoman Egypt during the seventeenth century, B.S.O.A.S., t. XXIV, 1961, 214-248.
- Holt (P.M.), The career of Kucuk Muhammad (1676-94), B.S.O.A.S, t.XXVI, 1963, 269-287.
- Holt (P.M.), Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922, Londres 1966, XII-337 p.
- Holt (P.M.), The exalted lineage of Ridwan Bey, B.S.O.A.S., t.XXII, 1959, 221-230.
- Hourani (A.H.), The changing face of the Fertile Crescent in the XVIII[th] century, Studia Islamica, t. VIII, 1957, 89-122.
- Hourani (A.H.), The Syrians in Egypt in the eighteenth and nineteenth centuries, Colloque international sur l'histoire du Caire (1969), DDR, 221-233.

- Hourani (George Fadlo), Arab Seafaring in the Indian Ocean in Ancient and Early Medieval Times, Beyrouth 1963, XI-131p.

- ابن أبي ضيَّاف (أحمد) (بن ضياف) : اتحاف أهل الزمـــان، تـــونس ١٩٦٣-١٩٦٦، في ثمانية مجلدات.

- Ibn Batoutah, Voyages, texte arabe édité et traduit par G. Defrémery et B.R.Sanguinetti, vol.I et II, Paris 1853-1854, XLVI-443p. et XIV-465p.

- Ibn Battuta, The travels of Ibn Battuta, traduction par H.A.R. Gibb, Cambridge 1958, XVII- 269p.

- Ibn Al-Furat (Nasir al-Din Muhammad), The history of Ibn al-Furat, éd. C.K. Zurayk et Nejla Izzedin, Beyrouth 1936-1939, vol.VIII, IX-1, IX-2.

- ابن الحاج : المدخل، القاهرة ١٣٤٨/١٩٢٩، صادر في أربعة أجزاء.

- ابن إياس (محمد بن أحمد) بدائع الزهور في وقائع الدهور[1]، نشره كـــل مـــن بول كهل ومحمد مصطفى في (استانبول :

- (T.III, Istanbul 1936 (468p.); t.IV, Istanbul, 1931 , 29-502p; t.v, Istanbul 1932, 12-493p.)

- Ibn Iyas, Traduction par Gaston Wiet : Histoire des Mamlouks Circassiens, Le Caire 1945, VI-518 p.; Journal d'un bourgeois du Caire-I, Paris 1955, 449p.; Journal d'un bourgeois du Caire- II, Paris 1960, 579p.

- Ibn Jobair, Voyages, traduction par Maurice Gaudefroy-Demombynes, Paris 1949, 2 vol.

- ابن المعمار (محمد) : كتاب الفتاوى، حققه م. جواد، م. الهلالي، وأ.النجـــار، وأ. القيعي، بغداد ١٩٦٠، (٣٨٧ صفحة).

(١) وقد نشره محمد مصطفى في طبعة أخرى بالقاهرة بالهيئة العامة للكتاب القاهرة ٨٢-١٩٨٤ (في خمسة مجلدات) – المترجم.

– ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة[1] ، نشر وليم بوبر :

- William Poper, t.VI-1, Berkeley 1916, 476p.; t.VI-2, Berkeley 1923, 477-993; t.VII-1, Berkeley, 1926, 378p.
- Index to Mohammedan Monuments in Cairo, Le Caire 1951, 11-14-13p.
- Irwin (Eyles), A Series of adventures in the course of a Voyage up the Red Sea... in the year 1777, Londres 1787, 2 vol.

– الإسحاقى (أحمد) : كتاب أخبار الأول، القاهرة ١٢٩٦/١٨٧٩، (٢٧٨ صفحة)

- Issa Bey (Ahmed), Dictionnaire des noms de plantes, Le Caire 1930, XIV 227-64 (arabe) p.
- Issawi (Charles), The Decline of Middle Eastern trade, dans Islam and the trade of Asia, Oxford 1970, 245-266.
- Jaubert (Amédée), Nomenclature des tribus d'Arabes, dans Decription de l'Egypte, État moderne, t.II-1, Paris 1812, 249-276.
- Jauna (Dominique), Histoire Générale des Royaumes de Chypre, de Jérusalem, d'Arménie et d'Egypte, Leiden 1747, 2 vol.
- Jemsel (Samuel), dans Jewish Travellers, édité par Elkan Adler, Londres 1930, 329-344.
- Jollois (M.), Notice sur la Ville de Rosette, dans Description de l'Egypte, État moderne, t.II-2, Paris 1822, 333-360.
- Jomard (E.F), Description abrégée de la Ville et de la Citadelle du Kaire; explication du plan de la Ville du Kaire et de la Citadelle; Notions sur les monuments, la population, l'industrie, le commerce et l'histoire de la Ville du Kaire (référence abrégée: Ville du Kaire); Description des Environs de la Ville du Kaire; dans Description de l'Égypte, État moderne, t.II-2, Paris 1822, 579-764.

---

(١) وقد أعيد نشره بالقاهرة في ستة عشر جزءًا (المؤسسة العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر د.ت) – المترجم.

- Jomier (Jacques), Un aspect de l'activité d'al-Azhar du XVIIe aux débuts du XIX^{e} siècle : les 'aqa'id ou professions de foi, Colloque international sur l'histoire du Caire (969), DDR, 243-252.
- Jomier (Jacques), Le Mahmal et la Caravane égyptienne des Pèlerins de la Mecque (XIII^{e}-XIX^{e} siècles), Le Caire 1953, XV-224p.
- Jomier (J.) et Corbon (J.), Le Ramadan au Caire, en 1956, M.I.D.E.O., t. III, 1956, 1-74.
- Jonquière (C.de la), l'expédition d'Égypte (1798-1801), Paris 1899-1907, 5 vol.
- Jouvin de Rochefort, Le Voyageur d'Europe où est le voyage de Turquie, Paris 1684, 317p.
- Kamil (Murad), Die Qirma-Schrift in Ägypten, dans Festschrift f:uuur Otto Spies, Wiesbaden 1967, 395-408.
- Kammerrer (Alber), La Mer Rouger, l'Abyssinie et l'Arabie depuis l'Antiquité, t.II, Les guerres du Piovre, Les Portugais dans l'Océan Indien et la Mer Rouge au XVIe Siècle, vol.I, Le Caire 1935, XVI-262p.
- Khachikian, Le register d'un marchand arménien en Perse, en Inde et au Tibet (1682-1693), Annales, 1967, 231-278.
- Khadem (Saad El-), Quelques reçus de commerçants et d'artisans du Caire des XVII^{e} et XVIII^{e} Siècles, Colloque international sur l'histoire du Caire (1969), DDR, 269-276.
- الخالدى (وليد) : الخمرة الحسية فى الرحلة القدسية، رسالة قُدّمت إلى أكسفورد فى سنة ١٩٥٢، منسوخة على الآلة الكاتبة.
- Kühnel (Ernst) et Bellinger (Louisa), Cairene Rugs and others technically related (15th century- 17th century), Washington 1957, 90p., planches.
- Labib (Subhi Y.), Handelgeschichte Ägyptens im Spätmittelatre (1171-1517) Wiesbaden 1965, IX-586p.

- Labrousse (H.), Les expeditions maritimes français es duXVIII[e] siècle en Mer Rouge et au Yémen, dans Océan Indein et Méditerranée, Lisbonne 1963, 391-411.
- Lachman (Samuel), The Kurush Struck by Ali Bey in Egypt, Numismatic, Chronicle, 7^{th} series, t.XI, 1971, 327-8.
- Lambert (Caesar), Relation du Sieur Caesar de Lambert... de ce qu'il a vu de plus remarquable au Caire... es années 1627, 1628, 1629 et 1632, dans Trois Relations d'Aegypte, Paris 1651, 1-51.
- Lancret (Michel-Ange), Mémoire sur le Système d'Imposition territoriale et sur l'Administration des provinces de l'Egpte, dans Description de l'Egypte, État moderne, t.I, Paris 1809, 233-260.
- Lane (E.W.), The Arabian Nights' Entertainments, traduction anglaise des Mille et Une Nuits, t.I, Londres 1841, XXXII- 618p.
- Lane (E.W.), Manners and Customs of the Modern Egyptians, Londres 1954, XXXII- 630p.
- Lane-Poole (Stanley), Catalogue of Arabic glass weights in the British Museum, Londres 1891, XXXV-127p.
- Lane-Poole (Stanley), Catalogue of the collection of Arabic coins preserved in the Khedivial Library at Cairo, Londres 1897, XV-384p.
- Lane – Poole (Stanley), Catalogue of Oriental coins in the British Museum : t.V, The Coins of the Moors of Africa and Spain and the Kings and Imams of the Yemen, Londres 1880, LII- 175p.; t. VIII, The Coins of the Turks, Londres 1883, LI-431 p.; t.X, Additions to the Oriental Collection, part 2: additions to vols V-VIII, Londres 1890, XV-206p. (réferénce abrégée: Lane-Poole, Catalogue, V, VIII; Additions).
- Laoust (Henri), Les Gouverneures de Damas sous les Mamelouks et les premiers Ottomans (658-1156/1260-1744), Damas 1952, XXIII- 288p.
- Lapanouse (J.), Mémoire sur les caravans... de Dârfurth, dans Mémoires sur l'Egypte, t.IV, Paris an XI, 77-89.

- Lapanouse (J.) Mémoire sur les caravans venant du royaume de Sennâar, dans Mémoires sur l'Egypte, t.IV, Paris an XI, 89-124.
- Lapidus (ira marvin, muslim cities in the later middle ages, Harvard 1967, XIV-307p.
- Lapidus (Ira Marvin), Muslim Urban Society in Mamlûk Syria, dans The Islamic City, Oxford 1970, 195-205.
- La Roque, Voyage de l'Arabie Heureuse... fiat dans les années 1708, 1709 et 1710, Amsterdam 1716, 343p.
- Lascaris (M.), Salonique à la fin du XVIII[e] siècle d'Après les rapports consulaires farnçais, Athènes 1939, 73p., planches.
- Le Brun (Corneille),Voyage au Levant, traduction du flamand, Delft 1700, 408p.
- Lecerf (J.) et Tresse (R.), Les 'Arãda de Damas, Bulletin d'Études Orientales, t.VII-VIII, 237-264.
- Leclant (Jean), Le café et les Cafés à Paris (1644-1693), Annales 1951, t.VI, 1-14.
- Legrain (Georges), La Maison d'Ibrahim el Sennari, dans Mémoires présentés à l'Institut Egyptien, t.VIII, Le Caire 1915, 171-183, planches.
- Le Mascrier (Abbé), Description de l'Egypte.... Composée sur les Mémoires de M. De Maillet, Paris 1735, 2 vol.
- Léon L'Africain (Jean), Description de l'Afrique, édité par Ch. Schefer, Paris 1896-1898, 3 vol.
- Le Tourneau (Roger), Fès avant le Protectorat, Paris 1949, 668p.
- Lewis (Bernard), The Islamic Guilds, Economic History Review, t. VIII, 1937, 20-37.
- Lewis (Bernard), Nazareth in the sixteenth century according to the Ottoman Tapu Registers, dans Arabic and Islamic Studies in Honor of Hamilton A.R. Gibb, Leiden 1965, 416-425.

- Lézine (Alexandre), Trois Palais d'époque ottomane au Caire, Le Caire 1973, 63p.
- Lithgow (William), Travels and Voyages, Leith 1814, VIII-412p.
- Livingston (John W.), 'Ali Bey al-Kabir and the Jews, Middle Eastern Studies, t.VII, 1971, 221-228.
- Lombard (Maurice), Arsenaux et bois de marine dans la Médirerranée musulmane (VII°- XI°), dans Le Navire et l'Economie Maritime du Moyen Age au XVIII° siècle prinicpalement en Méditerranée, Paris 1958, 53-106.
- Loutfi El-Sayed (Afaf), The role of the 'ulama' in Egypt during the early nineteenth century, dans Political and Social Change in Modern Egypt, Londres 1968, 264-280.
- Loutfi El-Sayed (Afaf), A socio-economic sketch of the 'Ulama' in the eighteenth century, Colloque international sur l'Histoire du Caire (1969), DDR, 313-319.
- Lucas (Paul), Voyage au Levant, Paris 1704, t.I, 372p.
- Lucas (Paul), Voyage... fait en 1714 par ordre de Louis XIV, Amsterdam 1720, 2 vol.
- Lucas (Paul), Voyage ... fait par ordre du Roi dans la Grèce, l'Asie Mineure, Amsterdam 1714, 2 vol.
- Magallon (Charles), Mémoire sur l'Egypte (9 février 1798), Revue d'Égypte, t.III, 1896, 205-224.
- Maistre (Jacques), Les plantes à épices, Paris 1964, X-289p.
- Mandaville (Jon E.), The Ottoman Court Records of Syria and Jordan, Journal of the American Oriental Society, T. 86, 1966, 311-319.
- Mantran (Robert), l'Empire ottoman et le commerce asiatique aux 16° et 17° siècles, dans Islam and the Trade of Asia, Oxford 1970, 169-179.
- Mantran (Robert), Istanbul dans la seconde moitié du XVIIe siècle, Paris 1962, XI-734p., Planches.

- **Mantran (Robert), Règlements fiscaux ottomans. La province de Bassara (2^e motié du XVI^e s.), J.E.S.H.O., t.X, 1967, 224-277.**
- **Mantran (Robert), Les relations entre le Caire et Istanbul Durant la période ottomane, Colloque international sur l'histoire de Caire (1969), DDR, 301-311.**
- **Maqrïzï (Ahmed AL-), Description historique et topographique de l'Egypte, traduction par Paul Casanova, t.III, Le Caire 1906, 328p.; t.IV, Le Caire 1920, 144p.**
- المقريزى (أحمد) : إغاثة الأمة بكشف الغمة ، نشره جمال الدين محمد السيد ومحمد مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٤٠ (٩٢ صفحة).
- المقريزى (أحمد) : كتاب المواعظ والاعتبار، طبعة بولاق ١٢٧٠/١٨٥٣ (مجلدان).
- المقريزى (أحمد) : كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، نشره مطصفى زيادة، القاهرة ٣٤-١٩٤٢، (مجلدان).
- **Marcel (J.J.), Contes du Cheykh el-Mohdy, Paris 1835, 3 vol.**
- **Marcel (J.J.), Histoire de l'Egypte despuis la conqête des Arabes jusqu'à l'expédition français e, dans l'Univers, Egypte, Paris 1848, 225p.**
- **Marcel (J.J.), Mémoire sur le Meqyâs de l'île de Roudah, dans Description de l'Egypte, État moderne, t.II-1, Paris 1813, 29-90.**
- **Massignon (Louis), Les corps de métiers et la cité islamique, Revue Internationale de Sociologie, XVIII, 1920, 473-489 (réédité dans Opera Minora, t.I, Beyrouth 1963, 369-384).**
- **Massignon (Louis), Enquête sur les corporations musulmanes d'artisans et de commercants au Maroc, Revue du Monde Musulman, LVIII, 1924, VI-250p.**

- Massignon (Louis), La 'Futuwwa" ou "pacte d'honneur artisanal" entre les Musulmans ou Moyen Age, La Nouvelle Clio, t.V-VIII, 1952, 171-198 (réédité dans Opera Minora, t.I, Beyrouth 1963, 396-421)
- Massignon (Louis), Salman Pak et les prémices spirituelles de l'Islam iranien, Tours 1934, 52p. (réédité dans Opera Minora, t.I, Beyrouth 1963, 443-483).
- Massignon (Louis), La structure du travail à Damas en 1927, Cahiers Internationaux de Sociologie, XV, 1953, 34-52 (réédité dans Opera Minora, t.I, Beyrouth 1963, 422-439).
- Mauny (Raymond), Le déblocage d'un continent par les voies maritimes : Le cas africian. Aperçu général : les deux Afriques, dans Les Grandes voies maritimes dans le Monde, XV^{e}-XIX^{e} siècles, Paris 1965, 175-190.
- Mayer (L.A.), Saracenic Heraldry, Oxford 1933, XVI- 302p., planches.
- Mémorial de l'Estat d'Egipte en l'année 1634, Revue d'Égypte, t.III, 1896, 189-204 et 259-264.
- Mengin (Félix), Histoire de l'Égypte sous le gouvernement de Mohammed Ali, Paris 1823, 2 vol.
- Meryi, Passe-temps chronologique et historique ou Coup d'ail récréatif sur le règne des Khalifes, des Rois et des Sultans d'Egypte, par le cheikh Meryi, fils de Youssouf, traduit par le Citoyen Venture, Revue d'Égypte, t.I, 1894/5, 321-348, 385-399, 557-574; t.II, 1895/6, 1-16, 65-80, 129-144, 193-202, 278-286, 347-360, 495-505, 581-615; t.III, 1895/6, 99-112, 143-183.
- Michaud (M.) et Poujoulat (M.), Correspondance d'Orient (1830-1831); Paris 1833-1835, 7 vol.
- Migeon (G.), Manuel d'Art Musulman. Arts plastiques et industriels, Paris 1927, 2 vol.
- Minutoli (Baronee De), Souvenirs d'Egypte, paris 1826, 2 vol.
- Monconys (De), Journal des voyages de Monsieur de Monconys, Lyon 1665 3vol.

- **Morison (A.), Relation hisotrique d'un voyage nouvellement fait au Mont de Sinai et à Jérusalem, Paris 1714, 750p.**

- المرادى (محمد خليل أفندى) : سلك الدرر فى أعيان القرن الثانى عشر، القاهرة ١٣٠١ (أربعة مجلدات)[1].

- **Nassiri Khosrau, Sefer Nameh[*], publié et tradiut par Chales Schefer, Paris 1881, LVIII-348p.**

- **Nerval (Gérard de), Voyage en Orient, Paris 1927, 3 vol.**

- **Niebuhr (C.), Description de l'Arabie, Paris 1779, 2 vol.**

- **Niebuhr (C.), Voyage en Arabie, Amsterdam 1776, 2 vol., planches.**

- **Norden (Frédéric Louis), Voyage d'Egypte et de Nubie, Paris 1795, 3 vol., palnches.**

- **Nougréde (M.P.), Qualités nautiques des navires arabes, dans Océan Indien et Méditerranée, Lisbonne 1963, 95-122.**

- **Olin (Stephen), Travels in Egypt, Arabia Petraea and the Holy Land, New York 1843, 2 vol.**

- **Oliveir (G.A.), Voyage dans l'Empire ottoman, Paris an XI, 3 vol.**

- **Palerne (Jean), Périgrinations, Lyon 1606, 554p.**

- **Paris (Robert), Histoire du Commerce de la Ville de Marseille, publiée sous la direction de Gaston Rambert, t.V, De 1660 à 1789 Le Levant, Paris 1957, VI- 623p.**

- **Parsons (Abraham), Travels in Asia and Africa, Londres 1808, VI-346p.**

- **Paton (A.A), A History of the Egyptian Revolution, Londres 1863, 2 vol.**

---

(١) وأعيد نشره مرة أخرى عن دار ابن حزم، بيروت ١٩٨٨ أربعة أجزاء في مجلدين – المترجم.

(*) وقام بترجمته إلى العربية يحيى الخشاب، (بيروت – دار الكتاب الجديد ١٩٨٣) – المترجم.

- Pauty (Edmond), Les hammams du Caire, Le Caire 1933, VIII-62p., planches.
- Pauty (Edmond), Les Palais et les Maisons d'époque musulmane au Caire, Le Caire 1932, XII-92p., planches.
- Pérès (Henri), éditeur du Kitāb bast madad al-tawfiq, Alger 1948, 16p.
- Pockocke (Richard), Voyages de Richard Pockocke, Paris 1772, 3 vol.
- Poliak (A.N.), Le caractère colonial de l'Etat Mamelouk dans ses rapports avec la Horde d'Or, Revue des Études Islamiques, t.IX, 1935, 231-248.
- Poliak (A.N.), La féodalité islamique, Revue des Études Islamiques, t.X, 1936, 247-265.
- Potocki (J.), Voyage en Turqie et en Egypte, Varsovie 1788, IV-146p.
- Prisse D'Avennes (Emile), L'Art Arabe d'après les Monuments du Kaire, Paris 1877, VIII-296p., 3 volumes de planches
- Nougarède (M.P.), Qualités nautiques des navires arabes, dans Océan Indien et Méditerranée, Lisbonne 1963, 95-122.
- Olin (Stephen), Travels in Egypt, Arabia Petraea and the Holy Land, New York 1843, 2 vol.
- Olivier (G.A.), Voyage dans l'Empire ottoman, Paris an IX, 3 vol.
- Qar'Ali (B.), al-Sūriyyun fi Misr, voir Carali.
- Qasimy (M.S. AL-), Qasimy (J.Al-), Azem (K. Al-), Dictionnaire des métiers damascains, édité par Zafer al-Qasimy, Paris 1960, 2 vol.
- Qoudsi (Elia), Notice sur les corporations de Damas, Leiden 1885, 34p.

-رافق (عبد الكريم) : بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى حتى حملة بونـــابرت (١٥١٦-١٧٩٨) دمشق، ط٢، ١٩٦٨ (٤٧٩ صفحة).

- Rafeq (Abdul-Karim), The Province of Damascus 1723-1783, Beyrouth 1966, XIII- 370p.

- Rambert (Gaston), Histoire du Commerce de la Ville de Marseille publiée sous la direction de Gaston Rambert, t. VI, De 1660 à 1789 Les colonies, Paris 1959, IX-Ix- 664p.
- Ravaisse (P.), Essai sur l'histoire et sur la topographie du Caire d'après Makrizi, dans Mémoires publiés par les Membres de la Mission Archéologique français e au Caire, Paris 1887, 410-480; paris 1890, 33-114.
- Raymond (André), Ahmad ibn 'Abd al-Salam un Šāh Bandar des tuggār au Caire, Annales Islamologiques, t.VII, 1967, 91-95.
- Raymond (André), Les bains publics au Caire à la fin du XVIII[e] siècle, Annales Islamologiques, t.VIII, 1969, 129-150.
- Raymond (André), Essai de géographie des quartiers de résidence aristocratique au Caire au XVIII[e] siècle, J.E.S.H.O., t.VI, 1963, 58-103.
- Raymond (André), Un liste de corporations de métiers au Caire en 1801, Arabica, t.IV, 1957, 150-162 (Liste de 1801).
- Raymond (André), Les Porteurs d'eau du Caire, Bulletin de l'Institut Français d'Archéologie Orientale, t.LVII, 1958, 183-202.
- Raymond (André), Prolèmes Urbains et Urbanisme au Caire, Colloque international sur l'Histoire du Caire (1969), DDR, 353-372.
- Raymond (André), Quartiers et mouvements populaires au Caire, dans political and Social Change in Modern Egypt, Londres 1968, 104-116.
- Raymond (André), Une "Révolution" au Caire sous les Mamelouks. La crise de 1123/1711, Annales Islamologiques, t.VI, 1965, 95-120.
- Raymond (André),Tunisiens et Maghrébins au Caire au XVIII[e] siècle, Cahiers de Tunisie, t.26-27, 1959, 336-371.
- Rebuffat (Ferréol), Chambre de commerce et d'industrie de Marseille, Répertoire numérique des Archives, tome II, Séire L, Fonds annexes de la Chambre, Marseille 1965, 173p.

- Rebuffat (Ferréol) et Courdurié (Marcel), Marseille et le Négoce monétaire international (1785-1790), Marseille 1966, VII-169.
- Répertoire Chronologique d'Epigraphie Arabe, sous la direction de E. Combe, J. Sauvaget, G.Wiet, puis D.S.Rice, N. Elisséeff, Le Caire 1931-1964, 16 vol. Parus.
- Reybaud (Louis), Histoire scientifique et militaire de l'expédition français e en Egypte, Paris 1830-1836, 10 vol.
- Rhoné (Arthur), L'Egypte à petites journées, Paris 1910, 484p.
- Rifaud (J.J), Tableau de l'Egypte, Paris 1830, XVI-60-379p.
- Rodinson (Maxime), Histoire économique et histoire des classes socials dans le Monde Musulman, dans Studies in the economic history of the Middle East, Oxford 1970, 139-155.
- Rodinson (Maxime), Islam et Capitalism, Paris 1966, 301p.
- Rodison (Maxime), Le marchand musulman, dans Islam and the trade of Asia, Oxford 1970, 21-35.
- Rossi (G.B.), El Yemen, Turin 1927, 62p., planches.
- Rouyer (M.), Notice sur les Médicaments usuels des Egyptiens, dans Description de l'Egypte, État moderne, t.I, Pairs 1809, 217-232.
- Russell (Dorothea), Medieval Cairo and the Monasteries of the Wādi Natrūn, Londres 1962, 368p., planches.
- Sacy (Silvestre De), Traduction partielle du Kitāb al-Kāwakib al-Saira de Ibn Abi-Surūr, dans Notices et Extraits des manuscrits de la Bibliothèque Nationale t.I, 165-280
- السخاوى (محمد) : الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، القاهرة ١٣٥٣/١٩٣٤-١٩٣٥ (فى اثنى عشر جزءًا).
- [Saint Elme (Ida)], La contemporaine en Egypte, Paris 1831, 4 vol.

- Salmon (Georges), Etudes sur la topographie du Caire. La Kal'at al Kabch et la Birkat al Fil, Mémoires publiés par les Membres de la Mission Archéologique Françals e au Caire, t.VII, Paris 1902, 135p., plans.
- Samuel-Bernard, Mémoire sur les Monnaies d'Egypte, dans Description de l'Egypte, État moderne, t.II-1, Paris 1812, 321-468.
- Samuel-Bernard, Notice sur les poids arabes anciens et modernes, dans Description de l'Egypte, État moderne, t.II-1, Paris 1812, 229-248.
- Sandys (George), Travels, Londres 1673, 240p.
- Sarqäw:i (Mahmūd Al-), Misr fī l-qarn al-tamin 'asar, Le Caire 1956, 3 vol.
- Sauvaget (Jean), Alep, Paris 1941, volume de texte XLII-302p.
- Sauvaget (Jean), Décrets mamelouks de Syrie, Bulletin d'Études Orientales, t.II, 1932, 1-52; III, 1933, 1-29; XII, 1947-1948, 5-60.
- Sauvaget (Jean), Esquisse d'une histoire de la ville de Damas, Revue des Études Islamiques, IV, 1934, 421-480.
- Sauvaget (Jean), Noms et Surnoms de Mamelouks, Journal Asiatique, t.CCXXXVIII, 1950, 31-58.
- Sauvaire (Henri), Description de Damas, tires à part du Journal Asiatique, 1894, 1895, 1896.
- Savary, Lettres sur l'Egypte, Paris an VII (1798), 3 vol.
- Scenes and Impressions in Egypt and in Italy, Londres 1825, IV- 435p.
- Sedky (Mahmoud), La corporation des cordonniers. Fabricants de markoubs du Caire, Revue Égyptienne, 1912, t.IV, 108-110.
- Serjeant (R.B.), The Portuguese off the South Arabian Coast, Oxford 1963, X-233p.
- Shaw (Stanford J.), Cairo's Archives and the history of Ottoman Egypt, dans Report on Current Research. Spring 1956, Washington 1956, 59-72.

- Shaw (Stanford J.), The financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517-1798, Princeton 1962, XXXIII- 451p.
- Shaw (Stanford J.), Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, Cambridge 1964, IX-198p. (Ottoman Egypt).
- Shaw (Standfor J.), Ottoman Egypt in the eighteenth century, Harvard 1964, VI-61-20p. (text turc).
- Shayyal (Gamal el-Din El-), Some aspects of intellectual and social life in eighteenth-century Egypt, dans Political and Social Change in Modern Egypt, Oxford 1968, 117-132.
- Shumovsky (T.), Fifteenth Century Arabian Marine Encyclopedia, Moscou 1960, 17p.
- Sonnini (C.S.), Voyage dans la Haute et Basse-Egypte, Paris an VII, 3 vol.
- Spooner (Frank C.), L'économie mondiale et les frappes monétaire en France (1493-1680), Paris 1956, 544p., planches.
- Stern (S.M.), The Constitution of the Islamic City, dans The Islamic City, Oxford 1970, 25-50.
- Stochove (de), Voyage du Levant, Bruxelles 1662, 508p.
- Suriano (Fra Francesco), Treatise on the Holy Land, traduction par T. Bellorini et E. Hoade, Jérusalem 1949, VIII-255p.
- Svoronos (Nicolas G.), Le commerce de Salonique au XVIII^{e} siècle, Paris 1956, XVI-430p.
- Thénaud (Jean), Le voyage d'Outremer, publié par Ch. Schefer, Paris 1884, XC-297p.
- Thévenot, Relation d'un voyage fait au Levnat, Paris 1664, 576p.
- Thévenot, Voyages de M. de Thévenot en Eutope, Asie et Afrique, Amsterdam, 1727, 5 vol.

- Thompson (Charles), The travels of the late Charles Thompson, Reading 1744, 3 vol.
- Thorning (Hermann), Beiträge zur Kenntnis des islamischen Vereinswesens, Berlin 1913, VII-288p.
- Tomiche (Nada), La situation des artisans et petits commercants en Egypte de la fin du XVIII[e] siècle jusqu'au milieu du XIX[e], Studia Islamica, t.XII, 1960, 79-98.
- Toussoun (Omar), Mémoire sur les anciennes branches du Nil, Le Caire 1922, VIII-212p.
- Trécourt (Jean-Baptiste), Mémoires sur l'Egypte année 1791, édités et annotés par G.Wite, Le Caire 1942, IX-95p.
- Trevisan (Domenico), Voyage du Magnifique et très illustre Chevalier... Domnico Trevisan, Publié par Ch. Schefer, Paris 1884, XC-297p.
- Turc (Nicolas), Chronique d'Egypte (1798-1804), éditée et traduite par G. Weit, Le Caire 1950, XII-329-218p. de texte arabe.
- Van Berchem (Max), Matériaux pour un Corpus inscripionum arabicarum, Première Partie Égypte, Fascicule premier Le Caire, Paris 1894, XX-980p., Planches.
- Van Berchem (Max), Matériaux pour un Corpus inscriptionum arabicarum, Deuxième partie Syrie du Nord, par M. Sobernheim, premier fascicule, Le Caire 1909, VII_139p., Planches.
- Van Berchem (Max), Matériaux pour un Corpus inscriptionum arabicarum, Deuxième partie Syrie du Sud, Jérusalem ville, Le Caire 1923, XXII-464p.
- Van Egmont (Aegidius) et Heyman (John), Travels through parts of Europe, Asia Minor..., Londres 1759, 2 vol.
- Vansleb (P.), Nouvelle Relation... d'un voyage fait en Egypte en 1762 et 1673, Paris 1677, 423p.
- Villamont (de), Les voyages du Seigneur de Villamont, Rouen 1613, 815p.

- Volney (C.F.), Voyage en Egypte et en Syrie, publié par Jean Gaulmier, Paris 1959, 427p.
- Weulersse (Jean), Antoiche. Essai de géographie urbaine, Bulletin d'Études Orientales, t.IV, 1934, 27-79.
- Wiet (Gaston), Catalogue du Musée Arabe. Objets en cuivre, Le Caire, 1932, VIII- 315p., planches.
- Wiet (Gaston), éditeur et traducteur, Chronique d'Egypte, voir Turc.
- Wiet (Gaston), Compte rendu de l'Annuaire du Monde Musulman de L. Massignon, Journal Asiatique, t.CCVII, 1925, 159-164.
- Wiet (Gaston), L'Egypte arabe, t.IV de l'Histoire de la Nation Egyptienne publiée sous la direction de G. Hanotaux, Paris 1937, 646p.
- Wiet (Gaston), Fêtes et jeux au Caire, Annales Islamologiques, t.VIII, 1969, 99-128.
- Wiet (Gaston), traducteur, Journal d'un bourgeois du Caire, voir IBN Iyās.
- Wiet (Gaston),Les Marchands d'épices sous les Sultans Mamlouks, Cahiers d'Histoire Égyptienne, 1955, 81-147.
- Wiet (Gaston), Matériaux pour un Corpus inscriptionum arabicarum, Première partie Egypte, Tome deuxième Égypte, Le Caire 1930, 283p., planches.
- Wiet (Gaston), Tapis Egyptiens, Arabica, t.VI, 1959, 1-24.
- Wilkinson (Sir Gardner), Modern Egypt and Thebes, Londres 1843, 2 vol.
- Wittman (William), Travels in Turkey, Asia Minor, Syria and ... Egypt during the years 1799, 1800 and 1801, Londres 1803, XVI-595p.
- Zayat (H.), Les Grecs Melkites en Islam, Harissa (Liban) 1953, t.I, 86p.
- Zotenberg (M.H.), Notice sur quelques manuscrits des Mille et une Nuits et la Traduction de Galland, dans Notices et Extraits des manuscrits de la Bibliothèque Nationale, t.XXVIII, 167-320.

جدول تحويل البارة

لمّا كانت العملات المحلية ، وبالأخص العملــة الأكثــر شــيوعًا البــارة أو المديني، قد تعرضت للتدهور وانخفاض قيمتها الحقيقية وارتفاع سعرها، فقد شــكّل هذا صعوبة كبيرة في الوصول إلى متوسطات دقيقة فى الأجل الطويل نــسبيًا وفــى عمل مقارنة بين مختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية (مستوى الأسعار وقيمــة التركات) ولأجل تخفيف حدة الآثار (السلبية) رأينا ضرورة عمل جدول بتحويل قيمة البارة من السعر الجارى اليومى المذكور فى الوثائق إلى سعرها بــ "القيمة الثابتة".

واتبعنا الطريقة التالية فى عمل جدول تحويل البارة : قمنا بحساب المتوسطات السنوية للبارة على أساس أسعار عملتين مستقرتين كالبندقى والريال (قرش إسباني ثم التالرى النمساوى)، وعملنا متوسط قيمة البارة سنة بعد أخرى استنادًا إلى ما رصدناه من وثائق المحكمة الشرعية[1]. ومن منطلق أسعار تلك المتوسطات السنوية أمكننا عمل متوسط لقيمة البارة بالنسبة لقيمة البندقى والريال، وذلك بين عامى ١٦٢٤ و ١٧٩٨، وتوصلنا إلى أن المرجع الأساسى (١٠٠) هو ما ساد الفترة من ١٦٨١ إلى ١٦٨٨ حيث عرفت البارة خلالها استقرارًا واضحًا. ومن هذين المؤشرين استمدينا مؤشر مركب للبارة قياسًا إلى البندقى والريال بين عامى ١٦٢٤ و ١٧٩٨ (وفترة ١٦٨١-١٦٨٨ تمثل المرجع الأساسى المعادلة لرقم ١٠٠)، وفى النهاية توصلنا إلى أن قيمة تصحيح البارة – دون أن ننسى انخفاض قيمة المعدن – عكس قوة تفوق عيار البارة حتى العام ١٦٨٠، تلاها مباشرة فترة تعادلت فيها قوة عيار العملة مع قيمتها الاسميه وذلك بين عامى ١٦٨١-١٦٨٨ ثم أخذت تنخفض قوة عيارها بدءًا من العام ١٦٨٩. وبضرب قيمة تصحيح البارة بالأسعار والقيم يمكننا أن نعبر عن الأرقام المذكورة فى مصادرنا بالقيمة الثابتة للبارة، الأمر الذى يسمح بعمل مقارنات مباشرة فيما بين عامى ١٦٢٤ و ١٧٩٨.

---

(١) حول هاتين العملتين انظر الفصل الأول. و لم نميز بين القرش الإسبانى والتالرى.

قيمة تصحيح البارة بين ١٦٢٤ و ١٧٩٨

١٦٢٤-١٦٢٨	*١,٦٦	١٦٩٥	٠,٨٧	١	*٠,٧١	٩	٠,٦٠
١٦٢٩-١٦٥٨	*١,٤٩	٩	٠,٨٤	٢	*٠,٧١	١٧٧٠	٠,٦٠
١٦٥٩	*١,٣٧	٧	*٠,٨٤	٣	٠,٧١	١	٠,٦٠
١٦٦٠	*١,٣٧	٨	٠,٨٣	٤	٠,٧٠	٢	٠,٦٠
١	*١,٣٧	٩	٠,٨٣	١٧٣٥	*٠,٧٠	٣	*٠,٥٨
٢	*١,٣٧	١٧٠٠	٠,٨١	٦	*٠,٦٨	٤	٠,٥٥
٣	١,٣٤	١	٠,٧٨	٧	٠,٦٨	١٧٧٥	٠,٥٥
٤	*١,٣٤	٢	٠,٧٨	٨	*٠,٦٦	٦	*٠,٥٥
١٦٦٥	*١,٣١	٣	٠,٩٥	٩	٠,٦٦	٧	*٠,٥٥
٦	*١,٣١	٤	٠,٩٥	١٧٤٠	٠,٦٥	٨	*٠,٥٥
٧	*١,٢٥	١٧٠٥	٠,٩٣	١	٠,٦٥	٩	*٠,٥٥
٨	*١,٢٥	٦	٠,٩١	٢	٠,٦٥	١٧٨٠	*٠,٥٥
٩	*١,٢٥	٧	٠,٩١	٣	*٠,٦٥	١	*٠,٥٥
١٦٧٠	١,١٨	٨	٠,٩١	٤	٠,٦٤	٢	*٠,٥٥
١	١,١٥	٩	٠,٨٠	١٧٤٥	٠,٦٢	٣	*٠,٥٥
٢	١,١٢	١٧١٠	-	٦	٠,٦٢	٤	*٠,٥٥
٣	١,١٢	١	٠,٨٧	٧	٠,٦٢	١٧٨٥	*٠,٥٠
٤	١,١٢	٢	٠,٧٩	٨	٠,٦٢	٦	*٠,٥٠
١٦٧٥	١,٠٥	٣	٠,٧٤	٩	٠,٦١	١٧٨٧	*٠,٥٠
٦	١,٠٥	٤	٠,٦٨	١٧٥٠	٠,٦١	٨	٠,٤٨

٠,٤٨	٩	٠,٦١	١	٠,٦٧	١٧١٥	١,٠٥	٧
*٠,٤٨	١٧٩٠	٠,٦١	٢	٠,٨٥	٦	١,٠٥	٨
٠,٤٧	١	٠,٦١	٣	٠,٨٥	٧	١,٠٥	٩
٠,٤٦	٢	٠,٦١	٤	٠,٨٥	٨	١,٠٥	١٦٨٠
٠,٤٥	٣	٠,٦١	١٧٥٥	٠,٨٥	٩	١	١
*٠,٤٣	٤	٠,٦١	٦	٠,٨٥	I- ١٧٢٠ XI	١	٢
٠,٣٦	١٧٩٥	٠,٦١	٧	٠,٦٤	XII	١	٣
٠,٣١	٦	٠,٦١	٨	٠,٦٢	١	١	٤
٠,٣٠	٧	٠,٦١	٩	٠,٥٩	٢	١	١٦٨٥
٠,٣٢	٨	٠,٦٠	١٧٦٠	٠,٥٥	٣	١	٦
		٠,٦٠	١	٠,٥٠	٤	١	٧
		٠,٦٠	٢	٠,٤٩	١٧٢٥	١	٨
		٠,٦٠	٣	٠,٤٩	I-V ٦	٠,٩٨	٩
		٠,٦٠	٤	٠,٧٦	VI-XII	٠,٩٥	١٦٩٠
		٠,٦٠	١٧٦٥	*٠,٧٦	٧	٠,٩٢	١
		٠,٦٠	٦	*٠,٧٦	٨	٠,٩٠	٢
		٠,٦٠	٧	*٠,٧٦	٩	٠,٨٩	٣
		٠,٦٠	٨	٠,٦٢*	١٧٣٠	٠,٨٩	٤

وثمة أسباب معينة تجعلنا نعتبر قيمة تصحيح البارة مجرد قيمة تقريبية وهي:

١ - إن معلوماتنا محدودة وكثيرًا ما تكون ضئيلة وبالتالى فالقيم المتوسطة التى استعملناها كأساس لدراستنا ليست دقيقة. لقد اكتفينا فقط بقيمة الريال لمعرفة قيمة البارة في المرحلة بين ١٦٢٤ و ١٦٦٩ ولعدد آخر من السنوات؛ وذلك بسبب عدم توافر معلومات كافية عن قيمة البندقى بالبارة. وقد أشرنا إلى هذه السنوات بنجمة فى جدول التحويل.

٢ - وكان تداول أكثر من نوعية رديئة من البارة ومن البارة الديوانى بالسعر الرسمى فى نفس الفترة قد جعل معرفة متوسط سعر التداول غاية فى الصعوبة وغير مؤكد وخاصة خلال فترات الفوضى النقدية العنيفة بين ١٧٢٠ و ١٧٣٠.

٣ - وواجهتنا نفس الصعوبة عندما كانت تحدث إصلاحات نقدية تؤكد الأنواع المختلفة بالسعر الرسمى لأن السعر المتداول لم يتوقف "وهو مدون فى مصادرنا" كما حدث – مثلا – فى عامى ١٧٠٣ و ١٧١١.

٤ - إن معرفتنا للمتوسط كانت فى حدود متوسطات السنة، مما جعلنا نترك الاختلافات التى قد تحدث لقيمة العملة أثناء السنة. ولكن فى بعض الحالات تعين علينا أن نأخذ فى الاعتبار هذه الاختلافات مثلما حدث فى العام ١٧٢٠ "قيمة التصحيح أثناء الأحد عشر شهرًا الأولى ٠,٨٥ وفى ديسمبر ٠,٦٤"، وفى العام ١٧٢٦ "قيمة التصحيح خلال الشهور الخمسة الأولى ٠,٤٩ ومن يونيو إلى ديسمبر ٠,٧٦".

٥ - ونظرًا لطول الإجراءات التى كانت تحتاجها تصفية بعض التركات نجد فى نفس التركة أسعار البارة على سنتين مختلفتين.

ملاحظة حول الموازين المستعملة

فى مصر فى الفترة العثمانية

نجد فى مصر العثمانية جميع وحدات الموازين والقياسات اختلفت بنسب كبيرة جدًا حسب المرحلة والمكان والمنتجات المقصودة؛ لذا لن نتعرض هنا إلا للمعلومات النسبية ومن أجل الحصول على معلومات دقيقة نرجو العودة إلى الكتب التالية :

- Description de l'Égypte.
- Lane (Manners and Customs).
- Hinz (Islamiche Masse).
- S.J. Shaw (Ottoman Egypt)

وبالنسبة للموازين كانت الوحدة الأساسية هى القنطار ويعادلها كتاب وصف مصر بـ ٤٤,٣٣ كجم وكانت تنقسم إلى ٣٦ أوقية و ١٠٠ رطل (٠,٤٤٣كجم). وكان كل رطل ينقسم بدوره إلى ١٢ أوقية أو ١٤٤ درهم والدرهم يعادل ٣,٠٨جم.

كان البن هو السلعة الأساسية للتجارة الخارجية لمصر، وكان يوزن بالقنطار، والفردة والفرق وهى موازين يبدو أنها كانت فى الغالب متباينة. وكان متوسط قيمتها بين ٣ و ٣,٥ قنطارًا. نجد أيضاً فى وثائق الأرشيف الحربى "البالة" تعادل ٣٢٥ رطلاً، وكانت إذًا وحدة تعادل تقريبًا الفردة والفرق. وكانت المعادن الثمينة تُوزن بالدرهم، ويزن الدرهم ٣,٠٨ جم. وتوزن الحبوب بالأردب، والأردب ينقسم إلى ست ويبات وإلى ٢٤ ربعه. وكانت قيمة الأردب تختلف حسب الحبوب : يشير لين إلى أن أردب القمح يعادل خمسة بوشل Boushels وهو ما يعادل ١٨٢ لترًا. ويقدم كل من هينز وشو نظرية مفادها أن حجم الأردب اختلف بين القرنين السابع عشر والثامن عشر من ٧٥ لترًا (سنة ١٦٦٥) إلى ١٨٤ لترًا فى ١٧٩٨. ولكن دراستنا عن تطور أسعار القمح لا تدعم هذه النظرية.

وكان الذراع وحدة طول تتباين بحسب أنواع المنتجات. فنرى لين يميز بين "ذراع بلدى" طولها ٥٧,٥٧سم (مقياس الأقمشة المصرية) و"ذراع الهندسة" وطوله ٦٣,٥سم (مقياس الأقمشة الهندية)، و"الذراع الاستانبولى" ٦٧,٣ سم (مقياس الأقمشة الأوربية).

المقدمة التاريخية

فتح مصر وتنظيمها على يد العثمانيين

انتهى نظام المماليك فى مصر على يد السلطان سليم الذى أنزل بفرق طومان باى فى الريدانية (٢٣ يناير ١٥١٧) وفى الجيزة (٢ أبريل ١٥١٧) هزيمة حربية ساحقة. ولكن نظام العثمانيين لم يسيطر بصفة دائمة إلا بعد دحر ثورات الأميرين المملوكيين غانم وإينال (١٥٢٢) ثم أحمد باشا (١٥٢٤). وانتهت محاولة أحمد باشا بالسيطرة الكاملة عندما أرسل السلطان سليمان الوزير الأعظم إبراهيم باشا إلى القاهرة لتنظيم البلاد[١].

ونظم قانون نامه سليمان (١٥٢٤) فى هذه الفترة المبادئ الأساسية التى سيرتكز عليها التنظيم السياسى لمصر لنحو ثلاثة قرون. وكان على رأس الإقليم والى يلقب باشا يعين لمدة سنة قابلة للتجديد، ويتولى البلد كمقاطعة؛ وكان فائض الإيرادات المتبقى بعد المصروفات يتم إرساله كل عام إلى استانبول تحت مسمى "الخزينة"، وكان هذا المبلغ محددًا فى أول الأمر بستة عشر مليون بارة فى كل

---

(١) اعتمدنا بشكل أساسى فى عمل هذا العرض التاريخى للتاريخ السياسى لمصر بين عامى ١٥١٧ و ١٧٩٨ على المراجع التالية :

S.J. Shaw (financial and Administrative Organization; Ottoman Egypt in the eighteenth century' Ottoman Egypt in the age of the French Revolution); P.M.Holt (Al-Jabarti's introduction to the history of Ottoman Egypt; Egypt and the Fertile Crescent; The Beylicate in Ottoman Egypt; The career of Kūcük Muhammad; The exalted lingeage of Ridwan Bey);

وعبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر. وهذا بخلاف المراجع الكلاسيكية مثل :

H.Dehérain, L'Égypte tourque et de E. Combe, l'Égypte Ottomane.

عام، قد وصل إلى عشرين ثم ثلاثين مليون بارة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. وكان الباشا يقيم فى قلعة القاهرة حيث كان يجتمع بالديوان أربع مرات أسبوعيًا، بينما الديوان الصغير تعقد جلساته يوميًا لإدارة الشئون الإدارية العادية[1]. أما إدارة الأقاليم فكان يديرها كُشاف (وهو لقب كان يحمله أثناء حكومة المماليك الوكلاء المحليون) ويرصد قانون نامه أربعة عشر كاشفا، ثلاثة عشر منهم لمصر السفلى والوسطى، وكاشف واحد لواحة الخارجة، أما مصر العليا فقد تركت لقائد عربى من قبيلة الهوارة حتى عُين فى العام ١٥٧٦ أحد البكوات على هذه المنطقة. وكان الكُشاف الأول المعروفون من أصل مملوكى.

وكان يساعد الباشا فى الحكم فرق الأوجاقات العسكرية الذين زاد عددهم مع مرور الزمن، ففى الأصل كانوا أربع فرق خلال عصر سليم الأول ثم أصبحوا ست فرق فى العام ١٥٢٤ فى حكم سليمان، وأخيرًا وصلوا إلى سبع فرق عندما كُونت فرقة "المتفرقة" بعد ذلك بثلاثين عامًا (١٥٥٤). وكانت فرقتا المشاه قد لعبتا فى الواقع الدور الأساسى. الأولى هى فرقة الانكشارية (وأصل الكلمة التركى "ينيشيرى" "الفرقة الجديدة" ويكتب فى مصر بطرق مختلفة ينيشيريا، نيكيشاريا، وانكشارية) – كانت هذه الفرقة تسمى عادة بالقاهرة "مستحفظان" (أى الحراس) بسبب الدور الذى كانوا يلعبونه كفرقة بالمدينة وقلعة القاهرة حيث كانت توجد تكناتهم. والمعروف أنهم جاءوا إلى القاهرة مع جيش سليم، وكانوا يمثلون الفرقة الأساسية فى هذا الجيش، وأصبحوا مسئولين عن شرطة القاهرة، وتحولوا بسرعة إلى أهم فرقة عسكرية بل وأكثرها نفوذًا، وكان يقودهم أغا معين من استانبول أو يتم اختياره فى القاهرة من بين الجاويشية أو المتفرقة.

ولكن القائد الحقيقى لهذه الفرقة كان هو الكتخدا وذلك منذ القرن السابع عشر، بينما رئيس قوات الفرق أوداباشى والمسمى "باش أوداباشى كان يلعب غالبًا على رأس فرقته دورًا مؤثرًا . والفرقة الثانية من المشاه هى فرقة عزبان التى جاءت مع جيش سليم : وكانوا يقيمون بوظائف مشابهه لوظائف الانكشارية ولكن

---

(١) حول تنظيم مصر على يد العثمانيين انظر :

R. Mantran, Les relations, 305-5.

على مستوى أقل ، وكان من اختصاصهم حماية هامش المدينة والقلعة، وكان لهم حاميات في القلاع بداخل البلاد وفي المراكب التي تحرس النيل.

وكانت كل من "الجمالية" (هي المنطوق المصرى للكلمة التركية "جونولويان" Gönüllüyan أى فرقة (المتطوعة)، و"التوفكشية" Tufaciyya ("حاملوا البنادق" : هى الكلمة التركية توفنكشيان Tufenkcien) و"الشراكسة" ثلاث فرق خيَّالة، يحملون اسمًا جماعيًا هو إسباهية Isbahiyya (وباللغة التركية سباهيان Sipahiyan)، وكانت هذه الفرق تعمل خصيصًا فى حاشية حكام الأقاليم، وتجمع الضرائب وتصد خطر البدو. واشترك فى غزو مصر كل من الجمالية والتوفكشية، ولكن سلوكهم كان على غير انضباط إلى حد أن الوالى زاد من عدد المماليك الفرسان الذين كانوا فى خدمته وذلك ليحمى نفسه منهم : وكَوَّن هؤلاء المماليك فى العام ١٥٢٤ ثالث فرقة خيَّالة، وهى فرقة الشراكسة وهو اسم بلدهم الأصلى. وفى العام ١٥٢٤ تكونت فرقة جاويشان (وهى بالتركية شويشان Cavusan) وهى مكونة من المماليك الذين يخدمون الوالى: وكان عددهم فى البداية محدودًا، ثم نما عدد هذا الأوجاق بالتدريج. وكانوا يحملون أوامر وقرارات الوالى فأصبح هؤلاء الجاويشية يزودون الفرق الأخرى بالضباط. ومع أن فرقة المتفرقة آخر فرقة تم تشكيلها إلا أنها كانت أجدر الفرق العسكرية بالاحترام) : إذ كانت تشكل الفرقة الخاصة بالوالى، وكان يستعملها للسيطرة على الأوجاقات الأخرى . وكان أعلى راتب فى الجيش من نصيب هذه الفرقة التى كثر عددها حوالى العام ١٥٩٥، ولكن حالها تدهور فى القرن السابع عشر.

وعرفت مصر حوالى ستين عامًا من الهدوء النسبى لم يحدث فيها ما يستحق الذكر، لأن الإدارة كانت تحتفظ بكثير من سمات النظام القديم، وكان المماليك لا يزالون يلعبون دورًا مهمًا بين الطبقة الحاكمة. واستطاع الولاة القضاء على آخر فرق المماليك التى هربت أمام الجيوش الغازية، واستوطنت مصر العليا. كما أنهم قضوا على شوكة البدو الذين أفادوا من انهيار النظام القديم واستولوا على مناطق مزروعة وشاسعة بوادى النيل. وفى هذه الأثناء حَصَّن العثمانيون منافذ مصر الواقعة على البحر الأحمر : إقليم الحبشة (حبش) الذى نظمه أوزدمير

Özdemir فاتح الحبشة؛ واعترف اليمن بسلطة السلطان العثمانى واحتُلَّت عدن من قبل العثمانيين فى العام ١٥٣٨.

انهيار الباشوات وصعود البكوات

جاء انهيار سلطة الباشوات فى مصر فى السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر موازيًا للانحدار الذى بدأ فى الدولة العثمانية. وبعد الحكم العظيم لسليم ولسليمان مع استثناء حكم مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠) لم يتول الحكم فى الدولة العثمانية إلا سلاطين ضعاف أو أقل من أن يتحملوا مسئولية حكم البلاد، مما أدى بالطبع إلى إضعاف مؤسسة السلطنة نفسها. وكان سبب انحطاط مستوى الإدارة والجيش الانهيار التدريجى لنظام "الديوشرمة" ، وقد أصبح للمسلمين الأحرار الحق فى التدرج فى وظائف الإدارة والاندماج فى صفوف الانكشارية وكان ذلك سببًا فى توارث هذه الوظائف واكتسابهم نفوذًا ما، وهو ما كان وراء تدهور الإدارة والجيش . وكان أول دلالة خطيرة لضعف القوة العسكرية للدولة هزيمة العثمانيين أمام فيينا فى ١٦٨٣ فقد مثلت بداية الانحسار الذى سُجل فى كارلوفتيس ١٦٩٩ ومعاهدة كوتشوك قنارجى Kutchuk Kainardji (١٧٧٤). وأخيرًا مرت بالإمبراطورية أزمة اقتصادية طاحنة واكبها حالة من التضخم وارتفاع فى الأسعار واللتين ترتب عليهما أن أصبح الانكشاريون يعتمدون أكثر على أنشطتهم المدنية وممارستهم للابتزازات غير المشروعة، حيث صاروا لا يعتمدون فى معيشتهم على رواتبهم ، وكان لابد لهذه التغيرات أن تؤثر على الولايات العربية بالدولة.

وقامت حركات كثيرة فى مصر أثارها الجند ضد الباشوات ابتداءً من السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر وكان سببه انخفاض قيمة العوائد التى كان الجند يتلقونها من رواتبهم : وفى أول ثورة عسكرية سُجِّلت فى تاريخ مصر العثمانية فى العام ١٥٨٦ شُوهد الجند وهم يعترضون طريق الوالى والذى قبضوا عليه ووضعوه فى إحدى منازل القاهرة. وكان هناك أكثر من تمرد فى العام ١٥٨٩، ١٥٩٨ وبالأخص فى ١٦٠١ : فقد قام المتمردون بقتل إبراهيم باشا فى

١٦٠٤ وأطلق عليه بعد وفاته "إبراهيم المقتول". وتسبب هذا العنف غير المسبوق في رد فعل عنيف من الباب العالي الذى أمر بمعاقبة المتمردين. ولكن أحد أوائل خلفاء إبراهيم وهو محمد باشا الذى سمى "قول قيران" أى محطم المماليك، واجه في العام ١٦٠٩ ثورة عسكرية امتدت إلى كل الدلتا، وكانت من الخطورة حتى أن ابن أبى السرور البكرى وهو يؤرخ لانتصار الباشا الأخير على المتمردين قد اعتبر هذا الانتصار بمثابة "الفتح العثمانى الثانى لمصر" . ولكن أكبر خطر أصبح يهدد الباشوات فى العقود اللاحقة لم يكن الجند العثمانيون وإنما البكوات. ونذكر أن حكام الأقاليم كانوا هم الكُشّاف ولم يكن البكوات (الصناجق) فى الأصل هم حكام الأقاليم؛ ويبدو أنهم كانوا أسلافًا لكبار الأمراء فى المرحلة المملوكية، وأن لقب "بك" كان يعادل لقب أمير عند المماليك القدامى. وكان هؤلاء البكوات أنفسهم فى العادة من المماليك وأغلبهم من أصل شركسى، وتم شراءهم وأصبحوا عبيدًا ومُدَرَّبين على مهنة العسكرية. وحتى بداية القرن السابع عشر لم يلعبوا دورًا سياسيًا، وكانوا فى العادة يساندون الباشا فى كل خلافاته مع عسكر الأوجاقات ولكن بعد العام ١٦١٠ أصبح البكوات بالتدريج الفئة السياسية المسيطرة فى مصر، وبدأوا يواجهون الباشا بقوة متزايدة. وفى العام ١٦٢٣ رفضوا الاعتراف بالباشا المرسل من قِبَل السلطان، وأصروا على استمرار حكم مصطفى باشا الذى بقى بالفعل فى منصبه حتى سنة ١٩٢٦. وفى العام ١٦٣١ تمادوا إلى ما هو أبعد من ذلك : فقد أقالوا موسى باشا الذى كان قد نفى أحدهم (وهو قيطاس بك) ثم عينوا قائمقام من بينهم، وتوصلوا إلى موافقة السلطان على استبعاد الباشا المخلوع وفقًا لترتيبات سوف يعاودون استخدامها كثيرًا فيما بعد. وفى هذه الفترة كانت سيطرة البكوات مجسدة فى شخص رضوان بك الذى سيطر على الحياة السياسية فى مصر من ١٦٣١ وحتى وفاته فى ١٦٥٦. وكانت مكانة هذا الأمير الذى استمر أميرًا للحج لمدة عشرين عامًا تجعل هناك من يؤكد أنه وهو الشركسى الأصل من سلالة المماليك الشراكسة، بل ويحاولون مدّ نسبه إلى قريش. ومع ذلك لم يحاول رضوان بك يومًا ما أن يستعمل سلطته وشعبيته فى محاولة الاستيلاء على السلطة كما حاول أحمد باشا الخاين فى بداية القرن السادس عشر، وكان قد نجح فى ذلك على بك فى نهاية القرن الثامن عشر.

ولم يكن الصناجق يمتلكون إقطاعات، ولكنهم كانوا يتحصلون على راتب سنوى من خزينة مصر. وكانوا فى بادىء الأمر أصحاب رتب بدون وظيفة أو عمل وكان نفوذهم بسبب وجودهم فى بلاط الحاكم وعلاقتهم الوطيدة بشئون البلد، ولكن بعد ذلك نراهم يتولون وظائف حاكم الإقليم أكثر فأكثر، ومعه لقب كاشف، حتى أنه يمكننا التحدث عن ٢٤ بك يحكمون الأقاليم الأربع والعشرين فى مصر فى القرن الثامن عشر. وأصبح من الطبيعى أن يتم اختيار الوظائف العسكرية والسياسية الكبرى فى البلاد بين يدى الصناجق. وأصبحوا قادة التجريدات المرسلة إلى خارج مصر أو داخلها (ويسمى السردار) : وهم الذين يسافرون إلى استانبول بالجزيه السنوية (أمير الخزينة)؛ وقادة قافلة الحج إلى مكة (أمير الحج)؛ إدارة النظام المالى فى مصر (الدفتردار)؛ وأخيرًا بصفة مؤقتة كانوا يقومون بإدارة الحكومة المؤقتة فى الفترة ما بين تغيير أو إقالة الباشا ووصول آخر (قائمقام). واستطاعت الهيراركية المملوكية أن تستفيد من إضعاف القوة المالية والعسكرية للولاه، لتغير بصورة دائمة توازن القوة الذى استمر منذ قرن مضى، واستطاعت أن تؤكد لنفسها مركزًا ممتازًا فى التنظيم العثمانى. وأصبح الامراء والمماليك يتحكمون فى عدد متزايد من المقاطعات ولم يدفعوا للخزينة إلا جزءًا محددًا من الضرائب ويحتفظون بالباقى لحسابهم (الخاص) وهكذا استولوا على الالتزامات الريفية بصفة خاصة.

وانتهت هذه المرحلة الأولى من سيطرة البكوات بسرعة بسبب النزاعات الناشبة بين البيوتات كما مزقت فى الماضى النخبة العسكرية فى عصر سلاطين المماليك. وما نعرفه عن أصل الحزب القاسمى والحزب الفقارى كان فى أغلبه مجرد أساطير، ولكن مما هو مؤكد أن هذا التنافس بين "Soffs" كان امتدادًا للخلاف القديم بين "سعد" و "حرام"، وهذا التنافس امتد تدريجيًا من الطبقة الحاكمة إلى كل مجتمع هذا العصر : ففى نهاية القرن السابع عشر، كان البكوات والأوجاقات العسكرية ينقسمون إلى قاسمية وفقارية (كان جل العزب قاسمية فى مقابل الانكشارية الذين كانوا فقاريين)، وكان العلماء وحرفيو المدن والبدو منقسمون أيضًا بين هذين الحزبين.

وكان الفقارية يسيطرون على القاهرة في حوالى ١٦٥٠، وذلـك بفـضل رضوان بك الذى وظف نفوذه فى خدمة هذا الحزب، بينما أصـبح القاسـميون لا يلعبون إلا دورًا ثانويًا. وبعد وفاة رضوان بك أظهر رؤساء حزبه غرورًا لا حـد له فى تأكيد تفوق سيطرتهم حتى أثاروا حفيظة انتقامهم، بينما استغل الباشوات هذه الخلافات لمحاولة تثبيت مركزهم. وكان الحزب القاسمى بقيادة أحمد بك البوسـنى قد هدد بعد حين هيمنة الفقارية، وبعد سلسلة من الأحداث الثانوية انتهى النزاع بعد مذبحة الأمراء الفقارية فى الطرانه (٢٧ أكتوبر ١٦٦٠) بتحالف مـصطفى باشـا والأمراء القاسمية وأوجاق العزب. وبعد ذلك بسنتين نجح إبراهيم باشا فى إقـصاء أحمد بك ولكن الفقارية الذين تحطموا منذ مذبحة ١٦٦٠، والقاسمية المحرومين منذ الآن من رئيسهم لم يستطعوا عمل أى شئ. وضعفت هيبة وسلطة البكوات ولعـدة عقود فقد فيها البكوات المكانة التى حظوا بها حوالى ثلاثين عامًا. ولـم يـستطعوا ولمدة طويلة أن يلعبوا أى دور مؤثر كفئة سياسية على الرغم من سيطرتهم علـى المراكز العليا فى الدولة. وثمة حادث ذى دلالة يظهر انحـدار المؤسـسة : ففـى حوالى العام ١٦٥٠ كان فى استطاعة الباشا الحصول على عشرين أو ثلاثين كيسًا للراغبين فى لقب "البكوية"، وفى ١٦٧٢ تراجعت قيمة هذا اللقب إلى خمس عشرة كيسًا . ولمدة نصف قرن اعتبرت ترقية ضابط إلى صف "صنجق" كعقاب ونفـى عن مصالحه السياسية والمادية.

حاول الباب العالى أن يستغل هذا الغياب ليزيد من موارده الصادرة مـن مصر . فرفع إبراهيم (٦١-١٦٦٤) حصيلة الجزية من ١٥ إلى ٣١ مليون بـارة وذلك برفع ثمن الالتزام، وقلل من المصروفات، ولكن البكوات تضايقوا من ذلـك، الأمر الذى أجبر السلطان على إقالة الباشا، وبعدها بقليل نزلت الخزينة إلى أقل من عشرين مليون. وفى ١٦٧٠ أرسل فرمان إبراهيم باشا بدوره إلى مصر، لإعـادة التنظيم الإدارى والمالى فى البلاد. وكان معه ألفى جندى عثمانى ليساعدوا علـى تنفيذ مهمته. وبالفعل أعاد الباشا فى ثلاث سنوات تنظيم الخزينـة الـسلطانية فـى مصر حيث وضع فيها كتاب من استانبول . وهذا على أسس استمرت بدون تغيير حتى العام ١٧٩٨. وزادت حصيلة الخزينة و انخفضت الالتزامات حتـى وصـل الفائض إلى ثلاثين مليون بارة. وجرت الموافقة على النتائج التـى توصـل إليهـا

إبراهيم باشا فى ديوان رسمى جدا عُقِدَ فى ٥ شـــوال ٤/١٠٨٢ فبرايــر ١٦٧٢، ولكن الباب العالى اضطر إلى إرسال ثلاث آلاف جندى آخر إلى القاهرة للتغلـــب على المقاومات التى تعرض لها مندوبه فى الأقاليم. ولكن ما أن ترك الباشا القاهرة (١٦٧٤) حتى استطاع الأمراء إجبار خَلَفَهُ على التنازل عن تطبيق القواعد التى تم تحريرها. حتى أن الخزينة فى سنة ١٦٨٣ كانت قد تقلصت إلى ٢٣ مليون بـــارة. وما من شئ يثبت ضعف سلطة الباب العالى وممثليه فى مصر أكثـــر مـــن هـــذه الأحداث السياسية والاقتصادية.

سيطرة الانكشارية

بينما ضعف نفوذ الصناجق وأخذ فى التدهور المستمر كان دور الأوجاقـــات العسكرية يزداد قوة فى الحياة السياسية المصرية : إذا أصبح الصراع على السلطة بين أوجاق الانكشارية الأكثر قوة وبين الأوجاقات الست الأخرى منذ ذلك الحـــين مسألة معتادة، ولم يلعب البكوات فى تلك النزاعات سوى دورًا ثانويًا. ومن ناحيـــة أخرى انتقل التنافس بين الفقارية والقاسمية إلى كل الأوجاقات ، حيث ظهر بداخل كل أوجاق أتباع وأنصار لكلا الحزبين، وكان يسعى كل حزب بقوة إلى الاستحواذ على السلطة، وعند اشتداد الصراع يتحالفون معًا ضد خصومهم من اتباع الحـــزب الآخر. وعندما تنشب الصراعات الداخلية بين اتبـــاع أوجـــاق الانكـــشارية تبـــدو عواقبها أكثر ضراوة.

واشتد الصراع على السلطة داخل أوجاق الانكشارية فى السنوات الأخيـــرة من القرن السابع عشر وكان بطله الرئيس كوجك محمد الضابط برتبة تابع، والذى تمت ترقيته فى العام ١٦٧٦ إلى "باش أوداباشى" ليصبح منذ ذلك الحـــين وطـــوال السنوات التالية تقريبًا محورًا أساسيًا لكل الاضـــطرابات التـــى شـــهدها أوجـــاق الانكشارية. وكان كوجك فى بداية تلك الاضطرابات قد بدا المنتصر، إلاَّ أن تمردًا وقع داخل أوجاقه فى العام ١٦٨٠ أدى إلى نفيه إلى قبرص. وتشكل عودتـــه فـــى العام ١٦٨٦ بداية لعودة سلسلة جديدة من الصعوبات السياسية: فقد نجـــح كوجـــك أولاً فى استعادة وظائفه، غير أنه تعرض للنفى من جديد. وبعد محاولـــة ناجحـــة

أعادته إلى مسرح الأحداث فى العام ١٦٦٨ تم نفيه إلى المنصورة، وفى النهاية أنزلوا رتبته العسكرية إلى "شوربجى" ونقلوه إلى أوجاق جمليان. وأخيرًا تمكن من استعادة نفوذه وسلطانه فى العام ١٦٩٢ بفضل تحالفه مع إبراهيم بك رئيس الحزب الفقارى. وظل على رأس فرقة الانكشارية لمدة عامين حتى نجح خصمه اللدود مصطفى القازدغلى (مؤسس بيت القاذوغلية الكبير) فى إزاحته من المنافسة، وذلك بتدبير اغتياله، والإحلال محله فى رئاسة الأوجاق فى العام ١٦٩٤، وهى اللحظة التى شهدت الأعراض الأولى لأشد أزمة اقتصادية ومالية عرفتها مصر والتى استمر تأثيرها ممتدًا حتى العام ١٦٩٧.

وظل أوجاق الانكشارية، خلال العقد الأول من القرن الثامن عشر، فى حالة من عدم الاستقرار؛ وذلك من جراء الاضطرابات السياسية العنيفة التى اجتاحته، فى الوقت الذى كان على الأوجاق أن يواجه عداء الأوجاقات الأخرى، ولاسيما أوجاق عزبان. ففى هذه الفترة ظهر من جديد "باش أوداباشى" يُدعى إفرنج أحمد الذى لعب دورًا ميهمنًا، سواء داخل أوجاقه (عندما تمكن من تأكيد نفوذه) أو خارجه حينما نجح خصومه فى إقصاءه عن الساحة السياسية. ففى العام ١٧٠٧ تمكن الحزب المناوئ له، بقيادة ثمانية ضباط، وبدعم من أوجاق عزبان، من عزله ونفسه، وإحلال كور عبد الله (أحد الضباط الثمانية) محله كباش أوداباشى، إلا أن إفرنج أحمد تمكن بعد ذلك بقليل من العودة إلى القاهرة، وذلك بفضل مؤازرة أيوب بك له (وهو أحد الأقطاب الرئيسيين للحزب الفقارى)، ولكن الإنكشارية رفضت إعادته إلى منصبه، وقبلوا على مضض حصوله على وظيفة صنجق بك، وظل القاسمية سادة هذا الأوجاق. وبعد عامين وقعت مواجهة بين الانكشارية والأوجاقات الأخرى، أفاد منها إفرنج أحمد فى فرض عودته إلى أوجاقه، وذلك بمؤازرة البكوات الفقارية والقاسمية. وتم عندئذ نفى الضباط الثمانية، واسترد الحزب الفقارى سيطرته على أوجاق الانكشارية (يونيو ١٧٠٩).

وكانت التوترات المتفاقمة داخل أوجاق الإنكشارية بين أنصار وخصوم إفرنج أحمد قد عاد ظهورها سريعًا فى يوم مشهود، وذلك عندما عاد "الثمانية" (المبعدون) إلى القاهرة بالتواطؤ مع قيطاس بك، الأمير الفقارى الذى شق العصا على أيوب بك (رئيس الحرب الفقارى) وكان قيطاس بك يسعى إلى الانتقام من

حزبه القديم، وتآمر في سبيل تحقيق ذلك مع رئيس الحزب القاسمي حسن كتخدا الجلفي بأوجاق عزبان. وأدت الانقسامات الداخلية بين صفوف الانكشارية والمنافسات القائمة بين البكوات المماليك إلى وقوع صراع مسلح في ١٧١١ بين القاسمية الذين كانوا يريدون عزل إفرنج أحمد وإعادة "الثمانية"، وبين الفقارية الذين ساندوا الباش أودباشي (إفرنج أحمد). إن "ثورة" ١٧١١ تعود أولى تداعياتها إلى حد ما إلى البكوات المماليك : فأيوب بك ومحمد بك الكبير حاكم جرجا كلاهما أثارا العمليات العسكرية داخل معسكر إفرنج أحمد الذي كان يدعمه الباشا والذي انضم إليه غالبية الانكشاريين وعناصر مختلفة من الأوجاقات؛ أما المعسكر الآخر فكان يقوده إيواظ بك أمير الحج، وإبراهيم بك، والمنشق على حزبه (الفقاري) قيطاس بك الدفتردار، علاوة على مساندة البكوات القاسمية، وعلى وجه التقريب كل أوجاق عزبان و ٦٠٠ من الانكشارية المنشقين على أوجاقهم، وجماعات مختلفة من الأوجاقات الأخرى. وبعد انقضاء شهرين على الصراع الذي كان بعض حوادثه مؤسفة، والذي كان القصف الشديد ينهال من القلعة ، ودارت معارك عديدة خارج القاهرة، وخلال هذه الأحداث أصابت إحدى القذائف إيواظ بك أردته قتيلاً (أول يونيو) وهزم الحزب الفقاري وأعدم إفرنج أحمد (في ٢٢ من يونيو ١٧١١).

وباختفاء إيواظ بك ضعف الحزب الفقاري ووجد الأمير قيطاس بك نفسه في معكسر المنتصرين، ولم يتمكن القاسمية من أن يجعلوا الأمور تميل إلى صالحهم كان عليهم أن ينتظروا اغتيال قيطاس بك، وأن يتخلص أوجاق الانكشارية من أنصاره وأتباعه، وأجبر محمد بك قطامش تابع قيطاش بك على الهروب خارج مصر (سنة ١٧١٥)، وفي النهاية تمكن الحزب القاسمي ورؤسائه إبراهيم بك أبو شنب وإسماعيل بك بن إيواظ من فرض سلطاتهم : بيد أن النجاح كان مؤقتًا للغاية حيث مات كل منهما على التوالي في سنة ١٧١٨ وسنة ١٧٢٣. ولكن أزمة ١٧١١ كان لها نتائج شبه مباشرة في تقلص نفوذ الانكشارية والأوجاقات الست الأخرى، حيث كانت النزاعات الداخلية والصراعات الخارجية قد استنفدت دون شك قواهم. وعلى مدار عقدين كان البكوات موزعين بين عصبات تقليدية كبيرة، ومنقسمين في شكل "بيوتات" مملوكية متنافسة، وسعيًا إلى انفرادهم بالسلطة قاوموا التدخل النادر

للباشوات في تلك الصراعات حيث كان الباشوات يسعون إلى استرداد ولو جزء من سلطتهم المسلوبة.

وبعد أن تكاتف معًا الخصمان اللدودان محمد جركس بك (مملوك إبراهيم بك أبو شنب) وزين الفقار بك على التخلص من إسماعيل بك في العام ١٧٢٤، برز بينهما الشقاق كنتيجة لتعارض طموحات كل منهما مع الآخر. وفي الحال تقارب جركس من القاسمية وأوجاق عزبان ليخدع منافسه. وانتهى صراعهما في العام ١٧٢٦ بانتصار تحالف زين الفقار والباشا، وأُجبر جركس على النفي خارج مصر، بينما تم استدعاء محمد بك قطامش من منفاه ليعود إلى مصر. وتم تصفية قوة الحزب القاسمي بطريقة حاسمة تقريبًا خلال العامين ١٧٢٧ و ١٧٢٨، واتفق محمد بك قطامش وزين الفقار على نفي خصومهم الألداء، ثم طهروا جميع الأوجاقات العسكرية من العناصر القاسمية. وبعودة جركس بك إلى مصر في العام ١٧٢٩ تعود الحرب الأهلية مرة أخرى بينه وبين زين الفقار، وهي الحرب التي قضت عليهما معًا في توقيت واحد تقريبًا (١٢ و ١٤ أبريل ١٧٣٠).

ومضت فترة وجيزة على الصناجق خلت من الصراعات التي ما لبثت أن عادت للظهور مع انشطار الحزب الفقاري المنتصر إلى "بيوتات" متناحرة بالشكل الذي أحيا الأمل في نفوس الأوجاقات وقادتهم في استعادة جزء من هيبتهم وسلطتهم القديمة. وبدايةً انتقلت السلطة السياسية إلى نوع من الحكم الثلاثي الذي تكون من عثمان كتخدا القازدغلي (رئيس الانكشارية) ويوسف كتخدا (رئيس عزبان) ومحمد بك قطامش، غير أن هؤلاء القادة الثلاثة لاقوا حتفهم جميعًا بعد ذلك في أقسى مذبحة مُرَوّعَة عرفتها القاهرة، والتي كانت من تدبير "بكير باشا" الذي حاك الدسائس ضد القطامشية : فقد تم اغتيال أحد عشر أميرًا في لحظات معدودة، منهم ثلاثة بكوات وأربعة كتخداوات واثنين من الأغوات (في ١٥ نوفمبر ١٧٣٦). ومع ذلك لم يجنِ بكير باشا من هذه المذبحة أي فائدة، حيث وصله أمر بعزله عن الولاية بعد بضعة أسابيع تالية. وتشكل ثلاثي حاكم جديد، تكوَّن هذه المرة من علي كتخدا الجلفي (قائد أوجاق عزبان)، وعبد الله كتخدا القازدغلي (قائد أوجاق الانكشارية)، وبالأخص عثمان بك ذو الفقار الذي حافظ على سلطته حتى العام

١٧٤٢ : إذ نجح عثمان بك ذو الفقار فى إجبار إبراهيم جاويش القازدغلى رئيس أوجاق الانكشارية على النفى، ليصبح هو الأمير الحاكم فى مصر.

وبقدوم إبراهيم كتخدا (إلى السلطة) وضح انتصار القازدغلية الأوسع نفوذاً والأكثر قوة من الأحزاب الفقارية : وشاركه رضوان كتخدا قائد أوجاق العزب ورئيس بيت "الجلفية"، والذى ساعد إبراهيم كتخدا بموقفه الحيادى فى مطاردة عثمان بك ، وشكَّل إبراهيم ورضوان على هذا النحو حكمًا ثنائيًا، ظل قائمًا بين عامى ١٧٤٣ و ١٧٥٤. وبالرغم من انتصار الأوجاقات وبروزها على الساحة السياسية، فإن مركز الثقل السياسى فى مصر أوشك بالفعل على الانتقال إلى البكوات. واكتمل هذا التغير خلال بضع سنوات، وذلك تحديدًا بعد اختفاء الحاكمين إبراهيم (١٧٥٤) وشريكه رضوان (١٧٥٥).

سيطرة المماليك

وانتقلت الهيمنة السياسية من الأوجاقات إلى البكوات، ومثل ذلك تطورًا استغرق قرابة نصف القرن. وكانت القواعد السياسية التى استقر عليها نظام السلطة فى مصر قائمة على اندماج وتوحد مطرد للمتنافسين على الحكم، فمنذ ذلك الحين لجأت كل الطبقة الحاكمة إلى المماليك الذين أدى استخدامهم فى السابق إلى بروز أمراء معينين. وكان ممثلوا الهيراركية العثمانية، منذ منتصف القرن السابع عشر، هم أنفسهم الذين بدأوا أيضًا فى شراء وتدريب العبيد، ليدعموا بهم قوتهم، وليساعدوهم على شغل الوظائف الشاغرة التى كانوا يعهدون بها إليهم. أيضاً تم اختراق الأوجاقات العسكرية بالعناصر المملوكية، ونحو نهاية القرن السابع عشر، وبشكل مطرد طيلة القرن التالى استأثر المماليك بمعظم المناصب الإدارية والالتزامات الأمر الذى أكد سيطرتهم على السلطة. وفى القرن الثامن عشر صارت خلاصة تاريخ البلاد قائمة – منذ ذلك الحين ولفترة طويلة – على ما يخص العلاقات والصراعات الدائرة حول السلطة السياسية، والعائدات المالية التى تؤمنها لأبرز وأهم البيوتات المملوكية (القطامشية والجلفية والبلفية والقازدغلية)

التى استوعبت فى تشعبها جميع البكوات والأوجاقات. وعند هـذه المرحلـة مـن التطور السياسى لمصر بات من المـستحيل التمييـز بـين المؤسـسة العـسكرية والبكوية، وأصبح مماليك البيوت المسيطرة أكثر قابلية للانـدماج داخـل الفـرق العسكرية، سواء تحت لواء الصنجقية وفقًا لرغبة وإرادة أستاذهم أو بالانتقال مـن قيادة ضابط بأحد الأوجاقات إلى كاشف أو إلى أحد البكوات. ومع أنهم ظلـوا هـم أنفسهم ضباطًا بأكبر أوجاقين، ومع أنهم أيضا كانوا أقل تطلعًا إلى شغل وظـائف البك، فإن كلا من إبراهيم كتخدا ورضوان كتخدا قد حرصا على الدفع بممـاليكهم وفق أسلوب منظم إلى نيل رتبة الصنجقية. وإذا كان الانتساب إلى الأوجاقـات أو البكوات لا يشكل أكثر من طريق مختلف فى ظل هذا النظـام الفريـد : فعنـدما أحصى إبراهيم بك المماليك فى بداية القرن التاسع عشر ذاكرًا بأنهم عـشرة آلاف شخص كانوا يشكلون الطبقة الحاكمة فى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر، إلا أنه لم يميز طبيعة كل منهم، ما بين أمراء (بكوات) ، كُشّاف، ضـباط أوجاقـات، مماليك، أجناد... إلخ[1].

ويمكننا أن نشير إلى أحد الأسباب التى تفسر كيف حلّ البكوات محل ضباط الأوجاقات فى النهاية، والمتمثل دون شك فى حالة الاستقرار التى شـملت وظيفـة الصنجقية على العكس من الطابع التقليدى المؤقت للوظائف العسكرية. أيضًا بسبب عدم وجود شخصيات قيادية قوية على رأس الأوجاقات بعد اختفاء الثنائى إبـراهيم كتخدا ورضوان كتخدا : فكان عبد الرحمن كتخدا أوجاق الانكشارية (المشيد للكثير من العمائر التى ستظل خالدة، تشهد بسمعته الطيبة فى هذا المجال) قد تولى القيادة بدءًا من العام ١٧٥٥، إلاّ أنه بدأ فى هذه المرحلة فاقدًا للـسلطة، وغيـر متمتـع ببصيرة سياسية ثاقبة، مما جعل البكوات يسارعون باستبعاده سـريعًا مـن علـى مسرح الأحداث السياسية واحتكروا بصورة قاطعة السلطة. بيد أن السبب الأساسى لتلاشى قوة الانكشارية كان راجعًا على الأرجح للضعف السياسى والمادى الـذى ظهرت أعراضه منذ السنوات التالية لعام ١٧١٠، ولكن بسبب صراع البكوات بين بعضهم البعض لم يفادوا بشكل مباشر من حالة الوهن التى بـات عليهـا أوجـاق الانكشارية.

---

(١) الجبرتى ، ج٤، ص ١١٣.

وكانت السنوات التى تلت موت إبراهيم كتخدا سنوات اضطراب وعدم استقرار، وتنازع رؤساء الحزب المسيطر من القازدغلية دونما طائل. وبعد أن قاموا بإقصاء عبد الرحمن كتخدا من القاهرة فى نوفمبر ١٧٥٥، تقلد حسن بك الصابونجى فى نوفمبر ١٧٥٦ منصب شيخ البلد (أى كبير الأمراء المتنفذين)، ولكن تم اغتياله بعد فترة وجيزة جدًا (فى نوفمبر ١٧٥٧). وعلى أثر ذلك انتقلت السلطة إلى على بك الغزاوى (ويقال له الكبير) ، مملوك إبراهيم كتخدا الذى لم يصمد أمام التحالف الذى شكلهُ ضده كل من عبد الرحمن كتخدا وعلى بك بلوط قبان – مملوك آخر لإبراهيم كتخدا – (وفى المستقبل سوف يطلق عليه على بك الكبير)، وتم نفى على الغزاوى فى نهاية ١٧٦٠ إلى غزة حيث مات بها. وحل على بك محله فى مشيخة البلد، وقضى هذا الأخير سبع سنوات تقريبًا فى فرض سلطته ونفوذه وقام بترقية مماليكه إلى الصنجقية، وتمكن من نفى عبد الرحمن كتخدا (طرده من مصر فى العام ١٧٦٥)، كما نفى صالح بك، على أنه تعرض هو نفسه لمحنة النفى مرتين فى العام ١٧٦٦، غير أنه نجح فى العودة إلى القاهرة منتصرًا فى ٢٤ أكتوبر ١٧٦٧ بفضل تحالف غير متوقع مع منافسه القديم صالح بك.

وقام على بك حينئذ بعمل سلسلة من النفى والاستبعاد وفق ترتيب منظم لكل خصومه الرئيسيين. فقد نجح محمد بك أبو الدهب فى إلحاق الهزيمة بكل من حسن بك وخليل بك فى مايو ١٧٦٨ وبعدها تم إعدامهما. واغتيل صالح بك فى سبتمبر ١٧٦٨. ونتيجة لذلك آثر أمراء آخرون نفى أنفسهم، وتلك هى حالة أحمد بك بوشناق (الذى سُمى فيما بعد أحمد باشا الجزار). وعمل على بك بعد ذلك على تدمير أوجاق الانكشارية بصورة قاطعة ، وذلك بنفى وإعدام قادة هذه الأوجاق، ومصادرة موارده المالية التقليدية. وأصبح كبار ضباط الأوجاق لا يلعبون فى الحياة السياسية سوى دورًا ثانويًا، وصار الأجناد الذين ينضمون إلى البيوت المملوكية ينتظرون أن يعهد إليهم البكوات بتولى الوظائف المهمة : "فعند نهاية القرن الثامن عشر لم تكن الفرق العسكرية فى الواقع سوى شراذم ذات وضع قانونى تشكل وحدات عسكرية ليس لها من هدف سوى تسلم المرتبات من الدولة، ولم يعودوا سوى مجرد أدوات يؤمن لهم المماليك من أتباع الأمراء الدخول

والمعيشة من خزانة الدولة بينما ظلوا يعملون فى خدمة سادتهم"[1]. وفـى النهايـة • فرض على بك سلطته على ممثلى الباب العالى بالقاهرة، وعزل من بيـنهم اثنـين على التوالى ، مرة فى العام ١٦٨٧، ومرة أخرى فى ١٧٦٩، وتمادى فـى هـذا الأمر حتى اغتصب امتيازات السلطنة نفسها (الخطبة والعملة التى ضربها باسمه) دون أن يقطع علاقته بصورة علنية مع الدولة العثمانية . ولتوطيد سلطته فى مصر اقتحم ميدان السياسة الخارجية الكبيرة : فقام بشن حملة على الحجـاز فـى العـام ١٧٧٠ وفتح سوريا فى العام ١٧٧١. وخلال العمليات العسكرية فى سوريا ظهرت الأمارات الأولى على تلاشى الود والمحبة بينه وبين كبـار القـادة مـن اتباعـه، وخاصة إسماعيل بك ومحمد بك أبو الذهب. وأدى هذا الانـشقاق إلـى سـقوطه السريع (أبريل ١٧٧٢). أيضًا انتهت هذه المحاولة السياسية التى عواقبها الحتميـة كانت سـتؤى إلى اسـتقلال مصر، وتلك هى الطريقة التى أعلن بهـا اسـتقلال محمد على.

وانتقلت السلطة إلى القائد الأول فى بيت على بك "محمد بك ابوالذهب" الذى كان سبب سقوطه أيضًا. وبعد أن صد الهجوم الأخير لسيده على بك (أبريل – مايو ١٧٧٣) تخلى محمد بك أبو الذهب عن طموحات سيده فى الاستقلال، وشن حملـة – مثل سيده– على فلسطين، إلا أنها كانت بهدف الحفاظ على بقـاء العثمـانيين : وكانت هذه الحملة حتمية بالنسبة له، ولاقى حتفه تقريبًا فى يونيو ١٧٧٥، وكانـت وفاته بمثابة إعلان عن نهاية الطموحات المصرية الكبيرة فى هذا الاتجاه.

وعرفت مصر بعد ذلك عشر سنوات من الصعوبات الداخلية، وذلك بـسبب الصراعات التى واجهت أمراء البيت القازدغلى فى سعر كل منهم الواحـد ضـد الآخر للسيطرة على السلطة. وكان إبراهيم بك ومراد بك مملوكين تابعين لمحمـد بك أبو الذهب، تكاتفا معًا فى بداية الأمر ضد إسماعيل بك مملوك إبراهيم كتخدا، ونجحا فى إجباره على مغادرة مصر (فبراير ١٧٧٨). ثم سرعان ما دبّ الـشقاق بينهما ، والذى أدى إلى سلسلة طويلة من الاضطرابات التى دفع الـسكان ثمنهـا، وتعاقب انسحابهما إلى الصعيد وذلك وفقًا للتغيرات المفاجئة التى كانت تطرأ علـى

---

(١) Shaw, Ottoman, Egypt, 9.

مجريات الأحداث، وكلاهما حاول استغلال تلك التغيرات فى الإسراع إلى إعـادة فتح القاهرة، لكنهما فى النهاية (فى العام ١٧٨٤) توافقا فى الرأى على اقتسام ثمرة الاستغلال القاسى للبلاد فيما بينهما وبصورة ودية، وفى ذلك الوقت كانت قد بدأت أزمة اقتصادية ظلت مستمرة دون توقف تقريبًا حتى العام ١٧٩٢.

وأدى قيام المماليك بالسطو على خزينة الباب العالى التى كان مـن المعتـاد إرسالها من مصر إلى إثارة سخط استانبول على هؤلاء البكوات، الأمر الذى بـرر فى النهاية ضرورة إرسال حملة عسكرية فى العام ١٧٨٦ بقيادة حسن باشا الـذى آمل أن يجد فى سخط وكراهية الأهالى فى مصر على البكـوين المملـوكيين مـا يعضد مشروعه الهادف إلى القضاء عليهما . وكانت قوى إبراهيم بك ومراد بك قد تهاوت بالفعل دون مقاومة كبيرة، ولكنهما تمكنا من الفرار إلى الـصعيد يتحينـون الفرصة، فى حين جاهد ممثلو الباب العالى، سادة القاهرة والدلتا، فـى طـردهم أو على الأقل فى إيقاف تقدمهم صوب القاهرة. على أن إيجاد حكومة مباشرة للقاهرة لم يؤدِ إلى النتائج المتوقعة من الناحية الشرقية : فقد استمر النظام المملوكى يحكـم البلاد بشكل أساسى، ولم ينجح الباب العالى نفسه فى الحصول على زيادات إضافية مستمرة فى الامتيازات المالية التى فرضها فى مصر. وبالنسبة للمصريين لم يطرأ ببساطة شئ جديد، فالأمر ببساطة مجرد تغيير نظام مستبد وعنيف بنظام لم يكـن قط بأحسن منه حالاً، وخاصةً بعد أن تم استدعاء حسن باشـا فـى العـام ١٧٨٧. ولـم ينل الباب العالى من هذه الحملة لا الراحة والهدوء ولا تحسنت دخوله مـن مصر ولا أعاد هذا البلد إلى نظام الحكم الذى كانت عليه فى العام ١٥١٧. وكانت نهاية هذه المحاولة مخيبة للآمال كلية تقريبًا وتحديـدًا فـى العـام ١٧٩١: فقـد استشرت عدوى عنيفة للطاعون أدت إلى القضاء على معظم خصوم إبراهيم بـك ومراد بك، وكان أبرزهم غريمهما إسماعيل بك الذى خلف حسن باشا (عند رحيله إلى استانبول) وعلى أثر ذلك يعود كل من إبراهيم بك ومراد بك إلى القـاهرة دون أى صعوبة فى ٢٣ يونيو ١٧٩١.

وأعاد إبراهيم بك ومراد بك نظامهما السابق الذى كانوا عليه فـى العـام ١٧٨٦، ولم يتغير شئ إلا أن البلاد خرجت منهوكة تمامًا من جراء فترة طويلـة

من الصعوبات الاقتصادية والسياسية. وفى ظل هذه الظروف واجه المماليك الحملة الفرنسية فى العام ١٧٩٨، ولدى نزوله بالإسكندرية أعلن بونابرت فـــى منـــشوره الشهير الصادر فى ١٨ محرم ١٢١٣/ ٢ يوليو ١٧٩٨ : "إنه من مـــدة عـــصور طويلة، وهذه الزمرة من المماليك المجلوبين من بلاد الاباز وجورجيـــا والقوقـــاز يفسدون أحسن إقليم فى هذا الكون، غير أن رب العالمين القادر على كل شئ قـــد حكم بانقضاء دولتهم. يا أهالى مصر إن قالوا لكم إننى قدمت لأقضى على ديـــنكم فلا تصدقوهم. وقولوا لهم إننى جئت لأرد إليكم حقوقكم، ولأقتصَّ من المغتـــصبين الظالمين، وإننى أكثر من المماليك أعبد الله وأحترم نبيه وقرآنـــه... فـــإن كانـــت الأرض المصرية التزاماً لهم فليرونا الحجة التى كتبها الله لهم... وسُـــيدعى كـــل المصريين إلى إدارة كل الأماكن؛ وسوف ينال الأكثر حكمـــة وعلمـــا وصـــلاحًا المناصب، والمصريون سوف تتحقق لهم السعادة"[١]. وإذا كان هذا التوجه الشرقى بمقولة "الحرب على القصور والسلام للأكواخ" ليس سوى ما كان ينتظره الغـــازى (بونابرت)، فعلى الأقل كانت هذه هى إحدى النتائج الحاسمة التى حققتهـــا الحملـــة بالفعل، والمتمثلة فى انهيار النظام المملوكى سريعًا خلال بضعة أسابيع وبطريقـــة كاملة بحيث بات من المستحيل استعادة نفوذهم القديم.

---

(١)Cité par H. Dehérain, L'Égypte Turque, 254.

الفصل الأول

العمـــلات

١ - الأنواع المختلفة للعملات المتداولة بالقاهرة

كان لمصر - شأنها فى ذلك شأن سائر بلدان الإمبراطورية العثمانيـــة فـــى القرنين السابع عشر والثامن عشر - نظام نقدي مزدوج، وهو النظام الذى واكـــب تداول العملات الغربية والعملات العثمانية والمحلية[1]. وكانت العملات الأجنبية قد أمَّنت الأنشطة التجارية الرئيسة (وبصفة خاصة ما كان يتعلق بالتجـــارة الكبيـــرة) على حين تمت المعاملات التجارية اليومية الجارية من خلال العمـــلات المـــضروبة محليًا، والتى كان انخفاض قيمتها على نحو سريع متواصل، قد مثّل ظاهرة مثيرة؛ كانت آثارها أكثر فداحة على واقع الحياة الاقتصادية المـــصرية، عبـــر القـــرنين الأخيرين للسيادة العثمانية.

العملات الأوربية

إن الحظوة المستمرة التى اكتسبتها العملات الأوروبية فى الأسواق التجارية - بمنطقة الشرق الأدنى عامة ومصر خاصة - إنما تفسرها قوة عيار معظم تلـــك المسكوكات وثبات قيمتها، وهما سمتان تعارضنا مع التزييف التدريجى وتقلب قيمة العملات العثمانية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولهـــذا كـــان اســـتقرار العملات الأوروبية، فى إطار العلاقات التجارية المعقدة والبعيدة، يحقق فائدة جمَّـــة للمتعاملين بها، وخاصة أنه أعفاهم من مشقة فحصها الذى كان يتطلب منهم جـــسّ

---

(١) حول مشكلات العملات العثمانية انظر :
Mantran, Istanbul, 233-371; Svoronos, Commerce, 82-3 et 114-8.

النقود وتمحيصها لمعرفة جودة عيارها فيما لو كانت أقل قيمة مما هو معترف به[1]. وهذا ما يفسر لنا – أيضًا– ارتباط الأهالي والتجار المحليين بنوعيات معينة معروفة لهم، ونفورهم، في المقابل، من قبول العملات الجديدة رغم أن نوعيتها في بعض الأحيان كانت فائقة الجودة[2].

وكان اختلال التوازن التقليدى للتجارة بين أوربا والشرق والذى تسبَّب، طوال الوقت، فى ضخ حصيلة تعويضية من المعادن النفيسة – قد أمدَّ الأسواق التجارية بالعملات الذهبية والفضية فى العالم العثمانى، وماوراءه من بلدان، ورويدًا رويدًا تتابع انتشارها حتى بلغ وسط إفريقيا والشرق الأقصى[3]. وخلال السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر كانت الرسائل (التجارية) الرئيسية القادمة من مرسيليا، والتى سمحت بشراء البن والتوابل، على وجه الخصوص، قد أصبحت تُدِرُّ – وفقًا لما طرحته التقارير القنصلية – مبالغ معينة، تراوح معدلها ما بين المليون والثلاثة ملايين من الفرنكات (وهو ما يعادل تقريبًا ما بين ١٦,٦ إلى ٥٠ مليون مدينى). على أن المصدر الأكثر أهمية فى ضخ حصيلة وافرة إنما جاء لمصر أيضًا من استانبول وكبرى المراكز التجارية فى شرق البحر المتوسط؛ حيث تَمثَّل الجزء الأكبر من هذه الحصيلة فى شكل عملات أوروبية، تم تداولها على نطاق واسع فى تلك البلاد. وبسبب انخفاض معدل مشتريات بُن مُخَا Moka (وهو ما يُعزى أولاً إلى تعميم إجراءات تحريم تصديره لأوربا، وثانيها لتراجع الطلب عليه فى فرنسا) وأيضًا بسبب ازدياد حجم الصادرات الفرنسية – فإن اتجاه حركة النقود من مرسيليا إلى الشرق تَعرَّض

---

(١) وفقاً لباريس (Paris, Le levant, 324) : "كان الأتراك [يقصد المسلمون] أقل خبرة من الغربيين فى تقدير فحوى المعدن الصافي من الشوائب، وبصفة خاصة كان استعمال معيار اختبار العيار أقل انتشارًا مما كان فى أوربا؛ ولهذا السبب فإن أغلبية الأهالى ارتبطت بسعر هذه العملات (الأوروبية) أكثر من ارتباطهم بقوة عيارها".

(٢) ليس ثمة أسباب أخرى لاستمرارية تداول الريال الهولندى فى الشرق العربى غير هذا السبب، راجع : (Ibid, 130).

(٣) Voir : Paris, op. cit., 129-130, 135; Dermigny, Circuits de l'argent, 239-240.
وإن كان هناك ما يدعو لأخذ بعض التحفظات على "دورة التالر" التى أوضحها درمينى (Dermigny, p.267) : إذ فيما يتعلق بحالة مصر فى القرن الثامن عشر كانت تجارة البن مع بلاد اليمن تلعب دورًا بارزًا، بل وأكثر أهمية من تجارة الذهب والعبيد مع إفريقيا.

للتقلص بين عامى ١٧٣٠-١٧٥٠، غير أنه فى عـام ١٧٨٧، ووفقـا لإحـدى المعطيات الإحصائية الأخيرة المنقولة أيضًا عن الأرشيفات القنصلية الفرنـسية، نُقل إلى الإسكندرية مـن مرسـيليا وليفـورن Livourne والبندقيـة، مـا قـدره ٣,٢٨١,٠٠٠ (وهو ما يعادل حوالى ٥٢ مليون مدينى)[١]. وتـشير الإحـصائيات التجارية للأعوام من ١٧٧٦ إلى ١٧٨١ إلى أنه بسبب زيادة مشترواتهم على حجم مبيعاتهم أمكن للموانئ التركية (وبصفة خاصة استانبول وأزمير) أن تمرر لمـصر كميات هائلة منها. وعلى ذلك كانت التجارة بين مصر وشـمال إفريقيـا وتركيـا المستفيد الأكبر آنذاك، وذلك بمتوسط بلغ ٦,٢٩١,٠٠٠ فرنك سنويًا[٢].

وأفاد النقد الأوروبى من هذا الظرف تحديدًا؛ حيث كان ثمة اختلافات كبيرة، من حين لآخر، بين قيمته الفعلية والقيمة الاعتبارية فى التداول. وهـذه الظـاهرة أضافت أثرًا (سلبيًا) للزيادة المفرطة فى سعر العملات النقدية والناتج عن التلاعب الدائم فى قيمة النقود الفضية التى كانت تضرَب فى مصر، والتى اتجه المـسئولون إلى تثبيت قيمتها الاعتبارية التى كانت بالفعل أعلى كثيرًا من قيمة ما تشتمل عليـه من فضة.

وعلى هذا النحو، كان نزوح النقود الأوربية إلى مصر قـد حقـق للتجـار الأوروبيين مكاسب هائلة، تلك المكاسب التى جعلتهم يتكالبون على ممارسة هـذه التجارة غير المشروعة والمعقدة والمربحة للغاية، بين مختلف الموانئ (الـشرقية) والمناطق الأوروبية[٣]. وسعيًا إلى تأمين الكميات الضرورية المطلوبة من النقـود عمل المسئولون على ضرب النقود الشحيحة. وتحت إغراء المكاسب الطائلة نفسها

---

(١) A.N., Alexandrie, B1 114, 27 juin 1788.

(٢) Ibid., B1 112, Statistiques commerciales pour les années 1776 à 1781.

(٣) Svoronos, Commerce, 114-5. Le Mémoire sur le commerce du 12 mai 1729 (A.N., Alexandrie, B1 102)

وثمة نموذج لهذا النوع من التجارة غير المشروعة فى النقود : فالسكينى المسمى "زنجرلى" كان سعره إلى حد كبير مضبوطًا فى مصر؛ حيث كان يُباع بـ ١٠٧ بارة بدلاً مـن ١١٠ بارة وهو السعر الذى كان سائدًا فى باقى بلاد الدولة العثمانية؛ وعلى النقيض من ذلك كانت أسعار تداول العملات الأجنبية مبالغًا فيها؛ ولهذا قام التجار الأوربيون بتحويـل قروشـهم بالقاهرة إلى عملة الزنجرلى ليحققوا فارقًا فى المكسب من ٤% إلـى ٦% بعـدها كـانوا يقومون بتغيير الزنجرلى فى الخارج، فيجنون فائدة جديدة وصلت إلى ٣%.

راحوا يضربون قطعًا نقدية زائفة، الأمر الذى زاد من حدة الاضطراب النقدى فى الشرق.

ولقد كانت العملات الأجنبية المتداولة بالقاهرة هى نفسها السائدة، فى التوقيت نفسه، باستانبول، مع وجود اختلاف طفيف بينهما. وكان النقد الذهبى الأكثر استعمالاً متمثلاً – عادة – فى الدوق البندقى الذى كان ذا قيمة ثابتة تزن ٣,٤٩٤ جرام (وهو معدل ثابت منذ العام ١٥٢٦) وهذا يعنى ٩٩٦ وحدة من العيار الكامل البالغ ١٠٠٠ وحدة، ولهذا ذاع صيته[١]. وعمومًا كان يطلق عليه اسم "بندقى"، وأن كان قد راج تحت اسم "الشريفى البندقى"، وقد لعب دورًا حاسمًا فى التجارة الكبيرة بالقاهرة، وذلك خلال القرن السابع عشر والثلث الأول من القرن الثامن عشر: فكان يُقدر نحو عام ١٦٨٠ بـ ١,١٠ [مدينى] قياسًا إلى قيمة الشريفى المحمدى الذى كان هو نفسه عملة ذهبية محلية تعادل البندقى فى الاسم والوزن. وإذا كان دور الشريفى البندقى، بعد عام ١٧٣٠، قد تراجع لحساب العملات الذهبية الجديدة، مثل الفندقلى أو الزر المحبوب – فإن "البندقى" ظل يستعمل حتى العام ١٧٩٨. وكان نيبور [الرحالة الألمانى] قد أكد، نحو عام ١٧٦٠، على أهمية البندقى فى التجارة المصرية مع اليمن والهند[٢].

العملات الأوروبية : النقود الفضية

على الرغم من تزايد الأهمية للنقود الذهبية المتداولة نحو نهاية القرن الثامن

---

(١) Sur le ducat (ou sequin) de Venise Voir : Svoronos, Commerce, 82; Mantran, Istanbul, 237-8; Paris, Le Levant, 357.

(٢) لاحظ نيبور وهو فى جدة (Voyage, I, 217) أن البندقى "كان متداولاً أكثر من العملات الذهبية المضروبة فى تركيا" وكتب من ناحية أخرى أنه "تقل كميات كبيرة من الدوقات البندقى من خلال سوريا ومصر إلى اليمن لجلب البن، وإلى الهند لشراء الأقمشة القطنية والتوابل، ومن ثم فقد كان العرب كثيرًا ما يطلبون الدوقات البندقى أكثر من أى عملة من العملات الأوروبية، وخاصة وأنها الوحيدة التى كان لها سمة ذهبية واضحة (Description, I, 198).

عشر[1] إلاّ أن العملات الفضية ظلت تلعب دورًا رئيسًا؛ إذا كانت تُستعمل في المعاملات اليومية الجارية أكثر من استعمالها في التجارة الدولية الكبيرة. وكان المسلمون عمومًا، والمصريون على وجه الخصوص، يضربون كميات قليلة من النقد الفضي، ولذلك اعتمد التداول النقدي للعملات الفضية بالقاهرة على العملات الفضية الأجنبية، والتي تحققت لها الهيمنة بالتدريج : فكان الريال الهولندي قد ساد المعاملات خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، ونحو نهاية هذا القرن ظهر القرش الإسباني الذي ظل متداولاً حتى عام ١٧٥٠، على حين حلّ التالر الإمبراطوري في نهاية هذه الفترة.

وعُرف الريال الهولندي في الوثائق العربية تحت مسميات متنوعة، حملت الإشارة إلى الأسد الذي نقش رسمه على هذه العملة، فأطلقوا عليه الغرش الأسدي، (وفي الوثائق التركية : أسدي غروش أو أرسلاني غروش والذي حرّف الغربيون منطوقه إلى "أسلاني Asselany") ومن المسميات الأخرى الشائعة : أبو كلب، أو غرش كلب، أو كلب (وفي كتابات الرحالة والتقارير القنصلية جاءت تحت مسميات "Bouquelle, Bouquel, abouquel") أيضًا كان يطلق عليه "الكلب الحجر"، وبعد أن حاز الريال الهولندي شهرته كعملة جيدة صار في نهاية القرن السابع عشر سيئ العيار للغاية؛ حيث اشتمل محتواه على ٥٠% من النحاس، وهذا التراجع الكبير في قيمته جاء نتيجة لأعمال التزييف التي تمت في أوروبا؛ بقصد تصديرها إلى الشرق. وعلى الرغم من أن أهالي الشرق تلقوا هذا الحدث باندهاش، وما أبدوه من حنق على التجار الفرنسيين المتورطين في ذلك، إلاّ أنهم ظلوا محتفظين بقيمته الاعتبارية، وذلك حتى نهاية القرن السابع عشر.[2] وكان الكلب أيضًا قد جرى تقديره بالقاهرة، في العام ١٦٧٤، بنحو ٩١% من قيمة الريال الإسباني (٣٠ بارة في مقابل ٣٣ بارة) ولو أن قيمته الجوهرية كانت أعلى من ٢٠% ولم يكن هذا – في الحقيقة – إلاّ في الربع الأخير من القرن، فأصبح هناك ميل إلى تسعير الكلب على أساس قيمته الحقيقية قياسًا إلى الريال : ٨٦% في عام ١٦٨٢ (٤٣ بارة في

---

(١) تمثل هذا التطور في بروز ظاهرتين متلازمتين معًا : الأولى حدوث تراجع في وزن القروش الإسبانية، والثانية في توافر العملات الذهبية قوية العيار عامة والعملات المحلية خاصة. (Voir Paris, Le Levant, 347).

(٢) Mantran, Istanbul, 240- 2. Paris, Le Levant, 355-6.

مقابل ٥٠ بارة)؛ ٨٠% فى عام ١٦٩٠ (٤٤ بارة مقابل ٥٠)؛ ٧٧% فى عام ١٧٧٠ (٥٠ بارة مقابل ٦٥)؛ و ٧٥% فى العام ١٧١١ (٤٥ بارة فى مقابل ٦٠). وبدءًا من العام ١٦٨٠ تطالعنا إشارة متكررة بالمراسلات القنصلية إلى أن "الكلب" الخفيف الوزن والمزيف قد توافد على مصر من مرسيليا أو من ليفورن ، وهو ما كان له صداه فى شكاوى السلطات المصرية[١]. وفقدت عملة "أبو كلب" الثقة، وريدًا رويدًا أصبح تداولها نادرًا حتى اختفت تمامًا – على وجه التقريب – بعد العام ١٧٣٠.

وحل القرش الإسبانى محل أبو كلب الهولندى فى المعاملات التجارية (وأطلق عليه : الإشبيلى أو المكسيكى Sévillane ou Mexicaine) وكانت النصوص والوثائق العربية قد ذكرته تحت مسميات : الريال، غرش ريال، ريال حجر، ريال مشط حجر، ريال مشط[٢]. وهذا الريال الذى كان من الفضة جيدة العيار[٣] قد نال فى كل بلاد الشرق حظوة كبيرة، وذلك طيلة القرن الثامن عشر، ولم يهدده وجود الريال الهولندى المتردى سوى لفترة مؤقتة؛ حيث تأكدت أهميته مع ظهور نوعية مُحَسَّنَة منه فى العام ١٦٨٧ : إذ لم نعد نرى فى المعاملات

---

(١) Voir, Par exemple, C.C.M., J 600, 13 août 1681; J 562, 4 mars 1686; J 602, 1 er juin 1693; A.N., Alexandrie, B1 100, 23 mars 1699, 15 janvier 1701.
وسعيًا إلى سحب البساط من تحت أقدام الهولنديين الذين حققوا أرباحًا كبيرة، تقدم تجار مارسيليا لملك فرنسا، فى عام ١٧٠١، مطالبين إياه منحهم تصريحًا بضرب عملة أبو كلب "abouquels" عند أمير موناكو Monaco، وخاصة وأن حرب الوراثة الإسبانية قد أوقفت إرسال (القروش الفضية الإسبانية) إلى الشرق. (Paris, Le Levant, 475)

(٢) جاء ذكر مصطلح "حجر" فى رحلة نيبور (Description, 11, 48) وإن كان قد التبس عليه الأمر فى التمييز بين القروش الإسبانية والتالر الإمبراطورى.
Voir aussi Serjeant, The Portuguese, 153.
ويعد مصطلح "مشط" هو الأكثر شيوعًا واستعمالاً فى سجلات المحكمة؛ حيث يرد ذكره تحت مسمى "غرش أبو مشط" (Arab, v.70, 283, 1695) وأطلق القناصل والرحالة عليه "قرش ريال" ، "قرش ملكى"، "قرش إسبانى"، "قرش أشبيلية" Piastre Sévillane ولانجد مصطلح "أبو مضفة" abu madfa إلا عند صامويل برنار (أحد علماء الحملة الفرنسية) (Samuel - Bernard (Monnais, 332).

(٣) قدر القنصل ليرونكور Lironcourt فى عام ١٧٤٩ وزنه بـ ٩ درهمًا بوحدة عيار ٩٥٠ من الألف. (A.N., Caire, B1 328, 24 mars 1749)

التجارية الجارية إلا القروش الإسبانية" وذلك وفقًا لما كتبه القنصل (الفرنسى) "دو مايبه" De Maillet فى العام ١٦٩٩[١] ولقد استمر التجار الأوروبيون، وخاصة تجار مارسيليا، فى تنظيم هذه الدورة التجارية المعقدة لسوق العملة؛ بهدف تزويد أنفسهم بكميات ضخمة من القروش الإسبانية التى كانت ضرورية لتجارتهم. وكانت مارسيليا وحدها، بين سنتى ١٦٩٠ و ١٧٢٠ ترسل إلى مصر، فى كل عام، من ٣٠٠,٠٠٠ إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ قرشًا إسبانيًا، كذلك كان يصلها كميات أخرى من جهات أوروبية ومن تركيا[٢]. على أن جزءًا من هذه الحصيلة كان يتم عبوره إلى خارج مصر : وذلك عبر قافلة الحج، والسفن التجارية بالبحر الأحمر التى كانت تحمل ريالات التجار الراغبين فى شراء البن اليمنى والتوابل والمنسوجات الهندية التى تجرى صفقاتها بالحجاز. وقد حقق التجار الأوروبيون فائدة كبيرة من الارتفاع الشاذ فى سعر الريال[٣] وكذا من مضاربتهم القائمة على التقلبات السعرية التى أتاحتها لهم تجارة العملة، كما كان اقتراب موعد قافلة الحج يأذن بارتفاع الريال بنسبة يمكن أن تتجاوز الـ ٥%[٤]. وعلى ذلك كان القرش

---

(١) A.N., Caire, B1 314, 15 avril 1699.

(٢) Viore entre autre : A.N., Caire, B1 313, Septembre 1692; Ibid., 315, 20 septembre 1603.

(وكان العربان قد قاموا بنهب ١٣٠,٠٠٠ قرشا إسبانياً من قافلة الحج خلال توجهها إلى السويس)؛ ووفقاً للمصدر نفسه B1, 317, 6 juillet 1715 (وصل للإسكندرية فى عام ١٧١٤ ما قدره ١,٤٠٠,٠٠٠ قرشاً إسبانياً)؛ وفى تقرير آخر بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٧١٥ (كان يصل لمصر سنوياً ٨٠٠,٠٠٠ قرشا) ووفقاً لـ C.C. M., J 613 بتاريخ ١٥ مايو ١٧٢٥ (دخلت كميات كبيرة من القروش الإسبانية كان مصدرها استانبول)؛ واستنادًا إلى مذكرة بتاريخ ديسمبر ١٧٣١ (A.N., Caire, B1 321) : تم تسديد ٣٥٠,٠٠٠ قرشا فى مقابل تجارة البن. كذلك أشارت مذكرة ليرونكور بتاريخ ٢٦ يونيو ١٧٤٨ (C.C.M., J 585) إلى أنه وصل من مارسيليا لمصر، نحو عام ١٧٢٤ ما قدره ٨٠٠,٠٠٠ قرشا لقاء شراء البن.

(٣) كتب "لومير" Le Maire فى عام ١٧٢٢ يقول بإن : أفضل تجارة، كان بإمكان الفرنسيين القيام بها، هى تجارة القروش الإسبانية، فضلاً عن الأنواع الأخرى من النقد الذهبى والفضى "حيث كان العائد هذه التجارة يحقق فائدة من ١٥% إلى ٢٠%"

A.N., Caire, B1 319, Mémoire sur le commerce, novembre 1722).

(٤) Voir par exemple en 1733 (C.C.M., Roux, LIX, 676, 20 avril 1733)

وكان أقصى ارتفاع من $72\frac{3}{4}$ مدينى إلى ٧٦ مدينى ثم انخفض إلى $73\frac{1}{4}$ بعد رحيل القافلة

الإسبانى ضرورى للغاية فى مبادلته بالبن والسلع الشرقية. على أن مما أثر على حركة تداوله حالة التوقف النسبى لرسائل مارسيليا، خلال الثلث الأول من القرن الثامن عشر؛ من جراء التحريم السلطانى لتصدير البن لأوروبا، الأمر الذى مثَّل أداة ضغط شديدة، دفعت بهم إلى اللجوء لطرق، غير قانونية إلى حد كبير، بهدف الحفاظ على استمرارية تصديره لأوربا. وعلى الرغم من أهمية القرش الإسبانى إلا أن تناقص كميات تصدير البن لأروبا (وهو ماتفاقم بعد العام ١٧٣٠، إثر انتشار البن فى الجزر) وزيادة حجم مبيعات المنسوجات الفرنسية، قد أديًا معًا إلى تراجع أهمية هذه العملة فى التجارة بين مارسيليا ومصر. وفى الوقت نفسه كان ظهور عملة جديدة، قوية العيار، وذات سبيكة كبيرة، قد ساهم فى إضعاف قوة التداول المعتادة للقروش الإسبانية [1]. وكان رواج عملة التالرى، والذى تأكدت أهميته بعد عام ١٧٤٠، والذى تزامن -أيضاً- مع تراجع القرش الإسبانى - قد عجل بتدهوره، على أن ذلك لم يحل دون استمرارية التعامل بالقرش الإسبانى؛ حيث ظل يلعب دورًا مهمًا فى تجارة الحجاز وفى التداول النقدى المحلى وذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر.

وكان الريال الألمانى (التالر) Thaler معروفًا، منذ القرن السابع عشر، فى الإمبراطورية العثمانية، ولكن حجم تداوله، آنذاك، كان قليل الأهمية. وفى مصر نفسها لم يظهر فى النصوص إلا فى عام ١٧٠٣، تحت مسمى "أبو طاقة" Abutaqa والذى حافظ على حضوره، طيلة القرن الثامن عشر، والذى حُرِّفَ منطوق اسمه إلى "بطاقة" bataqa أو pataque : ولهذا قُدم البوطاقة على أنه مماثل للريال

---

(١) C.C. M., J 581, 10 Janvier 1735.

لقد قُبلت القروش الإسبانية رغم انخفاضها بنحو ٢ مدينى؛ وفى ٣٠ سبتمبر ١٧٣٥ (كان تداول القروش القديمة بـ ٧٨ مدينى والجديدة بـ ٧٣ مدينى)، وفى ١٧ ديسمبر ١٧٣٦ (صارت القديمة بـ ٧٢ مدينى والجديدة بـ ٦٥ مدينى) كذلك أنظر :

J 618, 30 septembre 1735; 17 décembre

Dermigny, Circuits de l'argent, 250-1 et 275.

الإسبانى[1]. ولكن منذ الإشارات الأولى الواردة بسجلات المحكمة الشرعية، وجدنا أن قيمة التالر كانت أعلى قليلاً من قيمة الريال الحجر (١١٠ بارة فى مقابل ١٠٥ فى سنة ١٧٢٦؛ و٧٥ بارة للتالر مقابل ٦٨ للحجر فى عام ١٧٣٥)[2]. وبدأت قيمة التالر فى الارتفاع : فقد كان عياره أقل من عيار القرش (كان عيار التالرى ٩٠٠ من الألف) ولكن وزن التالر كان أكبر قليلاً (٣/٨ ٩ درهمًا)، وقد فرض نفسه على سوق الشرق على حساب الريال الحجر، وخاصة بدءًا من العام ١٧٥١، وكان متميزًا بصورة الإمبراطورة ماريا تريزه Marie-Thérèse [3]. ومن غير شك لم يُعز تفوق التالر إلى زوال القيمة الاعتبارية للريال (الحجر) فحسب، وإنما أيضًا نوعية التالرى الجيدة، المُسلَّم بها كعملة إمبراطورية، تميزت بجودة عيارها، وجلاء محيطها الدائرى، ومقاومة سبيكتها القوية لأعمال القص. وإذا كان البوطاقة قد حلَّ محل الريال الحجر فى القاهرة، نحو العام ١٧٥٠، فإن هذا على ما يبدو كان بسبب الحظوة التى نالها، منذ ذلك الحين، فى المعاملات التجارية التى جرت بطول البحر الأحمر والمحيط الهندى؛ حيث ارتبط شيوعه بتجارة البن[4]. وقد عُرف فى مُخا منذ بداية القرن (الثامن عشر)[5]. وبدت سيطرته واضحة على هذه المنطقة نحو العام ١٧٦٠؛ فقد تحقق نيبور، خلال زيارته لليمن، من أن السكينى البندقى كان هو العملة الذهبية الوحيدة

---

(١) ويذكر كل من الدمرداشى ورقة ١٠٤ والقينالى ورقة ٤٠أ ارتفاع سعر الريال الحجر (١١٠ أو ١٢٠ نصف فضه)، وبعد مدة ليست بعيدة كان تسعير الريال أبو طاقة بـ ٥٥ مدينى (ورقة ١٠٨، و ٤١ ب) وكانت هذه التسمية "القطعة ذات الطاقة (النافذة)" Pièce à la fenêtre قد صارت علمًا على هذه العملة؛ بسبب أن وجه العملة كان عليه طغراء مشابهة للنافذة. (dermigny, Circuits de l'argent, 274)

Voir Niebuer, Description, 11, note p.48; Samuel-Bernard, Monnaies, 332.

(٢) Tribunal, 'Ask., v.124, 263; v.139, 209.

(٣) استندنا فى معرفة الوزن وقوة العيار على تقرير لـ "ليرونكور" Lironcourt محرر فى ١٧٤٩ :

(A.N., Caire, B1 328, 24 mars). Voir aussi Samuel-Bernard, Monnaies, 332.

(٤) Bergasse et Rambert, Commerce, 475. Paris, Le Levant , 356-7.

(٥) Hamilton, A new account, 1, 42.

السائدة، وأن الريالات الألمانية (التالر) أيضاً قد عمّت اليمن"[1]. كما أشار نيبور إلى أن جزءًا مهمًا من هذه العملات كان يُمرر، بعد ذلك، إلى الهند.

وكان يتم إرسال كميات كبيرة من التالر إلى الإسكندرية من موانئ أوروبية رئيسة؛ وذلك لأجل إمداد هذه التجارة غير المشروعة برصيد مهم منها : ففي العام ١٧٨٧ أرسلت كل من مارسيليا وليفورن والبندقية ما قدره ٤٨٠,٠٠٠ تالر[2]. وكان ضرب المزيد من العملة الفضية، التابعة للعملات النمساوية، يتوقف على مدى حاجة تجارة الشرق منها، وأيضًا بحسب حالة التداول النقدي هناك والتي كانت معقدة للغاية على أنها كانت تؤثر ضرب تالر (ماريا تريزه) أكثر من سكها للريال الإسباني، وإن كان هذا الأخير قد احتفظ، إلى حد ما، باستمرارية تداوله حتى نهاية القرن الثامن عشر، وذلك من خلال شيوعه على طول طرق تجارة البن والتوابل[3].

وشكل البوطاقة قاعدة للعملة المتداولة في مصر في كل الصفقات التجارية التي عُقدت خلال الثلث الأخير من القرن الثامن عشر : فقد لاحظ قنصل فرنسا في العام ١٧٦٩ أن أهالي البلاد والفلاحين الذين لم يسبق لهم أن تعرفوا على التالر قد فضلوه على البندقي، وأنه كان من النادر تمامًا أن يتم تسديد أية مدفوعات نقدية بالعملة الذهبية"[4]. ومنذ ذلك الحين تقريبًا مضى البوطاقة في تداوله بالقدر نفسه

---

(١) Niebuhr, Descripton, 11, 48. Voir également voyage, 1, 217, 224 et 335.
وأجرى بروس Bruce في عام ١٧٦٩، التحقيقات نفسها فأكد على أنه "كان يوجد كميات هائلة من البوطاقة أو الدوقات الفضية التي أرسلت لليمن؛ لأجل شراء البن، ولتوظيفها في تسديد كل المدفوعات النقدية". Burce, Voyage, 11, 298.

(٢) A.N., B 1 114, 27 Juin 1788.

(٣) Dermigny (Circuits de l'argent, 271-5)
وقد قدم درميني ، تحليلاً منطقياً للحركة النقدية للعملة الإسبانية التي كانت ترسل من مارسيليا والموانئ الإيطالية إلى "جونزبرج" Günzburg؛ لأجل إعادة ضربها في شكل عملة التالر، حتى يُعاد تصديرها لموانئ الشرق. وعلى حين كان متوسط المعدل السنوي لكميات التالر المرسلة للشرق بين عامي ٥٢ – ١٧٦١ قد تجاوز ١,٣٠٤,١٩٤ تالر نجد المتوسط لأعوام ٨٥–١٧٨٩ قد وصل إلى ٣,٥٠٢,٠٦٨ تالر. وحول المزيد من المعلومات عن تالر ماريا تريزه انظر : Hans, Maria- Theresin- Taler, 11-22.

(٤) C.C. M., J 628, 9 septembre 1769.

والذى كان للقرش الإسبانى، حتى لقد حدث خلط فى التمييز بينهما : ففى وثـائق التركات لاحظنا وجود "مشط حجر بطاقة" أو "مشط حجر ريال بطاقـة" وكـأن مصطلح "مشط" أصبح يعنى – ظاهريًا – الريالين (الريال الحجر الإسبانى / الريال البطاقة الألمانى). واستنادًا إلى الوفرة الكبيرة من الريال البطاقـة بالقـاهرة، فـإن المقصود بالريال المشط –دون شك – كان هو البوطاقة. وقد جاءت شعبية البطاقة من جراء فرضه كعملة حسابية؛ حيث حافظ على أهميته حتى عام ١٧٩٨، بينمـا كان التالر الذى ظهر فى سجلات المحاكم وأيضاً عند الجبرتى، بـدءًا مـن العـام ١٧٨٨ تحت مسمى "فرانسه" أو "ريال فرانسه" قد ظل مسيطرًا على سوق التداول النقدى[1].

وخلافًا للسكينى البندقى، والريال الإسبانى، والريال الإمبراطورى (التـالر)، قلّما نجد عملات أوربية أخرى جرى تداولها فى القاهرة فى القرن الثامن عـشر، وهو ما يؤكده ندرة ورودها فى الوثائق القنصلية أو فى أرشيف المحاكم الشرعية. ولعل الاستثناء الوحيد يظل متعـلقًا بـ "الشريفى المجرى" أو "ذهـب مجـرى" والذى كان عبـارة عن عملة ذهبية، تتوسط قيمتها فى التداول قيمـة كـل مـن البندقى والشريفى المحمدى، وربما كذلك "الـدوق الهنغـارى **Le ducat hongrois** (ويسميه الأوروبيون "**Le hongre**") الذى كان مُتداولاً، فى نهايـة القـرن الـسابع عشر، باستانبول، تحـت اسم "مجرالتونى" **Magar altunu** أو "مجرفيلورى" **Magar filuri**[2]. وعلى الرغم من التفوق الواضح لتجارة مارسيليا، الضاربة بجذورها فـى

---

(١) Samuel- Bernard, Monnaies, 343-4.

وكان الفرنسيون ، بعد نزولهم للإسكندرية، فى يوليو ١٧٩٨، قد قاموا بعمل تعريفة للعملات، فتم تسعير التالر بنفس القيمة (١٥٠ نصف فضة) أكثر مما سُعِر به القرش الإسبانى، وهى التـسعيرة التى بلغها الريال الفرانسة فـى العـام ١٧٩٨ (Vincennes, B6 49, 10 aout 1800) ؛ محكمـة القسمة العسكرية، سجل ٢٢٨، مادة ١٠٠ (١٤ يونيو ١٧٩٨). وحول استخدام مـصطلح "ريـال فرانسه" على أنه "تالر ماريا تريزا" فى ذلك الوقت، فى جنوب شـبه الجزيـرة العربيـة انظـر: Sergeant, The portuguese, 146; et Al-Attar, Yemen, 206

(٢) Voir : Mantran, Istanbul, 238; et Paris, Le Levant, 357.

وثمة عشر إشارات تم رصدهم فى سجلات المحاكم الشرعية لعملة "المجرى" فى الفترة من ١٧١٣ إلى ١٧٩٧ : بلغـت قيمته فى عـام ١٧١٣ "١٣٠ بارة" (على حـين كان البنـدقى بـ ١٥٠–

مصر أكثر من غيرها في سائر بلاد الشرق، إلا أنه يلاحظ الغياب شبه التام تقريبًا لأية قطع نقدية فرنسية هناك[1].

العملات المحلية

ظل النظام النقدى المصرى – بوصف مصر جزءًا من الإمبراطورية – تابعًا للنظام النقدى العثمانى، ولو أن تداول الوحدات النقدية العثمانية (فى السوق المصرية) كان محدودًا للغاية؛ وخاصة إذا وضعنا في الاعتبار الدور الحاسم للعملات الأوربية التي سيطرت على سوق التداول هناك. وكما هو الحال مع كثير من العواصم الكبرى للأقاليم العربية كان للقاهرة، وخاصة منذ حكم السلطان سليم الأولى (٩٢٦/١٥٢٠) دار ضرب خاصة أو ضربخانة، يُضرب بها، تحت رقابة نظرية للباشوات، العملات الذهبية والفضية، والتى كانت تحمل اسم السلطان الحاكم. ومن هذه العملات، وعلى وجه التحديد وحدات النقد الذهبى، ما كان يتماثل مع المسكوكات المضروبة فى استانبول. فى حين كان النقد الفضى المصرى، على النقيض من ذلك، وخاصة البارة أو نصف الفضة التى كان لها، منذ البداية، طابعًا خاصًا يميزها، إلى حد كبير، عما كان يصدر فى سائر دور الضرب بالإمبراطورية.

= والمحمدى بـ ١٠٠) وفى عام ١٧٩٧ بلغ ٣٦٠ بارة (والقيمة نفسها للبندقى). وفى عام ١٧٩٨ ثبت الفرنسيون، إبان الحملة، تداول السكينى أو المجرى عند ٣٠٠ بارة فى مقابل ٣٤٠ للسكينى البندقى.

(١) Paris, Le Levant, 131, 137.

لقد وجدنا إشارات نادرة للريال الفرنسي في كتابات الرحالة، فعلى سبيل المثال : عند فيلامونت Villamont (voyages, 658) قيمة الريال الفرنسي ٣٥ مديني في سنة ١٥٩٠، ونحو عام ١٦٧٠ في رحلة جو Jouvin (voyageur, 57) بلغ ٤٥ مديني. وتذكر المصادر الأوربية أيضًا "السكيني الإسباني" بأنه بلغ ٩٥ مدينى فى عام ١٧٠٠ (A.N., Caire, B1 134) وغالباً ما كان يشار إلى البستول الإسباني (عملة ذهبية) والذى وصلت قيمته إلى ١٥٠ مدينى بين عامى ١٧٢٦ و ١٧٢٩ (A.N., Caire, B1 320)، "والسكينى المجرى" سُعِر بـ ١٥٤ مدينى فى ١٧٣٧ (A.N., Caire, B1 323).

وفى العصر العثمانى كان مقر ضربخانة القاهرة بالقلعة. وكان الباب العالى هو من أنعم على حكام مصر بامتياز ضرب العملة، وتولى الحكام تعيين "أمين الضربخانة" الذى كان يديرها نظير عائد يصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ بارة سنوياً. وفى نهاية القرن الثامن عشر كان يعمل بالضربخانة ٢٨٠ عاملاً. وإذا أخذنا فى الحسبان كل الإيرادات التى آلت إليهم، من هذه الضربخانة، فإن الإجمالى السنوى الذى كان يتحصله هؤلاء الولاة يصل إلى ١,١٣٥,٠٠٠ بارة. ويقدر صمويل برنارد (أمين الضربخانة زمن الحملة الفرنسية) الفائدة العادية لضرب النقود بـ ٤,٧٥% على قطعة العملة الذهبية و ٣١%(*) على العملة الفضية (المدينى). وتولت جماعة اليهود تزويد الضربخانة بالكميات اللازمة من تراب الذهب. وكان هؤلاء يتجولون بالأسواق وفى حوزتهم أرصدة من العملة، كما كانوا يشترون بأنفسهم الذهب من التجار المغاربة ومن تجار قافلتى بسنار ودارفور[1]. ومع كل تغير يحدث فى حكام السلطنة، كان يعاد ضرب العملة القديمة باسم السلطان الجديد. وكان المراقبون المعاصرون يبدون اهتمامًا برصد المرسوم الصادر بشأن ذلك، وبكل التفاصيل المرتبطة به : قراءة خط شريف مُوَجَّه إلى ديوان القلعة بأن يتولى القائم مقام أو الباشا سحب السكة القديمة التى يتم وضعها فى كيس يختم عليه بالشمع الأحمر، ويُطلق عليه "كيس السكك القديمة" الذى يتم إيداعه بخزانة الضربخانة؛ كى يتولى أمين دار الضرب سك العملة الجديدة[2].

وكان يتم مطابقة العملات الجديدة، باستثناء البارة، على نماذج العملات العثمانية المعمول بها باستانبول والتى كان يُذكر بها اسم الحاكم وتاريخ قدومه

(*) بالرجوع إلى نص "صامويل برنار" للتأكد من صحة الرقم اتضح أنه يشير إلى أن كل من فاقد الوزن ومصروفات صناعة الفضة تنقص من الربح الصافى العائد من عملية إصدار النقود الفضية ما هو أكثر قليلاً من ٣١% (المترجم)

(١) Voir Shaw, Financil, 323-4; Ottoman Egypt, 164. Samuel Bernard, Monnaies, 399-401, 438-441

وننوه إلى أن عرض كليرجيه قد نُشر وبه عدد من الأخطاء :

Clerget (Le Caire, 11, 121-5)

(٢) انظر الدمرداشى الذى يورد نماذج عديدة، من بينها وصفه لوصول أمر همايونى "طرلى" Le Turali مع بداية حكم السلطان مصطفى فى عام ١٦٩٧ أو وصفه بضرب الزنجرلى باسم السلطان أحمد الثالث فى عام ١٧٠٧. (الدمرداشى، ورقة ٣٣-٣٤، ١١٤).

للحكم، مع الإشارة إلى مكان ضرب العملة "ضُرِبَتْ في مصر سنة ..."، ويلاحظ وجود حروف كتبت بشكل منفصل على أحد وجهي العملة (وذلك حتى عهد السلطان مصطفى الثالث. ويبدو أنها كانت الحروف الأولى لأسماء مديري دار الضرب. ولم يجر العمل بهذا الإجراء سوى في عهد السلطان مصطفى (١٧٢٧-١٧٧٣) والذي نقش على وجهي العملة تاريخاً محدداً، كان هو تاريخ ولايته للسلطنة. ويعتبر علي بك (الكبير) أول حاكم لمصر ذكر اسمه على عملة تم ضربها بالقاهرة. وقام إسماعيل بك بالشئ نفسه بعد رحيل حسن قبودان باشا من مصر[1].

وبغض النظر عن كون البارة هي الوحدة النقدية الأساسية في التداول، فإن السمة الواضحة تماماً أن ضرب العملة المصرية (الفضية) فاق سك العملات الذهبية أهمية؛ وهذا ما يفسر تمسكهم بها؛ ولهذا كان يتعين أن ننتظر على بك (الكبير) حتى يطرح عملة جديدة من القروش الفضية؛ إذ قبل هذا الحاكم كان ثمة نفور شديد من ضرب عملات فضية جديدة، وهو ما عبر عنه، بطريقة ذات مغزى، ما حدث في ديسمبر ١٧٠٧ : عندما وصلت للقاهرة أوامر سلطانية بتحسين عملة الذهب، وبضرب عملة فضية جديدة تسمى الزلاطة Zalâta، فإن الأمراء المصريين امتثلوا للأمر الأول، ورفضوا تنفيذ الأمر الآخر، ونزل السلطان في النهاية عند رغبتهم فأعفاهم من ضرب الزلاطة[2]. وحدث الشئ نفسه في عام ١٧١٦ حينما أمر "خط شريف" بإصدار قرش جديد بالقاهرة يماثل قرش الـ "الطغرة" Tugra التي ضربت باستانبول باسم السلطان أحمد الثالث؛ فما كان من الأمراء إلا أن تجمعوا ببيت عبد الرحمن أغا بالجمالية، وقرروا عدم إدخال أية تغييرات على النقد الفضي[3]. وبقدر ما أثار هذا التحفظ على ضرب القروش

(١) حول هذه المشكلات انظر :
Samuel – Bernard, Monnaies, 361-3 et 458-9; Lane-Poole, Catalogue, VIII, XXXIX-XL.

(٢) حول عملة الزولوطة العثمانية La Zolota (iselotte) Ottomane انظر : Mantran, Istanbul, 244-5 وقد أفاض المعاصرون في وصف حادثة تزييف النقود في العام ١٧٠٧ انظر : المختصر ، ورقة ٧٦ب؛ أحمد شلبي، ورقة ٤٤ آ – ب، الجبرتي، ج١، ص٣٢.

(٣) أحمد شلبي، ورقة ٨٠ ب وحول قرش الطغره انظر :
Lane-Poole, Catalogue, VIII, XXXV et 158 (numéros 441 et 442).

الفضية الدهشة بقدر ما أدى إلى الارتفاع المتواصل لسعر العملات الفضية بالقاهرة، وهذه المسألة حققت أرباحًا طائلة للقائمين عليها. ويفترض بأن الدور الحاسم الذى لعبته الريالات الأوروبية (الفضية) فى التجارة المصرية الكبيرة (البن والتوابل) كان وراء هذه الظاهرة كما يفترض بأن التجار القاهريين والأمراء العسكريين قد ربطتهم مصلحة مشتركة فى الإبقاء على حالة النقد الفضى، ومن ثم لم يتطلعوا إلى طرح قروش فضية جديدة، طالما كان تدهورها المحتمل، ونقصان قيمتها، يُسبب دائماً إرباكًا للمعاملات التجارية(١).

العملات الذهبية المحلية

خضعت جميع العملات الذهبية التى ضُربت فى مصر، فى الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، للنظام النقدى العثمانى، وباستثناء الزر المحبوب كانت جميع هذه العملات، بصفة عامة، جيدة العيار(٢).

---

(١) أكد فينتور دى باردى بأنه كانت توجد لائحة Règlement حالَت فى مصر، كما حالَت فى أقاليم المغرب Régences de Barabrie دون ضرب القروش الفضية. وأن على بك الكبير هو الذى انتهك وتجاوز هذه القاعدة. على أن دى باردى لم يقدم لنا شواهد مادية تؤكد صحة ما ذهب إليه . (راجع : Meryi, 111, 152) ولا يبدو أن نقص معدن الفضة كان سببًا يمكن تقديمه لتفسير محتمل لهذا العجز: فالفضة لم تكن نادرة فى عالم البحر المتوسط، والمصريون كان بإمكانهم صهر كميات وفيرة مما كان بأيديهم من الريالات (الأوروبية) فى صناعة البارات الفضية : انظر على سبيل المثال الأمر الصادر فى ١٧٠٣ بأن "يجمعوا من بولاق كل القروش، والقروش أبو كلب؛ كى يحملوها إلى دار الضرب، لتحويلها إلى مدينى (بارة). راجع: C.C.M., J 568, 24 février 1703.

(٢) حول تاريخ العملات العثمانية انظر :
Lane – Poole , Catalogue, VIII, XVIII-XXXVI; Áfet, Aperçu, 33-6; Mantran, Istanbul, 233-271.
وقد أشار أيضًا مانتران إلى وجود ثبات نسبى للنقود الذهبية، وذلك نتيجة لتدهور الأسبر (الأقجة) L'aspre انظر : Mantran, (Ibid, 140).

وكان الأشرفي أو الشريفي المحمدى هو العملة الذهبية الوحيدة الشائعة بالقاهرة وذلك حتى نهاية القرن السابع عشر. وقد أطلق عليه الأوروبيون "سكين شريفى" Sequin Chérif وهو ما كان يتطابق تمامًا مع عملة "الألتون العثمانى" Altun Ottoman وبدءًا من عهد السلطان سليمان الأول (٢٠-١٥٦٦) كان ضرب المحمدى بالقاهرة قد حمل الخصائص النوعية نفسها التى كانت للألتون العثمانى : فمن زاوية الوزن بلغ ١,٢٠ درهمًا (تعادل ٣,٤٤٨ جم) وتزن ذهبًا ٩٩٦/١٠٠٠ وهو نفس الوزن الذى كان للبندقى، وإن كان البندقى نفسه قد درّ مكاسب أكثر فائدة من غيره (١٠٥ بارة فى مقابل ٩٥ بارة نحو عام ١٦٨٠)؛ وبرغم ذلك ظل الشريفى، عمومًا، يحظى بالقبول والثقة فى التداول حتى نهاية القرن السابع عشر؛ إذ لم يختلف كثيرًا وزن الشريفى الصادر فى عهد السلطان سليمان الأول عن نظيره الصادر فى عهد السلطان أحمد الثانى (٩١-١٦٩٥)[1] كما يلاحظ أن تناقص قوة عيار الذهب كان بطيئًا، وذلك على الأقل حتى العام ١٦٥٠[2] وعند إيقاف العمل بالشريفى المحمدى، فى العام ١٦٩٧، كان سعره قد بلغ ٩٥ بارة، فى حين سجل البندقى ١٢٠ بارة، وربما يفسر هذا الاختلاف (فى قيمة التداول بين الشريفى المحمدى والبندقى) ذلك التراجع، الأكثر اطرادًا، الذى أصاب الشريفى المحمدى خلال السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر[3]. وأيًا كان الأمر فالشريفى المحمدى الذى ظل منتشرًا، حتى ذلك الحين، فى القاهرة أكثر من البندقى – قد استمر مستخدمًا لمدة طويلة فى التجارة، ولم يختف من التداول إلا نحو عام ١٧٣٠.

---

(١) لقد تم الاعتماد على عينة الأوزان التى ذكرها لين بول (Lane- Poole, Catalogue, VII, et Additions) حيث تنوع الوزن بين ٣,٤٧٩ جم (لوحة رقم ٣٠٨)، و ٣,٣٢٣ جم (لوحة ٣٢٤)، أى بمتوسط ٣,٤١٩جم.

(٢) انظر العملات الخمسة التى درسها صمويل برنارد (Monnaies, 450-1) والمؤرخ سكها بين عامى ١٥٩٥ و ١٦٤٠ : فكان وزنهم ودرجة عيارهم على التوالى : ٣,٤٤٨ جم و ٩٨٣/١٠٠٠ (لوحة رقم ٢٦)، ٣,٣٧٥ جم و ٩٨٢/١٠٠٠ (لوحة رقم ٢٧) ، ٣,٤١٢ جم و ٩٧٧/١٠٠٠ (لوحة رقم ٢٨)، ٣,٤٢٥ جم و ٩٧٠/١٠٠٠ (لوحة رقم ٢٩)، ٣,٤٣٧ و ٩٥٧/١٠٠٠ (لوحة رقم ٣٠). وعلى مستوى وزن الذهب كانت : ٣,٣٨٩جم؛ ٣,٣١٤جم، ٣,٣٢٣جم؛ ٣,٣٣٣جم، ٣,٢٨٩جم لكل من هذه القطع الخمس (وكان وزن الذهب من الناحية القانونية قد تعين أن يتضمن ما وزنه ٣,٤٣٤ جم).

(٣) كان عيار المحمدى ، فى العام ١٩٦٧، قد انخفض عن ٢٠ قيراطًا (٨٣٣/١٠٠٠) راجع : كتاب تراجم الصواعق، ورقة ١٩٢٥؛ Lane-Poole, Catalogue, VIII, XXXV.

وتلقت القاهرة، في صـفر ١١٠٩ (أغسطس - سبتمبر ١٦٩٧) أمـرًا بضرب عملة جديدة من الذهب؛ كيما تحل محل الشريفي المحمدي. وكانت هـذه العملة الجديدة هي التي بدأ سكها في استانبول في العام ١١٠٨ (٩٦-١٦٩٧) تحت رسم "الألتون الاستانبولي" Istanbul altunu أو "التون الطغـره لـي" Tugarli altun (وهي عملة ذهبية ذات طغراء Tugra صدرت بطغراء السلطان الجديد مـصطفى الثاني). وقد أُطلق عليه مباشرة بالقاهرة اسم "طرلي" Turali (شريفي طرلي Sarifi turali) أو "أبو طره" abu tura (وأحيانًا أبو طـوره abu tura ou abu turra) وكـان وزنه ١,١٥ درهمًا (٣,٥٤٢ جم) ومعـدل عياره ٢٢ قيراطًـا (٩١٧/١٠٠٠)، وهذا يعني أنه قارب قيمة البندقي؛ وقد انعكس ذلك بالفعل على تسعيرته؛ إذ ثبـت عند ١١٥ نصف فضة في حين كان البندقي بـ ١٢٠ نصف فضة[1]. وقد حـافظ الطرلي، لبضعة سنوات على قيمته أمام البندقي (ففي ١٧٠٥ كان بـ ١٠٠ مديني فيمقابل ١١٠ للبندقي) إلاّ أنه سرعان ما تدهور بعد ذلك، ولم يعـد يلعـب دورًا مهمًا في التداول النقدي : فخلال بضعة سنوات حلّ سريعًا "الزنجرلي" محله، وبدءًا من عام ١٧٢٤ لم يعد الطرلي يظهر في سجلات المحكمة الـشرعية إلاّ عَرَضًـا؛ ليختفي بعد ذلك كلية، على درجة التقريب، بعد عام ١٧٣٦.

وفي عهد السلطان أحمد الثالث (٣-١٧٣٠)، الذي خلف السلطان مـصطفى الثاني، صدر أمرًا شريفًا للقاهرة بأن تجري سلك عملة ذهبية جديدة، هي تلك التي أُطلق عليها "الزنجرلي" وذلك في شوال ١١١٩ (ديسمبر ١٧٠٧)[2] وتعين أن تحل محل الطرلي. وكانت جودة الزنجرلي، من غير شك، أعلى قليلاً من الطرلي، وهو ما انعكس بوضوح في سعرهما في التداول : إذ بينما سجل الزنجرلي ١٠٧ بـارة،

---

(١) المختصر ، ورقة ٦٨أ؛ أحمد شلبي، ورقة ٣٧ ب، زبده، ورقة ٣٤ أ؛ قينالي، ورقـة ١١ب، الدمرداشي، ورقة ٣٣؛ كتاب تراجم الصواعق، ورقة ٩٢٥-٩٢٦؛ الجبرتي، ج١، ص٢٨.

(٢) أحمد شلبي، ورقة ٤٤ أ - ب؛ دمرداشي ، ورقة ١١٤، وحول "الزنجرلي المصري" Misr Zinjirleesee انظر : (Lane-Poole, Catalogue, VIII, XXXV) والواقع أن اسم هذه القطعة النقدية قد حُرف ليطلق عليه "جنزيرلي" Ginzirli وهو ناشئ عن كلمة في اللغة العربية تعني الجنزير أو السلسلة (وفي التركية يُشار إليها بـ "زنجير" Zengir أو زينجير Zingir) التـي كانت تزخرف هذه العملة وفي قاموس (Redhouse, Lexicon, 1016) عُرفت بأنها : "عملة ذهبية قديمة يُحاط بهامش إطارها سلسلة".

كان الطرلى بـــ ١٠٠ بارة (والبندقى بـــ ١١٥ بارة)[١]. ولهذا أصبح للـــ "السكينى الزنجرلى" دورًا رئيسًا، هيمن على سوق التداول النقدى حتى عام ١٧٤٠، بقيمـــة تعادل ٠,٩ من قيمة البندقى.

على أن جودة الزنجرلى لم تستمر طويلاً؛ إذ بدأ يطوله الانخفـــاض، بـــشكل ملموس، بعد العام ١٧٢٠، وفيما بعد تم فـــرض "الفنـــدقلى" Funduqli ثـــم "الـــزر المحبوب" zer mahbub بالتدريج؛ لتختفى الإشارة إلى "الزنجرلى" تمامًا تقريبًا نحو العام ١٧٥٥. وكان الزنجرلى، بناءً على أمر من السلطان، قد تم إيقاف ضربه فى العام ١٧٢٥، غير أن تجار الذهب تحايلوا على تخفيض قوة عيار الزنجرلى وأفاد الأمراء المصريون من بروز ظرف سياسى معين، كان قد تمثل فى عـــزل باشـــا مصر وتأخر وصول البديل، فقاموا بإعادة ضـــرب مليـــون قطعـــة نقديـــة مـــن الزنجرلى، بقوة عيار تقل قيراطًا عن العيار القانونى[٢].

أما عملة "الفندقلى" الذهبية فقد وصل للقاهرة، فى مطلع العام ١٧٢٥، أمـــرًا شريفًا بسكها على غرار "الألتون الفنـــدقى" Funduk altun الـــذى ســـبق إصـــداره باستانبول. وتعين أن يشتمل الفندقلى على ١,١٤ درهمًا (أى ٣,٥١٠ جـــم) وبقـــوة عيار ٢٣ قيراطًا (أى ١٠٠٠/٩٦٨)[٣] هذا بالإضافة إلى سك وحدة أخرى، بنصف معدل العيار، يطلق عليها "نصف فندقلى" dimi- funduqli (زنة ١,٧٥٥جم) وقطعة ثالثة ضاعف معدل عيارها، فبلغ وزنها ٧,٠٢٠جم وتكافأت أوزان القطع الـــثلاث مع معدل عيارها.

---

(١) من المحتمل أن نوعى "سكين الزر المحبـــوب" اللـــذين حـــدد ســـماتهما صـــمويل برنـــار (Monnaies, 450-1, No 32 et 33) كان المقصود بهما، فى الحقيقة ، "الزنجرلى"؛ وذلـــك لأن الزر المحبوب لم يُجرِ سكُّه، فى القاهرة، فى زمن السلطان أحمد الثالث. وكان وزنـــه عندئذ ١,١٣٧ درهمًا (أى ٣,٥٠٨ جم) وتحت عيار ذهب ١٠٠٠/٩٩٦.

(٢) القينالى، ورقة ١٣٥ب – ١٣٦أ؛ دمرداشى، ورقة ٢٨٨–٢٨٩؛ أحمد شلبى، ورقة ١٥٨ ب – ١٥٩ أ؛ الجبرتى ، ج١، ص ١٣٧.

(٣) وقد أشار كل من القينالى (ورقة ١٣٥ب) والدمرداشى (ورقة ٢٨٨) إلـــى أن قـــوة عيـــار الفندقلى كانت ٢٤ قيراطا، غير أن أحمد شلبى (ورقة ١٥٨ب) ذكر أنها كانت ٢٢ قيراطـــا فقط، فيما بين الجبرتى أنها كانت تحـــت عيـــار ٢٣ قيراطـــا (أى ١٠٠٠/٩٥٩) و ١,١٣٧ درهما وهو ما يتطابق مع ما ذكره صمويل برنار (١٠٠٠/٩٦٨) راجـــع : (Monnaies, 446-7) ومن الجدير بالذكر أن الأرقام التى عرضها استانفورد شو بخصوص هذه العملـــة حملت أخطاءً عديدة. راجع : (S.J. Shaw , Ottoman Egypt, 169)

وكان سعر الفندقلي الرسمي، لحظة ظهوره، قد بلغ ١٣٤ نصف فضه، ولكن سعره في العام ١٧٣٠، على مستوى التداول الحقيقي، وصل إلى ١٨٠ بارة، وهو ما يُعادل نفس قيمة البندقي. ووفقا للنموذجين اللذين درسهما صمويل برنار يتضح أن الفندقلي أمكنه الحفاظ على جودته، بالنسبة لوزنه ولقوة عياره، لفترةً طويلة. وكان عيار هذه العملة التي تحمل تاريخ تتويج السلطان أحمد الثالث الذي حكم حتى العام ١٧٣٠- قد تراوح بين ٩٦٥/١٠٠٠، و٩٤٤/١٠٠٠ (بوزن ٣,٢٢٢ جم من الذهب بدلاً من ٣,٣٩٧جم، وذلك وفقًا للوزن والعيار القانونين). وحافظ الفندقلي على جودته تحت حكم السلطان محمود (٣٠-١٧٥٤)؛ إذ كانت أوزان قطع الفندقلي التي ذكرها صمويل برنار محددة بين ٣,٤٧٠جم و ٣,٣٧٥جم، وتحت عيار ذهبي يتراوح بين ٩٦٠/١٠٠٠، ٩٤١/١٠٠٠ (أي بمتوسط يصل إلى ٣,٢٥٩جم على مستوى النماذج الست التي ذكرها، ومن ثم فالانخفاض بلغت نسبته ٤% فحسب عن الحد القانوني)[1]. وعلى ذلك كان تداول الفندقلي يقل عن سعر البندقي بما مقداره ١٠%. وفي ظل ظروف نجهلها، وأيضًا في تاريخ لا نعرفه على وجه الدقة (وإن كان - بدون شك- في العام ١١٨٩ / ١٧٧٥ ، أي تحت حكم السلطان عبد الحميد) تحدد إيقاف ضرب الفندقلي الذي كان قد تعرض للانخفاض والتزييف كما في العام ١٧٩٨ : فالنموذجان اللذان أشار إليهما صمويل برنار، واللذان بلغت قوة عيارهما ٧٢٥ و ٧١٠ لم يشتملا على أكثر من ٢,٤٩٢ جم و ٢,٤٦٢جم من الذهب، أي بانخفاض يصل متوسطه إلى ٢٣% وفقًا لأول قطعة ضُربت منه في العام ١٧٢٥، أما القطع النقدية التي لم يطُلها، حقيقة، التزييف، فهي التي أصدرتها حكومة البلاد، على قوة عيار تعادل عيار الزر المحبوب؛ وذلك "بهدف جعل قيمته تتعادل مع قيمة قطع الفندقلي القديمة، ونتيجة لذلك ارتفعت قيمتها الحقيقية"[2] وكيفما كان الأمر، فإن الغش والتزييف البطئ الذي أصاب عملة "الفندقلي" لم يحل دون استمرارية التعامل به مع عملة "الزر المحبوب" الذي كان الأكثر استعمالاً بالقاهرة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

---

(١) Samuel- Bernard, Monnaies, 446-9.

(٢) Ibid., 342. 387, 448-9 (numéros 24 et 25).

وكان ظهور عملة ذهبية، في العام ١١٢٣ (١١-١٧١٢)، على وزن ٢,٥جم قد بدا بدعة شديدة الغرابة، لأنه في ظل النظام النقدي العثماني كانت القطع الذهبية (الألتون) ثابتة تقريبًا عند ٣,٤جم. وفي العام ١٧٣٦، وبعد ست سنوات من بداية حكم السلطان محمود الأول، سُكت لأول مرة في مصر عملة ذهبية جديدة تسمى بـ "الزر المحبوب"؛ وذلك عندما وصل للقاهرة في شوال ١١٤٨ (فبراير ١٧٣٦)، "خط شريف" يقضي بإيقاف ضرب الفندقلي (وكان سعره في التداول الرسمي قد أعيد تقديره من ١٣٤ بارة إلى ١٤٦ بارة) وأن يستبدل بالزر المحبوب الذي تم ضربه على وزن ٢,٥٩٨ جم (أي ما يعادل ٠,٨٤ درهمًا) وتحت عيار بلغت درجته ٩٥٨، وهذا تحديدًا ما جعل قيمته (الزر المحبوب) تسجل ١١٠ بارة [١]. وفي الوقت نفسه جرى سك قطعتين متميزتين، الأولى "سكين ذات وزن مضاعف" doubles sequins ، والثانية "سكين" على وزن متضاعف ثلاث مرات triples sequins ، وكان وزن النوعين على التوالي ٥,١٩٦جم و ٧,٥جم. كذلك تم سك "نصف زر المحبوب" demi-sequim فيما عُرف بـ "النصفية" nousfiyeh والتي كان وزنها ١,٢٩٨جم، كما ضرب بالمثل "ربع سكين" quart de sequin أو "الرُبعية" Rouba'yeh التي كان وزنها (٠,٦٤٧ جم). أما اصطلاح "بطاقة دهبي" Pataque dahaby الذي أطلقه الأوروبيون، فكان المقصود به قطعة "نصف الزر المحبوب" أو "النصفية" التي كانت، وفقا للنماذج التي ذكرها برنار، الأوسع انتشارًا في سوق التداول [٢].

---

(١) حول ظهور الزر المحبوب انظر : أحمد شلبي (ورقة ٢٥٤ب) والجبرتي، ج١، ص١٦٤. والاسم على مقطعين الأول (زر) لفظة فارسية (تعني ذهب) والثاني (محبوب) كلمة عربية. انظر : (Samuel-Bernard, monnaies, 328) وثمة شكوك حول تقدير درجة العيار القانونية : فقدر صمويل برنار العيار بين ٩٥٨/١٠٠٠، و ٨٧٥/١٠٠٠ غير أننا لا نجد في النماذج التي ذكرها ما يتجاوز الـ ٨٧١/١٠٠٠، و ٨٧٥/١٠٠٠ ولذلك نميل إلى الافتراض بأن هذا الرقم الأخير هو الوحيد الصحيح وخاصة وأن برنار لم يشر، من ناحية أخرى، إلى القطعة ذات الوزن المتضاعف (N° 36) والنصفية (N° 35) اللذين كانا على عيار ٩٥٨/١٠٠٠ وهما اللذان تم سكهما أيضًا في عهد السلطان مصطفى الثالث. وحول هذه العملة (الزر المحبوب) انظر : (Shaw (Ottoman Egypt, 168-9
وقد وقع "شو" في الاضطراب نفسه؛ حيث خلط ، مثل برنار بين الزر المحبوب الصادر في العام ١٧٣٦ (زنة ٢,٥جم) والعملات ذات وزن ٣,٥ التي سبقته.

(٢) وربما يفسر الانتشار الواسع للنصفية سعرها المتقارب جدًا مع سعر التالري. وقد قدرها جيرار بـ ٦٠ مديني. راجع :(Girard (Mémoire, 629 .

وبدأ الزر المحبوب يعرف طريقة للتدهور الأكثر اطرادًا بالنسبة إلى العملات الذهبية الأخرى التى درسناها آنفًا : فالقطعة الوحيدة التى أخضعها برنار للفحص والتى يعود تاريخها إلى فترة حكم السلطان محمود (٣٠-١٧٥٤) - كانت على عيار ١٠٠٠/٨٧١ فقط[1] ثم تتابع انخفاضها، تحت حكم السلطان مصطفى الثالث (٥٧-١٧٧٣)، على التوالى : ٧٣٠، ٧٢١ ثم إلى ٧٤٢ / ١٠٠٠، وكان متوسط وزن الذهب النقى ١,٨٦٩جم (أى حوالى ٧٥% من الوزن القانونى الأصلى) وظل هذا التراجع، على هذا النحو، رغم الجهود التى بذلت بعد العام ١٧٦٠ والتى قُصد بها رد عيار الزر المحبوب إلى معدله القانونى البالغ ١٠٠٠/٩٣٧. غير أن هذا المعدل يتراجع فى السنوات التالية : فنحو العام ١٧٧٣ أصبح العيار القانونى ١٠٠٠/٧٥٠، ووفقًا للعملات التى درسها صمويل برنار، والتى تعود إلى عهد السلطان عبد الحميد (٧٣-١٧٨٩) يتضح أن العيار اتخذ منحنى هابطًا أيضًا؛ فسجل على التوالى بالنسبة "للزر المحبوب" (٧٢١، ٧١٥، ٧٠٦) وبالنسبة "لأنصاف الزر المحبوب" (٧٦٦، ٧١٨)، وهبط محتوى الذهب النقى إلى ١,٨٣٣ جم للزر المحبوب، وإلى ٠,٩٤٥ جم لأنصاف الزر المحبوب أى بما يعنى ٧٤% و ٧٦% من معدل وزن الذهب الأصلى الذى كانت عليه هذه العملات[2]. وطُردت محاولة جديدة، فى العام ١٧٨٩؛ (تحت حكم السلطان سليم الثالث) لجعل معدل العيار عند ١٩ قيراطًا (أى ٧٩٢) غير أن المحاولة لم تسفر سوى عن عيار بلغ معدله ٧٠٠، فى حين سجل متوسط الذهب فى "الزر المحبوب" ١,٧٧٨ جم، وفى "النصفية" ٠,٨٤٧جم، أى ما قدره ٧١% و ٦٨% من نسبة المحتوى الأصلى للذهب). وفى العام ١٧٩٨ وصل العيار إلى ٦٩٨، ورغم

---

(١) وينظر إلى وزن (٢,٣١٠ جم) على أنه انخفاض غير عادى وهو ما يمكن أن تفسره أعمال القص والتآكل ما لم يكن المقصود بها "القطعة الاستهلالية" من عملة الـ ⅔ سكين.

Monaies, numéro 34

(٢) Samuel- Bernard (Monnaies, 387)

ووفقًا لـ "بونفيل" Bonneville كان معدل عيار الزر المحبوب المضروب فى العام (١٧٨٥-١٧٨٦) ما قدره ١٠٠٠/٦٤٥ فقط. وأشار الجبرتى (ج٣، ص٣٥٣) إلى انخفاض العيار أيضاً فى ظل فترة محمد بك أبو الدهب.

هذا الانخفاض المتتالي في جودة "الزر المحبوب"، والذي كان قد أصبح، بعد العام ١٧٥٤، العملة الذهبية الوحيدة المضروبة بالقاهرة – إلاَّ أنه ظل ، على تدهوره، العملة الأكثر انتشارًا وذيوعًا طوال سنوات النصف الثاني من القرن الثامن عشر، مع ملاحظة أن ذروة تألق "الزر المحبوب" سادت على مدار عقدين (من ١٧٤٠ إلى ١٧٦٠) وذلك قبل أن تحل عملة "البطاقة" محله.

قرش علي بك

كانت القروش التي أصدرها علي بك (الكبير) هي الأولى من نوعها في مصر، وربما كان لغياب وجود عملة وسيطة بين العملات الذهبية والبارات الفضية أحد الأسباب التي حدت بهذا الأمير المملوكي لإصدار فئة هذه القروش. على أننا يجب أن نضع في الاعتبار أيضًا رغبته في التأكيد على استقلاله بالبلاد بطريقة علانية، تلك الرغبة التي قادته، من قبل، إلى أن ينقش الحروف الأولى من اسمه على قطع العملات الذهبية، وفضلاً عن ذلك نقش اسمه الكامل على العملات الفضية. وبدلاً من الالتزام بتسجيل تاريخ ١١٧١/١٧٥٧ (الذي هو تاريخ ولاية السلطان للحكم) على نحو ما كان معتادًا، وجدناه يسجل تاريخ ١١٨٣ (٦٩-١٧٧٠)، وهو التاريخ الذي يشير إلى السنة التي استقل بها أو أنه تاريخ ضربه لهذه العملة[١].

وقد استوحى علي بك شكل قرشه من قروش استانبول، وعلى نحو أكثر تحديدًا، ضرب عملته على غرار قرش "زولوطه" Zolota الصادر باسم السلطان مصطفى الثالث، والذي كان وزنه بين ١٣,٧٣٧ جم و١٤,٧٧٤ جم. أما قرش علي بك فئة ٤٠ بارة فقد كان على وزن يقرب من ١٥جم، وإن كان فيما بعد قد طاله

---

(١) Samuel-Bernard, Monnaies, 361-3, 383-4.
وكان الافتراض الثاني الذي اقترحه لاشمان Lachman في كتابه : (the Kurush, 328) يخص الكثير من قروش علي بك التي عثر عليها حديثًا والتي تحمل تاريخ ١١٨٣هـ.

الانخفاض، على حين ضرب "نصف القرش" فئة ٢٠ بـارة علـى وزن ٧,٨٢٣ جم، كما أصدر أيضًا فئات أخرى من القروش، وفيما بعد بـدا معـدل عيارهـا الحقيقى متنوعًا بين ٤٠ و ٣١٠ وهى حدود منخفضة عن معدل العيـار القـانونى الذى كان محددًا بـ ٥٠٠[١] وهذا الانخفاض السريع فى جودة هذه القروش، فضلاً عن حالة النفور، الملفتة للنظر، من النقد الفضى المحلى – إنما تشرح، دون شـك، قلة نجاح هذه القروش التى لم تكن مقبولة فى ظل انخفاضها بنسبة ٣٠% أو ٤٠% منذ العام ١٧٧٢ [٢] ،وقد ساهم سقوط على بك فى فقـدان الثقـة فـى التعامـل بقروشه، وهو ما كان فى الوقت نفسه رمزًا (ماديًا) لتقويض محاولته الـسياسية؛ إذ منذ عودة محمد بك أبو الدهب للقاهرة تم منع تداول تلك القروش[٣].

البارات

إن البارة الفضية المصرية الشائعة فى التداول، علـى مـدار كـل الفتـرة العثمانية، سواء فى المعاملات التجارية الجارية أو فى الحسابات الماليـة – إنمـا يعود أصلها إلى عملة فضية مملوكية يقال لها "المؤيدى" (وكانت تعـادل نـصف الدرهم) ومن هذا المسمى أطلق على البارة اسمى "ميدى" midi و"مـدينى" **médin**

---

(١) Samuel- Bernard, Monnaies, Numéro 55, pp. 456-7 (15, 835g). Lane-Poole, Catalogue, VIII, numéro 647 (14, 580g). Shaw (Ottoman Egypt, 168)
وقد أشار إلى أن الوزن الرسمى لهذه القروش كان على ١٧,١٨٩جم ، وأن القروش الثلاثـة التى نشرها لاشمان والتى من المحتمل يعود تاريخها إلى ٦٩-١٧٧٠ كان وزنها ١٤,٥جـم، و ١٣,٤جم.

(٢) لم نجد أية إشارة لهذه القروش فى سجلات المحكمة الشرعية التى درسناها. انظر :
C.C.M., j629, 3.

(٣) الجبرتى، ج١، ص٣٧١؛ ج٣، ص ٣٥٣، ج٤، ص٣١٣؛ Samel- Bernard, Monnaies, 333 وقد لاحظ صمويل برنار أيضًا أنه على الرغم من انخفاض قيمة قروش على بك، إلا أن قيمتها الجوهرية كانت أعلى من القيمة الفعلية للبارات، وأن تصنيع القروش كـان يـدر فائدة أقل (مما يُدرُه ضرب البارات) (Monnaies, 333 et 396) وأضفى ما ذكره الجبرتـى بشأن منع تداول قروش على بك – أضفى قدرًا من المعقولية على الافتراض الذى طرحـه صمويل برنار حول انخفاض عيار القروش إلى ٣١٠ تحت حكم محمد بك أبوالدهب.

وأيضًا "نصف فضة" nisf fidda وكان قد فُرِض على القاهرة، بعد ولاية خايربك (أول حاكم لمصر العثمانية)، سك بارات تعادل قيمة الأقجة العثمانية Akca وتزيد قليلاً عن نصف القيمة الفعلية للمؤيدى، ومن ثم دخلت البارة مصر فى شكل عملة مشتقة عن النظام النقدى المملوكى[1].

وكان وزن البارة، خلال السنوات الأولى من حكم السلطان سليمان الأول (١٥٢٠-١٥٦٦)، قد بلغ ١,٢٨٩ جم (أى ٢/٥ الدرهم)، وأصبحت تعادل فى التداول ٢ أقجة عثمانية. غير أنها واصلت انخفاضها، وبعد قرنين، نقص وزنها لى ٠,٢٢٥ جم وبقوة عيار ١٠٠٠/٣٥٠، وبالرغم من هذا الانخفاض، فإنها ظلت أساس النقد المتداول فى مصر، وقد وصفها صموئيل برنار بقوله : "إن البارة العملة الوحيدة، الأكثر رقة من ورقة... والتى يُوضع الألف منها فى قرطاس ورقى ضئيل الحجم، قد أصبحت تمثل النقد الرئيسى فى مصر، يتم على أساسها إبرام الصفقات الكبيرة وكذلك عمليات البيع بالتجزئة، وتُجرى بها كل الحسابات كما تُحَصَّل بها الضرائب"[2].

والواقع إن تاريخ البارة، على وجه التقريب، هو تاريخ تدهور مستمر، لم يكن ليتوقف سوى فى أوقات الأزمة التى يُبذل خلالها محاولات تعمل على استعادة البارة لقيمتها، وإن كانت نتائجها لا تستمر طويلاً : فلكم أقدم حكام القاهرة على تخفيض محتواها؛ لأجل زيادة أرباحهم المباشرة، وهو الأمر الذى كان يؤدى إلى تناقص وزن البارة بالتدريج وزيادة نسبة الشوائب فى سبيكتها، إضافة إلى عمليات القص الشائعة والدفع بالبارات المزيفة فى التداول، وذلك على مدار القرون الثلاثة. وكان تداول هذه البارات الصغيرة المُقرضة والرقيقة التى يُقال لها "المقاصيص" maqasis سببًا لإرباك التجارة التى عانت من تزامن وجود بارات جيدة وأخرى سيئة العيار. وتاريخ القاهرة بين عامى ١٦٧٠-١٧٤٠ حافل بالأزمات الناجمة عن

---

(١) حول أصل البارة انظر : الجبرتى، ج٣، ص٣٥٢؛
Samuel-Bernard, Maonnaies, 334; Dozy, Dictionnaire, I, 46 et II, 680; Shaw, Financial, XXII et Ottoman Egypt, 167-8.

(٢) Samuel-Bernard, Monnaies, 334.

هذا الاضطراب النقدى، وبالقدر نفسه برزت العديد من المحاولات التى اتجهت إلى حظر تداول "المقاصيص" فى مقابل فرض نصف الفضة "الديوانية" diwani جيدة العيار. ولكن دون جدوى : ففى العام ١٧٣٥ شاع بالقاهرة أنواع ثلاثة من البارة[١]. وصارت أسعار (السلع الغذائية) تتحدد بحسب حالة البارة الأكثر انخفاضًا (فى الوزن وقوة العيار)، مما تمخض عنه ارتفاع الأسعار التى تركت تأثيرًا بالغًا على الأهالى، وخاصة على الشرائح الفقيرة.

وبدت البارة غير محتفظة بوزنها الأصلى (البالغ ١,٢٨٩جم) لأكثر من بضعة سنوات : فمنذ العام ١٥٣٥ هبط وزن البارة إلى ثلث وزن الدرهم (١,٠٣جم)[٢] وعلى مدار القرن والنصف قرن التالى واصلت البارة تدهورها، وخلال السنوات التى سبقت العام ١٦٨٦ لم يتجاوز وزن البارة (٠,٧٧٢ جم) ومعدل العيار (٧٥٠)، ومن ثم كان وزن الفضة بها ٠,٥٧٩جم. وثمة قرار سلطانى صدر آنذاك؛ لأجل تثبيت وزن البارة عند ٠,٧١٠ جم وبعيار ٧٠٠ (وزن الفضة النقية ٠,٤٩٧)[٣] ثم انخفض هذا الوزن القانونى ليصل فى العام ١٦٩٨ إلى ٠,٦٨٩ جم ثم لى ٠,٦٢٧ جم (وقوة العيار ٦٠٠) خلال فترة حكم السلطان أحمد.

وإن كانت البارات المسكوكة فى عهد هذا السلطان لم تزن -فى الحقيقة- سوى ٠,٥١٨جم. وخلال حكم السلطان محمود (٣٠-١٧٥٤) انخفض الوزن القانونى إلى ٠,٥٧٠ جم، والعيار إلى ٦٠٠، ووزن الفضة النقى إلى ٠,٣٤٢ جم. على أن البارة التى أخضَعَها صمويل برنار للفحص والدراسة، والتى يعود تاريخ سكها لهذه الفترة، إنما تقدم بيانات أقل كثيرًا من المعدل القانونى : فالوزن

---

(١) أحمد شلبى، ص ٢٤٥؛ الجبرتى، ج١، ص١٤٧. ولعل مما يفسر ذلك دون شك ما نجده فى كتالوج لين بول Lene-Poole من إشارات إلى البارات التى صدرت فى تلك الفترة، غير أن مواصفاتها متباينة للغاية؛ فعلى سبيل المثال : تحت حكم السلطان أحمد الثالث كان وزن البارة (٠,٥١٨ جم) وبقوة عيارها قدرها (٤٩٢,٤٩٠)، كما وجدت بارة فى الفترة نفسها تحت وزن (٠,٩٠٧جم) وأخرى تحت وزن (٠,٣٨٨جم). وهذه البارة الأخيرة تم تداولها خلال حكم السلطان محمود الأول (٣٠-١٧٥٤) فى نفس الوقت الذى كان يوجد فيه بارة تحت وزن (٥٨٣جم) وبقوة عيارها قدرها (٥٥٦,٥٥٥).

(٢) أحمد شلبى، ورقة ٤ ب.

(٣) كتاب تراجم، ورقة ٧٣١.

٠,٥٠٠جم والعيار ٤٦٦؛ وهو ما يعنى أن نسبة الفضة الخالصة ٠,٢٣٣جم[١]. وبين عامى ١٧٥٧ و ١٧٨٩ ثبت الوزن القانونى عند ٠,٣٥٤جم، والعيار على ٥٠٠ (أى أن كل مدينى يشتمل على ٠,١٧٧ جم من الفضة)، ومرة أخرى تقدم البارات التى نشرها صمويل برنار أوزان مغايرة : ٠,٣١٢ جم و ٠,٢٨٤ جم، أما العيار فكان بين ٤٩٤ و ٤٢٨؛ ومن ثم كان محتوى وزن الفضة الخالية – فى الحقيقة – قد بلغ نحو العام ١٧٧٠ ما قدره ٠,١٤٠ جم و٠,١٤٣ جم، وفى العام ١٧٨٠ سجل ٠,١٤٣جم، وبين عامى ٨٥-١٧٨٧ هبط إلى ٠,١٣٠جم و٠,١٣٦ جم. وقُدِّمَت محاولتان لإصلاح البارة، الأولى فى العام ١٧٦٢، والأخرى فى العام ١٧٨٩، غير أنهما لم تسفرا عن شئ؛ ولذلك واصلت البارة تدهورها : وخلال السنوات العشر الأخيرة من القرن، وتحت حكم السلطان سليم (الذى صعد إلى أريكه السلطنة فى العام ١٧٨٩) ازداد المنحنى الهابط للبارة انخفاضًا : فالوزن القانونى سجل ٠,٣٠٨جم (فى العام ١٧٨٩) ثم هبط إلى ٠,٢٢٥ جم (فى العام ١٧٩٨) أما معدل العيار فقد تناقص من ٤٤٠ إلى ٣٥٠ وبالقدر نفسه تراجع معدل الفضة الخالصة، خلال هذه الفترة ، من ٠,١٣٥جم إلى ٠,٠٧٩جم : فالبارات المسكوكة بالفعل اشتملت على ٠,١٢٥جم و٠,١٢٤جم من الفضة (عامى ١٧٩٨/٨٩)، إلى ٠,٠٧٩جم[٢] [وإجمالاً] انخفض وزن البارة من ٠,٧١٠ جم إلى ٠,٢٢٥ جم، وتراجع معدل العيار من ٧٠٠ إلى ٣٥٠، وتناقص محتوى الفضة النقية من ٠,٤٩٧ جم إلى ٠,٠٧٩جم ومن ثم فقدت البارة ٨٤% من قيمتها خلال قرن تقريبًا، ومن الواضح أن منحنى التدهور ازداد انخفاضًا خلال العقد الأخير من السيطرة العثمانية : فبين عامى ١٧٦٢ و ١٧٩٨ (حوالى ٣٦ سنة) فقدت البارة ٦٦% من قيمتها الفعلية، على حين نجدها بين عامى ١٧٨٩ و ١٧٩٨ (٩ سنوات فقط) فقدت البارة ٤٢%.

---

(١) Samuel-Bernard, Monnaies, numéro 62. Lane-Poole, Catalogue, VIII, numéros 490 et 492. Shaw, Ottoman Egypt, 168.

(٢) Samuel- Bernard, Monnaies, Médins numéro 63, 64, 67, 69, 71, 72 et 73; ibid, 383, 388, 453, 460-1.

العملة النحاسية

إذا كانت البارة، طيلة القرنين الـ ١٧ و الـ ١٨ تمثل القاعدة النقدية، فإن القطع النحاسية كانت هي الأكثر استعمالاً، على نطاق واسع، في شراء الأشياء ضئيلة القيمة (التافهة) في الحياة الجارية، كما أنها سدت الحاجة إلى الكسور النقدية الأقل من البارة الواحدة. وعُرِفت هذه القطع النحاسية في الوثائق تحت مسميات معينة : القلس / الفلوس / جديد / جُدد (كما عُرِفت لدى الأوربيين الآخرين بـ "Bourbes" و "bulbes"، و "Forles") ولم يكن لها من قيمة سوى القيمة الاعتبارية التي نتجت عن الحاجة إلى تداولها، وقد أُضيف إلى "الجدد النحاسية" المسكوكة رسميًا في دار الضرب، من ناحية أخرى، قطع صغيرة من النحاس، والتي لم تتميز بأي طراز من النقش؛ حيث كان يتم الحصول عليها من لدن تجار النحاس؛ لأجل الاستعاضة لها عن تقسيم البارة إلى ما دونها في القيمة؛ وهذا ما جعل الحجاج المغاربة ينقلون إلى مصر كميات كبيرة من هذه القطع النحاسية التي كانوا يبيعونها بالوزن(١). الأمر الذي يفسر سبب وجود تنوع كبير في أوزان القطع النحاسية التي عانت من تداولها "الجدد النحاسية" (الرسمية)، وإن كان المضاربون الحكوميون الذين كانوا يعرفون كيف يجنون الفائدة من وراء تحويل القطع النحاسية الخشنة إلى قطع جيدة – قد ساهموا بالطبع في هذه المسألة. وكانت الحادثة الأكثر شهرة في هذا الصدد هي تلك التي قام بها "أحمد باشا" في العام ١٦٣٤، عندما تلقى من الباب العالي ١٢,٠٠٠ قنطارًا من النحاس؛ كيما تُضرب "جدد نحاسية"، وذلك على وزن درهم : وكان سعر قنطار النحاس ١,٥٣٠ بارة، وكانت قيمة الـ ١٤,٤٠٠ جديد نحاس تعادل ١,٨٠٠ بارة (بواقع ٨ جدد لكل بارة)، وكل قنطار يتم سكه جددًا كان يحقق فائدة تعادل ٢٧٠ بارة (أي بعائد ١٨%)(٢).

---

(١) Samuel – Bernard, Monnaies, 337 et 384; الجبرتي، ج٤، ص ٣١٣

(٢) كان رمي الـ ١٢٠٠٠ قنطارًا على الأهالي (بواقع ٢,٧٢٠ بارة لكل قنطار) قد غل الكثير لأحمد باشا الذي دفع في النهاية حياته ثمنا لهذه البدعة الجديدة. راجع : ابن أبي السرور، ورقة ٦٥ب، ٦٦أ.

وكان وزن "الجديد النحاس" درهمين؛ أى ٦,١٦٠جم، غيـر أن صـموئيل برنار يُشير إلى أن وزن "الجديد" ١,٧٥ درهمًا. ولكن على الأغلـب كـان وزن "الجديد" يقترب من الدرهم[١] وذكر برنار أيضًا أن الجدد النحاسية التى يعود تاريخ سكها إلى زمن السلطان مصطفى (٥٧-١٧٧٣) كانت تزن مـا بـين ١/٢ و ٢/٥ الدرهم[٢] وفى القرن السابع عشر كانت البارة الواحدة تعـادل ٨ جـددًا، وخـلال السنوات الأولى من القرن التالى ثم ضرب الجدد النحاسـية علـى أوزان خفيفـة للغاية؛ مما جعل البارة تعادل ١٨ جددًا، وهى الجدد التى نُودى عليها بـ "الجـدد الداوودية" gudad da wudiyya وداوود هو اسم مدير دار الضرب آنذاك[٣] وعلـى أية حال كان سعر البارة، معظم القرن الثامن عشر، يتـراوح بـين ١٠ إلـى ١٢ جددًا[٤] وكان تدهور البارة السريع فى القرن التاسع عشر قد تـسبب فـى اختفـاء العملات النحاسية الصغيرة.

عملات البلاد الإسلامية

لم يُتداول من العملات العثمانية بالقاهرة سوى كميات قليلة؛ وذلك إذا أخـذنا فى الاعتبار أهمية التجارة الجارية بين مصر وسـائر الإمبراطوريـة العثمانيـة، وتكالب الجمع الغفير من التجار القادمين من استانبول ومن موانئ الشرق الأخرى، على كل من القاهرة والحجاز. فالعملات التى ورد ذكرها مرارًا فى وثائق التركات إنما تمثلت فى : المحبوب الإسلامبولى Mahbub islambuli الذى كانت قيمتـه فـى البداية تعادل تقريبًا عملة "المحبوب المصرى"، ثم بدأ يفوق سعر الأخيـر، بـشكل

---

(١) يشير أحمد شلبى إلى أن الأمراء خفضوا وزن الجدد فى سنة ١٧٢٨ . انظر : أحمد شلبى، ورقة ٢١٠أ.

(٢) Samuel- Bernard, Monnaies, 385.

(٣) أحمد شلبى، ورقـة ١٢٣ أ(١٧٢٣)، ٢٣٥ب (١٧٣١)، ٢٤٥ أ (١٧٣٥)؛ دمرداشـى، ورقة ١٨٠.

(٤) Galland, Tableau,1, 27; Dozy, Supplément, 1, 175a, الجبرتى ، ج٤، ص ٣١٣

ملموس، بدءًا من العام ١٧٩١[١]؛ وهناك "قرش الزولوطه" Zolota "وهي العملة التركية التي كانت سيئة للغاية"؛ حيث كان القرش منها يعادل ٢٧ بارة في العام ١٧٢٢ ثم أصبح بـ ٤٠ بارة في العام ١٧٦٩[٢]؛ هذا إلى جانب القرش التركي الذي يُقال له "غرش رومي" girs rumi وكان يُعادل ٤٠ بارة وهو بخلاف "القرش الإسلامبولي" girs islambuli الذي وصل سعر تداوله في السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر إلى ١٢٠ بارة[٣].

على أن أيٍ من تلك العملات لم يحظ – مع ذلك – بقوة الانتشار، ولا بثبات المعدل، اللهم إلاّ عملة "المغربي" المعروفة بـ "السكيني البربري" (أي المغربي) Sequin barabaresque التي ورد ذكرها، على نحو مستمر تقريبًا بين ١٦٩٧ و ١٧٦٤، في سجلات المحاكم الشرعية وأيضًا في الملفات الأرشيفية القنصلية : فالشريفي المغربي أو الذهب الإسماعيلي يُعني به دينار السلطان مولاى إسماعيل الذي كان وزنه حوالي ٣,٤جم. ومن الواضح أن الحظوة التي تمتع بها بالقاهرة كانت مرتبطة بالعلاقات التجارية المحدودة جدًا التي كانت قائمة بين المغرب الأقصى والشرق؛ ولهذا تراجعت الثقة فيه بدرجة محسوسة عند نهاية القرن الثامن عشر[٤]. وفي مقابل ذلك نادرًا ما وجدنا إشارة إلى المحبوب الطرابلسي أو الجزايرلي[٥].

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، س١٧٥، م٤٣٢ (١٧٦٤) : ١١٧ مديني؛ س ١٩٨، م ٢٨٥ (١٧٧٥): ١٢٠ مديني؛ س ٢٠٩، م ٣٢٣ (١٧٨٥) : ١٢٠ مديني؛ س ٢١٨، م٢١ (١٧٩١): ١٣٥ مديني؛ س ٢١٧، م ٤٨٩ و٥١٣ (١٧٩١) : ١٤٠ مديني (المحبوب المصري :١٢٥).

(٢) A.N., Alexandrie, B1 101, 3 juillet 1722; B1 110, 22 avril 1769.

(٣) محكمة القسمة العسكرية، س ١٢٥، م ٥١٩ (١٧٢٦)؛ س ١٦٢، م٦٦٥ (١٧٥٢)؛ س ٢١٢، م ١٢٩ (١٧٨٩)؛ محكمة القسمة العربية، س١٢٧، م١٨١ (١٧٨٦). القسمة العسكرية ، س٢٢٣، م١١ (١٧٩٣).

(٤) تجاوز الشريفي المغربي سعره من ١١٠ بارة في العام ١٦٩٧ إلى ١٥٠ بارة في العام ١٧٦٠ انظر :

Lane- Poole, Catalogue, V, 99-100, numéros 265,266, 268. Paris, Le Levant, V, 358.

(٥) انظر على سبيل المثال : محكمة القسمة العسكرية ، سجل رقم ٢٢٦، م٦٧ (لعام ١٧٩٧): فقد سجل المحبوب الطرابلسي ١٤٠ مديني؛ ونجد في سجل رقم ٢٢٥، م١٤٢ (لعام ١٧٩٦) المحبوب الجزايرلي يتداول بـ ٣٤٨ بارة.

وهذا التوتر النسبى لذكر العملات المغربية فى المصادر إنما يتناقض معه قلة الإشارة إلى العملات الحجازية، وذلك على الرغم من أن الحجاز كان له تجارة ضخمة مع مصر : فالإشارات المحدودة الواردة فى وثائق التركات بشأن القرش الحجازى girs higazi إنما تؤكد بأن اتجاه الحركة النقدية من مصر إلى الغرب، وليس العكس[1].

العملات الحسابية

عادةً ما كان يجرى استعمال وحدات نقدية معينة ذات قيمة اعتبارية، وذلك فى إطار الحسابات الإدارية والتجارية. وغالبًا ما تشكلت هذه الوحدات النقدية الاعتبارية من العملات النقدية القديمة التى تجمد سعرها فى التداول عند قيمة اصطلاحية ثابتة : فالكيس Kis المعادل لـ ٢٥٠٠٠° بارة كان هو الوحدة النقدية الأكثر أهمية التى تم ، خلال القرن السابع عشر ومعظم القرن الثامن عشر، تقييمها بالقروش العددية (الثابتة) التى كانت تعادل ٣٠ بارة ثم ٤٠ بارة[2] وفى قوائمهم البيانية كان القناصل والتجار الفرنسيون يستعملون نفس هذه القروش الحسابية التى تراوحت قيمتها، نحو العام ١٧٣٠، ما بين ٣٣ إلى ٤٠ مدينى، وهى المعدلات التى ظلت قيمتها حتى نهاية القرن الثامن عشر دون تغيير[3].

وأصبح القرش البوطاقة فى العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر العملة الحسابية الأكثر شيوعًا وتداولاً على قيمة ثابتة تعادل ٩٠ بارة، ذلك المعدل الذى

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٣٠، م ٤٠٣ (١٧٢٩) : نجد سعر القرش الحجازى ٤٠ بارة؛ وفى سجل رقم ١٢٤، م٢٣٦ (لعام ١٧٨٨) نجد إشارة إلى القرش المكاوى.

(٢) نجد فى حجج أرشيفات قلعة القاهرة شيوع تداول القرش المعادل لـ ٣٠ بارة وذلك على مدار الفترة من العام ١٠٤٥ (٣٥-١٦٣٦) إلى العام ١٠٩٨ (٨٦-١٦٨٧). وحول القرش التركى الحسابى انظر : Svoronos, Commerce, 116.

(٣) على أن القرش المعادل لـ ٣٣ مدينى استعمل أيضًا بعد العام ١٧٣٠، وإلى جانبه كان يوجد أيضًا القرش الافتراضى المعادل لـ ٦٠ مدينى. انظر :
(Irwin, Voyage, I, 207, en 1777)

بلغه فى العام ١٧٧٢، على حين ظلت قيمته الحقيقية، المُعَبَّر عنها بالبـارة، فـى تزايد مستمر وذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر.

وكان تزامن حساب القيمة الحقيقية مع القيمة الاعتبارية للعملات التى حملت نفس الاسم قد مثّل مصدرًا للارتباط. وتعقّد الموقف أكثر بفعـل وجـود عمـلات حسابية ذات قيم مختلفة والتى تباينت معدلاتها بحسب الإنتاج : فحتى العام ١٧٢٠ قُدر سعر البن، فى سجلات المحكمة، بالريال الاعتبارى وأيضًا بالريال المشط ذى القيمة الفعلية. ويتردد كثيرًا فى مراسلات الأوروبيين ثلاثة نماذج مختلفة للقـروش الحسابية المتداولة جميعها فى توقيت واحد[1]. وإزاء هذا الارتباك المعقد اضـطر التجار، وبصفة خاصة التجار الأوربيون، إلى التمسك بالعملات الخفيفة (الـوزن) التى امتلكوا تحصيلها إلاَّ أنهم لم يكونوا مع ذلك أقل تشوشًا؛ كنتيجة لظهور الرغبة من جديد فى إنقاص القيمة الاعتبارية والفعلية للوحدة النقدية الواحدة ، وذلك علـى مستوى مختلف تلك العملات.

١ – تدهور قيمة العملات المحلية

والحال إن معاينة المعدل السعرى – بالبارة – للعمـلات الأجنبيـة الأكثـر تداولاً كالـ (الكلب، والريال، والبندقى) أو قياس تطور قيمـة العمـلات الذهبيـة المحلية إلى قيمة البندقى – إنما تبرز ظواهر مؤثرة للغاية: فمن ناحية طال التلـف التدريجى والمستمر النقود المصرية وذلك منذ منتصف القرن السابع عشر وحتـى نهاية القرن الثامن عشر، ومن ناحية أخرى تجلى عـدم انتظـام هـذا التراجـع التدريجى؛ فنوبات الأزمة والانهيار النقدى جاءت فى أعقـاب أطـوار الإصـلاح

---

(١) على سبيل المثال انظر:

Lettre du 13 septembre 1763 <C.C.M., Roux, LIX, "681".

فقد قُدِّرَت سلعة القرمزية La cochenille بالقروش البوطاقة (الحقيقية) ، على حين قُـدِّرَت البهارات والصمغ العربى والأرز الدمياطى بالقروش (الاعتبارية) على ٦٠ بارة و٧٣ بارة، و٤٠ مدينى !.

وفترات الاستقرار، والجهود التي بُذلت دون انقطاع؛ في محاولة للحد من تدهور العملات، وخاصة تدهور البارة – لم تؤدِ إلى توقف منحنى الهبوط إلا لفترات قصيرة؛ إذ أخذ هذا الهبوط، في كل مرة، ملمحًا قاسيًا لهذه الظاهرة الطبيعية.

مراحل تدهور البارة [1]

يسمح تحليل المعطيات المتعلقة بالبارة والعملات الذهبية المحلية بتمييز خمس مراحل رئيسه لتطور النقد المصري بين عامي ١٦٦٠ و ١٧٩٨، وذلك على النحو التالي :

١- المرحلة الأولى (١٦٦٠-١٦٧٧) كان خلالها سعر العملات الأجنبية المعبر عنه بالبارة قد أخذ في الارتفاع بشكل منتظم وسريع جدا، وأصبح أكثر ارتفاعا بصفة خاصة خلال العام ١٦٧٦ : فالبندقي ارتفع سعره من ٨٠ بارة (سنة ١٦٦٣) إلى ١٠٥ بارة (سنة ١٦٧٧)، والريال تجاوز سعره من ٣٦ بارة إلى ٤٥ بارة. وخلال هذه الخمسة عشر عامًا تدهورت البارة بمتوسط ٢,٢% سنويًا (المؤشر (١٣٥) في العام ١٦٦٣، و (١٠٥) في العام ١٦٧٧) [2].

٢- وفي العام ١٦٧٨ بدأت فترة من الاستقرار (النقدى) التي سرعان ما انتهت في العام ١٦٨٨. وخلال أكثر من عقد (من ١٦٧٥ إلى ١٦٩٠) كان سعر البندقي مستقرأ عند ١٠٥ بارة، وثبت سعر الريال عند ٥٠ بارة خلال الفترة من ١٦٨١ إلى ١٦٨٨ وهذا المعدل الأخير بلغة الريال بعد أن ظل يتداول على سعر ٤٥ بارة لمدة ست سنوات متتالية. وقد ترجم مؤشر البارة هذه الحال المستقرة : فسجل (١٠٥) في العام ١٦٧٨ و (١٠٠) في العام ١٦٨٨.

٣- ومع العام ١٦٨٨ بدأت فترة طويلة من الاضطراب النقدى التي استمرت حتى العام ١٧٤١. وفقدت البارة خلال هذه الفترة التي تزيد عن نصف

---

(١) انظر جدول رقم ١ والرسم البياني رقم ١.

(٢) ولتحديد مؤشر البارة انظر ملاحظة ٢ على جدول رقم ١.

القرن ما يقرب من نصف قيمتها، وانعكس ذلك في ارتفاع سعر البندقي من ١٠٥ إلى ١٥٠ بارة، والريال من ٥٠ بارة إلى ٨٠ بارة، كما انعكس ذلك بوضوح على مؤشر قيمة البارة؛ فخلال الـ ٥٣ سنة هذه هبط المؤشر من (١٠٠) إلى (٦١)، وهو ما يُعنى أن متوسط التدهور بلغ في السنة ٠,٧%، ولكن إذا دخلنا في التفاصيل يتبين لنا أن معدل تدهور البارة كان في الحقيقية متنوعًا؛ فنجده يتخذ إيقاعًا سريعًا بين عامي ١٦٨٨ و ١٧٢٦، وبعد ذلك اتخذ منحى الهبوط درجة معتدلة. على أن الخمسة عشر عامًا (١٧٢٦-١٧٤١) قد تميزت بسلسلة من الأزمات التي انهارت خلالها البارة بطريقة مذهلة، وبعدها شهدت البارة، عبر فترات قصيرة، ارتفاعًا معينًا، لتعاود الانخفاض الذي أخذت مستوياته في التدني في كل مرة (فمؤشر قيمة البارة في العام ١٦٨٨ سجل (١٠٠) ثم أصبح (٩٣) في العام ١٧٠٤، ثم (٨٥) في العام ١٧١٩، وتدنى أكثر في العام ١٧٣٤ حينما بلغ (٦٩). وظلت الأزمة الأولى مستمرة دون انقطاع بين عامي ١٦٨٨ و ١٧٠٣، وكانت شديدة في العام ١٦٩٤، على أن ذروتها الأكثر حدة كانت بين عامي ١٧٠٢ – ١٧٠٣؛ حيث هبط مؤشر البارة إلى (٤٧) وهو أدنى مُستوى هبطت إليه البارة والذى استمر حتى العام ١٧٩٣.

وكان تدنى البارة بين عامي ١٧٠٤ و ١٧١٩ أقل تواصلاً في الانخفاض وتجويفها أقل بروزًا : ففي العام ١٧٠٩ بلغ المؤشر (٨٠)، وفي العام ١٧١٥ سجل (٦٦). وكنتيجة لجهود كبيرة بذلت لإيقاف التدهور النقدى (على سبيل المثال إصدار تسعيرة نقدية في العام ١٧٠٣ وأخرى في العام ١٧١١)، فإن منحنى البارة بدأ يستعيد ارتفاعه كثيرًا. كذلك الحال مع العملات الذهبية المحلية، فبعد تدهور شديد لها في العام ١٧٠٥ عادت تستقر أسعارها حتى العام ١٧١٩. وعبر الفترة من ١٧١٩ إلى ١٧٢٦ شهدت العملات المصرية انهيارًا جديدًا؛ فالبارة تدنت عند مؤشر (٤٧) في العام ١٧٢٦، رغم أن كلا من "الزنجرلي" و"الطرلي" قد هبطا على التوالى إلى ١٧,٥% ثم ٢٢% من العام ١٧١٩ إلى العام ١٧٢٤. وبعد العام ١٧٢٦ نهضت العملات المصرية الذهبية والفضية حتى العام ١٧٣٤ (إذ بلغ مؤشر البارة (٦٩)، وبعد ذلك عرفت آخر فترة من التدهور الأقل حدة، في هذه الأثناء، من سوابقها؛ لأنه في أدنى انخفاض بلغته البارة في العام ١٧٤١ لم تهبط عن

مؤشر (٦١)، وبدت العملات الذهبية المحلية (الفندقلى، زر المحبوب، والزنجرلى) فى مجملها الأكثر تأثرًا كنتيجة لهذه الأزمة (فالبارة فقدت ٩ نقطة ثم ٨ نقطة ثم ٩ نقطة بالنسبة للبندقى وذلك خلال الفترة من ١٧٣٧ إلى ١٧٤١).

جدول (١)

تطور البارة من ١٦٧٠ إلى ١٧٩٨ (مؤشر عامى ١٦٨١-١٦٨٨ = ١٠٠)

١٦٧٠	١١٧	١	٩٢	١	-
١	١١٥	٢	٩٠	٢	٧٩
٢	١٠٨	٣	٨٩	٣	٦٩
٣	١١٠	٤	٨٥	٤	٦٧
٤	١١٢	١٦٩٥	٨٨	١٧١٥	٦٦
١٦٧٥	١٠٥	٦	٨٥	٦	٧٧
٦	١٠٠	٧	٨٣	٧	٨٠
٧	١٠٥	٨	٨٣	٨	٨٣
٨	١٠٥	٩	٨٣	٩	٨٥
٩	١٠٥	١٧٠٠	٧٧	١٧٢٠	٦٤
١٦٨٠	١٠٥	١	٧٧	١	٦٢
١	١٠٠	٢	٧٧	٢	٥٨
٢	١٠٠	٣	٤٧	٣	٥١
٣	١٠٠	٤	٩٣	٤	٥٨
٤	١٠٠	١٧٠٥	٩٣	١٧٢٥	٤٩
١٦٨٥	١٠٠	٦	٨٩	٦	٤٧
٦	١٠٠	٧	-	٧	-
٧	١٠٠	٨	٩١	٨	-
٨	١٠٠	٩	٨٠	٩	-
٩	٩٨	١٧١٠	-	١٧٣٠	٥٦
١٦٩٠	٩٥				

تابع جدول (١)

١	-	١	٦٠	١	٤٧
٢	-	٢	٦١	٢	٤٦
٣	٦٨	٣	٦٠	٣	٤٥
٤	٦٩	٤	٦٠	٤	-
١٧٣٥	-	١٧٦٥	-	١٧٩٥	٣٦
٦	٦٧	٦	٦٠	٦	٣٠
٧	٦٧	٧	٦٠	٧	٣٠
٨	-	٨	٦٠	٨	٣٢
٩	٦٦	٩	-		
١٧٤٠	٦٣	١٧٧٠	٦٠		
١	٦١	١	٥٩		
٢	٦٣	٢	٥٨		
٣	-	٣	٥٨		
٤	٦٤	٤	٥٥		
١٧٤٥	٦٤	١٧٧٥	٥٥		
٦	٦٢	٦	٥٥		
٧	٦٢	٧	-		
٨	-	٨	٥		
٩	٦١	٩	٥٥		
١٧٥٠	٦١	١٧٨٠	-		
١	٦١	١	٥٥		
٢	٦٢	٢	٥٥		
٣	٦١	٣	-		
٤	٦١	٤	-		
١٧٥٥	٦١	١٧٨٥	-		
٦	٦٢	٦	٤٨		
٧	-	٧	-		
٨	-	٨	٤٧		
٩	٦١	٩	٤٦		
١٧٦٠	٦٠	١٧٩٠	-		

ملاحظات

١- تم الاعتماد فى بناء هذه البيانات على سجلات المحاكم الشرعية.

٢- حصلنا على مؤشر البارة من خلال تجميع مؤشرى "البندقى والريال"، وذلك بالاستناد إلى قيمتها خلال عامى ١٦٨٨-٨١ المأخوذة كفترة مرجعية (الأساس فيها (١٠٠)، وهو ما يعنى أن البندقى ١٠٥ بارة والريال ٥٠ بارة، وقد تم احتساب أعلى قيم مسجلة لهاتين العمليتين فى المصادر.

٣- وفيما يتعلق بالريال لم نميز بين سعر القرش الإسبانى وسعر القرش التالرى.

٤- عرفت القاهرة، خلال الثلاثين عامًا التى تلت أزمة ١٧٤١، فترة طويلة من الاستقرار النقدى، فقد استقر سعر الريال عند ٨٥ بارة بين عامى ١٧٤٥ و ١٧٧٠، وتذبذب سعر البندقى بين ١٦٠ و ١٧٠ بارة وذلك على مدار الفترة من ١٧٤١ إلى ١٧٧٠. ونجد مؤشر البارة، بعد فترة ارتفاع قصيرة (من (٦١) فى العام ١٧٤١ إلى (٦٤) فى العام ١٧٤٤) قد استقر عند (٦١-٦٢) ثم ثبت عند (٦٠-٦١). وبرهن كل من الزر المحبوب والفندقلى على نفس حالة الاستقرار بالنسبة للبندقى؛ إذ كان مؤشرهما على التوالى (٩٢) و (٩١) فى العام ١٧٤١، و (٨٨) و (٩٤) فى العام ١٧٧٢. وللمرة الأولى منذ ثلاثة أرباع القرن لم نجد المصادر تشير إلى أى أزمة نقدية مهمة.

٥- وبدءًا من العام ١٧٧٠ دخلت مصر من جديد فى فترة اضطراب نقدى، بدأت بشكل تدريجى ثم سرعان ما اتخذت ايقاعًا سريعًا خلال العقود الأخيرة من القرن. وهبطت البارة بين عامى ١٧٧٠ و ١٧٩١ تدريجيا وبشكل متتالى من مؤشر (٦٠) إلى (٤٦)، وهو ما يعنى انخفاضًا بنسبة ٢٢% فى مدة إحدى عشرة سنة (٢% سنويًا)، وبشكل مفصل : نجد مؤشر البارة ينخفض من (٦٠) فى العام ١٧٧٠ إلى (٥٥) فى العام ١٧٧٤، أعقبها فترة استقرار ظلت قائمة على مدار الفترة من ١٧٧٤ إلى ١٧٨٢؛ ثم عاود الانخفاض أدراجه سريعًا، فبعد أن كان (٥٥) حتى العام ١٧٨٢ نجده يسجل (٤٨) فى العام ١٧٨٦، ويستقر بعدها المؤشر من ١٧٨٦ إلى ١٧٩١. وخلال نفس هذه الفترة هبط مؤشر زر المحبوب من (٨٨) فى العام ١٧٧٢ إلى (٧٠)

فى العام ١٧٨٩، ثم استعاد ارتفاعه إلى (٧٦) فى العام ١٧٩٣. وعبر السنوات السبع الأخيرة من السيطرة العثمانية فى مصر انخفض مؤشر البارة من (٤٧) إلى (٣٢)، بل وصل إلى (٣٠) فى العام ١٧٩٦ و١٧٩٧. وهذا يعنى أن نسبة التدهور بلغت ٣٢% فى هذه السنوات السبع (بمعدل ٤,٥% سنويًا)، وتجاوز سعر الريال والبندقى، على التوالى، من ١٠٦ بارة و ٢٢٥ بارة إلى ١٥٠ و ٣٥٠ بارة (وإن كانا قد سجلا ١٦٠ ، ٣٦٠ بارة خلال العام ١٧٩٧). وبنظرة مجملة على الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر نجد أن البارة انخفض مؤشرها من (٦٠) إلى (٣٢) فاقدة بذلك ما يقرب من ٥٠% من قيمتها؛ أى أنها فقدت فى ٢٨ سنة ما فقدته على مدار قرن كامل سابق (١٦٧٠ : المؤشر (١١٧) ، ١٧٧٠ : المؤشر (٦٠)، وفى سنة ١٧٩٨ تدنى المؤشر إلى (٣٢).

انخفاض القيمة الجوهرية ومشكلة إصلاح العملة

لقد كان انخفاض النقود المصرية الذهبية والفضية سببًا رئيسًا فى الانخفاض التدريجى لقيمتها الحقيقية التى عرضنا لها آنفًا[1]. وكانت الرغبة فى زيادة الفوائد – التى تدرها بشكل طبيعى صناعة النقود – كافية لأن تشرح لنا لماذا باشر الباشوات ثم الأمراء المتنفذون (ضباط الأوجاقات والبكوات)، على نحو دائم تقريبًا، عملية إصدار العملات الذهبية والفضية، على عيار ووزن أقل من المواصفات القانونية، فى حين أخذت قدرة الحكومة العثمانية فى التراجع شيئًا فشيئًا – باستثناء فترة محدودة – عن رد الاعتبار لهذا العملات الصادرة بالقاهرة، وذلك منذ منتصف القرن السابع عشر [2]. ومع ذلك فإن الفارق الربحى الذى كان قائمًا بين القيمة الحقيقية والقيمة الاسمية للعملة والذى تم تحديده تقريبًا من خلال التسعير الإجبارى – قد مال على الدوام نحو الانخفاض : فهذه الظاهرة التى أثرت بشكل

(١) انظر الرسم البيانى رقم ٢.

(٢) حول تزييف النقود التركية فى القرن الثامن عشر انظر :
Svoronos, Commerce, 114, 117.

طبيعى على كل النقود تعين أن تلعب دورًا رئيسًا، وبصفة خاصة، فى بلد كمصر، تتبوأ التجارة الدولية مكانة مهمة فى اقتصاده. وبسبب انخفاض قيمة النقود زادت أسعار المواد الغذائية وقيمة المعادن النفيسة. واضطرت الحكومة إلى تغيير القيمة الاسمية للنقود، وسعيًا إلى استمرارها فى حصاد الأرباح الناتجة عن ضرب النقود، وجدت نفسها كذلك تتجه إلى تخفيض قوة العيار (الفعلية)(١).

وفى إطار الفوضى النقدية التى تسببت فى استمرار وجود اختلافات عميقة بين القيمة الأسمية والقيمة الجوهرية للعملات، وتداول النقود ذات العيار والوزن المتنوعين للغاية – فإن ممارسة عملية قصّ العملة(٢) أو إصدار العملات الزائفة أضحت أمرًا شائعًا جدًا، وهو ما تسبب أيضًا فى زيادة الاضطراب النقدى. على أن معظم النقود الزائفة قد جُلبت – دون شك – إلى مصر من الخارج(٣)، ولكن من المشكوك فيه أن عددًا من الحكام قد أفادوا من هذه الفوضى وبأنهم هم أنفسهم الذين أصدروا قطعًا نقدية مقصوصة؛ فهذه الأخيرة جرى اعتبارها كالعملات الزائفة(٤). وكان ضعف تطور فنون (سك العملة) وقلة خبرة السكان قد سهلا معًا نجاح جميع صور الغش فى العملة، وهو ما كان أحد الأسباب الرئيسة فى نجاح تداول النقد الأجنبى هناك.

ومن البديهى أن تترك هذه العمليات أثرًا سلبيًا على النشاط الاقتصادى (وبصفة خاصة النشاط التجارى)، كما أنها تسببت، من جانب آخر، فى إلحاق

---

(١) Samuel – Bernard, Monnaies, 391.

(٢) إن قصّ العملة عملية مارسها المتخصصون والصرافون (الجبرتى، ج٢، ص ١٧٨). وفى العام ١٧٨٩ أشار الجبرتى، بشأن عمل إصلاح للنقود، إلى أن معظم قطع الذهب المتداولة قد فقدت ثلاثة قراريط.

(٣) وقد لاحظ "دومابيه" De Maillet فى العام ١٧٠٣ بخصوص تدهور النقود وجهود الباب العالى فى معالجتها، أن "كل نوع من البارات الزائفة والقراضة الصغيرة" كان له سعر قانونى على الورق، وقد "جُلب منها كميات كبيرة من كل البلاد العثمانية"

(A.N., Caire, B1 315, 16 avril 1703)

(٤) Samuel-Bernard, Monnaies, 340-3.

وأمكن لبرنار تمييز أكثرها زيفًا بالنسبة لقطعتين من نقد "الفندقلى" كانا على عيار (٧٢٥) و(٧١٠) . وفى العام ١٧٢٥ تم إصدار "زنجرلى" مزيفًا بعد تلقى أمر سلطانى بإيقاف ضربه، وشكلت هذه النقود تقريبًا العملات الزائفة.

الضرر، بصورة مباشرة، بمصالح الحكومة الإمبراطورية التى وجدت نفسها تتحصل جزيتها (السنوية)، على نحو مطرد، بالنقود المزيفة : وهذا يفسر الجهود المتكررة التى بذلها الوزراء الباشوات بهدف إصلاح النظام النقدى، غير أن عدم الجدية أيضًا مع هذه المسألة ظل – عمومًا – هو رد الفعل بالقاهرة إزاء أوامر الباب العالى. وهذا هو عين ما حدث فى العام ١٦٧٤، عندما وصل "خط شريف" يطلب تحصيل ٣٠٠ كيسًا من حساب مال الخزينة، بحيث يتم دفعها بـ "القروش الكلب" على سعر ٣٠ بارة، فى حين كان سعر تداوله بالقاهرة – آنئذٍ – ٤٠ بارة : فلقد اتفق الباشا مع القوى العسكرية (بكوات وأوجاقات) بالقاهرة، على تثبيت "القرش الكلب" على سعر متوسط بين الـ ٣٠ و ٤٠ بارة، فجرى تحديده بـ ٣٥ بارة؛ لكن القروش الكلب اختفت من التداول[1]. وحُمِلَ إلى القاهرة، فى العام ١٦٩٧، "خط شريف" آخر يطلب إرسال الخزينة على نقد الذهب وبالفضة الديوانية، وحدد الخط سعر البندقى بـ ١٠٠ بارة، والريال بـ ٥٠ بارة (على حين كان سعرهما ١٢٠ بارة و ٦٥ بارة). وإذا كان الديوان قد التزم بإعداد الجزية على مضمون ما جاء بالخط الشريف، فإن الناس فى معاملاتهم الخاصة (اليومية) رفضوا احترام هذه التعريفة[2]. وفى العام ١٧٠٠ صدر أمر سلطانى ثالث، للخزينة وللمعاملات الخاصة، حدد سعر المحمدى والريال بـ ١٠٠ بارة و٥٥ بارة (بينما كان سعرهما ١٢٢ بارة و٦٥ بارة) كما منع (الأمر السلطانى) تداول البارات المزيفة والمقصوصة إلاّ أنه قد طال انتظار القرار الخاص بضرب عددٍ كافٍ من البارات جيدة العيار؛ إذ تأخر صدور الأمر حتى العام ١٧٠١. على أن عدمَ الحفاظ على الأسعار الحقيقية للعملات فى عامى ١٧٠١ و ١٧٠٢ بيَّن بوضوح أن الإصلاح النقدى لم يجرِ تطبيقه[3]. وإذا كان الأمر السلطانى، فى جميع الحالات الثلاث السابقة، عرضة للسخرية، إلاّ أن التملص من تنفيذه قلما كان ممكنًا.

---

(١) المختصر، ورقة ٥٧أ؛ كتاب تراجم، ورقة ٦٩٠.

(٢) زبدة، ورقة ٣٣ ب؛ كتاب تراجم، ورقة ٩٢٥-٩٢٦.

(٣) كتاب تراجم، ورقة ٩٥٩- ٩٦٠، ٩٦٦-٩٦٧؛

A.N., Caire, B1 314, 158 (novembre 1700); A.N., Alexandrie, B1 100, 15 janvier 1701.

ولم يكن لهذا الإخفاق وإخفاق معظم الحالات المشابهة ليثير أية دهشة؛ إذا أخذنا في الاعتبار العقبات التي واجهت كل جهود الإصلاح النقدي. ومثل استمرار تداول النقود الزائفة ضائقة كبيرة ألمت بالأهالي الذين عانوا من الغلاء الناتج عنها. وظلت الأسعار يُعبر عنها بالبارات المقصوصة والمزيفة بينما اختفت البارات الديوانية من السوق. على أن كل إجراء استهدف إبطال الزائف من النقد كان من المحتم أن يُغيِّر الفئات الأقل غنى الذين احتفظوا بالعملات سيئة العيار، ويضير على نحو أكثر تأثيرًا أولئك الذين كان جُلّ دخولهم من هذه النوعية من النقد. ومن هنا كانت احتجاجات الرعية شديدة ضد مسألة تخفيض البارة التي تسببت في غلاء المعيشة؛ إذ تأكد لهم صعوبة أن يُطرح علاج ناجح للمشكلة دون أن تصيبهم معاناة جديدة، وخاصة أن كل ثرواتهم كانت ممثلة في بضع بارات مزيفة.

وكثيرًا ما اتخذت صعوبة ضرب بارات ديوانية لتحل محل البارات المقاصيص - حجة لإرجاء عملية الإصلاح النقدي، على نحو ما حدث في عامي ١٦٩٧ و ١٧٠٠. وأثار حظر تداول المقاصيص، في العام ١٧١٥، حركة هياج شعبي. وفي العام ١٧٢٣ رفض البكوات المماليك وقادة الفرق العسكرية فرمان من الباشا بفرض قطع "المرادي"؛ خوفًا من ردود الفعل الشعبية، وأعلنا بأنه لن تجرى أي تغييرات على النقود المتداولة. وبعد عامين تاليين، وفي أتون أزمة نقدية شديدة، تم الإعلان عن توحيد سعر البارة الديوانية (جيدة العيار) مع البارة المقصوصة (سيئة العيار)[1]. وحينما أمر الباشا، في العام ١٧٩٨، بمنع استعمال قطع النقود الفضية والذهبية المغشوشة، وبإعادة شراءها بالوزن - رفض الناس عن بكرة أبيهم الامتثال لهذا الأمر الذي سيفقدهم، وفقًا ما ذكره الجبرتي، نصف ما كان بحوزتهم. وبعد شهرين صدر أمر سلطاني برفع عيار العملات الذهبية المصرية، ولاحظ أيضًا كاتب الحوليات (الجبرتي) بأن الخاصة عانوا من ضرر كبير حلّ بهم[2]. على أن كبار التجار والأثرياء أمكنهم أن يوفروا لأنفسهم حماية جيدة طوال فترة الأزمة؛ وذلك باعتمادهم على النقد الأجنبي والذهبي الأقل زيفًا الذي شكل جُلّ ثروتهم.

---

(١) أحمد شلبي، ورقة ٧٩ ب(١٧١٥)؛ ١٢٣أ (١٧٢٣)؛ ١٥٨ ب (١٧٢٥).
(٢) الجبرتي ، ج٢، ص ص ١٧٨-١٧٩.

انخفضت بشكل دائم تقريبًا القيمة الحقيقية للعملات المصرية وكذلك قيمتها في الصرف في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وسوف يكون من المثير أن نعقد مقارنة في التفاصيل بين الظاهرتين، وإن كانت المعرفة المتوفرة لدينا عن النقود المصرية لها تمدنا إلاَّ بمعلومات غير كاملة(1).

وكان الاتجاه الطبيعي – وفقًا لما نعرفه – أن تُصدر تسعيرة نقدية، لقيم العملات تستند إلى قيمتها الحقيقية، إلاَّ أن هذه المسألة لم يكن لها – في الواقع– سوى أهمية جزئية، وبشكل متفاوت تمامًا على مدار الفترات الزمنية المختلفة. وكان الضغط السياسي الذي جسدته "قوائم التعريفة النقدية" الصادرة عن استانبول أو عن القاهرة – قد اتجه إلى فرض التسعير الجبري وإعطاء النقود "سعر اسمي" بقيمة أعلى من قيمة محتواها المعدني (الفعلي)، وهو ما تم من خلال الإفراط في تقدير سعر العملات الفضية قياسًا على أسعار العملات الذهبية؛ غير أن تاريخ العملات الأجنبية والبارة يشيران إلى أن هذه الإجراءات التعسفية المتكررة بين عامي ١٦٧٤ و ١٧٣١ لم يكن لها سوى تأثيرات محدودة، لم يُقدَّر لها أن تستمر طويلاً، بل وكانت عديمة الفاعلية؛ كما لم يتم اللجوء إلى هذه الإجراءات كثيرًا، خلال فترات الأزمة النقدية التي وقعت في القرن الثامن عشر(2).

---

(1) إن النقود التي نعرف وزنها وعيارها ليست كثيرة، ومن ناحية أخرى وكما لاحظنا سابقًا أنه من عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٣) فقط أصبحت النقود العثمانية تذكر سنة الحكم، وفيما عدا هذا الاستثناء، من الصعوبة بمكان أن نحدد بدقة تاريخ النماذج (النقدية) المتوافرة لدينا السابقة على العام ١٧٥٧.

(2) أدى الانخفاض في قيمة العملة في العام ١٧٠٣ إلى إصدار "تعريفة نقدية" استمر العمل بها حتى العام ١٧٠٨، كذلك لُوحظ أن "تعريفة" العام ١٧١٦ استمر الاعتماد عليها حتى العام ١٧١٩. وعلى النقيض من ذلك كانت التعريفات النقدية الصادرة في سنوات ١٦٧٤، ١٦٩٢، ١٦٩٤، ١٦٩٧، ١٧٠٠، ١٧١١، ١٧٣١ ذات تأثير محدود، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أعلى قيمة سعرية بلغتها عقب إصدارها مباشرة. وليس لدينا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر – وفقًا لما نعرفه – سوى تعريفتين صدرتا في عام ١٨٨٧ و ١٧٨٩.

وكانت الندرة النسبية للنقود –وهى ظاهرة مستمرة فى جميع بلاد الشرق – قد ساهمت بدورها كذلك فى احتفاظ العملات بأسعارها المرتفعة بدرجة شاذة [١]: فالكم المطروح من البارات التى كانت تخدم فى الوقت نفسه المشتروات بالجملة وبالتجزئة فى جميع أنحاء مصر والبلدان المجاورة لها – لم يكن متوافرًا بالدرجة الكافية لسد حاجة التجارة. وقد لاحظ صموئيل برنار أن هذا كان سببًا فى إعطاء البارة – بوصفها وسيلة التبادل الأساسية – قيمة اسمية معتبرة للغاية[٢]. وكثيرًا ما يتردد بالمصادر الإشارة إلى نقص معدن الفضة، وصعوبة ضرب البارات الفضية صحيحة العيار[٣]. وفى النهاية ساهمت – أيضًا– ظاهرة اكتناز النقود الذهبية والفضية، الشائعة بشكل مألوف فى الشرق الأوسط الإسلامى – فى بروز ذلك الشح النقدى : فقد لاحظ القنصل "دوماييه"، فى العام ١٦٩٢، أنه بعد ورود كميات هائلة من النقود التى توافدت على القاهرة من أوروبا واستانبول، ونحو ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ قنطارًا من تراب الذهب الذى كان يجلب من أفريقيا فى كل عام – لاحظ أن الأهالى –للأسف– قاموا بإخفاء فضتهم والتى كانت قد سُحبت كذلك من التجارة"[٤].

وأدت كل هذه العوامل المتضافرة إلى الحفاظ على قيمة سعر صرف العملات بالنسبة لقيمتها الاسمية المرتفعة وأيضًا بالنسبة لقيمتها الفعلية. بيد أن العلاقة بين القيمتين كانت بعيدة عن أن تأخذ ملمحًا منتظمًا. وإذا ما قارنا تطور

---

(١) حول ندرة النقود انظر : Svoronos, Commmerce, 115

(٢) Monnaies, 391.

(٣) على سبيل المثال : توقف ضرب العملات الفضية، فى العام ٧٠-١٦٧١؛ بسبب ارتفاع قيمة الفضة (كتاب تراجم، ورقة ٦٨٨)؛ وأدى نقص الفضة، فى العام ١٦٨٦، إلى نقص المدينى (نفس المصدر، ورقة ٧٣١)؛ وفى العام ١٦٩٧ نقصت العملة الفضية بالقاهرة (نفسه، ورقة ٩٢٥) وأصبح من المتعين أن تستخدم المقاصيص؛ لتغطية الحاجة إلى المعاملات الجارية (اليومية) (زبدة، ورقة ٣٢ب)؛ وأثر شحّ النقود، فى العام ١٧٨٣، على العمليات التجارية (C.C.M., J 716, 8 Juillet 1783) على أن المقارنة بين سعر الفضة وسعر الذهب، كلما كان ذلك ممكنًا، تشير إلى أن النسبة بين المعدنين، بالرغم من ذلك، كانت نسبة عادية وهى : ١ إلى ١٥ نحو العام ١٦٨٥ (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٧٧ ، م ٢٦١، سجل ٧٩، م٤٢١) والأمر نفسه نلحظه بعد قرنين، وتحديدًا فى العام ١٧٩٦ (نفس المصدر، سجل رقم ٢٢٥، م٤٣).

(٤) A.N. Caire, B1 313, Septembre 1692.

القيمة الفعلية للبارة (أي محتواها من الفضة بالعيار والوزن القانونيين)[1]، وتطور سعرها في التداول (بالنسبة إلى البندقي والريال)، واعتمادًا على مؤشر قيمة البارة المحدد في العام ١٦٨٦ كسنة أساسي (١٠٠) – يتأكد لنا أن انخفاض القيمة الحقيقية للبارة قد مثّل على العموم ظاهرة أكثر انتظامًا من انخفاض سعر تداولها . وحتى العام ١٦٩٠ بدا واضحًا أن انخفاض قيمة تداول البارة كان متمخضًا عن انخفاض قيمتها الحقيقية، وأن سعر الأولى فاق سعر الثانية بفارق ضئيل : ففي العام ١٦٨٣ احتوت قطعة من البارة على ٠,٥٧٩ جم من الفضة التي كان معدنها (درهم الفضة الذي وزنه ٣,٠٨ جم كان يساوي آنذاك ٤,٥ بارة) يعادل ٠,٨٤٦ من البارة (أي بفاقد ١٥%). وبين عامي ١٦٩٠ و ١٧٤٠ انخفضت قيمة تداول البارة بسرعة شديدة أكثر من انخفاض قيمتها الحقيقية؛ إذ لُوحظ خلال الأزمة النقدية التي مرت بها مصر أن انخفاض سعر صرف البارة كان أكثر سرعة من الانخفاض الفعلي لمعدل العيار والوزن. وبعد العام ١٧٤٠ حدث تغير واضح : فعلى الرغم من أن انخفاض القيمة الحقيقية للبارة قد استمر بنفس المعدل، إلاّ أن سعر تداولها ظل ثابتًا. وفي النهاية، وبعد العام ١٧٧٠، استعاد مؤشر الحركتين ايقاعاته الأقرب إلى التماثل، على أنه في العقد الأخير من هذا القرن سوف يتجه مؤشر سعر تداول البارة إلى الانخفاض بدرجة أسرع من انخفاض قيمتها الحقيقية، وإن كان لابد من ملاحظة وجود أزمة نقدية حادة، في هذه الفترة، والتي أبقت المستوى السعري للقيمتين (الافتراضية والحقيقية) عند حدود مرتفعة للغاية؛ إذ أنه في العام ١٧٩٨ وجدنا قطعة مديني تشتمل على ٠,٠٧٩ جم من الفضة الخالصة، وبما أن قيمة الـ "٣,٠٨ جم" قدرت بـ ١٨ مديني، فإن محتوى المديني من الفضة الخالصة (٠,٠٧٩جم) كان يُعادل ما نسبته ٠,٤٦٣ فقط (أي أن نسبة الفاقد من محتواها القانوني بلغ ٥٤%). وعلى ذلك يتعين أن ننتبه إلى أن استرداد البارة لسعرها السابق، بين عامي ١٧٩٧ و١٧٩٨، لم يقابله تحسن ما في قيمتها الحقيقية؛ ذلك أن محتواها من الفضة ظل عند أقل وزن عرفته وهو ٠,٠٧٩ جم.

---

(١) إن الوزن والعيار القانونين للبارة هما الوحيدان المعروفان لنا على امتداد الفترة من أواخر القرن السابع عشر وحتى العام ١٧٩٨. ومن ناحية أخرى لم يختلف تطورهما عن الوزن والعيار الفعليين. انظر الرسم البياني رقم ٢.

إذا كان من الطبيعي أن يتكافأ، في المجمل العام، معدل الانخفاض في القيمة الحقيقية للبارة مع معدل الهبوط في سعر تداولها، كما أنه لا يمكن فهم تطور البارة بين عامي ١٦٨٠-١٧٩٨ على ضوء تتبع انخفاض قيمتها الحقيقية وحسب. وبنظرة شاملة على هذه الفترة نجد أن القيمة الحقيقية انخفضت مرتين، وبمعدل أكثر أهمية من انخفاض سعرها (المؤشر ١٦ في مقابل ٣٢ في العام ١٧٩٨). وخلال فترة الأزمة النقدية (من ١٦٩٠ إلى ١٧٤٠، ومن ١٧٨٠ إلى ١٧٩٨) اتجه سعر البارة إلى التراجع بدرجة أسرع من معدل انخفاض قيمتها الحقيقية، بينما في فترة الاستقرار النقدى (من ١٧٤٠-١٧٨٠) وقعت الظاهرة بشكل معكوس[1]. وعلى ذلك فمن الضرورى؛ لكى نفسر تطور قيمة صرف العملة المصرية، أن نضع في الاعتبار دور العوامل الأخرى : فهناك عامل خارجي يتعلق بتطور سعر "الأقجة" والذى يترجم بوضوح تأثير العوامل السياسية والاقتصادية المهمة على مستوى الإمبراطورية العثمانية ككل، وأيضًا هناك العامل الداخلى الخاص بدور العوامل المحلية والاقتصادية والسياسية التى يمكن تلمُسها بجلاء في حركة الأسعار وفى الأزمات التى لعبت دورًا أساسيًا في تطور العملات المصرية.

البارة المصرية والأقجة العثمانية

ارتبطت تقلبات العملة الفضية العثمانية، على نحو واضح، بالأزمات الكبرى الداخلية والخارجية التى عرفتها الإمبراطورية العثمانية في القرنين السابع عشر

---

(١) وتبدو لنا هذه النتيجة صحيحة أيضًا بالنسبة للنقود الذهبية المصرية التى توافقت أطوار تدهورها (النسبى) مع فترات الأزمات النقدية، وبدرجة أكثر لم ترتبط العملات الذهبية بانخفاض قيمتها الحقيقية التى ظلت بشكل إجمالى مستقرة تمامًا. وتعد عملة "زر محبوب" الحالة الأكثر دلالة، والتى كان محتواها من الذهب : فنجدها تنخفض بنسبة ٧٥% عن معدل قيمتها الأصلية، وذلك منذ عهد السلطان مصطفى (٥٧-١٧٧٣)، وبعد ذلك تدرج الانخفاض نسبيًا، فكان ٧٤% بالنسبة للنماذج التى يعود تاريخها إلى عهد السلطان عبد الحميد (٧٣-١٧٨٩)، و٧١% للعينات الصادرة فى عهد السلطان سليم (١٧٨٩). وعلى الرغم من أن الـ "زر محبوب" قِيسَ على "البندقى" إلا أنه (أى زر محبوب) قد حافظ على قيمته (المؤشر ٩٠) وذلك من ١٧٥٠ إلى ١٧٧٠ وهى فترة استقرار نقدى. وخلال فترة الأزمة النقدية (بين ١٧٨٠ و ١٧٩٠) انخفض المؤشر إلى ٧٠. وتؤكد هاتان الظاهرتان ما سبق وأن قلناه عن البارة.

والثامن عشر[١]. ومن المفيد أن نحاول تحديد المسألة من خلال مقارنة الأقجة بالبارة؛ إذ كان تطور العملة المصرية قد تطابق مع تطور نظيرتها العثمانية : ففي حالة تدهور البارة سوف نجدها بصفة خاصة ترتبط بالعوامل العامة "العثمانية"، بينما في الحالة المعاكسة سيتضح أن تطورها ظل بالأحرى ظاهرة "مصرية" مرتبطة بشكل خاص بالعوامل الاقتصادية والسياسية المحلية.

جدول ٢

مقارنة سعر الأقجة بالبارة المصرية

بالنسبة إلى البندقي

السنوات	قيمة البندقي بالأقجة	مؤشر الأقجة (١٠٠=١٦٧٧)	قيمة البندقي بالبارة	مؤشر البارة (١٠٠=١٦٧٧)	النسبة بين الأقجة والبارة
١٦٦٤	١٧٠	١٦٧	(٨٠)	١٣١	٢,١
١٦٦٩	٢٥٠	١١٤	(٩٠)	١١٦	٢,٨
١٦٧٧	٢٨٥	١٠٠	١٠٥	١٠٠	٢,٧
١٦٩٠	٣٥٠	٨١	١٠٥	١٠٠	٣,٣
١٦٩٢	٤٠٠	٧١	١١٠	٩٥	٣,٦
١٧٠٠	٣١٥	٩١	١٣٢	٧٩	٢,٤
١٧١٧	٣٦٠	٧٩	١٢٥	٨٤	٢,٩
١٧١٩	٣٨٠	٧٥	١٢٠	٨٨	٣,٢
١٧٢٦	٤١٠	٦٩	٢١٠	٥٠	١,٩
١٧٣٧	٤٤٠	٦٥	١٤٦	٧٢	٣
١٧٤١	٤٥٢	٦٣	١٦٠	٦٦	٢,٨
١٧٥٢	٤٦٨	٦١	١٦٥	٦٤	٢,٨

(١) Mantran, Istanbul, 258 et 261.

١٧٧٠	٤٨٠	٥٩	١٧٠	٦٢	٢,٨
١٧٧٦	٤٩٥	٥٧	١٩٠	٥٥	٢,٦
١٧٧٩	٥١٠	٥٦	١٩٠	٥٥	٢,٧
١٧٨٠	٥٤٠	٥٣	١٩٠	٥٥	٢,٨
١٧٨٨	٦٦٠	٤٣	٢٢٥	٤٧	٢,٩
١٧٨٩	٦٦٠	٤٣	٢٣٥	٤٥	٢,٨
١٧٩٣	٧٢٠	٣٩	٢٣٥	٤٥	٣,١
١٧٩٦	٩٠٠	٣٢	٣٤٥	٣٠	٢,٦
١٧٩٧	٩٠٠	٣٢	٣٦٠	٢٩	٢,٥

ملاحظة

تم الاستناد إلى دراسة مانتران (Mantran, Istanbul, Tableau 2, p.244) في استخراج قيم البندقي بالأقجة بالنسبة لسنوات ١٦٦٤-١٧٠٠؛ وبالنسبة لسنوات ١٧١٧-١٧٩٧ انظر : (Svoronos, Commerce, 82) وكانت قيمة البندقي بالبارة قد تم جمعها من وثائق المحكمة الشرعية : وإن كان ثمة سنوات لا نجد لها بيانات واضحة وهي من ١٦٦٤ إلى ١٦٦٩ ، فيما أخذنا بيانات الأسعار بين ١٦٦٣ و ١٦٧٠.

يسمح جدول ٢ الموضح بالرسوم البيانية رقمي ٣ و ٤ بمقارنة انخفاض البارة بانخفاض الأقجة فترة بعد أخرى، وذلك على النحو التالي :

١- الفترة بين عامي ١٦٦٤ و ١٦٧٧ نجدها تشهد ارتفاع سعر البندقي من ١٧٠ إلى ٢٨٥ أقجة، وهو ما يمثل انخفاضًا بمعدل ٦٨%، وذلك في مدة تصل إلى ثلاث عشرة سنة (بمتوسط ٥,٢% سنوياً)، وهذا معناه أن الانخفاض السريع جدًا قد توافق مع وقوع أزمة حادة مرت بها الإمبراطورية، سواء في الداخل (ثورات متعددة) أو في الخارج (حروب مع البندقية حتى العام ١٦٧١، ثم حرب ضد بولندا من العام ١٦٧٢ إلى العام

١٦٧٦). ويلاحظ أن البندقي ارتفع، خلال هذه الفترة نفسها، من ٨٠ إلى ١٠٥ بارة، فكان انخفاض البارة (٣١% أى بمتوسط ٢,٤% سنوياً) أقل تفاقمًا من انخفاض الأقجة، فيما ارتفعت النسبة بين الأقجة والبارة من ٢,١ إلى ٢,٧.

٢- والفترة من ١٦٧٧ إلى ١٦٩٠ ارتفع البندقى من ٢٨٥ أقجة إلى ٣٥٠ أقجة، ومعنى هذا أن نسبة الانخفاض بلغت ٢٣% (أى بواقع ١,٨% سنوياً). وتوافق هذا الانخفاض البطئ نسبياً مع وجود صعوبات داخلية جديدة (تمردات عسكرية) وأيضًا مع حروب متعددة ومستمرة ضد الإمبراطورية العثمانية، وذلك بدءًا من العام ١٦٨٣. وعلى النقيض من ذلك ظلت قيمة البارة ثابتة خلال هذه الفترة : فالسعر الذى بلغه البندقى (وهو ١٠٥ بارة) فى العام ١٦٧٥ ظل على هذا المعدل حتى العام ١٦٩٠. وعلى ذلك استمرت النسبة بين الأقجة والبارة فى الارتفاع، لتسجيل ٣,٣ فى العام ١٦٩٠، و ٣,٦ (وهى أعلى نسبة) فى العام ١٦٩٢.

٣- الفترة من ١٦٩٠ إلى ١٧٤١ فقد استمرت حركة انخفاض قيمة الأقجة فى التراجع : فالبندقى تجاوز سعره من ٣٥٠ إلى ٤٥٢ أقجة، بواقع انخفاض نسبى ضعيف ٢٩% وذلك على مدار ٥١ سنة (أى ٠,٦% سنوياً) . أما العملة المصرية فقد مرت، على النقيض من ذلك، فى تلك الفترة، بأزمة شديدة بلغت نهايتها فى العام ١٧٤١، وسجل خلالها البندقى سعر ١٦٠ بارة وذلك بعد منحنيات سعرية حادة ومتباينة (٢٠٠ بارة فى العام ١٧٠٣، ٢١٠ بارة فى العام ١٧٢٤). لقد فقدت البارة ٥٢% من قيمتها (بواقع ١% سنويًا). بالتالى انخفضت النسبة بين الأقجة والبارة من ٣,٣ إلى ٢,٨ (وكانت ٢,٤ فى العام ١٧٠٠، و١,٩ فى العام ١٧٢٦).

٤- الفترة من ١٧٤١ إلى ١٧٧٠ شهدت حروب كبرى اوروبية (وبصفة خاصة الحروب الفرنسية-الإنجليزية) والتى وفرت الكثير للإمبراطورية العثمانية، وشهدت مصر فترة رخاء كبير، ومن ثم عرفت كل من الأقجة والبارة استقرارًا شبه تام تقريبًا. فلقد تجاوز سعر البندقى من ٤٥٢ لى ٤٨٠ (فى

استانبول)، ومن ١٦٠ إلى ١٧٠ بارة (فـي القـاهرة) : وهـذا يعنـي أن العملتين فقدتا ٦% في مدة تسعة وعشرين سنة، بواقع ٠,٢% فقط سـنويًا. وظلت النسبة بين الأقجة والبارة عند مستوى ٢,٨ (وهذا المعدل ذاتـه هـو متوسط قيمتها على مدار كل الفترة من١٦٦٤ إلى ١٧٩٨).

٥- وبعد العام ١٧٧٠ عاد انخفاض الأقجة والبارة من جديد، وبإيقاعات متباينـة إلى حد ما؛ فبين عامي ١٧٧٠ و ١٧٩٣ قفز سعر البندقي مـن ٤٨٠ إلـى ٧٢٠ أقجة (كنتيجة لانخفاض قيمة الأقجة بنسبة ٥٠% خلال ثلاثة وعشرين سنة؛ أي بواقع ٢,٢% سنوياً) وتزامن ذلك مع أزمات كبرى فـي الـسياسة الخارجية (صراع مع روسيا بين عـامي ١٧٦٨ و ١٧٧٤؛ ومـع روسـيا والنمسا خلال الفترة من ١٧٨٧ إلى ١٧٩٢). وكان انخفاض البارة – كذلك – قد ازداد، وإن كان بسرعة أقل من الأقجة : فالبندقي ارتفع من ١٧٠ إلى ٢٣٥ بارة، الأمر الذى يعنى أن نسبة الانخفاض فى البارة بلغت ٣٨% (أى بواقع ١,٦% سنويا). ويلاحظ أن النسبة بين الأقجة والبارة ارتفعـت فـي العام ١٧٩٣ إلى ٣,١.

٦- وختّم القرن، في النهاية، بانخفاض كارثى تقريبًا لكل من الأقجـة والبـارة، والعملة الأخيرة (أى البارة) كانت الأكثر تعرضًا للحك والقص : فعلى حين كان البندقى، فى العام ١٧٩٣، بـ ٧٢٠ أقجة ارتفع إلى ٩٠٠ أقجة فى العام ١٧٩٧؛ أى أنه فى مـدة أربع سنوات فقط تراجعت قيمة الأقجة بما قـدره ٢٥% (بواقع ٦,٢% سنويًا)، بينما كان انخفاض البارة أكثر حدة : فالبنـدقى ارتفع من ٢٣٥ إلى ٣٦٠ بارة؛ إذ فقدت البارة من قيمتها مـا قـدره ٥٣% (بواقع ١٣,٢% سنوياً). وبشكل إجمالى كانت النسبة بين الأقجة والبارة قـد انخفضت من ٣,١ إلى ٢,٥.

والانطباع العام الذى يمكن أن نخلص به من كل هـذه البيانـات أن تطـور الأقجة والبارة، وإن بدا فى مجمله متماثلاً إلى حد كبير، إلا أن دراسة التفاصـيل تقطع بأن تطورهما كان متباينًا للغاية : فمن ناحية تباطأ، وبشكل تدريجى، منحنـى تدهورهما بين عامي ١٦٦٤ و ١٧٤١، وعلى مدار العقود الثلاثة التاليـة (٤١ –

١٧٧٠) توقف التدهور، غير أنه عاود أدراجه، وبصورة أكثر سرعة خلال السنوات من ١٧٧٠ إلى ١٧٩٧، ومن ناحية أخرى تميزت حركة تطورهما بأنها غير متوازية، سواء فى فترة توقف التدهور أو فى فترة الهبوط السريع الأكثر تميزًا. وعبر هاتين الفترتين (فترتى التوقف والسرعة) توافقت تماما مراحل تطور الأقجة والبارة : فبين ١٧٤١ و ١٧٧٠ نجد فترة استقرار فريدة، وبدرجة أقل بين عامى ١٧٧٠ و ١٧٩٣، على حين كانتا مختلفتين بوضوح بين عامى ١٦٦٤ و ١٦٧٧؛ فالأقجة وبسرعة شديدة تنخفض مرتين خلال هذه الفترة، بينما ينعكس الأمر بين ١٧٩٣ و ١٧٩٧؛ حيث وقع انخفاضان شديدان للبارة. ويتباينان كذلك بين ١٦٧٧ و ١٦٩٠ وهى الفترة التى شهدت ثبات واستقرار البارة، وبين عامى ١٦٩٠ و ١٧٤١ تأثرت البارة بفترة الأزمة النقدية التى مرت بها مصر. وعلى ذلك ففى الإمكان أن نستخلص من كل ما سبق أنه إذا كان تدهور البارة قد مثّل "ظاهرة عثمانية" (أى على مستوى الحركة النقدية فى الإمبراطورية)، فإن تدهورها نفسه تميز، وبصفة خاصة خلال فترات الأزمة النقدية الحادة، بسمات معينة، تفرض ضرورة البحث عن أسبابها فى إطار العوامل المحلية.

الفصل الثانى

الأســــعار

جاءت حركة ارتفاع الأسعار نتيجة طبيعية لتدهور العملات المصرية عمومًا والبارة على وجه الخصوص. وعانت جميع المنتجات، على مـــدار الفتـــرة مـــن منتصف القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر، عانت من ارتفاعـــات حادة فى أسعارها التى توافق جزء كبير منها بسهولة مع الانخفاض القاسى الـــذى أصاب، فى الفترة نفسها، عملة البارة التى أصبحت تعادل، فى العام ١٧٩٨ ، ثلث ما كانت عليه فى العام ١٦٨١. وهكذا تجاوز أردب القمح سعره من ٦٩,٧ مدينى (وهذا هو المتوسط بالنسبة للسنوات ١٦٨١-١٦٩٠) إلى ٣٦٠,١ مدينى (متوســـط ١٧٩١-١٧٩٨) : أى أن مُعامل الارتفاع ٥,٢؛ وارتفع قنطـــار الـــبن مـــن ٩٧٧ مدينى (متوسط ١٦٨١-١٦٩٠) على ٣,٣١٣ مدينى (متوســـط ١٧٩١-١٧٩٨) : معامل الارتفـــاع ٣,٤؛ وقفز قنطار السمن من ٣٠٠ مـــدينى (متوســـط ١٦٨٣-١٦٨٧) إلى ١,٩٠٠ (سنة ١٧٩٧) : معامل الارتفاع ٦,٣؛ وارتفع سعر النعال من ١١,٤ مدينى (سنة ١٦٩٠) إلى ٥٢,١ (ســـنة ١٧٩٧) : معامـــل الارتفـــاع ٤,٨، والأمثلة التى يمكن طرحها عديدة. وبطبيعة الحال كان لهذا الارتفاع الشاذ أهميـــة اجتماعية كبيرة، فسكان القاهرة عانوا بصفة دائمة من الآثار المترتبة على ارتفـــاع الأسعار.

كان لا بد، عند دراسة حركة الأسعار، أن ننتبه لتأثيرهـــا الـــواقعى، وهـــذا يتطلب بالضرورة استبعاد النتائج التلقائية الناجمة عن تدهور البارة. ولن يتم ذلـــك إلا بضبط للأسعار والتعبير عنها بـــ "القيمة الثابتة" للبارة، كى نردها إلى المستوى الذى كانت وإن عليه سنوات ١٦٨١ -١٦٨٨ التى تعد آخر فترة للاستقرار النقدى،

وذلك قبل وقوع الأزمات التى عرفها القرن الثامن عشر، ومن ثـم يـصبح فـى الإمكان دراسة تغيرات الأسعار "بالقياس الصحيح"(١).

---

(١) بعيدًا عن المشكلات التى تُطرح عند استبعاد تأثير التدهور النقدى والتى سبق أن ذكرناها آنفاً بخصوص قائمة تحويل البارة (انظر صفحات LII-LIV) فإنه لمن المناسب أن نشير هنـا إلى الصعوبات التى واجهتنا عند جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالأسعار وهى كالتالى :

- أحد هذه الصعوبات يتعلق بطبيعة النصوص التاريخية العربية التى وإن زودتنا بمعلومـات دقيقة إلا أنها غير متواصلة وقليلة فى مجملها؛ فمن جانب نجدهـا تتعلق بـصفة خاصـة بفترات الأزمات المميزة التى وقعت نتيجة للقحط والارتفاع غير العادى للأسعار. وإذا كـان بإمكاننا استخدام هذه البيانات عمومًا للتعرف على الحدود القـصوى للأسـعار، إلا أن مـن الصعوبة بمكان أن نستغلها فى بناء المتوسطات (السعرية). كذلك الحال بالنسبة لأسعار القمح التى لا نجد لها، على سبيل المثال، بيانات كافية فـى المـصادر، تـساعدنا علـى عمـل المتوسطات السنوية والعشرية. وعلى أية حال، فإن هذه المعلومات تبدو، من حـين لآخـر، مشكوك فى صحتها؛ إما لأن المؤرخين غمرتهم الرغبة فى إثارة الدهشة (لدى القارئ)، وإما لأنهم حرروا مذكراتهم بعد مرور فترة طويلة على أحداثها، وهم لا يـشيرون دائمًـا إلـى مصادرهم الصحيحة التى كان يمكن أن تدعم ذاكرتهم : وهذه هى حالة الجبرتـى بالنـسبة للفترة الواقعة بين عامى ١٧٥٥ و ١٧٧٠.
- وتبدو المعلومات التى زودتنا بها الوثائق الأوروبية ذات فائدة جمة؛ لكونها معاصرة، وتعـد المصادر القنصلية فى عمومها أكثر مصداقية من تقارير الرحالة التى لم تستمد معلوماتها من مصادرها الأصيلة. وعندما يتعلق الأمر بالمنتجات الداخلة فى تجارة التصدير والاسـتيراد، فإن الأسعار الواردة بهذه المصادر تبدو صحيحة ومؤكدة، وتساعدنا فى بناء سلسلة متـصلة من البيانات الدقيقة للغاية (وإن كان بالوثائق الفرنسية، للأسف، بعـض الثغـرات الخاصـة بالفترة من ١٧٦٠ إلى ١٧٧٥، ومن ١٧٩٠ إلى ١٧٩٨). ومع ذلك يتعين الحذر كذلك فـى التعامل مع أسعار المواد الاستهلاكية اليومية (السلع الغذائية)؛ لأن القناصل بدوا ميالين إلـى المبالغة فى مذكراتهم الرسمية.
- وتعد سجلات المحكمة الشرعية المصدر الأكثر مصداقية، والتى تتميز بأن تواريخها متصلة طيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر.ومع ذلك ثمة صعوبات معينة فى استخدامها وهى:

١. إن الإضطراب النقدى الذى بلغ ذروته بين عامى ١٧٢٠ و ١٧٣٠ يُشكل فى كثير الأحيـان صعوبة فى عملية تحويل الأسعار على أساس "القيمة الثابتة".
٢. وفى أحيانٍ أخرى نجد صعوبة فى وضع تحديد دقيق لتاريخ المعلومات المستقاة مـن تلـك السجلات؛ إذ أن تصفية التركات قد تستغرق عادة عدة شهور، وفى بعض أحيـان تـستمر لأكثر من عام. وهكذا الحال بالنسبة لأسعار الحبوب التى مـع وفـرة معلوماتهـا (بوثـائق التركات) لا يمكن أن نأمل فى الحصول على ما يسمح برسم منحنيات موسمية؛ ولابد إذًا أن نقنع بمؤشر سنة تصفية التركة، دون أن نتجاهل حقيقة أن هذه الأسعار يمكن أن تتعلق بسنة مضت أو بسنوات زراعية عديدة.

أسعار السلع الغذائية والمواد الاستهلاكية اليومية

القمح

تسمح وفرة المعلومات الخاصة بالقمح بتتبع تفاصيل تطور أسعاره طوال الفترة الممتدة من سنة ١٦٥٠ إلى سنة ١٧٩٨ [١] وفي ضوءها يمكن تقديم الملاحظات التالية :

١- نلاحظ – بدايةً – أن ثمة اختلاف كبير في أسعار القمح حتى مع معادلتها "بالقيمة الثابتة" للبارة، فنجد قيمتها السعرية القصوى تتحدد بين ٢٤ بارة للأردب (في سنة ١٧١٠) و ٧٤٥ بارة (في سنة ١٧٩٦)، ومتوسطاتها السنوية تراوحت بين ٢٤ بارة (في سنة ١٧١٠) و ٣٥٢ بارة (سنة ١٧٨٥) (انظر جدول رقم ٣). فلقد كان القمح، باعتباره أساس السلع الاستهلاكية ، يتأثر دائماً تأثراً بالغاً، بالعوامل الطبيعية (عندما يكون منسوب الفيضان غير موافٍ أو زائد لدرجة الاستبحار) أو بالأزمات السياسية [٢]، وتتباين الاختلافات الكبيرة المسجلة من عام لآخر بين الحدود السعرية القصوى لأردب القمح تبايناً واضحًا : ففي العام ١٦٩٦ بلغ الأردب ٤٢٠ مديني؛ ثم سجل ٧٦ مديني في العام ١٦٩٧؛ و ٨٢ مديني في العام ١٧٢٣، و ٢٤٠ مديني في العام ١٧٢٤، و ٧٦ في العام ١٧٢٥... فعلى الرغم من حدة المنحنيات للأسعار القصوى

---

٣. وثمة أسباب متنوعة (وعلى وجه الخصوص ما كان يتعلق منها بالاختلافات القائمة بين مختلف أنظمة الموازين والعملات) تجعلنا نكابد صعوبات كبيرة في الدمج بين الأرقام المستقاة من الأرشيفات القنصلية وبين نظيرتها التي نرصدها في سجلات المحكمة الشرعية : وإذًا لابد من التخلي عن تلك البيانات، وذلك باستثناء الحالة التي يقوم فيها القناصل بتقييم السلع بالعملة والموازين المحلية (كما في حالة سلعة البن على سبيل المثال).

(١) انظر الرسم البياني رقم ٥.

(٢) كان السكان يتأثرون مباشرة بالتغيرات السعرية التي تطرأ على القمح، حيث كان الخبز غالباً ما يصنع بالمنازل، ولذلك كان القمح (أو الدقيق) وليس الخبز هو ما شكّل أساس المواد الغذائية.

والمتوسطة إلاّ أننا يمكننا مع ذلك أن نلاحظ وجود تقلبات ذات إيقـاع منـتظم للنقط البارزة بصفة خاصة : إذ نجد لفترات الغلاء الاستثنائية ملمحًا عقديًا (كل عشر سنوات) بارزًا للغاية على النحو المشار إليه في جدول ٤.

وبداهةً يتعين أن نبحث عن سبب هذه الارتفاعات الدورية لأسعار القمح في إطار الحالة التي كان عليها فيضان النيل[1]. فالأزمات الغذائيـة التـي تمخـضت عمومًا عن سوء منسوب الفيضان، لعبـت دورًا مهمًـا فـي الحيـاة الاقتـصادية والاجتماعية والسياسية في مصر.

٢- إن اختبار المتوسطات نصف العقدية (كل خمس سنوات) والعقدية إنما تسمح لنا بتكشف وجود تلقبان استمر تعاقبها المنتظم لفترة طويلة من ٤٠ إلى ٥٠ سنة.

والحال أن تتابع حدوث هذه الدورات في توقيـت منـتظم، يمكـن تحديـده بمتوسطات الحد الأدنى نصف العقدية (التي تقع كل خمس سنوات) والعقدية لـسعر أردب القمح (١٦٧١- ١٦٧٥ : ٣٥ بارة؛ ١٧١١-١٧١٥ : ٤٥ بـارة؛ ١٧٥١-١٧٥٥ : ٦٤ بارة؛ ١٧٩٦-١٧٩٨ : ٨٤ بارة) أما متوسطات الحد الأقصى فكانت (١٦٥٠- ١٦٥٥ : ٨٦ بارة؛ ١٦٩٦ - ١٧٠٠ : ١٠٣ بـارة؛ ١٧٤١-١٧٤٥ : ١١٨؛ ١٧٨١-١٧٨٥ :٢٥٢). وتغطى الدورة الأولـى سـنوات ١٦٥٦ -١٧٠٠ (أي ٤٥ سنة)؛ والدورة الثانية تشمل سنوات ١٧٠١-١٧٤٥ (٤٥ سنة)؛ والـدورة الثالثة من ١٧٤٦ إلى ١٧٨٥ (٤٠سنة)، وتم تحديد كل دورة من هـذه الـدورات الثلاث استنادًا على أعلى نقاط في منحنى المتوسطات نصف العقديـة. وبالنـسبة للرسم البياني المحدد على المتوسطات العقدية، حيث الاختلافـات طفيفـة (انظـر

---

(١) تتيح لنا نصوص عديدة بأن نجد علاقة (سببية) بين المنسوب السئ للفيضان (المنسوب غيـر الموافي أو المستجر) وبين فترة الغلاء : وهذا ما نجده في سنوات ١٦٩٤، ١٧٠٥، ١٦٠٨، ١٧٢٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٩١، ١٧٩٢. على أنه من المناسب أن نميز النطاق الجغرافي الذي غالبًا ما نجده محتفظًا بكل ما يخص التعاقب الدوري "للظواهر الهيدرولوكية" على طول وادي النيل (انظر على سبيل المثال : Besancon, L'homme et le Nile, p.83)

الرسم البيانى رقم ٥) فإن شكل هذه الدورات الثلاث يبرز بوضوح، وبصفة خاصة الدورة الثالثة التى تشوه شكلها (البيانى) من جراء ارتفاع الأسعار التى تزايدت سرعتها بعد العام ١٧٦٠.

٣- وتتمثل الظاهرة الثالثة المميزة فى اتجاه أسعار القمح إلى الارتفاع المنتظم، وذلك من نهاية القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر. وتبدو هذه الظاهرة محسوسة إذا أخذنا فى الاعتبار، على سبيل المثال، سلسلة متوسطات الحد الأدنى عن كل خمس سنوات فنجدها (٣٥، ٤٥، ٦٤، ٨٤) على حين متوسطات الحد الأقصى (٨٦، ١٠٣، ١١٨، ٢٥٢) وذلك على مدار تتابع الدورات الثلاث[1]. وبين عامى ١٦٥٠ و ١٧٥٠ تحديدًا يتباطأ هذا الارتفاع بشكل ملحوظ : إذ بلغ متوسط القيمة السنوية المتوسطة ٦٤ مدينى (للأردب) خلال الدورة الأولى (١٦٦٥-١٧٠٠) والدورة الثانية (١٧٠١-١٧٤٥). وبعد العام ١٧٦٠ تتزايد سرعة ارتفاع الأسعار، بل وتتزايد أكثر بعد العام ١٧٧٠ على وجه الخصوص، مما يفسر انحراف منحنى الأسعار خلال الدورة الثالثة (١٧٤٦-١٧٨٥)، ومع أن الحد الأدنى للأسعار خلال عامى ١٧٦٠ و ١٧٧٠ كاد يكون ملحوظًا، إلا أنه بعد ذلك ارتفع المنحنى بشكل عمودى : فقد بلغ متوسط القيمة السنوية المتوسطة ١٠٧ مدينى للأردب خلال الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر (مع ملاحظة أن المتوسط العام للسنوات من ١٦٥٠ إلى ١٧٩٨ : ٨٤ مدينى للأردب). وارتفع المتوسط، بين عامى ١٧٨١-١٧٩٨ إلى ١٧٤ مدينى، وهكذا تضاعف سعر الأردب مرتين ونصف المرة من قيمته المتوسطة التى كان عليها إبان سنوات ١٦٨١-١٦٩٠[2].

---

(١) كذلك الحال بالنسبة للمتوسطات العقدية التى تسجل الأرقام التالية :
أسعار الحد الأقصى : ٧٢، ٨٧، ٩٢، ٢٠١.
أسعار الحد الأدنى : ٥١، ٥٥، ٧٥؛ ومن ثم نلحظ وجود حركة واضحة لارتفاع الأسعار.

(٢) يجب أن نضع فى اعتبارنا أن الارتفاع الذى أصاب أردب القمح عند نهاية القرن الثامن عشر ليس كبيرًا جدًا، وذلك قياسًا على ارتفاع أسعار سائر المواد الغذائية الأخرى، وهذا ما سوف=

جدول رقم (٣)
الحدود السعرية المتوسطة والقصوى
لأردب القمح مقومة بنصف الفضة (بالقيمة الثابتة)

السنة	المتوسط السنوى	الحد الأقصى	السنة	المتوسط السنوى	الحد الأقصى
١٦٦١	٣٤	٤١	١٦٨٢	–	–
٢	–	–	٣	٨٨	٩٦
٣	٥١	٨٠	٤	٧٨	٧٨
٤	٦٧	٨٠	١٦٨٥	–	–
١٦٦٥	–	–	٦	٧٥	٧٥
٦	–	–	٧	٥٦	٧٨
٧	–	٣٠٠	٨	–	–
٨	٩٥	١١٢	٩	٥٤	١١٧
٩	–	–	١٦٩٠	١٠٥	٢٠٥
١٦٧٠	٣٥	٣٥	١	٧٢	٨٣
١	٣٨	٤٦	٢	٨٦	١١٧
٢	–	–	٣	–	–
٣	٣١	٣٥	٤	٣٦	١٦٠
٤	٣٩	٤٨	١٦٩٥	١٠٨	٢٣٥
١٦٧٥	٣١	٣١	٦	١٨١	٤٢٠
٦	٣٧	٤٢	٧	–	٧٦
٧	٩٣	١٢٦	٨	٥٠	٥٠
٨	٧٦	٢٥٢	٩	–	–
٩	٨٤	٨٤	١٧٠٠	٧٧	١٠٥
١٦٨٠	٣٠	٣٥	١	٤١	٦٢
١	٢٥	٣٠	٢	٧٤	٧٤

= نلاحظه فيما بعد. وعلى ذلك فمن الصعب الاعتقاد بأن مستوى سعر الأردب قد تغير كثيرا خلال الفترة الممتدة من العام ١٦٦٥ وحتى نهاية القرن الثامن عشر (انظر قائمة الملاحظات على الموازين، ص LVII)

٣	٥٧	٥٧	١٧٣٠	٦٣	٧٠
٤	٥٦	٨١	١	–	٩٥
١٧٠٥	٦٣	٩٣	٢	٧٦	٧٦
٦	١٥٠	٢١٨	٣	١٠٤	١٣٠
٧	٨٥	١٣٦	٤	٥٠	٥٢
٨	٣٧	٥٠	١٧٣٥	٤١	٤٧
٩	–	–	٦	٥٣	٩٩
١٧١٠	٢٤	٢٤	٧	٤١	٤١
١	٦٣	٧٠	٨	٥١	٥٩
٢	٣٩	٦٣	٩	٤٩	٥٨
٣	٣١	٣٧	١٧٤٠	٤٠	٥٨
٤	٦٦	٨٢	١	١١٨	١٤٣
١٧١٥	٢٨	٣٣	٢	١٥٦	١٥٦
٦	٥٣	١٠٢	٣	–	–
٧	٦٠	٨٩	٤	–	–
٨	٨٧	١٨٢	١٧٤٥	٨١	١١٢
٩	٧٠	٧٢	٦	٨٤	١١٥
١٧٢٠	٥٨	٧٢	٧	٦٧	٨١
١	٤٣	٦٦	٨	١٠٨	١٢٤
٢	٢٩	١٠٦	٩	٥٨	٥٨
٣	٥٤	٨٢	١٧٥٠	٦٣	١٠٧
٤	١٥٠	٢٤٠	١	–	–
١٧٢٥	٦٠	٧٦	٢	٧٦	١٠١
٦	٣٨	٥٠	٣	٥٨	٦١
٧	٣٦	٦٨	٤	٤٧	٦١
٨	٧٤	٩٦	١٧٥٥	٧٧	٩١
٩	٧٩	٨٥	٦	–	–

١٧٥٧	–	–	١٧٨٠	–	–
٨	–	–	١	٨١	١١٥
٩	١٥٥	١٥٥	٢	–	–
١٧٦٠	٦٠	٦٠	٣	–	٤٩٥
١	٦٤	٧٨	٤	٣٢٢	٧١٥
٢	٦٦	٧٩	١٧٨٥	٣٥٢	٣٦٠
٣	–	–	٦	٣١٥	٤٠٥
٤	٦٦	٦٦	٧	١٠٦	١٣٥
١٧٦٥	٦٧	١٢٠	٨	١٥٨	١٩٢
٦	٩١	١٢٠	٩	–	٤١٠
٧	١١١	١٢٠	١٧٩٠	٧٥	٨٦
٨	٦٤	٧٦	١	٩٧	٢٥٤
٩	–	–	٢	٣٤١	٧٤٥
١٧٧٠	–	–	٣	٢٥٦	٣٤٢
١	–	–	٤	–	–
٢	١٥٥	٢٥٥	١٧٩٥	٧٩	١٣٠
٣	١٥٢	١٩٧	٦	١٠٢	١١٢
٤	١٣١	١٤٨	٧	٧٤	٩٠
١٧٧٥	٨٧	١١٧	٨	٧٧	٨٦
٦	٨٢	٨٢			
٧	١٩٨	١٩٨			
٨	٩٦	١١١			
٩	٧٦	٩٩			

ملاحظة : تم تقويم المتوسطات السنوية وفقًا للإرشارات الوحيدة الواردة في سجلات المحكمة الشرعية، على حين حصلنا على الحدود السعرية القصوى من المصادر التاريخية (المعاصرة).

جدول رقم (٤)
مستوى سعر القمح كل عشر سنوات
(الأسعار القصوى بالقيمة الثابتة)

١٦٢١	٣٣٢	١٦٩٦	٤٢٠	١٧٥٩	١٥٥
١٦٣٠	٤٠٥	١٧٠٦	٢١٨	١٧٧٢	٢٥٥
١٦٤٣	٣٠٤	١٧١٨	١٨٢	١٧٧٧	١٩٨
١٦٥٠	١١٩	١٧٢٤	٢٤٠	١٧٨٤	٧١٥
١٦٦٧	٣٠٠	١٧٣٣	١٣٠	١٧٩٢	٧٤٥
١٦٧٨	٢٥٢	١٧٤٢	١٥٦		
١٦٩٠	٢٠٥	١٧٤٨	١٢٤		

جدول رقم (٥)
المتوسطات نصف العقدية والعقدية لأسعار
القمح مقومة على أساس المتوسط السنوى للأسعار

مؤشر المتوسطات العقدية (تم حسابه بالنسبة إلى سنوات ١٦٨١-١٦٩٠=١٠٠)

السنة	المتوسط نصف العقدى	المتوسط العقدى والمؤشر	السنة	المتوسط نصف العقدى	المتوسط العقدى والمؤشر	
-٥٠ ١٦٥٥	٨٦	٧٢ ١٠٤	-٣١ ١٧٣٥	٦٨	٥٦	٨١
-٥٦ ١٦٦٠	٤٨		-٣٦ ١٧٤٠	٤٧		
-٦١ ١٦٦٥	٥١	٥٦ ٨١	-٤١ ١٧٤٥	١١٨	٩٢	١٣٣
-٦٦ ١٦٧٠	٦٥		-٤٦ ١٧٥٠	٧٦		
-٧١ ١٦٧٥	٣٥	٥١ ٧٤	-٥١ ١٧٥٥	٦٤	٧٩	١١٤
-٧٦ ١٦٨٠	٦٤		-٥٦ ١٧٦٠	١٠٧		
-٨١ ١٦٨٥	٦٤	٦٩ ١٠٠	-٦١ ١٧٦٥	٦٦	٧٥	١٠٩
-٨٦ ١٦٩٠	٧٢		-٦٦ ١٧٧٠	٨٩		
-٩١ ١٦٩٥	٧٥	٨٧ ١٢٦	-٧١ ١٧٧٥	١٣١	١٢٢	١٧٧
-٩٦ ١٧٠٠	١٠٣		-٧٦ ١٧٨٠	١١٣		

١-١٧٠٥	٥٨	٦٥ ٩٤	٨١-١٧٨٥	٢٥٢	٢٠١	٢٩١
٦-١٧١٠	٧٤		٨٦-١٧٩٠	١٦٣		
١١-١٧١٥	٤٥	٥٥ ٨٠	٩١-١٧٩٥	١٩٣	١٤٦	٢١٢
١٦-١٧٢٠	٦٦		٩٦-١٧٩٨	٨٤		
٢١-١٧٢٥	٦٧	٦٣ ٩١				
٢٦-١٧٣٠	٥٨					

ملاحظة : إن المتوسطات نصف العقدية للسنوات ٥٠-١٦٥٥؛ ٥٦-١٦٦٠؛ ٦١-١٦٦٥؛ ١٦٦٦=١٦٧٠ قد تم بناءها اعتماداً على بيانات قليلة، ومن ثم فإنها ليست سوى مؤشر دلالي.

المنتجات الزراعية الأخرى

والواقع إن ما قلناه عن القمح يبدو، في مجمله، صحيحًا بالنسبة للمنتجات الزراعية الرئيسية. وإذا كانت المعلومات التي نرصدها في المصادر عن الأرز غير كاملة وبها ثغرات معينة تحول دون أن تعطينا أيضًا شرحًا تفصيلياً كالذي توافر للقمح - فإننا نعتقد أن بإمكاننا رصد ما يخص التذبذبات السعرية الكبيرة للأرز، والمهمة بالفعل، والتعرف على مدى اتساعها رغم افتقارها إلى الوضوح[1]،

(١) إن قلة البيانات الخاصة بالأرز تعود إلى أنه لم يلعب دورًا يمكن مقارنته بالقمح على مستوى مجمل المواد الغذائية المصرية. وعلى النقيض من ذلك مثّل الأرز سلعة رئيسية في التجارة الخارجية النشطة التي ربما ساهمت في الحد من حدوث تفاوتات سعرية في ثمنه.

على أنه من واقع تواريخ تلك الأسعار يتبين أنها ، فى معظمها، قد توافقت مع الأزمات العقدية للقمح : السنوات ١٦٨٦، ١٦٩٦، ١٧٠٨، ١٧٣٤، ١٧٤١، ١٧٤٧، ١٧٥٩، ١٧٦٣، ١٧٧٨، ١٧٨٣، ١٧٨٨[١].

جدول رقم (٦)

تطور سعر أردب الأرز بالبارة (بالقيمة الثابتة)

١٦٨٤	٩٠	١٧٠٦	٣٥٢	١٧٤٠	١٩٥
١٦٨٥	١٤٤	١٧٠٨	٤٦٩	١٧٤١	٢٧٧
١٦٨٦	٣٠٠	١٧١٤	٢٠٤	١٧٤٣	٢٠٢
١٦٨٩	٢٣٥	١٧١٥	٢٠١	١٤٤٧	٢٠٥
١٦٩٥	٣١٣	١٧١٧	١٨٠	١٧٥١	٢٢٦
١٦٩٦	٦٧٢	١٧٢٢	١٨٠	١٧٥٢	١٨٩
١٧٠١	٢٨١	١٧٢٩	٢٥٦	١٧٥٥	٢٠١
١٧٠٢	٢١١	١٧٣٠	٢٢٣	١٧٦٣	٥٨٨
١٧٠٤	٣٤١	١٧٣٤	٤٧٦	١٧٧٨	٤٥٢
١٧٠٥	٣٧٢	١٧٣٨	١٣٢	١٧٨٠	٨٦٩
				١٧٨٣	٨٩١

متوسط سنوات ١٦٨١ – ١٧٩٨ = ٣٢٠

المصدر : سجلات المحكمة الشرعية.

وفى الإمكان تبسيط الفترات التى تطور خلالها سعر أردب الأرز بين عامى ١٦٨٠ ونهاية القرن الثامن عشر على النحو التالى : فترة ارتفاع وتقلبات كبيرة للأسعار ظلت مستمرة حتى العام ١٧١٥ ، أعقبتها فترة استقرار نسبى (وإن كان بها بعض الارتفاعات العنيفة) امتدت بين عامى ١٧١٥ و ١٧٥٥، بعدها عادت

(١) والواقع أن البيانات التى حصلنا عليها من سجلات المحكمة الشرعية أكملت ما رصدناه فى مراسلات القناصل :

(Archives Nationales, Chambre de Commerce de Marseille)

الأسعار إلى الارتفاع السريع وخاصة فى العقدين الأخيرين من القرن؛ حيث تضاعف سعر أردب الأرز (بالقيمة الثابتة للبارة) قدر مرتين ونصف المرة من المعدل الذى كان عليه بين عامى ١٦٨٠-١٦٩٠[١].

وتتلاقى تمامًا دورات ارتفاع الأسعار التى تكررت مرتين فى كل قرن (بالنسبة للأرز) مع دورات ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الاخرى كالفول وكذلك الماشية الموضحة أسعارهما (بالقيمة الثابتة) بالجدول التالى، وهى أسعار يمكن مقارنتها بمؤشرات الأسعار العقدية للقمح.

جدول رقم (٧)

المؤشرات العقدية للقمح والفول والماشية

(سنة الأساس ١٦٨١- ١٦٩٠ = ١٠٠)

(وبالنسبة للماشية فقد تم جمع بياناتها استنادًا إلى المؤشرات السعرية للأبقار والجمال)

	القمح	الفول	الماشية
١٦٥٠-١٦٦٠	١٠٤	١٠٨	١١٥
١٦٦١-١٦٧٠	٨١	٧٩	١٠٤
١٦٧١-١٦٨٠	٧٤	٨٩	٨٩
١٦٨١-١٦٩٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٦٩١-١٧٠٠	١٢٦	١٢٨	١٠٨
١٧٠١-١٧١٠	٩٤	١٢١	١١٢
١٧١١-١٧٢٠	٨٠	١٠٦	١٠٤
١٧٢١-١٧٣٠	٩١	١٠٨	٨٢
١٧٣١-١٧٤٠	٨١	٩٤	٩٩

(١) تحدد المتوسطات العقدية للأرز بين عامى ١٦٨١ و ١٧٩٠ (١٩٢، ٤٩١، ٣٣٨، ١٩٥، ٢٢٠، ٢٦٧، ٢٢٨، ٢٠٥، ٥٨٨، ٦٦٠، ٨٩١) وجود دورات أربعينية (تحدث مرة كل أربعين سنة) والتى يمكن مقارنتها بدورات القمح، وأن كانت المعطيات البيانية المتواضعة قد جعلت منحنى أسعار الأرز أقل تميزًا من منحنى أسعار القمح.

١٧٥٠-١٧٤١	١٣٣	١١٩	١١٧
١٧٦٠-١٧٥١	١١٤	١٢٥	١٠٠
١٧٧٠-١٧٦١	١٠٩	١١٩	١١٣
١٧٨٠-١٧٧١	١٧٧	٢٢٣	١٩٠
١٧٩٠-١٧٨١	٢٩١	٣٠٨	٢٣٠
١٧٩٨-١٧٩٠	٢١٢	٢٧٧	٣٨٣

المصدر : سجلات المحاكم الشرعية.

وكما لاحظنا فى حالة القمح، سرعان ما تلاشت تقريبًا حالة انخفاض أسعار الفول والماشية التى كانت واضحة عند بداية الدورة الثالثة، وذلك بفعل حركة الارتفاع السريع للأسعار التى شهدها ختام القرن الثامن عشر : فالأسعار بين عامى ١٧٨١ و١٧٩٨ كانت أعلى بقدر الضعفين والنصف عن مستواها السعرى الذى كانت عليه عند نهاية القرن السابق. وفى النهاية يمكن القول بأن أعلى قمم سعرية فى منحنى الفول قد تطابقت إلى حد كبير مع نظيرتها فى منحنى القمح، وليس ثمة ما يدهش فى هذا الصدد؛ إذ أن حركة ارتفاع الأسعار كانت متمخضة، فى الأصل، عن تغيرات فى منسوب فيضان النيل[1].

المنتجات الغذائية والمنتجات الاستهلاكية الكبيرة

لعله من الأهمية أن نعرف بأن تقلب أسعار المنتجات الاستهلاكية لا يتوافر لها بيانات معروفة جيدًا : إذ قلّما تشير إليها النصوص التاريخية سوى فى فترة الأزمة، وسجلات المحاكم الشرعية لا ترصدها إلا فى القليل النادر.

---

(١) فقد بلغ السعر الأقصى للأردب فى العام ١٦٩٠ (٩٥ بارة)؛ وفى العام ١٦٩٦ (١٧٦)؛ وفى ١٧٠٦ (١٩١)؛ ١٧١٣ (١٠٧)؛ ١٧٢٤ (١٢٠)؛ ١٧٤١ (٩٧)؛ ١٧٤٨ (١٠٢)؛ (١٧٥٩) (١٠٤)، ١٧٧٢(٢٥٥)؛ ١٧٧٧ (١٨٤)؛ ١٧٨٤ (٣٤٦)؛ ١٧٩٢ (٤٥٥).

ونعرف أن لحم الضأن واللحم الجاموسى اللذين كان الرطل منهما يُباع بحوالى ١ مدينى، و ٠,٦ مدينى، خلال فترة غلاء وقع فى العام ١٦٨٩- قد تضاعف سعرهما عبر ستين عامًا، وكانت أسعارهما أكثر حدة بصفة خاصة إبان الأزمات الغذائية التى حدثت فى سنوات (١٦٩٣، ١٧٠٣، ١٧٠٦/٥، ١٧٢٥). وعند نهاية القرن الثامن عشر شهدت أسعار اللحوم ارتفاعًا سريعًا جدًا، وخاصة بعد العام ١٧٨٦ (فلحم الضأن سجل آنذاك ٨ أنصاف فضة، أى بما يبلغ قدره ٤ أنصاف فضة عند تقدير قيمته بالبارة الثابتة القيمة) . وبعد ذلك انخفض السعر قليلاً، ليثبت معدله عندما يقارب ثلاثة أضعاف سعره الذى كان عليه فى القرن السابق.

وتتعلق الجداول التالية بأسعار السمن ومختلف أنواع الزيوت (زيت طيب، زيت حار، وزيت السيرج، وزيت السمسم) وكذا أسعار الجبن[1] والسكر والعسل التى ارتفعت أسعارها بدرجة محسوسة إبان الأزمات الكبيرة عند نهاية القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، وإن كانت الارتفاعات الأكثر أهمية هى تلك التى تمت فى السنوات ١٦٨٩، ٩٥-١٦٩٦، ٢-١٧٠٣، ٥-١٧٠٦. وبدت الأسعار مستقرة حتى العام ١٧٥٠ مع وجود انخفاضات خفيفة أحيانًا. وعلى النقيض من ذلك تشهد الأسعار، خلال الثلاثين عامًا الأخيرة من القرن، ارتفاعًا سريعًا، بلغ ذروته إبان السنوات ١٧٨٧، ١٧٩٢، و١٧٩٧. ونحو العام ١٧٩٠ تضاعفت الأسعار – فى المتوسط – مرتين وذلك مقارنة بمعدلها الذى كانت عليه فى نهاية القرن السابع عشر.

ونصل إلى النتائج نفسها عند دراسة تطور أسعار المواد غير الغذائية الجارى استهلاكها يوميًا كالصابون والشمع السكندرى : فثمة أزمة طويلة المدى (١٦٩٠-١٧٣٠) تنعكس بوضوح فى الارتفاع المدوى للأسعار، يليها فترة استقرار نسبى والتى ما تلبث أن تنتهى مع عودة منحنى الأسعار إلى الارتفاع بعد العام ١٧٦٠، لتتزايد حدتها بدءًا من العام ١٧٩٠، وعند نهاية القرن تكون الأسعار قد تضاعفت ثلاث مرات عن مستواها السابق الذى كانت عليه فى العام ٨٠-١٦٩٠.

---

(١) تذكر النصوص التاريخية والوثائق الأرشيفية عدة أنواع من الجبن التى طالما تردد ذكرها وهى : الجبن الحالوم، الجبن الكشكبان والجبن المنصورى.

وتبين أسعار هاتين السلعتين الأخيرتين (الصابون والشمع) إلـى أى مـدى تأثرت المواد المصنعة بفترات الغلاء التى أثرت بدورها – لأسباب طبيعيـة فـى الأساس – على المنتجات الزراعية؛ وهذا ما يفسر التغير المدهش الـذى أصـاب معدلاتها السعرية (فالبون صار واسعًا بين أسعار الصابون : مـن ١ : ١٠) فيمـا أصبح التطابق ماثلاً تمامًا بين أعلى نقاط فى منحنى ارتفاع تلك الأسعار (السنوات ١٦٨٧، ١٦٩٦/٩٥، ١٧٠٣/٢، ١٧٢٥، ١٧٤٧، ١٧٨٧) وبـين الأزمـات الغذائية.

جدول رقم (٨)
تطور أسعار بعض السلع الغذائية
(الأسعار بالبارة ووحدة الوزن هى القنطار مؤشر سنة الأساس
(١٦٩٠-٨١=١٠٠)

السنة	السمن		زيت السمسم "السيرج"		السكر "سكر عادة"	
	السعر	المؤشر	السعر	المؤشر	السعر	المؤشر
١٦٦٤	٣٢٢	١٠٧	٢٤١	٩٧	-	-
١٦٧٨	-	-	-	-	٥٨٩	١١١
١٦٨٥	٣٠٠	١٠٠	٢٥٠	١٠٠	٤٦٠	٨٧
١٦٩٤	-	-	١٨٧	٧٥	-	-
١٦٩٥	٤٧٨	١٥٩	٣٠٣	١٢٢	-	-
١٦٩٦	٥٠٤	١٦٨	-	-	٥٦٧	١٠٧
١٧٠٢	٤٢٣	١٤١	-	-	-	-
١٧٠٣ (تعريفه)	٣٠٩	١٠٣	١٩٠	٧٧	٦١٧	١١٦
١٧٠٦/٥	٥٥٢	١٨٤	-	-	-	-
١٧٠٨	٤١٠	١٣٧	-	-	-	-
١٧١٨	-	-	١٩١	٧٧	-	-
١٧٢٤	٣٧٥	١٢٥	-	-	-	-
١٧٤٠	-	-	٢٦٠	١٠٥	٩٧٥	١٨٤
٢٠	٢٤٤	٨١	-	-	٣٩٦	٧٤
١٧٨٧ (تعريفه)	٩٠٠	٣٠٠	-	-	-	-
١٧٨٨	-	-	-	-	٨٧٣	١٦٥
١٧٩٥	-	-	٣٢٤	١٣١	-	-
١٧٩٧	٥٧٠	١٩٠	٤٥٩	١٨٥	-	-
١٧٩٩	-	-	-	-	٨٦٤	١٦٣

المصدر : سجلات المحاكم الشرعية

جدول رقم (٩)

أسعار الصابون والشمع السكندرى (بالقيمة الثابتة)

(سنة الأساس ٨١-١٦٩٠=١٠٠)

السنة	الصابون (القنطار بالبارة)	الشمع (الرطل بالبارة)		
١٦٢١ (تسعيرة)	١٦٦٠	٥٣٣	–	–
١٦٨٢	٣٠٠	١٠٠	–	–
١٦٨٧	٣٠٠٠	١٠٠٠	–	–
١٦٨٨	–	–	٨,٣	١٠٠
١٦٨٩	٣٢٤	١٠٨	–	–
١٦٩٢	٣٦٠	١٢٠	–	–
١٦٩٥/٩٤	١٠٦٨	٣٥٦	–	–
١٦٩٦	١٠٠٨	٣٣٦	١٠,٤	١٢٥
١٧٠١	٤٦٨	١٥٦	–	–
١٧٠٣ (تسعيرة)	٢٨٥	٩٥	١٣,٣	١٦٠
١٧٢٣	٤٤٠	١٤٧	–	–
١٧٢٥	٥٨٨	١٩٦	–	–
١٧٢٥ (تسعيرة)	٣٩٢	١٣١	–	–
١٧٢٧	٣٢١	١٠٧	–	–
١٧٢٩	–	–	١٠,٦	١٢٨
١٧٣٠	–	–	٩,٣	١١٢
١٧٣٣	٢٥٤	٨٥	–	–
١٧٤٠	٣٢٥	١٠٨	–	–
١٧٥٠	٣٦٢	١٢١	١٥,٢	١٨٣
١٧٥٩	–	–	١٧,١	٢٠٦
١٧٧١	٤٢٠	١٤٠	–	–
١٧٨٧	–	–	٢٠	٢٤١
١٧٩٢	٥٤٠	١٨٠	١٨,٤	٢٢٢
١٧٩٨	–	–	٢٢,٤	٢٧٠
١٧٩٩	٩٢٨	٣٠٩	–	–

٢- المواد الأولية والمنتجات المصنعة محليًا

والحال أن المواد الأولية من النسيج المحلى (الصوف، القطن والكتان) أمدّت حرفة النسيج النشطة، فقد تم تصدير كميات من هذه المواد الأولية (وبصفة خاصة

من الكتان ونسيج القطن)، وكميات متميزة الجودة من الأقمشة المصرية، ونتعرف من المصادر الأوربية، بشكلٍ كافٍ، على تطور أسعار هذه المواد الاولية.

وتكشف دراسة أسعار نسيج القطن والكتان، بدايةً، عن وجـود ارتفاعـات قصوى إبان سنوات (١٧١٢/١٠، ١٧٢٠، ١٧٣٢/٢٩، ١٧٤٥، ١٧٤٩، ١٧٥٩، ١٧٧٦، ١٧٨٧) التى تتطابق جميعها مع الارتفاعات العـشرية للقمـح. وتـشير الدراسة التفصيلية إلى أن تطور أسعار هذه المواد الأولية قد مضى وفقًا لـدورات متتالية استمرت ثلاثين سنة متضمنة معها فترة انخفاض لأسعارها والتى تلتها فترة غلاء.

جدول رقم (١٠)

متوسط سعر نسيج القطن والكتان بالقيمة الثابتة

(الأسعار بالجنيه (الفرنك) ووحدة الوزن القنطار)

الفترة الزمنية	نسيج القطن	الكتان
١٧١٧-٧٠٠	٦١	٢١
١٧٣١-١٧١٨	٧٩	٢٧
١٧٤٣-١٧٣٢	٦٤	٢٨
١٧٥٩-١٧٤٤	١٠٠	٣٥
١٧٧٤-١٧٦٠	-	-
١٧٩٠-١٧٧٥	١٠٥	-

Source : Archives de la C.C.M. (I 26, Satistiques)

وتشير حصيلة اختبار المتوسطات المرصودة من الأرشيفات القنصلية إلـى أنه بعد فترة الثبات النسبى للأسعار المنخفضة والتى استمرت حتى العـام ١٧١٥، عانى هذين المنتجين (نسيج القطن والكتان)، على مدار القرن الثامن عـشر، مـن ارتفاع سعرهما، وهو ما توضحه بجلاء نقاط منخفضة للمنحنيات : فبالنسبة لنسيج القطن نجد أسعاره ٤٥ جنيهًا فى العام ١٧١٧، و٥٠ جنيهًا فى العام ١٧٣٥، و٧٠ جنيهًا فى العام ١٧٥٣، و٧١ جنيهًا فى العام ١٧٨٠؛ أما الكتان فقد بلغ ١٥ جنيهًـا فى ١٧١٤، و١٨ جنيهًا فى ١٧٢٤، و٢٠ جنيهًا فى العام ١٧٣٥، و٢٥ جنيهًا فـى

العام ١٧٤٩، و٣٠ جنيهًا فى العام ١٧٥٤. وبدا هذا الارتفاع متفاقمًا وبصفة خاصة بين عامى ١٧٣٧ و ١٧٤٩، وبعد العام ١٧٨٠ بلغ معدل الارتفاع ككل حوالى ١٠٠% وذلك على مستوى القرن الثامن عشر. والبيانات السعرية المسجلة فى وثائق المحاكم الشرعية بالنسبة للقطن[١] تقدم مُعامل ارتفاع عالٍ بشكل واضح على نحو ما يشير الجدول التالى، ولكن الاتجاه العام للمنحنى ظل على مستوياته المرتفعة[٢].

جدول رقم (١١)

أسعار قنطار القطن بالبارة (بالقيمة الثابتة)

مؤشر سنة الأساس ١٦٨٧ = ١٠٠

السنة	السعر	المؤشر	السنة	السعر	المؤشر
١٦٨٧	٢٧٨	١٠٠	١٧٣٦	٢٣٨	٨٦
١٧١٨	٢٧٣	٩٨	١٧٤٢	٣٦١	١٣٠
١٧٢٩	٤٢٦	١٥٣	١٧٤٧	٥٥٨	٢٠١
١٧٣١	٢٣٤	٨٤	١٧٥٤	٥٧٥	٢٠٧
١٧٣٢	٣٠٠	١٠٨	١٧٨٢	٨١٧	٢٩٤
١٧٣٣	٢٧٣	٩٨	١٧٨٤	١٠٢١	٣٦٧
١٧٣٤	٢٦٦	٩٦	١٧٨٩	١٢٠٠	٤٣٢
١٧٣٥	٢٥٩	٩٣	١٧٩٠	١٢٠٠	٣٢٤
			١٧٩٧	١٣٢٠	٤٧٥

(١) واستكملنا أرقام سجلات المحاكم من البيانات المذكورة فى أرشيفات القناصل.

(٢) وتشير البيانات الخاصة بالكتان والتى تم جمعها من أرشيفات القناصل والمحاكم الشرعية – تشير إلى ارتفاعٍ بلغت نسبته ١٤١% وذلك طوال الفترة من ١٦٨٠ و ١٧٣٥. وبالنسبة لنسيج الصوف فإن أسعاره ارتفعت من ٥٥ بارة للذراع فى العام ١٦٨٣ (المؤشر ١٠٠) إلى ١٦٢ فى العام ١٧٩٥ (المؤشر ٢٩٤).

المصدر : أرشيفات المحكمة ووثائق غرفة التجارة بمرسيليا والأرشيفات الوطنية.

وارتبطت تقلبات أسعار الأقمشة المحلية كلية بأسعار المواد الأولية للنسيج : وبدمج مؤشرات الأنواع الثلاثة من الأقمشة التى طالما ترددت الإشارة إليها فى المصادر القنصلية[1] نحصل على بيانات الجدول التالى الذى تبدو صلته، على وجه الخصوص، بجدول الكتان واضحة.

جدول رقم (١٢)
يوضح المؤشرات المدمجة لأسعار الأقمشة
(البتانونى – الدمياطى والمنوفى)
(متوسط سنة ١٧٠٠-١٧٠٩ = ١٠٠)

١٧٠٠	١٠٧	١٧١٥	١١٦	١٧٣٥	٨٠	١٧٥٠	١٣٠	١٧٨٠	١١٨
١	٩٤	٦	١٠٢	٦	٩٠	١	١١٠	١	١١٨
٢	٩٤	٧	٩٩	٧	–	٢	–	١٧٨٦	١٣٩
٣	١٠٤	٨	١٩٠	٨	١٠٤	٣	١٤٨	٧	١٣٧
٤	١٠٠	٩	٢٢٠	٩	١٠١	٤	–	٨	١٢٧
١٧٠٥	٨٨	١٧٢٠	٢٦٢	١٧٤٠	١٠١	١٧٥٥	١٤٠	٩	١٣٩
٦	١٠٠	١	٢١٥	١	٨٦	٦	١١٠		
٧	١٠٥	٢	١٢٩	٢	١٠١	٧	١٢٣		
٨	١٠٥	٣	١٦٣	٣	٩٤	٨	١٢٥		
٩	١٠١	٤	١٠١	٤	–	٩	١٢٨		
١٧١٠	١١٩	١٧٣١	١٣١	١٧٤٥	١٤٤	١٧٧٦	٨٧		
١	١١٦	٢	٨٧	٦	١٢٧	٧	٨٧		
٢	١٠٤	٣	١٠١	٧	١٣٩	٨	١٢١		
٣	١٣٩	٤	٩٠	٨	١١٩	٩	١٢١		
٤	١٣٥			٩	١٢٣				

Source : Archives Nationales.

(١) فهناك : "البتانونى" ، و"المنوفى" و"الدمياطى" ، والنوعان الأولان من قماش الكتان.

ويمكن تحديد أعلى أسعار سجلتها تلك الأقمشة بالسنوات ١٧١٣، ١٧٢٠، ١٧٣١، ١٧٤٥، ١٧٥٤، ١٧٥٩، ١٧٧٨، ١٧٨٦، ١٧٨٩ والتى تكاد تتطابق تمامًا مع أعلى قيم سعرية لغزل القطن والكتان. ويلاحظ بوضوح وجود نفس الدورات الثلاثينية، التى سبق الإشارة إليها، وذلك بالنسبة لمتوسطات المؤشرات السنوية للأقمشة الثلاثة، على مدار مختلف الفترات المهمة :

الدورة الأولى	١٧٠٠-١٧١٧	: ١٠٧	١٧١٨-١٧٣١	: ١٧٦
الدورة الثانية	١٧٣٢-١٧٤٣	: ٩٤	١٧٤٤-١٧٥٩	: ١٢٥
الدورة الثالثة	١٧٦٠-١٧٧٥	:-	١٧٧٦-١٧٩٠	: ١١٩

وعبر هذه الحركات الدورية لأسعار الأقمشة التى تعاقبت فيها الأسعار المرتفعة والمنخفضة، فإن أسعار منتجات النسيج المحلية قد بدت وكأنها فى مجملها ثابتة ومستقرة تمامًا، مع وجود اتجاه واضح فى انخفاض الأسعار من دورة إلى أخرى. على أن القرن يبلغ نهايته بفترة غلاء : بلغ خلالها متوسط مؤشرات الأنواع الثلاثة من الأقمشة ١٣٠ وذلك بالنسبة إلى سنوات ١٧٨٠-١٧٩٠ (فى مقابل ١٠٠ عامى ١٧٠٠-١٧٠٩) لكن هذه الأسعار المرتفعة لها سمة دورية، وهى أيضًا أقل من معدلاتها فى الدورتين السابقتين؛ وعلى أية حال فارتفاع الأسعار الذى سُجل (فى نهاية القرن) هو أقل كثيرًا من معدل الارتفاع الذى أصاب المواد الأولية (القطن والكتان) خلال القرن الثامن عشر[1].

---

(١) لا تسمح الثغرات العديدة فى البيانات السعرية التى تم رصدها بوثائق المحكمة الشرعية، بشأن أسعار الأقمشة المحلية، سوى بتحليل قدر ضئيل من تفاصيل تطور أسعارها. على أن السلسلة الأكثر اكتمالاً هى تلك المتعلقة بقماش الصندل (الحرير) والقماش المنوفى (الكتان). وتوضح لنا الأرقام الخاصة بهذين النوعين من القماش وجود اتجاه ملحوظ لانخفاض الأسعار (بالقيمة الثابتة للبارة) من نهاية القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر =

الجلود والأحذية

وكانت الجلود موضوعًا لتجارة تصدير مهمة شأنها في ذلك شأن المواد الأولية للنسيج المحلي : وهذا هو السبب في أن أرشيف غرفة التجارة بمرسيليا غني بكثير من المعلومات التي تتيح لنا بناء منحنى كامل تمامًا لمعظم سنوات القرن الثامن عشر بالنسبة للجلود الجاموسي مثلا (باستثناء السنوات التي تمتد من ١٧٦٠ إلى ١٧٧٨ ومن ١٧٩١ إلى ١٧٩٨). ويمكن مقارنة هذا المنحنى كلية بمنحنى أسعار الأقمشة المحلية، وبصفة خاصة في النقاط المرتفعة المهمة في السنوات ١٧٢٠، ١٧٤٦، ٥٤-١٧٥٩، ١٧٧٩، ١٧٨٦ و ١٧٩٠ [1] ويكشف منحنى الجلود الجاموسي عن تعاقب الدورات الثلاثينية على النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (١٣)

أسعار الجلود الجاموسي

(متوسط الأسعار السنوية بالجنيه للقطعة)

الدورة الأولى ١٧٠٠-١٧١٧ : ١٥,٧	١٧١٨-١٧٣١ : ١٩,٤
الدورة الثانية : ١٧٣٢-١٧٤٣ : ١٨,٩	١٧٤٤-١٧٥٩ : ٢٧,٥
الدوة الثالثة : ١٧٦٠-١٧٧٤ :	١٧٧٥-١٧٩٠ :١٩,٦

- فالصندل (الحرير) كان يُباع الذراع منه بـ ٢١ بارة في العام ١٧١٨؛ ١٥ بارة في العام ١٧١٩؛ ١٥ بارة في العام ١٧٢٧؛ ١٣ بارة فيالعام ١٧٣٧؛ ١٢ بارة في العام ١٧٤٧؛ ١٢ بارة في العام ١٧٥٣؛ ٨ بارة في العام ١٧٥٥؛ ١٢ بارة في العلم ١٧٧٨؛ ١٥ بارة في العام ١٧٨٠؛ ١٠ بارة في العلم ١٧٩٢؛ ١٢ بارة في العام ١٧٩٣. وبالنسبة لقماش المنوفي (الكتان) : بيع المقطع بـ ٦٦ بارة في العام ١٦٨٦؛ و٤٢ بارة في العام ١٧٢٩؛ و ٤٣ بارة في العام ١٧٣١؛ ٤٨ بارة في العام ١٧٣٢؛ ٤٥ في العام ١٧٣٤؛ ٣٦ بارة في العام ١٧٣٨؛ ٣٩ بارة في العلم ١٧٤٠؛ ٦١ بارة في العام ١٧٤٤؛ ٤٩ بارة في العام ١٧٦٣.

(١) وتشير أيضًا وثائق الأرشيف الوطني إلى فترتي غلاء وقعتا في عامي ١٦٨٦ و ١٦٩٣.

المصدر : أرشيف غرفة التجارة بمرسيليا

وفى حالة غض البصر عن الفترات ذات الارتفاع الدورى للأسعار، فإن التطور العام لأسعار (الجلود الجاموسى)، خلال القرن الثامن عشر، يبدو ضعيفًا للغاية. وإذا أخذنا بسنة الأساس ١٠٠ الممثلة لمتوسط الأسعار السنوية لسنوات ١٧٠٠-١٧٠٩، فإن مؤشر الفترة من ١٧٨١ إلى ١٧٩٠ (المدرجة ضمن الفترة التى شهدت ارتفاعًا للأسعار) يسجل ١٢٠ ، وهو ما يعنى ارتفاعًا بنسبة ٢٠ % فقط.

وليس لدينا – للأسف الشديد – قدر كافٍ من البيانات، يسمح بأن نقيم جدولاً يمكن مقارنته بتطور أسعار الأحذية بالقاهرة[1]. وبدت الأسعار –وفقًا للمعلومات غير الكاملة – محتفظة بمستوياتها (مع انخفاض بسيط) وذلك على مدار الفترة من نهاية القرن السابع عشر وحتى العام ١٧٨٠، وشهدت السنوات العشر الأخيرة من القرن الثامن عشر ارتفاعًا ملحوظاً تميز أيضًا بالسرعة والحدة، إلاَّ أنه نحو العام ١٧٩٧ بدا الارتفاع يميل إلى التناقص.

القرطم وملح النشادر

وكانت هاتان السلعتان من بين أهم أنواع تجارة التصدير النشطة، فى القرن الثامن عشر، وهذا ما يفسر توافر المعلومات المتعلقة بهما فى مراسلات القناصل.

وتبع تطور أسعار القرطم أو الزعفران، ونباتات الصباغ المستخدمة فى صناعة الأقمشة منحنى تطور أسعار الأقمشة المحلية. وهنا نجد أسعارهما تتلاقى مع نقاط الغلاء الذى ميز منحنى الأقمشة المحلية (فى السنوات ١٧٠٣، ١٧١٤، ١٧٢٠، ١٧٣٣، ١٧٤٦/٤٥، ١٧٥٥، ١٧٥٩، ١٧٧٨، ١٧٨٦) هذا من ناحية،

(١) إن تعدد أنواع الأحذية المذكورة فى وثائق المحكمة (بابوج أصفر وأحمر، مراكيب أحمر، وأصفر، وبلدى.. الخ) إنما تشكل من ناحية أخرى صعوبة فى عقد المقارنة.

ومن ناحية أخرى التقيا (القرطم والأقمشة) بوضـــوح فـــى الـــدورة الثلاثينيـــة[1] والخلاصة أننا نلحظ اتجاهًا إلى الارتفاع المعتدل جدًا بين عامى ١٧٠٠ و١٧٥٩، يليه ارتفاعًا أكثر أهمية بين ١٧٧٥ و ١٧٩٠ (متوسط سعر القنطار فى الفترة من ١٧٧٥ إلى ١٧٩٠ : ٨٠,٧ جنيه فى مقابل ٥٠,٢ جنيه للفتــرة مــن ١٧٠٠ إلـــى ١٧١٧)؛ وإن كان هذا الارتفاع الذى يزيد عن ٥٠% الذى حدث فى إطار الـــدورة الثالثة التى ارتفعت خلالها الأسعار قد ظل أقل كثيرًا مـــن الارتفاعـــات المـــسجلة لمعظم السلع الأخرى.

وكان ملح النشادر، المستخرج من المناجم، والذى اشتد الطلـــب عليـــه فـــى التصدير حتى نهاية القرن - قد سجل تذبذبات نسبية فى سعره المرتفع قليلاً (خلال فترات الغلاء الكبيرة التى وقعت فى ســـنوات ١٧٢٣، ١٧٥٩، ١٧٧٨، ١٧٨٨)؛ ومن ناحية أخرى بدا ارتفاع سعر النشادر محسوسًا جدًا على مدار القرن الثـــامن عشر، والذى تمَّ تدريجيًا ووفقًا لدورة أربعينية (أى كل أربعين سنة) : فبين عامى ١٦٨٠-١٧١٧ حافظ على معدله السعرى الثابت تقريبًا عند ٦٠ جنيـــه للقنطـــار، بعدها وتحديدًا (فى العام ١٩ /١٧٢٠) قفز السعر إلى ١٠٠ جنيه للقنطار، واســـتقر هذا المعدل حتى العام ١٧٥٨ (فيما عدا فترة غلاء ١٧٢٣). وبدءًا من العام ١٧٥٨ يشهد السعر ارتفاعًا سريعًا، فبلغ سعر القنطار ١٥٠ جنيهًا، وهو المعدل الـــسعرى الذى لم يتجاوزه حتى العام ١٧٩٠؛ إذ أنه فى ذلك العام ارتفعت الأسعار وبلغ ملح النشادر ٢٠٠ جنيهًا للقنطار، وعلى كلٍ فإن ملح النشادر قد تضاعفت قيمته ثـــلاث مرات خلال القرن الثامن عشر.

---

(١) يأتى المتوسط السنوى لأسعار الزعفران تاليًا لمختلف الدورات (والسعر هنا معبر عنه بالجنيه ووحدة الوزن هى القنطار وفقًا لأرشيف غرفة التجارة بمارسيليا) :

١٧٠٠-١٧١٧ : ٥٠,٢ — ١٧١٨-١٧٣١ : ٦٢,٨

١٧٣٢-١٧٤٣ : ٥٤,٢ — ١٧٤٤-١٧٥٩ : ٦٧,٢

١٧٦٠-١٧٧٤ : - — ١٧٧٥-١٧٩٠ : ٨٠,٢

مثلت تجارة البن، المجلوب من اليمن، سلعة كبيرة للاستهلاك المحلي، وفي الوقت نفسه كان سلعة للتجارة العابرة أتاح الفرصة لقيام تجارة إعادة التصدير المهمة للغاية. وقد سيطرت تجارة البن على النشاط التجاري في القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر : وإذًا فدراسة تغيرات سعر البن إنما تضفي أهمية خاصة على ذلك النشاط (انظر جدول رقم ١٤)[١].

وبادئ ذي بدء يتبين أن السمة الأساسية لتغيرات أسعار البن هي الاعتدال النسبي، وتتجلى هذه النتيجة عند اختبار منحنى متوسط الأسعار السنوية للبن، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ومقارنتها بالمتوسط السنوي لأسعار القمح. ويبدو عدم انتظام شكل منحنى الأسعار السنوية أقل حدة من منحنى المتوسطات العقدية، على النحو الذي توضحه المقارنة بين المتوسط السنوي الأكثر انخفاضًا (قنطار البن بـ ٧٤٧ مديني في سنة ١٦٢٧) والمتوسط السنوي الأكثر ارتفاعًا (قنطار البن بـ ٢٤٧٤ مديني في سنة ١٧٢٦)، وهو ما يُعني أن الحد الأقصى للانحراف كان من

(١) انظر الرسم البياني رقم (٦). وقد تم بناء جدول "متوسط الأسعار السنوية للبن استناداً إلى المعلومات الموجودة في وثائق المحكمة الشرعية، وكذا مراسلات القناصل (بالأرشيف الوطني)، وأرشيف غرفة التجارة بمرسيليا (مجموعة رو Roux). على أنه فيما يتعلق بالمصدرين الأخيرين لم نستخدم سوى البيانات التي طُرِحت معادلة بالنقد والموازين المحلية (القنطار المحدد سعره بالمديني). وقد واجهت عملية جمع بيانات الأسعار ومعادلتها "بالقيمة الثابتة" بعض الصعوبات ؛ من جراء الاستعمال الجاري في آن واحد للقروش ذات القيم المختلفة، على النحو الذي نجده في الوثائق القنصلية (قروش حقيقية وقروش حسابية) وبالمثل في وثائق المحكمة الشرعية جرى استخدام "البارة الديوانية" (الممثلة للائحة الرسمية) مع البارة "المعاملة" الشائع تداولها. وأتاحت لنا المقارنات أن نرصد مواطن الاختلافات التي ساعدتنا على حل المشكلات التي سببت تعقيدًا أو اضطرابًا للوحدات النقدية المستعملة، وبصفة خاصة ما يتعلق بفترة ١٧٢٠-١٧٣٠. والبيانات الإحصائية المقدره بالجنيه والسول Sols، في المراسلات القنصلية، زودتنا أيضاً بمعلومات مصدرية مفيدة.

١ إلى ٣، فى حين كان معدل انحراف منحنى القمح من ١ إلى ١٥ . وعلى ذلك فإن منحنى متوسط أسعار البن كل عشر سنوات كان أكثر اعتدالاً من منحنى القمح (الحد الأدنى للانحراف ٢ للبن بدلاً من ٤ للقمح) (جدول ١٥).

وتكشف الدراسة المجهرية لتقلبات المتوسط السنوى لأسعار البن عن وجود علاقة واضحة بين هذه الأسعار وأزمات القمح؛ فكل نقاط منحنى البن تقريبًا تتطابق مع فترة غلاء القمح، باستثناء ما يتعلق بالسنوات ١٦٧١ و ١٦٨٣ : إذ يتحقق التطابق فى السنوات ١٦٢٩، ١٦٦٧، ١٦٩٤، ١٧٠٦، ١٧١٩، ١٧٢٦، ١٧٣٤، ١٧٤٢، ١٧٤٧، ١٧٥٩، ١٧٧٣، ١٧٨٦، ١٧٩٢، ١٧٩٧. وإذًا لابد أن نضع فى اعتبارنا أن غلاء البن، على وجه الخصوص ، قد ارتبط بالظروف الاقتصادية المصرية، وأن هذا الغلاء جاء نتيجة للأزمات الغذائية المحلية؛ وعلى ذلك فارتفاع أسعار البن لا يتعلق بالعوامل الاقتصادية (أو السياسية) للأقاليم الواقعة خارج مصر (وبصفة خاصة أقاليم الإنتاج) إلا فى أضيق النطاق.

جدول رقم ١٤

المتوسط السنوى لأسعار البن بالنصف فضة (بالقيمة الثابتة)

ووحدة الوزن هي القنطار

١٦٢٤	٨٢٥	١٦٩٠	٨٣٨	١٧٣٠	١٣٠٩	١٧٧٠	–
٥	٧٩٧	١	١٠٠٣	١	١٣٥٩	١	١٢٨٣
٦	٧٧٨	٢	٨٩٦	٢	١٨٤٤	٢	١٢٦٢
٧	٧٤٧	٣	١٠٥٧	٣	١٦٢٣	٣	١٣٠٠
٨	–	٤	١١٣٧	٤	١٩١٥	٤	١٢٢٨
٩	٢٠٢٨	١٦٩٥	١٠٣٥	١٧٣٥	١٥٨٣	١٧٧٥	١١٣٢
١٦٣٠	١١٩٦	٦	١٠٧٣	٦	١٣٨٢	٦	١٢٦٢
١	٨٣٦	٧	–	٧	١٢٤٥	٧	١٢٠٠
٢	١٠٣٢	٨	١١٣٠	٨	٩٦٤	٨	–
٣	–	٩	١٠٧٠	٩	١٠٦٢	٩	١١٥٩
٤	٨٥٥	١٧٠٠	١١١٤	١٧٤٠	١١٠٤	١٧٨٠	–
١٦٦٠	٩٠٤	١	–	١	١١٨٣	١	–
١	٩٣٧	٢	٩٩٠	٢	١٤٧٢	٢	١٣٣٦

٢	–	٣	١١٤٠	٣	–	٣	–
٣	٩٢٦	٤	١١١٩	٤	–	٤	١٥٠١
٤	–	١٧٠٥	١٦٠٠	١٧٤٥	١١٧١	١٧٨٥	١٥٩٠
١٦٦٥	٨٩٩	٦	٢٠٠٢	٦	–	٦	١٥٩٧
٦	–	٧	١٥٨١	٧	١٤٤١	٧	١٣٦١
٧	٩٩٦	٨	١٤١٣	٨	–	٨	١٣٦١
٨	٨٧٧	٩	١٥٨٤	٩	١٠٧٥	٩	–
٩	–	١٧١٠	–	١٧٥٠	–	١٧٩٠	–
١٦٧٠	–	١	–	١	١١٨٢	١	١٢٢٢
١	١١٣٥	٢	١١٢٢	٢	١١٥٨	٢	١٣٩٤
٢	١٠٢٠	٣	١١٤٧	٣	١١١١	٣	١٣٦١
٣	٩٣٢	٤	١٢٢٨	٤	١١٩٥	٤	١١٤٢
٤	١٠٣٥	٥	١٢١٦	١٧٥٥	١٠٤٦	١٧٩٥	١٢٩٦
١٦٧٥	٩٠١	٦	١١٧٣	٦	١٢٦٤	٦	–
٦	٩٧٠	٧	١٣٨٥	٧	–	٧	١٤٩٠
٧	٩٥٢	٨	١٦٧٨	٨	–	٨	–
٨	١٠٢٢	٩	٢٠٣١	٩	١٤٠٠		
٩	٩٧٠	١٧٢٠	١٧٥٢	١٧٦٠	١٢٦٨		
١٦٨٠	١٠٥٠	١	١٥٧٤	١	١١٣٩		
١	١٠٠٠	٢	١٧٩٠	٢	١١٥١		
٢	١٠٩٤	٣	٢١١٦	٣	١١٩٨		
٣	١١٠٩	٤	١٧٧٦	٤	–		
٤	–	١٧٢٥	٢١٧٢	١٧٦٥	١٢١١		
١٩٨٥	٩٩٧	٦	٢٤٧٤	٦	١٢٨٣		
٦	٩٧٣	٧	١٤٣٥	٧	١٢٤٩		
٧	٩٢٩	٨	١٣٥٤	٨	–		
٨	٩١٦	٩	١١١٦	٩	–		
٩	٨٨٤						

المصدر : سجلات المحكمة الشرعية والتى تتطابق مع سجلات القناصل وأرشيف غرفة التجارة بمارسيليا (مجموعة رو Fonds Roux)

جدول رقم ١٥

المتوسطات العقدية للقيمة المتوسطة لأسعار البن

بالبارة / والقنطار (بالقيمة الثابتة)

١٦٢٤-١٦٣٤ :١٠١٠	١٧٠١-١٧١٠ : ١٤٢٨	١٧٥١-١٧٦٠ : ١٢٠٣
١٦٦١-١٦٧٠ : ٩٢٧	١٧١١-١٧٢٠ : ١٤١٥	١٧٦١-١٧٧٠ : ١٢٠٥
١٦٧١-١٦٨٠ : ٩٩٩	١٧٢١-١٧٣٠ :١٧١٢	١٧٧١-١٧٨٠ :١٢٢٨
١٦٨١-١٦٩٠ :٩٧١	١٧٣١-١٧٤٠ :١٤٠٨	١٧٨١-١٧٩٠ :١٤٥٨
١٦٩١-١٧٠٠ : ١٠٥٧	١٧٤١-١٧٥٠ :١٢٦٨	١٧٩١-١٧٩٧ :١٣١٧

إن اختبار مدى التغيرات السعرية السنوية للبن إنما يسمح بالتعرف على ثلاث فترات للأزمات الحادة على وجه الخصوص . وإذا كانت الفترة الأولى ينقصنا بياناتها إلاّ أننا نعرف أن الأزمة بلغت ذروتها فى العام ١٦٢٩. وتعد الفترة الثانية هى الأطول والأكثر خطورة؛ فقد بدأت بعد العام ١٦٩٠ بقليل ولم تنته إلاّ بعد العام ١٧٤٠، وذلك بعد أن بلغ سعر قنطار البن ذروته فى العام ١٧٢٦ : فهذه الفترة المتميزة شهدت بصفة خاصة تذبذبات حادة للأسعار. وبدأت الأزمة الثالثة والأخيرة بعد العام ١٧٨٠، وقد امتدت حتى نهاية فترتنا (أواخر القرن الثامن عشر). وتطابقت فترتى الأزمة الثانية والثالثة تطابقًا واضحًا مع أخطر فترتين للمشكلات الاقتصادية الشديدة، تلك المشكلات التى عرفتها مصر بين عامى ١٦٨٠ و ١٧٩٨. وهكذا تبرز مرحلتان لتطور أسعار البن فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وحركتان على نطاق واسع ظهر فيهما منحنى المتوسطات العقدية واضحًا بدرجة كافية. وبدأت المرحلة الأولى مع غلاء سنة ١٦٢٩ وانتهت مع غلاء سنة ١٧٢٦ : وخلال هذه المرحلة كانت سنوات ١٦٦٠ و ١٦٩٠ هى سنوات انخفاض أسعار البن. أما المرحلة الثانية فقد شغلت الثلاثة الأرباع الأخيرة من القرن الثامن عشر (بين ١٧٢٦ و ١٧٩٨)، وتميزت السنوات ١٧٤٠-١٧٨٠ باتساع نطاق تناقص المتوسط السنوى لسعر البن، وكذا بمستوى منخفض نسبياً للمتوسطات العقدية.

ونخلص من كل ذلك بأن مجمل حركة أسعار البن، خلال هذين القـــرنين، قد شهدت اتجاهًا مؤكدًا للارتفاع البطئ والمنتظم والذى بدا واضحًا فـــى درجـــات انخفاض منحنـــى المتوسـط الـسنوى (١٦٢٧ : ٧٤٧؛ ١٦٩٠ : ٨٣٨؛ ١٧٣٨ : ٩٦٤؛ ١٧٥٥ : ١٠٤٦؛ ١٧٩٤ : ١١٤٢) وأصـبح أيـضًا (الارتفـاع البطـئ) محسوسًا جدًا عند مقارنته بفترتى انخفاض أسعار الـبن الواضـحة فـى منحنـى المتوسطات العقدية : فخلال الفترة الأولى (الواقعـة بـين ١٦٦٠ و ١٦٩٠) لـم يتجاوز متوسط سعر القنطار من البن ١٠٠٠ بارة، واستقر – بدرجة واضـحة – على ما يزيد قليلاً على ١٢٠٠ بارة خـلال الفتـرة الثانيـة (١٧٤٠-١٧٨٠)؛ أى بزيادة قدرها نحو ٢٠% والتى تعد بالفعل زيادة معتدلـة، وذلـك إذا أخـذنا فـى الاعتبار درجة الارتفاع الحاد التى ألمّت – فى الفترة نفسها – بأسـعار المنتجـات الاستهلاكية. ولم يزد متوسط سعر البن لسنوات ١٧٩١-١٧٩٨ (القنطار = ١٣١٧ بارة) عن ٣٦,٦% بالنسبة إلى متوسطه العقدى لسنوات ١٦٨١ –١٦٩٠ (القنطار = ٩٧١)، وبعد، فإن ما تحدثنا عنه إنما يشير إلى أعلى نقطة فى دورة الأسـعار، مما ينعكس سلبياً – إلى حد ما – على عملية المقارنة.

سلع أخرى واردة عن طريق البحر الأحمر

لم يتوافر للتوابل الأخرى (الفلفل واللبان والصمغ) بيانات كاملـة ومطـردة كتلك التى توافرت لبن اليمن. والبيانات الناقصة جدًا، التى وجدناها بوثائق غرفـة التجارة بمرسيليا، فيما يخص مختلف أنواع الصمغ (التركى أو العربى)، إنما تشير إلى أن أسعار تلك المنتجات قد شهدت ارتفاعًا حادًا ، وبصفة خاصة إبان السنوات ١٧١٨، ١٧٥٤ و ١٧٨٨-١٧٩٠؛ وإن كان متوسط الأسعار – إجمالاً – من بداية القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر، يُبين أن الأسعار تزايدت بنسب

ضعيفة جدًا[(١)]. والشئ نفسه نلحظه بالنسبة للفلفل الذى حافظ على سعره أو بالأحرى كان منخفضًا مع مطلع القرن السابع عشر وحتى بداية القرن الثامن عشر. وإذا كان هذا التطور (فى أسعار التوابل) قد تماشى مع تطور أسعار البن، إلاَّ أنه تناقض مع الحركة العامة لارتفاع الأسعار بالقاهرة. ويعزى هذا التناقض إلى طبيعة الدور الذى قام به الأوربيون بتفعيلهم مجال المنافسة للتوابل المصدرة من مصر بالمنتجات التى نقلوها مباشرة من الشرق (البن من الجزر، والفلفل)، وأيضًا بفعل ندرة وجود منافذ أخرى لتصريف هذه المنتجات.

المنتجات الواردة من أوروبا وتركيا

تميزت بشكل عام أسعار المنتجات الرئيسية الواردة من أوروبا وتركيا، كالمواد الاستهلاكية (مثل القماش الفرنسي أو الإنجليزى، والتبغ الوارد من سوريا أو من تركيا) والمواد الأولية المُخصصة للحرف المحلية (كالنيلة المستخدمة فى الصباغة، والحديد، والنحاس، والرصاص) – بثبات أسعارها نسبيًا بل وأحيانًا أخرى تميزت بالانخفاض، وذلك بين بداية القرن الثامن عشر ونهايته.

ويمكننا أن نأخذ تطور أسعار الجوخ المعروف باسم "الندران درجة ثانية" كنموذج بالغ الدلالة فى هذا الصدد، وخاصة أنه كان منتجًا صناعيًا معدًا للتصدير، والأكثر تمثيلاً للتجارة الفرنسية فى مصر. فقد كان واضحًا اتجاه أسعار الجوخ إلى

---

(١) تشير الأرقام الموجودة بسجلات المحكمة الشرعية بالنسبة لأسعار اللبان (البخور) إلى النتيجة نفسها، بل بالاحرى تظهر (مع تقويمها على أساس القيمة الثابتة البارة) انخفاضًا. فإذا طرحنا جانباً سنوات الغلاء تتجلى لنا السلسلة التالية لأسعار قنطار اللبان (بالبارة): ١٦٦٣ : ٣٩٤ بارة؛ ١٦٦٧ : ٣٠٥ بارة؛ ١٦٧٣ : ٤٤٣؛ ١٦٧٧ : ٥٥٥؛ ١٦٨٧ : ٣٢٠؛ ١٧٠٣ : ٤٧٥؛ ١٧١٤ : ٣٥٠؛ ١٧٢١ : ٤٩٨؛ ١٧٢٤ : ٢٩٩؛ ١٧٢٧ : ٢٥١؛ ١٧٣٥ : ٢٥٢؛ ١٧٤٠ : ١٩٥؛ ١٧٥١ : ٢١٠.

الانخفاض بين عامى ١٧١٤ و ١٧٨٨، ولو أن هذا الانخفاض يتلاشى أحيانًا إبان فترات الغلاء التى لها علاقة واضحة بالأزمات الغذائية المحليـة (١٧٢٠، ١٧٤٨، ١٧٨٨) وبالصراعات الأوربية التى أعاقت حركة الملاحـة بـالبحر المتوسـط، وعطلت التجارة مع بلاد الشرق (فهناك حرب الوراثة النمساوية : عـامى ١٧٤٥، ١٧٤٨؛ وحرب السنين السبع : سنة ١٧٥٨؛ والحرب الأمريكية : سنة ١٧٨١)[١]. فبالكاد ارتفع متوسط أسعار هذا القماش بين عامى ١٧٧٩ و ١٧٨٨ عن متوسـطه بين ١٧٣٠-١٧٣٩ : فالذراع منه بلغ ٥٥ مدينى فى مقابل ٥٣ مدينى.

وتكشف أسعار النيلة ، كمادة أولية يتم استيرادها وتخصيصها لحرفة النسيج، عن ثبات أسعارها ككل، وذلك بغض النظر عن غلاء ٨١-١٧٨٢ الـذى كانـت الحرب الأنجلوفرنسية – بداهةً – مسئولة عنه.

جدول رقم (١٦)

أسعار جوخ "لندران درجة ثانية"

الذراع / المدينى (بالقيمة الثابتة)

١٧١٤	٦٥	١٧٣٥	٥٥	١٧٤٨	٦٨	١٧٨٠	[٥٣]
١٧٢٠	٧٦	١٧٣٦	٥٦	١٧٤٩	٥٤	١٧٨١	[٦٤]
١٧٢٩	٥٩	١٧٣٩	٥٤	١٧٥٣	٥٤	١٧٨٢	٥٩
١٧٣٠	٤٨	١٧٤٠	٥٢	١٧٥٨	٦٥	١٧٨٤	٥٨
١٧٣١	٥٤	١٧٤٤	٥٨	١٧٦٣	٥٢	١٧٨٥	٤٥
١٧٣٢	٥٣	١٧٤٥	٦٨	١٧٧٧	[٤٧]	١٧٨٨	٦٠
١٧٣٤	٥٥	١٧٤٧	٥٧	١٧٧٩	[٤٧]		

المصدر : وثائق الأرشيف الوطنى، ووثائق غرفة التجارة بمرسيليا. وبيانات سنوات ١٧٧٧، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١ تم تحويلها من الجنيه (الفرنك) إلى المدينى.

(١) تشير وثائق المحكمة الشرعية إلى "جوخ الملاوان" ومن المحتمل أن يكون هو جوخ "لندران" الذى جرى استعماله ظاهرياً فى مصر. وتؤكد البيانات الموجودة بوثائق هذه المحاكم ثبـات الأسعار فى القرن الثامن عشر، وذلك إذا طرحنا جانباً الارتفاع المستمر لهذا القمـاش فـى السنوات الأخيرة من هذا القرن : فالذراع (بالقمية الثابتة للمدينى) كانت قيمتـه فـى سـنة ١٦٨١ : ٤٠ مدينى؛ وفى سنة ١٧٠٥ : ٦٠ مدينى؛ وفى سنة ١٧٥٢ : ٥٨ مدينى؛ وفـى ١٧٨١ : ٥١ مدينى؛ وفى ١٧٨٢ : ٤٩ مدينى، وفى ١٧٩١ : ٨٤ مدينى.

جدول رقم ١٧
أسعار النيلة (الأوقية /المدينى)
(بالقيمة الثابتة)

١٧٢٩	٥٩٦	١٧٣٧	٥٥٧	١٧٨١	٧٦٧
١٧٣٠	٥٠١	١٧٦٣	٥١٦	١٧٨٢	٨٢٩
١٧٣١	٥٦٠	١٧٧٦	٥٨١	١٧٨٤	٥٣٩
١٧٣٢	٥٦٦	١٧٧٧	٥٦٩	١٧٨٧	٥٦٢
١٧٣٣	٥٨٠			١٧٨٨	٦١٢
١٧٣٦	٥٩٩			١٧٨٩	٥٨٣

المصدر : وثائق الأرشيف الوطنى وغرفة التجارة بمرسيليا

وكانت معظم المعادن التى استخدمها الحرفيون المصريون مستوردة من أوروبا، وخصوصنا عنصرى الحديد والرصاص. وعلى العموم انخفضت أسعار هذه المواد الأولية، وذلك من نهاية القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر . ولم يحدث الارتفاع بدرجة محسوسة إلا بعد العام ١٧٨٠ (بالنسبة للحديد) والعام ١٧٩٠ (بالنسبة للرصاص) أيضاً ظلت أسعار الحديد حتى العام ١٧٩٨ تعادل، على نحو ملموس، معدلاتها فى القرن السابق.

جدول رقم (١٨)
أسعار الحديد والرصاص (القنطار / المدينى)
(بالقيمة الثابتة)

السنوات	الرصاص	الحديد	السنوات	الرصاص	الحديد	السنوات	الرصاص	الحديد
١٦٣٢	٣٦٨	٢٤٦	١٧٠٠	٢٣٠	–	١٧٨٢	٢٧٥	٢٢٥
١٦٧٨	–	٣٤٦				١٧٨٧	٢٧٥	٢٤٠
١٦٨٦	–	٢٩٠	١٧٧٤	–	١٨٦	١٧٩٢	٢٣٠	–
١٦٩٦	–	٢٠٢	١٧٧٦	–	١٨٦	١٧٩٨	٦٤٠	٣٢٠

المصدر : وثائق المحكمة الشرعية ، الأرشيف الوطنى، وأرشيف غرفة التجارة بمرسيليا.

وكانت إعادة استخدام النحاس القديم واستيراده من تركيا هو ما يُحدد سعر النحاس الذى عرف تطورًا مماثلاً؛ فلقد كان انخفاض سعر هذه المادة الأولية (الضرورية) شديدًا جدًا، وذلك على مدار الفترة من بداية القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر، ولم يرتفع سعره إلاَّ فى السنوات الأخيرة من ذلك القرن.

جدول رقم (١٩)

أسعار النحار (الرطل / المدينى)

(بالقيمة الثابتة)

١٦٣٠	٢٠,١	١٧١٨	١٤,٦	١٧٨٥	١٠,٤
١٦٣٤	٢٢,٨	١٧٢٧	١٢,٩	١٧٨٨	٩,٧
١٦٥٩	٢٠,٥	١٧٣٠	١٣,٨	١٧٩٢	٨,٣
١٦٨٤	١٦,٢	١٧٥١	١٥,٤	١٧٩٦	٩,٢
١٦٨٧	٢١,٦	١٧٥٢	١٣,٣	١٧٩٧	١٢
١٦٨٨	١٦,٦			١٧٩٨	١٢,٤

المصدر : وثائق المحكمة الشرعية وكتاب وصف مصر.

وإذا عبَّرنا عن سعر النحاس "بالقيمة المتغيرة" للبارة نجد أن سعره ظل ثابتًا تقريبًا، معظم القرنين السابع عشر والثامن عشر، عند حوالى ٢٠ مدينى للرطل، وثباته عند هذا المُعَدَّل إنما يُغطى على حقيقة انخفاضه المنتظم، وذلك إذا أخذنا فى الاعتبار تدهور البارة : فلقد بدأ الانخفاض نحو العام ١٦٩٠ متجاوزًا فى مدة قرن نسبة ٥٠%، وبعد العام ١٧٨٠ هبط إلى معدلٍ أقل من ١٠ مدينى (بالقيمة الثابتة للمدينى) للرطل ولم يرتفع سعره عن ١٢ مدينى إلاَّ فى السنوات الأخيرة من هذا القرن.

وكان الحرير مادة أولية ضرورية لطائفة نشطة جدًا بالقاهرة، وكان نسيجه يتم استيراده من الإمبراطورية العثمانية، واتخذت أسعاره فى تطورها ذات المسار بالاتجاه إلى الانخفاض أو إلى الثبات؛ "فالحرير الرومى" الذى كان سعر الدرهم منه بـ ١,٤١ نصف فضة فى العام ١٦٦٣، تذبذب سعره طيلة الفترة التالية وحتى

العام ١٧٩٠، حول ما يقارب قيمته المتوسطة البالغة نصف فـضة واحـدة لكـل درهم؛ إذ أنه برغم الارتفاع الشديد فى الأسعار بعـد العـام ١٧٩٠ إلا أن سـعره تجاوز بالكاد معدلـه القديم (فنجد الدرهم منه بـ ١,٤٩ نصف). وإذا ما طرحنـا جانباً فترات الغلاء الاستثنائية، فإن سعر درهم الحرير الخام قد ظل ثابتاً عند مـا دون ٠,٩ نصف فضة بما فى ذلك فترة الارتفاع الشديد للأسعار فى نهاية القـرن الثامن عشر.

جدول رقم (٢٠)
أسعار الحرير (درهم / نصف فضة)
(بالقيمة الثابتة)

السنة	حرير رخام	حرير رومي	السنة	حرير خام	حرير رومي
١٦٢٨	١,٦٣	–	١٧٣٦	١,٢٩	–
١٦٦٣	–	١,٤١	١٧٤٧	٠,٧٤	٠,٩٩
١٦٨٩	٠,٦٠	١,١٨	١٧٥٥	–	١,١٢
١٦٩٦	–	١,٠١	١٧٥٦	٠,٧٦	–
١٦٩٩	٠,٧٩	–	١٧٦٦	٠,٩٠	–
١٧٠٨	٠,٥٨	٠,٨٥	١٧٧٩	١,٠٨	–
١٧١٨	٠,٨٥	١,٢٨	١٧٨٦	–	١,٠٥
١٧٢٧	٠,٨٦	–	١٧٩١	١,٠٦	–
١٧٣٠	٠,٨٢	–	١٧٩٥	–	١,٤٩
١٧٣٤	–	١,١٠			

المصدر : المحكمة الشرعية

وكان تطور سعر التبغ الوارد – أيضاً – من ولايات الإمبراطورية العثمانية (وخاصة من الشام) قد اتخذ نفس الاتجاه العام للأسعار : ففى العام ١٧٩٨ بلغ سعر قنطار التبغ ٤٦٤ نصف؛ أى أنه كان أقل بكثير من سعره قبل

قرنٍ مضى (ففى العام ١٦٨٢ سجل ٦٠٠ نصف للقنطار). على أنه، بوصفه سلعة استهلاكية كبيرة، بدا أيضًا متأثرًا تمامًا من مردود فترات الغلاء الشديدة التى أثرت بدورها على المواد الغذائية المحلية : ولهذا السبب لم ينتظم منحنى أسعار التبغ (فنجد أسعاره مرتفعة فى سنوات ١٦٩٠، ١٧٧٩،١٧٩١) بشكل أكثر حده عن أسعار المنتجات الأخرى المستوردة :

جدول ٢١
أسعار التبغ (قنطار / نصف فضة)
بالقيمة الثابتة

١٦٨٢	٦٠٠	١٧٠٤	٢٨٥	١٧٧٩	٨٣٨
١٦٨٧	٥٩٠	١٧٠٨	٤٣٠	١٧٨٥	٦٤٥
١٦٩٠	١٣٩٥	١٧٢٨	٢٩٦	١٧٩١	٧١٦
١٦٩	٣٦٥	١٧٢٩	٣٤١	١٧٩٢	٤٣٣
١٦٩٨	٤٤٨	١٧٥٣	٤٤٥	١٧٩٧	٥٣٦
١٧٠٣	٤٣٢	١٧٥٤	٣٣٤	١٧٩٨	٤٦٤

المصدر : المحكمة الشرعية

٥- الخلاصة

تميزت - إذاً- حركة الأسعار بين نهاية القرن السابع عشر وختام القرن الثامن عشر باتجاهها - أساساً - إلى الارتفاع المتزايد، وبصفة خاصة فى السلع ذات الأولوية فى الاستهلاك والتى شغلت حيزًا كبيرًا فى الحياة اليومية للسكان. وعندما يصل الجبرتى لسنة ١٨٢٠- وهو العام الذى أنهى عنده يومياته فى ختام حياته، أخذ يشرح بأسلوب واقعى اضطراب الأسعار التى لم يميز منها سوى المراحل الأخيرة الأكثر مأساوية : فقد لاحظ أنه فى الزمن السابق كان ربُّ البيت لا يحتاج لأكثر من ١٠ بارات لتغطية نفقاته اليومية، وذلك لكل أهل بيته (العائلة والجوارى والخدم)، وأن الأمر اختلف فى زمانه (١٨٢٠)؛ إذ صارت العشرة

قروش تكفى بالكاد. وبعبارة أخرى لا حظ الجبرتى أن النصف فضة قد حلَّت محل الجدد النحاسية فى المعاملات اليومية أو على حد قوله : "صار النصف فضه بمنزلة الجديد النحاس "(١).

وحتى مع استبعاد تأثير تدهور البارة على الأسعار وذلك من خلال معادلتها أو التعبير عنها بالقيمة الثابتة، فإن الحقيقة الجلية تمامًا أن الأسعار كانت فى حالة ارتفاع من قرن لآخر، حتى ولو كان هذا الارتفاع أقل حدة بشكل عام. على أن النتائج تختلف تماماً فيما لو أخذنا فى الاعتبار ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمواد الاستهلاكية الكبيرة أو المنتجات المصنعة محليًا، وبدرجة أقل بالنسبة للسلع المصدرة كالأقمشة، ومنتجات التجارة العابرة التى تمر بمصر كالبن والتوابل.

فلقد رصدنا فى الحالة الأولى (السلع الغذائية والمواد الاستهلاكية المحلية) ارتفاعًا مهمًا وقع فى نهاية القرن السابع عشر : فكان بقدر الضعفين بالنسبة للقمح والسمن والزيت، على حين كان ارتفاع سعر الأرز والفول بقدر مرتين ونصف، أما اللحوم والصابون والشمع فقد تضاعف سعرها ثلاث مرات وبشكل يفوق ما كانت عليه منذ قرنٍ مضى.

ومن ناحية أخرى تفاوتت إلى أقصى حد أسعار تلك المنتجات الأكثر استهلاكًا، وتعاقبت عليها فترات الارتفاع الحاد، والاستقرار، والانخفاض الشديد. وفى هذا الإطار لعب القمح عمومًا دور المحرك؛ إذ كان غلاء سعر هذه السلعة هو الأساس الذى تتأثر به المواد الاستهلاكية الرئيسية والمنتجات غير الزراعية بشكل مباشر (كالصابون والأقمشة) أو السلع المستوردة (كالبن). ولتبسيط هذه المسألة بعض الشئ. يمكننا أن نقسم الفترة التى تغطى زهاء القرن إلى ثلاث مراحل. فمع ختام القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر بدأت حركة ارتفاع حاد للأسعار التى بلغت ذروتها بالنسبة للقمح فى العام ١٦٩٦، وبالنسبة لكثير من المنتجات الغذائية الاستهلاكية (كاللحم والسمن والزيت والجبن والعسل .. الخ) فى ١٧٠٣-١٧٠٥. واتجهت الأسعار بعدها وتحديدًا بين ١٧٢٠ و ١٧٦٠

---

(١) الجبرتى، ج٤، ص ٣١٢.

إلى الثبات ثم الانخفاض الذى بدا ملموسًا، فيما يتعلق بالقمح، فى ذلك الخط الهابط للنقاط المرتفعة على منحنى الأسعار بين عامى ١٧٢٤-١٧٥٠، كما كان الانخفاض واضحًا جدًا لعدد معين من السلع الغذائية والصابون.. الخ. وبعد سنوات قليلة من بداية النصف الثانى من القرن الثامن عشر بدأت حركة ارتفاع للأسعار والتى أخذت تتزايد بعد العام ١٧٧٠، وعلى نحو أكثر حدة بين عامى ١٧٨٠-١٧٩٠ : فى العام ١٧٨٤ (بالنسبة للقمح)، ونحو العام ١٧٨٦ (بالنسبة للسمن والزيت والجبن والسكر والصابون والشمع) حيث بلغت الأسعار ذروتها من الارتفاع. وبعد العام ١٧٩٠ بدأ يظهر اتجاهًا آخر لانخفاض الأسعار، إلا أنه كان محدودًا؛ إذا لم يكن مستواه بالقدر الكافى لإلغاء الآثار المترتبة على الارتفاع السابق للأسعار.

وفى الإمكان الاعتماد على المؤشرات التى طرحها لين Lane عند قياس معدل الاستهلاك السنوى "لإعاشة منزل" بالقاهرة[1] – بعمل الجدول التالى، وبالاعتماد تحديدًا على ست سلع نعرف تطور أسعارها على نحو جيد خلال ست فترات أساسية. وبرغم الثغرات واضطراب الوثائق إلاّ أن الجدول يسمح، كما يبدو لنا، بأن نقدم صورة متماسكة وواقعية لحركة أسعار أهم المواد الاستهلاكية بين عامى ١٦٨٠ و ١٧٩٨ التى أجملنا – فيما سبق – خطوطها الكبرى:

---

(١) إن قائمة لين (فى كتابه Manners, p.581) تتضمن ست عشرة سلعة، والتى بلغت قيمتها الإجمالية ٢٧٥٢ قرشاً ، فى حين أن السلع الست التى أخذنا بها (فىعمل الجدول) تجمل وحدها فقط ما قيمته ١٨١٠ قرشًا.

جدول ٢٢

تطور متوسط أسعار السلع الست

خلال الفترات الست العقدية بين ١٦٨٠ و ١٧٩٨

(بالقيمة الثابتة)

	بين ١٦٨١ و١٦٩٠	بين ١٦٩١ و١٧٠٠	بين ١٧٢١ و١٧٣٠	بين ١٧٥١ و ١٧٦٠	بين ١٧٨١ و ١٧٩٠	بين ١٧٩١ و ١٧٩٨
القمح (٨ أردب)	٥٥٢	٥٩٧	٥٠٤	٦٣٢	١٦٠٨	١١٦٨
لحم الضأن (١,٥ رطل يوميًا)	٥٤٧	٩٣٠	٥٤٧	٦٦٧	٢٤٠٧	١٣١٣
السمن (قنطاران)	٦٠٠	٩٧٤	٧٥٠	٤٨٨	١,٨٠٠	١١٤٠
البن (٣١ رطل)	٣٠١	٣٢٨	٥٣١	٣٧٣	٤٥٢	٤٠٨
التبغ (١٣,٣ أوقية)	٣١٩	١٥٠	١١٨	١٤٤	٢٣٩	١٩٩
الشمع (١١,٨ أوقية)	٢٧٢	٣٤١	٣٢٥	٤٩٨	٦٤٣	٦٠٣
الإجمالي	٢٥٩١	٣٣١٩	٢٧٧٥	٢٨٠٢	٧٨٠٢	٧١٤٩

ملحوظة : تم الاعتماد فى وضع بيانات هذا الجدول على أساس القيمة المتوسطة المعروفة لكل فترة (عقدية) فى حين تم حساب المتوسط العقدى لكل من القمح والبن على أساس المتوسطات السنوية.

ومن الواضح أن العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر قد شهدا بصفة خاصة حالة من الارتفاع الشديد للأسعار (وقد تضاعفت الأسعار ثلاث مرات بين ١٧٨١ و ١٧٩٠، بينما تضاعفت بين عامي ١٧٩١ – ١٧٩٨ مرتين وذلك قياسًا على معدل الأسعار بين عامي ١٦٨١ و ١٦٩٠)، وقد أثر هذا الغلاء بشدة على الطبقات البسيطة من السكان.

أما المجموعة الثانية من المنتجات والتى لعبت دوراً هاماً فى الحياة الاقتصادية بالقاهرة فقد كان تطور أسعارها مختلفاً كثيراً : فالأقمشة (وهى صناعة رئيسة قامت بها طائفة محلية تمكنت من أن تغذى نشاطا معروفاً للتصدير) كان معدل ارتفاع أسعارها فى مجمله معتدلاً جدًا : إذ ارتفعت بالكاد أسعار القماش المحلى إبان السنوات ١٧٨٠-١٧٩٠ وذلك بالنسبة إلي معدلاتها فى بداية القرن، بل ونجد فى إطار هذه الفترة نفسها انخفاضًا محسوساً للأسعار. وكان من الصعب أن نجد تفسيراً مُرضيًا لهذه الحالة من استقرار الأسعار، والتى تناقضت على نحو يثير الدهشة، مع حركة ارتفاع أسعار المواد الخام للنسيج، وربما تعلق الأمر بالمنافسة التى وقعت داخل مصر بين الأقمشة الأوروبية والأقمشة المحلية الجيدة كذلك حول الأسواق الخارجية، تلك المنافسة التى ساهمت فى الحفاظ على سعر الأقمشة المصرية عند معدل منخفض نسبياً. وثمة اعتبارات مشابهة كانت وراء التغيرات الطفيفة فى أسعار البن والاعتدال النسبى فى ارتفاع أسعاره التى أوضحناها (فى الجدول) ، فالمقاربة بين معدل سعره فى العقد الأخير من القرن الثامن عشر وبين ما كان عليه فى الفترة من ١٦٨٠ إلى ١٦٩٠ تبين أن البن ارتفع سعره بمقدار الثلث؛ فالبن بوصفه منتجًا رئيسياً فى التجارة الخارجية لمصر، حيث كانت غالبية الكميات المجلوبة من اليمن يُعاد تصديرها، اعتمد كلية على السوق الدولية، الأمر الذى ساهم فى الحدّ من ارتفاع سعره. ولم يكن ثمة استحالة أن ينجم عن ثبات الأسعار على هذا النحو نتائج مؤسفة للغاية، سواء لطائفة النساجين القاهرية الأكثر نشاطا فى هذا العصر أو لتجارة التوابل الكبيرة التى مثلت النشاط الاقتصادى السائد فى مصر. وهكذا كانت الحركتان تتناقضان فى اتجاههما بين ارتفاع لأسعار أهم المواد الاستهلاكية المحلية وبين جمود أسعار منتجات التصدير الكبرى ، لتساهم الحركتان فى تفاقم الأزمة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، تلك الأزمة التى عانت منها مصر.

الفصل الثالث

الأزمـــــات

سبق أن كشفنا عن وجود علاقة متبادلة بين حركتي الأسعار والنقود، وهــذه العلاقة هي الأوضح والأكثر سهولة في تناولها؛ فقد تطابق ارتفاع الأسعار نــسبيًا مع تدهور العملة، وذلك منذ نهاية القرن السابع عشر وحتى نهاية القــرن الثــامن عشر. وجاء المنحنى الصاعد للأسعار متطابقاً تقريباً مع المنحنى الهــابط للبــارة المصرية، ولكن في الاتجاه العكسي كان المعاصرون للأحداث على وعي تــام – على نحو ما رأينا – بالعلاقة الموجودة بين الظاهرتين.

ومن ناحية أخرى يمكننا القول إن التفاوت الكبير لحركة الأسعار في الدورة التي يبلغ مداها قرنا بالنسبة للبن، والدورة التي يبلغ مداها نصف القــرن بالنــسبة للقمح والمنتجات الزراعية، والدورة التي يبلغ مداها ثلاثة عقود بالنسبة للنسيج، أثر ذلك التفاوت على مراحل التطور النقدى في الأجل البعيد وحال نقص المعلومــات وقلة ما نعرفه عن التاريخ الاقتصادى لمصر في هذا العصر، دون المضي قــدماً في هذا الاتجاه. وأدى اقتصار ملاحظاتنا على حالة القمح الذي لعب دورًا رئيــسياً في حياة هذه البلاد إلى التفكير في إمكانية الكشف عن حقيقة تمثل – في واقع الأمر – ظاهرة ذات مغزى، وهي أنه خلال فترات الغلاء أو فترات انخفاض الأســعار تطابقت الأسعار العقدية للقمح – وإن كان ثمة اختلاف في التوقيت – مع مراحــل الانخفاض السريع أو مع نقيضه فترات الثبات النسبي للعملة. وهكذا فــإن فتــرات ارتفاع أسعار القمح في السنوات ١٦٥٠- ١٦٦٠، ١٦٨١-١٧١٠، ١٧٧١-١٧٩٠ قد صاحبــها ثلاث فترات للهبوط السريع في قيمــة العملــة : الــسنوات ١٦٦٠-١٦٧٧، ١٦٨٨-١٧٢٦، ١٧٨٢-١٧٩٨. وعلى العكس من ذلك جــاءت فترتــان شهدتا انخفاض المتوسطات العــقدية لأســعار القــمح (السنوات ١٦٦١- ١٦٨٠ و ١٧١١-١٧٤٠) في أعقاب فترات ثبات العملة أو انخفاضها البطئ : الــسنوات ١٦٧٨-١٦٨٨، ١٧٢٦-١٧٤١. وتعد الفترة من ١٧٤١ إلــى ١٧٨٠ الاســتثناء

البارز في هذه العلاقة المتبادلة بين الأسعار والعملة، إذ على الرغم من تحقق فترة نادرة للاستقرار النقدى ظلت الأسعار العقدية للقمح مرتفعة من ١٧٤١ إلى ١٧٧٠.

ومن الصعوبة بمكان أن نبحث العلاقة المتبادلة بين الظاهرتين الاقتصادية والنقدية في الأجل الطويل. وتزداد الصعوبة إذا حاولنا تقديم تفسير لها. وما يمكننا قوله إن الارتفاع المستمر للحاصلات الزراعية الرئيسة تسبب في تفاقم ندرة النقود التي عانت البلاد منها عادة : فالندرة النسبية في النقود دفعت الحكام إلى إصدار المزيد من "البارات" سيئة العيار، ويتواصل سياق تدهور قيمة تلك العملة مع قيام المسئولون بقصها مما ساهم في استمرار تدهور قيمتها.

وإجمالاً يبدو أن تطور الأسعار في المدى البعيد لا يزودنا إلاَّ بانطباع عام للتطور الاقتصادى، في حين أن تطور الأسعار على المدى القصير يبرز الدور الخطير الذى لعبته الحركتان (الأزمات الغذائية والأزمات النقدية). والواقع أن توالى هذه الأزمات (سواء جاء حدوثها على مسافة زمنية بعيدة أو تكرر حدوثها على المدى القصير أو تزامنت الأزمتان معًا بشكل يُضاعف من حدة تأثيراتها السلبية) – حدد في الأجل القصير الأطوار الاقتصادية التي تتفق جزئيًا مع وقوع الأزمات على مدى زمنى بعيد، وإن كانت هذه الأخيرة تبدو الأكثر دلالة في هذا الصدد : فالسنوات من ١٧١٥ إلى ١٧٤٠ والتي شهدت سلسلة من أزمات الغلاء الشديد، تعد من بين أكثر الفترات اضطراباً في تاريخ مصر العثمانية، برغم أنها تميزت بانخفاض متوسط الأسعار. وعلى النقيض من ذلك شهدت السنوات من ١٧٤٠ إلى ١٧٦٠ ارتفاعاً في أسعار القمح[١] برغم أنها خلت تقريبًا من الأزمات الشديدة، بل إن الجبرتي يعدها فترة نادرة للرخاء والسعة[٢].

ومن ثم تصبح دراسة فترات الغلاء والاضطرابات النقدية بالغة الأهمية عند تحديد الحقب الزمنية لتاريخ مصر. ومن السهولة بمكان دراسة تلك المسألة، وذلك لأن المؤرخين المعاصرين اهتموا بتسجيل تلك الأزمات التي فرضت نفسها عليهم، بسبب شدتها وتعدد النتائج الاجتماعية (وأحياناً السياسية) التي كانت تتمخض عنها

---

(١) انظر الجداول رقم ٣، ٤، ٥.

(٢) الجبرتي ، ج١، ص٢٠٣.

بشكل كارثي؛ ذلك أن ندرة القمح والمنتجات الزراعية كانت تُحدث بالضرورة ارتفاعًا حادًا في الأسعار، سرعان ما ينجم عنه وقوع المجاعة والأوبئة التي لا مفر منها.

وعادةً ما كانت الاضطرابات النـقدية تزيد من تفاقم حدة الأزمة التي نادرًا ما كانت تنفرج دون أن يعبر أهل القاهرة عن جام سخطهم في المظاهرات الشـــعبية الصاخبة. ولا تملك السلطات إزاء عجزها عن إخمادها سوى المساومة على تهدئة الأزمة.

١ – أزمات القرن السابع عشر

تواتر بشكل منتظم وقوع الأزمات الغذائية، وخاصة في مجال "الحاصلات الزراعية" كل عشر سنوات، وذلك طوال القرن السابع عشر وحتى العام ١٦٩٠ : وتأتي هذه الأزمات عنيفة أحياناً، إلاَّ أن وجود فاصل زمني بينها قد جعلها لا تؤثر في حالة الرخاء النسبي الذي عرفته آنذاك مدينة القاهرة ، تأثيرًا بعيد المدى.

واستهل القرن السابع عشر بحالة غلاء شديد، في ظل حكم على باشا (١٦٠١–١٦٠٣) : فعلى أثر سوء فيضان النيل ارتفعت أسعار القمح إلى ٣٦ نصف فضة للويبة الواحدة (الويبة تعادل ١/٦ الأردب). وكانت المجاعة شديدة جدًا حتى لقد لُوحظ حالات لأكلي لحوم البشر، وهي الأزمة التي سرعان ما انقلبت إلى طاعون مدمر، كان يحصد ٣٠٠ ضحية يوميًا يجري حملهم إلى مصلى باب النصر[1]. غير أن ولاية محمـــد باشـــا (١٦١١–١٦١٥) شهدت سنوات عدة من الرخاء وانخفاض أسعار المواد الغذائية الرئيسية انخفاضًا كبيرًا لم يضع حدًا له

---

(١) ابن أبي السرور، ورقة ٣١ ب – ٣٢ أ؛ مرعي ، ورقة ٣٧١؛ مخطوطـــة بـــاريس، ورقـــة ١٠٣أ(Manuscrit Paris 1854) ؛ زبدة، ورقة ٤ أ ؛ مختصر ، ورقة ٣٧ ب؛ أحمد شلبي ، ورقة ٩ ب (وهو الذي يذكر بأن عدد الضحايا الذين كانوا ينقلون يوميًا لجـــامع الأزهـــر ١٠٠٠ ضحية، وذلك طوال ٣٥ يومًا).

حدوث غلاء معتدل فى تلك الفترة. فسعر أردب القمح لم يسجل سوى ٩٠ بارة. واستقرت الأسعار خلال حكم أحمد باشا (١٦١٥-١٦١٨) الذى قام بتسعير الأردب بـــ ٤٠ بارة، واتخذ كافة الإجراءات الضرورية لإمداد الأسواق بحاجاتها من الغلال ولتخفيض الأسعار[١]. وكان يجب أن ننتظر حتى العام ١٦٢٠ كى تعاود الأزمات الشديدة أدراجها : فقد تسبب فيضان عالٍ، منذ يوليو ١٦٢٠، فى ارتفاع كبير لأسعار المؤن الغذائية ؛ حيث تجاوزت ويبة القمح ٣٠ بارة (وهو ما يعنى أن الأردب بلغ ١٨٠ بارة). ثم تفاقمت الأزمة بوقوع الطاعون الذى دام ثلاثة أشهر، لتمتد الأزمة تحت حكم إبراهيم باشا السلحدار (١٦٢٢-١٦٢٣) [٢]. وجاء غلاء العام ١٦٣٠ نتيجة لعدم وفاء منسوب الفيضان (حيث سجل ١٦ ذراعًا)، وكانت هذه الأزمة فاتحة سلسلة من الأزمات العقدية : فقد أشار المؤرخون المعاصرون إلى أن أردب القمح بلغ فى هذا العام ٨ قروش (أى ٢٧٢ بارة) [٣]. ومع ذلك فمنذ تولى خليل باشا الحكم (١٦٣١-١٦٣٣) أعقب الغلاء رخاءً. غير أنه فى العام ١٦٤١ بلغ منسوب الفيضان ١٥ ذراعًا فقط، ممـــا تـــسبب فى عودة القحط والغلاء (فسجل أردب القمح ٢٠٤بارة)، وترتب على هذه الصعوبات وقوع الطاعون الذى دام حتى ولاية مقصود باشا (٤٢-١٦٤٤) [٤] ثم عاد الرخاء من جديد : فشهدت فترة حكم أيوب باشا (١٦٤٤-١٦٤٦) انخفاض أردب القمح إلى ٢٠ نصف فضه والغلاء المعتدل الذى عرفته القاهرة فى العام ١٦٥٠ لم يرد له ذكر فى كتابات المؤرخين (المعاصرين)؛ ولكن الوثائق الأرشيفية تكشف لنا عن أن أردب القمح كان يُباع بـــ ٨٠ بارة فى تلك السنة.

---

(١) أحمد شلبى ، ورقة ١٢ أ.

(٢) الإسحاقى، ورقة ٢٦٠-١؛ ونسخة المكتبة الوطنية (سنة ١٨٤١)، ورقة ٢٢٣ ب ؛ ابن أبـــى السرور، ورقة ٤٢ب، ٤٣ب، ومخطوطة باريس (سنة ١٨٥٤)، ورقة ١٤٤ أ-ب؛ مرعى، ورقة ٤١٠-١، ٤١٥، مختصر ، ورقة ٤٢ أ-ب.

(٣) ابن أبى السرور ، ورقة ٥٥ ب ؛ مختصر ، ورقة ٤٣ب؛ أحمد شلبى ، ورقة ١٤ب.

(٤) ابن أبى السرور، ورقة ٧٥أ، ٧٦ب، مرعى، ورقة ٤٢٤؛ زبدة، ورقة ٧ أ-ب؛ مختـــصر ، ورقة ٤٧أ، ٤٨أ؛ أحمد شلبى، ورقة ١٧ أ. وكان يوجد فى الوقت نفسه (١٠٥٢هـــ/ ٤٢-١٦٤٣) قحط ووباء فى دمشق (Laoust, Gouverneur, 209).

وبعد فترة هدوء بلغت ٢٥ عامًا عادت أزمات الغلاء الشديد إلى الظهور ابتداءً من العام ١٦٦٧ : فقد بلغ سعر الويبة عندئذٍ ٢٤٠ نصف؛ وفى هذه الفترة نفسها ظهرت مشكلة الفضة "المقاصيص" التى أخذت تتفاقم؛ بسبب تصميم الباشوات على إبطال المتداول من النقود الزائفة، دون أن يكون فى إمكانهم ضرب أنصاف فضية (قوية العيار)؛ وذلك من جراء ارتفاع سعر معدن الفضة، مما جعل حظر تداول المقاصيص قرارًا محدود الأثر[1]. وفى العام ١٦٦٩، وخلال فترة على باشا، عاد الرخاء من جديد، حتى لقد أُطلق على هذا الباشا لقب "أبو الرخا".

وتزامنت الاضطرابات النقدية – وقد تزايدت حدتها – مع فترات القحط الكارثية، وكان ذلك دون شك السبب فى تفاقم الموقف فجأة فى عقد الثمانينات. وفى العام ١٦٧٤ وصل إلى القاهرة مرسوم سلطانى بتثبيت سعر تداول القرش "الكلب" عند ٣٠ بارة، فى حين كانت قيمته ٤٠ بارة : وواضح تمامًا أن لهذا الإجراء هدف مادى، بحيث إنه عند طلب الخزينة (السلطانية) لاستانبول، يتم حسب مالها على سعر "الكلب" ، الأمر الذى تسبب بشكل مباشر فى اختفاء هذه القروش حتى تم الكف عن العمل بالأمر السلطانى وإعادة "الكلب" إلى معدله السابق[2].

وأتاح غلاء عامى ١٦٧٧ و١٦٧٨ الفرصة لبروز ردود الفعل الشعبية الأولى التى سجلها المؤرخون المصريون فى هذه الفترة. فقد بلغ أردب القمح ١٨٠ نصف فضة، برغم أن منسوب الفيضان كان وافيًا، وعندئذٍ أصدر عبد الرحمن باشا أمرًا بأن يُباع أردب القمح بـــ ١٣٠ نصف (١٥ صفر ١٠٨٩/ ٨ أبريل ١٦٧٨). وانفجر الهياج الشعبى بالرميلة حيث تم نهب مخازن الحبوب (رقعة العزب)؛ ونتيجة لذلك ارتفع سعر ويبة القمح، فى اليوم نفسه، إلى ٤٠ نصف فضة، أى أن سعر الأردب بلغ ٢٤٠ بارة. وفى هذه المرة خرب العامة سوق

---

(١) مخطوطة باريس (١٨٥٤)، ورقة ٢٠٤ أ؛ كتاب التراجم، ورقة ٦٥٦، ٦٦٧، ٦٨٤، ٦٨٨.

(٢) كتاب تراجم، ورقة ٦٩٠؛ زبدة، ورقة ١٧ب؛ مختصر ورقة ٥٧ أ-ب؛ أحمد شلبى، ورقة ١٢٦أ. وبالنسبة للخزينة فقد تم فى النهاية التراضى على تثبيت سعر قرش الكلب عند ٣٥ بارة وذلك فيما يخص حساب المبالغ المخصصة للسلطان (المال السلطانى).

الغلال والحوانيت المجاورة له؛ واضطر الباشا أن يرسل مجموعة من العسكر لتفريق المتظاهرين، وهو ما تمخض عنه سقوط ١٣ قتيلاً. بعدها عاد الهدوء للمدينة وانخفضت الأسعار[1]. وبعـــد عشر سنوات وقعت أحداثًا مماثلة تقريبًا، ولكن في إطار "محتوى العـــملة" التى تفـاقمت من جراء تخفيض قيمة البارة أثر الإعلان عن "أمر سلطانى" فى العام ١٦٨٦ نصَّ على انـقاص فحوى البارة من الفضة من ٠,١٨٧٥ درهمًا إلى ٠,١٦١ درهمًا[2]. وفى ٢٤ جمادى الثانى ١١٩٨ / ٧ مايو ١٦٨٧ بيع أردب القمح بـ ٧٨ نصف فضة. ولذلك تجمع الرعية عن بكرة أبيهم قبل صلاة الفجر بالرميـــلة، وانقـلبوا ثائرين، فأحـــرقوا باب سوق الغلال الواقع إلى جوار باب قرا ميدان، ثم نهبوا الحبوب. وعلى أثر ذلك نزل "والى القاهرة" إلى الرميلة، لكنه سرعان ما غادرها تاركًا الحركة قائمة، لعجزه – دون شك – عن التدخل بفاعلية[3]. وبعد فاصل زمنى قصـــير بدأ الغلاء يعـــود للظهور فى شعبان ١١٠٠ (مايو – يونيو ١٦٨٩) وظل مستمرًا حتى رجب ١١٠١ (أبريل – مايو ١٦٩٠)، إذا ارتفع سعر أردب القمح إلى ٢١٦ نصف فضة[4].

---

(١) كتاب تراجم ، ورقة ٦٩٧-٨؛ زبدة، ورقة ١٨أ، مختصر ، ورقة ٥٨ب؛ أحمد شلبى ، ورقة ٢٦ب. وحول الهياج الشعبى الناتج عن الجوع انظر مقالنا :

Quartiers et mouvements populaires, pp. 113-4.

وقد ترجم زهير الشايب هذه المقالة تحت عنوان : "أحياء القاهرة الشعبية في القرن الثـامن عشر والحركات الجماهيرية التي قامت بها" ونشرها ضمن مجموعة من المقالات التى كتبها أندريه ريمون قام بترجمتها في كتاب يحمل عنوان : " فصول مـن التـاريخ الاجتمـاعى للقاهرة العثمانية" القاهرة ١٩٧٤ [٢٦٨-٢٩٩]، (المترجم).

(٢) كتاب تراجم، ورقة ٧٣١.

(٣) كتاب تراجم، ورقة ٧٣٨؛ زبدة، ورقة ٢٠ أ.

(٤) كتاب تراجم، ورقة ٧٩٥-٦؛ زبده، ورقة ٢٢ أ.

٢- الأزمات الغذائية والصعوبات النقدية من العام ١٦٩٠ إلى ١٧٣٦

تعد حوادث ١٦٧٨ و ١٦٨٧، بكل حدتها، والدور الذى بدأت تلعبه فيها المشكلات النقدية، وتأثيراتها على الصعيد الاجتماعى والسياسى - تعد بداية الأزمات الكبرى التى أثرت على القاهرة خلال العقد الأخير من القرن السابع عشر والعقود الأربعة الأولى من القرن الثامن عشر، ولكن الأزمات تواصلت - عندئذ- دون توقف، حيث يكشف المؤرخون المعاصرون وقوع ما لا يقل عن ١٦ أزمة غلاء و١٣ أزمة نقدية خلال هذه الفترة.

أزمة ١٦٩٤ - ١٦٩٦

يرى مؤلف "الزبده" أن الغلاء الذى بدأ فى العام ١٦٩٤ والذى لم ينتهِ إلاَّ فى العام ١٦٩٧، هو أشد الأزمات التى تعرضت لها القاهرة منذ عصر الفاطميين[1]. وكانت مصر قد دخلت منذ العام ١٦٨٨ فى أتون فترة من التدهور النقدى السريع، إلاَّ أنه لم يكن ثمة أمل فى إيقافها : فقد صُدر بالقاهرة أمر، فى العام ١٦٩٢، بشأن تغيير سعر صرف العملات، نصَّ على تثبيت سعر الريال عند ٥٥ نصف ، فى حين كان يعادل ٥٨ ، بارة إلا أن السعر فى الواقع أخذ فى الارتفاع فبلغ ٦٠ بارة فى العام ١٦٩٣، و٦٢ بارة فى العام ١٦٩٥ ثم ٦٤ بارة فى العام ١٦٩٦[2]. كذلك لم يكتب النجاح للتعريفة الجديدة التى أصدرها على باشا فى فبراير ١٦٩٤ والتى تضمنت معها نصًا بتحريم تداول الفضة المقاصيص[3].

وعندما كسر سد الخليج، فى أغسطس من عام ١٦٩٤، لم تَنسَب المياه فى الخليج، وكان هذا نذيرًا بوقوع حالة جفاف غير عادية. وسرعان ما تأثرت مباشرة

---

(١) زبده، ورقة ٢٦ ب.

(٢) كتاب تراجم، ورقة ٨٣٤-٨٣٥.

(٣) كتاب تراجم، ورقة ٨٥٨ - ٨٥٩؛ أرشيف غرفة التجـارة بمرسـيليا (C.C.M., J 565, 16 Février 1694)

أسعار الغلال بالأسواق : ففى بولاق بيع أردب القمح بـ ٦٠ نصف، وتعذر وجود الخبز، وعلى الفور قام كوجك محمد باش أوده باشا الانكشارية باتخاذ إجراءات حازمة لايقاف المضاربات فى سعر القمح بالأسواق. غير أن اغتياله فى ١٣ سبتمبر ١٦٩٤ كان نذيرًا بالارتفاع المتزايد للأسعار : فجرى بيع أردب القمح بـ ١٨٠ نصف فضه فى نهاية العام (١٦٩٤)، ثم بـ ٢٧٠ نصفًا فى العام ١٦٩٥، ثم بـ ٥٠٠ نصفًا فى العام ١٦٩٦، وارتفعت أسعار جميع السلع الغذائية ارتفاعاً حاذاً، وامتد الغلاء إلى المنتجات الأخرى بالدرجة نفسها، كالخشب والفحم وجلة البقر والصابون...واستمر الموقف متأزمًا للغاية حتى شهر أغسطس من العام ١٦٩٥، الأمر الذى اضطر جموع الفقراء الشحاذين و"صغار الرميلة" إلى رفع شكواهم إلى الديوان من غلاء المعيشة. وحين لم يحصلوا على ردٍّ على مظلمتهم ، قاموا برجم أهل الديوان بالحجارة، بعدها توجهوا إلى الرميلة؛ حيث نهبوا مخازن وحوانيت تجار الغلال. وفى هذه الأثناء استمرت الأسعار فى الارتفاع : وجاء الريفيون إلى القاهرة على أمل أن يجدوا بها ما يقيم أودهم، وكانت القاهرة قد امتلأت بهؤلاء البؤساء، ومات الناس من الجوع بالشوارع. وكان الجوعى يسرقون الخبز من الأسواق، بل ومن على رءوس الخبازين بحيث تعين عليهم حماية أنفسهم بعمل أقفاص (خشبية)، وأن يزودوا حاملى الخبز برجال مسلحين. ويروى مؤلف "الزبدة" أن الجوعى تكالبوا على أكل الجثث التى أخرجوها من باطن المقابر. وعندما وصل إسماعيل باشا فى أكتوبر ١٦٩٥ اتخذ بعض الترتيبات لأجل توزيع المتسولين بين الأمراء وكلفهم بإطعامهم، فى حين أمر بإخراج الغرباء من القاهرة. لكن الوباء سرعان ما بدأ فى فبراير ١٦٩٦ واستمر حتى شهر مايو، لتطول الأزمة التى لم تنته بالفعل إلا فى صيف ذلك العام نفسه بعد أن قاسى منها الأهالى على مدار عامين كاملين[1].

---

(١) كتاب تراجم، ورقة ٨٧٨-٨٩٧؛ زبدة، ورقة ٢٧أ - ٣٠ ب ؛ مختصر ، ورقة ٦٣ ب - ٦٥ ب؛ أحمد شلبى ، وقة ٣٢ أ - ٣٥ ب؛ قينلى، ورقة ٦ أ - ٨أ، ١١ أ؛ دمرداشى ، ورقة ١٩-٢٠، ٣٨؛ الجبرتى ، ج١، ص ٢٦، ٩٢.

الصعوبات النقدية وأزمة ١٧٠٣

كانت الأزمة الممتدة التى عرفتها مصر آنذاك من أسباب تدهور العملة. لاحظ قنصل فرنسا فى العام ١٧٠١ أن "تزييف العملة الصغيرة وقصها" أدى إلى انخفاض قيمتها بحوالى ٢٠% وذلك منذ العام ١٦٩٢؛ حيث صار الـــ ١٠٠,٠٠٠ مدينى (فى العام ١٧٠١) لا تعادل ٨٣,٠٠٠ مدينى فى سنة ١٦٩٢[١]. وافتقدت السلطات من ناحية أخرى إلى الذمة مثلها فى ذلك مثل الأهالى : فنحو العام ١٦٩٥، وفى ذروة الغلاء، قام أمين دار الضرب مصطفى جوربجى بن الحصرى بإصدار قطع من الذهب "المحمدى" الذى ظل مشهورًا، من جراء انخفاض قيمته بمعدل يزيد عن ٥ أو ١٠%[٢].

وباءت جميع محاولات إصلاح العملة بالفشل بسبب مجاهرة الأمراء المتنفذين بمعارضتهم للإصلاح أو لسوء نيتهم، وأيضًا بسبب الأهالى الذين وجدوا أن إجراء الإصلاح يقلب ما تعودوا عليه ومن ثم يضر بمصالحهم. ومع بداية العام ١٦٩٧ حمـــل ياسف اليهودى (ويرد اسمه فى الوثائق القنصلية "ليون زافير" Léon Zaphir) إلى القاهرة مشروعات مختلفة، كانت قد لاقت قبولاً لدى السلطان : إذ اتجه أحد هذه المشروعات إلى سحب العملات المتداولة (الريال والكلب) ، مشترطًا لإعادة سكها أن يفرض على كل ريال رسم دمغة قدره ٢ نصف فضه، وإعادة سعر الشريفى (الذهب) الذى كانت قيمته آنذاك ٩٥ بارة إلى التداول بقيمة ٨٠ بارة . ومن ناحية أخرى ارتأى ياسف اليهودى أن يفرض ضرائب على البن والحوانيت والبيوت. وهب الأهالى للاحتجاج العنيف (وبصفة خاصة كبار تجار البن الذين هددتهم مباشرة تلك المشروعات) وقاموا بتعبئة الأمراء والعسكر للوقوف إلى جانبهم، وعندئذٍ سلم الباشا ياسف اليهودى (وكان مقبوضًا عليه بالقلعة) للأهالى فتم

---

(١) A.N. B 1 100 Alexandrie, 15 Janvier 1701.

(٢) فينلى، ورقة ١٥ ب و ١٣٥ ب؛ دمرداشى ، ورقة ٣٣.

إعدامه في ١٣ رمضان ١١٠٨ / ٥ أبريل ١٦٩٧[1]. وبعد بضعة شهور وصل للقاهرة أمر سلطانى (خط شريف) مع فرمان إرسال الخزينة بزيادة معدل صرف البارة [2]، غير أن هذا الفرمان تم تجاهله كلية : فقد تناقصت الفضة الديوانية (جيدة العيار) بالقاهرة واستمر الأهالي في استخدام الفضة المقصوصة في معاملاتهم التجارية[3].

وقبلت الدولة بصعوبة بالغة التسليم بسريان هذا الوضع الذى كبّدها انخفاض الخزينة التى تغلها مصر بما يقرب من الخمس : فقد صدر أمر شريف قرئ بالديوان فى شهر مايو من العام ١٧٠٠، بإعادة الشريفى المحمدى إلى ٨٥ نصف فضة (وكانت قيمته فى التداول آنذاك بـــ ١٠٢ نصف فضة) والريال بـــ ٦٠ (بدلاً من ٦٦ نصف فضة) وأن يجرى تخفيض القيمة السعرية لكل البارات المضروبة على عيار ووزن غير قانوني. وتعهد الأمراء باحترام الأمر السلطانى، ولكن نظراً لعدم وجود بارات محتفظه بقوة عيارها بحيث يمكن أن تحل محل البارات المزيفة أو المقصوصة والتى كان الإكثار من ضربها قد أدى إلى ارتفاع أسعار العملة – فإن الأمراء طالبوا الباشا بأن يُرجئ أمر تخفيض (القيمة السعرية) للبارات المزيفة حتى بداية السنة المالية الجديدة (فى ٩ سبتمبر)، وقد حصلوا على موافقته بالفعل. على أن الموقف لم يتغير مُطلقًا مع حلول السنة المالية الجديدة؛ ولذلك طالبوا بمدّ تعليق أمر تخفيض القيمة السعرية للبارة لمدة ثلاثة أشهر أخرى. وأشار قنصل فرنسا فى العام ١٧٠٢ إلى "أنهم احترموا تنفيذ الخط الشريف فى تسديد

---

(١) C.C.M., J 604 , 4 avril 1697. A.N., B 1 313, Le Caire, 8 avril , 3 mai, 2 juillet 1697.

وبدت المصادر الفرنسية أقل تأييدًا لـــ "ليون زافير"؛ كذلك انظر : كتاب تـراجم، ورقـــة ٩١٩–٩٢٢؛ زبدة ، وقة ٣٣ أ–ب ؛ مختصر، وقرة ٦٧ب – ٦٨أ؛ أحمـــد شـــلبى، ورقـــة ٣٦ب – ٣٧أ؛ قينلى، ورقـــة ١٢ ب – ١٣أ؛ دمرداشـــى، ورقـــة ١٠٢؛ الجبرتـــى ، ج١، ص٢٧.

(٢) حدد هذا الفرمان قيمة تداول البندقى بـــ ١٠٠ نصف، فى حين كانت قيمته الحقيقية بـــ ١٢٠ نصف؛ كما حدد سعر الريال بـــ ٥٠ نصف وكان تداوله بـــ ٦٤ نصف.

(٣) كتاب تراجم، وقة ٩٢٥–٦؛ زبدة ، ورقة ٣٣ب.

مخصصات الباشا من الضرائب وفى دفع مرتبات الجنود، أما الرعية فلم ينالوا شيئاً"[1].

ومع نهاية العام ١٧٠٢ ومطلع العام ١٧٠٣ تفاقم الموقف النقدى تفاقمًا كبيرًا فاختفت العملات الجيدة من البلاد نتيجة كثرة البارات المزيفة والصغيرة التى نُقلت كميات كبيرة منها من جميع أنحاء تركيا، والتى كان يتم معادلتها بالقاهرة بنفس قيمة البارات جيدة العيار. ووفقًا لقنصل فرنسا بلغ القرش ١٥٠ نصف فضة بعد أن كانت قيمته ٥٥ نصفًا. وضاعفت الأزمة النقدية من معدل ارتفاع الأســـعار : فكان غلاء الأسعار محـــسوسًا بالفعل في العام ١٧٠٠؛ حيث قُدرت نسبة الارتفاع فى الأسعار بـــ ٢٠% قياسًا على معدلها فى العام ١٦٩٢ ، كما تزايدت أيضًا فى العام ١٧٠٢ .

وفي مواجهة الموقف المتأزم والذى كان ينذر بالتحول إلى مأساة، وردًا على احتجاجات أرباب الحوانيت بالقاهرة، ارتأى الأمراء أنه لا مفر من دعوة "على أغا مستحفظان" "الرجل القوى بأوجاق الانكشارية" (فى ١٧ رمضان ١١١٤ / ٤ فبراير ١٧٠٣)، فطالب بإطلاق يده فى الأمر. وحرم تداول الفضة المقاصيص، وفى مقابل سحب القطع النقدية (المزيفة) بوزنها، أصدر أمرًا بضرب "الفضة الديوانية" والقطع النحاسية، وأغلق الصاغة؛ ليضع نهاية للمضاربة فى النقود. وبهذه الخطوة عاد "الشريفى المحمدى" إلى سعر ٩٠ بارة، والريال إلى ٥٥ بارة. ولكى يتقبل الأهالى قرار تخفيض القيمة السعرية للبارات المتداولة (سيئة العيار)، والتى كان عامة الناس أكثر احتفاظا لها ، فإن على أغا أمر فى الوقت نفسه بإصدار تسعيرة عامة بالسلع والمواد الغذائية الاستهلاكية، ووضع حدًا أقصى لسعر البن الذى كان تصديره للعالم المسيحى محظورًا. وقام بنفسه بمراقبة تطبيق تسعيرته من خلال جولاته التى قام بها فى شكل مهيب أذهل الناس وألقى بالرعب

---

(١) كتاب تراجم ، ورقة ٩٦٠، ٩٦٦؛

A.N., Alexandrie, B 1 100, 15 Janvier 1701. A.N, Caire, B 1 314, 30 Novembre 1700; Mémoire de De Maillet , décembre 1700; 29 mars 1702.

والرهبة فى نفوس أرباب الحوانيت الذى تعرض بعضهم للموت ضربًا بالعصا : وكتب قنصل فرنسا فى ٢٤ من فبراير بأن "على أغا ألزم جميع الباعة بأن تكون حوانيتهم عامرة (بالسلع)، وهددهم بالقتل والموت على أقل مخالفة" وكان رعب الأهالى كبيرًا على النحو الذى أكده الجبرتى؛ الذى كتب يقول : "ويخشاه حتى النساء فى البيوت، وهو فائت، لم تستطع امرأة أن تطل من طاقة"(١).

ولم تستمر مهمة على أغا سوى لبضعة شهور : فالإجراءات التى فرضها إزاء الأزمة كانت قد أضرت بمصالح القوى المتنفذة، بدءًا من مصالح الانكشارية أنفسهم، وكبار تجار البن الذين كانوا على صلة بهم، إلى جانب مصالح تجار الفرنجة (الأوروبيين) الذين كانوا يرقبون الموقف من بعيد : وكان على أغا قد توقف عن ممارسة وظيفته فى العام ١٧٠٤، ثم عاد إلى وظيفته على أثر ارتفاع أسعار البن ومختلف السلع الغذائية الأخرى، وفى النهاية استبعد نهائيًا وحل محله "رضوان أغا" كأغا للانكشارية(٢).

على أية حال فإن على أغا نجح لبعض الوقت فى الحيلولة دون هبوط قيمة البارة : فهبوط المؤشر ، فى العام ١٧٠٣، إلى (٤٧) وذلك قياسًا على قيمتها فى الأعوام ٨١-١٦٨٨، قد عاد (مع إجراءات على أغا) للصعود، فبلغ المؤشر ، فى العام ١٧٠٤، إلى (٩٣)، ولم يعد المؤشر للهبوط إلاّ فى العام ١٧١٣، حينما انخفض إلى ما دون المستوى الذى سجلته فى العام ١٧٠٠(حيث كان مؤشر البارة (٧٧).

غلاء ١٧٠٦ وتوقفه إبان ١٧٠٧-١٧١٥

وتأتى أزمة غلاء ١٧٠٥-١٧٠٦ فى إطار الأزمات الغذائية العقدية، إلا أنها كانت أقل مأساوية فى نتائجها عند مقارنتها بالمجاعة الكبرى التى وقعت بين عامى

---

(١) C.C. M., j 568, 25 F'evrier, 1703. A.N., Caire B1 315, 16 avril 1703;

مختصر ، ورقة ٧٢ - أ - ب ؛ أحمد شلبى ، ورقة ٤٠ ب ٤١ أ، قينلى ، ورقة ٤٠ أ - ٤٣ ب؛ دمرداشى ورقة ١٠٥-١١٥ أ؛ الجبرتى، ج١، ص ١٠٢ (Traduction, I, p.240)

(٢) A. N., Caire B1 315, 27 juin 1704.

١٦٩٤-١٦٩٦. وكان الفيضان المحدود غير الوافي قد تسبب في حدوث الغلاء في صيف ١٧٠٥ : فمنذ منتصف أغسطس من العام ١٧٠٥، وقبل وقت طويل من ظهور تأثير الجفاف على المحاصيل الزراعية، ارتفعت الأسعار، متخذة نفس سياق تطورها التقليدى فى مصر، وهو الأمر الذى أثار دهشة رجال الحملة الفرنسية فى العام ١٧٩٨. وكان سعر أردب القمح قد ارتفع سريعًا ليصل إلى ٢٤٠ نصف، مما أثر بدوره على أسعار المواد الاستهلاكية الرئيسية : فبلغ أردب الشعير ١٥٠ نصفاً، ورطل لحم الضأن ٣ أنصاف، والسمن ٦٠٠ نصفاً... ليخرج الفقراء والشحاذون أفواجًا في شوارع وأزقة القاهرة. وفى هذا العام قل الوارد من تجارة اليمن والهند : فارتفع سعر قنطار البن حتى بيع بـ ٢,٧٥٠ نصف فضة، في حين تناقصت تمامًا الأقمشة الهندية، على أن الأزمة بدأت تنفرج في صيف ١٧٠٦، حيث عادت الأمور سريعًا إلى وضعها الطبيعي، وخاصة وأن فترة الجفاف نفسها كانت قصيرة، كما أنها وقعت في ظل سنوات من الرخاء الزراعي[١].

وتمر القاهرة، خلال السنوات التالية، بفترة نادرة توقفت خلالها الأزمات، وهى الفترة التى حدثت على مدار نصف القرن. وإذا كان تاريخها السياسى حافلاً بالاضطرابات التى صاحبها صراع مستمر بين الأوجاقات، وداخل أوجاق الانكشارية نفسه - فإننا لا نجد أى إشارة إلى وقوع أزمات غذائية شديدة أو صعوبات نقدية مُزمنة، بل إن هذه الأخيرة بدأت فى التناقص. وكان الفيضان الأقل بطئاً قد أثار بعض القلق خلال أغسطس من العام ١٧١٣، وأدى الخوف من وقوع مجاعة فى ربيع العام ١٧١٤ إلى حدوث اضطرابات فى كل من رشيد ودمياط والقاهرة ومصر القديمة؛ حيث نهب الأهالى حواصل القمح[٢]؛ ومع ذلك ظل ارتفاع سعر القمح محدودًا (إذ لم يسجل سوى ٧٠ نصفاً للأردب)، كما أنه ظل على هذه الحال لفترة قصيرة جدًا : وذلك لأن حصاد العام ١٧١٤ جاء وفيرًا فعادت الأسعار إلى الانخفاض سريعًا، وهو ماميَّز هذه الفترة تحديداً. حقاً استمرت

---

(١) A. N., Caire B1 315, 16 août, 24 novembre 1705,

مختصر ، ورقة ٧٣ ب - ٧٤ أ؛ دمرداشي، ورقة ١١٥؛ أحمد شلبي، ورقــة ٤١ ب ، ٤٢ أ؛ الجبرتي ، ج١، ص ص ٣٠-٣١.

(٢) A. N., Alexandrie, B 1 100, 1er mai 1714.

قيمة البارة فى الانخفاض بعد العام ١٧٠٨ إلاَّ أنه لم يُسفر عن اضطرابات نقدية؛ وإن كان تراجع قيمتها قد لفت الانتباه إلى أهمية بذل محاولات للإصلاح النقدى : فقد أصدر السلطان مرسومًا برفع عيار الذهب إلى ٢٢ قيراطًا فى العام ١٧٠٧[١]، وحدد أمر آخر سعر البندقى بـــ ١١٥ بارة والريال بـــ ٦٠ بارة، وتجدد تحريم تداول المقاصيص[٢]؛ وإبطال البارات القديمة واســـتبدالها بضـــرب بارات جديدة بقيمة أعلى (١٧١٣)[٣].

أزمة ١٧١٦-١٧١٨

وكان تزايد تدهور البارة، بدءًا من العام ١٧١٢، قد أدى إلى وقوع أزمة خطيرة؛ فالريال ارتفع سعره من ٦٠ بارة (فى العام ١٧١١) إلى ٧٦ بارة (فى العام ١٧١٥)، وهو ما يعنى أن البارة فقدت ربع قيمتها فى أربع سنوات. ومن بين تجار البلاد لاحظ القنصل "لومير" Le Maire، فى العام ١٧١٦، قبول الناس لتداول "البارات المقصوصة والمزيفة"، ونتيجة لذلك ارتفعت أسعارها. وعند نهاية العام ١٧١٥ اتفق أهل الحل والعقد على إبطال المقاصيص، وتخفيض سعر صرف العملات بضرب فضة جديدة، يلزم الجميع باستخدامها - دون غيرها- فى سائر معاملاتهم اليومية. وقطع الباشا فرمانًا بتحديد سعر الريال بـــ ٦٠ بارة، وتم الإعلان عن ذلك فى ليلة ٢ محرم ٢٨/١١٢٨ ديسمبر ١٧١٥ : فالأهالى الذين كانت ظروفهم بائسة (حيث تقدر ثرواتهم بعدد من البارات المتدهورة) مروا - كما يذكر المؤرخ المعاصر (أحمد شلبى) - بليلة سيئة؛ حيث لم يجدوا ما يقيم أودهم. وفى اليوم التالى استيقظت القاهرة على هياج شعبى : قامت فيه الجماهير بغلق الجامع الأزهر كما أغلقوا الحوانيت المفتوحة ، ثم صعدوا، تحت قيادة أحد المشايخ، إلى القلعة، ودفعوا بمطالبهم إلى الباشا : "أن الأسعار التى كانت

---

(١) مختصر، ورقة ٧٥ أ، ٧٦أ؛ أحمد شلبى، ورقة ٤٤ أ؛ الجبرتى ، ج١، ص ٣٢.

(٢) أحمد شلبى، ورقة ٦٥ أ؛ الجبرتى، ج١، ص١٠٤.

(٣) C.C. M., j 610, 30 décembre 1713.

بالمقاصيص صارت بالديواني، وأنكم تُسَعِّرون لنا الأسعار" ثم إن الباشا عرض الأمر على الصناجق، وتم على الفور كتابة قائمة بالأسعار، تولى أغاة الإنكشارية المناداة عليها بالقاهرة. وكما حدث تمامًا في العام ١٧٠٣، فإن السلطات ألزمت نفسها بضبط أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية؛ لكي تدفع الجماهير إلى القبول بنظام تحديد أسعار صرف النقود، والذي كان بالغ التأثير عليهم عامة، وعلى "صغار الناس" خاصة. وكُلِّفَ إسماعيل أغا الأنكشارية بالعمل على تطبيق قائمة التسعيرة، وذلك رغم أن مدة بقاءه في هذه الوظيفة كانت قصيرة للغاية : إذ إنه في ٢٨ يناير ١٧١٦ تم خلعه من منصبه، فحصل لأرباب الحوانيت انفراجة كبيرة، الأمر الذي يُعتقد معه بأن محاولته لم يتمخض عنها أي نجاح تمامًا مثلما كانت محاولة على أغا من قبله، بل وعلى العكس من ذلك، استغرقت عملية تصحيح وتقويم البارة بضع سنوات، وأمكن للريال أن يحافظ على معدل سعره (٦٠ بارة) من ١٧١٦ حتى ١٧١٩؛ غير أن استخدام الناس في حساب التركات الأنصاف "الديوانية" إلى جانب الأنصاف "المعاملة" التي كانت أقل من الأولى بنحو الربع أو الخمس – إنما يشير إلى أن الفوضى النقدية كانت كبيرة بالقاهرة[١].

ومما زاد الطين بلة أن القاهرة ابتُليت في أعقاب ذلك مباشرة بمجاعة قاسية، تسبب في حدوثها توالي فيضانان سيئان عبر عامي ١٧١٦ و ١٧١٧، تمخض عنهما محصولان رديئان، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الرئيسية : ففي العام ١٧١٨ بيع أردب القمح بـــ ٢١٤ بارة، وكتب لومير في فبراير ١٧١٨ : "لقد أثار ذلك عامة الناس الضعفاء ضد الكبار الذين حرصوا على تكديس القمح في حواصلهم"، وأنه "منذ ثماني أيام شهدت الرميلة تجمع أكثر من ١٠,٠٠٠ شخص، كانوا يصيحون، على مدار أيام متتالية، ومن فوق جميع مساجد المدينة، بأن عدالة الله ستحل ضد جميع أكابر البلاد، الأمر الذي دفع الباشا إلى التعهد بأن يقطع أمرًا ضد كل من كَنَسَ القمح لديه أن يطلق (للناس) فتح حواصلهم ونهبها". وكان الطاعون الذي بدأ بالإسكندرية ورشيد قد امتدت عدواه إلى القاهرة وضواحيها بدءًا

(١) A.N., Caire, B 1 318, 8 avril 1716; أحمد شلبي ، ورقة ٧٩ ب – ٨٠ أ.

من شهر أبريل، ليقضى يوميًا على ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ شخص، وحسب تقدير لومير بلغ إجمالى الضحايا ٣٠٠,٠٠٠ نفس، كان من بينهم عدد كبير من الأمراء المهمين أمثال إبراهيم بك الكبير[1].

أزمة ١٧٢١-١٧٢٥

ولم تعرف مصر بعد ذلك سوى فترة قصيرة من الرخاء، تلك التى حدثت خلال ولاية رجب باشا، ويعزو المؤرخ المعاصر أحمد شلبى سبب رخص سعر القمح (سعر الأردب بـ٢٧ نصف فضة) إلى العناية التى أولاها هذا الباشا لهذه المسألة [2]. وعلى العكس تمامًا ساد معظم فترة خليفته محمد باشا (٢١-١٧٢٥) غلاء الأسعار. فقد شهدت البلاد فى العام ١٧٢٢ فيضانًا سيئًا تمخض عنه ارتفاعًا حادًا فى سعر القمح ، وبسبب ندرة هذه السلعة حدث بالإسكندرية هياج شعبى فى ٨ أكتوبر؛ وعندما بلغ سعر أردب القمح ١٨٠ نصف فضة بالقاهرة ثارت الرعية بدورها، ورجم المتظاهرون أثناءه السناجق المتوجهين لعقد اجتماع فى الديوان بالحجارة، وهددوا بإساءة معاملة إسماعيل بك. وعندئذ سَعَّر الباشا أردب القمح بـ ٧٠ نصف فضة، غير أن القمح ظل نادر الوجود، مما اقتضى ضرورة استيراده من الخارج : ويشير أحمد شلبى إلى ورود سفينتين كبيرتين من حوران إلى دمياط، وصلتا فى فبراير ١٧٢٣، وعلى متن كل واحدة منهما ١٠,٠٠٠ أردبًا. ويُضاف إلى حالة البؤس الناجمة عن وقوع المجاعة والوباء (حيث استشرى وباء الطاعون في شهر مارس ١٧٢٣، وأثر سلباً على سكان الدلتا) يُضاف على ذلك الآثار السلبية لتدهور العملات النقدية التى عادت تأخذ ايقاعًا سريعًا؛ فالريال ارتفع من ٦٠بارة (فى العام ١٧١٩) إلى ١٠٥ بارة (فى العام ١٧٢٥). والنتيجة المباشرة والمحسوسة لتدهور البارة انعكست تمامًا على ارتفاع الأسعار.

---

(١) A. N., Caire , B 1 318, 24 Février, 20 mai, 21 juillet 1718 . C.C. M., J 572, 15 février, 1718;

أحمد شلبى ، ورقة ٨٢ ب؛ وأشار لاوست Laoust إلى أنه كان يوجد فى العام ١١٣٢هـ/١٩-١٧٢٠ طاعون شديد فى دمشق (Laoust, Gouverneurs, 236).

(٢) أحمد شلبى، ورقة ٩٧أ.

واحتجت الرعية، فى أغسطس ١٧٢٢، على كثرة المقاصيص التى أعلنوا فى الحال تحريم تداولها. ولكن عندما نظر الباشا، فى يوليو ١٧٢٣، فى أمر النقود، قرر ضرب نصف فضة "مرادى" جيد العيار، ولكن الباشا ووجه بمعارضة من جانب السناجق وضباط الأوجاقات الذين خشوا عصيان وتمرد الرعية : فنزل أغاة الإنكشارية وأمروا، عبر المناداة بالقاهرة، باستمرار تداول العملات النقدية المنخفضة القيمة التى تسمى (المعاملة). وسعيًا على الحدّ من خسارة الخزينة مع تجنب إلحاق الضرر بالناس ارتأوا سداد رسوم الجمارك ورسوم أخرى للباشا بجعل نصفها بالسكينى (الزنجرلى) والنصف الآخر بالبارات". وبرغم النتائج الخطيرة التى نجمت عن فوضى النقد، فإن الحكومات لم تتجاسر على القيام بإصلاح نقدى؛ إذ بات يُهدد - فى حال حدوثه - بإفلاس فقراء السكان، وباندلاع ثورة حقيقية[1].

واشتد الغلاء فى العام التالى (١٧٢٤) الذى شهد - كذلك - منسوبًا سيئًا للفيضان، فبلغ سعر أردب القمح فى صيف ذلك العام ٤٨٠ نصف فضة. وعمَّ البؤس الشديد مدينة القاهرة إلى الحد الذى جعل الباشا يقرر إعفاء السكان من كلفة الزينة التى جاء الأمر بها فى "خط شريف" يدعوهم لإقامتها احتفالاً بانتصار السلطان على شاه فارس. وفى ٣ ربيع الأول ١١٣٧/٢٠ نوفمبر ١٧٢٤ ثار الرعية : فأغلقوا المحلات ونهبوا الأسواق، وهاجموا جامع الأزهر والناس فى دروسهم؛ وتوجهوا بعد ذلك إلى الرميلة وبيت جركس بك الذى كان مكروهًا تمامًا من الرعية؛ من جراء ابتزازاته ومضارباته المالية التى شكلت أحد أسباب حدوث المجاعة والغلاء. وقام عسكر (جركس بك) بمهاجمة الرعية ؛ لإخماد تمردهم، فما كان من هؤلاء الفقراء إلاّ أن صعدوا فوق منارات المساجد، وأمضوا الليل يدعون الله بالعفو والرحمة، ويدعون على جركس وطائفته باللعنات. وعقدت السلطة اجتماعًا للتشاور فى هذه المسألة؛ لتحديد الكيفية التى يخمدون بها هذه الحركة الشعبية : ففى ١٥ يناير ١٧٢٥ عُقدت جمعية كبيرة ضمت الصناجق والأوجاقات

---

(١) A.N., Alexandrie, B 1 101, 20 octobre 1722, 10 mars 1723. C.C.M., J 612, 18 Février 1723;

أحمد شلبى، ورقة ١١١ أ <ب ، ١١٩ ب، ١٢٣ أ .

والعلماء، فاتفقوا على أن تُحل المسألة بإبطال " المظالم" وأن تتنازل الإنكشارية عن نصيبها في "المقاطعات" وكذلك يتخلى العزب عن مواردهم في "الخردة". وأمر الباشا بالإعلان عن هذا القرار الهام في شوارع القاهرة، وفي الوقت نفسه تم إرسال أغاة الإنكشارية ليعلن عن تسعيرة المواد الغذائية الرئيسية التي كانت قد زادت بنسبة ٥٠%. وفي النهاية اعتمدوا تداول البارة جيدة العيار والبارة المقصوصة : "الديواني والمقصوص سواء". لقد كانت هذه الإجراءات كفيلة بإرضاء كل المتطلبات الشعبية، لكن لسوء الحظ أعوز السلطة الوسائل التي تفرض بها تطبيق تلك الإجراءات، وذلك بافتراض أنها كانت راغبة - حقيقة - في ذلك وسرعان ما أُغلقت الحوانيت وتوقف حال الناس، ونقصت المواد الغذائية بالأسواق على مدار الشهر. واشتكت الرعية من تجدد حجب السلع، وارتأت الانكشارية ضرورة تعيين "باكير أغا مستحفظان" الذي عُهِدَ إليه بإبطال نظام "الحمايات" و"المظالم". وهكذا عادت من جديد، مع تجلي الظروف نفسها، عملية "إنقاذ العامة" التي تكفل بها من قبل علي أغا في العام ١٧٠٣، وإسماعيل أغا في العام ١٧١٥. وازداد الأمرسوءًا كذلك : فغلت أسعار المواد الغذائية، بل واختفت تمامًا، بينما كان الناس يرفضون التعامل بالمقاصيص ولا يستخدمون إلاَّ "الديواني". وكان لابد من انتظار مجئ فيضان وافٍ في العام التالي (١٧٢٥) غاب معه شبح المجاعة وأعاد للبلاد الرخاء ؛ ولذلك بدأ الهدوء ينتشر تدريجيًا بالقاهرة. وبفعل عودة الظروف الطبيعية توقف هبوط البارة في العام ١٧٢٦، وعاد سعر الريال لبعض الوقت من ١٠٥ إلى ٦٦ نصف فضه[1].

أزمة ١٧٣١ - ١٧٣٥

وعلى الصعيد الاقتصادي والنقدي كانت السنوات الخمس التي مرت بها مصر ١٧٢٦-١٧٣١ تمثل فترة انفراج، ولو أنه قد تناقض معها - بصورة غريبة- حدوث العنف الذي فجرته المنافسة السياسية المريرة بين زين الفقار بك

---

(١) أحمد شلبي، ورقة ١٥٥ أ - ١٦٠ أ.

وجركس بك : فلقد حافظ أردب القمح على سعره عند مستوى منخفض تمامًا؛ ولذلك يجب أن نعتبر غلاء العام ١٧٢٩ مجرد أزمة "طارئة "؛ إذ أنها جاءت نتيجة النشاط العسكرى لجركس بك الذى قطع الملاحة فى النيل عند البهنسا؛ بقصد تهديد خصومه فى القاهرة بالجوع[1] .

إن هذه الحرب الأهلية الطويلة التى قضت على المتنافسين معًا فى وقت واحد تقريبًا، من العام ١٧٣٠، جعلت مصر منهكة؛ فقد كتب القنصل بينو Pignon : "خربت الحرب هذا البلد"، وفى أكتوبر من العام ١٧٣٠ اقتضى اعتلاء سلطان جديد (هو السلطان محمد) لأريكة الحكم أن تقام له الزينة لمدة ثلاثة أيام يتحمل نفقاتها الأهالى، غير أن عبد الله باشا مصر الذى كان يدرك الظروف الصعبة أعفى سكان القاهرة من هذا التقليد[2] . وعادت الأزمة فى العام ١٧٣١ أثر حدوث فيضان سئ؛ ليصل أردب القمح إلى ١٣٤ بارة. وعند وصول محمد باشا، فى شهر ديسمبر من العام نفسه، تظاهر الرعية أمامه، شاكين له من تدهور العملات النقدية ومن غلو الأسعار. وبعد أن عقد اجتماعًا تشاور فيه مع العلماء والسناجق والعسكر اتخذ الباشا الإجراءات المعتادة فى مثل هذه الظروف : إبطال المقاصيص وتداول "الديوانى" وحده فحسب، وتحديد سعر نصف الفضه بـــ ١٢ جديدًا، وتسعير الريال بـــ ٦٦ بارة، والإعلان عن قائمة الأسعار. على أن هذه الإجراءات لم يكن لها سوى أثر محدود : فإذا كانت البارة قد تمَّ إصلاحها بعض الشئ إلاَّ أن القمح والمواد الغذائية الأخرى قد استمرت ندرتها بالأسواق كما ارتفعت أسعارها : ولذلك وقعت فى شهر يناير ١٧٣٢ بالإسكندرية حالتان من الهياج الشعبى؛ حتى باتت الحاجة ماسة إلى شراء القمح من قبرص ومن سوريا.

وأمنت مصر عامًا من الراحة أثر مجئ فيضان وافٍ فى العام ١٧٣٢، غير أن الفوضى النقدية فى العام التالى (١٧٣٣) جددت الصعوبات المعيشية : ففى الأول من يونيو ١٧٣٣ توجه القاهريون "أهل البلد" إلى العلماء بتظلماتهم،

---

(١) أحمد شلبى، ورقة ٢٢٥ أ.

(٢) C.C.M., J 580, 13 janvier 1731;

أحمد شلبى، ورقة ٢٢٣ أ؛ الجبرتى ، ج١، ص ١٤٤.

وألزموهم بنقلها لأرباب السلطة : وباختصار اشتكوا من اضطراب النقد ومن ارتفاع الأسعار. وفي اليوم التالي ثاروا وجاءت أكثر الشكاوى من النساجين وتجار الحرير "الحريريين" ومن "العقادين"، فاجتاحوا جامع الأزهر واحتلوه، ثم انقلبوا إلى الأسواق، وخلال سيرهم قفلوا كل الحوانيت التي وجدوها مفتوحة حتى وصلوا إلى الرميلة. وعندما رآهم السناجق خافوا من تحول الحركة إلى "فتنة" : فأمروا الأغا بالنزول والمناداة بالمدينة بإبطال المقاصيص مرة أخرى، فهدأت الرعية وعاد المتظاهرون أدراجهم. وطالب العلماء بعد قليل بعمل "التسعيرة". وكان الباشا قد دعا العلماء وأرباب السجاجيد والسناجق إلى عقد "جمعية" في بيت شيخ الإسلام : فتم بها تسعير جميع المواد الغذائية بحضور شيوخ طوائف الحرف المهمة، وهددوا كل مخالف لهذه التسعيرة بقطع رقبته أمام حانوته. وأعلنوا عن مطاردة اثنين كانا حائزين "للأقلام"(*)؛ لأنهما كانا المسئولين عن نقص الأغذية وعن الغلاء : وعلى حين لاقى أحدهما (الذي كان يتبع أوجاق العزب) حتفه معدمًا، ظل الآخر (التابع لأوجاق الإنكشارية) متواريًا عن الأنظار حتى مات في مخبئه. وعندما نزل الأغا للمدينة وجد الحوانيت مُغلقة والسلع الغذائية شحيحة، ولكي يخيف المخالفين اصطحب معه في نزوله أربعة خوازيق، يعاقب بها (الموالسين) من الرعية والتجار. ولكن هذه الإجراءات الشديدة لم تدم سوى ثلاثين يومًا، وبعدها عادت كل الأشياء سيرتها الاولى، واختتم المؤرخ المعاصر (أحمد شلبي) بأن الأغا "لم يخوزق أحداً أبداً". ولدى وصول باشا جديد (عثمان باشا) للقاهرة في نوفمبر ١٧٣٣ تلقته الرعية بشكاويها التقليدية من غلاء المعيشة وتلف العملة "الغلا وفساد المعاملة"[1].

وبعد عامين وجد الحاكم الجديد باكير باشا الوضع النقدي متفاقمًا كذلك؛ إذ أصبح الناس يستخدمون في وقت واحد ثلاث معاملات مختلفة للبارة (بارة الأخشا التي تعادل ١٦ جديدًا، وبارة المرادي بـ ١٢ جديدًا، وبارة المقصوص بـ ٨

(*) حائز القلم أو الأقلام هو المورد الرئيسي للسلع الغذائية ووفقاً لأحمد شلبي ابن عبد الغني كان هذان الشخصان حائزين لـ ٧٢ قلمًا تشمل جميع أصناف الخضار (المترجم).

(١) A.N., Alexandrie, B 1 103, 12 juillet 1732;

أحمد شلبي، ورقة ٢٣٥ أ – ب ؛ ٢٤٠ أ – ب، ٢٤١ب.

جديدًا). وانتظر الرعية نزول الأغا والمناداة بالتسعيرة دون طائل، فخاب رجاءهم ولم يتغير من الأمر شيئاً لا فى وضع نهاية لفساد العملة ولا فى طرح تسعيرة السلع. ورفضت الرعية حينئذ المقاصيص، ولم يقبلوا التعامل سوى بالنوعين الجيدين من البارة (الأخشا والمرادى). ولما كانت أسعار السلع الغذائية قد ظلت على حالتها من الارتفاع؛ حيث كان الشراء بالديوانى وليس بالمقصوص، فإن الأهالى (المستهلكين) تحملوا وحدهم المحصلة (السلبية) لهذا الارتفاع. وظل الأمر على هذا النحو حتى ربيع ١٧٣٦ عندما بُذلت محاولة لضبط النظام (النقدى) قام بها الباشا تنفيذًا لـ "خط شريف" أرسلته استانبول : يعلن عن ضرب عملة "زر محبوب" وعدم تداول "الفضة المرادى"، وأنه لن تقبل الفضة إلاَّ بالوزن (٢٤ فبراير ١٧٣٦). وبالفعل كفت الرعية عن استخدام هذه العملة (المرادى) وأعلن الباشا، بعد تشاوره مع العلماء وكبار العسكر، إبطال تداول "الفضة المرادى" نهائيًا، وأن "الفضه الأخشا" هى التى يسرى تداولها من الآن فصاعدًا (٢٤ مايو ١٧٣٦). وكان يتعين أن تؤدى هذه الإجراءات – دون شك – إلى ضبط النظام النقدى، غير أن ثمة أسباب أعاقت تبلور نتائج هذا الإصلاح قليلاً، كان أولها تفشى وباء الطاعون الذى أخذ يدمر فى البلاد بين يناير ومايو ١٧٣٦، وبلغت ضحاياه فى شهر أبريل بالقاهرة نحو ٥٠٠٠ نفس يوميًا، وثانيها وقوع الغلاء بعد ذلك ببضعة شهور والذى جاء أثر فيضان منخفض فى صيف ١٧٣٦؛ حيث بلغ أردب القمح – خلاله – ١٤٦ نصف فضة [1]. وبنهاية هذه الأزمة الأخيرة تنتهى فترة الاضطرابات النقدية وأزمات الغلاء التى بدأت فى العام ١٦٩٠، أى قبل نصف القرن تقريبًا.

عودة سنوات الرخاء (١٧٣٦–١٧٨٠)

دخلت مصر، بدءًا من العام ١٧٣٠، فى فترة انخفاض المتوسطات السعرية للقمح : فكان المتوسط العقدى للسنوات ٣١–١٧٤٠ (بالبارة الثابتة) مستقرًا عند

---

(١) أحمد شلبى، ورقة ٢٤٥ أ، ٢٥٢ أ –ب ، ٢٥٤ ب، ٢٥٥ ب، ٢٥٦ ب؛ قينلى ، ورقة ١٨٣ ب، دمرداشى، ورقة ٤١١؛ الخشاب، ورقة ٨ أ.

٥٦ بارة على حين تمدنا أسعار المتوسطات السنوية، بين عامى ١٧٣٤ و ١٧٤٠ بمؤشر اقل من هذا المتوسط العقدى، فنجدها على التوالى (٥٠، ٤١، ٥٣، ٤١، ٥١، ٤٩، ٤٠ بارة ثابتة / للأردب). وهذه الفترة الطويلة من الرخاء، وانخفاض الأسعار خلالها (باستثناء العام ١٧٣٦) قد ساهمت – دون شك – فى عودة التوازن الاقتصادى للبلاد. وعرفت العملة المحلية، بعد العام ١٧٣٦ وخلال الأربعين عامًا التالية، استقرارًا فريدًا للغاية، يتناقض تمامًا مع التدهور السريع الذى أصابها فى العقود السابقة. ونلاحظ الشئ نفسه بالنسبة للأسعار : فمع أن متوسط سعر القمح ارتفع خلال هذه الفترة، إلا أن الأزمات الغذائية كانت تنفرج تدريجيًا، كما أنها تميزت بقلة حِدَّتها مقارنة بالأزمات الشديدة الكبرى التى حدثت فى نهاية القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر. ولكم سمع الجبرتى عن الازدهار والرخاء الذى كان سائدًا زمن إبراهيم رضوان كتخدا (١٧٤٤ – ١٧٥٥) وهى الفترة التى بدت فى كتاب الجبرتى بمثابة العصر الذهبى؛ فقد كتب يقول : "ومصر فى تلك المدة هادية من الفتن والشرور.. فى أمن وأمان والأسعار رخية والأحوال مرضية .. وإننى أدركت بقايا تلك الأيام، وذلك أن مولدى كان فى سنة سبع وستين ومائة وألف [١٧٥٣/١٧٥٤] ولما صرت فى سن التمييز، رأيت الأشياء على ما ذكر إلا قليلاً.. وكانت مصر إذ ذاك محاسنها باهرة وفضائلها ظاهرة .. يعيش رغدًا بها الفقير وتتسع للجليل والحقير"، وبعد فترة قليلة ، كتب الجبرتى، وفى هذه المرة بخصوص سنوات عقد الستينات : "وفى هذه المدة المدينة كانت عامرة بالخير والناس مطمئنة والمكاسب كثيرة والأسعار رخية والقرى عامرة"[١].

والواقع أن مصر عرفت فى هذه الفترة العديد من الاضطرابات (السياسية) إلا أنها مرت دون نتائج خطيرة . وفى العام ١٨٤٢/٤١ وقعت أزمة غلاء كبيرة؛ حيث بلغ أردب القمح ، خلال هذين العامين ٢٢٠ بارة و٢٤٠ بارة. وفى الوقت نفسه عانت العملة من هبوط شديد : فالريال الذى كان سعره فى العام ١٧٤٠ بـــ ٨٢ بارة ارتفع إلى ٨٨ بارة فى العام ١٧٤١ ثم إلى ٨٧ فى العام ١٧٤٢، غير أنه فى العام التالى (١٧٤٣) عاد إلى ٨٠ بارة. وإذا كان المؤرخ السورى "ابن جمعه"

---

(١) الجبرتى ، ج١، ص ص ٢٠٣، ٢٥٢.

فى كتابه قد أشار إلى وقوع قحط فى مصر فى العام ١١٥٤ (٤١ / ١٧٤٢) فإن المؤرخين المصريين والمصادر القنصلية لم يأتوا على ذكره[١].

وعلى العكس من ذلك ثمة قحط وقع فى العام ١٧٤٥ نجم عنه غلاء الأسعار ومع ذلك لم يلتفت إليه أحد : فالأسعار القصوى لأردب القمح والتى رصدناها بسجلات المحاكم الشرعيـــة (فى العام ١٧٤٥ : ١٨٠ بارة وفى العام ١٧٤٦ : ١٨٥ بارة، وفى العام ١٧٤٨ : ٢٠٠ بارة) تشير إلى حدوث هزة طويلة الأجل للاقتصاد، وتعزى الوثائق الفرنسية مجاعة ١٧٤٥ إلى المحاصيل السيئة لسنوات سابقة وأن الحصاد الضعيف ظل يتكرر على هذا النحو حتى العام ١٧٤٨ وبسبب ذلك ارتفعت نفقات المعيشة بالقاهرة واتسمت الأحوال بالركود [٢]. غير أن حصادًا جيدًا، فى العام ١٧٤٩، أعاد سريعًا أسعار المواد الغذائية إلى مستواها المنخفض، وعرفت مصر بعد ذلك ازدهارًا كبيرًا لم يقطعه سوى فيضان منخفض فى العام ١٧٥٨ كان قد تسبب فى حدوث مجاعة فى العام ١٧٥٩ (حيث بيع أردب القمح بـــ ٢٥٥ بارة)، وواكبه أيضًا طاعون شديد، كان يحصد بالقاهرة يوميًا ٥٠٠٠ نفس خلال فصل الصيف، ولم تنته الكارثة بالفعل إلا فى العام ١٧٦٠[٣]. ومع ذلك عاد الرخاء سريعًا ولم يهدده، تحت حكم على بك الكبير، سوى الآثار التى ترتبت على الاضطرابات الداخلية أو بفعل الابتزازات التى جاءت نتيجة لسياسة التبذير وسياسة التوسع : وهكذا فإن غلاء الأرز ونقص الحبوب الذى ظهر فى العام ١٧٦٧ إنما يُعزى إلى الاضطرابات التى جرت بالصعيد من ناحية وإلى الثورات الشعبية المتتالية التى شهدتها القاهرة من ناحية أخرى؛ على حين أدى دخول على بك للقاهرة منتصرًا فى ٢٣ أكتوبر ١٧٦٧ إلى وفرة الأغذية فى الحال ورخص الأسعار على حد قول قنصل فرنسا [٤]. وشهدت سنوات ١٧٧٢ و١٧٧٧ أزمتى

---

(١) Laoust, Gouverneur, 247.

(٢) A.N., Alexandrie, B 1 106, 2 mars 1745; Caire, B 1 328, 31 décembre 1747; C.C.M., J 622, 24 mai 1748.

(٣) A.N., Alexandrie, B 1 108, 11 septembre 1758, 20 septembre 1759; Caire, B 1 332, 1 er mars 1760.

(٤) A.N., Alexandrie, B 1 109, 29 octobre 1767; Caire, B 1 333, 23 octobre 1767.

غلاء، ومع أنهما كانتا قاسيتين (بلغ سعر أردب القمح فيهما أعلى مستوى له ٤٢٥ بارة و ٣٦٠ بارة) إلاّ أنهما لم يمثلا سوى حادثتين عارضتين مَرّ بهما الأهالى دونما تأثيرات (سلبية) مهمة؛ يؤكد ذلك ما كتـــبه الجبرتى فى العـــام ١١٨٨ (١٧٧٤-١٧٧٥) أيضًا : "والوقت فى هــــدوء وسكون وأمن والأحكام فى الجملة مرضية والأسعار رخية .."[1].

٤- الأزمات فى نهاية القرن الثامن عشر (١٧٨٠-١٧٩٨)

ودخلت البلاد، بعد وفاة محمد بك أبو الدهب (١٧٧٥)، فى مرحلة شبه دائمة من الاضطرابات السياسية، وبدءًا من العام ١٧٨٠ عرفت مصر سلسلة من الأزمات الاقتصادية والمالية التى يذكرنا تكرارها ودرجة عنفها بالأزمات الحادة التى وقعت فى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر. على أن تتابع سنوات الغلاء والقحط بإطراد (وقعت سبع أزمات غذائية بين عامى ١٧٨٣ و ١٧٩٢) والتدهور المتزايد للبارة - بصورة سريعة - جعل السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر أكثر فترات تاريخ مصر العثمانية كآبة، من الناحية الفعلية.

أزمة ١٧٨٣ - ١٧٨٦

بدأت الصعوبات فى العام ١٧٨٣-١٧٨٤ جامعة بين موسم زراعى سئ وأزمة سياسية خطيرة : فخلال صيف ١٧٨٣ جاء منسوب الفيضان دون حدّ الوفاء، وانحسرت المياه سريعًا قبل أن تروى أراضى الصعيد والدلتا، وسرعان من ما نجم عن ذلك - مباشرة - غلاء الأسعار الذى كان وقعه ثقيلاً ، إذ بيع أردب القمح بـــ ١٠ تالر (وهو ما يعادل ٩٠٠ نصف فضة) وهى سابقة لم تحدث من قبل. وتكرر فى العام التالى (١٧٨٤) مجيء الفيضان كذلك ضعيفًا، مما أدى إلى

---

(١) الجبرتى، ج١ ، ص ٣٨٥.

ارتفاع الأسعار من جديد، ليصل أردب القمح في هذه المرة إلى ١٣٠٠ نصف فضة. وقد رصدنا هذه المؤشرات السعرية عند الجبرتي ويتعين من ثم أن نعي أن المقصود بها الأسعار الشاذة. وعلى الرغم من أن الأسعار القصوى لأردب القمح التي تم الحصول عليها من خلال سجلات المحاكم الشرعية بدت أقل حدة (مما ذكر الجبرتي) فإن تؤكـد مدى شدة أزمة الغلاء ، فقد سجل الأردب في العام ١٧٨٤ : ٦٣٠، وفي العام ١٧٨٥ : ٧٢٠، وفي العام ١٧٨٦ : ٨١٠ . وازداد الموقف سوءًا، من ناحية أخرى، مع نشوب الخلافات والانشقاقات بين الأمراء المماليك : ففي سبتمبر ١٧٨٣ تم نفي ستة من البكوات خارج القاهرة، فقام هؤلاء البكوات بتركيز جهدهم في الحيلولة دون وصول الغلال للعاصمة. وبعد فترة وجيزة وقع الخلاف بين مراد بك وإبراهيم بك، وفي فبراير ١٧٨٤، مكث كل منهما على ضفتي النيل، مما جعل الملاحة في النيل مستحيلة : وكان انقطاع الصلة بين مصر العليا والسفلي يجعل من النادر وصول الحبوب للأسواق. وخشي الأمراء في القاهرة من "أن تؤدي المجاعة – التي أصبحت في غاية الصعوبة – بالناس إلى الثورة" : ففي مارس ١٧٨٤ بلغ سعر رطل القمح إلى ١٠ سول بالإسكندرية [١]. وشهدت القاهرة في صيف ١٧٨٤ مجاعة قاسية : وكان الرحالة "بوتوكي" Potocki قد وصل القاهرة في ٢٣ أغسطس، فوصف الشوارع بأنها كانت غاصة بالعَجَزة المسنين والنساء والأطفال العرايا وقد أنهكهم الجوع؛ وفي شهر ديسمبر من العام نفسه قدر تقرير – حُرِّرَ بمدينة الإسكندرية – بأن موتى المجاعة بالقاهرة بلغوا في اليوم الواحد ٥٠٠ نفس [٢]. وأعطت الوساطة في الصلح بين مراد بك وإبراهيم بك، في بداية العام ١٧٨٥، بارقة أمل في أن تتحسس الأوضاع – غير أن وباء الطاعون عاد من جديد يلحق أهالي القاهرة الدمار، ويحصد – وفقا للرحالة فولني – ١٥٠٠ ضحية يوميًا [٣]. وهكذا مر العام على الناس بعد أن أنهكتهم الآثار الصعبة الناجمة عن الأزمة المأساوية التي بدأت في العام ١٧٨٣.

---

(١) C.C. M., J 716, 3 octobre 1783; A.N., Alexandrie, B 1 113, 1er avril, 24 septembre 1784; الجبرتي ، ج٢، ص ص ٧٥، ٧٩، ٨٢

(٢) Potocki : Voyage, 112-3; A.N., Alexandrie, B 1 113, 5 décembre 1784.

(٣) A.N., Alexandrie, B1 113, 4 janvier 1785; Clerget, Le Caire, II, 22.

وجاء حصاد ١٧٨٥ سيئًا كذلك، واستمرت ابتزازات البكوات على كل حال، وقام المضاربون فى الأسعار باحتكار الحبوب وتخزينها، الأمر الذى ساعد على استمرار الأسعار عند مستوٍ مرتفع.

وفى إطار هذه الظروف يتعين علينا – دون شك – أن نضع أيدينا على أحد أسباب التوتر الذى شهدته القاهرة فى العام ١٧٨٦ حين نزل حسن باشا قبودان مصر ودعوته للمصريين أن يقفوا (إلى جانب الدولة) ضد المماليك[1]. وتذكرنا الحركات الشعبية فى عامى ١٧٨٥ و ١٧٨٦ بالحركات الأخرى السابقة التى وقـعـت بين عـامى ١٦٧٨ و ١٧٣٣، فهى تماثلها بالفعل فى السبب الرئيسى الذى فَجَّرَ الأزمة العنيفة التى مرت بها مصر والتى كانت الكتل الجماهيرية الأشد معاناة لها، وخاصة فى القطاع الحضرى ؛ ولكن هذه الحركات اكتسبت أيضًا طابع الاحتجاج على نظام المماليك الذى كرس فى مصر الظلم والطغيان.

ولم يكن انتصار حسن باشا (قبودان) ولا فرار مراد بك وإبراهيم بك يكفيان لاستعادة الاقتصاد لحالته الطبيعية. وعلى الرغم من مجئ فيضان وفير إلاّ أن البلاد ظلت تعانى، حتى نوفمبر ١٧٨٦، من شدة الغلاء الذى دام ثلاث سنوات. وأصبحت شكاوى الناس، فى بداية يناير ١٧٨٧، قضية ملحة أمام حسن باشا، وبعد أن قام الأخير بالتشاور مع الشيخ العروسى، رأى ضرورة الدعوة إلى عقد "جمعيه" فى باب الإنكشارية؛ لعمل تسعيرة للسلع الغذائية الرئيسية. وبرغم قسوة العقوبات التى هددوا بها كل المخالفين والمحتكرين إلاّ أن المواد الغذائية تناقصت تمامًا بالأسواق[2]. وحتى مع تحقق وفاء منسوب الفيضان فى العام التالى (١٧٨٧) لم تهبط الأسعار إلى مستواها الطبيعى المعتاد، حيث ظلت مرتفعة جدًا : فبلغ متوسط سعر أردب القمح فى العام ١٨٨٧ (٢١٢ بارة)، والحد الأقصى (٢٧٠ بارة). وحاولت السلطة، فى العام نفسه، إجراء إصلاح للأزمة النقدية التى قاست منها البلاد منذ العام ١٧٨٣ والتى تزايدت حدتها مع عودة ظاهرة تدهور البارة. وكان الريال قد ارتفع من ٩٠ بارة فى العام ١٧٨٣ إلى ١٠٠ بارة فى العام ١٧٨٥ ثم إلى ١١٠ بارة فى العام ١٧٨٧، ومن ثم مثلت نسبة التدهور فى البارة ٢٢% فى

---

(١) الجبرتى، ج٢، ص ص ١١٠-١١٢.

(٢) الجبرتى، ج٢، ص ١٣٦.

مدة أربع سنوات. وعندما اشتكى الأهالى من هذه المشكلة، قام الأغا بالمناداة فى المدينة (فى ٢٧ سبتمبر ١٧٨٧) بأن الريال يعادل ١٠٠ نصف فضه[١]. ولم يعد الريال إلى معدله الرسمي السابق، إذ انخفض الحد الأقصى لقيمته قليلاً : ففى عامى ١٧٨٨ و ١٧٨٩ صار يُصرف بـ ١٠٥ نصف فضة. على أن الانخفاض وإن عبر عن فترة قصيرة نسبيًا من الراحة إلاً أن اقتصاد البلاد كان متأثرًا للغاية من نتـــائج الأزمة : فقد كتب قنصل فرنسا "مير" Mure فى مطلع العام ١٧٨٨ يقول : "عامان من المجاعة، واضطرابات سياسية، وضرائب مستمرة، وتفشى عدوى وباء مميت – أفقرت الأهالى وجعلتهم يتركون ثلاثة أرباع الأراضى الخصبة دون زراعة، مما سبَّب غلاء كل السلع الضرورية"[٢]. وفى الحقيقة فإن التوازن الذى تحقق لفترة وجيزة سرعان ما توقف، لتدخل مصر فى غمار أزمة جديدة كانت أشد وطأة من سابقتها.

أزمة ١٧٨٩ – ١٧٩٢

ساهمت الاضطرابات الداخلية مساهمة كبيرة فى عودة الغلاء والمجاعة للقاهرة. وبينما كان ممثلو الحكومة العثمانية يسيطرون على القاهرة والدلتا كان البكوات العصاة مقيمين بالصعيد ومصر الوسطى ، يقطعون طريق الملاحة بالنيل، مما سبَّب ارتفاعًا هائلاً لأسعار شحنات الحبوب التى سمحوا بمرورها للقاهرة. وقرر الباشا وبكوات القاهرة، فى سبتمبر ١٧٨٨، أن يرسلوا تجريدة لصعيد مصر؛ ليس بهدف مهاجمة البكوات (المتمردين)، ولكن لتسهيل وصول الحبوب للعاصمة التى أوشك مخزونها منها على النفاد[٣]. وفى بداية العام ١٧٨٩ ارتفعت الأسعار بصورة خطيرة : فبلغ أردب القمح ٨٥٥ بارة، وارتفعت معه بالدرجة نفسها السلع الغذائية الأخرى.

واضطر الباشا أن يكلف "المحتسب" ، فى ١٦ أبريل ١٧٨٩، بأن يعمل

---

(١) الجبرتى، ج٢، ص ١٤٦.

(٢) A.N., Alexandrie, B 1 114, 21 février 1788.

(٣) A.N., Alexandrie, B 1 114, 25 juin, 7 août, 18 septembre 1788.

"تسعيرة" وأن يخفض الأسعار، فتم تخفيض رطل اللحم نصف فضة، غير أن الجبرتي لاحظ أن اللحوم تناقصت بسبب ذلك بالأسواق؛ حيث جرى بيعها خفية بالسعر السابق. وكان المحتسب كذلك قد خفض سعر أردب القمح إلى ٣١٥ بارة. وبعد ذلك بأيام قليلة، شغلوا بالتصدى للأزمة النقدية وإصلاح النقد الذى عانى منه الأهالى؛ من جراء قصّ العملات الذهبية والفضية : فجرى المناداة بالقاهرة على الإجراءات الجديدة، فى ٢٨ أبريل ١٧٨٩، التى نصّت على إبطال التعامل بالعملات المقصوصة التى تعين إعادة شرائها بالوزن، ليتم بعد ذلك صهرها من جديد. ويُبين الجبرتى أنه عند تنفيذ هذه الإجراءات الإصلاحية لحق الأهالى خسارة كبيرة، قدرها بنصف قيمة ما كان لديهم من العملات، كما بين أن العامة لم يحترموا هذه التدابير واستمروا فى استخدام المقاصيص [١]. وبعد فترة وجيزة وصل من استانبول أغا بخط شريف يأمر بتحسين عيار العملات المصرية؛ بحيث يضرب الذهب المصرى (زر محبوب) على ١٩ قيراط، وتتم زيادة وزن وعيار البارة. ولم يدم الالتزام بتنفيذ هذا الأمر السلطانى طويلاً : فقد أعادت السلطة بالقاهرة عيار الذهب إلى ١٨ قيراط، بينما ظلت قيمة البارات فى التدهور من خلال تحريفها وتزييفها [٢].

وبالكاد تنفست مصر الصعداء بانفراج الأزمة. غير أن الطاعون عاد يظهر من جديد فى مارس ١٧٩١، وبلغ ذروته فى شهر أبريل، وقُدِّرَ ضحاياه بالقاهرة بنحو ١٥٠٠ أو ٢٠٠٠ متوفى يوميًا. وطالت العدوى بيوت الأمراء الكبار؛ حيث أبادت ١٤ سنجقًا بالتدريج، ولما كان إسماعيل بك (شيخ البلد) نفسه واحدًا من ضحاياه، فقد أمكن للأمراء المنفيين العودة لاحتلال العاصمة (يوليو ١٧٩١). وإذا كانت عدوى الطاعون قد انتهت فقد عاد الغلاء إلى الظهور سريعًا؛ وذلك بسبب عدم مجئ فيضان كافٍ حتى شهر سبتمبر؛ فقفز سعر الأردب القمح من ١٨٠ بارة إلى ٥٤٠ بارة، وضجَّ الفقراء، وخشى مراد بك وإبراهيم بك اللذين جَدًّا فى العمل

---

(١) الجبرتى، ج٢، ص ١٧٧، ١٧٨.

(٢) Samuel – Bemard, Nonnaies, 383, 454, 461-1; الجبرتى، ج٢، ص ١٧٩

على تخفيض الأسعار، وصار الأغا يضرب المتسببين فى الغلة ويسمرهم من آذانهم على أبواب حوانيتهم، لكن دون جدوى ، ومما زاد الأمر سوءًا تكرار انخفاض منسوب الفيضان ، فاستمر سعر القمح فى الارتفاع حتى بلغ حدًا لم يسجله من قبل على الإطلاق؛ إذ بيع بـــ ١٨ ريالاً (أى بـــ ١٦٢٠ بارة) [١]. فكان أن وقعت مجاعة قاسية وكتب الجبرتى : "جاء أهالى الأقاليم وانتشروا بالمدينة حتى ملئوا الأسواق والأزقة رجالاً ونساءً وأطفالاً ، يبكون ويصيحون ليلاً ونهاراً من الجوع .. وكثر الصياح والعويل ليلاً ونهارًا ، فلا تكاد تقع الأرجل إلاّ على خلائق مطروحين بالأزقة، وإذا وقع حمار أو فرس تزاحموا عليه، وأكلوه نيئًا ولو كان منتنا، حتى صاروا يأكلون الأطفال" [٢].

وكان وصول الغلال الرومية قد حسَّن، إلى حد ما، من الموقف العصيب، وذلك فى نهاية العام ١٧٩٢، غير أن أردب القمح فى العام ١٧٩٣ بلغ الحد الأقصى لسعره ٧٢٠ بارة . ولم تتحسن الأوضـــاع إلا فى شهر أغســطس عندما جاء فيضان النيل وافياً، وجاء المحصول جـيدًا فعلاً. ولكن مصر لم يُقَـــدَّر لها أن تنهض من هذه الأزمة التى دامت نحو عشر ســنوات متتالية دون توقف. وظل الحد الأقصى والمتوسط لسعر القمح مرتفعًا بصورة شاذة حتى وصول الحملة الفرنسية فى نهاية القرن : فبلغ الحد الأقصى لسعر الأردب ٣٦٠ بارة والمتوسط ٢٢٠ بارة فى العام ١٧٩٥؛ و ٣٦٠ بارة، و ٣٣٠ بارة فى العام ١٧٩٦؛ و ٣٠٠ و ٢٤٦ بارة فى العام ١٧٩٧؛ و ٢٧٠ و ٢٠٦ بارة فى العام ١٧٩٨. أما البارة فقد واصلت هبوطها الشديد بعد العام ١٧٩٣.

---

(١) A.N., Alexandrie B 1 114, 23 avril 1791; خلاصة، ورقة ٢٤ أ؛ الجبرتـــى، ج٢، ص ٢٢٥

(٢) الجبرتى، ج٢، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.

٥- الخلاصة

يتضح مما سبق أن "الحالة الزراعية" عمومًا هى الإطار الذى يتعين علينا البحث فيه عن السبب الأكثر تواتراً وراء حدوث أزمات كبيرة كتلك التى شهدتها مصر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. وتبين لنا أن شح المواد الغذائية أصل الأزمات الشديدة والقاسية التى وقعت فى الأعوام ١٦٩٤، ١٧٠٥، ١٧١٦ و ١٧١٧، ١٧٢٢، ١٧٣١، و ١٧٨٣؛ حيث جاءت هذه الأزمات نتيجة لفيضان غير كاف مرة، ولتوالى سلسلة من "انخفاض مناسيب الفيضان" مرات أخرى، وذلك فى وقت كانت البلاد تعانى فيه من نقص المحاصيل ونفاد المخزون منها، لتواجه عامًا جديدًا من وقوع المجاعة و "البقرات العجاف". وإذا كان عدم انتظام قمم المنحنيات السعرية للقمح يمثل عاملاً أساسيًا فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للقاهرة فى ذلك العصر، فقد تفرعت منه – تقريبا – جميع العوامل الأخرى.

وبدا تدهور البارة والاضطراب النقدى عاملاً ثانياً فى صناعة الأزمة، وجاء من ناحية نتاجًا للظروف الزراعية السيئة عموما ومن ناحية أخرى نتاجًا للغلاء المتمخض عنه؛ وفى الواقع يعد تدهور البارة السبب الأول للصعوبات الاقتصادية. ولكن عندما تقترن الظاهرتان ببعضهما البعض عمومًا، ويكون للصعوبات النقدية الدور الأهم الذى يجعلها تعوق إمكانية التوصل إلى حلٍ ناجع للأزمة – فإن عودة الظروف الطبيعية المواتية عندئذ – لا تكفى مطلقًا لعودة الاقتصاد إلى سيرته الأولى قبل الأزمة . وقد لعب التدهور النقدى وارتفاع الأسعار الناتج عنه، فى هذين الظرفين، دورًا أساسيًا فى أزمتى ٢-١٧٠٣و ١٧٣٥.

وفى خط متوازٍ لهذه الأسباب الاقتصادية نجد مكانًا هامًا "للعوامل السياسية" التى يتعين أن نوليها اهتمامًا فى هذا الصدد؛ حيث تفجرت فى إطارها الأزمات المصرية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر : فعلى العموم كان سوء الإدارة، وغيابها فى أغلب الأحيان، وعجز الحكام عن احتواء الأزمة، بل عجزهم – وبدرجة أكبر – عن التحكم فى الظواهر الاقتصادية والنقدية داخل البلاد التى لم

يكن لهم همٌ بها سوى استغلالها بالقدر الذى تسمح به الفترة القصيرة التى كانوا يتولون فيها زمام السلطة، ويتساوى فى ذلك الباشوات الذين أخذوا مصر كالتزام أو الحكام المحليين (البكوات وضباط الأوجاقات)؛ فقد ارتكب جميعهم أعمالاً مشينة، لإرضاء أطماعهم على المدى القصير، وهو ما أدى بهم إلى التعجيل بتدهور العملة، عبر تحريفها وتزغيلها، وفى النهاية كانت الصراعات تدور بصفة خاصة بين الأمراء والضباط الأقوياء، من أجل الاستحواذ على السلطة، والتى عادة ما كانت تنقلب إلى حرب أهلية، على النحو الذى حدث فى العشرين سنة الأخيرة من القرن الثامن عشر:عندما أدت الصراعات المملوكية إلى نشر الفوضى والاضطرابات فى البلاد. وهكذا فإن هذه العوامل (السياسية) قد ساعدت على تطور الأزمات، وهى أيضًا تفسر لنا سبب تفاقمها السريع بعد العام ١٧٧٥.

ويتفق أساسًا تقسيم تاريخ مصر الاقتصادى إلى حقب زمنية مع ما نعرفه عن تطور التجارة الخارجية التى تمثل بالفعل مؤشرًا هامًا على الحالة المادية للبلاد[١]. ولعل مما يؤكد صحة هذا "التحقيب" تلك المعلومات التى أمكن رصدها بسجلات المحاكم الشرعية بخصوص تركات حرفى وتجار القاهرة. ويمكننا عمل رسم بيانى لتطور الاقتصاد المصرى خلال هذين القرنين فى شكل منحنى يتضمن خطين صاعدين وآخرين هابطين وبصورة متتالية : فثمة فترة ازدهار نسبى استمرت من بداية القرن السابع عشر وحتى نهايته، وهو القرن الذى يعد بصفة عامة فترة رخاء وازدهار بلغت ذروتها فى العام ١٦٨٠، يليها خمسون عامًا من المشكلات الاقتصادية الخطيرة التى وقعت بين عامى ١٦٩٠ و ١٧٤٠، وبعدها مباشرة حدثت فترة طويلة من الانتعاش والإصلاح، وخاصة تلك

---

(١) R. Paris (Le Levant, 369-377).

ويميز باريس أربع مراحل أساسية، تتفق إلى حد ما مع مراحل "التحقيب" التى طرحناها : فهناك بداية "فترة ازدهار " فى نهاية القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر، ثم حالة ركود تجارى حدثت خلال فترة الفوضى التى عرفتها مصر بعد ذلك والتى بلغت ذروتها بين ١٧٢٠ و ١٧٣٠، ثم فترة "العودة إلى الرخاء" والتى استمرت حتى العام ١٧٧٥، يليها فترة "تجدد الفوضى" بين ١٧٧٥ و ١٧٩٨، والواقع أن التأخر التجارى لمصر كان انعاكسًا لحالة الانهاك التى عانى منها اقتصاد البلاد.

السنوات الواقعة بين عامي ١٧٥٠-١٧٦٠ التى عرفت فيها مصر رخاءً حقيقيًا؛ وفى النهاية كانت العشرون سنة الأخيرة من القرن ممثلة لفترة أزمة عنيفة توافقت مع الاحتضار السياسى للنظام الذى دشنه العثمانيون فى مصر فى العام ١٥١٧، الأمر الذى دفع بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمصر إلى مستوى متدنى عما كانت عليه فى القرن السابق.

الفصل الرابع

التجارة الشرقية والأفريقية

قامت التجارة الخارجية لمصر فى القرن الثامن عشر على قطاعين كبيرين : التجارة الشرقية والأفريقية من ناحية، وتجارة البحر المتوسط من ناحية أخرى. وكان لكل مجال منهما سمة خاصة واضحة: فالتجارة الشرقية والأفريقية التى لم تكن وفيرة الربح أمدت مصر بمنتجات البلاد البعيدة (كالبن والتوابل والصمغ)، وهى المنتجات التى كان يُعاد بعد ذلك تصدير كمية كبيرة منها لبلدان أوربا الغربية المطلة على البحر المتوسط ولبلاد البلقان وتركيا والشرق الأدنى والمغرب. وكان الميزان التجارى مع هذه البلدان يحقق فائضاً أو كان على الأقل متوازناً. وبرغم التغيرات الشديدة المفاجئة فى مطلع القرن السادس عشر استمرت القاهرة، عبر التقاء هذين المجالين، فى تأكيد تفوق مركزها العالمى لتجارتى العبور وإعادة التصدير.

ولعبت تجارة البحر الأحمر فى هذا الصدد دورًا خاصًا وأساسيًّا. وكان التركز الكامل لهذه التجارة بالقاهرة قد جعلها مجالاً قاصراً على نشاط التجار المصريين والمسلمين. وكفلت الأنشطة التجارية للقاهرة موقعًا تجارياً متميزًا فى تجارة البحر المتوسط، وحفظت لها أهميتها الدولية التى كان الفتح العثمانى قد انتزعها منها بعد أن حوّلها (من الناحية السياسية) إلى مجرد عاصمة ولاية. وتبوأت هذه التجارة – فى مجملها – مكانة هامة؛ حيث أصبحت على رأس كل الأنشطة الاقتصادية التى كانت مصر والقاهرة مركزًا لها. وقد منحت هذه التجارة القائمين عليها من كبار تجار البن والسلع الشرقية (المناظرين الجُدد لتجار الكارمية فى العصر المملوكى) منحتهم القوة الاقتصادية والمالية والمكانة الاجتماعية المتميزة، كما منحتهم النفوذ السياسى الذى لا يقارن بالأنشطة الثانوية التى اعتاد حكام الولايات العربية بالدولة العثمانية تقليصها للسكان المحليين. ولما كانت هذه الدراسة تلقى الضوء على البناء الاجتماعى والاقتصادى للقاهرة، فإن التجارة الشرقية تستحق أن تُدرَس بطريقة خاصة وعميقة.

١ – طرق التجارة الشرقية

كان طريق السويس – جدة هو الطريق البحرى الرئيسى للتجارة الشرقية لمصر، بينما لم تساهم الطرق الأخرى فى هذه التجارة سوى بدور محدود وثانوى، كطريق الحج الذى كان فى مجمله طريقًا بريًّا، وطريق جدة – القاهرة الذى جمع بين البحر والبر (من جدة إلى القصير بحرًا، ثم من القصير إلى القاهرة برًّا).

(أ) الملاحة فى البحر الأحمر

يرد البحر الأحمر فى النصوص العربية تحت مسمى "بحر القلزم" (وأحيانًا "بحر السويس"). واشتهرت الملاحة فى هذا البحر بما تواجهه من صعوبات كبيرة، وخاصة فى الجزء الشمالى منه؛ وذلك بسبب الرياح العكسية، والتيارات البحرية الشديدة، والشعاب المتوارية تحت المياه؛ وزاد الأمر سوءًا تواضع وضعف تقنية الملاحة عند البحارة المصريين. وكانت الملاحة العربية تحكمها اتجاهات حركة الرياح بين الشمال والجنوب : فانقسمت السنة – وفقاً لحركة الرياح – إلى فترتين (كل فترة تستغرق ستة شهور)؛ فمن ديسمبر إلى مايو تهب رياح جنوبية قوية، تسمح بمجئ السفن من ميناء جدة إلى ميناء السويس، وذلك عبر موسمين يُطلق على أحدهما موسم "الحريانية" ويُطلق على الآخر موسم "النجم" (خلال شهرى أبريل – مايو)؛ ويسود بقية العام الرياح من المنطقة الشمالية للبحر الأحمر، وعندئذٍ يصبح فى الإمكان إبحار السفن من السويس إلى جدة[١].

---

(١) Voir E. 1², I, 960-1, art. Bahral-Kulzum (C.H. Becker, C.F. Beckingham) Niebuhr, Description, 11, 214, Voyage, 1, 351. Girard, Memoire, 655. Clerget, Le Caire, 11, 191.

وفى الطرف الجنوبى لبحر القلزم كانت الرياح الموسمية توجه حركة الملاحة: فالسفن القادمة من الهند نادرًا ما كانت تتجاوز ميناء مُخا أو ميناء جدة، وذلك خشية أن تفوتهم الرياح الموسمية التى تقودهم إلى هذين الميناءين.

السفن المستخدمة

لا نعرف عن السفن التى استخدمها التجار المصريون فى النقل البحرى بين السويس وجده سوى النزر اليسير؛ إذ يرد ذكر السفن، بوثائق المحكمة الشرعية، على نمط واحد تقريبًا، فيشار إليها بلفظه "مركب"، أما مصطلح "قارب" فإنه يُميز الزوارق ذات الحمولة الصغيرة. وكان اختلاف ثمن "المراكب" فى الوثائق هو ما يجعلنا نعتقد أنها كانت من طرز متنوعة. ووصف الرحالة السفن الكبيرة منها بأنها كبيرة الحجم، وتماثل فى سعتها البوارج الحربية الأوربية التى تحمل ستين مدفعًا، وتزن حمولتها عمومًا ما يقارب الألف طن[1]. ووفقًا للأقام الواردة بالمصادر القنصلية فإن سفن البحر الأحمر كانت تنقل فى المتوسط ١٥٠٠ فردة بن، أى حوالى ٤,٥٠٠ قنطارًا[2].

وعادة ما كانت توصف تلك السفن بأنها "لا شكل لها وأنها سيئة الصنع". وكان اتساعها وعمقها قد جعلها – على الدوام – أقل طواعية فى القيادة؛ فقد كتب فينتور دو بارادى **Venture de Paradis** يقول : "كانت السفن مجهزة بطريقة لا تمكنها من التحرك إلاّ من خلال مؤخرتها، كما أدت استحالة قدرتها على الملاحة فى المياه العميقة إلى اضطرارها للتحرك جنباً إلى جنب، وأن تتوقف وتلقى

---

(١) De Stochove, Voyage du Levant, 467. De Maillet, Memoire sur le commerce, 143⁰. Niebuhr, Description, II, 116, A.N., Caire, B1 333, 18 Juillet 1765, 336, 23 mars 1777. Bruce, Voyage, II, 123

ووفقًا للرحالة بارسونس (Parsons, Travels, 295) كانت حمولة السفينة الكبيرة تزن ١٢٠٠ طن.

(٢) C.C.M., Fonds Roux, LIX, 1er mars 1730; 3 janvier 1732; 11 mai 1733. A-N., Alexandrie, B1 102, 10 janvier, 3 juin 1730; 106, 31 mars 1746.

مراسيها فى الليل"[1]. وتمدنا رواية نيبور عن رحلته من السويس إلى جدة فى العام ١٧٦٢ بفكرة عن الأحوال غير المريحة وعن خطورة الموقف فى مثل تلك الرحلات البحرية . فلقد اجتاز نيبور رحلته البحرية وهو داخل "قمرة كبيرة" فى حين كانت "القمرة السفلية" الأكثر اتساعًا، يحتلها أكثر من أربعين من النساء والجوارى ومعهن عيالهن. أما بقية التجار فقد كانوا يقيمون – بقدر ما يمكنهم– على سطح السفينة التى كانت محملة بالبضائع لدرجة تهدد بالخطر : "فكل تاجر يحتل موضعه الذى استأجره على سطح السفينة وقد أحاط نفسه بالصناديق والأمتعة، ولم يدع لنفسه وسطها إلا مساحة ضيقة، يُدبر بها أمر حياته، ويعد القهوة، ويطبخ الأرز، ويدخن التبغ، ويقعد وينام به. ولم يكن ظهر السفينة هو وحده الذى ازدحم بالناس والبضائع، بل لقد ربطت إلى السفينة من الخارج جرار كبيرة وأحمال خفيفة". وأضاف نيبور بأنه كان هناك أربعة قوارب تجرها السفينة، وكانت القوارب كلها، باستثناء أصغرها، محملة بالركاب والخيول والغنم[2]. وكان فى مقدور السفينة أن تقل ٥٠٠ أو ٦٠٠ راكبًا، أما حمولتها فقد كانت تكدس حتى منتصف صارى السفينة؛ وكنتيجة لذلك تغوص السفينة فى المياه؛ بحيث لا ترتفع عن سطح البحر سوى بخمسة أقدام فقط"[3].

وكانت السفن أو جزء منها على الأقل يجرى تصنيعه بالسويس، وكان يتعين إحضار المواد الأولية (وخاصة الخشب) من القاهرة والإسكندرية . وكثيرًا ما أشار المؤرخون المعاصرون إلى بناء سفن على البحر الأحمر لحساب السلطان[4]. وكتب نيبور فى العام ١٧٦٢ يقول : "إن بناء السفن اليوم بالسويس يُعد صناعة عظيمة على الرغم من أن كل ما تحتاج إليه من خشب وحديد وغيره يُجلب على ظهور الجمال من القاهرة إلى السويس، مما جعل ثمنها باهظًا"؛ وأضاف أيضًا بأن الأربع عشرة سفينة التى كانت تمخر عباب البحر – فى هذه الفترة – بين السويس

---

(١) Détail sur l'Etat actuel, 109a. Description du "dao" sur lequel il voyagea en 1806 par Ali Bey, Voyages, 11, 268.

(٢) Niebuhr, Voyage, 1, 206.

(٣) A.N., Caire, B1 317, 18 novembre 1712.

(٤) على سبيل المثال انظر أحمد شلبى، ورقة ١٩٠ ب (حوادث العام ١٧٢٦).

وجده "قد جرى تصنيع أغلبها بالسويس"[1]. ومع ذلك كان ثمة عدد معين من السفن المستخدمة فى التجارة المصرية بالبحر الأحمر يتم صناعتها بالهند. وفى نهاية القرن الثامن عشر أشار جيرار إلى أن السفن العربية بالبحر الأحمر كانت تصنع بالهند[2]. وكانت أسعار السفن المهمة والكبيرة مرتفعة الثمن جدًا. وقد أمدتنا سجلات المحكمة الشرعية بالبيانات التالية لأسعار المراكب المُباعة فى مختلف التركات : ١,١٣٣,٣٣٢ بارة (١٧٠٦)؛ ٨٠٦,٠٠٠ بارة (١٧٢٧)؛ ٦٠٠,٠٠٠ بارة، ١,٣٥٨,٣٢٨ بارة، و٢,٠٠٠,٠٠٠ بارة (١٧٣٥)؛ ١,٢٠٠,٠٠٠ بارة، ٢٩٢,٠٠٠ بارة، و١٠٤,٥٠٠ بارة (١٧٤٠)؛ ٨٦٤,٠٠٠ بارة (١٧٧٤)[3]. وصُنِعت فى ورش بولاق المراكب المستخدمة فى نهر النيل، وثمة سفن عديدة أخرى تسمى (غليون ومراكب) استعملت فى البحر المتوسط[4]. وشاعت الاستثمارات الضخمة فى مجال المشاركة فى تملك السفن بحصة النصف والثلث والربع بين الرويسا والتجار أو الأمراء. وحتى التاجر الغنى قاسم الشرايبى نجده يمتلك فى العام ١٧٣٤ حصصًا بقدر ٦,٩ قيراطًا بقيمة ١٥٠,٠٠٠ بارة، ٥٠٩,٣٧٥ بارة، و ٥٠٠,٠٠٠ بارة فى ثلاث سفن وُرِدَ ذكرها فى تركته وهن :

---

(١) Niebuhr, Voyage, 1, 172, 176. Venture de Paradis, Détail sur l'Etat actuel, 101a.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٦٩، ص ١١٨ (١٦٧٠) : كان الريس أحمد يمتلك سفينتين هنديتين . انظر المحكمة نفسها، سجل رقم ٧٦، م٦١٦، ٩ فبراير ١٦٨٢، حيث أشار إلى أنها "مركب هندى". وفى العام ١٧٢٣ أرسل باشا مصر ٦٠ كيسًا إلى باشا جده؛ لشراء سفينة هندية تخصص لنقل غلال الحرمين (مكة والمدينة) (انظر أحمد شلبى، ورقة ١١٨ب، الجبرتى ج١، ص ٥٧). وفى معرض مشروعه التجارى الفرنسى فى البحر الأحمر نصح فينتور دو بارادى بشراء سفينة من الهند تخصص للإيجار بين السويس وجده (انظر : plan des operations, 105a; Girard, Memoire, 655)

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٩٨، ص ٩٦٤ (١٧٠٦)؛ سجل ١٢٧، ص ٦١٥ (١٧٢٧)؛ سجل ١٤٠، ص ٢١٩ (١٧٣٥)؛ سجل ١٤٧، ص ١٧ (١٧٤٠)؛ سجل ١٩٥، ص ١٨٠ (١٧٧٤).

(٤) وهناك بعض أسعار المراكب التى تم رصدها بوثائق المحكمة الشرعية : بالنسبة للسفن التى استخدمت فى النيل (مركب ببحر النيل)، ١٣,٦٧٢ بارة (فى ١٧٢٩)، ١٦,٨٠٠ (١٧٣٠)، ٣٠,٠٠٠ و ١٥,٠٠٠ (١٧٤٥)؛ وبالنسبة للسفن المستخدمة فى البحر المتوسط (ببحر الروم)، ٤٢٠,٠٠٠ بارة، و ٤٠٠,٠٠٠ بارة (١٧٢٦).

(ينى وأزمرلى ومرعشلى)[١]. والشئ نفسه نلحظه مع الأمير القوى عثمان كتخدا القازدغلى (المتوفى فى العام ١٧٣٦) فلم يمتلك – خلافاً لمركب صغير قُدِّرَ ثمنه بـ ١٠٤,٥٠٠ بارة – سوى نصف وثلث مركبين[٢]. ومرة أخرى تعوزنا الوسائل التى تمكننا من تقييم أهمية العائد الناتج عن تلك الاستثمارات المهمة. ونتعرف من خلال وثيقة بسجلات المحكمة الشرعية أن سفينة "هندية الصنع" كان يمتلك ريس واحد ثلاثة أرباع حصصها قد درت عليه فائضاً قدره "٣٥٩,٤٩٢ بارة" فى مدة ثلاث سنوات (١١١٥-١١١٧/١٧٠٣-١٧٠٥) " وإذاً فالفائض السنوى بلغ ١١٩,٨٣٠ بارة وهو ما يمثل حوالى ٦٠% من قيمة البضائع التى كانت تحملها تلك السفينة[٣].

كذلك لم يكن من السهل تحديد عدد السفن التى كانت تُوجه فى كل عام لرحلتى الذهاب والإياب بين السويس وجده . ويقدر رومايه [القنصل الفرنسى] فى نهاية القرن السابع عشر عدد هذه السفن بأربعين أو خمسين سفينة ، تحمل من عشرين ألف إلى أربعين ألف قنطار"[٤].

ويُقَدِّر العديد من رحالة الربع الثانى من القرن الثامن عشر عددها بثلاثين أو أربعين سفينة وأن كان ثمة قليل من الشك فى تقديراتهم [٥]. وربما تناقص بعد ذلك عدد السفن وحمولتها : فنعرف من تقرير تجارى، صادر فى العام ١٧٦٥، أن التجارة من جدة إلى السويس، وبالعكس كانت تعتمد على خمس عشرة إلى عشرين سفينة، تحمل فى كل عام من تسعمائة إلى ألف طناً[٦]. واعتبر المراقب فينتوردو

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٤٠، ص ٢١٩.

(٢) المحكمة نفسها، سجل ١٤٧، ص ١٧ (١٧٤٠).

(٣) المحكمة نفسها ، سجل ٩٨، ص ٩٦٤ (١٧٠٦).

(٤) De Maillet, Memoire sur le commerce, 143a.

(٥)Thompson, The travels, III, 339 (1734); Norden, Voyage, 1, 77 (1737-1738); Pockocke, Voyages, 1, 400 (1739);

ووفقًا لـ "لوكاس" Lucas، فى العام ١٧١٤، كان يوجد فقط عشرون أو خمسة وعشرون سفينة (Voyage, 11, 23).

(٦) A.N., Caire, B1 333, Meynard, 18 juillet 1765.

بارادى ، الخبير بهذه المسألة بصفة خاصة، أن الملاحة المصرية فى البحر الأحمر، نحو العام ١٧٩١، قد تدهورت بالفعل : ففى العصر الذى كانت مصر تعيش فترة رخاء كبير كان يوجد في السويس ثلاثين سفينة، تسع حمولتها على الأقل لستمائة طنًا؛ وبسبب المتاعب التى تعرض لها التجار تناقصت أعداد السفن فى العام ١٧٦١ إلى سبع عشرة سفينة كبيرة؛ وسوف تختفى تلك السفن تدريجيًا بعد ذلك، وبسبب افتقار التجار تنخفض الحموله إلى وحدات صغيرة زنة ٢٠٠ طن على الأكثر)، وقدر فينتور دى بارادى عددها بأربعين سفينة تقريباً[١]. وعند نهاية القرن قدر ماجللون فى مذكراته المؤرخة فى العام ١٧٩٨ وكتاب وصف مصر عدد السفن من ٥٠ إلى ٦٠ سفينة "كبيرة وصغيرة" كانت تبحر بين السويس وجده[٢].

الرويسا والنواتيه

وحتى عندما كان التجار ملاكًا لسفينة ما، فإنهم كانوا لا يخاطرون – عموماً– بقيادتها بأنفسهم، وإنما يتركون إدارتها إلى بحارة محترفين : فيروى الرحالة نيبور : "كان ريس سفينتنا – واسمه الشرايبى – تاجراً من تجار القاهرة، ولم يكن يفم فى فن إدارة السفن إلاّ أقل القليل؛ تاركا أمر إدراتها ككل إلى

(١) Venture de Paradis, Détaul sur l'Etat actuel, 100b-101a.

ويؤكد هذا التقدير بلدوين Baldwin فى العام ١٧٨٩ (F.O., 24/1, Alexandrie, 21 juin 1789) : فثمة ٥٠ سفينة حمولتها على الأكثر ٢٠٠ طنًا. كذلك قدم أوليفييه Olivier (Voyage, II, 186) تقديره بأنها بلغت ٣٠ سفينة تركية تبحر بين السويس وجده.

(٢) Magallon, Mémoire sur l'Egypte, 219; (A.E., Caire, 25, 27 Prairial an III)

وماجللون نفسه يعطى نفس هذا الرقم لعدد السفن فى خطاب له يعود إلى سنوات سابقة. كذلك انظر : (Girard, Mémoire, 655) وقدّر حاكم السويس خلال الحملة الفرنسية بأنه خلال موسم الملاحة كان يوجد من ١٢ إلى ١٥ سفينة رحلت من ينبع إلى السويس، و ٢٥ إلى ٣٠ سفينة من جدة، أى يبلغ الإجمالى ما بين ٣٧ و ٤٥ سفينة . انظر :

(Vincennes, B6 36, 23 novembre 1799)

مرشديه"[1]. وكثيرًا ما كان يشار لتجار القاهرة – بصورة مستمرة – بلقب "تاخوذه" (وجمعها نواخيذ)، وهى كلمة من أصل فارسى مثل مصطلحات كثيرة شائعة فى شئون الملاحة والتى ما تزال مستخدمة – حتى أيامنا هذه – على الساحل الجنوبى الغربى للجزيرة العربية كمصطلح يعنى قباطنة السفن[2].

وكان الرويسا من البحارة الذين اكتسبوا مهارتهم بطريقة عملية، ولو أن مستوى معرفتهم التقنية بالملاحة قد ظل بالطبع محدودًا. وتعود أصول هؤلاء البحارة المرشدين – المناط بهم إدارة دفة السفينة بين السويس وجده – إلى قرية "جبيل" الواقعة إلى الجنوب قليلاً من الطور : فكان المرشد يتحصل على ٥٠٠ تالر فى الرحلة، وذلك "بخلاف حساب الوهبة"[3]. والكثيرون ممن يرد ذكرهم فى وثائق المحاكم كانوا أبناءً للرويسا، وأحيانًا أحفادهم، وهذا يجعلنا نظن بأنه فى حالات كثيرة كانت المعرفة الملاحية تنقل داخل محيط العائلة نفسها؛ لتصبح هذه المهنة وقفا وراثيا عليهم[4]. وثمة عدد معين من الرويسا من قدامى العبيد الذين وجههم

---

(١) Niebuhr, Voyage, 1, 206.

ونحن نجهل أى فرد من عائلة الشرايبى كان هو المعنى به فى هذه العبارة.

(٢) حول كلمة "تاخوذه" انظر G.Wiet (Marchands d'Epices, 85) ويقترح فييت ترجمتها إلى Armateur أى صاحب السفينة؛ وذلك على ضوء دراسته للتاجر الكارمى. وانظر دراسة حورانى : G.Hourani, Arab Seafaring, 65, 112, حيث أشار إلى "النواخيذ" أو أصحاب السفينة هم أنفسهم فى الغالب – التجار، وليسو قباطنة السفينة" وانظر كذلك :

Serjeant , The Portuguese off the South Arabian Coast, 23,

واستعملت كلمة "تاخوذة" فى الجبرتى لتمييز التجار راجع بصفة خاصة الجزء الأول للجبرتى : ص ٢٥٧؛ والجزء الثانى ، ص ١٨٨؛ كما نجد ذلك فى وثائق المحاكم الشرعية : (محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٩٩، ص ٢٥٢؛ سجل ٢٠٣، ص ١٤١؛ سجل ٢١٠، ص ٣٧٩).

(٣) Niebuhr, Voyage, 1, 208 Description, II, 278. Venture de Paradis, Detail sur l'Etat actuel, 101a.

(٤) ثمة حالات عديدة بوثائق المحكمة الشرعية، على سبيل المثال : الريس موسى بن المرحوم الريس عيسى الريس بالسويس، وهو سليمان وعيسى الريسين بالسويس (محكمة القسمة العسكرية، سجل ٤١، ص ٤٤٦، ٢١ يناير ١٦٣١)؛ الريس حجازى بن المرحوم الريس يوسف، هو نفسه ابن أحد الرويسا (محكمة القسمة العسكرية، سجل ٤٣، ص٢١٦، ٥مارس ١٦٣٤).

سادتهم التجار أو الضباط العسكريين إلى التخصص فى مهنة ربان السفن؛ حتى يقوموا على خدمتهم، ثم أعتقوا بعد ذلك . والحالة الأكثر بروزًا هى حالة "عائلة طبال" Tabal : محمد طبال معتوق محمد ميزو طبال أوده باشى مستحفظان، الذى أصبح رئيسًا وتاجرًا معروفًا (وقد أبحر كل من الرحالة نيبور والرحالة بروس على سفينته فى البحر الأحمر). ومات فى دمشق فى يوليو ١٧٧٢، وخلفه معتوقاه ، التاجر الحاج مصطفى طبال، وبالأخص التاجر الريس الحاج سالم طبال[١].

وكثيرًا ما كان الرويسا يملكون نصيبًا على الأقل من السفينة التى يديرونها كما هو حال محمد طبال تحديدًا؛ إذ كان يملك ٦ قراريط فى سفينة "الخليلى" التى كانت قيمتها الإجمالية ٨٦٤,٠٠٠ بارة. وفضلاً عن ذلك، كان معظم هؤلاء الرويسا الذين نرصد تركاتهم بسجلات المحكمة الشرعية قد مارسوا أنشطة تجارية مثمرة : ففى بعض الأحيان قاموا بعمليات نقل بسيطة لبعض زنابيل البن أو قطع من الأقمشة الهندية لحسابهم الخاص. وعلى النقيض من ذلك كان هناك أنشطة أخرى جاءت على رأس المشروعات المهمة التى كانوا يقومون بها، مثلما كان حال الريس موسى (توفى نحو العام ١٦٣١) الذى كان مسكنه بالإسكندرية، ويمتلك عدة حواصل فى رشيد وفى القاهرة (داخل وكالة المهماندارية)، يخزن بها البن والفلفل[٢].

وليس لدينا سوى القليل من المعلومات عن نواتية السفن بالسويس، إذ يكتفى الرحالة الغربيون – عادة – بالإعراب عن قصور علمهم أو جهلهم بهم[٣]. وكان

---

(١) Bruce, Voyage, II, 73, 134;

ومحكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٩٥، ص ١٨٠ (١٧٧٤)؛ سجل ٢٢٨، ص ٦٨ (١٧٩٨)؛ دار المحفوظات بالقلعة، وحدة ١٠، رقم ٨٨٣ (١٨٠٤).

(٢) محكمة القسمة العسكرية؛ سجل رقم ٤١، ص ٤٤٦ (١٦٣١).

(٣) Par exemple Niebuhr, Voyage, 1, 206; Description, 11, 214; A.N., Caire, B1 336, 23 mars 1777.

هؤلاء البحارة على ما يبدو كثر، وكان بعضهم يتسم بالمهارة في العمل اليدوي. وكان يوجد على متن السفينة "الكراني" (وهم الكتبة)[1] الذين كُلّفوا - على الدوام- بالمسائل الإدارية.

الملاحة في البحر الأحمر

برغم المعلومات الجيدة عن معرفة العرب - عمومًا - بشئون الملاحة (حركة الرياح والسواحل والشعاب المرجانية)، ومعرفتهم التقنية المبكرة (المتمثلة في الأسطرلاب والإبرة المغنطيسية)[2]، فإن الملاحة المصرية في البحر الأحمر لم تحظ بتقدير الأوربيين الذين أبدوا إزاءها تعليقات أقل تسامحًا: فقد وصفوا السفن بأنها سيئة الصنع، وأن عدتها وحمولتها كانت تتم بطريقة سيئة، وأن السفن أقل مرونة في قيادتها، فضلاً عن أنها سيئة التوجيه والتجهيز، وأنها لا تسير إلا بجانب الساحل رغم علمهم بالمخاطر المتمثلة في الصخور والشعاب المرجانية. وأشاروا كذلك إلى مخاطر تكدس الأحجار في نهاية رءوس الطرق التي كانت عندها نقاط الإرشاد، وكذلك ما كان يوضح منها ممرات الملاحة بين الصخور.

= وتمدنا العديد من النصوص بمعلومات عن النواتية الذين غادروا السفينة فجأة وهي تجنح للغرق، وحالة أخرى مماثلة تمت بعد ما أضرموا حريقًا بالمركب، وقيامهم بنهبها. انظر :

A.N. Caire, B1 328, 27 octobre 1748).

(١) حول مصطلح "كراني" انظر :

Ferrand, Relations de voyages, II, 452, 549; Serjeant, The Portuguese off the South Arabian Coast, 32.

وقد وجدنا تركات عديدة للكرانية بالمحاكم الشرعية ، وكان جميعهم موصوفًا بلقب "الشيخ" انظر : محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٨٦، ص ١٧٢ (١٦٩٣)؛ سجل رقم ١٣٦، ص ١٠٩ (١٧٣٣)؛ سجل رقم ١٥٣، ص ٥٩٠ (١٧٤٥).

(٢) G. Hourani, Arab Seafaring, 107-110.

أيضًا أشاروا إلى امتناع القباطنة عن الإبحار ليلاً، فيما عدا ذلك المسار القصير الواقع بين رأس محمد والنقطة الجنوبية لسيناء وساحل الجزيرة العربية وبسبب ذلك كانت الملاحة بطيئة جدًا : فللذهاب من السويس إلى جدة كانت الرحلة تستغرق – على الأقل – خمسة عشر أو ستة عشر يومًا في حالة قوة الريح، ومن عشرين أو اثنين وعشرين يومًا في الظروف الأقل ملاءمة؛ حيث كانت السفينة تقطع ٦٣٠ ميلاً؛ أي بمتوسط يبلغ ٣٠ ميلاً يوميًا فقط[١]. واستغرقت الرحلة من جده إلى ينبع من ثلاثة إلى أربعة أيام إضافية. على حين كانت رحلية الإياب تستغرق شهرين . ولم تكن السفن تقوم سوى برحلة واحدة سنوياً، وتظل بقية العام قابعة في السويس أو في جده. أما السفن التي لم تصل جده في موسم رياح الجنوب، فقد كانت تضطر إلى الانتظار للعام التالي؛ كي تُحضر حمولتها إلى السويس : فقد بين قنصل فرنسا في العام ١٧٦٥ أن على مدار ست سنوات سابقة توقفت السفن ثلاث مرات عند الطور "انتظارا لهبوب الرياح الموسمية"[٢].

وعلى ذلك واجهت عملية الانتقال من السويس إلى جده – في مجملها – بعض الأخطار، الأمر الذي جعل أرباب السفن يؤثرون السفر في قافلة جماعية، برغم عدم وجود حركة قرصنة هناك[٣]. وكانت حوادث الملاحة عديدة ومتكررة وتتسبب في خسارة السفن : ففي العام ١٧٦٢ حُرقت سفينة؛ بسبب طيش النساء المتكدسات في قمرتها[٤]. وبعد هذا الحادث بعدة سنوات كتب بروس في رحلته

(١) G. Hourani, Arab Seafaring, 107-110.

ولم يكن يوجد تقدم ملموس منذ عصر المقريزي : إذ آنذاك كانت تستغرق الرحلة من ٢٥ إلى ٦٠ يومًا، وفي رحلة علي بك (Ali bey, voyage, II) في العام ١٨٠٦-١٨٠٧ نجده يذكر بأنها استغرقت ١٩ يومًا من السويس إلى جده.

(٢) A.N., Caire, B1 333, 18 juillet 1765. Voir aussi A-N., Alexandrie, B1 103, 10 juin 1734 et B1 112, 25 avril 1782.

(٣) Niebuhr, Voyage, I, 205. Description, II, 214; Ali Bey, Voyage, II, 271, 274; III, 11, 52, 64.

(٤) Niebuhr, Voyage, I, 212.

لشبه الجزيرة العربية (١٧٦٩) أنه رأى ثلاث سفن، كانت حاملة للحبوب، تغـرق بين القصير وينبع، بسبب حمولتها الزائدة والمفرطة؛ فالقمح المكدس حتى منتصف صارى السفينة كان مبللاً بالماء، وتسبب فى زيادة الوزن إلى حد جعـل السفينة تغطس فى المياه سريعًا عندما بدا البحر هائجاً قليلاً[١]. وفى الحقيقة يكفى مطالعـة المصادر والوثائق القنصلية؛ كى نرصد العديد من أخبار تلك الكوارث البحريـة : ففى العام ١٦٩٩ هبت ريح قوية أغرقت سفينتين كانت تخصان باشا القاهرة، وفى سنة ١٧٣٢ تسببت رياح مماثلة فى فقدان اثنتى عشرة سفينة كانت تحمـل ٣,٠٠٠ فردة بن، مما أدى إلى ارتفاع كامل لسعر هذه السلعة؛ وفى العام ١٧٤٨ اشـتعلت النار فى إحدى السفن التى كان تخص الباشا؛ على أثر عمل إجرامى مـن جانـب القبطان والبحارة : وبلغ عدد من أُحرق وغرق من الضحايا ٢٥٠ نفـسًا، وفُقِـدَت حمولة من البضائع، قُدِرت بـ ١,٢٠٠,٠٠٠ قرشاً سيفيلانى؛ وفـى العـام ١٧٦١ غرقت سفينتان فى عاصفة مرت بجنوب الطور؛ وفى العام ١٧٨٢ بددت عاصـفة أخرى أسطولاً بالسويس، أسفر عن غرق خمس سفن ... إلخ[٢].

وسعيًا إلى تفادى الخسائر الناجمة عن مثل تلك الحوادث، كـان التجـار – عادة– يوزعون رسائلهم على العديد من السفن : فعلى سبيل المثـال، فـى العـام ١٦٧٣ قام خليل جوربجى عزبان بإرسال ٣٧٤ قنطارًا من البن إلـى الـسويس، شحنها على اثنتى عشرة سفينة مختلفة، بحصة تصل إلـى عـشرة فـرد للـسفينة

---

(١) Bruce, Voyage, II, 90-1-,117.

(٢) زبدة، ورقة ٣٨أ؛

A.N. Alexandrie, B1 103, 3 avril 1733; Caire, B 1 328, 15 et 27 octobre 1748. C.C.M., Fonds Roux, LIX, 27 mars 1732; Niebuhr, Voyage, I, 211; A.N., Alexandrie, B1 112, 1er mai 1782.

ولقد وجدنا أمثلة عديدة لسجلات المحاكم الشرعية تخص رسائل البن التى فُقدت جزئيًا وذلك خلال عملية نقلها بحرًا (غرقت بالبحر المالح بالمراكب) : وفى العام ١٦٧٨ غرق ٢١ قنطارًا من الـبن من إجمالى رسالة تزن ١٤٤ قنطارًا (محكمة القسمة العسكرية سجل ٧٤، ص١١١)؛ وفى ١٧٤٢، غرق عشرة فروق بن من إجمالى ٥٢ فرقًا (محكمة القسمة العسكرية سجل ١٥١، ص٥٠٨)؛ وفى ١٧٥١، فقد ثمانية فروق من ٥٦ فرقًا (محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٦٢، ص٢٦٣).

الواحدة[1]. وعلى العكس من ذلك تبين لنا الوثائق الجمركية الخاصة بخمس سفن غادرت ميناء السويس فى طريقها إلى جدة، فى فبراير ١٨٠١ - أن البضائع المنقولة على كل منها تخص على التوالى : ١٢، ١٥، ٩، ٩، ١٩ تاجرًا ، وكل تاجر قام بتوزيع متعلقاته على العديد من المراكب، واثنين من بينهم وضعوا بضائعهم فى السفن الخمس[2].

(ب) الطريق البحرى السويس – جدة

تقسيم البحر الأحمر

قام تنظيم التجارة بالبحر الأحمر على تقسيم صارم لمناطق النشاط؛ فالتجار والملاحون المقيمون بمصر لم يتجاوزوا - عمومًا - ميناء جدة جنوبًا، أما الملاحة فى الجزء الجنوبى من البحر الأحمر فقد كانت حكرًا تقريبًا على سفن وتجار اليمن وشبه الجزيرة العربية والبلاد المجاورة الواقعة على المحيط الهندى. ونجهل السبب الذى جعل المصريين ينفرون من تجاوز الحجاز جنوبًا، ونجهل أيضاً التاريخ الذى تقرر فيه تقسيم البحر الأحمر إلى مناطق نفوذ، جرى احترامها بصرامة شديدة، فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وكأنها حدود فاصلة، تقسم هذا البحر إلى منطقتين على مستوى المدينتين المقدستين[3].

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٧٠، ص ٩٣٤ (١٦٧٣).

(٢) Vincennes, B1 63, 19 Février 1801, Duquesney à Menou.

(٣) وكان هذا قائماً أيضاً فى العام ١٨٠٧، السنة التى قام فيها على بك برحلته (Ali bey, voyages, II, 289-290) وأثارت هذه الحالة دهشة بارسونس Parsons الذى توقف عندها ليفسرها، وليؤكد على أن النظام الرسمى هو الذى أوجد ما يمنع مرور السفن القادمة من جنوب البحر الأحمر إلى شمال جده : "فالسفن التابعة للسويس لها الحق وحدها فى التجارة فى البحر الاحمر؛ إذ لا يسمح لسفينة قادمة من مخا أو مسقط أو الهند أن تدخل أى ميناء فى البحر الأحمر بعد جده وإلا تعرضت لعقوبة المصادرة" (Travels, 285) . وكان الأمر برمته بخلاف ذلك فى العصر المملوكى؛ إذا كان التجار الكارمية عادة ما يبحرون=

ولم يكن التجار القادمون من مصر ومن بلاد البحر المتوسط يجهلون تماماً البلاد الواقعة إلى الجنوب من الحجاز التي يجلبون منها سلع تجارتهم : فتركة الشريف حسن بن عبد الباقي – وأصله تاجر من بورصه – توضح أنه قرر نحو العام ١٦٩٢ إيفاد رسالة تجارية إلى اليمن، ولكن تلك كانت – دون شك– مجرد حالة استثنائية[1]. وفي القرن التالي لاحظ نيبور الذي زار اليمن في العام ١٧٦٢ وجود مراكز تجارية ساحلية ملكاً لتجار القاهرة. وكان يوجد في اللحيَّة، إحدى

=حتى اليمن، وإلى بلاد الحبشة، وفيما وراء البحر الأحمر حتى بلاد الهند (Wiet, Marchands d' epices, 131, 133; Fischel, Spice Trade, 161; Lapidus, Muslim Cities, ومن خلال التقنيات اليدوية التي وصفت امتداد المجال البحري الذي كان بالإمكان أن تشقه تلك السفن في القرن الخامس عشر الميلادي على يد البحارة العرب – إنما تشير إلى أنها شملت البحر الأحمر والمحيط الهندي. انظر الأعمال الشهيرة للريس أحمد بن ماجد سليمان الماهري (G.Ferrand, Instructiosn nautiques; Introduction a l' astronomie nautique. Schumovsky, Fifteenth Century arabian marine encyclopedia) ومن المنطقي أن نفترض بأن تقلص حقل نشاط التجار في التوابل راجع إلى ظهور البرتغاليين في المحيط الهندي وعند مدخل البحر الأحمر . ويشير كارليه دوبينون Carlier de Pinon الذي كان بالإسكندرية وسيناء في أغسطس ١٥٧٩– يشير بالفعل إلى أن سفن الهند كانت تقف عند جده، وهناك تحديدًا كان يتم نقل البضائع على سفن أخرى متجهة إلى السويس (Voyage en Orient, 197) وفيما يتعلق بالهنود الذين كان لهم حضور مكثف في اليمن وجنوب بلاد الحجاز، كان غيابهم عن البحر الاحمر نتيجة لسياسة المضايقات المنظمة تقريبًا؛ فقد كتب ستوشوف Stochove في العام ١٦٣١ : "بأن الهنود الذين كان البحر الأحمر مكتظًا بهم؛ والذين كانت لهم تجارة كبيرة بتلك البلاد – لم يتجاسروا على المجئ إلى هناك؛ بسبب هؤلاء الباشوات الذين تعرضوا لهم كثيراً وسجنوهم وصادروا سفنهم وبضائعهم"

(Voyage du Levant, 418); Voir aussi Fermanel, observations curieuses, 404. De meme Niebuhr (Description, I, 37).

وأشار نيبور إلى الإهانات التي تعرض لها البانيان (البحار الهنود) باليمن، ولاحظ نيبور غيابهم عن الأماكن الخاضعة للأتراك (بغداد – جده – السويس). والمغزى المهم هنا هو الغياب الكلي للنقود العربية في سجل التاجر الأرمني هوفهانس Hovhannes، في نهاية القرن السابع عشر، في إقليم المحيط الهندي . انظر :

Khachikian, Le registre d'un marchand armenien, 271).

(١) من بين اثنتي عشرة رسالة تجارية أتمها التجار بين عامي ١٦٦٧ و ١٧٤٢ كانت إحدى عشرة رسالة قد وُجهت إلى الحجاز. والشئ نفسه نلحظه فيما نعرفه عن أن ثلاثة عشر تاجراً ماتوا بالحجاز، وحالة واحدة لتاجر مات باليمن.

الموانئ التي تجلب البن من داخل البلاد(*) : "إذ لا نلاحظ فحسب وجود تجار من القاهرة مقيمين (كوكلاء) في اللحيَّة يشترون البن لسادتهم أو لأصدقائهم في جده، وفي مصر وتركيا، بل نجد الكثير من التجار القاهريين يصلون بأنفسهم إلى هناك لشراء البن لحسابهم كذلك". وفي بيت الفقيه – وهي مدينة تقع في داخل البلاد إلى الجنوب الشرقي من الحُديْدَة – جذبت تجارة البن التجار القادمين من الخارج، وخاصة من البلدان الإسلامية بالبحر المتوسط : "فكان التجار يأتون من تونس ومن مدن أخرى ببلاد البربر، ومن مدينة فاس والمغرب ومن مصر وسوريا وفارس والبصرة ومسقط وأحيانًا من أوروبا؛ لأجل شراء البن الذي يُنقل من جبال المقاطعات المجاورة ... حيث كان يتم إرساله إلى مُخا أو إلى الحُديْدَة"[1]. غير أن السفن الوافدة من مصر لم تكن لتهبط – عادة – إلى الجنوب من جدة التي بات من الضروري أن تنقل الرسائل بها على سفن أخرى داخل الميناء. ونادرًا ما تردد التجار أنفسهم على الموانئ والمراكز التجارية باليمن أو ببلاد المحيط الهندي.

وعلى النقيض من ذلك كان يوجد بالقاهرة عدد قليل جدًا سواء من تجار اليمن وتجار جنوب الجزيرة العربية أو من تجار بلاد المحيط الهندي، وإذا أخذنا في الاعتبار الأهمية التي كانت للتجارة الشرقية في القاهرة، فإن حركة الملاحة من قبل تلك الأقاليم لا وجود لها بالسويس، الأمر الذي يتعارض – بطريقة واضحة – مع ما نعرفه عن الحالة في عصر تجار الكارمية[2] وتتعارض كذلك مع موانئ عالمية بالحجاز، وخاصة موانئ اليمن وجنوب الجزيرة العربية. ووفقًا لما ذكره المؤرخون المعاصرون كان من النادر تمامًا ظهور السفن الهندية والتجار الهنود

(*) اللُّحيَّة (بضم اللام المشددة وفتح الياء المشددة) ميناء تقع إلى الشماء من ميناء الحُديْدَة، وهي أقرب منها لي صنعاء وصعدة (المراجع).

(1) محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٨٦، ص ٧٣؛ Niebuhr, Voyage, I, 243-4; Description, II,.59, 62. ويقول هذا الرحالة في موضع أخر (Description, II 127) أنه "عندما كان هنري ميدلتون في مخا في العام ١٦١١ لاحظ وصول قافلة كبيرة من التجار الذين أتوا من دمشق والسويس ومن مكة يتاجرون مع التجار الهنود".

(2) في القائمة التي حصر فيها فييت تجار الكارمية لاحظنا وجود أسماء عديدة لتجار من أصل حجازي ويمني وعراقي ومن فارس كذلك . انظر :

G. Wiet, Marchands d'epices, 105-129.

بالسويس أو بالقاهرة، وذلك خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر[1]. ومن غير شك كان لتجار البن بالحجاز وخاصة تجار ينبع علاقات متواصلة مع مصر : فقد أقاموا بأنفسهم – على ما يبدو – منشأة خارج باب الفتوح، وفرت لهم مخزنًا وحاصلا[2]. ومع ذلك فإن معظم المعلومات التى تتعلق بهم جاءت بعد العام ١٧٩٨ [3]: فنادرًا ما نجد إشارات إلى تجار من أصل حجازى بسجلات المحاكم الشرعية، وهو ما يستنتج منه قلة عددهم بالقاهرة آنذاك[4].

---

(١) فمثلاً ذكر أحمد شلبى مرور الخواجا الهندى عبد الغفور فى العام ١٦٩٩-١٧٠٠ (أحمد شلبى، ورقة ٣٩ب) وهذا ما عناه القنصل الفرنسى دوماييه بالسفينة التى وصلت فى العام ١٦٩٨ والتى قال عنها بإنها سفينة هندية وصلت السويس مباشرة دون أن تمر بجده. أيضا وصل القاهرة، قبل العام ١٧٢٣، التاجر الهندى خضر الذى باع إلى إسماعيل بك خيمة (أحمد شلبى، ورقة ١٣٨ب).

(٢) وصف سانسون Sanson هذه المنشأة فى العام ١٨٠٠، على أننا لم نجد ذكرًا لها قبل العام ١٧٩٨ (Vincennes, B6 50, 14 août 1800) ووفقا لـ "باتون" Paton (نحو العام ١٨٤٠) فإن مجموعة من اليمنيين ومن حضرموت استأجروا [حواصل] داخل وكالة ذو الفقار، ومجموعة أخرى من الحجازيين استأجروا داخل وكالة مرجان . انظر :

(A History of the egyptian revolution, II, 312)

(٣) وكثيرًا ما يتكرر الإشارة فى أرشيف فانسان إلى تجار البن فى "ينبع" انظر :

(B6 24, 1er juin 1799; 38, 26 décembre 1799; 132, 6 aout 1800)

وأشار الجبرتى فى العام ١٧٩٩ إلى وصول سفن عديدة إلى السويس، تخص شريف مكة (الجبرتى، ج٣، ص٥٩) وانظر أيضًا :

(Vincennes, B6 26, 11 juillet 1799).

وكان هناك تاجران من مكة مقيمين بالقاهرة، لعبا دورًا نشطًا فى مقاومة الإنجليز فى العام ١٨٠٧ (الجبرتى، ج٤، ص٥٣). وفى العام ١٨١٤ كان يوجد بالقاهرة وكيل لشريف مكة (الجبرتى، ج٤، ص٢١٣).

(٤) لم نجد خلال فحصنا للسجلات سوى شخصين هما : الحاج عبد الكريم الذى كان يقطن ينبع (حيث كانت تقيم عائلته)، ويرسل الحبوب إلى الحجاز من القاهرة والسويس (محكمة القسمة العسكرية، سجل ١١٨، ص ٥٧٥، بتاريخ ٦ أغسطس ١٧٢١)؛ والحاج جوهر الأسمر الذى كان يُقيم بجده ويستورد البن للقاهرة؛ ومن المحتمل أنه كان نزيلاً بوكالة ذو الفقار (محكمة القسمة العسكرية) سجل ١٧٨، ص ٦٣، بتاريخ ٢٥ فبراير ١٧٦٦).

الطريق التجارى : السويس – جدة

برغم أن السويس مثلت نقطة انطلاق ونقطه وصول التجارة الشرقية[1]، إلاّ أن عدد قاطنيها حتى نهاية القرن الثامن عشر ظل محدودًا بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ نسمة، كما أن إمكانياتها التجارية وتجهيزات الميناء كانت متواضعة[2]. ويمكن القول بإن الميناء شهد تدهورًا معينًا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر؛ وهذا ما جعل فرنسى الحملة الفرنسية (فيما كتبه سانسون Sanson فى العام ١٨٠١) يتصورون بأن : "مدينة السويس كانت منذ حوالى أربعين عامًا واحدة من كبرى المدن بمصر، بل والأفضل فى مبانيها مقارنة برشيد ودمياط". لكن نيبور فى العام ١٧٦٢ سبق أن كتب بأن بيوت السويس سيئة، ولاحظ اختفاء قلعة كان قد شيدها العثمانيون من قبل. وكان يوجد فى العام ١٧٩٨ بالسويس عشرون وكالة (خان) مطروحة لتجار القاهرة لاستئجارها أو لتخزين بضائعهم. واكتسبت السويس أهميتها التجارية من موقعها الجغرافى، فهى على بعد ٢٦ ساعة سيرًا فقط من القاهرة، وتقع فى الحد الأقصى الشمالى للبحر الأحمر، وهى محطة لمرور قافلة مكة، وهذه المزايا تفوق أهميتها الطبيعية : إذ لم يكن فى إمكان السفن التجارية الرسو بها، وإنما كان يقتضى الأمر أن ترسو على موردة تبعد عن الميناء بحوالى فرسخ؛ وتقوم الزوارق الصغيرة بنقل البضائع ذهاباً وإياباً من خلال قناة موصلة إلى رصيف الشحن. ومن ناحية أخرى كانت السفن تتزود بالسلع الغذائية والمياه العذبة من الخارج.

---

(١) لم يكن الدور التجارى للسويس فى عصر تجار الكارمية، وإنما بدأ متأخرًا تحت حكم المماليك؛ وذلك عندما أنشأ السلطان الغورى خانًا للقوافل بالسويس ، مزودًا ببئر للمياه وذلك فى العام ١٥١٤. وفى العصر العثمانى حلّت السويس محل الطور بالتحديد؛ حيث كان يوجد بها – زمن المماليك – جمرك مصرى.

(Jomier, Mahmal, 181. Clerget, Le Caire, II, 196-Shaw, Ottoman Egypt, 138-9)

(٢) Niebuhr, Voyage, I, 177; Vincennes, Mémoires historique, 581 (2); Mémoires topographiques, Note sur Suez, B6 63, Sanson à Menou, 1er fevrier 1801; Girard, Mémoire, 653-4; Ali Bey, Voyages, II, 265-6

وتغادر السفن التجارية – عمومًا – السويس نحو فصل الخريف (من سبتمبر إلى نوفمبر) لتصل إلى الحجاز : وبعد رحيلها ينتهي النشاط الحيوي لمدينة السويس، ذلك النشاط الذي جاء نتيجة لمرور القوافل بها، ولوجود العديد من التجار القادمين من القاهرة لمراقبة شحن البضائع[1]. وتصل السفن إلى موانئ الحجاز في عشرين يومًا. وعادة ما كانت تتوقف عند الطور؛ كي تتزود بالماء . ولم تكن الطور سوى قرية عديمة الأهمية، والقلعة التي كانت بها آلت إلى الخراب وذلك خلال الفترة التي زارها فيها كل من نيبور وبروس، ولم يعد بها حامية[2]. وكانت المراكب ترسو – عمومًا – بميناء ينبع (ميناء المدينة) الذي كان يوجد به قلعة يُقيم بها ٢٠٠ انكشاريًا. وكان التجار يودعون بهذا الميناء بضائعهم (الحبوب) المرسلة إلى الحجاز، ومن مصر (البن والأقمشة)[3]. أما جده فقد مثلت المحطة النهائية للرحلة البحرية المصرية، وبفضل مرساها الواسع والمحمي من الريح لعبت جدة دورًا تجاريًا أكثر أهمية. وأصبح لها باشا خاص مع وجود حامية تركية، وبعض مراكب كانت تكلف بإجبار السفن التجارية على التوقف بها. أما سور المدينة فكان مُهَدَّمًا، وبطارية المدفعية التي تزود عن الميناء معطلة وخارج الخدمة؛ ووفقًا لنيبور كانت المدينة نفسها عبارة عن "ركام هزيل من الأكواخ العربية" فيما عدا بيوت التجار الجميلة التي كانت قائمة على ساحل البحر، والوكالات الكبيرة التي تجرى بها الصفقات التجارية[4]. وكان التجار المصريون أكثر من يُقيمون بها، ولو

---

(١) Clayton, A journal from grand Cairo, 226, 269; Van Egmont, Travels, II, 186; Granger (Relation du Voyage, 182).

(٢) Niebuhr, Voyage, I, 208; Description, II, 277; Bruce, Voyage, II, 134-5,
وكان ميناء الطور قد حل محل ميناء عيذاب كمحطة نهائية للملاحة الكارمية في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي، وكان ذلك -دون شك – بسبب ضعف السيطرة الإدارية على ميناء عيذاب (Wiet, Marchands d'epices, 96)

(٣) Niebuhr, Description, II, 243; Bruce, Voyage, I, 166-8;. والجبرتي ، ج٤، ص١٣٥

(٤) Hamilton, A new account, I, 35; Niebuhr, voyage, I, 223; Description, II, 216; Bruce, voyage, II, 195-6.

والانطباع نفسه نجده أكثر تلائمًا في رحلة علي بك (Ali Bey, voyages, II, 287-8) وكانت جدة قد أصبحت مستودعًا رئيسيًا للكارمية وحلت محل عدن في مطلع القرن الخامس عشر.

(Wiet, Marchands d'epices, 93 et 98; Egypte arabe, 573).

بشكل مؤقت – على الأقل – لرعاية شئون تجارتهم، سواء جاءوا إليها عن طريق البحر أو من خلال قافلة الحج (والأخيرة هى الوسيلة الأكثر تكـرارًا دون شـك). وكثيرًا ما بلغ جده – أيضًا – مَن كان لهم مصالح مهمة، أمثال التاجر مصطفى بن أحمد ينى شاهرلى الذى تركز نشاطه التجارى الرئيسى بالقاهرة، ومع ذلـك كـان يمتلك بجده مصالح تقدر بـ ٧٠٠,٠٠٠ بـارة (مـن إجمـالى ثروتـه البالغـة ٢,٤٢٣,٩٢٤ بارة)[١].

وجاءت أهمية جده – بشكل رئيسى – من جراء قربها من مكـة، وبسبب النشاط الذى نجم عن مرور الحجيج بها، كما أنها وقعـت فـى منتـصف البحـر الأحمر، مما جعلها بؤرة تلاقى تجارة أوربا والإمبراطورية العثمانية ومصر مـن ناحية، واليمن والجزيرة العربية والهند من ناحية أخرى. وكانـت جـدة المحطـة الأخيرة التى يتوقف عندها الأوروبيون، وأصبح للشركة الملكية بالهند موطأ قـدم ثابتة فى جده منذ العام ١٧٢٧، وبرغم الحوادث المؤسفة؛ مثل مقتل أربعة عـشر تاجرًا إنجليزيًا فى العام ١٧٤٣، فإن الإنجليز ظل لهم توكيلاً تجارياً، وكانت سفنهم تصل سنويًا من سورات وعلى متنها البـضائع الهـندية[٢]. كذلك كانـت سـفن الـ "جلبى" Gelbi اليمنية تصل محملة بالبن[٣]، وثمة مراكب من "عمـان" فائقـة الجودة، قصيرة وواسعة، ذات ألواح خشبية رفيعة، تم شدها وبناءها دون اسـتخدام

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٧٨، ص ٤٠٠ (١٦٨٦).

(٢) Niebuhr, Description I, 238; Bruce, Voyage II, 221, 233;

حيث ذكر بروس بأنه وجد تسعة مراكب إنجليزية جـاءت من الهـند "وتقدر معـظم بـضائعها بـ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى" (Ibid, 218) وأشار قنصل فرنسا فى العام ١٧٥١ (أسفا) إلـى أن تجار القاهرة تعرضوا للمنافسة : فقد بلغ جدة ثلاث سفن من الشركة الهندية، محملـين بـالورق والقرمزية. (A.N., Alexandrie, B1 107, 8 octobre 1751).

(٣) C.C.M., Marseille, Fonds Roux, LIX, 19 août 1732, La Roque, Voyage de l'Arbie, 107-8; Niebuhr, Voyage, I, 228; voir wiet (Marchands d'épices, 133) Citant F.L. de Castanheda :

وكانت البضائع تحمل بالسويس على مراكب صغيرة تسمى جلباس Gelbas التى تنقلها إلى Iuda

المسامير الحديدية – كانت تحمل شحنات البن من اليمن والبخور من حضرموت[1]، في حين كانت التوابل وبضائع الأرخبيل الهندى تجلب كل عام – حسبما جاء بكتاب وصف مصر – إلى جده على ١٥ أو ٢٠ مركبًا ماليزيًا صغيرًا أو على مراكب عربية، فضلاً عن ثلاث أو أربع سفن إنجليزية[2]. أما المنتجات والعملات التى ترد من مصر فإنها توزع داخل الحجاز أو تتابع طريقها إلى اليمن أو الجنوب الشرقى للحجاز، ليتم استبدالها بالبن والتوابل والأقمشة الهندية التى تحمل على السفن المتجهة إلى السويس والقاهرة عبر الطريق البحرى أو من خلال قافلة مكة.

وكانت السفن المصرية القادمة من جده تصل إلى القاهرة فى نهاية الشتاء، وذلك بدءًا من شهر فبراير، وكان التجار الذين يفوتهم الركوب فى هذا الميعاد يضطرون – أحياناً – للانتظار للسنة التالية؛ كيما يعاودوا ركوب البحر مرة أخرى. وكان تجار القاهرة يعرفون تمامًا أعداد تلك السفن، وكميات البن المشحونة بها، وسرعة تقدمها نحو السويس من ميناء إلى آخر، والحوادث التى تعترضها ، وكثيرًا ما كانت هذه السفن، فى تلك الظروف، موضوعًا لمضاربات شتى بينهم.

وعادةً ما كانت السفن تصل السويس بدءًا من شهر مارس، ويتدرج وصولها فى قوافل عديدة حتى شهر مايو. وتشير الأرقام المذكورة بالمصادر الأوروبية بشأن أسعار نقل البضائع بين السويس وجده بأن نولون المراكب كان رخيصًا. وكتب رومابيه فى مذكراته (١٦٨٧) بأن نولون نقل ثلاثة قناطير من جدة إلى السويس بقرش واحد (أى ٥٠ مدينى)؛ بينما من السويس إلى جده يكلف قرشين (أى ١٠٠ مدينى). وتتطابق هذه الأرقام (٣٣/٧ بارة للقنطار) تقريبًا مع الأرقام التى وردت عند جيرار بعد أكثر من قرن : ٦٠ إلى ٨٠ مدينى لنقل قنطار بن من جده إلى السويس؛ أى من ١٩ إلى ٢٦ بارة بعملة ١٦٨٧[3]. وإذا قارنا ذلك

---

(١) Niebuhr, Voyaga, I, 228; Description, II, 127-134. Voir G. Hourani, Arab Seafaring, 88-89.

(٢) Girard, Mémoire, 656.

(٣) De Maillet, Mémoire sur le commerce, 1436; Girard, Mémoire, 656.

بأسعار البن، نتحقق من أن نسبة النولون التى أشار إليها دومايبه تمثل ٢% و ٤% من متوسط سعر قنطار البن بالقاهرة خلال السنوات من ١٧٨١ و ١٦٩٠ (٨٨٠ مدينى)، ونسبة النولون - كما ذكرها جيرار - بين ١٧٩١ و ١٧٩٨ كانت ٢% و ٢,٥% لمتوسط سعر البن (٣,٣١٣ بارة).

الطريق من القاهرة إلى السويس

كان نقل البضائع بين القاهرة والسويس يتم عن طريق القوافل التى كانت منتظمة تمامًا. ووفقًا لكتاب وصف مصر كان ثمة أربع قبائل تتولى تأمين هذه الخدمة : منهم قبيلة الطرابين الذين كانوا يقطنون جنوبى القاهرة، فى ضواحى مصر القديمة والبساتين؛ وعرب الحويطات المقيمين فى إقليم القليوبية، وعرب الطور الذين كانت قبيلتهم بسيناء، وعرب العايدى وأصولهم بإقليم المطرية وبركة الحج التى تبعد مسيرة نهار يوم إلى الشرق من القاهرة. ويقدم هؤلاء العرب الجمال بحماليها وقادتها[١]. وعادة ما كان كل جمل ينقل (حمل / أحمال) نحو ستة قناطير؛ أى حوالى ٢٥٠ كيلو جرام.

وكان طريق عتبة البواب هو الطريق الأكثر سرعة، وثمة طريق آخر كان يقع إلى أقصى الشمال ويمر ببلبيس، وهو طريق طويل، ولكنه لا يتجاوز سبعين كيلومتراً عبر الطريق الصحراوى. وعلى أية حال كان اجتياز هذه المسافة سريعًا جدًا : ففى العام ١٧٧٨ قطع بارسونس **Parsons** ٤٩ ساعة (كان من بينها - حقيقة- ٣٧ ساعة مشيًا على الأقدام) قادما من السويس إلى القاهرة[٢]. وفى فصل الربيع، بداية من اللحظة التى تصل فيها سفن الحجاز محملة بالبن، كانت القوافل تشق طريقها نحو القاهرة، وخاصة خلال شهور أبريل، مايو، يونيو. وكانت أهمية

---

(١) Girard, Mémoire, 656. Clerget, Le Caire, II, 197.

(٢) Clerget, La Caire, II, 196; Jomier, Le Mahmal, 172-182; Parsons, Travels, 298.

هذه القوافل جد متغيرة؛ ووفقاً لما قدره الرحالة تيفينو Thévenot العائد من رحلة السويس – القاهرة في العام ١٦٥٨ كان يصحب القافلة مائتي جمل، وكان بالسويس – عندئذ – آلاف الجمال، ويروي الرحالة بأنهم قابلوا في طريقهم قوات القبائل العربية التي استأجروا منها البغال لنقل البن. واصطحب فولني قافلة قطعت طريقها بدءًا من القاهرة في العام ١٧٨٣ : وذكر أنه كان يوجد بها ٣٠٠٠ جملاً وآلاف الأشخاص(١). والعديد من تلك القوافل كان مخصصًا لحساب كبار التجار؛ فقد تلقى درويش المغربي (توفي في العام ١٦٢٦) البن المرسل إليه من الحجاز في خمس متتالية : منها ١٥٣ قنطارًا في قافلة وصلت يوم ١٤ أبريل ١٦٢٦، وأخرى حملت له ٢٤١ قنطارًا في قافلة ١٢ مايو، وثالثة نقلت ٨٧ قنطاراً في قافلة أول يونيو، والرابعة والخامسة نقلاً ١٣٧ قنطارًا في قافلتي ٢٥ و ٣٠ يونيو(٢) وظل نولون نقل البن (أجرة الحمل) من السويس إلى القاهرة يقدر بحوالي ٢٠ بارة للقنطار (أي ١٢٠ بارة للحمل) وذلك طوال القرن السابع عشر تقريبًا : وإذا عبرنا بالقيمة الثابتة للبارة سنلحظ انخفاضاً من ٣٠ إلى ٢٠ بارة، وذلك بين عامي ١٦٣٠ و ١٦٩٠. على أن نفقة حمل القنطار ارتفعت ، خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، إلى ٣٠ بارة أو ٥٠ بارة (وبالقيمة الثابتة للبارة يصبح بين ٢٠ و ٣٠ بارة). وفي العام ١٧٥١ وصل نولون القنطار إلى ٥١ بارة (أو بالقيمة الثابتة ٣١ بارة) . وعلاوة على ذلك، كان التجار يدفعون إتاوات مختلفة، كان منها "عوايد قافلة باشي"(٣).

---

(١) Thévenot, voyages, II, 555-7; Clerget, Le Caire, II, 197.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢٨، ص١١٦.

(٣) تم رصد هذه البيانات من سجلات المحكمة الشرعية، وقدر دومابيه (Mémoire sur le commerce, 1436) في العام ١٦٨٧ نولون النقل للرأس بقرشين (أي ٣٣ مديني لكل قنطار) ينقل بين السويس والقاهرة. وأعطى جيرار في نهاية القرن الثامن عشر تقديرًا يبلغ ٩٠ بارة (أي بـ ٢٩ بارة بالقيمة الثابتة) انظر (Mémoire, 656) وهذا الرقم يُعادل تقريبًا المبلغ الذي وجدناه في وثائق المحكمة في سنة ١٧٥١.

(ج) طرق أخرى للتجارة الشرقية

وخلافًا للطريق البحرى المباشر بين جده والسويس، عولت التجارة الشرقية لمصر على طريقين آخرين، أحداهما مثله طريق الحج الذى كان فى مجمله طريقًا بريًا، أما الطريق الآخر فقد جمع بين البر والبحر، وذلك عبر القصير، وإن كان كلا الطريقين لم يحظيًا بالأهمية نفسها التى كانت للطريق الأول (طريق جدة – السويس البحرى).

الطريق التجارى عبر القُصير

أدت صعوبة الملاحة فى البحر الأحمر وسوء الوسائل التى كانت تخدم التجارة المصرية – إلى حث التجار على سلك طريق القصير ووادى النيل، مما كان يحد إلى أقصى درجة طول الطريق البحرى. وكثر استخدام هذا الطريق فى العصور الوسطى على الرغم من طول المسافة واختلال الأمن به أحيانًا، وكانت التجارة تمضى من خلاله عبر النيل حتى قوص (حلت محلها قنا بعد ذلك) لينعطف بعدها فى اتجاه الشرق نحو عيذاب (التى حلت القصير محلها بعد ذلك)[١]. واستمر جزء من التجارة الشرقية بالقاهرة يمضى عبر طريق القصير فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، على أن هذا الطريق لم يحظ سوى بأهمية ثانوية : فقدم جيرار فى مذكرته "حول الزراعة والصناعة والتجارة ما يؤكد ذلك؛ إذ بلغ مقدار استيراد البن عبر السويس (خلال سنوات ١٧٩٥-١٧٩٨) ١٤,١٤٤ بالة، على حين لم تسجل المنتجات الواردة عبر القصير إلى جمرك مصر القديمة سوى ٧٧٦ بالة (خلال سنوات ١٧٩٠-١٧٩٢). وتؤكد

---

(١) Clerget, Le Caire, II, 191-2; Shaw, Ottoman Egypt, 133.

وحول أهمية عيذاب فى العصور الوسطى، والطريق التجارى جده- قوص القاهرة، انظر :

Wiet (Marchands d'épices, 84, 94) et Fischel (Spice Trade, 162).

البيانات الأخرى المرصدة بسجلات المحاكم الشرعية، وصمت المصادر القنصلية بشأن واردات البن القادمة عبر صعيد مصر - تؤكد الطابع الثانوى لحركة التجارة الشرقية من خلال القصير [1]، سواء كان بالنسبة للاستيراد (البن والتوابل والأقمشة) أو كان بالنسبة للصادرات (وبصفة خاصة القمح المخصص للمدن المقدسة).

وكانت السفن التى تفد على القصير إما أنها تأتي من ينبع وإما من جده، وكان البن الوارد من ينبع أغلى مما يرد من جده (فوفقًا لجيرار ثمن القنطار بينبع بـ ١٢ - ١٦ قرشاً في حين كان بـ ١٠-١٤ قرشا بجده)؛ غير أن رسوم التصدير بينبع كانت أقل ارتفاعًا (٢٠ مدينى على القنطار فى مقابل ٣٠٠ مدينى فى جدة)، كما كانت مدة نقل الحمولة من ينبع إلى القصير أقصر (ثلاثة أيام فقط)؛ وكان نولون النقل بـ ١٥ مدينى فقط بدلاً من ٣٦-٤٠ مدينى بجدة[2]. وكانت القصير عبارة عن قرية صغيرة ، يحميها قلعة مربعة مشيدة من الأحجار، ومزودة

---

(١) Girard, Mémoire ,682 et 686.

انظر على سبيل المثال البيانات المسجلة بشأن وصول البن لحساب عدد معين من التجار : مثل أحمد المكى (فى العام ١٦٨٦) الذى وصله من السويس ٢٨٣ قنطار بن، فى حين وصله من القصير ١٦ قنطاراً (محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٧٩، ص ٢١٩)؛ محمد الانبابى (فى العام ١٧٢٢) وصله ١٢٢ قنطارًا من السويس و ٧ قناطير من القصير (المصدر نفسه، سجل ١٢٠، ص ٤٧٥)؛ عبد اللطيف الشواح (فى العامين ١٧٣٨ و ١٧٤١) وصله ١٩٥ فرق بن من السويس و٢٨ فرقًا من القصير (المصدر نفسه، سجل ١٤٥، ص٤٩٦؛ سجل ١٤٩، ص ٢٩٥)؛ والحاج محمد (فى العام ١٧٣٩) بلغه ٦٩ قنطارًا من السويس و ٢٤ قنطارًا من القصير (المصدر نفسه، سجل ١٤٨، ص ١٧٤)؛ وتتناسب تمامًا البيانات التى يسوقها بوسيلج فى تقريره إلى بونابرت بخصوص تجارة البن مع الموقف الاستثنائى (ظروف الحرب) : فوفقا لبوسيلج كان ثقل عبء الضرائب المفروضة على السويس قد تسبب فى انخفاض واردات البن بهذا الميناء إلى ١٣,٠٠٠ فردة بن فى العام ١٧٩٧ (بدلاً من ٢٤,٠٠٠ فردة كما كان معتادًا)، فى حين بلغ الوارد منه على القصير ٨٠٠٠ فردة . انظر :

(Vincennes, B6 9, 5 octobre 1798)

ولهذه الأسباب المختلفة نعتقد بأن "شو" بالغ فى تقدير أهمية حركة تجارة القصير مقارنة بالسويس. انظر : (Shaw, Ottman Egypt, 138-9)

(٢) Mémoires sur l'Egypte, III, Girard,, Mémoire sur l'Agriculture, 101.

ببعض المدافع التى كانت فى حالة سيئة، واستنادًا إلى ما كتبه بروس، فــإن "هــذه المدافع لم تستخدم إلا فى إخافة العربان والحيلولة دون سلبهم للقرية إبــان الفتــرة التى كان يُودع بها كميات من القمح المرسل إلى مكة فى زمن المجاعــة". وكــان ميناء القُصير جيدًا إلى حد ما، ومحميًا من رياح الشمال والرياح الشمالية الشرقية، إلاَّ أنه لم يستوعب سوى عدد قليل من المراكب ذات الحمولة المحدودة، ولم يكــن باستطاعة هذه المراكب أن تلقى مراسيها بالميناء، فكان يــتم تفريغهــا بواســطة زوارق تذهب وتجئ بين المركب والميناء"[١]. ومن ناحية أخرى، تعين على القوافل أن تنقل معها المياه الضرورية. وبعد تسديد رسوم الجمارك، تنقل البــضائع علــى ظهر الجمال التى تصل قنا فى ظرف يومين ونصف اليوم. وكانت حمولــة كــل جمل أربعة قناطير، ويستأجر الجمل بقرشين إسبانى (٣٠٠ بارة) فضلاً عن دفــع ٢٣ مدينى أخرى لعربان العبابدة الذين يحرسون القافلة. وكانت قنا مدينة مهمــة، يقطنها ما بين ٦٠٠٠ و٨٠٠٠ نسمة. وكان لها جمرك تسدد به الرسوم الجديــدة. وبينما كان جزء من البضائع يُعاد توزيعه على مصر العليا، كان الباقى يُنقل إلــى القاهرة على مراكب النيل التى يتم بها حساب نولون قنطار البن من ٢٠ إلــى ٢٥ بارة. وانعكست كثرة هذه التعاملات والنفقات التى كانت تتحملها المنتجات الواردة عبر القُصير، وتعدد الرسوم الجمركية التى كان يتعــين تــسديدها هنــاك –علــى الأسعار؛ وهذا ما يُفسر – دون شك – السبب وراء استخدام هذا الطريــق بدرجــة أقل من استخدام الطريق البحرى والطريق البرى للقوافل.

قافلة مكة

إن الدور التجارى لقافلة الحج معــروف تمامًــا، ولطالمــا ألقــى الرحالــة الأوروبيون الضوء على هذه المسألة : فكانت مكة تشهد خــلال موســم الحــج –

---

(١) Bruce, Voyage, II, 70; Irwin , voyage, I, 162, Vincennes, Mémoires historiques, 581 (2), Mémoires topographique, 554; Beltiard, Journal de l'Expédition,286-7.

حسبما كتب دومابيه فى مطلع القرن الثامن عشر – "ربما كانت أغنى سوق فى العالم؛ إذ أنه خلال فترة قصيرة من الزمن، كان يُباع ملايين البضائع الهندية .. علاوة على البن، ونبات المر، والبخور ومنتجات أخرى بهذه البلاد.. ولم يكن كل من يذهب للحج يروم تأدية الفريضة والعبادة، وإنما كان يوجد بينهم من يباشرون الحج باعتباره موسمًا للمكسب : منهم يشترون من الفرنسيين المقيمين بالقاهرة قماش الجوخ والقرمز والبهارات والبندق والنحاس واللؤلؤ غير الطبيعى، لتباع هذه المنتجات بالحجاز، وذلك دون أن نحسب الكميات الهائلة من التالرى الألمانى والقروش الإسبانية التى كانوا يحملونها معهم. ويجلبون منها البن وصمغ مكة ونبات المر والبخور والعقاقير والخزف الصينى وأقمشة القطن والحرير والذهب والفضة.." (هاسلقيز Hasselquist فى عام ١٧٥٠)[1].... إلخ.

ومن المستحيل – بداهة– أن نحدد عدد التجار الذين شاركوا فى قافلة الحج التى كانت تضم ما بين ٣٠,٠٠٠ إلى ٤٠,٠٠٠ حاج، يسلكون فى كل عام الطريق إلى مكه، ولكن فى إمكاننا أن نستنتج من الأرقام التى زودتنا بها سجلات المحاكم الشرعية بشأن وفيات تجار القاهرة بأن قافلة الحج كانت وسيلة مهمة استعملها التجار للتوجه إلى الحجاز : فتشير السجلات إلى تسعة تجار ماتوا فى الحج، فى مقابل ثلاثة لاقوا حتفهم "فى البحر". ومن جهة الصادرات نجد إشارات عدة تبين أن : الأقمشة الأوربية (التى كانت يشتد الطلب عليها خلال فترة استعدادات قافلة الحج للرحيل) والقرمز وسلع غذائية مختلفة، وكميات مهمة من العملات؛ أما السلع الواردة على مصر فكانت ممثلة فى : التوابل والعقاقير والبن والأقمشة الهندية.

وكانت كميات البن التى تصل مع قافلة الحج أقل كثيرًا فى الأهمية من الكميات الواردة عن طريق البحر : ففى العام ١٧١٣ نقلت قافلة الحج ٢,٠٠٠ بالة

---

(١) الاقتباس من جوميه Jomier, Mahmal, 218-9 ونلاحظ الشئ نفسه فيما كتبه شابرول فى كتاب وصف مصر : (Chabrol (Essai sur les moeurs, 470 وحول الحج وجوانبه الاقتصادية انظر :

Outre Jomier, Mahmal, 209-244, E.I2, III, 33-40 article Hadjdj, (A.J. Wensinck, B. Lewis, J. Jomier.

بن، بينما أقلت السفن من جده ١٦,٠٠٠ بالة؛ وفى العام ١٧٢٠ حملت القافلة ١,٥٠٠ فردة (فى مقابل ٢٦,٥٠٠ فردة نُقلت بحرًا)؛ وفى العام ١٧٢١ نجد ٢,٠٠٠ فردة (مقابل ٢٧ أو ٢٨ ألف فردة)؛ وفى العام ١٧٢٦ حملت القافلة ٤,٠٠٠ فردة (مقابل ٢٠,٠٠٠ فردة)؛ وفى العام ١٧٣٠ نجد ٣,٠٠٠ فردة (مقابل ٢٠,٠٠٠ / ٢٢,٠٠٠ فردة)؛ وفى العام ١٧٣٢ نجد ١٥٠ فردة (مقابل ١٥,٠٠٠ فردة)؛ وفى العام ١٧٣٣ حملت القافلة ٣٥٠ فردة فقط؛ وذلك بسبب صعوبات مع قبائل العربان، وهى الصعوبات التى جعلت التجار يؤثرون انتظار السفن فى جدة (فتم نقل ٢٧,٠٠٠ أو ٢٨,٠٠٠ فردة بحرًا). وإذًا فإن القافلة – فى المتوسط – قلما كانت تنقل أكثر من ١٠% من إجمالى ما يُجلب للقاهرة من البن[1].

ومع ذلك ، فإن فروق التوقيت المعتادة بين تواريخ عودة القافلة للقاهرة (وتصل عادة فى شهر المحرم) وتاريخ وصول البن الوارد بحرًا (شهرى مارس – أبريل) – أكسبت عملية نقله عن طريق البر أهمية كبيرة، وجعلت قافلة الحج تلعب دورًا مهمًا فى إمداد القاهرة بشحنات البن، وفى التأثير على حركة الأسعار. وعلى النقيض من ذلك كان يصل للقاهرة – عمومًا – مع قافلة الحج الأقمشة الهندية، والقماش الموصلى ..إلخ وكل البضائع الغالية الثمن[2] : ففى العام ١٧٠٧ وصل الحجيج إلى القاهرة فى منتصف صفر ١١١٩ فقط؛ وذلك بسبب تأخر وصول السفن القادمة من الهند إلى الحجاز والتى انتظرها الحجيج؛ رغبة فى الحصول على الأقمشة؛ وعلى العكس من ذلك عندما وجد الحجيج، فى العام ١٧٢٨، السفن

---

(١) A.N., Caire, B 1 317, 10 mars 1713; B1 319, 9 décembre 1720, 5 décembre 1721. Alexandrie, B1 101, 20 octobre 1726; 102, 15 srptembre 1730.C.C.M., Fonds Roux, LIX, 19 août 1732, 8 août 1733.

ويصعب تمامًا التأكد مما ذكره "جيرار" من أنه خلال العشرين سنة السابقة على الحملة الفرنسية تم جلب كميات من البضائع عبر قافلة الحج تفوق ما وُرِد بطريق البحر السويس أو القصير. انظر : (Girard, Mémoire, 656).

(٢) Girard, Mémoire, 655.

الهندية وصلت بدون حمولة الأقمشة التي كانوا ينتظرونها ، فإنهم رحلوا عن مكـة قبل أربعة أيام من موعد تحركهم [1].

وقدر جيرار بشكل إجمالي، في العام ١٧٩٨، قيمة البضائع الـواردة عـن طريق قافلة الحج بـ ٤١,٢٥٠,٠٠٠ مديني ومع أنه رقم مرتفع إلاّ أنه لا يُقـارن بقيمة الواردات الوافدة عن طريق البحر والتي تقدر بحوالي ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ بارة سنويًا[2]. وربما كان لقافلة الحج في الماضي دور تجـاري كبيـر، إلا أن تزايـد اختلال الأمن والسلب والنهب الذي مارسته – دون ردع – قبائل العربان[3] قد أثّر – دون شك – على الأنشطة التجارية التي تصحب الحج. ولم تكن هذه الممارسات العنيفة بالشيء الجديد : فقد تكرر حدوثها، ومن ذلك على سبيل المثال ما حدث فـي العام ١٧٣٠ عندما نهب العربان من قافلة مكة ٢,٠٠٠ فـردة بـن مـن إجمـالي ٣,٠٠٠ فردة بن؛ أو ما حدث في العام ١٧٥٨ الذي شهد نهب القافلة. على أن هذه الحوادث تزايدت – بالتأكيد – نحو نهاية القرن؛ إذ شـلّت الفوضـى يـد السـلطة السياسية بالقاهرة : ففي العام ١١٩٩ / ١٧٨٤ أوقف البدو الحجيج المغاربة عنـد العقبة وقاموا بنهب أمتعتهم؛ وفي العـام ١٢٠٠/١٧٨٦ اسـتولى العربـان علـى المحمل ونهبوا البضائع المحملة معه؛ كذلك نهبوا التجار والحجاج عند عودتهم من السويس في العام ١٢٠٢ / ١٧٨٨، وسلبوا التجار وحـدهم ٦,٠٠٠ شـحنة مـن القماش والتوابل المختلفة؛ وحاصر البدو في العام ١٢٠٨/١٧٩٣ الحجيج بـالقرب من الشعيب، وسطوا على أثقالهم وأحمالهم؛ وفي أغسطس ١٧٩٨ أنهـى التجـار الذين تعرضوا للسطو والنهب عند عودة القافلة – إلى السيد أحمد المحروقي "كبير التجار" بأنه فقد له وحده من نهب البضائع ما يقرب من ٣٠٠,٠٠٠ ريالاً[4]. وفـي

---

(١) أحمد شلبي، ورقة ٢١١ب؛ الجبرتي، ج١، ص٣٢.

(٢) Girard, Mémoire, 656.

وانظر أيضًا تقرير "بلدوين" Baldwin (F.O., 24/1, 21 juin 1789)

(٣) ويُضاف إلى ذلك كثرة الابتزازات التي اقترفها الضباط العسكريون، بشكل آثم، وذلك علـى الرغم من أن حماية القافلة كانت تمثل مهمتهم الأساسية؛ وانظـر علـى سـبيل المثـال : التصرفات المؤسفة لأمير الحاج، نحو العام ١٧٤٦، والتي أثارت احتجاج سلطان المغـرب. (الجبرتي، ج١، ص١٧٤).

(٤) A.N., Alexandrie, B1 102, 15 septembre 1730; Niebuhr, Description, II, 255;

الجبرتي ، ج٢، ص ص ٩٢، ١٣٤–١٣٥، ١٦١، ٢٥٠؛ ج٣، ص١٤.

ظل هذه الظروف الصعبة ظل الطريق البحرى، رغم بعض الصعوبات التى كانت تواجه التجار، هو الطريق الأسرع والأكثر أمنا.

٢- التجارة مع الشرق

قامت التجارة الشرقية بالقاهرة على نظام التبادلات الذى يمكن تبسيطه على النحو التالى :

- تصدير المنتجات الأوربية للحجاز (وبصفة خاصة المنسوجات) والمنتجات المحلية (السلع الغذائية) ، مصحوبة بكميات مهمة من النقود.
- ويرد من الحجاز بن اليمن والتوابل والعقاقير المختلفة (وأصلها من شبه الجزيرة العربية والمحيط الهندى)، والمنسوجات الهندية.

(أ) منتجات التبادل

الصادرات المتجهة إلى الجزيرة العربية

كانت القاهرة سوقًا لإعادة تصدير المنتجات الأوروبية إلى الحجاز واليمن. ووفقًا لكتاب وصف مصر مثلت السلع الأوربية المعاد تصديرها أكثر قليلاً من نصف إجمالى ما كان يُعاد تصديره من السلع للحجاز(١). وتتمثل هذه المنتجات فى : المصنوعات الزجاجية، والقرمز، والمعادن (الحديد والرصاص والنحاس)، والورق

---

(١) Girard, Mémoire, 661.

ولم تكن اللائحة التى حررها جيرار – من ناحية أخرى – كاملة، والحال نفسه بالنسبة للتجارة البحرية للصادرات : وهكذا فإن الأقمشة الأوروبية التى كانت بالفعل تصدر من خلاله قافلة الحج لم يرد ذكرها بهذه القوائم. انظر أيضاً وصف حمولة المراكب الخمسة التى غادرت السويس فى فبراير ١٨٠١.

(Vincennes, B6 63, 19 Février 1801); Voir Gibb et Bowen Islamic Society, I, 306.

ولاسيما الجوخ الأوربى (وبصفة خاصة جوخ اللوندرين) : فقد أشار القناصل إلى أنه فى الوقت الذى كانت فيه قافلة الحج تستعد للرحيل، كان الجوخ الفرنسى يُطلب بشكل مفاجئ، وكان يتم بهذه المناسبة "إعداد تشكيلة خاصة : أخضر وأزرق وأحمر فقط"؛ وسرعان ما يُباع منها – عندئذ – مائة أو مائتا بالة، الأمر الذى يفسر ثبات سعر الجوخ الفرنسى وتناقص مخزون الأمة [الفرنسية] منه[1]. وأحيانًا تظهر البيانات التجارية ربع السنوية نوعًا من الهبوط الذى كان يحدث إبان رحيل القافلة : فخلال الثلث الأول من العام ١٧٣٧ هبطت قيمة الصادرات المتجهة لفرنسا من ١٣٠,٢٠٨ قرشًا إلى ٨,٥٤٨ قرشًا فقط فى الثلث الثانى منه (الذى يتفق مع الفترة التى تجُهز فيها قافلة الحج بالسلع المصدرة) لتعاود الارتفاع فى الثلث الأخير إلى ١٣٧,٧٣١ قرشًا[2].

وتشكلت صادرات مصر للحجاز من المنتجات الغذائية خصوصًا : إذ كان الحجاز يعتمد – إلى حد كبير – علي مصر فى إمداده بالمؤن الغذائية . وعلى الرغم من غلاء مصاريف النقل، إلا أن تجارة هذه السلع الغذائية كانت مربحة؛ وهذا ما يُفسر ارتفاع أسعارها بالحجاز بصورة معتادة[3]. ووفقًا لكتاب وصف

---

(١) Voir par exemple A.N. Caire, B1 317, 24 cotobre 1713; 324, 20 janvier 1738. C.C. M., fonds Roux, LIX, 22 mars 1737. A.N. Alexandrie, B1 106, 31 décembre 1744.

ونجد فى تركة التاجر الكبير قاسم الشرايبى (المتوفى Bre 1744 فى العام ١٧٣٥) إشارات عديدة للأقمشة الأوربية : جوخ إنجليزى وورق افرانجى (محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٤٣، ص ٤١٥).

(٢)

(٣) كان القمح فى العام ١٦٧٩ يُباع بـ ١٥٠ نصفًا بالحجاز في حين كان سعره بالقاهرة ٨٠ نصفا؛ وبيع أردب الفول بـ ١٢٠ نصفًا بدلاً من ٥٣ نصفا (محكمة القسمة العسكرية، سجل ٧٤، ص ٥٤٤). ووفقا لجيرار كان سعر أردب الحبوب بقنا يتراوح بين ٢٥٠ و ٣٧٠ بارة، يُدفع عنها كمصاريف نقل من قنا إلى القصير من ١١١ بارة إلى ٢١١ بارة، و ١٦٠ بارة من القصير إلى جدة : وإذا كانت تكلفة النقل مرتفعة جدا عن سعر الغله عند نقلها. وكان أردب القمح البال سعره ٤ بوطاقه يكلف التاجر فى نقله من القاهرة للسويس فقط ٢ بوطاقة. وحول صادرات القمح عبر القصير انظر على سبيل المثال :

Bruce, Voyage, I, 350; II, 35, 78.

مصر كان يُرسل من السويس ومن القصير ٤٠ ألف أو ٥٠ ألف أردب قمح وفول وعدس، بما قيمته ٩,٠٠٠,٠٠٠ مديني. كذلك نشطت صادرات الأرز للحجاز، ويُضاف إلى ذلك الزبدة والجبن والزيت والسكر. والمنتجات المصنعة المحلية والتي كان لها بعض الأهمية في هذه التجارة – هي المنسوجات الكتانية من النوع الردئ.

وكانت التجارة الشرقية لمصر غير متوازية ، فالورادات فاقت كثيرًا قيمة الصادرات، ومن ثم كان هناك تيار قوى تعويضى للعملة التى ترسل فى اتجاه الجزيرة العربية واليمن، وهذه المسألة سوف نعود إلى مناقشتها فى مناسبة أخرى.

ورادات الحجاز : البن

كانت التوابل والعقاقير تمثل التجارة الرائجة والسائدة فى مصر، إلاً أنه فى القرنين السابع عشر والثامن تراجعت ليحل محلها تجارة البن. ومع أن اكتشاف البن تم حديثًا، إلاً أن انتشاره الناجح كان مذهلاً. على إننا لن نتطرق لبحث أصول البن الذى جُلب، فى تاريخ غير محدد، إلى شبه الجزيرة العربية من الحبشة، ولن نتتبع بدايات تناوله فى نطاق الصوفية، ولا الدور الذى لعبه على بن عمر الشاذلى باليمن فى تعميم استعماله خلال النصف الأولى من القرن الخامس عشر[1] : فكل هذه الحقائق معروفة تمامًا، ولو أنها مغلفة بجو أسطورى. وجاء البن إلى مكة فى بداية القرن الخامس عشر، وتوطد استعماله بصورة أثارت اعتراضات جد خطيرة فى أوساط التقليديين (ففى بعض الأحيان مُنع تناوله وبصفة خاصة فى عامى ١٥١١ و ١٥٤٤). وظهر البن فى مصر خلال العقد الأول من القرن السادس عشر : بداية بداخل حى الأزهر وذلك على يد صوفية اليمن الذى كانوا يستعملونه

---

(١) انظر : أحمد القادر الجزايرى "العمدة" ؛

La Roque, Voyage de l'Arabie, 256-328; Lane, Mamers, 339-340; D'une manière général, E.I, II, 671-6, article kahwa (c-Van Arendonk); Voir aussi kammerer, La mer Rouge, II, 1, 189; Darrag, Barsbay, 231; Rossi, El-Yemen, 26.

لتيسير ممارساتهم الدينية. ووُجِه انتشار البن فى القاهرة -كذلك- بمعارضات مستمرة، لم تهدأ إلا ببطئ وئيد : ففى ١٥٣٤ وقع هياج شعبى على أثر خطبة لأحد الدعاة المعارضين للبن، وترتب عليها نهب المقهى، وأساءوا إلى أرباب المقاهي على أن مذاق القهوة فرض نفسه على الجميع دون مقاومة، وأنهت السلطات الدينية هذه المسألة الخلافية بإقرار استعمال البن الذى شاع تناوله بين الجميع تقريبًا[١]. وتزايد عدد المقاهى : فنحو العام ١٦٥٠ حصر أوليا جلبى ٦٤٣ مقهى بالقاهرة، وبعد قرن ونصف القرن حدد كتاب وصف مصر عدد المقاهى بـ ١٣٥٠ مقهى (منها ١٢٠٠ بالقاهرة وحدها)[٢]. وانتشرت القهوة، بعد ذلك، فى سوريا واستانبول، ونحو العام ١٥٥٤ فتح مقهيان، أحدهما لحلبى والآخر لدمشقى، ثم تزايدت المقاهى بالقاهرة، ودار حول ذلك مناقشات جديدة. وتشير المعلومات الأولية المتعلقة بالبن، نحو نهاية القرن السادس عشر، إلى انتقال عادة استهلاكه إلى أوروبا، ومع بداية القرن السابع عشر دخلت القهوة ذاتها أوربا : ففتحت المقاهى هناك (فى لندن العام ١٦٥٢؛ وفى مرسيليا العام ١٦٧١، وفى باريس العام ١٦٧٢..)، وأصبح استهلاك البن مسألة شائعة وعامة[٣].

وكان البن الوارد إلى القاهرة من اليمن يُباع فى الأماكن التى يُزرع بها، على ارتفاع يتراوح بين ١,٢٠٠ و ٢٢٥٠ مترًا؛ وكان العُدين هو الإقليم الأكثر شهرة فى زراعة البن فى القرن الثامن عشر، على أنه لم يكن سوى قرية صغيرة واقعة على بعد خمسة عشر ميلاً من بيت الفقيه[٤]، المكان الذى كان يُعقد فيه

---

(١) أحمد شلبى (ورقة ٤ ب) حيث لاحظ أنه فى عهد خسرو باشا (نحو العام ١٥٣٦) انتشر استعمال البن بالقاهرة. وبشأن التحفظات التى استمرت بخصوص استهلاك البن فى الحياة العامة، انظر : (Al-Ayy'asi (traduction Ben Othman,74-82)؛ الجبرتى ، ج١، ص ٤٠٨.

(٢) أوليا جلبى، سياحت نامه، ص ٣٦١؛

Chabrol, Essai sur tes moeurs, 438; Clerget, Le Caire, II, 73.

(٣) وصل البن باريس فى العام ١٦٥٧ على يد الرحالة جان تيفينو Jean Thévenot الذى جلبه معه من مصر. وفتح أول مقهى فى فورلسانت - جرمان Foire Saint-Germain فى العام ١٦٧٢ (Voir J. Leclant, Le café et les cafés à Paris, 2-5).

(٤) Niebuhr, Description I, 203; II, 68 à 85; El –Attar, Yémen, 175-7.

السوق الرئيسي للبن، والذى أصبح اسمه علمًا على النوعية الأجود والأغلى ثمنًا؛ حيث عُرف بالبن "الفقيهي"، كذلك كان ثمة نوع آخر يُسمى "سالابى"[1]. ويُشحن البن على المراكب فى العديد من موانئ اليمن، وبصفة أساسية فى ميناء الحُديديه؛ لقربه من بيت الفقيه؛ ومن الحديديه ينقل البن إلى الحجاز (جده)، وأيضًا إلى مسقط والبصره وإلى موانئ الخليج الفارسى. وفى مُخا التى كانت تتواصل تجاريًا – أيضًا – مع السويس وجده، كان يوجد بها وكالات إنجليزية وهولندية، غير أن عائدات تجارة مُخا مع الهند ظلت فى نطاق ضيق. وكانت اللُحيَّة ميناءً، يقع إلى أقصى الشمال، وكان يُصَدَّر من خلاله النوعيات الأقل شهرة والتى كانت تجلب إلى بيت الفقيه : وكانت التجارة فى هذه النوعية – مع ذلك – نشطة جدًا؛ بينما ظل دور "عدن"، فى كل ما تعلق بالبن، محدودًا[2]. ويبدو أن الصادرات السنوية لبن اليمن تجاوزت بكثير الـ ٢٠٠,٠٠٠ قنطارًا فى نهاية القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر. وكانت القاهرة تتلقى من هذا الإجمالى، عبر السويس أو القصير، ما يقرب من نصف هذه الكمية؛ إذ كان يصلها فى المتوسط ٣٠,٠٠٠ حمل (أو فردة)، أى نحو ١٠٠,٠٠٠ قنطار[3]. وتنوعت إلى حد ما، فى القرن

---

(١) La Rouqe, Voyage de l'Arabie, 103, 107-8; Hamilton, A new Account, I, 37-8.

وضُبط إملاء هذه الأنواع فى الوثائق القنصلية على النحو التالى : "Faky" و "Saleby" أو "Salepy" انظر على سبيل المثال : (C.C.M., Fonds Roux, LIX, 20 décembre 1731)

(٢) Hamilton, A new Account, I, 41-2; Niebuhr, Description, II, 61-2; Bruce, Voyage, II, 268, 274; III, 6. Parsons, Travels, 267-9, 279-280, 282-3.

(٣) وتتفق إلى حد كبير البيانات الموجودة فى المصادر المختلفة مع تلك الأرقام. انظر :

Van Arendonk, E.I., II, 674, article Kahwa,

ويستشهد بـ "حاجى خليفة" الذى يقدم رقمًا لحجم الوارد من البن بـ ٨٠,٠٠٠ بالة (أى حوالى ٢٤٠,٠٠٠ قنطار) وذلك نحو منتصف القرن السابع عشر. ويقدرها هاملتون بـ ٢٢,٠٠٠ طنا (Hamilton, A new Account, I, 37) ، أما بارسون فيقدرها بـ ٦٠,٠٠٠ بهارس Bahars (هل تعادل هذه الكلمة فردة؟ فإذا صح ذلك فإن الإجمالى يصل إلى حوالى ٢٠٠,٠٠٠ قنطارًا) ويقسم الـ ٦٠,٠٠٠ بهارس التى هى إجمالى صادرات اليمن نحو العام ١٧٧٨ على النحو التالى : ٣٥,٠٠٠ تتجه إلى جده، منها ٣٠,٠٠٠ بهارس (أى نصف الكمية المصدره) ترسل إلى السويس والقاهرة (Parsons, Travels, 282-3, 324) ووفقًا لملحوظه مكتوبة على هامش=

الثامن عشر، الكمية الواردة من البن، على نحو ما سوف ترى فيما بعـد؛ وكـان متوسط سعر قنطار البن بين عامى ١٧٩١و ١٧٩٨ "٣٣١٣ مدينى"، وإجمالى مـا يمثله جلب البن إلى مصر أكثر من ٣٠٠ مليون مدينى.

التوابل والعقاقير والأقمشة

حدد الغربيون، تحت مسمى التوابل والعقاقير، نوعية المنتجات المستعملة فى استخدامات شتى؛ فمنها ما له طابع غذائى (كالفلفل، القرنفل، القرفة، والزنجبيـل) ومنها ما يستخدم فى الأودية (كالصمغ بأنواعه المختلفة) والبعض الآخر له طـابع طقسى (كالبخور)، على أن المجال الجُغرافى الذى تزرع به تلك المواد يقـع فـى المناطق الاستوائية عامة[١]. ومن ناحية أخرى، أخذت هذه المنتجات فى التنـاقص الشديد منذ القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر : فخلال نصف قرن يمتد من منتصف القرن السابع عشر وحتى العام ١٧٠٠ نرصد بتركات التجار فـى الـبن والتوابل، بسجلات المحاكم الشرعية، أسماء ثلاثين نوعًا منها وردت مـن الـشرق إلى القاهرة؛ وبين عامى ١٧٠٠ و ١٧٥٠ لم يعد هناك سوى عشرين نوعًا؛ وبعـد العام ١٧٥٠ وجدنا منها عشرة أنواع فقط. وأصبح البن مع الأقمشة الهندية يمثلان الدعامة الأساسية لنشاط تجار القاهرة.

كانت تجارة الفلفل فى القرن السابع عشر فى مقدمة منتجات التوابل الواردة ضمن التجارة الشرقية لمصر ثم أصابها التدهور؛ أثر اكتشاف طريق الهند، حيـث سمح هذا الطريق للبرتغاليين ولقوى بحرية أخرى أن تزعزع الاحتكار التجـارى

=مخطوطه فينتور دو بارادى، فإن اليمن ينتج للتصدير سنويًا من ٦٠,٠٠٠ إلى ٧٠,٠٠٠ فردة وزن ٤ قناطير (أى الإجمالى من ٢٤٠,٠٠٠ إلى ٢٨٠,٠٠٠ قنطار) ولن نصفها كان يُرسـل إلى تركيا، والباقى إلى فارس والهند.

(Venture de Paradis, Détail sur l'Etat actuel, 100a)

(١) Maistre, Les plantes à épices.

للبنادقة والجنويين. ومع إننا نجد الفلفل مذكورًا فى تركات التجار حتى نهاية القرن الثامن عشر، إلا أن دوره تدهور بصورة واضحة : فقد درج التجار الأوروبيون على جلب الفلفل إلى مدينة الإسكندرية، منذ السنوات الأولى من القرن الثامن عشر؛ لينافسوا به الفلفل الوارد عبر السويس[١]. ويمكن التحقق من شمول (هذا التيار المعاكس) للأنواع الاخرى من التوابل مثل كبش القرنفل والجنزبيل وجوز الطيب؛ إذ نجدها مسجلة فى قوائم التجار الأوروبين فى خانة الصادرات الأوربية وليست الواردات[٢].

وكان البخور (اللبان) من بين المنتجات الشرقية التى يصل منها كميات كبيرة للقاهرة، وتغذى تيارًا نشطًا لتجارة إعادة التصدير لأوربا. ويأتى بخور الحجاز، وبصفة خاصة بخور اليمن وحضرموت "فى المرتبة الدنيا من نظيره المجلوب على سفن الهند عبر الخليجين العربى والفارسى"[٣]. وجلب التجار العرب منه – كذلك – أنواعًا مختلفة من جزر جنوب شرق آسيا[*]. وكان يصل لمصر فى القرن الثامن عشر أنواعًا عديدة من الصمغ : فتذكر الوثائق القنصلية الصمغ العربى والصمغ التركى، والصنف الأولى أغلى سعرًا من الصنف الثانى. وكان الرحالة نيبور قد أشار إلى ثلاثة أنواع مختلفة : صمغ عربى، وهو الأجود ، ويرد

---

(١) A.N., Caire, B1 1315, 11 mars 1703.

وثمة إشارات كثيرة لشحنات من الفلفل فى قوائم واردات التجارة الفرنسية فى مصر. والظاهرة نفسها نلحظها فى ولاية سالونيك. انظر :

(Svoronos, Le Commerce de Salonique, 238)

(٢)Statistiques des entrées à Alexandrie de 1776 à 1781 dans A.N., B1 112, tome 13, Alexandrie.

(٣) Niebuhr, Description, I, 202; II, 125, 127-8, 131.

وحول التوابل والعقاقير انظر :

Clerget, Le Caire, II, 344-356, et Ferrand, Relations de Voyages, Passim.

(*) وتحديدًا من جزر الفلبين وجزر الهند الشرقية (المترجم).

من نجد؛ وصمغ يمنى من مسقط؛ وصمغ عجمى من فارس[1]. وتــذكر ســجلات المحاكم الشرعية - بصفة خاصة - صمغ "القورا"، وربما كان المقصود بها "صمغ الصنوبر" Gomme-gutte [2] كما تذكر السجلات "صمغ اللُك" Gomme la que[3].

وشكلت كل من القرفة الواردة من سيلان والهند والصين، ونبات المر مــن الحجاز والسودان (مر يمنى أو حجازى) - شكلته كذلك مجالاً لتجارة نــشطه، إلاّ أن حجمها كان أقل بكثير من حجم تجارة البخور والصمغ.

وعبر طريق الحجاز كانت مصر تستورد من الهند كميات مهمة من صــبغة النيلة (نيل هندى)، والأقمشة الهندية خصوصًا، إضــافة إلــى الأحجــار الكريمــة والخرز والعطور والتوابل، وكانت السفن الهندية والعربية تتولى نقلها إلــى جــدة، ومنها تُنقل إلى مصر من خلال قافلة الحج[4]. وبسبب نقص الوثائق يصعب علينــا معرفة أنواع المنسوجات الهندية التى مثلت تجارة نشطة بالقاهرة، ويصعب علينــا كذلك - وإن كان بدرجة أقل - معرفة مصدرها[5]. وكان تجار الأقمــشة الهنديــة

---

(١) Niebhr, Description, I, 43; Hamilton, A new Account, 41; C.C.M., J 717, 8 août 1787. Voir Clerget, Le Caire, II, 357; Hadj-Sadok, Kitab, 69.

(٢) Voir Dozy, Supplément, II, 496; Bocthor, Dictionnaire, 375; Issa Bey, Dictionnarie Des noms de Plantes, 55.

(٣) Dozy, Supplément, II, 508, 548, Issa Bey, Dictionnaire des noms de plantes, 156; Hadj-Sadok , Kitab, 72.

(٤) Niebuhr, Voyage, I, 224.

(٥) أشار الجبرتى - عرضا - إلى بعض أسماء المنسوجات الهندية (شاش/ موسيلنى، فرحــات خان، خنكارى) وبين أسعارها زمن الغلاء. (انظر الجبرتى، ج١، ص ٣١، سنة ١١١٨/٦-١٧٠٧)؛ ووجدنا إشارات أخرى فى وثائق المحاكم الــشرعية (ولاســيما محكمــة القــسمة العسكرية، سجل ١١٩، ص ٤٩٧، سنوات ١٧٢١؛ سجل ٢١١، ص ٣٤٤، ســنة ١٧٨٦). وأمكن تحديد أنواع معينة من الأقمشة الهندية فى كتاب (Khachikian, Le registre d'un marchand arménien, 246-251) : فذكر خاشيكيان (شاش هندى، شال ، شال كشمير، قطنى هندى، زماندار، سوسى (وهو نسيج الحرير غالى الــثمن)، سمــسة (نــسيج مطــرز بالحرير)، بفته (نسيج من القطن)، مخمورى (قطيفة مذهبة)... إلخ.

بالقاهرة متجمعين فى أحد أهم أسواق المدينة، وهو "سوق الغورية"، وقد شكلوا بـه طائفة معتبره يُطلق عليها : "طائفة التجار فـى الأقمشة الهندية بمصر بخط الغورية". وكان من بينهم شخصيات قوية وغنية، مثلها فى ذلك مثل أشهر تجار البن وتجار التوابل بالقاهرة(١).

ولا يتوافر لدينا بشأن إجمالى الواردات من العقاقير والتوابل والمنسوجات الشرقية سوى بيانات غير دقيقة : فقدر تريكور **Trécourt**، فى العام ١٧٨٣، نصف إجمالى الورادات من البن بـ ١٢٧,٥٠٠,٠٠٠ بارة. ونحو العـام ١٧٩٥ ، قـدر ماجللون **Magallon** أن هذه الواردات (العقاقير والتوابل والمنسوجات) كانت تعادل واردات البن، الأمر الذى يجعل الرقم الإجمالى يصل إلى ما يقرب من ٣٠٠ مليون بارة(٢).

اختلال التجارة الشرقية

كان ميزان التجـارة الشرقية لمـصر مختلاً تمامًا؛ فـالواردات تجـاوزت كثيـرًا قيمـة الـصادرات. ووفقًـا لتريكـور (١٧٨٣) سـجلت واردات جـده ٣٨٢,٥٠٠,٠٠٠ بارة، فى حين بلغت الصادرات نصف قيمة هـذا الإجمـالى (إذ

(١) على سبيل المثال : الخواجه عمر غراب تاجر خان الباشا (بحى الغورية) وقد بلغت تركته، فى العام ١٧٨٦، إلى ٢,٥٨٨,٩٨٥ بارة (محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢١١، ص ٣٤٤).

(٢) Trécourt, Mémoires Sur l'Egypte, 17-24 :

فذكر تريكور بأن واردات البن بلغت حوالى ١٥ مليون جنيـه، وقـدر إجمـالى العقـاقير والبضائع الهندية بـ ٧,٥٠٠,٠٠٠ جنيهاً. أما القنصل ماجللون (rapport du 27 prairial an III, A.E., Caire, 25) فقدر واردات البن بـ ١٦,٥ مليون جنيه ، وضعف المبلغ الإجمـالى للواردات ، مما يعنى أن الإجمالى بلغ من ٣٠ إلى ٣٥ مليون جنيه (أى حوالى ٥٧٥ مليون بارة).

تقدر بـ ١٩١,٢٥٠,٠٠٠ بـارة)، ويعنـي هـذا وجـود "عجـز" يقـرب مـن ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ بارة. لقد كانت مصر إذًا تشترى كثيرًا من الشرق بدرجة تفـوق قيمة ما كانت تبيعه له[١].

ولشراء البن من الحجاز، تعين على مصر أن تنقل للـشرق كميـات بالغـة الأهمية من النقود التى كانت تجنيها بالقاهرة من التجـارة مـع أوروبـا والدولـة العثمانية. وكانت القروش الإسبانية وقروش التالرى النمساوية التى انهالـت علـى مصر من أوروبا، بصورة مستمرة، فى القرنين السابع عشر والثامن عشر – أمدت التجار الأوروبيين بما يلزمهم لدفع قيمة مشتروات البن والتوابل التى شكل جـزءًا أساسيًا لتجارتهم بالقاهرة[٢]. وكان تجار القاهرة ينتظرون فى كل عام – بصبر نافد – وصول هذه النقود التى خصصوها لشراء شحنات البن بجده :وكانـت القـروش الإسبانية، ومن بعدها التالرى، هى وحدها النقود المتداولة والمقبولـة لـدى تجـار الحجاز أو اليمن، الأمر الذى أدى بتجار القاهرة – نحو نهاية القرن الثامن عشر – إلى رفض إبرام عقود تجارية بأية عملـة أخـرى[٣]. وتـسبب عـزوف التجـار الفرنسيين عن شراء البن، بعد العام ١٧٣٠، فى انخفاض حجم الوارد مـن النقـود الوافدة من مارسيليا، غير أن جهات أوروبية أخرى (ولاسيما ليفـورن والبندقيـة) استمرت فى شراء كميات كبيرة من البن، كما عُوِّضَ النقص بالنقود التى نجمـت عن زيادة حجم تجارة مصر مع الإمبراطورية العثمانية.

---

(١) إن اختلال الميزان التجارى على هذا النحو يجد انعكاسًا له فى عدم توازن لـستثمار حركـة السفن المتنقلة بين السويس وجدة : فخلال ثلاث سنوات (١١١٥-١١١٧) بلغ عائـد الـسفن المتهجة من السويس إلى جده "٢١,٧١٥ بارة"؛ فى حين كان عائد حركة السفن من جده إلى السويس، خلال الفترة نفسها "٣٣٧,٧٧٧بارة". (محكمة القسمة العـسكرية، سـجل ٩٨، ص ٩٦٤، لسنة ١٧٠٦).

(٢) انظر الفصل التالى.

(٣) انظـر الجبرتـى، ج٣، ص ٣٥٢ (١٨٠٥)؛ ج٤، ص ص ٢٠٣، ٢٠٤ ، ٢٠٧ (١٨١٤)؛ Vincennes, B6 56, Estève, 9 novembre 1800.

(ب) الأسعار والأرباح

مشكلة الأسعار

ثمة عوامل معينة أثرت على تحديد سعر البن يستعصي بعضها على التحليل، في ضوء ما لدينا من معلومات عن التاريخ السياسي والاقتصادي لليمن، في القرنين السابع عشر والثامن عشر . ومن المحتمل أن الأزمات السياسية التي عرفتها اليمن في عهد الإمامة (كانت ولاية عثمانية بسيطة بدءًا من العام ١٥٢٩، ثم دولة مستقلة بعد عام ١٦٣٥) لم تمر دون أن تنعكس آثارها على إنتاج وتصدير البن، ومن ثم أثرت على سعره : فتروى المصادر المصرية أن الاحتكار الذي ضربه حاجي باشا، في العام ١٦١١، على البن والبهار تسبب في خلق صعوبات خطيرة للتجار[1]. وربما كان ارتفاع سعر البن، في العام ١٦٢٩، نتيجة للصعوبات التي أوجدها العثمانيون في هذا الإقليم. ولم تكن أسعار البن المرتفعة، في الأعوام من ١٧٢٣ إلى ١٧٢٦، منقطعة الصلة عن الاضطرابات التي وقعت بالبلاد نحو العام ١٧٢٠، زمن الإمام قاسم[2]. بيد أننا لا يمكننا المضي في التحليل لأبعد من ذلك. وتنقصنا تماما المعلومات المتعلقة بالزراعة في اليمن في ذلك العصر. وعلى الرغم من بعض الإشارات التي توفرها مصادرنا، إلا أنه الصعوبة بمكان أن نبين بجلاء بواقع الحال في الحجاز حيث كانت سلطة السلطان العثماني تواجه أحيانا بالمعارضة، وكذلك ما يتعلق بإمداد القاهرة بالبن والتوابل، وليس ثمة ما يمنعنا من أن نتصور وجود تأثير ما على إمداد مصر بالبن نتيجة انتشار الحركة الوهابية نحو العام ١٧٥٠.

وإجمالاً ، كان سعر البن في القرنين السابع عشر والثامن عشر مستقرًا بدرجة مدهشة على نحو ما رأينا فيما سبق، بغض النظر عن التبذبذبات السعرية التي ربما خضعت لدورة "طبيعية". أما حركة الأسعار ارتفاعا أو انخفاضًا التي طرأت على سعر البن (في المدى القصير) فقد ارتبطت بعدم كفاية الإمدادات منه

---

(١) الإسحاقي، ورقة ٢٥٥؛ ونسخة باريس ١٨٥٤، ورقة ١٢٥ أ.

(٢) Lane-Poole, Catalogue, V, 129; Hamilton, A new Account , I, 39; Niebuhr, Description, II, 20-1.

(كنتيجة لمحصول سئ أو لصعوبات واجهت السفن أثناء إبحارها) أو ارتبطت على العكس من ذلك بورود كميات وفيرة من البن من ناحية؛ ومن ناحية أخرى قد يتعلق التغير فى سعر البن بتزايد معدل الطلب عليه (بسبب تكالب تجار أزمير أو التجار الأوروبيين على شراء كميات ضخمة منه) أو على النقيض من ذلك ، حيث يقل الطلب على البن (وكان يحدث ذلك فى الفترات التى يتزايد فيها المخزون من البن بدرجة كبيرة أو أن تكون الحالة الاقتصادية والسياسية بالقاهرة غير ملائمة). وعند فحصنا لأرشيف القناصل فيما يتعلق بتطور سعر البن (حيث يرصد هذا الأرشيف فى بعض الأحيان تفاصيل كثيرة) نخرج بانطباع معين، مفاده : أن تجار القاهرة برعوا فى المحافظة على سعر البن عند أعلى مستوياته، والحيلولة – بقدر الإمكان – دون حدوث انخفاض حادٍ فى سعره . فقد استخدموا شبكة استخبارية غطت جميع سواحل البحر الأحمر من السويس وحتى موطن إنتاجه. وكانوا يعرفون أهمية محصول البن اليمنى والكميات التى كان الأوروبيون يشترونها من هناك؛ كما تابعوا إنزال وتسليم البن فى جده، وحركة الأسعار داخل أسواق هذه المدينة؛ وكانوا على دراية مسبقة بالشحنات المرسلة إلى الحجاز، وبإجمالى الحمولة المنتظر وصولها للسويس، وذلك بفضل قوائم شحن البن التى كانت تصلهم قبل وصول البن نفسه. لقد مكنتهم كل هذه المعلومات من شن "حرب نفسية" تجارية حقيقية (وذلك عبر نشرهم للبيانات المبالغ فيها بشأن الكمية التى اشتراها الأوروبيون باليمن أو من خلال طرح تقدير منخفض لحجم الكمية المرسلة للسويس، والعمل على كتمان المعلومات غير المناسبة)[1]، وهذا خلافًا للحيل المدبرة والمتفق عليها حول سوق القاهرة (مثل قيامهم بعمل مبيعات وهمية، وإطالة

(١) لقد أُعلِنَ فى بيان صادر فى العام ١٧٠٥ أن الإنجليز والهولنديين اشتروا من "مُخا" ٢٥,٠٠٠ فردة بن، مما سبب ذعرًا بالقاهرة وأدى إلى رفع سعر البن، ولكن تبين عدم صحة هذا الخبر، وأنه ليس إلا نتاجًا لتواطؤ وقع بين تجار القاهرة وتجار جدة (A.N., Caire, B1 315, 25 novembre 1705) وفى العام التالى (١٧٠٦) ، وسعيًا إلى المحافظة على سعر البن المرتفع، أخفى تجار القاهرة خبر انخفاض سعر البن بالحجاز، وما سوف يترتب عليه من شراء كميات كبيرة منه (Ibid, 11 février 1706).

تخزين البن، والضغط على السلطات العامة) كل ذلك كان يسمح للتجار - عمومًا- بأن يحولوا دون انخفاض الأسعار، الأمر الذى كان يُفسد كل توقعات التجار الأوروبيين[1].

ولنتبع أثر تلك العوامل المختلفة على سعر البن يمكننا طرح ما حدث في سنتى ١٧٣٢ و ١٧٣٣، كنموذج له دلالته، ولاسيما وأن مجموعة رو Fonds Roux بأرشيف مارسيليا تقدم مادة تفصيلية مهمة : ففى شهر مارس من العام ١٧٣٢، ارتفع سعر قنطار البن إلى ٣٥,٥ قرشاً، وذلك بسبب خسارة اثنتى عشرة سفينة كانت تحمل على متنها ٣,٠٠٠ فردة بن. وفى مطلع شهر مايو وصلت إلى السويس عشر سفن تحمل ٦٠٠٠ أو ٧٠٠٠ فردة؛ ومع ذلك ظل سعر القنطار عند ٣٥,٥ قرشاً، بل وارتفع إلى ٣٧,٥ قرشاً عندما عُلم (بالقاهرة) أن القنطار يُباع بجدة بـ ٣٤ قرشاً. وفى شهر أغسطس انخفض السعر قليلاً أثر وصول خبر بانخفاض مفاجئ لسعره بجده؛ إذ جاءت خطابات من جده، بعد ١٩ أغسطس تعلن بأن سفن الـ "جلبى" Gelbi حملت من اليمن ٤٠٠٠ فردة بن؛ ويُضاف إلى هذه الكمية ما كان موجودًا بالمخازن بالفعل (٩٠٠٠ فردة)، وتلا ذلك وصول كمية تتراوح بين ١٥٠٠٠ إلى ١٧٠٠٠ فردة من محصول العام ١٧٣٢؛ وتضيف مراسلة رو Roux بأن هذه المعلومات تم تلقيها من الأشخاص الذين رأوا تلك الخطابات "إذ لم يكن ثمة اهتمام بإخفائها تماماً كما اعتادوا من قبل عندما كانت تصلهم أخبار جيدة". فقد كان يتعين لأجل حدوث الانخفاض فى الأسعار، أن

---

(١) A.N., Caire, B1 314, 29 mars 1702 :

فعلى الرغم من كثرة كميات البن الواردة بالقاهرة والتى كان يتعين أن تؤدى إلى انخفاض سعره، إلا أن "التجار المسلمين وجدوا وسيلة يحافظون بها على سعره المرتفع، وذلك من خلال عمل مبيعات صورية ونقل البن من مكان إلى آخر، مما كان يخدع الراغبين فى شراء البن" (Ibid, B1 320, 3 mars 1727) : وعندما قام التجار بتقديم مبلغاً قدره ٤٠,٠٠٠ قرشاً للباشا قبل الأخير تم تثبيت سعر قنطار البن عند ٤٢ قرشاً بدلاً من ٣٠ قرشاً.

(C.C.M., Fonds Roux, LIX, 18 octobre 1729) : وكان سعر البن غاليًا برغم انخفاض الطلب؛ "فقد حافظ هؤلاء الناس على سعره بقدر ما أمكنهم". (Ibid., 12 mai 1730) : وفى شهر مايو كانت كميات البن ضخمة، ولكن سعره ظل مرتفعًا "ذلك أن تجار البن اشتروا جزءًا من أولئك الذين كانوا يتعجلون بيعه، الأمر الذى مكنهم من المحافظة على أسعاره".

ينتظروا خمسة أو ستة شهور حتى يصل البن إلى السويس. وبالفعل عندما وصلت (فى فبراير من العام ١٧٣٣) مراكب قادمة من جدة ومحملة بـشحنات ضـخمة، وعُرف الخبر بها عند وصولها إلى الطور ، تم الإعلان – فى هذه الأثناء – عـن انخفاض سعر البن فى جده. وبيع القنطار بالقاهرة عندئذ بـ ٣٣ قرشًا. ووصـل السويس فى شهرى أبريل ومايو بكميات كبيرة (٢٨٠٠٠ فردة). وعلى الرغم مـن أن الانخفاض بدت تباشيرة واضحة فى شهر مارس (حيث بيع القنطـار بـ ٢٧ قرشًا) ، إلا أن هذا السعر لم يثبت، بل ارتفع إلى ٣١ قرشًا فى أبريل، وذلك رغـم وصول كميات مهمة منه؛ الحقيقة أن السبب في ذلك كان راجعًا إلى قلـة الأخبـار الواردة عن حجم الكميات التى وصلت جدة. وظل السعر عند هذا الحد المرتفع فى شهر يوليو، وذلك بسبب فقدان سفينة محملة بـ ٧٠٠ فـردة. واجتمـع التجـار الفرنسيون فى الشهر نفسه، واشتكوا من هذا الموقف الذى فسروه بأنه جاء بفعـل "اتفاق يُفترض أنه تم بين تجار البلاد على عدم إطلاق أسعار البن، إلى حد التـأثير على المدن العثمانية نفسها والتى أضحت فى حاجة كبيرة للبن وتطلبه بشدة، وتبعًـا لذلك يمكنهم تعويض جانب من الخسائر التى أصابتهم فى العام الماضى، على أثـر غرق إحدى عشرة سفينة، كانت تحمل على متنها لحسابهم شحنات مهمة من البن". ومن ناحية أخرى، ساهم باشا القاهرة فى استمرار ارتفاع أسعار البن؛ وذلك عندما رفض السماح بتصدير البن لأوروبا سوى بكميات محدودة. أما قافلـة الحـج فقـد وصلت فى أغسطس ولم تحمل معها سوى ٣٥٠ فردة فقط. وعلى ذلك فإنه من بين ٢٧ ألف أو ٢٨ ألف فردة بن وصلت للقاهرة خلال هذا العام، لم يطرح منها للبيع سوى ١٠,٠٠٠ فردة أو ١١,٠٠٠ فردة؛ ومن هنا ظلت الأسعار مرتفعة ومـستقرة عند ٣٠ قرشًا للقنطار، وذكر المراسل رو **Roux** ببالغ الحزن والضيق : "أن هؤلاء التجار غدوا مسيطرين على الموقف تمامًا" وفى فصل الربيـع كتـب – متفـائلاً– بانخفاض الأسعار ، إلا أنه في يوم ٩ نوفمبر من العام ١٧٣٣ عاود البن ارتفاعه؛ ليُسجل القنطار ٣٧ قرشًا[١].

---

(١) C.C.M., Fonds Roux, LIX : Frères Conil, 27 mars, 6 mai, 15 Juillet, 19 août, 22 novembre 1732; Fortolis, 27 mars, 6 mai, 14 et 28 juillet, 19 août 1732; Frères Conil, 14 février, 20 avril, 11 mai, 20 juillet, 8 août 1733; Fortolis, 14 février, 20

الأرباح

لما كان التجار المصريون والمسلمون (المقيمون بالقاهرة) حققوا احتكارًا للتجارة الشرقية، فقد أمكنهم تنظيم أنفسهم بطريقة أتاحت لهم التحكم في تحديد أسعار البن والتوابل. وبسبب قوة وضعهم المالي وتأثيرهم السياسي مال المراقبون المعاصرون من المصريين والأجانب إلى الاعتقاد بأنهم يجنون من تجارتهم أرباحًا هائلة : فكتب دوماييه (في العام ١٧٠٦) يقول : "اعتاد التجار ألاّ يبيعوا البن من غير أن يحقق لهم ربحًا تصل نسبته إلى ١٠٠%"، وبعد ثلاث سنوات وصل للقاهرة أمر عالٍ يلزم التجار بتقدير أرباحهم على نسبة ١٢٠%، وبخصم كل المصروفات، والشئ نفسه نجده في نهاية القرن الثامن عشر؛ حيث أشار فينتور دوبارادي إلى أن نسبة الأرباح المحققة على كل المنتجات الواردة عن طريق البحر الأحمر بلغت ١٠٠%"(١). وتسمح بعض الوثائق بالتعرف على أن نسبة الأرباح الإجمالية التي عادت على التجار كانت كبيرة بالفعل : ففي العام ١٦٧٧ أرسل التاجر إبراهيم بن سعيد ٥٠٠ قرشًا إلى جدة لشراء البن، ثم باع البن بـ ٨٦٨ قرشًا، وبذلك حقق ربحًا قدره ٣٦٨ قرشًا (أي ٧٤% من قيمة رأس المال). وقدر دومايبه في العام ١٧٠١ أن قنطار البن المشترى بـ ١٣ قرشًا في جده كان يُباع بـ ٢٢ قرشًا بالقاهرة، ومن ثم يحقق ربحًا قدره تسعة قروش (٦٩%). وأرسل الحاج أحمد المواقي، في العام ١٧١٨، إلى جده ٣٠,٠٠٠ ريالاً، خصص منها ٢٠,٠٠٠ ريالاً لشراء البن، ثم باع البن بـ ٢٨,٠٤٣ ريالاً، فحقق عائدًا ربحيًا قدره ٨,٠٤٣ ريالاً (٤٠% من رأس المال)، وفي العام ١٧٨٨ كان سعر قنطار البن في جده بـ ١,٦٢٠ مديني، في حين بلغ متوسط بيعه بالقاهرة في هذا العام ٢,٨٣٥ مديني، ومن ثم فالربح المتوقع يصل إلى ١,٢١٥ مديني عن كل قنطار

---

avril, 11 mai 1er juin, 20 juillet 1733. A.N., Alexandrie, B1 103, Mémoire rédigé par les marchands français en juillet 1733; 12 août; 9 novembre 1733.

(١) C.C.M., J 569, De Maiilet, 10 août 1706. Venture de Paradis, Détail sur l'Etat actuel, 102 a; plan des opération, 106a; الجبرتي ، ج١، ص ٣٦ (سنة ١٧٠٩)

(أى بعائد ٧٥% من قيمة رأس المال)[1]. وفى ثلاثة أرباع الحالات كانت الأرباح تصل إلى ٧٥%.

ويتعين لأجل تقدير صافى الربح أن نخصم – بداهة – مختلف المصروفات التى كان يتحملها التجار منذ لحظة شراؤهم للبن من الحجاز ومتى تمّت إعادة بيعه داخل الوكالة بالقاهرة : مثل نفقات النقل البحرى من جده إلى السويس، والرسوم المختلفة التى كانت تفرض على البن عند وصوله إلى السويس (ولاسيما العشور التى كان معدلها يفوق بكثير نسبة الـ ١٠%، والعوائد التى تُدفع لمختلف الضباط والوكلاء)، ونفقات النقل من السويس إلى القاهرة، ومصروفات أخرى مختلفة كان يتم دفعها عند الوصول للقاهرة. وبالجمع بين كل ما نعرفه عن كلفة النولون من جده إلى السويس، وتكلفة النقل من السويس إلى القاهرة، مع ما تقدمه لنا وثيقة بالمحكمة الشرعية، مؤرخة فى العام ١٦٧١، من معلومات دقيقة عن نوعية المصروفات التى كانت تُفرض على البن منذ نزوله بالسويس وحتى وصوله للقاهرة[2] – يمكننا عمل محاولة لتقدير نسبة الربح التى حققها التاجر إبراهيم بن سعيد فى العام ١٦٧٧.

ثمن شراء ٣٢ قنطارًا من البن : ١٦,٥٠٠ مدينى

تقدير النفقات المختلفة :

– النقل من جده إلى السويس (وفقًا لدومابيه) ١٧ بارة × ٣٢ = ٥٤٤ مدينى

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٧٣، ص ٣٠ (١٦٧٧)؛ A.N., Caire, B1 314, 5 janvier 1701; محكمة القسمة العسكرية، سجل ١١٢، ص ٦٠٧ (١٧١٨)؛ سجل ٢١٤، ص ٢٣٦ (١٧٨٨).

(٢) وفقًا لوثيقة مؤرخة فى العام ١٦٧١ بيع بالقاهرة ٦٠٠ قنطارًا من البن بـ ٤٣٥,٦٠٠ مدينى : فدفع عليها بالسويس رسومًا قدرها ٧٨,٦٤٠ مدينى (أى ١٨% من سعر البيع)، وتكلفة النقل من السويس للقاهرة ١٥,٢٧٩ مدينى (أى ٣,٥%) يضاف إلى ذلك ٣,٩٦٠ مدينى نفقات مختلفة (سماسرة، وقبانون، بواب، صراف) حوالى ١%. ومن ثم بلغ إجمالى النفقات إلى ٩٧,٨٧٩ مدينى (أى ٢٢,٥%من ثم بيع البن).

-رسوم مختلفة بالسويس (عشور...) تقدر بـ ١٨% من ثمن البيع : ٥,١٧٧ مدينى

- النقل من السويس إلى القاهرة (وفقًا لسجلات المحكمة) ٢٠ بارة × ٣٢ = ٦٤٠ مدينى.

-نفقات مختلفة (تُقدر بـ ١% من ثمن البيع) : ٢٨٨ مدينى

- إجمالى النفقات المقدرة : ٦,٦٤٩ مدينى

سعر بيع البن : ٢٨,٧٦٢ مدينى

إجمالى الربح : ١٢,٢٦٢ مدينى

صافى الربح يقدر بـ : ٥,٦١٣ مدينى

إذًا يتبين مما سبق أن نسبة صافى الربح بلغت ٣٤% فى حين كان الربح الإجمالى ٧٤% من قيمة رأس المال ويمكن أن نفترض أن الربح الذى كان يُحققه التجار فى الظروف العادية يصل إلى حوالى ثلث قيمة رأس المال المتداول. ورغم أن هذه النسبة أقل بكثير من التقديرات المذكورة آنفًا، إلا أنها تعد نسبة معتبرة : ولعل هذا يوضح لنا كيف أمكن لهؤلاء التجار أمثال التاجر محمد المُواقى، وقاسم الشرايبى، ومراد الشويخ، ومحمود محرم .. أن يحققوا - أحيانًا - ثروات ضخمة خلال جيل واحد.

(ج) تطور التجارة الشرقية فى القرن الثامن عشر

إثر اكتشاف طريق الهند

كانت مصر بفضل موقعها الجغرافى على أحد الطرق الرئيسية بين أوروبا وآسيا مركز عبور ونقل شبه إجبارى لبضائع التجارة الشرقية، وذلك بصرف النظر عن تقلباتها الداخلية وأحوال سياستها الخارجية. فلقد لعبت مصر هذا الدور ببراعة فى القرون الوسطى، وبشكل يشهد على قوة اقتصادها وقوة ماليتها

ومركزها السياسى الذى عرفت كيف توظفه لتأمين تجارة التوابل بمصر المملوكية. وكان لتدهور الكارمية - دون شك - أسباب معقدة، بدأت قبل القرن الخامس عشر، ولكن اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح (١٤٩٨)، وتوغل البرتغاليين، بعد ذلك بقليل، فى المحيط الهندى، جعل هذا التدهور حتميًا، حتى أن ذكر اسم الكارمية لم يعد مستعملاً، وذلك بعد وفاة "آخر الكارمية" بدر الدين عُلَيبه[1].

وشكَّل ظهور الأوروبيين فى المنطقة التى كانت ميدانًا قاصرًا - حتى ذلك الحين - على الملاحين والتجار العرب والهنود، ثم بدء مشروعهم الاستعمارى بصورة مبكرة تقريبًا للبلاد المنتجة للتوابل القيمة - شكَّل ذلك تطورًا حقيقيًا، كسر طوق التجارة التقليدية، وإثر بدرجة عميقة على المكانة التى كانت لمصر منذ القدم. ومع ذلك ، لا يمكننا تقدير أثر اكتشاف طريق الهند على النشاط التجارى لمصر، إلاَّ إذا أخذنا فى الاعتبار العديد من العوامل الأخرى التى كان لها تأثير إيجابى، وهو ما يُغير قليلاً من الصورة المعتمة عامة والتى رسمها لنا الرحالة

(١) ثمة دراسات غزيرة حول الكارمية نقطة انظر بصفة خاصة :

Über die Gruppe der Rarimi (1937) et The Spice Trade in Mamluk Egypt (1958);

صبحى لبيب : التجار الكارمية (١٩٥٢)

Ein Brief des Mamluken Sultansa qa'itbey (1955); Wiet, Les marchands d'épices (1955); E. Ashtor, The Karimi Merchants (1956);

وانظر تعليق كلود كاهن فى :

(Cl. Cahen, Arabica, 1956, 339); S.D. Goitein, The beginning of The Karim Merchants (1958); Ayache et Robert, A la lumière d'un récent congrès (1968). Importants dévelopements dans S.S.Labib, Handelsgeschichte Ägyptens (1965) et Lapidus, Muslim Cities (1967).

وحول وصول البرتغاليين للبحر الأحمر انظر بصفة خاصة :

Kammerer, La Mer Rouge, II, Les guerres du poivre, V.I; et Serjeant, The Portuguese off the South Arabian Coast, 14-21, 37.

والواقع أن مطالعة أرشيف المحكمة الشرعية يكشف عن استمرار استخدام هذا الاسم فى العصر العثمانى، من ذلك على سبيل المثال "الخواجه عثمان القسنطينى" الذى لُقب بـ "عين الخواجكية الكارمية بالثغر". راجع محكمة إسكندرية الشرعية ص ٣٩، ص ٤٨ (١٠٣١/١٦٢١) المترجم.

الأوروبيون[1]. فمن ناحية وجدت مصر نفسها، بعد احتلال العثمانيين لها فى العام ١٥١٧، مندمجة فى إطار عالم سياسى واجتماعى واقتصادى شامل للنصف الشرقى من حوض البحر المتوسط ولكل حدودها الجنوبية : فالسوق الاستهلاكى الفريد الذى أصبحت حركة التجار ونقل البضائع تتم خلاله بسهولة – كان مفتوحًا كذلك على التجارة الشرقية التى كانت مصر مركزًا لتلقيها وإعادة توزيعها. ومن جهة أخرى، نجح العثمانيون، بعد بضع سنوات من الفوضى، فى وضع أيديهم على الحجاز واليمن (١٥٣٩)، وحتى عندما بقيت اليمن بعيدة عن مجال سلطتهم، فإن تأثيرهم ظل يسمح لهم ، فى جميع الأحوال، أن يمارسوا سيطرة شبه كاملة على البحر الأحمر الذى أصبح فى مأمن من الحروب البحرية الأوروبية، فيما عدا بعض الهجمات

---

(١) أكد الرحالة جان تينود فى مطلع القرن السادس عشر (زار القاهرة فى العام ١٥١٢) توقف تجارة الهند بالقاهرة بسبب نشاط الأساطيل البرتغالية (Jean Thénaud, Le voyage d'Outremer, 63) أما الرحالة ترفيزان الذى زار القاهرة فى العام نفسه، فقد وصف نشاط القاهرة كمركز لتجارة التوابل، والانطباع نفسه نقله الرحالة فرنسوا دو بافى (Francois de Pavie, Relation, 102) كما نجد آخرين من الجانب المتشائم الذين غالوا فى شرحهم للآثار الكارثية التى أصابت مصر من جراء تحول طريق تجارة التوابل عنها انظر :

Sandys, Travels, 85 (1611); Li Thgow, Travels, 261 (1622); Thévnot, voyage, II, 552 (1657) : فقد قالوا : "إن البحر الأحمر كان به تجارة عظيمة" قبل اكتشاف طريق الهند . وقال دابييه "بينما كانت القاهرة مخزنًا لتجارة القرنفل والقرفة وجوز الطيب، والفلفل والجنزبيل والخزف ..إلخ صارت هذه المنتجات تنقل الآن بواسطة العالم المسيحى". انظر :

(O.Dapper, Description de l'Afrique , 106 (Vers 1680)

وجاء فى رحلة دوسانت ميور (١٧٢١) : "تتناقص على مر الأيام التجارة فى القاهرة، وذلك لأننا أصبحنا نحصل على السلع الشرقية من الهند بعد ما كنا – فيما مضى – نستوردها من حواصلها". انظر : De Saint Mure, Nouveau Voyage, 92 (1721) وكتب تومبسون فى ١٧٣٤ : أنه منذ اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وأسعار التوابل والبن بلندن أقل ارتفاعًا من سعرها بالقاهرة" (Tompson, Travels, 339 (1734) ونحن نتفق مع النتائج الدقيقة التى توصل إليها روبير مانتران حول الآثار المترتبة على كشف طريق رأس الرجاء الصالح. (R. Mantran, L'Empire Ottoman, 170).

المحدودة والتي كانت تتعرض لها بصفة خاصة مُخا[1]. وكانت مُخا ذات أهمية كبيرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ حيث حلّ البن -بالتدريج- محل التوابل الواردة من مصادر بعيدة جدًا، وبسبب ذلك تخلى المصريين بالفعل عن سيادتهم القديمة[2]. على أن تأمين الملاحة الهادئة بالبحر الأحمر، والانطلاقة التي وفرتها الإمبراطورية العثمانية مكنت تجار القاهرة من أن يشيدوا على البن إمبراطورية تجارية جديدة، وذلك بعد أن طُويت صفحة عظيمة للكارمية.

تطور التجارة الشرقية

يعد البن السلعة الوحيدة التي تتوافر عنها معلومات إحصائية متواصلة، وإن كانت الأرقام المتاحة نادرًا ما ترجع لما قبل العام ١٦٥٠. وتنقصنا إذًا الأرقام المتعلقة بالفترة السابقة على هذا العام، مما يجعلنا نفترض بأن التجارة الشرقية لمصر في القرن السادس عشر مرت بمرحلة من إعادة التأهيل والتكيف، وهي

---

(١) كانت آخر حملة كبيرة للبرتغال في البحر الأحمر في العام ١٥٤١، وكانت عدن المحتلة في العام ١٥٣٨ قد هُددت بعد مدة وجيزة في العام ١٥٤٧، غير أن العثمانيين أمكنهم بعد ذلك تأكيد نفوذهم بها بقوة. انظر :

(Serjeant, The Portuguese off the South Arabian Coast, 19-20).

(٢) إن ظاهرة إحلال البن محل التوابل كمنتج أساسي للتجارة الشرقية المصرية إنما جاءت في توقيت مناسب للغاية عما اقترحه بولياك بشأن حصيلة السياسة الواعية للكارمية بقوله : "إنه لا يتعين أن نهمل حقيقة أن التوسع في استخدام البن قد جاء في أعقاب وصول البرتغاليين للمياه الهندية، وذلك بدرجة أسرع من قدرة الكارمية على مواجهة هذا الحدث؛ بتحقيق التوازن مع تجارة البن" . انظر :

(Poliak, Le Caractère Colonial de l'Etat mamlouk, 246)

زد على ذلك أننا لا نعرف كيف نجح تجار القاهرة في فرض استهلاك هذا المنتج الجديد. ويتعين أن نؤكد أن هذا التفسير الرائع لا يأخذ في الاعتبار وجود فجوة زمنية كبيرة تزيد على نصف القرن، كانت تفصل بين اختفاء الكارمية (في نهاية القرن الخامس عشر) وبين ظهور البن كمنتج استهلاكي كبير.

المرحلة التى عانى خلالها التجار المصريون من الآثار التى ترتبت على وجود الأوروبيين فى المحيط الهندى. ومع ذلك فإن التجارة الشرقية لمصر، منذ العقود الأولى من القرن السابع عشر، بلغت شأوًا بعيدًا من النشاط والحيوية ، عكسته بوضوح الزيادة العددية لتجار البن والتوابل وثراءهم الكبير الذى رصدته تركاتهم المسجلة فى المحكمة الشرعية (١٥ تاجرًا بين ١٦٢٤ و ١٦٣٦، متوسط الثروة ٤٨٧,٨٨٨ بالبارة الثابتة) [١]. وتتفق كتابات الرَّحالَة وتقارير القناصل على أن السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر شهدت ازدهار هذه التجارة وذلك على مستوى الفترة العثمانية : فقد لاحظ القنصل دومايبه وهو بصدد الإشارة إلى زيادة بيع الجوخ الأوروبى فى مصر : "أن هذه البلاد (مصر) أثرت ثراءً هائلاً منذ حدثت ارتفاعات كبيرة لسعر البن المصدر لأوروبا" [٢]. ونتيجة لذلك تزايد عدد التجار، غير أنهم لم يتركزوا بالقاهرة آنذاك : فمن ١٦٦١ إلى ١٧٠٠ رصدنا من بينهم ١١٤ تركة مُسجلة فى أرشيف المحكمة الشرعية (متوسط ثروتهم ٥١٢,٠٧٠ بارة بالبارة الثابتة)، وبلغ التجار ذروة نشاطهم، على ما يبدو، بين ١٦٨١ و ١٦٩٠ ثم بين ١٦٩١ و ١٧٠٠ (إذ ترصد الوثائق ٤١ تاجرًا و ٣٥ تركة).

واستمر ازدهار التجارة الشرقية خلال الثلث الأول من القرن الثامن عشر، وذلك على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التى عرفتها مصر آنذاك : فنجد ٣٠ تركة لتاجر بين عامى ١٧٢١ و ١٧٣٠؛ و ٢٩ تركة بين عامى ١٧٣١ و ١٧٤٠، وبشكل إجمالى نرصد ١٠٦ تركة بين عامى ١٧٠١ و ١٧٥١ (متوسط ثروة كل

---

(١) ويسعدنى أن أشير هنا إلى اثنين من شاهبندارية التجار فى القرن السابع عشر، لم تقل قوتهما المادية عما كانت عليه قوة الكارمية القدامى، وهذان التاجران هما : فخر الدين عثمان بن مامور الذى خلف فى العام ١٦٣٠ تركة تقدر بـ "٢,٦٨٨,١٦٩ بارة"، (أى ٤,٠٠٥,٣٧٢ بالبارة الثابتة). انظر (محكمة القسمة العسكرية، سجل ٤١، ص ٢٩٥)؛ وكان التاجر الآخر يُدعى جمال الدين الذهبى الذى شيد قصرًا ووكالة ما تزالا قائمتين إلى يومنا هذا، وكان قد مات فى العام ١٦٤٠.

(٢) A.N., Caire, B 1 314, 15 Avril 1699.

وفى عام ١٦٨٦ قام الفرنسيون، وحاكاهم الأوروبيون الأخرون بعد ذلك بقليل، بتحصيل رسم على تصدير البن (Clerget, Le Caire, II, 303).

تركة ٧٩٤,٧٢٨ بارة بالقيمة الثابتة)، وانعكست الزيادة المستحقة على البن بالنسبة لسنوات ١٦٦١-١٧٠٠ جزئيًا على سعر البن (مؤشر السعر ١٨٣ بارة بين عامى ١٧٠١ - ١٧٥٠ بينما كان عند ١٠٠ بارة بين عامى ١٦٦١ - ١٧٠٠). وفى هذه الفترة أمكن للتاجر محمد الداده الشرايبى (المتوفى فى ١٧٢٥)، ولابنه قاسم (المتوفى فى ١٧٣٤) أن يُكوّنا ثروة ضخمة لعائلتهم.

وعلى العموم ، أعتبر المراقبون الأجانب فى نهاية القرن الثامن عشر أن ثمة ركودًا شديدًا أصاب تجارة البن بعد العام ١٧٥٠ : فوفقًا لـــ "فينتور دو بارادى" (نحو العام ١٧٩١) فإن طائفة تجار التوابل التى كانت قديمًا مزدهرة جدًا تقلصت إلى عشرين تاجرًا من الخاصة الأكثر ثراءً الذين لم يمتلكوا خمسين ألف جنيه" [1]. أما بوسيلج فقد أشار فى تقرير له عن جمرك السويس، وأرسله إلى بونابرت (بتاريخ ٥ أكتوبر ١٧٩٨)، أشار فيه إلى تناقص استيراد البن بعد العام ١٧٥٠، وأرجع ذلك لاستمرار زيادة فرض الرسوم على البن [2]. ويتفق مع هذه النتيجة ويدعمها قلة عدد تركات التجار المسجلة فى أرشيف المحكمة الشرعية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر : فنجد ٦٣ تاجرًا فقط بين عامى ١٧٥١ و ١٧٩٨، إلاّ أن متوسط ثروتهم بلغ ٨٤٧,٥٥١ بارة بالقيمة الثابتة، حتى إن الوزن الاقتصادى للتجار ظل له ثقله المهم على النحو الذى كان عليه تقريبًا بين عامى ١٦٦١ و ١٧٠٠.

ولقد حاولنا تكوين رصد حجم واردات البن خلال القرن الثامن عشر. ويجب أن نشير إلى أن البيانات "المباشرة" تتوافر بدرجة كبيرة بدءًا من العام ١٧٥٠، وفيما قبل ذلك تبدو المعلومات التى تناولناها متباينة جزئية أو غير مكتملة، وأحيانًا مشكوك فيها؛ وذلك بسبب الميل المعتاد للقناصل والرحالة إلى اعتبار الأوضاع السابقة أفضل من الحالة التى عاصروها بأنفسهم. وعلى ذلك فالبيانات لا تقدم لنا سوى مؤشر دلالى. وهذا التحفظ وتقريب التقديرات التى رُصدت فى مصادر الفترة من ١٦٦٠ وإلى ١٧٩٨، لا يقدم صورة للتدهور، وإنما على العكس من ذلك يقدم صورة لاستقرار لافت للنظر على النحو الذى يبينه الجدول التالى :

---

(١) Venture de Paradis, Détail Sur l'Etit actuel, 101a.

(٢) Vincennes, B 6 9, Poussielgue , 5 octubre 1798.

جدول رقم ٢٣

واردات البن من اليمن بين ١٦٦٠ و ١٧٩٨

السنة	المصدر	الشحنة / الفردة
(نحو ١٦٦٠)	Thévenat, 11, 555	٣٠,٠٠٠ شحنة
١٧٠٧	A.N. Caire, B1 316	١٠٠,٠٠٠ قنطار = حوالي ٣٠,٠٠٠ فردة
(قبل ١٧٠٨)	Id	من ٣٠ ألف إلى ٤٠ ألف فردة
(نحو ١٧٠٨)	Id	(١٥,٠٠٠)
١٧١٢	C.C.M.J 571	٣٠,٠٠٠ فردة
١٧١٥	C.C.M. j 572	٢٥,٠٠٠ فردة
(قبل ١٧١٦)	A.N., Caire, B1 318	من ٣٠ ألف إلى ٣٥ ألف فردة
١٧١٦	Id	٢٢,٠٠ فردة
١٧١٧	Id	٢٥,٠٠٠ فردة
(قبل ١٧١٨)	Id	(٢٤ ألف إلى ٢٥ ألف)
(قبل ١٧١٨)	C.C.M., J. 572	(٣٠ ألف إلى ٣٥ ألف)
١٧١٨	Id	١٤,٠٠٠ فردة
١٧٢٠	A.N., Caire, B1 319	٢٨,٠٠٠ فردة*
١٧٢١	Id	٢٩/٣٠ ألف فردة*
(نحو ١٧٢٢)	Id	١٥/٢٠ ألف فردة
١٧٢٢	Id	٢٥ ألف فردة

١٧٢٦	A.N., Caire, B1 320	٢٤ ألف فردة*
١٧٣٠	C.C.M., Roux, LIX	من ٢٣ ألف إلى ٢٥ فردة*
١٧٣٢	id	حوالى ١٥ ألف فردة*
١٧٣٣	A.N., Alexandrie, B1 103	من ٢٧ إلى ٢٨ ألف فردة*
١٧٣٦	C.C.M., Roux, LIX	٢٥,٠٠٠ فردة
(قبل ١٧٤٦)	A.N., Alexandrie, B1 106	٢٤,٠٠٠ فردة
١٧٤٦	Id	٣٠,٠٠٠ فردة
١٧٤٨	A.N., Caire, B1 328	
١٧٤٩	Id	٣٠,٠٠٠ فردة
(نحو ١٧٥٠)	Hasselquist, II, 128	٣٦,٠٠٠ بالة
١٧٥٣	A.N., Caire , B 1 330	٢٥,٠٠٠ فردة
(زمن إبراهيم الكبير)	Vincennes, B6 9, 1798	٣٠,٠٠٠ فردة
(نحو ١٧٦١)	Niebuhr, Voyage, I, 117	من ٢٢ إلى ٢٥ ألف فردة
(تحت حكم على بك)	Vicennes, B6 9, 1798	٢٤,٠٠٠ فردة
١٧٧٥	Chabrol, 505	٣٠,٠٠٠ بالة
(١٧٨٠-١٧٩٠)	Clerget, II, 73	من ٢٨ ألف إلى ٣٦ ألف بالة
(قبل ١٧٨٣)	Girard, 655	من ٢٠ إلى ٣٠ ألف فردة من ٣,٥ قنطار

(قبل ١٧٨٣)	Volney, 125	من ٦٠ إلى ٧٠ ألف قنطار تعادل من ١٧,٨٠٠ إلى ٢٠,٨٠٠ فردة
١٧٨٣	Volney, 125	٣٠,٠٠٠ فردة
(١٧٨٣)	Blumenua, d'après clerget, II, 334	٣٠,٠٠٠ بالة
١٧٨٦	C.C.M. Roux, LIX	٤٠,٠٠٠ فردة
(تحت حكم إسماعيل بك)	Vincennes, B6 9, 1798	٢٤,٠٠٠ فردة
(تحت حكم إسماعيل بك)	Girard, 681	٢٦,٠٠٠ فردة
(نحو ١٧٩١)	Venture de Paradis, Détail sur L'état actuel, 100a	٣٠,٠٠٠ فردة
(نحو ١٧٩٥)	Magallon, A.E., Caire, 25	حوالي ٣٠,٠٠٠ فردة
(نحو ١٧٩٥)	Olivier, Voyage, II, 186	حوالي ٣٠,٠٠٠ فردة
١٧٩٥-١٧٩٨	Girard, 686	١٤,١٤٤ بالة تعادل حوالي ٢٨,٠٠٠ فردة
١٧٩٧	Vincennes, B6 9, 1798	٢١,٠٠٠ فردة

ملاحظات على الجدول

1- **Sources : Archives Nationales (A.N.); Affaires Étrangères (A.E.); Archives de la Chambre de Commerce de Marseille, Fonds Roux (C.C.M.); Description de l'Égpte (Chabrol, Essai Sur les Moerus; Girard, Mémoire); Archives de Vicennes, B6 9 (Lettre de Possielgue à Bonaparte, 5 octobre 1798).**

٢- إن البيانات المذكورة بين قوسين إما أنها بيانات تقديرية رُصدت بكتابات الرَحَّالَة أو أنها تتعلق بسنوات سابقة على تاريخ تحرير التقارير التى استقيت منها. والأرقام الأخرى تقديرات منصبَّة على السنة الجارية (مثل البيانات المستقاة من الأرشيفات القنصلية) أو كانت بيانات مسجلة من سجلات الجمارك (مثل كتاب وصف مصر).

٣- وتتنوع قيمة الفردة والشحنة بين ٣ و ٤ قناطير والتى يصل سعرها إلى ١٠٠ جنيه. وقمنا بتحويل بيانات عامي ١٧٠٧ و ١٧٤٨ التى ذكرت فى مصادرها بالقنطار ، فتم تقريبها كالتالي : ٣٠,٠٠٠ فردة تعادل ١٠٠,٠٠٠ قنطارًا والـــ ٢٠,٠٠٠ فردة تعادل ٧٠,٠٠٠ قنطارًا.

٤- وتعد البيانات المذكورة بين قوسين – عمومًا – تقديرات إجمالية، تشمل من حيث المبدأ الكميات الواردة من البن برًا وبحرًا. والأرقام التى حصلنا عليها من المصادر القنصلية أو من وثائق أرشيف مارسيليا تتطابق في كثير من الأحيان مع الكميات الورادة إلى السويس؛ والبيانات الناقصة إذًا تبين أن التقديرات الإجمالية غير دقيقة. وتشير العلامة (*) إلى إجمالى الكميات المجلوبة عن طريق البر أو عن طريق البحر.

يتضح من الجدول أن ثمة ٢٣ رقمًا إحصائيًا جرى تحريرها إما فى السنة التى وردت فيها كميات البن أو سُجلت فى وثائق رسمية، ومن ثم يمكن تمييز هذه الأرقام بأنها "مباشرة"، ومن خلالها يتبين أن المتوسط السنوى لواردات البن قد بلغ ٢٦,٠٠٠ فردة. وإذا أخذنا فى الحسبان الأرقام الأخرى البالغة ٢١ رقمًا فإن المتوسط السنوى يتغير بدرجة طفيفة، إذ نجده يسجل ٢٦,٦٠٠ فردة. ويصل المتوسط السنوى للفترة السابقة على العام ١٧٥٠ (٢٦ رقمًا) يصل إلى ٢٥,٠٠٠ فردة؛ وبالنسبة للفترة التالية للعام ١٧٥٠ (١٨ رقمًا) تصل إلى ٢٧,٦٠٠ فردة. ويقل الفارق للغاية إذا ركزنا على مغزى التغيرات الطفيفة، ويتعين إذًا أن نخلص إلى أن الوارد من بن اليمن قد ظل على منواله باطراد منتظم، بحيث بلغ على مستوى قرن ونصف القرن ما قدره حوالى ٢٥,٠٠٠ فردة سنوياً، والرقم الأدنى

المحدد بـــ ٢٠,٠٠٠ فردة سنوياً فى المجمل كان أقل تواترًا من الرقم الأقصى البالغ ٣٠,٠٠٠ فردة سنوياً، بواقع ٣ و ٥ على التوالى وذلك على مستوى الـــ ٤٤ رقمًا المذكورين فى الجدول. ولاريب أن العلاقة كانت وثيقة الصلة بين قوة التنظيم التجارى لطائفة التجار الذين نجحوا فى الحفاظ على أسعار البن وبين استقرار إمداد هؤلاء التجار بالبن. وفى المقابل عرفت التجارة فى المنتجات الشرقية الأخرى (وبصفة خاصة التوابل) تدهورًا محسوسًا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهو ما ساهم فى إضعاف المركز الاقتصادى للتجار. ومن المؤكد كذلك أن حالة الفوضى والابتزازات التى ميزت نهاية السيادة العثمانية بالقاهرة تركت أثرها على تجارة البن، مثلما أثرت على كل الأنشطة الاقتصادية للبلاد : ولاشك أن طابع التدهور فى مجمل تجارة البحر الأحمر والذى تفيض به المصادر الأجنبية (كتابات الرحالة وتقارير القناصل) إنما ينطبق على العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر.

وإذا أردنا تحديد أهمية ما تُمثّله التجارة الشرقية فى مجمل النشاط التجارى المصرى، لتأكد لنا مدى أهميتها : فوفقًا للبيانات التى جاءت فى تقرير تريكور فى العام ١٧٨٣ (وسوف نعود إليه فيما بعد) نجد أن الواردات من جدة (والبالغة ٣٨٢,٥٠٠,٠٠٠ بارة) مثلت نصف إجمالى الواردات المصرية تقريبًا (حجم الإجمالى ٨٣٤,٤٠٠,٠٠٠ بارة)، فى حين مثلت الصادرات المصرية إلى جدة – مع قلة أهميتها النسبية – حوالى ربع الصادرات المصرية عمومًا (١٩١,٢٠٠,٠٠٠ بارة من إجمالى الصادرات البالغ قدرها ٧٧٤,٨٠٠,٠٠٠ بارة). وإذا أجملنا مجموع حجم التجارتين سنجد أن قيمة ما تمثله التجارة الشرقية (٥٧٤ مليون بارة) يصل إلى ما يزيد عن ثلث إجمالى تجارة مصر فى هذا العصر (١,٦٠٩ مليون بارة)[١].

---

(١) Trécourt, Mémoires sur l'Egypte, 17-24.

٣- احتكار عرضة للتهديد

منذ ظهور البرتغاليين فى المحيط الهندى قام التجار المسلمون باحتكار التجارة فى البحر الأحمر، وأمكنهم الاحتفاظ بهذا الاحتكار لأكثر من قرنين، غير أنه فى نهاية القرن الثامن عشر هددت القوى (الخارجية) هذا الاحتكار التجارى وأثرت عليه بدرجة خطيرة من الخارج ومن الداخل.

المشتروات المباشرة لليمن

إن إقبال الأوروبيين على شراء البن مباشرة من اليمن أمر له أهميته، نستطيع التحقق -فعلاً - من انعكاساته الحقيقية وغير الحقيقية على تجارة الأوروبيين والمسلمين بالقاهرة. ففى العام ١٧٠٥ شاع فى الأوساط التجارية بالقاهرة للمرة الأولى، ضجة كبيرة أثارت المخاوف من قيام الإنجليز والهولنديين بشراء كميات كبيرة من البن من "مخا"، ومن المحتمل أن هذا الخبر كان مجرد مناورة افتعلها التجار من أجل الحفاظ على مستوى أسعار البن المرتفعة [١]. وبعد ذلك ببضع سنوات أخذ يتزايد التهديد بانحراف الدورة التقليدية لتجارة تصدير البن باليمن : فكتب القنصل الفرنسى فى العام ١٧١٢ بلغة متشائمة : إن السلطة فى هذه البلاد وتجارها الكبار "تهاونوا فى فقد أهم امتياز كان يُخوِّل لهم نقل جميع التوابل ، والشئ نفسه تعرضت له سلعة البن مع مرور الزمن" [٢]. وكان إصرار التجار على تثبيت أسعار البن عند حدودها المرتفعة والصعوبات التى واجهتهم فى تمويل سوق القاهرة بالبن، قد أثار احتجاج السلطان (العثمانى) على حاكم اليمن؛ من جراء تناقص شحنات البن المرسل إلى مصر، وأيضاً بسبب اختراق السفن الأوروبية للبحر الأحمر. وفى العام ١٧١٩ أرسل السلطان، للمرة الثانية "قابجى باشا" إلى اليمن بطلب مقدم إلى ملك اليمن بأن يعمل على وقف بيع البن للأوروبيين، وتدعم

---

(١) C.C.M., J 569, 5 décembre 1705.

(٢) Ibid, J 571, 15 juin 1712.

هذا المطلب بواسطة شريف مكة، على أن كل هذه المساعى تمخضت عن نتائج محدودة : فقد تعهد ملك اليمن فى العام ١٧٢٠ بأن يعمل على إرسال ما يتراوح بين ٣٠ ألف إلى ٣٥ ألف فردة من البن إلى جدة. ومع ذلك فإن شيئًا لم يتغير؛ حيث لم يتوقف نشاط الوكالات التجارية الأوروبية من شراء البن من اليمن(١).

وكان للهولنديين – منذ مطلع القرن الثامن عشر – وكالة تجارية بـــ "مخا" يرسلون إليها من "باتفيا" Batavia، فى كل عام، سفينة تسع حمولتها ٧٠٠ طنا؛ تُشحن بالبن والبضائع الأخرى التى تنتجها الجزيرة العربية. وكان الإنجليز يرسلون –كذلك– سفنهم إلى اليمن، وفى العام ١٧٢٠ أقاموا "وكالة" تتبع شركة الهند الشرقية الإنجليزية. وأخيرًا كان للفرنسيين اهتمام بهذه المسألة أيضا؛ فقامت شركة "تجار سانت – مالو" Saint-Malo بإرسال أول حملة بحرية فى العام ١٧٠٩، لم يكتب لها النجاح ومع ذلك، آثرت الشركة متابعة جهودها هناك؛ سعيًا إلى شراء البن مباشرة من مواطن إنتاجه بـــ "مُخا" (٢). وكانت السفن الأوروبية – خلال الفترة التى زار فيها نيبور "مُخا"– ترسو بهذا الميناء فى كل عام. وأمكن للإنجليز جعل تجارتهم أكثر انتظامًا وأمنًا، وكانت "شركة الهند" التابعة لهم ترسل كل عامين سفينة واحدة؛ لشراء البن، كما كان التجار المرافقين لهذه السفينة يضيفون إليها كل ما كانوا يشترونه لحسابهم الخاص. ولعل النظام الجمركى المحلى (باليمن) هو ما ساعد على نمو التجارة الأوروبية؛ إذ كانت نسبة الرسم الجمركى محددة بـــ ٣% وذلك بدلاً من ٨% التى كان التجار العرب يدفعونها(٣).

---

(١) A.N., Caire, B1 319, 15 janvier, 21 mars 1720; Labrousse, Les expeditions maritimes françaises, 401.

(٢) La Roque, Voyage de l'Arabie, 82, 101, 103, 108, 116, 142, 189; Hamilton, A new Account, I, 41-2; A.N., Caire, B1 316, 31 mai 1709, 12 avril 1710 :

إن السفن الثلاث التى أرسلتها شركة سانت – مالو حملت ٥،٣٠٠ فردة بن، ولكن ذلك تم خلال رحلة استغرقت عامين . انظر : Rossi, El Yemen,28؛ وحول هذه المحاولات الفرنسية انظر

Labrousse, Les expéditions maritimes française, 391-409.

(٣) Niebuhr, Description, II, 53; Voyage, I, 287; Irwin, Voyage, 13.

محاولات فتح البحر الأحمر أمام الملاحة الأوروبية

بينما بدأ الأوروبيون فى تحويل طرق التجارة إلى مصادرها، كانت محاولات عديدة تبذل لكسر احتكار المسلمين للملاحة بين السويس وجدة، ولفتح البحر الأحمر أمام الملاحة الأوروبية، ومن ثم يحققون هدفًا مزدوجًا : فمن ناحية يؤكدون السيطرة الأوروبية على تجارة البن والتوابل فى جميع مساراتها، ومن ناحية أخرى يقيمون علاقة مباشرة بين أوروبا والهند عبر برزخ السويس. ومثل هذا بصفة عامة طموحًا تقليديًا للقوى البحرية الأوروبية.

ولقد فكر كولبير Colbert بالفعل فى أن يفتح للتاجر الفرنسى طريقًا مباشرًا نحو المحيط الهندى : فجرت بشأن ذلك مفاوضات مع الباب العالى فى العام ١٦٧١، وبعد العام ١٦٨٥ حدثت مفاوضات أخرى فى استانبول والقاهرة فى آن واحد، غير أنها باءت بالفشل كذلك "وبُرِر الرفض بسبب الاقتراب من مكة، مع أن السبب لم يكن سوى الضغينة التى ملئت صدور المصريين" قِبَل التجار الأوروبيين؛ إذ كان لديهم مخاوف من منافسة الفرنسيين لهم، كما كان الباشا يخشى من نقصان إيراداته من الجمارك[1]. وبيَّن دومابيه فى مذكرته "حول تجارة البحر الأحمر"، والمحررة فى العام ١٦٩٨، مزايا هذا المشروع، ولكنه لم يخفِ وجود عقبات تقنية وسياسية سوف تعترضهم : "ذلك أن الإثراء الكبير إنما يتأتى من العمل فى تجارة البحر الأحمر. ولن يألُ تجار هذه البلاد جهدًا فى الاحتجاج بشدة على هذا المخطط". ومن المحتمل أن "كخيا القاهرة" (الكتخدا) كان الشخص الذى تداولوا معه المفاوضات.وذكر دو مابيه بأن النتائج كانت جد متواضعة؛ إذ اقتصرت على تخصيص مركبًا (ذات صارى واحد) بالسويس لنقل الخطابات، وخلافًا لذلك ظلت الأمور على منوالها[2]. وتكرر عرض المشروع مرات ومرات طيلة القرن الثامن

---

(١) Paris, Le Levant, 388-9.

(٢) A.N., Caire, B1 313, 22 avril 1698; Voir aussi de Maillet, Mémoire sur le commerce, 137a, 138a, 140a.

عشر : ففاتح هاملتون، في العام ١٧١٤، قنصل إنجلترا بالقاهرة، فى هذا الموضوع، لكنه بدا متحفظًا جدًا[1]. وفى نهاية العام ١٧٥٠ وصل مندوب من الباب العالى إلى القاهرة للتفاوض بشأن نقل البضائع من الهند إلى ليفورن وتريستا، ولكن دون جدوى : فحتى فى حالة موافقة السلطان - وفقًا لملاحظة قنصل فرنسا- "فإن التجار الأكثر ثراءً ونفوذًا، بالقاهرة، وكل المصريين المنخرطين في تجارة البحر الأحمر سوف يعترضون على ذلك"، هذا إلى جانب مخاوفهم من أن يؤدى فتح البحر الأحمر للأوروبيين إلى تهريب المنتجات الهندية إلى داخل البلاد[2]. وقدم "مينارد" Meynard فى العام ١٧٦٥- وكان قد اعتبر أسطول السويس فى حالة سيئة - قدم مشروعًا مفصلاً للغاية، يقضى بإيداع ٣ أو ٤ مراكب (زنة ٤٠٠ طن) "تعمل بنولون يتم دفعه لحساب التجار المسلمين بمصر" وكان تصيبه الفشل أيضاً[3]. ومضت ثلاثة أرباع القرن على عرض الأفكار الهادفة إلى فتح البحر الأحمر دون أن تحقق اختراقًا لاحتكار المسلمين سوى بطريقة جزئية : فحتى ذلك الحين لم تستطع الملاحة الأوروبية سوى الوصول إلى ميناء جده الذى عجزت عن تجاوزه شمالاً، ولم تحقق أى تقدم فى هذا الصدد. وكان نيبور الأكثر تشاؤمًا من نظيره فورتوليس Fortolis (الذى سبقه بثلاثين عامًا) يُخمن بأن رفض المشروع راجع للسبب نفسه المتمثل فى احتمال اعتراض تجار القاهرة عليه[4].

---

(١) Hamilton, A new Account, I, 33-4.

كان القنصل قد كتب : "أن السبب يتعلق بالجشع الذى لا يُطاق والإهانات التى يقترفها الباشاوات والضباط الأخرون، إلى جانب الاحتقار والازدراء الذى يبدونه للتجار الأوربيين وخاصة المسيحيين".

(٢) A.N., Alexandrie, B1 107, 25 avril 1753.

(٣) A.N., Caire, B1 333, 18 juillet 1765; Paris, Le Levant, 389-390.

(٤) C.C.M., Fonds Roux, LIX, Fortolis, 23 Juillet 1731 :

لقد كان من التهور أن يجازف الفرنسيون بإرسال البن مباشرة من مُخا إلى السويس ، وذلك بسبب "غيرة التجار المسلمين الذين لا يريدون أن يشاطرهم أحد هذه التجارة". وكتب نيبور : كان فى إمكان الأوروبيين - دون شك - السفر من جدة إلى السويس، لكن من المحتمل =

وبدأ مشروع الاتصال بالشرق يأخذ دفعة قوية بعد العام ١٧٧٠. وقام الإنجليز بالخطوات الأولى في هذا الصدد، حيث نجحوا في إبرام اتفاقيات تجارية : واحدة عقدتها شركة الليفانت مع على بك الكبير، وأخرى بين شركة الهند ومحمد بك أبو الدهب، وسمحت هاتان الاتفاقيتان بوصول سفن إنجليزية إلى السويس. وبدأت بالفعل في فبراير ١٧٧٥ تظهر سفنهم داخل هذا الميناء، حيث شوهدت وهي تفرغ شحناتها من البضائع. وعادة مرة أخرى للظهور بالميناء بعد ذلك بعامين[١]. وبدأت الأمور تأخذ طابعًا جديًا : ففي أكتوبر ١٧٧٧ أكد الإنجليز لمساعد القنصل الفرنسي بأن عشرين سفينة إنجليزية سوف تصل في الشتاء إلى السويس وأنها "سوف تحقق ربحًا يزيد عن ١٢٠% على بضائع الهند التي تصل عبر هذا الطريق إلى القاهرة". وصلت تسع سفن، ترافقها فرقاطه (حربية) تراقب بصفة دائمة الموقف بالسويس، ومهيأة لإرسال البرقيات والرسائل، وربما أيضاً لحماية الملاحة الإنجليزية بالبحر الأحمر[٢]. غير أن المشروع توقف فجأة مرة أخرى؛ وذلك أثر وصول فرمان همايوني يُحرم على الأوروبيين الملاحة في البحر الأحمر، بتحريض سري في شركة الليفانت (وكانت تتوجس خيفة من منافسة شركة الهند)، وفي العام ١٧٧٩ قامت سلطات القاهرة بمصادرة سفينتين إنجليزيتين بالسويس، بلغت قيمة ممتلكاتهما وحمولاتهما ١٢٠ ألف بوطاقة. وصدر في العام ١٧٨٠ أمر من الباب العالي بأن يقوم إبراهيم بك بنهب إحدى القوافل (ربما بإيعاز من شركة الهند)[٣] وبعد هذه الحوادث لم يتابع الإنجليز القيام ية من البحر الأحمر، مع موقف سلطات جده التي أُضيرت مصالحها من التجارة المباشرة.

=أن "سادة القاهرة العاملين كتجار كبار سيبذلون ما في وسعهم وبكل قوة لوضع العراقيل التي تحول دون فقدانهم لمصالحهم".

(١) Bruce, Voyage, XII, 286; A.N., Caire, B1 335, 7 mars 1775, 15 mars 1776; 336, 8 avril 1777; Parsons, Travels, 285-6. Paris, Le Levant, 390-1.

(٢) A.N., Alexandrie, B1 111, 4 octobre 1777; 30 mars 1778;

وعاد الرحالة بارسونس من بومباي إلى السويس، عن طريق مخا، على متن سفينة إنجليزية، في أبريل – مايو ١٧٧٨، انظر (Travels, 287-293)؛ وقد وُجدت أربع سفن إنجليزية بالسويس.

(٣) A.N., Alexandrie, B1 112, 12 juillet, 3 et 27 août 1779; 19 octobre 1780; Volney, Voyage, 128-9; Girard, Mémoire, 657.

وحاول الفرنسيون من جانبهم ألا يتركوا الأمر يفوتهم. وبعد المشروعات ذات الطابع الحربى المحض والتى درست فى باريس، وخاصة إبان مهمة البارون دو توت Tott، فى العام ١٧٧٧، عادوا للفكرة القديمة التى ترمى إلى إقامة تجارية مباشرة مع الهند عبر طريق البحر الأحمر. ولاقت هذه المشروعات دعمًا من "أنطون قسيس" الموظف الجمركى الكبير المسيحى الذى كان على ما يبدو له صلة بشركة التجار الفرنسيين؛ ولم يمانع بكوات المماليك الراغبين فى الإفادة من أرباح هذه التجارة فى قبول تلك المشروعات. ولذلك عقدوا مع مراد بك وإبراهيم بك اتفاقًا يسمح لهم بالتجارة عبر السويس والبحر الأحمر. غير أن سقوط هذين البكوين تسبب فى الحال فى إبطال العمل بهذا الترتيب الذى كان يصعب تنفيذه على أية حال : إذ كان العثمانيون يكرهون وينفرون من وجود ملاحة أوروبية بالقرب من المدن المقدسة، والتجار المصريون والحجازيون بالقدر نفسه كانوا ساخطين على كل تدخل أجنبى بين السويس وجده[١]. وخلال بضع سنوات أصبحت مسألة طريق الهند عبر السويس مجالاً للتفكير الثقافى أكثر من كونها مشروعًا تجاريًا[٢]. ولم ينجح الأوروبيون فى أن يوجدوا لأنفسهم موطأ قدم دائمة فى المنطقة الواقعة إلى الشمال من جده.

دخول المسيحيين الشوام فى التجارة الشرقية

جاءت من مصر نفسها أول ضربة خطيرة وجهت لاحتكار التجار المسلمين. فكما سنرى – فيما بعد – برز فى هذه المرحلة تصاعد الدور التجارى المذهل للمسيحيين الشرقيين الذين تمكنوا، نحو نهاية القرن، من الاستحواذ على الموقع

(١) A.N., Alexandrie, B1 113, 10 mars 1786, 7 novembre 1787; 114, 4 octobre 1788.

(٢) Voir Venture de Paradis, Détail sur l'Etat actuel, 101a-101b, 102a; Plan des opérations de la société proposée pour le commerce de la Mer Rouge et de l'Inde, 1046-108a.

الأخير للتجارة الشرقية. وتعد محاولاتهم فى هذا الميدان قديمة : ففى العام ١٧٣٥ عندما تم تصفية تركة قاسم الشرايبى، وجدنا بالفعل للذمى شاهين فى السفينة "ينى" التى كانت بالبحر الأحمر حصة قدرها ستة قراريط، اشتراها بـــ ١٥٠ ألف بارة[١]. وفى العام ١٧٧٤ كان أحد الرويسا بالبحر الأحمر ممن عملوا تقريبًا بتجارتى البن والتوابل – مشاركًا بالنصف لكل من الذميين يعقوب وبطرس[٢]. على أن المسيحيين من "سوربى الأصل" سوف يكون لهم حضور قوى فى البحر الأحمر، ونخص بالذكر "أنطون قسيس" "رئيس التجار السوريين ومحصل إيرادات الجمارك" والذى صنع نفسه مركزًا راسخًا فى تجارة البحر الأحمر : فكانوا يرسلون إلى الحجاز الجوخ والمنتجات الأخرى الورادة من أوروبا، كما جاءوا بالقطن من سوريا وقاموا بتصديره إلى مرسيليا. وكتب مور Mure فى العام ١٧٨١ : "أنه خلال ثلاث أو أربع سنوات استحوذ (الكاثوليك الشوام) على جميع التجارة القائمة عبر البحر الأحمر مع الهند والجزيرة العربية"[٣]. والنموذج الأكثر دلالة فى هذا الصدد مثله الذمى أندريًا بن فرنسيس القدسى (وهو تاجر أقمشة بالحمزاوى، وتوفى نحو العام ١٧٨٥) الذى كرس جهوده فى المضاربات التجارية بالحجاز، تلك المضاربات التى كانت فيما مضى حكرًا على التجار المسلمين وحدهم[٤]. وفى تركة تاجر منهم (سنة ١٧٨٨) كان له صلة وثيقة بتجارة البن و "ديوان البهار" – وجدنا أسماء تجار من المسيحيين الشوام : فرج الله حنا حمصى، أنطون زغيب، حنا شاشى، وميخائيل الكحيل[٥]. وعلى ذلك فإن اقتحام المسيحيين الشوام لعالم تجارة البن قد مثل لهذه الطائفة نجاحًا كبيرًا، بيد أن بروز الفرنسيين

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٤٠، ص ٢١٨، بتاريخ ٧ يوليو ١٧٣٥.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٩٥، ص ٣٣٠ (١٧٧٤).

(٣) A.N., Alexandrie, B1 112, 13 septembre 1781; 113, 17 juin, 19 août 1783; Hamilton, Remerks on Several Parts of Turkey, I, 350.

وقد ذكر اسمه "قابس" Capis (وتقرأ قسيس) وأنه كان "رئيس التجار السوريين".

(٤) محكمة القسمة العربية، سجل ١٢٧، ص ١٠١ (١٧٨٥) وكانت تركة أندريا القدسى كبيرة، إذ بلغت ٢,٨٩٧,٠٠٥ بارة (أى ١,٤٤٨,٥٠٢ بالقيمة الثابتة للبارة).

(٥) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢١٤، ص٥٠٩، بتاريخ ١٧ مايو ١٧٨٨.

على مسرح الأحداث فجأة فى العام ١٧٩٨ حال بين الشوام وبين استثمارهم لهذا النجاح بصورة كاملة.

منافسة بن جزر (الهند الغربية)

وكان قيام الأوروبيين باختراق أسواق الشرق وحتى السوق المصرية نفسها بكميات متزايدة من بين المستعمرات والذى أخذت تضخه فى تلك الأسواق باستمرار – قد أضاف إلى الأقطار الخارجية تهديدًا داخليًا مريعًا فى درجة تأثيره على نشاط التجارة الشرقية المصرية.

وكانت التوابل، على نحو ما لاحظنا من قبل، قد تعرضت فى مطلع القرن السابع عشر لتطور مشابه لذلك، وهو التطور الذى تزايدت حدته فى القرن الثامن عشر. وكان إيقاع التغير الذى حدث للبن بطيئًا وسريعًا فى الوقت نفسه : فنحو العام ١٧٣٠ وصلت إلى فرنسا أول عينة من بن جزر (الهند الغربية) الذى بدأت زراعته في الأنتيل. وقد أخبر قنصل فرنسا بينوا دومايبه، فى ذلك الحين، السيد موربا **Maurepa** بإمكانية ترويج بيع بن الأنتيل فى الشرق. وكانت شركة الهند قد حصلت، فى العام ١٧٢٣، على احتكار توريد البن إلى فرنسا، وبعد عامين من المناقشات مع تلك الشركة حصل تجار مرسيليا، فى العام ١٧٣٢، على حرية استيراد بن الجزر؛ بقصد إعادة تصديره. وفى الوقت نفسه حصل فيلنيف **Villeneuve** من الديوان العالى على تصريح بيع هذا البن داخل موانئ تركيا بأوروبا.وعرفت تجارة بن الجزر نجاحًا سريعًا : فكان بن جزر المارتينيك أقل نجاحًا، وأقل سعرًا من "بن مُخا" [1]. ومنذ العام ١٧٣٤ بدأت تظهر إحصائيات

---

(١) Paris, Le Levant, 559-560.

وكانت السلطات العثمانية تدرك أهمية البن فى الحياة اليومية لرعاياها؛ ومن جهة أخرى كان نقص البن أو غلاء سعره يتسبب فى إثارة المشكلات، ولذلك رأت أهمية تشجيع جلب البن بكميات وفيرة وبسعر رخيص : ففى العام ١٧٣٨ قامت السلطة العثمانية بتخفيض رسوم الجمرك المفروضة على هذه السلعة إلى النصف من قيمتها.

تجارية لواردات بن الجزر إلى سالونيك (وصل منه ٦,٩٣٥ أوقية بقيمة تعادل ١٠,٤٠٢ قرشًا)؛ وفى العام ١٧٣٦ جلب تجار مرسيليا ٤٩٩ بالة بن إلى حلب بقيمة تعادل ٩٢,٢٤٧ قرشًا؛ وفى العام ١٧٣٩ وصل بن تجار مرسيليا إلى أرض روم، وبعد ذلك بقليل بلغ فارس حيث حل محل بن الجزيرة العربية؛ ونحو منتصف القرن عانى بن مُخا فى تونس من منافسة بن جزر الأنتيل، وفى نهاية القرن جلب الفرنسيون إلى تونس كمية منه تصل قيمتها إلى ١٠٦,٠٠٠ فرنك[١]. وفى أقل من عشرين سنة تمكن تجار مرسيليا من بيع ١٢,٣٣٥ قنطارًا داخل موانئ الشرق، وبيعت هذه الكمية بـــ ٨٤٠,٠٠٠ فرنك (أى ٥,٨% من إجمالي مبيعاتهم). وعند نهاية القرن (١٧٨٦-١٧٨٩) بلغت المبيعات ٤١,٩٤٩ قنطارًا؛ أى ما يعادل ٣,٥٢٥,٠٠٠ مليون فرنك (تمثل ٢١% من إجمالى مبيعات فرنسا). وكانت أزمير تعـــيد تصـــدير بن الأنتيل إلى الأناضـــول وأرمينيا وفارس؛ ولذلك اختصت وحدها بـــ ٤٨% من إجمالى ما كان يُصدر منه، واختصت سالونيك بـــ ٢٥% واستانبول بـــ ٢٠%[٢].

ولم تكن المنافذ التقليدية لإعادة تصدير بن مخا اليمن بمصر وحدها التى تأثرت سلبيًا، وإنما تأثرت كذلك الأسواق المصرية نفسها من جراء هذه المنافسة. لقد ظهر بن الجزر ضمن الشحنات الواردة من مرسيليا فى العام ١٧٣٧، وكان لدى التجار الفرنسيين مخاوف وقلق من التعرض لإهانات الباشا والأكابر المهتمين بتجارة البن[٣] ومنذ العام ١٧٤٠، وخلال السنوات التالية كرر القناصل الإشارة إلى انتشار بن الانتيل بين الطبقات الفقيرة؛ وذلك لرخص سعره الذى كان يقل عن بن مُخا بـــ ٢٠% أو ٢٥% ، ومن جهة أخرى بسبب خلطه غالبًا بين مُخا : "فعلى

---

(١) Svoronos, Le Commerce de Salonique, 232; Sauvaget, Alep 191; G. Ghernet, Le Commerce de la Tunisie, 249.

(٢) Paris, Le Levant, 560-1.

وتحقق أوسع انتشار بالفعل فى أزمير التى اشترت من تجار مرسيليا فى العام ١٧٥٤,٥٠ بـــن الانتيل بما قيمته ٣٩٣,٠٠٠ فرنك (من إجمالى تجارتها البالغة ٤,٠٥٩,٠٠٠ فرنك) وفى العام ١٧٨٩,٨٥ اشترت بـــ ١,٧٠٢,٠٠٠ فرنك (من إجمالى تجارتهـــا التـــى بلغـــت ٦,١٦٦,٠٠٠ فرنك) (Ibid, 448).

(٣) A.N., Caire, B1 324, 10 février 1737.

حين لم يقبل الأكابر والأغنياء على تناوله، شاع استخدامه فى المقاهى العامة وفى القرى»[1]. وتعد الكميات الواردة إلى القاهرة جد قليلة : فنحو العام ١٧٥٠ اشترت القاهرة من تجار مرسيليا من بن المارتينيك بما قيمته ٥٠,٠٠٠ فرنك، فى حين باعت لهم القاهرة من بن مخا بما قيمته ٤٢١,٠٠٠ فرنك. ومع ذلك فإن الدور الذى لعبه بالفعل بن جزر الأنتيل لا يمكن إهماله : إذ أن ندرته بسوق القاهرة فى العام ١٧٤٥ تسببت – جزئيًا – فى ارتفاع سعر بن مُخا[2]. وسرعان ما مثل استيراد بن الأنتيل مشكلة مُقلقة لتجار القاهرة الذين استاءوا من خلطه بالبن اليمنى ومن طرحه بسعر منخفض، حتى لقد شكوا الأمر إلى الباشا وحصلوا بالفعل فى العام ١٧٦٤ على تحذير رسمى بمنع بيعه بمصر[3].

٤– التجارة عبر أفريقيا

وتوازى مع مواكب السفن التى كانت تشق عباب البحر الأحمر فى فترات محددة نظام دورى للقوافل التجارية. وشكلت هذه القوافل علاقات مصر مع إفريقيا. وكانت أهم تلك القوافل : دارفور، سنار، وفزان[4].

---

(١) A.N., Caire, B1 326, 28 juin 1740. Également A.N., B1 106, 1er avril 1744; 108, 23 mars 1755.

واستمرت عادة خلط بن مخا مع بن جزر الأنتيل حتى القرن التاسع عشر (راجع الجبرتى، ج٤، ص ١٤٥).

(٢) A.N., Alexandrie, B1 106, 31 décembre 1745 et 30 juin 1746.

(٣) A.N., Alexandrie, B1 109, 26 juin, 5 août 1764,

وحول انقلاب التيارات التجارية التقليدية انظر : Mantran, L'Empire Ottoman, 174; C. Issawi, The decline, 255-6.

(٤) نجد فى كتاب وصف مصر عرض تفصيلى كامل ومعاصر لحركة القوافل الأفريقية Description de l'Egypte (Girad, Mémoire, 629-644) وانظر أيضًا :

Les Mémoires, sur l'Egypte, V.III; Girard, Mémoire sur l'Agriculture, 13-103; P.S.G., De la carvane de Darfour, 303-7; et Voir IV : J. Lapanouse, Mémoire sur les caravans de Dârfurth, 77-89, et Mémoire sur les caravans venant du royaume de Sennâar, 89-124; L. Frank, Mémoire sur le commerce des Négres, au Caire, 125-156. Breton, L'Egypte et la Syrie, IV, 106-113; Bowring, Report on Egypt, 83-101; Clerget, Le Caire, II, 202-3.

وعلى الرغم من أن طريق دارفور كان طويلاً وشاقًا، فإنه ظلّ الطريق الأكثر استخدامًا، ويُعزى ذلك إلى أهمية موقع دارفور المركزى على حدود المناطق الصحراوية والأقاليم الزراعية، ولحالة الرخاء النسبى التى سادت مملكة درافور فى القرن الثامن عشر[1]. ويتعين أن تستغرق الرحلة على الأقل من أربعين إلى خمسين يومًا من دارفور إلى أبو تيج، أو أسيوط أو منفلوط، وهى المحطات النهائية المعتادة؛ ويقطع طريق دارفور صحراء مليئة بالمخاطر، ومنابع المياه تبعد عن بعضها البعض مسيرة أربعة أو خمسة أو أحيانًا عشرة أيام؛ ولذلك كان لزامًا عليهم أن يحمّلوا سبعة جمال بالمياه، أما المؤن فتحمل على الجمال التى تحمل البضائع. ويصل مصر فى كل عام قافلتان تشتملات على ٤٠٠٠ أو ٥٠٠٠ جمل، ويقود القافلة رجل من أتباع سلطان دارفور. وتقف القوافل فى أول محطة لها عند "الخارجه" حيث يتم بها تحرير كشف حساب الرسوم الجمركية المستحقة والتى توزع بين التجار، وعند وصولهم أسيوط، والتى تقع على مسيرة ستة أيام، يقومون بتسديد قائمة الرسوم. وعلى ما يبدو كانت الخسائر التى يتكبدها التجار فى هذه الرحلة مرتفعة جدًا : ففى نوفمبر ١٨٠٠ وصلت قافلة إلى القاهرة بعد أن فقدت ١٥٢ عبدًا (من إجمالى ٧٠٨) و ٨٥٢ جملاً (من ١٤٠٠ جمل)[2]. وذات مرة بلغ تجار القوافل وادى النيل، وعددهم من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ شخص، وباعوا متاجرهم التى كان الجزء الأكبر منها قد حملوه على صفحة النيل، عابرين به إلى مدينة القاهرة. وبعد الإقامة بها، والتى يمكن أن تمتد إلى ستة أو ثمانية شهور، بعدها يغادرون القاهرة عبر طريقهم الدائم "طريق دارفور".

وكانت القافلة القادمة من سنار أقل أهمية من قافلة دارفور (فهى تشتمل على ٤٠٠ أو ٥٠٠ جملاً فقط)، ومع ذلك كانت هى الأكثر ترددًا على مصر (مرتين أو

---

(١) B.Davidson, L.Afrique avant le Blancs, 108.

(٢) Vincenne, B6 56, 6 novembre 1800.

ثلاث مرات سنوياً). ويقطع التجار المسافة من سنار إلى إبريم في ١٨ يومًا، ثم تستغرق الرحلة من إبريم إلى دراو Daraou (الواقعة إلى الشمال قليلاً من أسوان) ١٥ يومًا. وكانت رسوم قافلة سنار تسدد في إسنا، وبعد ذلك تنزل القافلة على نهر النيل ببضائعها التي كانت تحملها معها من سنار ومن أثيوبيا. وعادة ما تصل قافلة سنار إلى القاهرة في شهر يوليو، وترحل عنها في نهاية شهر مارس[١]. وخلافًا للصحراء وأخطارها، كان تجار قافلة سنار مُهددون من قبل عدد كبير من القبائل العربية التي كانت تقطن المنطقة الواقعة بين النيل والبحر الأحمر، ولاسيما عرب (البشارية)، وذلك رغم أنهم يدفعون لهم الرسوم المختلفة لعبورهم في الذهاب والإياب؛ وأيضًا رغم شراءهم حماية عرب العبابدة الذين يدفعون لهم إتاوة على رأس كل عبد وكل جمل.

وتقع فزان على مسيرة أربعين يومًا من القاهرة، وتعتمد قافلتها على طرابلس التي كانت تكفل ممثلاً عن سلطاتها في جباية الرسوم المفروضة على هذه القافلة. ولم تكن فزان سوى بضع واحات متناثرة الواحدة عن الأخرى، ولا تمد أهلها سوى بموارد طبيعية هزيلة. وقافلة فزان التي تصل مصر صغيرة؛ إذ كانت تتكون من عدد معين من الحجاج المتوجهين إلى مكة؛ آملين في تحقيق بعض الأرباح البسيطة من التجارة؛ كيما يعوضوا مصاريفهم". ويبدو أن قافلة فزان، في نهاية القرن الثامن عشر، لم يعد لها دورة سنوية منتظمة : فوفقًا لـــ "بريتون" لم يأت من فزان على مدار عامين كاملين سوى قافلة واحدة[٢]. ولم يقدم جيرار – في مقالته عن تجارة القوافل – أي تقييم دقيق بشأن تلك التجارة التي تضاءلت بشدة في عصره.

---

(١) A.N., Caire, B1 314, 20 novembre 1702.

(٢) Breton, L'Egypte, IV, 108.

احتل استيراد العبيد السود بجدارة المكانة الأولى بين المنتجات الواردة من أفريقيا إلى مصر؛ ولذلك كان مصطلح "الجلاّبين" يشير دائماً إلى كل التجار القادمين من أفريقيا، حتى لقد أصبح لا يُطلق إلا على "تجار العبيد". ومثلت الحروب الوسيلة المعتادة فى أسر هؤلاء العبيد الذين يباعون بعد أسرهم للتجار؛ كيما ينقلونهم إلى مصر، برعاية سلاطين المماليك الأفريقية. وتولت قافلة سنار جلب العبيد الذين كانوا من أصل حبشى، أما دارفور، فقد كانت هى المورد الرئيسى للعدد الأكبر والأكثر شهرة، وكانت أثمانهم أكثر ارتفاعا (٧,٢٠٠ بارة فى المتوسط للعبد الواحد فى مقابل ٤٢٠٠ بارة). وقدر جيرار عدد العبيد المجلوبين من دارفور بـــ ٥٠٠٠ أو ٦٠٠٠ رأس، أما قافلة سنار فكانت تورد ١٥٠ عبدًا، وتزيد القيمة الإجمالية لهؤلاء العبيد قليلاً عن ٢٤,٠٠٠,٠٠٠ بارة من إجمالى الواردات الإفريقية البالغة ٤٧,٤٦١,٥٢٥ بارة[١]. وعدد من هؤلاء العبيد (١٠٠ أو ٢٠٠) كان يتم خَصيَتهم فى أبو تيج، وكانت القيمة التجارية للخصيان تزيد بمقدار الضعفين أو ثلاثة أضعاف.

وكان التبر (تراب الذهب) يُجلب مع تلـــك القوافـــل فـــى "صرة" تزن ٩٧ درهمًا (٣٠٠ جرام)، وتعادل قيمتها ٣,٦٦٠ مدينى. على أنه لم يعد يمثل، فى العام ١٧٩٨، السلعة المهمة بين قائمة واردات تلك القوافل [٢]. وأصبح الصمغ هو

---

(١) Girard, Mémoire, 632, 637.

وانخفض بشدة وصول العبيد خلال فترة الحملة الفرنسية. وتـتفق تقديرات جيرار مع تقديرات وتقديرات بريتون (مــن ٣٠٠٠ إلـــى (Doguereau, Journal, 75-6)دوجورو (٣٠٠٠ عبد) ونحو العام ١٨٤٠ تحدث باورنج عن ورود ما (Berton (L'Egypte, IV, 107-8 ٤,٥٠٠ عبدًا) بين ١٠,٠٠٠ إلى ١٢,٠٠٠ عبد سنويًا . انظر :

Bowring (Report on Egypt, 82-101)

(٢) Girard, Mémoire, 638; Samuel-Bernard, Monnaies, 400-2.

المنتج الرئيسى الوارد من أفريقيا، وخاصة الصمغ السودانى الأكثر نقاءً : فتنقل منه قافلة دارفور ١٠٠٠ أو ٢٠٠٠ قنطارًا، بقيمة تصل إلى ٢,٩٢٠ مدينى ، ومن سنار يأتى ٣٠٠٠ قنطارًا ، بقيمة ١,٣١٤ مدينى؛ أى أن إجمالى ما كان يدفع فى شراء الصمغ يزيد قليلاً عن ٨,٠٠٠,٠٠٠ مدينى، وهو ما يمثل حوالى سدس إجمالى الواردات الأفريقية. وفى نهاية قائمة الورادات تأتى جلود البقر والجمال (وبلغت قيمتها ٤,٠٨٠,٠٠٠ بارة) والعاج (٣,٤٠٠,٠٠٠ بارة)، وريش النعام (٢,٦٠٠,٠٠٠ بارة)، وملح النطرون (١,٣٠٠,٠٠٠ بارة) والتمر الهندى (١,٢١٥,٠٠٠ بارة)... إلخ ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة "السنامكى" الذى كان يتم حصاده بين مصر العليا والنوبة، وتحمله القوافل إلى القاهرة : إذا كان يُعاد تصدير كمية مهمة من هذا العقار الطبى إلى أوروبا وذلك خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر[1].

وتُصدِّر مصر فى مقابل كل تلك المنتجات سلعًا متنوعة، وإن كانت قيمتها الإجمالية منخفضة بدرجة ملموسة : فقَدَّر جيرار صادرات مصر لدارفور وسنار بـــ ٢٣,٧٤٢,٠٢٥ مدينى. ولم تمثل المنتجات المصرية سوى ثلث هذا الإجمالى، فكانت الأقمشة المحلية الصنع تشكل لبَّ هذه الصادرات : نسيج كتان المحلة (بقيمة ٣,٠٣٧,٥٠٠ بارة)؛ والأقمشة التى تُعرف بـــ "القطنى" (١,١٢٥,٠٠٠ بارة)؛ وأقمـــشة كتان أســـيوطى (٧٤٢,٥٠٠ بارة)، وعلى ذلك فإجمالى قيمة صادرات هذه الأقمشة المحلية يصل إلى ٥,٤٠٢,٢٠٠ بارة من إجمالى المنتجات المصرية المصدرة البالغة ٨,٣٩٤,٢٠٠ مدينى؛ ويلى السنامكى الصابون، و"المخلب" (وهو عبارة عن لب نواة ثمرة الكرز البرية)، والدروع المصنعة من الحديد. هذا إلى جانب بعض المنتجات الأخرى القادمة من الجزيرة العربية ومن الهند (وبشكل رئيسى المنسوجات والبن، وتبلغ قيمة صادراتهما ٢,٨٨٥,٩٠٠ بارة)، وكانت البضائع الأوروبية تمثل أساس الصادرات المصرية لأفريقيا : فأكثر من نصف إجمالى الصادرات (١٢,٤٦١,٩٢٥ مدينى) وبصفة خاصة من الجوخ (بقيمة تصل

---

(١) بلغ المتوسط السنوى لصادرات السنامكى لكل من فرنسا وليفورن والبندقية، بـــين ١٧٧٦ و ١٧٨١ (٣٥٣,٢٢١ فرنك) أى بواقع ٩,٪% من إجمالى الصادرات A.N., Alexandrie, B1) 112) وقدر أوليفية صـادرات السنامكى بــ ٥٠٠,٠٠٠ فرنـــك ســـنويًا فـــى العـــام ١٧٩٥ (Olivier, Voyage, II, 187)

إلى ٣,٣٠٠,٠٠٠ مدينى)، والمصنوعات الزجاجية (١,٠٩٢,٠٠٠ بارة)، والمعادن والآنية النحاسية (٤,٨٩٠,٠٠٠ بارة).

الخلاصة

ويتضح مما سبق أن دور "الجلاَّبين" فى النشاط التجارى لم يتجاوز حدود الدور الثانوى، وذلك إذا قارنا بينهم وبين تجار البن والتوابل. ولم نجد بوثائق المحكمة الشرعية سوى ثلاث تركات للجَلاَّبين، ومن جانب آخر، كانت فى مجموعها أقل قيمة من تركات تُجار البن والتوابل[١]. ولا ريب أن السبب الرئيسى فى ذلك يرتبط بعادة الجلابة فى الإقامة فى البلاد التى تخرج منها القوافل : فوفقًا لأوليا جلبى فإن الجلابة كانوا من السود الذين تعود أصولهم إلى أقاليم الواحات، أسوان، وابريم[٢]؛ وكان تجار قافلة فزان من هذه الأصول نفسها، وقد ضربوا شبه احتكار للسلع المغربية. ولم يكن الجلابة ليقيموا بالقاهرة سوى بصورة مؤقتة، ينظمون خلالها شئونهم بين قافلتين : وسجل جيرار الملاحظة نفسها عندما تحدث عن قافلة سنار، ففور وصولها قام رئيس القافلة وعشرون تاجرًا باصطحاب بضائعهم إلى القاهرة، بينما أقامت القافلة فى "دارو" و"إسنا" وهى تنتظر عودة تجارها من القاهرة[٣]. على أن ذلك ليس كافيًا لتفسير قلة عدد الجلابة المذكورين

---

(١) والتركات الثلاث هى : تركة الحاج إبراهيم بن مذكور وقيمتها ٢٥٢,٠٠٠ بارة (محكمة القسمة العسكرية، سجل ٧٤، ص ٢٩٢، لسنة ١٦٧٨)؛ وتركة الحاج على، وقيمتها ٢,٢٤٠ بارة(المحكمة نفسها، سجل ٧٧، ص ٤٧١ لسنة ١٦٨٣)؛ وتركة أحمد التنبلاوى ، وقيمتها ٩٦,٢٥١ بارة (محكمة القسمة العربية، سجل ٧٤، ص ١٨٧ لسنة ١٧٠٣).

(٢) Evliya Celebi, 382; Bear, Egyptian Guilds, 30 et note 82.

(٣)Girard, Mémoire, 637.

وفى العام ١٧٩٩ قامت السلطات الفرنسية بإعطاء رؤساء القافلة تصريحًا يسمح لهم بمجيئهم للقاهرة في صحبة بضائعهم، وكان هؤلاء التجار من "جباليه، الجربى، والأحباش القادمين من

فى وثائق المحكمة، تمامًا مثلما أن الدليل – بصورة عكسية – على كثرة عدد تجار البن المغاربة أو الترك يتمثل فى تركاتهم التى كان يتم تصفيتها بالقاهرة؛ وهذا دليل إضافي على الضعف النسبى لتجارة القوافل فى القرن الثانى عشر. وثمة وثائق كثيرة تخص طائفة الجلابة، وكلها تشهد على حضورهم إلى القاهرة ، هذه الوثائق تبين أن الطائفة كانت تضم عددًا كبيراً من تجار العبيد المصريين أو الأجانب (ولا سيما الأتراك) الذين انشغلوا ببيع بضائعهم بالتجزئة وبإعادة تصدير العبيد السود داخل وكالة الجلابة "الواقعة فى حى "الخراطين""[1].

وفى ظل الغياب شبه الكامل للبيانات الإحصائية سنحاول تحديد تطور التجارة مع أفريقيا بالاعتماد على الملاحظات التى قدمها الأوروبيون الذين كان لهم انطباع عام بأن التجارة الأفريقية تدهورت بشدة فى القرن الثامن عشر. فمن غير شك ساهم انعدام الأمن فى الطرق الصحراوية فى هذا التدهور[2].

دارفور"، وأسماء هؤلاء التجار : "الحاج حامد الكبير، الحاج توهه، السى أوسين، حلوان، أبسر أبو كيد، موباضيه"(Vincennes, B6 108, 15 mars 1799; 109, 3 avril 1799)

(١) وتشير وثيقة بمحكمة القسمة العسكرية (سجل ١٧٩، ص ٢٥٠ لسنة ١٧٦٦) إلى وجود شيخ للجلابة، وشيخ وكالة الجلابة. وكانت طائفة "السماسرة فى العبيد السود يقيمون بالقاهرة وبولاق"

(numéro 94 de la liste de Vincennes dans A. Raymond, Une liste de Corporations,157)

وكان لهذه الطائفة – زمن الحملة الفرنسية – شيخ يدعى أجى سلطان والذى نجد اسمه مذكورًا عند جيرار :"الحاج سلطان شيخ الجلابه " (Girard, Mémoire, 633) وذكر جيرار فى موضع أخر بأنه "القائم على بيع عبيد دارفور، وذلك بوصفه الممثل العام عن الجلابة: (Ibid, 630)؛ وانظر موقع "وكالة الجلابة" على خريطة وصف مصر (191 kg).

(٢) ووفقًا لرأى مونى فإنه من المحتمل أن منافسة الطرق البحرية قد ساهمت فى تدهور تجارة العبيد منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر، وذلك عندما تحولت التجارة الأفريقية المركزية نحو الاطلنطى وأوربا . انظر:

(Muny, Les deux Afriques, 175-187)

كما أن جزءًا مهمًا من ذهب غرب أفريقيا انفلت من قبضة التجارة الإسلامية البرية، وذلك بدءًا من العام ١٥٠٠ (انظر أيضًا: Anene (The central Sudan and North Africa, 192, 197

وقام عربان إقليم درنه وبنى غازى بنهب قافلة قادمة من فزان فى السنوات الاولى من القرن. وكانت تلك القافلة تحمل معها ٣٠٠٠ جملاً و ٢٥٠٠ عبدًا وبضائع أخرى وتبرا ، وأثر ذلك النهب كثيراً فى تدهور هذه التجارة. وكانت القافلة التى جاءت فى العام ١٧٠٢ هى الأولى من نوعها منذ ١٢ أو ١٥ سنة خلت[١]؛ وفى الحقيقة يمكننا التأكد من ضعف المعاملات التجارية مع فزان فى نهاية القرن الثامن عشر . وتكرر الأحداث نفسها فى العام ١٧٠٤ فى جنوب مصر ؛ حيث نهبت قافلة سنار على يد عربان مصر العليا. وفى العام ١٧٤٩ تكبد تجار الجلابة دفع إتاوات ومظالم فرضها عليهم أمير الصعيد الذى سطا على "أكثر من نصف بضائعهم". كذا قام عرب البشارية بنهب قافلة عائدة من مصر فى العام ١٧٧٢. وكل هذه الحوادث تفسر ضعف وفتور النشاط التجارى نحو العام ١٧٧٠: فاللصوص أغاروا مرارًا على الطريق، وكتب بروس "لم تستطع القافلة المرور من هناك إلا بأعجوبة". وواصل بروس قوله : "كانت الطرق قديمًا سالكة وتجار القوافل يتنقلون فى أمان.. لكن هذه التجارة الآن اختفت تقريبًا ... ففى الوقت الحاضر لم تعد ثمة قوافل تأتى من السودان [بلاد النيجر] إلى سنار، ولا من الحبشة إلى القاهرة. ذلك أن قسوة البدو والحيل الخبيثة لحكومة سنار قبلهم تسببت فى قطع كل اتصالاتهم"[٢]. وتفاقمت حالة السخط، نحو نهاية القرن؛ وذلك بسبب اختناقهم من الإتاوات المبالغ فيها التى فرضتها عليهم السلطات المصرية ووكلاءهم المحليين. وقد حفظ لنا أرشيف "حملة مصر" خطابًا ذا مغزى، كتبه عبد الرحمن سلطان دارفور، فى العام ١٨٠٠ ، إلى القائد العام للجيش الفرنسى : يتأسف فيه من المضايقات التى يقترفها الغز (وكتبت فى الخطاب قز) أو المماليك الذين يمارسون ضغوطًا شديدة على الجلابة، ويُطالب القائد العام بعودة العمل بالرسوم القديمة "الواجب القديم السابق" الذى كان يُجبى بأسيوط (وهو ٢٤٠ بارة على رأس كل عبد أسود، و١٢٠ بارة على كل جمل)؛ وذلك لأن المماليك ضاعفوا من تلك

وقد أشار أنين Anene بصفة خاصة إلى تحول تجارة العبيد إلى الطريق البرى (نحو شمال أفريقيا) وإلى الطريق البحرى (نحو الأمريكتين). وتزايدت غلبة الذهب الأمريكى على ذهب غينيا الأكثر كلفة، وساهم ذلك أيضا فى إضعاف تجارة هذا المعدن نحو المغرب ثم أوروبا وذلك بدءًا من القرن الخامس عشر . انظر :(Spooner, L'Economie mondiale, 9-13)

(١) A.N., Caire, B1 314, 23 janvier 1702.

(٢) A.N., Caire, B1 315, 4 janvier 1705; 328, 20 mai 1749; Bruce, voyage , XI, 331-2; XII, 49-50, 89.

الرسوم [1]. وفى الحقيقة ، كان الجلابة – خلافاً لهذه الرسوم البالغة ٤٨٠ على العبيد و٢٤٠ بارة على الجمال – ملزمين بدفع رسوم أخرى عند دخولهم مصر تصل قيمتها لى ١١% و ١٥% من قيمة البضائع، كما كانوا يدفعون إلى كاشف أسيوط ٩ مدينى على كل عبد، و٤ مدينى على كل جمل؛ وفى النهاية كان يتعين أن يُسَدِّدوا عند نقطة وصولهم للقاهرة رسومًا لجمركى مصر القديمة والقاهرة قدرها ١٢٠ مدينى على كل عبد و١٣٥ مدينى على كل جمل[2].

ويُرجِعُ المراقبون الفرنسيون -زمن الحملة – سبب انخفاض عدد العبيد الوافدين على مصر إلى تلك الرسوم المقتطعة من بضائع القوافل : فوفقًا لـــ "دوجيرو" Doguereau وفرانك Frank أصبح يأتى لمصر ١٢٠٠ عبدًا سنويًا بدلاً من ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ عبدًا[3]، أمَّا التقدير الذى طرحه جيرار فهو من غير شك يستند على وثائق قديمة وسابقه على مجئ الحملة.

إذًا، كان الحجم الإجــمالى للتجارة الأفريقية (البالغ ٧١ مليون بارة نحو العام ١٧٩٨) أقل أهمية بكثير بالنسبة لتجارة البحر الأحمر، فتجارة أفريقيا مع مصر مثلت أقل من ١٠% من إجمالى تجارتها . على أن العجز فى الميزان التجارى الذى ميز التجارة الشرقية لمصر نجده كذلك بالنسبة للتجارة الأفريقية (فالواردات الأفريقية ٤٧,٧ مليون بارة، والصادرات من مصر إلى أفريقيا ٢٣,٧ مليون)، وساهم هذا العجز فى جعل القاهرة مركز جذب لتلك البضائع التى لم تعمل حيالها سوى إعادة تصديرها. وأصبحت القاهرة، من جهة أخرى ، مركزًا لإعادة تصدير المنتجات الأوروبية والشرقية التى قامت القوافل الإفريقية باستيرادها وبيعها داخل أفريقيا. وعلى ذلك فإن التجارة الأفريقية لعبت دورًا لا يمكن إهماله فى دعم الميزان التجارى لمصر.

---

(١) Vincennes, B6 54, 8 et 13 octobre 1800; B6 60

(خطاب بدون تاريخ ومن المحتمل أنه كُتِب فى العام ١٨٠٠)

(٢) Girard, Mémoire, 632 et 634.

(٣)Doguereau, Journal 76; Mémoires sur l'Égypte, IV, L. Frank, Mémore sur le commerce des négres au Caire, 136.

الفصل الخامس

مجال البحر المتوسط
خلاصة حول التجارة

إن القاهرة التى كانت بمثابة مرفأ لإعادة تصدير التجارة الشرقية والأفريقية، كانت بالقدر نفسه مركزًا لتجارة البحر المتوسط؛ فتُجلب إليها البضائع، وتُعقد بها جميع الصفقات والمعاملات التجارية الرئيسة.

١- طرق تجارة البحر المتوسط

كانت تجارة مصر مع البلاد المجاورة الإسلامية والمسيحية بالبحر المتوسط – شأن تجارتها الشرقية – تسلك الطريقين البحرى والبرى معًا. على أن أهمية الطريق البحرى فاقت طريق القوافل (البرى) الذى كان طريقًا مرهقًا : فكل التجارة مع البلدان الأوروبية ومع تركيا بأوروبا وبآسيا تمت من خلال الطريق البحرى؛ ولم تعتمد تجارتا الشام والمغرب على طريق القوافل سوى فى نطاق محدود (أكثر من ١٠,٢٥ % من إجمالى تجارة كل إقليم) ولم تمثل التجارة عبر طريق القوافل – فى المجمل العام – سوى ٢٠% من الحركة التجارية النشطة بين مصر وبلدان البحر المتوسط [١].

---

(١) اعتمدنا فى استخلاص هذه النسبة من واقع التقديرات المرصدة عند جيرار (Girard, Mémoire, Passim)

الموانئ الرئيسية

مثلت الإسكندرية ورشيد ودمياط الموانئ الرئيسية لتجارة مصر العربية، فكانت السفن الوافدة تفرغ بضائعها بهذه الموانئ، وبعدها يتم نقلها، عبر نهر النيل، إلى بولاق التى كانت تمثل ميناء القاهرة.

وحظيت الإسكندرية بالنصيب الأكبر من التجارة البحرية مع أوروبا وشمال أفريقيا وتركيا. ولم تساهم المدينة في حد ذاتها سوى بدور محدود في هذه التجارة، وليتركز دورها كمنطقة عبور للتجارة[1]: إذ عانت مدينة الإسكندرية من تحول الطرق البحرية مع بداية القرن السادس عشر، حتى لقد بدت فى الحقيقة متدهورة تقريبًا تحت حكم العثمانيين؛ وبالرغم من نمو التجارة فى القرن السابع عشر[2] إلاَّ أنها أضحت فى نهاية القرن التالى مجرد بلدة بالية، فقيرة فى أبنيتها، وقليلة السكان، حيث لم يتجاوز تعدادها، دون شك، عشرة آلاف نسمة[3]. وكانت الحركة التجارية بالميناء نشطة للغاية : فعدد السفن التى دخلت الميناء فى سنة ١٧٨٧ كان ٥٠٦ سفينة (سعة حمولتها الإجمالية ٦٩,٥٠٥ طنًا)؛ وفى سنة ١٧٨٨ دخل الميناء ٥٨٩ سفينة (سعة حمولتها الإجمالية ٨٥,٠٦٢ طنًا)؛ وفى سنة ١٧٨٩ دخلها ٤٦٧

---

(١) قُدِّرَ إجمالى التجارة الفرنسية (صادرات وواردات) بـ ٣٢١,٩٠٣ فرنك فى الإسكندرية، فى مقابل ، ٢,٣٤٨,١٨١ فرنك بالقاهرة . انظر :

A.N. Caire, B1 336, État du Commerce.

(٢) ولاحظ بول لوكاس فى العام ١٧١٦ أن مدينة الإسكندرية الجديدة تتسع يومًا بعد آخر، وأنه منذ مروره الأخير بها تم بناء عشرين وكالة ، كما تم ترميم الأسواق. انظر :

Paul Lucas, Voyage, I, 291.

(٣) Gratien Le père, Mémoire sur la Ville d'Alexandrie. E.I., II, 570-4, articale Iskandriya (R. Guest). Forster, Alexandria, 87-90 et 134-7.

سفينة (سعتها الإجمالية ٧٣,٧٠٠ طنًا)[١]. وكان للإسكندرية ميناءان آمنان إلى حد ما (وقصر استخدام الميناء القديم على المسلمين، فيما كان الميناء الجديد متاحًا للأوروبيين)، وكانت السفن الراسية بهما فى مأمن من حركة الرياح التى تهب فى أوقات سيئة[٢].

وتبوأت دمياط المكانة الأولى فى العلاقات البحرية مع سوريا، وذلك بخلاف تجارتها النشطة مع تركيا. ويعد ميناء دمياط المنفذ الحيوى لتصدير كميات هائلة من الأرز. ولم يكن ميناء دمياط فى حالة جيدة تستحق أن نتوقف عندها؛ وكانت السفن الأوروبية ترسو فى عرض البحر (فيما عدا الفترات التى كان يسمح فيها فيضان النيل لهذه السفن بالاقتراب من الميناء)، ومراكب هذه البلاد هى وحدها القادرة على الملاحة فى النيل والتى يمكنها أن تُوثق برصيف الميناء. ولم يسمح للتجار الأوروبيين بالإقامة الدائمة بدمياط، على حين كثرت أعداد المسيحيين الشوام فى هذا الميناء فى القرن الثامن عشر؛ حيث عملوا كوسطاء فى العلاقات التجارية بين مصر والشام، ومن ناحية أخرى مكنتهم دمياط من الولوج داخل البلاد تدريجيًا[٣].

---

(١) A.N., Alexandrie, B1 114, 27 juin 1788, 6 mars 1789, 20 févrvier 1790.

(٢) هبت رياح قوية فى العام ١٧٥٤ تسببت فى خسارة ٣٩ سفينة (A.N., Alexandrie, B1 107, 29 décembre 1754)؛ وفى العام ١٧٦٤ بلغت الخسائر ٢٥ سفينة تركية ويونانية (Ibid, B1 109, 16 mars 1764)؛ وفى العام ١٧٦٩ بلغت الخسائر اثنتى عشرة سفينة (id, B 1 110, 27 janvier 1796)؛ ووصلت الخسائر فى العام ١٧٧٢ تسعة مراكب. انظر : (id, B1 111, 30 mars 1773).

(٣) Voir A.N., Caire, B1 314, 5 décembre 1701; Niebuhr, Voyages, I, 52. Venture de Paradis, Observations sur l'Echelle de Damiette, 1776-182a. A.N., Caire, B1 336, 15 avril 1776.

ولم يكن بدمياط قنصل فرنسي ولا أى ممثل فرنسي، وتعرض الفرنسيون بهذا الميناء فى العام ١٧٠١ للذبح. ولطالما حاول الفرنسيون إعادة فتح نيابة تابعة للقنصل بدمياط، وهو المطلب الذي تكرر تقديمه خلال القرن الثامن عشر والذى تم تبريره بتزايد أهمية الحركة التجارية الفرنسية هناك (٣٠ سفينة تفد إلى ميناء دمياط فى كل عام) ولكن دون جدوى.

وتطـــور ميـــناء رشيد وبرزت أهميته حديثًا جدًا؛ وذلك إثر تدهور "فـــوه" بعد توقف المـــلاحة بقناة النيل بالإسكندرية، أضف إلى ذلك أن الفـــتح العثمـــانى ساعد في تطور دور رشـــــيد فى عالم التجارة مع الدولة العثمانية. وكانت رشـــيد قد أعيد بناءها من جـــديد فى القرنين الســـابع عشر والثامن عشر، وذلـــك علـــى نمط معين تميزت فيه لبنات المباني بالألوان المتناسقة. ووصفها بروس فى العـــام ١٧٦٨ بأنها "مدينة عظيمة، شديدة النظافة ، رائعة الجمال" وأن عدد قاطنيها يكـــاد يتساوى مع عدد ســـكان مدينة الإسكندرية[١]. ومارس عدد كبير من تجار القاهرة جزءًا مهمًا من أنشطتهم التـــجارية؛ كما تشير سجلات المحكمـــة الـــشرعية إلـــى اهتمـــام هؤلاء التـــجار بصادرات رشيد من الأرز والتبغ وبما يـــرد إليهـــا مـــن الأقمشة الأوروبية[٢].

الملاحة البحرية : التفوق الأوروبى

ساهم المصريون بنصيب محدودٍ جدًا فى حركة الملاحة بالبحر المتوســط. وثمة غياب شبه تام للوثائق المتعلقة بـــ "رويسا بحر الروم" فى سجلات المحكمـــة الشرعية، وهذه الملاحظة ذات مغزى إذا تذكرنا فى المقابل كثرة التركات المُسجلة

---

(١) Voir M. Jollois, Notice sur la ville de Rossette, Passim, Pockocke, Voyages, II, 389-390; Bruce, Voyage, I, 152; Parsons, Travels, 342. Venture de Paradis, Lettre d'un résident, 113a; Briggs, Muhammadan Architecture, 140; Forster, Alexandrie, 199-203; Guide Bleu, Egypte, 62.

(٢) فالحاج محمد بن أحمد الذى توفى فى العام ١٧١٧ برشيد كان له "حاصل" داخل وكالتى "نعمة الله أغا ومحمد باشا : وبلغت تركته ٧٣٣,٥١٠ مدينى (محكمة القسمة العـــسكرية، ســـجل ١١٠، ص٤٣١). كذلك كان الحاج عبد الله ، المتوفى فى العام ١٧٢٩، شركات موزعة بين القاهرة ورشيد : وبلغت تركته ١٢٧,٨٤٤ بارة (المحكمة نفسها، سجل ١٣٠، ص٦).

بالأرشيف نفسه لـ "رويسا بحر القلزم". وعلى ضوء القوائم البيانية التي رصدناها بشأن الملاحة في الإسكندرية يمكننا أن نتحقق من التفوق الساحق للملاحة الأوروبية. وإذا أخذنا على سبيل المثال سنوات ١٧٨٧-١٧٨٨-١٧٨٩ [1] سيتأكد لنا أنه من بين ٥٢٨ سفينة (وهو المتوسط السنوى لعدد السفن التي تدخل ميناء الإسكندرية) نجد ٢٩٣ سفينة (تصل حمولتها الإجمالية إلى ٤٨,٠١٥ طنًا) و ٢٣٥ سفينة تركية ويونانية (حمولتها الإجمالية ٢٩,٤٨٦ طنًا). وكان هذا التفوق الأوروبي في عدد السفن يزداد تقريبًا بحسب القطاعات التجارية؛ فنجده تفوقًا تامًا في إطار العلاقات التجارية مع أوروبا : فقد وصلت ٣٥ سفينة من فرنسا وراجوزه والبندقية والإمبراطوريين[*] ... الخ إلى ميناء الإسكندرية، قادمة من موانئ رئيسية بأوروبا، على حين لم ترد أي من السفن التركية أو اليونانية من موانئ رئيسية. ويبدو التفوق الأوروبي أكثر وضوحًا مع بلدان المغرب : فكان يصل الإسكندرية في المتوسط ٤٥ سفينة أوروبية سنويًا، قادمة من المغرب الأقصى والجزائر وتونس وطرابلس الغرب في مقابل سفينة تركية أو يونانية [2]. وكانت حركة التجارة بين مصر والأقاليم التابعة للدولة العثمانية هي التي حققت التوازن بين الملاحة الأوروبية (دخلت ٢١٧ سفينة أوروبية في المتوسط ميناء الإسكندرية أعوام ١٧٨٧-١٧٨٩) والملاحة الشرقية (٢٣٣ سفينة تركية ويونانية)، وإن كان لابد أن نشير إلى أن حمولة السفن الأوربية كانت أكثر نقلاً من حمولة السفن

---

(١) A.N. Alexandrie, B 1 114, 27 juin 1788, 6 mars 1789, 20 février 1790

(*) الإمبراطوريون Impériaux : اسم أُطلق على جنود الإمبراطورية الجرمانية منذ بداية القرن الخامس عشر إلى مستهل القرن التاسع عشر (المترجم).

(٢) وإن كانت البيانات القنصلية لم تأخذ في حسبانها الحركة النشطة للملاحة عبر الساحل المغربي بين ولايات شمال أفريقيا ومصر.

الشرقية المناظرة لها (١٦٤ طنا للسفن الأوروبية فى مقابل ١٢٥ طناً للسفن التركية واليونانية). أيضًا يتحقق التفوق للملاحة التركية واليونانية داخل العلاقات البحرية مع الجزء الجنوبى الوحيد للأناضول (كرمان - كوس - رودس)، ذلك الإقليم الذى كان يحتكر قوام التجارة بنقلها : ففى المتوسط دخلت ١٧٧ سفينة يونانية وتركية ميناء الإسكندرية من هذا الإقليم خلال سنوات (١٧٨٧-١٧٨٩) فى مقابل ١٢٧ سفينة أوروبية. أما أعداد السفن بالنسبة لباقى أقاليم الدولة العثمانية بأوروبا وبآسيا (حيث يرد منها نحو خمسة أسداس الورادات المصرية من حيث القيمة) فكان العدد ٩٠ سفينة أوربية فى مقابل ٥٦ سفينة تركية ويونانية[١]. والحال أن تفوُّق الملاحة الأوربية مثَّل حقيقة معروفة داخل البلدان الإسلامية نفسها وهو ما جسدته مسألتان مهمتان : الأولى خلال عملية نقل الحجاج القادمين من شمال إفريقيا بحرًا والتى أخذت حيزًا واسعًا من حركة الملاحة الساحلية الأوروبية؛ والثانية عبر نقل الرسائل ذات الطابع الرسمى بين مصر والدولة العثمانية والتى كانت تعتمد على السفن الأوروبية[٢]. وكثيرًا ما كان التجار المغاربة والأتراك والشوام يستعينون بالخدمة التى يقدمها القباطنة الأوروبيون؛ فيتفقون معهم على نقل

---

(١) تُعد البيانات الإحصائية الخاصة بالشام غير كاملة، ولكن من المحتمل أن حركة التجارة البحرية بين الشام ومصر كانت على غرار ما كانت عليه الحركة التجارية بين الملاحة الأوروبية والملاحة الشرقية.

(٢) على سبيل المثال : في العام ١٦٨٩، طلب الباشا ست سفن فرنسية؛ حتى ينقل عليها ألفى انكشارى طلبهم السلطان باستانبول (A.N., Caire, B1 313, 2 avril 1689) وشحن إبراهيم بك، فى العام ١٧١٦، على السفن الفرنسية ٣٥,٠٠٠ قنطارًا من الأرز إلى السلطان (ibid., Alexandrie, B1 101, 28 juillet 1716)... الخ ، وهناك العديد من الوثائق التى تتعلق بنقل الحجاج المغاربة على سفن فرنسية. وفى العام ١٧٨٩ كان ثمة ٢٠ سفينة يُنقل على متن كل منها من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ حاج، وازدادت أعداد السفن التى خدمت هذا النوع من النشاط (Ibid, B1 114, 20 juin 1789)

صفقاتهم التجارية وفقًا لـ "نولون" محدد، ولترتيبات معينة يجرى تسجيلها بالتفصيل، ولطالما كان هذا الأمر موضوعًا لنزاعات عديدة[١].

ولم يكن السبب الرئيسي في إقبال التجار على السفن الأوروبية راجعًا إلى نقص حمولة السفن المحلية (التركية أو اليونانية) الحاضرة : فقد ذكر القناصل الفرنسيين بالإسكندرية، خلال القرن الثامن عشر، أن السفن العثمانية كثيرًا ما ظلت مُعَطَّلَةً عن العمل؛ بسبب انتظار شحنها بالبضائع. وأثارت هذه المسألة غير مرة ردود فعل السلطات العثمانية، إلاَّ أنها – كما سنرى فيما بعد – كانت بغير جدوى. وظل الغربيون محتفظين بامتياز الملاحة مع الموانئ الأوروبية؛ حيث لم تطأها أى سفينة إسلامية، هذا فى الوقت الذى كانت فيه الموانئ الساحلية داخل الأقاليم العثمانية مفتوحة أمامهم، فأمكنهم أن يحققوا أرباحًا طائلة من جراء تميز سفنهم بالتفوق التقنى وأساليبهم التجارية الأكثر حنكة وخبرة : ففي كثير من الأحيان آثر التجار المحليون التعامل مع السفن الأوروبية التى بدت لهم أكثر أمانًا من السفن المحلية التى تبحر "بدون احتياطات، كما ينقصها العتاد الضرورى جدًا، فى الوقت الذى تُحمّل فيه بالوزن الزائد، ويتعرقل سيرها بأقل ما يمكن قوله فى هذا الصدد"[٢]. وكانت حماية السفن الأوروبية (والسفن الفرنسية منها والتى كانت تمثل أكثر من نصف عدد السفن الأوروبية؛ ففى سنوات ١٧٨٧-١٧٨٩ دخلت الإسكندرية فى المتوسط ١٥٣ سفينة فرنسية) كانت حمايتها أكثر أمنًا؛ وذلك بفضل قوافل السفن تحت حركة سفن حربية[٣]. فالقرصنة التى مارسها المالطيون على

---

(١) يوجد في أرشيف القناصل الفرنسيين العديد من عقود "النولون" فبالنسبة لـ "كوس" (ستانشو Stanchio) انظر (C.C.M., Fonds Roux, LIX, 28 Septembre 1730) وتونس (A.N., Alexandrie, B1 103, 27 février 1730)؛ ولستانبول (Ibid., B1 106, 4 février 1744)؛ وأوبيه (C.C.M., j 1651, 19 septembre, 1739)؛ وأزمير (A.N., Alexandrie, B1 107, 9 septembre, 1749)؛ رودس (Ibid, 24 juillet 1751)؛ يافا (Ibid, B1 108, 19 octobre 1759) .. الخ.

(٢) A.N., Alexandrie, B1 107, 1er août 1753.

(٣) وحول مشكلة الأمن بالبحر المتوسط انظر :

وجه الخصوص مثلت إزعاجًا لأرباب النقل المحلى، وهو ما كـان يـسعد كثيـرًا القناصل، فكتب تاتيو فى العام ١٧٧٨ : "أنه من الضرورى للغاية من أجـل دعـم القافلة التجارية الفرنسية؛ أن يظهر القراصنة بين الحين والآخر أمام بوغاز دمياط وأن يقوموا ببعض المصادرات والنهب، وبدون هذه الوسـيلة سـتظل المراكـب المحلية تقوم بنقل كل التجارة تقريبًا على ساحل سوريا"(١). وأخيرًا تميزت ملاحـة السفن الأوروبية بمزايا أخرى؛ منها : وجود لائحة تنظم الرسوم الجمركية بـشكل ملائم للغاية (فالسفن الأوروبية المشحونة بالبضائع كانـت تـدفع رسـوم دخـول وخروج أقل قيمة من غيرها)، إلى جانب الحصانة الكبيرة من التعرض للإهانـات المحلية، والأمن والأمان الذى وفرته المعاهدات التجارية وحماية القناصل(٢).

وتعين على السلطات العثمانية، إزاء الاعتداءات المتعددة التى تعرضت لها السفن المحلية طيلة القرن الثامن عشر – تعين عليها أن تَجِدَّ فـى حمايـة قوافـل التجارة البحرية المحلية وذلك بالعمل على احترام الامتياز التجارى الذى تمتعت به –نظريًا– ملاحة السفن المحلية بين موانئ الإمبراطورية (صدر ذلك فـى سـنوات ١٧١٦، ١٧٤٧، ١٧٥٣، ١٧٥٥، ١٧٥٧، ١٧٦٧) أو على الأقل حثهـا علـى أن تكون الأولوية فى استخدام السفن العثمانية الماثلة داخل ميناء الإسـكندرية (كمـا جرى فى سنوات ١٧٤١، ١٧٤٨، ١٧٥٠، ١٧٨٤، ١٧٨٨)(٣). غيـر أن جهـود

Paris, Le Levant, 180-195.

(١) A.N., Alexandrie, B1 111, 23 avril 1778.

(٢) لخص جيرار هذه المسألة بقوله : "وهكذا، فإنه برغم كل مزايا موقع جـزر اليونـان وكـل سواحل الإمبراطورية التى حبتها بها الطبيعة، فإن الأمم الأجنبية هى التى تقوم علـى كـل التجارة البحرية لهذه الأقطار تقريبا" (Girard, Mémoire, 661-2)

(٣) A.N., Caire, B1 318, 21 décembre 1716; B1 326, 3 février 1741; Alexandrie, B1 106, 30 septembre 1747, 31 décembre 1748; Caire, B1 329, 9 février 1751; Alexandrie, B1 107, 15décembre 1753; B1 108, 12 avirl 1755, 17 juin 1757; B1 109, 11 aôut 1767, B1 113, 26 mars 1784; B1 114, 1er mars 1788.

القناصل ومساعيهم وفساد السلطات فى الإسكندرية وفى القاهرة، والرشاوى التى كانت تفعل فعلها فى تخفيف حدة الأوامر السلطانية، هذا إلى جانب تدليس موظفى الجمارك الذين ارتبطوا بمصالح مع الفرنسيين، ومقاومة التجار المحليين لتلك الأوامر؛ وذلك بسبب اعتيادهم على استخدام السفن الأوروبية – كل ذلك كان فى مجمله سببًا فى الإعراض عن تنفيذ تلك الأوامر، ومن ثم كانت حرية النقل المحلى – دائماً – فى صالح الملاحة الأوروبية :وقدر جيرار بأن نحو عشر سفن فرنسية كانت تقوم على الحركة التجارية بين أوروبا ومصر، وعدد معين من تلك السفن كانت تشق طريقها بين الموانئ الساحلية الشرقية والموانئ الأخرى[1].

القوافل البرية

قامت القوافل البرية فى التجارة مع سوريا ومع المغرب بوجه خاص بدور ثانوى، على أنه دور لا يمكن إهماله أو تجاوزه : ففى العام ١٧٨٩ قدر بلدوين، قنصل الإنجليز بالإسكندرية، حجم المنتجات المُصَدَّرة من خلال هذا الطريق البرى بـ ٥٠,٠٠٠ جنيه استرلينى (أى حوالى ٢٠ مليون بارة) مع الشام، و ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى (حوالى ٤٠ مليون بارة) مع المغرب[2].

وحول هذا الاحتكار لنقل التجارة المحلية والإقليمية بين الموانئ الساحلية بواسطة الأوربيين انظر : .Gibb et Bowen, Islamic society, I, 309

(١) Girard, Mémoire, 675.

(٢) F.O., 24/1, 21 juin 1789.

ويعادل الجنيه الإسترلينى أربعة ريالات (وكان السعر الجارى لصرف الريال بـ ١٠٥ بارة فى العام ١٧٨٩).

وكانت العلاقات التجارية مع بلدان شمال أفريقية[1]، عبر الطريق البرى، قد ارتبطت بشكل محدد بالحركة السنوية لقافلة الحج المغربى إلى الأراضى المقدسة، وهو الطريق الذى كانت القاهرة إحدى محطاته الأساسية. وشكّلت قافلة حجاج المغرب الأقصى الدعامة الرئيسية لقافلة الحج المغربى التى كان يلتحق بها حجاج الجزائر وتونس وطرابلس، وإن كانت هذه البلدان الثلاثة تتوجه بالعديد من حجاجها إلى مصر، عبر الطريق البحرى بصفة خاصة. وتتراوح إجمالى قافلة الحج المغربى ما بين ٥,٠٠٠ إلى ١٠,٠٠٠ حاج، يصطحبون معهم عشرة آلاف جملاً. وكان فى الإمكان طرق مسالك متنوعة لقافلة الحج : فعادة ما كانت القافلة تمر من جنوب جبال الأطلس الصحراوية (عبر توات، أوارجلا، نيفزاوا أو من خلال لاغوات وبسكرا) والتى تؤدى إلى جاييس، وإلى البحر المتوسط حيث تمضى بعد ذلك على طول الساحل. وكانت قافلة الحج تواجه، عبر هذا الطريق شبه الصحراوى، اعتداءات قبائل البدو، كما تعرض لها قطاع الطرق الذين كان يُثير جشعهم وطمعهم تلك الأموال الضخمة والبضائع المتنوعة التى كان الحجاج المغاربة ينقلونها معهم واختلاط التجار بالحجاج؛ حيث كانت البضائع التى تخص قافلة حجاج مكة تُعفى عند دخولها إلى مصر من الرسوم الجمركية.

وكانت قافلة الحج بشمال أفريقيا شأنًا مغربيًا محضًا : فقد كانت تُنظم تحت رعاية سلاطين المغرب، ويتولى ممثلون لهم أمر قيادتها[2] حيث لم تشتمل القافلة إلا على المغاربة الذين كان انشغالهم بالحج إما

---

(١) انظر بشأن الحج المغربى وملامحه التجارية :

Girard, Mémoire, 641-2, 643-4; Clerget, Le Caire, II, 203-5; A. Reymond, Tunsiens et Maghrébins au Caire au XVIIIe Siècle, 336-371.

(٢) حول تعيين الأمير على ركب الحجاج (أو شيخ الركب) بواسطة باى تونس انظر عمل المؤرخ التونسى ابن أبى ضياف (اتحاف أهل الزمان، ج٣، ص ١٤٣) وكانت قيادة القافلة المغربية فى الغالب لأحد أفراد عائلة سلطان المغرب.

(A.N., Alexandrie, B1 114, 1er avril 1788).

لغرض دينى وإما لغرض تجارى، أو للأمـــرين معًــا. ولــم يلعـــب التـــجار المصريون أى دور فى هذه التجـــارة البرية، بل وفى الـقـــاهرة نفـــسـها كـــان الإتجار فى المنتجات التى تُجلب من شمال أفريقيا يتم بصفة خاصة فـــى أســـواق المغاربة.

أما التجارة البرية مع الشام، فكما لاحظنا من قبل، لم تحظ سوى بنـــصيب محدود من المبادلات التجارية مع هذا الإقليم وإذا أخذنا فى الاعتبار قرب الـــشام، ووسائل الانتقال والاتصالات السهلة والميسورة مع مصر، لأدركنـــا الـــسبب وراء عدم وجود قافلة واحدة؛ فقد كان يوجد عدد كبير من القوافل الصغيرة التى اشـــتمل كل منها على مائة جمل. وكان الطريق المعتاد طرفه يمر بالـــصالحية والعـــريش وغزه وعسقلان أو الخليل. وكان للتجار فى تلك القوافل بضائع تخصهم، يكلفـــون من قبلهم شخصًا معينًا يُطلق عليه "وكيل التجـــارة" الـــذى تركـــزت مهامـــه فـــى اصطحاب القافلة حتى وصولها للجهة المحددة لها، بينما عهدوا إلى شيوخ القبائـــل البدوية بإقليمى القاهرة والعريش أمر نقل البضائع[١]. ولم تـــشارك هـــذه القبائـــل العربية (وكانوا فى الغالب ينتمون إلى قبيلة الطرابين) بصورة مباشرة فى تجـــارة القوافل البرية، وإنما كانوا يكتفون بتأجير الجمال للقافلة. ولـــم يكـــن مـــن قبيـــل الاستثناء النادر أن يقوم القائمون على نقل البضائع بالتفاهم مع القبائل على نهـــب القافلة واقتسام غنائمها المسلوبة[٢].وأقام التجار الشوام بـــشكل رئيـــسى بالقـــاهرة، وارتبطوا بمصالح تجارية مع مواطنيهم، وفى أحايين أخرى مع أقاربهم بدمـــشق، والقدس أو نابلس، وهؤلاء التجار هم الذين تخصصوا فى هذه التجارة. ومن ناحية أخرى كانت المنتجات الرئيسية التى يتم استيرادها من الشام، عـــن طريـــق البـــر، ولاسيما التبغ والصابون والأقمشة، تعد احتكاراً تجاريًا بالفعل للتجـــار الـــسوريين بالقاهرة.

---

(١) Voir Girard, Mémoire, 644, 647, 650; Clerget, Le Caire, II, 201-2.

(٢) Girard, Mémoire, 650.

وثمة حادثة سطو من هذا النوع وقعت إبان الاحتلال الفرنسى انظر :

(Vincennes, B6 20, 24 mars 1799)

٢- التجارة مع أوروبا [1]

---

(١) اعتمدنا في دراستنا للتجارة الخارجية لمصر - بشكل أساسي - على المصادر التالية :

1. Les Mémoires sur l'Egypte de J.B. Trécourt, Publiés par G. Wiat.

ومع أن المؤشرات البيانية لتريكور قليلة التفاصيل، إلا أن البيانات التى طرحها بشأن أساسيات التجارة الجارية نحو العام ١٧٨٣ تعد الوحيدة الكاملة نسبياً.

٢- وتغطى البيانات الإحصائية (بسجل A.N., Alexandrie, B1 112) سنوات ١٧٧٦-١٧٨١.ورصدنا بها تفاصيل التجارة بين مصر والقوى الأوروبية التى كان لها دوراً أساسيًا في التجارة الغربية مع الشرق : مثل فرنسا، ليفورن، للبندقية، أما إنجلترا وتريستا فترد لمامًا . ولمدتنا هذه المصادر أيضًا بتقديرات بيانية للتجارة البحرية بين مصر والبلاد الإسلامية بالبحر المتوسط : بلاد المغرب (الجزائر، تونس، وطرابلس)، وتركيا في الجانبين الأوروبى والآسيوى، والشام (وللأسف بيانات هذه البلاد غير كاملة). والبيانات الإحصائية الخاصة بالمجموعة الأخيرة من البلاد المذكورة ليست سوى بيانات إجمالية لكل ميناء (وتخص الواردات والصادرات)، مع قوائم بالمنتجات الأساسية المُصدرة ولكنها غير محددة بيانياً وليست كذلك كاملة؛ والمعلومات الأكثر تفصيلاً الموجودة في هذه الوثائق تتعلق فحسب بالواردات الصادرة من تونس وطرابلس وخانية وسالونيك. وتغيب البيانات تمامًا بشأن تجارة القوافل وتجارة البحر الأحمر.

٣- وثمة مصدر آخر كتبه جيرار في كتاب "وصف مصر" والذى خصصه للحديث عن التجارة الخارجية لمصر (Mémoire, 621-687) وإن كنا مضطربين إلى تحويل البيانات الكمية التى ذكرها جيرار إلى ما يُعادلها بالنقد المحلى، ويتعين علينا ألا نغفل الطابع التعسفى أحيانًا لهذه التقديرات. وقد ذكر جيرار ما يتعلق بالتجارة مع داخل أفريقيا، ومع الشام والمغرب، وللأسف لا نجد ما يخص بيانات التجارة البحرية بالبحر الأحمر، والتجارة مع تركيا. أيضاً لم يرصد لنا جيرار أية بيانات تخص تجارة القوافل مع الشام وقافلة المغرب - مصر، وقافلة مصر - الحجاز. وعلى ذلك فالقائمة التى ذكرها غير كاملة إلى حد كبير. ومن ناحية أخرى، يخلط جيرار بين البيانات السابقة على العام ١٧٨٩ والتالية لحروب الثورة الفرنسية، ونتيجة لذلك فإنه لا يُقدّر بوضوح أهمية تجارة فرنسا بالنسبة إلى تجارة الولايات الإيطالية. وعمومًا بالغ جيرار فى تقديره لأهمية التجارة الغربية بالنسبة إلى التجارة الشرقية لمصر. وفي النهاية نجد أن بعض تقديرات جيرار مشكوك فى دقتها، وثمة نقطتين يتعين علينا تصحيح البيانات التى ساقها جيرار بشأنهما وهما :

- الأولى تتعلق بواردات الأقمشة من المدن الإيطالية، فالبيانات التى ذكرها استند فى تقديرها على مشتروات الجوخ الفرنسى الذى أصبح منذ بداية حروب الثورة الفرنسية يُجلب عن طريق ليفورن (٢٠٠ بالة سنوياً) وعن طريق البندقية (٢٠٠ بالة بدلاً من ٢٠ أو ٣٠ كما هو معتاد) (Mémoire, 663, 669) كما أن تقديره لمشتروات

الواقع إننا لم تتوافر لنا معلومات دقيقة جدًا سوى ما تعلق بالتجارة الأوروبية مع مصر، ولو أن هذه التجارة لم تشكل أساس النشاط التجارى لهذا البلد. ولن يتم معالجة هذا الموضوع بصورة وافية فى هذا الفصل، إذ أن كثرة المعلومات المتعلقة به إنما تيسر إمكانية تحليل النشاط التجارى الأوروبى، فيا بعد، بصورة أكثر تفصيلاً من ناحية ووصف تطوره من ناحية أخرى.

وتشكلت صادرات مصر إلى كل من فرنسا وليفورن والبندقية (والتى تمثل بالفعل مجمل تجارتها الأوروبية تقريبًا) تشكلت من ثلثى منتجاتها النباتية والحيوانية ومن المواد الخام المعدنية أو المواد نصف المصنعة (مثل الأرز، الكتان، الصوف، غزل القطن، الجلود، السنامكى، الزعفران، وملح النشادر : ٦٠,٤% من إجمالى صادرات مصر)، أما المنتجات الشرقية والأفريقية المُعاد تصديرها فمثلت ربع الصادرات (٢٦% من الإجمالى)، ولم تمثل المنتجات المصنعة محليًا سوى نسبة ضعيفة (مثل المنسوجات : ١٠,٦%). وكانت مصر تشترى ، فى المقابل مواد خام أولية للحرفيين (مثل نبات القرمزية والمعادن : ١٩,٣%) والمنتجات المصنعة (مثل المنسوجات، الورق، والخردوات : ٥٧,٩%) والكماليات (مثل المرجان، المصنوعات الزجاجية، والتوابل : ١٠,٢%)[1].

المنسوجات الفرنسية التى بيعت بطريقة "مباشرة" بدت أعلى من المتوسط الذى أمكننا رصده بالوثائق الأرشيفية، دون أن نأخذ فى الاعتبار الحوادث الطائلة على التجارة الجارية.

- النقطة الثانية تتعلق بصادرات سوريا إلى مصر، فنحن نرى أنه بدلاً من ٢٠٠٠ بالة صغيرة من الحرير المصدر من بيروت (والذى يُقدر جيرار قيمته بـ ١٤٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة!)، فى مقابل ٢٠٠ إلى ٤٠٠ بالة من طرابلس، يتعين أن نقرأه ٢٠٠ بالة وليس ٢٠٠٠ بالة (Mémoire,646). ويقدر دى شابرول أن هذين المينائين (بيروت وطرابلس) كانا يصدران نفس كمية الحرير إلى مصر (٥٠٠ بالة).

(١) وتمثل هذه النسب المئوية متوسط سنوات ١٧٧٦-١٧٨١، انظر (A.N., Alexandrie, B1 112) وإذا كانت البيانات التى ذكرها جيرار تختلف قليلاً مع هذه النسب، إلا أنها لا تفسد الملامح الأساسية لهذه القائمة العامة.

الصادرات : البن والتوابل

ويتعين أن نحدد – من الزاوية الزمنية – بدايات تصدير البن والمنتجات الشرقية المستوردة من الحجاز والتي كان يُعاد تصديرها. فقد ارتبطت انطلاقه تصدير تلك المنتجات بنهاية القرن السابع عشر، والتي تطورت معها التجارة المصرية مع أوروبا. وقد أفاد التجار الأوروبيون من التجارة في الأفاوية وخصوصًا تجارة البن وجنوا أرباحًا طائلة من وراء ذلك : ففي العام ١٧٠٨ كان قنطار البن الذي يشتريه التاجر الأوروبي بالإسكندرية بـ ٢٨ إلى ٢٩ قرشًا، كان يمكنه بيعه في ليفورن بـ ٥٣ قرشاً؛ وفي نهاية القرن أيضًا نجد رطل البن الذي كان يُشترى بالقاهرة بـ ٤٥ إلى ٥٠ سول كان يطرح للبيع في مرسيليا بثلاثة فرنك[١]. وبلغت تجارة البن ذروتها خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر : فالفرنسيون وحدهم كانوا يوردون لفرنسا في السنة العادية ٣,٠٠٠ فردة بن، وأحياناً أكثر من ذلك، وأقصى حد بلغته تجارة استيراد البن كانت إبان عامي ١٧١٤ و١٧١٥؛ حيث استوردوا ٢٢,٠٠٠ و ٢٣,٠٠٠ قنطارًا من البن؛ ومثلت هذه المشتروات من البن في المتوسط ٥٧,٧% من صادرات مصر إلى فرنسا بين عامي ١٧٠٠ و ١٧٠٩؛ و ٥٢,٧% بين ١٧١٠ و ١٧١٩[٢]. وعلى ذلك يتضح أن الفرنسيين اشتروا أكثر من نصف كمية البن المُصدَّرة إلى أوروبا، أي حوالي ٥,٠٠٠ إلى ٦,٠٠٠ فردة بن، وهو ما يعادل سدس أو خمس الواردات المصرية من بن اليمن.

---

(١) A.N., Caire, B1 316, 16 juillet 1708; Clerget, Le Caire, II, 73.

(٢) تراجع البيانات الإحصائية الخاصة بتجارة الشرق في أرشيف غرفة التجارة بمرسيليا (C.C.M., I 26) وفي العام ١٧١٥ اشترى التجار الفرنسيون كميات من البن تعادل ٣,٥٤٤,٨٨٥ فرنك (من إجمالي الصادرات المقدر بـ ٥,٢٨٢,٦٤٧ فرنك).

وكانت أسعار البن قد دخلت ، منذ العام ١٦٩٠، مرحلة ارتفاع مستمر، بلغت ذروتها بين عامي ١٧٠٦ و ١٧٢٦. ومن الصعوبة بمكان أن نعرف بأي كيفية ساهمت حركة شراء التجار الأوروبيين لكميات كبيرة من البن في غلاء سعره. وأيًا كان الأمر، فقد أصبحت مسألة غلاء سعر البن مقلقة في القاهرة واستانبول؛ حيث كانت السلطات تخشى من تعرض إمداد الإمبراطورية العثمانية بالبن للتناقص، بسبب سحب الأوروبيين لكميات كبيرة منه؛ ذلك أن البن أصبح سلعة ضرورية مثله مثل الأرز. على أنه في النهاية مالت الكفة الراجحة في اتجاه تأمين مصالح المسيحيين (الأوروبيين)، سواء في إطار العلاقات البحرية مع أوربا أو في الملاحة "الداخلية" بين سواحل الإمبراطورية، من ميناء عثماني إلى آخر، الأمر الذي شكَّل تهديدًا اقتصاديًا للملاحة العثمانية ، وكان سببًا لحالة من السخط السياسي لدى الولاة: فبدءًا من مطلع القرن الثامن عشر اتخذت عدة قرارات تُحَرِّم تصدير البن لأوروبا، وبعد ذلك ظلت مراسيم التحريم تجدد كل فترة. وكان أول قرار من هذا النوع قد أصدره باشا القاهرة إبان حالة غلاء شديدة وقعت في العام ١٧٠٣، على أن هذا الأمر سرعان ما أُبطل العمل به بعد ذلك بقليل[١] وفي العام ١٧٠٦ أصدر الباشا، وهو بصدد معالجة غلاء سعر البن في الإمبراطورية بناءً على أمر عالٍ، أصدر قراراً بمنع تصدير هذه السلعة على المراكب الأوروبية.

وتكرر صدور هذا الحظر مرات عديدة خلال السنوات التالية، ولاسيما في سنوات ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٤، ١٧١٦، ١٧١٩، ١٧٢٠، وفي بعض الأحيان تم تنفيذ هذا الحظر بصرامة شديدة : ففي شهر ربيع الثاني من العام ١١٢٦/ يونيو ١٧١٤ أرسل السلطان أمرًا رسميًا إلى باشا القاهرة وإلى قادة الفرق

(١) A.N., Caire, B1 315, 11 mars, 16 avril, 4 juillet, 8 octobre 1703.

العسكرية السبع، منددًا بـ "الشح المعيب" لموظفي الجمارك الذين درجوا على بيع السلع المحظورة (القمح، الأرز، البن) للمسيحيين، وأوضح أن هذا المسلك يتسبب في وقوع القحط والغلاء باستانبول وداخل الإمبراطورية، واصفاً تصرفهم بأنه حالة بالغة العصيان[1].

إن تجديد صدور مراسيم الحظر تبين إلى أى مدى كان الالتزام بتنفيذها ضعيفاً[2]. وأن المصالح الضخمة لتجار البن تعارضت مع ذلك الحظر الذى كان يُطبَّق بجدية صارمة ودفعًا للحظر، تقدم التجار الأوروبيون القناصل بالقاهرة لدى الباشا، وفى استانبول لدى السلطان، لكى يوضحوا بأن السبب الحقيقى فى نقص وغلاء البن إنما يعود إلى المشتروات المباشرة التى يقوم بها الفرنسيون والإنجليز والهولنديون فى مناطق الإنتاج باليمن. واجتهدوا كذلك فى إقناع التجار المسلمين بالقاهرة بهذا السبب، وغالباً ما نجحوا فى ذلك : ففى العام ١٧١٩، وبمناسبة وصول قابجى باشا إلى القاهرة للاستفسار عن أسباب ارتفاع سعر البن، قام جميع التجار بالتوقيع على مذكرة كانت مستوحاة مباشرة من قنصل فرنسا[3] وكان تجار البلاد يؤيدون حرية تجارة البن؛ فقد كتب القنصل لومير فى العام ١٧١٨ يقول : "إن التجار المسلمين بمصر يرغبون بشدة فى جعل كل تجارة البن تتم فى إطار

---

(١) C.C. M., J 571, 31 octobre 1714.

(٢) تشير البيانات المذكورة أعلاه إلى أن مشتروات الفرنسيين للبن زادت خلال السنوات نفسها من ١٧١٠ إلى ١٧١٩ (بمتوسط سنوى ٨,٩٢٧ قنطارًا) وذلك بالنسبة إلى الفترة من ١٧٠٠ إلى ١٧٠٩ (التى متوسطها السنوى ٨,٤٩٨ قنطارًا).

(٣) A.N., Caire, B1 318, 26 avril 1719; C.C.M., J 572, 31 juillet 1719.

إن ما قام به القناصل كان فى الواقع يخدم مصالح التجار الفرنسيين إلا أنه فى الوقت نفسه أفاد التجار المسلمين الذين وجدوا فى حركة شراء البن مباشرة من اليمن أكبر منافسة خطيرة تهدد مصالحهم ولذلك تمنوا أن يُوطد تصدير البن عبر الطريق التجارى (اليمن – الحجاز – مصر).

البحر المتوسط؛ إذ أن ذلك من مصلحتهم.. ولقد تشاورت مرات عديدة مع التاجر الشرايبى وكبار تجار البن الآخرين ممن أُضيروا من بيع البن مباشرة باليمن". ومع ذلك فإن الخوف من "الإهانة" منعهم أن يُبدوا ملاحظاتهم فى هذا الموضوع[1]. وكان أوجاق الانكشارية يباشر حماية مهمة على التجار الفرنجة (وإن كانت أكثر فاعلية باعتبار أن الانكشارية هم المسيطرون على الجمارك)، كما كانت لهم مع التجار المحليين صلات قوية للغاية، ومكنهم كل ذلك من تدعيم الطلبات المقدمة من القناصل. وعندما نجح القناصل بمساعدتهم فى تهريب البن، بذلوا لهم (أى للانكشارية) "عطايا" مالية ضخمة[2]. وكانت السلطات فى الإسكندرية متشيعة لأوجاق الانكشارية، وقد برهنت بوضوح على اتباعها المراعاة والمحاباة نفسها التى والتها الانكشارية للتجار الأوروبيين، فكتب القنصل لومير فى العام ١٧٢٠ بمناسبة صدور مرسوم خطر جديد لتصدير البن : "لم تعر السلطات فى الإسكندرية اهتمامًا لتنفيذ هذا المرسوم، وتركوا لنا حرية شحن المراكب بالكميات التى كنا فى حاجة إليها"[3]. وكان الباشوات من جانبهم يتأرجحون بين الاهتمام بالطاعة الواجبة لتنفيذ "الأوامر العلية" وبين مصالحهم الشخصية : ففى العام ١٧١٦، وتحديدًا بعد

---

(١) C.C.M., J 572, 26 octobre 1718.

(٢) نجح الفرنسيون فى العام ١٧١١ فى تصدير البن بعد أن استمالوا إليهم أفرنج أحمد باشى أوده باشى الانكشارية (A.N., Caire, B1 316, 4 mai 1711) وفى العام ١٧١٢ أعطى القناصل إلى الحاج عبد الله باشى أوده باشى الانكشارية على كل فردة بن يتم تهريبها قرشًا وخمس بارات. (C.C.M., j 571. 23 juin 1712) وفى العام ١٧١٤ تلقى أوجاق الانكشارية ١٠,٠٠٠ قرشًا؛ لأجل تسهيل تهريب ٣,٠٠٠ فردة بن (C.C.M, J 571, 31 octobre 1714) وإبان بروز صعوبات شديدة فى تصدير الشحنات المهمة جدًا من البن فى العام ١٧٢٠، أبدى قنصل فرنسا أسفه وحزنه على وفاة "كتك محمد، كبير أمناء الجمارك وكتخدا الانكشارية.. حامينا الوحيد".

(A.N., Caire, B1 319, 28 août 1720).

(٣) A.N., Alexandrie, B 1 101, 26 octobre 1720.

وصول أمر عالى بمنع تصدير السلع المحظورة إلى مسيحى أوروبا، تمكن قنصل فرنسا من الحصول على إذنٍ يسمح بتصدير ١,٣٠٠ فردة بن فى مقابل دفع "عطية مالية" قدرها ٣ قروش على كل قنطار (وكان القنطار بـ ٢٣ أو ٢٤ قرشًا) [١]. ومع وصول رجب باشا من جديد فى ١٦ أكتوبر ١٧٢٠ بدأ بحظر تصدير البن، متبعًا فى ذلك أسلوبًا صارمًا للغاية، ومع ذلك ففى نهاية شهر فبراير أعلن عن استعداده لتصدير ٢,٠٠٠ فردة فى مقابل عطية مالية تقدر بـ ١٣,٠٠٠ قرشًا [٢].

وفى ظل هذه الظروف أصبحت عمليات تهريب البن المحظورة قاعدة مستمرة وذلك على نحو ما توضحه البيانات الإحصائية لتجارة واردات البن حتى إن مراسيم الحظر لم تعد تمثل سوى حجة يبرر بها طلب جباية إتاوات ضرائبية، ثقل عبأها جدًا على التجار الأوروبيين بقدر ما أفادت السلطات فى الإسكندرية، وذلك فى لقاء المخاطرة التى قد تؤدى أحياناً إلى التسبب فى مشاكل وحوادث خطيرة للغاية : ففى العام ١٧١٤ كان ينجم عن تصدير كميات ضخمة من البن "المهرب بطريقة شرعية" وقوع هياج شعبى بالقاهرة [٣]؛ وكانت الفضيحة الكبيرة التى حدثت فى العام ١٧٢٢ قد اقترنت بأسماء أصحاب المقامات العالية فى السلطة، وهو أمر يوضحه بجلاء اتجاه الباشا إلى اتخاذ قراره بإعدام "كتخداه" [٤].

---

(١) A.N., Caire, B1 318, 22 décembre 1716.

(٢) A.N., Alexandrie, B1 101, 26 ocotbre 1720; Caire, B1 318, 21 novembre 1720.

وأعلن الباشا فى العام ١٧١٨ دون مواربة إلى القنصل الفرنسى أنه ليس ثمة ضرورة أن يطلب من الباب العالى أوامر بشحن البن، وأنه "يتعين عليهم أن يسووا الأمر معه، وأنه "يمكنه أن يعطينا تصريحًا بشحن ألفين أو ثلاثة آلاف فردة سنويًا"

(A.N., Caire, B1 318, 31 août 1718).

(٣) C.C.M., J 571, 31 octobre 1714.

(٤) انظر حول هذه المسألة الفصل الرابع عشر.

ومع ذلك، فإنه بدءًا من العام ١٧٢٠، وبصفة خاصة من العام ١٧٣٠، أخذت الأمور تُضبط على نحوٍ هادئ. ولأسباب مختلفة، تناقصت كميات البن المباعة للأوروبيين بدرجة كبيرة : إذ كانت قرارات الحظر والإهانات والإذلال الذى ينجم عن تهريب البن، قد حمّل سعر البن حملاً ثقيلاً، بشكل أصبَح عائد أرباحه ضعيفًا، هذا فى الوقت الذى ظل البن المستورد عبر السويس يُعانى من المنافسة التى نجمت عن استمرار شراء البن بشكل مباشر من اليمن[١]، والبن المجلوب من أمريكا. ويُضاف إلى تلك الأسباب "المحلية" حصول تجار مرسيليا، فى العام ١٧٢٣، على امتياز واردات البن إلى فرنسا من شركة الهند[٢]. وفيما يتعلق بالتجارة الفرنسية الوحيدة المستمرة فى شراء البن من مصر، فقد انخفضت الكميات المشتراه من ٥٨٧,٧٣٣ فرنك (وهو المتوسط السنوى بين عامى ١٧٢٠ و ١٧٢٩، ويعادل ٣٤% من إجمالى الصادرات) نقول انخفض إلى ٣٢٨,٦١٨ فرنك (متوسط سنوات ١٧٣٠-١٧٣٩، ويعادل آنذاك ١٦% من إجمالى الصادرات)، ويعنى هذا أن الانخفاض بلغ فى المتوسط ٢,٧٨٥ قنطاراً و ١,٨٩٣ قنطاراً سنوياً[٣]. وساهم انخفاض سعر البن منذ العام ١٧٢٦ وحتى العام ١٧٦٥، فى انخفاض حدة التوتر . وكانت حكومة الباب العالى، منذ العام ١٧١٧، قد أبدت تساهلاً فى التعليمات الصارمة التى كان يتعذر بوضوح تطبيقها، فسمحت بتصدير كميات محدودة[٤]؛ وقبلت فى العام ١٧٢٦ تصدير البن إلى أوروبا على شرط

---

(١) Voir Paris, Le Levant, 384.

وأكد القنصل بنيون فى العام ١٧٣٠ بأن امتياز شراء البن من شركة الهند أثّر كثيرًا على تجار موانئ الشرق. (A.N., Caire, B1 320, 23 octobre)

(٢) Paris, Le Levant, 559.

(٣) C.C.M., I 26 , Statistiques.

(٤) حصل سفير فرنسا فى استانبول على تصريح لصالح الأمة الفرنسية فحسب فى تصدير ٢٠٠٠ فردة بن من مصر . (A.N., Caire, B1 318, 28 avril 1717)

استيفاء حاجة استانبول التي حددتها بـ ٥,٠٠٠ فردة بن[١]. وعلى الرغم من ذلك، ظل قرار الحظر الرئيسي بمنع تصدير البن إلى العالم المسيحي قائمًا، بل وأعيد الإشهار به مرات عديدة، ولاسيما إبان سنوات ١٧٣٢، ١٧٤٦، ١٧٦٢، ١٧٦٤، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٨٤، ١٧٨٨؛ بيد أن التجار الأوروبيين لم يواجهوا صعوبات كبيرة في الحصول على تصاريح ضرورية لتسهيل تصدير كميات البن المطلوبة، وذلك بفضل دفعهم للرشاوى من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب تناقص قوة الطلب نسبياً، مما حثهم على تصديره.

ولم يعد البن يحظى بالمكانة المميزة التي كان يشغلها في الصادرات المصرية لأوروبا : فنحو نهاية القرن، وتحديدًا بين ١٧٧٦ و ١٧٨١ بلغ متوسط صادرات البن إلى مرسيليا وليفورن والبندقية ٧٨٦,٩٦٧ فرنك (أي ١٧,٨% من إجمالي الصادرات)، وهذا يمثل تقريبًا أقل من ضعفي ما كان الفرنسيون يصدرونه إلى بلادهم بين عامي ١٧١٠ و ١٧١٩. على أن هذا التراجع في الصادرات كان قد أمكن تعويضه جزئيًا من خلال المكانة المهمة التي تبوأتها كل من التوابل والعقاقير في الصادرات المصرية؛ حيث بلغ متوسط صادراتها ٣٢٧,٠٧٢ فرنك سنوياً (٧,٤% من إجمالي الصادرات نحو البلدان الثلاثة)[٢]. وكان الصمغ واللبان (البخور) قد اشتد الطلب عليهما. وبدا هذا التطور متتابعًا خلال السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر : فوفقًا لجيرار مثلت صادرات البن ٢٣,٥% من إجمالي الصادرات المصرية للبلدان الثلاثة الأوروبية (مرسيليا، ليفورن، والبندقية) والتوابل الأخرى ١٤,٩%، والمنتجات الأفريقية ٩,٩%، وحظيت البندقية بتسعة أعشار صادرات البن، بينما وضعت فرنسا يدها على ثلثي التوابل[١]. وإذًا ظلت

---

(١) C.C. M., J 614, 5 mars 1726.

وتحددها وثيقة أخرى بـ ٦,٠٠٠ فردة بن ، انظر :

(A.N., Caire, B1 320, 28 septembre 1726 et Alexandrie, B1 101, 20 octobre 1726.

(٢) A.N., Alexandrie , B1 112, numéro 13.

صادرات البن، بينما وضعت فرنسا يدها على ثلثى التوابل[1]. وإذا ظلت تجارة إعادة التصدير المستمرة تلعب دورًا فى القائمة الأولى لتجارة مصر مع أوروبا.

الصادرات : المواد الخام ونصف المُصَنَّعَة

وشكَّلت المنتجات النباتية والحيوانية والمواد الخام المعدنية أو نصف المصنعة – على نحو ما سنرى فيما بعد – القوام الرئيسى للصادرات المصرية. ومع أن صادرات الأرز إلى العالم المسيحى كانت من السلع المحظورة، وأيضًا على الرغم من تجدد قرارات منع تصديره بصورة دورية – فإن الأرز ظل يُصَدَّر بطريقة شبه سرية، من خلال ميناء دمياط، وذلك طيلة القرن الثامن عشر، محققاً بذلك أرباحًا طائلة لأمناء الجمارك وللسلطات العسكرية. وتنوعت حمولات السفن من هذه السلعة، وذلك بحسب أهمية قوة الطلب فى أوربا وبحسب الشدة والصرامة الملحوظة فى تطبيق قرارات الحظر : ففى العام ١٧٧٦ تم تصدير ١٥,٠٠٠ أردب من الأرز، وهو ما يُمثل ١٣,٨% من إجمالى صادرات الفترة ١٧٧٦-١٧٨١ (ووفقًا لجيرار، فى نهاية القرن، كانت النسبة ٧,١%). أما صادرات القرطم (المنتج النباتى الذى كان يستعمل فى الصباغة باللون الوردى)، والسنامكى (وهو العقار الطبى المستخلص من نباتات تنمو فى صعيد مصر)، وملح النشادر (وكانت تتم صناعته من مادة مستخرجة من القرى) وملح النطرون (وهو ملح

---

(١) رصدنا بشأن السنوات الأخيرة من القرن ، والواقعة تحديدًا بين ١٧٨٦ و ١٧٨٩، سلسلة كاملة ومستمرة للبيانات الإحصائية لما كان يُصَدَّر من مصر لأوروبا، فتبين أن المتوسط السنوى لما كان يُصَدَّر لفرنسا وحدها قد بلغ ٣٨٥,٧٧٠ فرنك من البن (١٣,٥% من إجمالى الصادرات) و ٦٨١,٨١٦ فرنك من التوابل والعقاقير (٢٣,٩%) . وإذا مثلت تجارة إعادة التصدير للمنتجات الشرقية، بصورة مجملة ، أكثر من ثلث صادرات مصر لفرنسا (٣٦,٤%) انظر : A.N., Alexandrie, B1 114, États du commerce)

معدنى مستخلص من دلتا مصر واستخدام فى صناعة الصابون) – كانت صادرات هذه السلع قد شهدت تقلبات كبيرة، غير أنها سجلت زيادة واضحة فـى معـدلات صادرتها نحو نهاية القرن : إذا مثلت آنذاك ٢٣,٩% من إجمالى صادرات مـصر لأوروبا (ووفقاً لجيرار : ١٦,٣%).

وكانت مصر تُصدِّر الأصواف بكميات ضئيلة وخاصة الكتان وغزل القطن (٧% و ٧,١% من صادرات ١٧٧٦-١٧٨١) . وشكَّلت صادرات الجلود بـصفة دائمة واحدة من أهم المنتجات المصدرة من مصر العثمانية، وربما كانت الجلـود تمثل السلعة الأولى فى التصدير وذلك قبل الانطلاقه المفاجئة للبن فى نهاية القـرن السابع عشر – وكانت صـادرات الجلود فى القرن الثامن عـشر قـد تناقـصت أهميتها بالتدريج بالنسبة للتجارة الفرنسية، وعلى وجه الاحتمال بالنـسبة لتجـارة الدول الأوروبية الأخرى كذلك : فسوء نوعية الجلـود، وخفـة سُـمكها وغـلاء أسعارها، وخشونة أنسجتها بشكل خاص – مثلت كل هذه الخصائص عمومًا سـببًا لتـدهور تجارة تصديرها. ونحو نهاية القرن لم تمثل صادرات الجلود أكثـر مـن ٧,٦% (متوسط صادرات ١٧٧٦-١٧٨١) من صارات فرنسا وإيطاليـا (ووفقًـا لجيرار : ٨%)[1].

---

(١) يمكن تحديد نسبة صادرات الجلود إلى فرنسا فى ضوء البيانات الإحصائية المرصـدة فـى وثائق أرشيف غرفة التجارة بمرسيليا وذلك على النحو التـالى: ١٦,٥% (١٧٠٠-١٧٠٩)؛ ١٢,٥% (١٧٠٩-١٧١٠)؛ ١٥,٢% (١٧٢٠-١٧٢٩)؛ ١١,١% (١٧٣٠-١٧٣٩)؛ ١١,٨% (١٧٤٠-١٧٤٩)؛ ٩,٨% (١٧٥٠-١٧٥٩)؛ ٥,٨% (١٧٧٦-١٧٧٩)؛ ٤,٧% (١٧٨٦-١٧٨٩). انظر : (I 26, 27, 28, Statisiques). ثمة وثيقة بمحكمـة الإسـكندرية تبين أن "طوائف المدابغية" بالقاهرة والإسكندرية قد اتفقوا على إحكام الرقابة على تـصدير الجلود للخارج، مما يثير الشك فى ربط المؤلف بين انخفاض واردات الجلود لأوروبا وبين تدهور صناعة وتجارة الجلود . راجـع : محكمـة اسـكندرية الـشرعية، س٨٠، ص٨٥ (١١٦٠/١٧٤٨) (المترجم).

الصادرات : المنسوجات المحلية

كانت المنسوجات هى المنتج الحرفى المصرى الوحيد الذى شق طريقه إلى أوروبا. فكانت المنسوجات الكتانية والقطنية هى أهم هذه المنسوجات، فتصنع المنسوجات الكتانية فى ورش أسيوط ومنفلوط وأبو تيج والقاهرة (وكان يقال لها : "منوفى" ، "بتانونى"، "سيوطى" و"شبينى") أما المنسوجات القطنية فكانت تصنع بالقاهرة والمحلة الكبرى ورشيد (ويقال لها : "دمياطى"، "عجمى" ، "آمان"، و "محلاوى").

وكانت فرنسا هى الجهة الرئيسية التى تتلقى تلك المنسوجات بنسبة تعادل تسعة أعشار ما ينتج منها، وذلك فى نهاية القرن[1] : فكان حجم المشتروات الفرنسية من المنسوجات متواضعًا (إذ بلغ متوسطها السنوى ١٢٠,٩٤٨ فرنك عن الفترة من ١٧٠٠-١٧٠٩ وهو ما يعادل ٦,٥% فقط من إجمالى صادرات مصر لفرنسا)، ثم عرفت الصادرات بعد ذلك تقدمًا سريعاً (فزدات إلى ٢٩٧,٤,٣٥ فرنك كمتوسط لسنوات ١٧١٠-١٧١٩ (١١,٤%)، ثم إلى ٣٦١,٤٩٥ فرنك لسنوات ١٧٢٠-١٧٢٩ (٢١%) لتبلغ ذروتها فى الفترة من ١٧٣٠-١٧٣٩ : فقد صَدَّرت مصر آنذاك بما قيمته ٦٠٩,٣٦٢ فرنك (٣٠,٥%)، وكان الحد الأقصى فى العام ١٧٣١؛ وذلك عندما سجلت الصادرات قيمة ١,٠٤٤,٥٦٥ فرنك (٤٥,١%)، وكانت المنسوجات من النوع "الدمياطى" المصنوع فى رشيد تشكل أكثر من نصف هذه القيمة الأخيرة، إذ بلغت صادرات "الدمياطى" ٦٤٢,٣٣٦ فرنك. وكانت

---

(١) كان المتوسط السنوى لصادرات المنسوجات إلى فرنسا فى الأعوام ١٧٧٦-١٧٨١ يصل إلى ٤١١,٧٥١ فرنك، وذلك من إجمالى صادرتها إلى أوروبا البالغة ٤٦٩,٢٠٣ فرنك، وإذا فنسبة ما يرد إلى فرنسا من المنسوجات المصرية يصل إلى ٨٧,٧%. وتكاد تتطابق الأرقام التى ذكرها جيرار مع هذه النسبة : فصادرات المنسوجات إلى فرنسا، كانت بواقع قيمة تعادل١٨,٩ مليون بارة من إجمالى ٢٠,٤ مليون بارة (أى ٩٢,٦%).

مرسيليا تعيد تصدير جزء مهم من تلك الواردات إلى هولندا وإسبانيا[1]. على أنـه منذ العام ١٧٤٠ بدأت تنخفض على نحو مذهل صادرات المنسوجات المتجهة إلى فرنسا : فمتوسط ١٧٤٠-١٧٤٩ سجل ٢٠١,٤٥٢ فرنـك (١٠,٤%)؛ ومتوسـط ١٧٥٠-١٧٥٩ بلغ ٢٠١,٩٩٣ فرنك (١٠,٥%)[2]. ويفسر القناصل هذا التراجـع في حجم الصادرات بانخفاض نوعية الأقمشة المحلية من ناحية، ومن ناحية أخرى لعدم تناسب الأبعاد القياسية المطلوب توافرها في الأقمشة من قبل غرفـة التجـارة بمرسيليا[3] - على أن منحنى الزيادة يعاود الارتفاع قليلاً في نهاية القرن (متوسط ١٧٧٦-١٧٨١ : سجل ٢٩١,٧٠٨ فرنك (١٤,٢%)؛ ومتوسـط ١٧٨٦-١٧٨٩ : بلغ ٤٣٥,١١٤ (١٥,٣%) وذلك دونما أن تضع في الاعتبار ذلك المستوى المرتفع الذي سجلته صادرات المنسوجات بين عامي ١٧٣٠-١٧٤٠. وقدر جيرار قيمـة المنسوجات المباعة للبلاد الأوربية بـــ ٢٠,٤٩٠,٠٠٠ بـارة (٩,٦%) : تمثـل المنسوجات القطنية ثلثي ذلك المبلغ (سجلت ١٣,٩٠٥,٠٠٠ بارة) أما المنـسوجات الكتانية فتمثل الثلث الأخير بواقع قيمة (٦,٥٨٥,٠٠٠ بارة).

الواردات

تشكل المنسوجات الواردة من أوروبا أهم سلعة رئيـسية فـي المبـادلات التجارية بين أوربا ومصر. وتصدر فرنسا لمصر من المنسوجات أكثر مما تصدره ليفورن والبندقية معًا، فالمنسوجات الفرنسية تمثل أكثر مـن ٦٠% مـن إجمـالي الواردات وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

---

(١) A.N., a.n., Caire, B1 323, 1er juillet 1735.

(٢) C.C.M., I 26, 27, 28, Statistiques.

(٣) A.N., Caire, B1 326, 7 juillet 1743; Alexandrie, B 1 106, 26 et 30 mars 1753; B1 108, 25 mars 1755, B1 111, 5 septembre 1774.

جدول (٢٤)

واردات المنسوجات الفرنسية لمصر

الفترات الزمنية	المتوسط السنوى بالمدينى	نسبته إلى إجمالى الواردات	المصدر
١٧٢٥-١٧٢٨	٦,١٣٣,٥٤٥	٦٢,١	A.N., Caire B1 320; C.C.M., J.614
١٧٣٤-١٧٣٨	١٦,٢٨٠,٥٦٠	٦٣,٩	A.N. Caire, B 1 323,
١٧٦٣-١٧٦٨	٢٢,٧٣٦,٦٨٠	٦٨,٧	A.N.Alexandrie, B1 110
١٧٧٦-١٧٨١	٣٢,٤٧٣,٣٦٦	٦٦,١	A.N. Alexandrie, B1 112
١٧٨٧-١٧٩٠	٢٢,٣٩٤,٦٧٨	٦٢,٨	A.N., Alexandrie, B1 114

لقد بلغ المتوسط السنوى لمبيعات المنسوجات الواردة من فرنسا وليفورن والبندقية معًا، خلال الفترة من ١٧٧٦ إلى ١٧٨١ ما قيمته ٢,٥٠٨,٣٩٩ فرنك (أى ما يعادل ٤٢,٦٤٢,٧٨٣ بارة) وهو ما مثَّل ٥٢,٢% من إجمالى الواردات

المجلوبة من تلك البلدان الثلاثة لمصر[1]. وكان الجوخ المباع بالقاهرة متنوعًا جدًا، إلا أن النوع الأكثر انتشارًا تمثل فى جوخ "لوندر الواسع" وجوخ "اللوندرين من الدرجة الثانية"، وهناك نوع من الجوخ المتوسط، والجوخ الإنجليزى المحاكى لهذه النوعية. وكان تقدم مبيعات الجوخ الفرنسى حقيقة، فى رأى القناصل، بتطور الأذواق الرفيعة التى بلغتها الطبقات الشعبية؛ فقد كتب القنصل ليرونكور فى العام ١٧٤٨ يقول : "إن موضة ارتداء الجوخ التى كانت شاملة لأكابر البلاد منذ عشرين عامًا، ما لبث أن استشرت بين الأثرياء، وبعد ذلك بدأت تنتشر فى الناس عمومًا"[2]. ومالت أسعار أقمشة الجوخ إلى الانخفاض، وذلك على أثر تطور صناعتها فى فرنسا، ولما وقع بين التجار الأوروبيين من مضاربات سعرية. وكانت الحجاز تحظى بخمس الوارد من المنسوجات الأوربية[3].

وكانت مصر تستورد كميات مهمة من نبات القرمزية، والورق، وسبائك المعادن (الحديد، الرصاص، القصدير، الحديد الخام)، بقيمة تصل على التوالى إلى ١٣%، ٢,٦%، و ٦,٣% من إجمالى الواردات فى سنوات ١٧٧٦-١٧٨١. وأيضًا كان يُعاد تصدير جزء منها للحجاز. وكانت المصنوعات الزجاجية تُجلب بشكل رئيسى من البندقية، وتطورت مبيعاتها سريعًا فى السنوات الأخيرة من القرن، حتى لقد بلغت، وفقاً لتقديرات جيرار المبالغ فيها دون شك، ٤,٥٣٩,٠٠٠ بارة (أى ما يُعادل ١٤,١% من إجمالى الواردات)[4]. وإذا كانت هذه السلع (الكمالية) قد أُنتجت خصيصًا؛ ليستهلكها الأثرياء وأصحاب النفوذ السياسى

---

(١) حول غلبة الجوخ على الصادرات المتجه لأقاليم الإمبراطورية العثمانية انظر :

Paris, Le Levant, 542-552; De Girard (Mémoire).

وتمثل المنسوجات الواردة من فرنسا وليفورن والبندقية نسبة ٥٢,٣% من إجمالى الواردات.

(٢) C.C.M., J 585, 26 juin 1748.

(٣) A.N., Caire, B1 324, 6 février 1737.

(٤) Girard, Mémoire, 673-4.

والعسكرى، إلاً أنها شكلت فى الوقت نفسه منتجًا مهمًا يُعاد تصديره لإفريقيا : فالمصنوعات الزجاجية البندقية ذات النوعية الممتازة كانت مُخصصة لقافلتى دارفور وسنار[1]. واستوردت مصر جزءًا مهمًا كذلك من السلع الكمالية مثل العنبر (الكهرمان) الفاخر، والمرجان والتوابل (وبلغت قيمتها ٦,١% من قيمة الواردات خلال سنوات ١٧٧٦-١٧٨١؛ وفى تقديرات جيرار بلغت ٥,٩%). وسجلت واردات التوابل (الفلفل والقرنفل) وكذا الطربوش المصنع فى أوروبا على غرار الطربوش المغربى – سجلت فى تقدير جيرار ٣,٠٨٣,٣٠٠ مدينى (أى ١% من إجمالى الواردات)، مما يعنى تراجع للسلع التقليدية كنتيجة للتفوق التقنى والتجارى لأوربا.

الآثار الناجمة عن تجارة مصر مع أوروبا

وإجمالاً ، فإن التجارة بين مصر والبلدان الأوروبية الرئيسية كانت عند نهاية القرن الثامن عشر فى حالة محدودة من عدم التوازن : فالواردات من أوربا بلغت ٨١,٦٦٦,٣٨٥ بارة والصادرات ٧٥,٠١٤,٨٢٩ بارة، وذلك خلال سنوات ١٧٧٦-١٧٨١[2]. وإذا كانت مصر قد أفادت من الزيادة الكبيرة فى حجم الصادرات فى بداية القرن الثامن عشر والتى توازى معها تدفق المعادن النفيسة، إلاً أن تناقص مبيعات البن ما لبث أن أدى إلى تلاشى تلك الزيادة. وبعد العام

---

(١) Girard, Memoire, 664.

(٢) A.N., Alexandrie, B1 112.

وتكشف تقديرات جيرار عن وجود عجز تام ومتزايد (فالواردات من أوروبا بلغت ٣٠٩,٣١٣,٨٤٠ مدينى؛ والصادرات ٢١٢,٨٢٨,٧٤٦ مدينى)، ولكن يبدو أن جيرار كان مُبالغاً بعض الشئ فى تقديره للواردات المجلوبة من أووربا. على أن التضخم الشامل للبيانات الإحصائية، مقارنة بسنوات ١٧٧٦-١٧٨١، إنما يمكن تفسيره من ناحيتين ، الأولى بسبب تدهور البارة (التى هبط مؤشر قيمتها من ٥٥ إلى المؤشر ٣٢ وذلك بين ١٧٨١ و ١٧٩٨) والناحية الثانية تعزى للارتفاع السريع للأسعار نحو العام ١٧٩٠.

١٧٢٠ كان العجز فى الميزان التجارى بين فرنسا ومصر ثابتًا تقريبًا، باستثناء فترتين، الأولى من ١٧٢٥ إلى ١٧٢٨ والثانية من ١٧٨٧ إلى ١٧٩٠؛ وذلك عندما تسببت الأزمة السياسية والمالية التى عرفتها البلاد فى حدوث تناقص مفاجئ فى المشتروات التى كان جزء كبير منها سلعًا كمالية[1]. وكتب القنصل ليرونكور، فى العام ١٧٤٩ يقول : "إن تجارة مصر التى كانت فيما مضى غير مفيدة للمملكة (الفرنسية) قد أصبحت مربحة الآن"[2].

٣- أقاليم الدولة العثمانية والمغرب

نستقى معلوماتنا عن التجارة بين مصر وأقاليم الدولة العثمانية (تركيا فى النطاقين الأوروبى والأسيوى، والشام، وشمال أفريقيا) نستقيها بشكل أساسى من ثلاثة مصادر غير كاملة ويصعب التوفيق بين معطياتها : فالإحصائيات القنصلية لسنوات ١٧٧٦-١٧٨١ التى استندنا إليها على وجه الخصوص ليست

---

(١) يمكننا على ضوء البيانات الإحصائية المرصدة فى وثائق الأرشيف الوطنى Séire Caire et Alexandrie) بناء الجدول التالى الخاص بتجارة مصر مع فرنسا (المتوسط السنوى بالبارة، مع استبعاد الحركة النقدية) :

	الواردات	الصادرات
١٧٢٥-١٧٢٨	٩,٨٥٧,٥٩٥	١٥,٦٢٦,٩١٩
١٧٣٤-١٧٣٨	٢٥,٤٩٢,٠٠٠	١٥,٢٤٥,٣٦٠
١٧٦٣-١٧٦٨	٣٣,١٢٧,٦٠٠	٢٦,٠١٥,٨٠٠
١٧٦٩-١٧٧٥	٣٧,٥٩٤,٣٢٦	٣٣,٠٥٣,٢٥١
١٧٧٦-١٧٨١	٤٩,٥٤٩,٠٣٣	٣٦,٨١٥,٢١٧
١٧٨٧-١٧٩٠	٣٥,٦٧٣,٠٠٠	٤٨,٤٨٤,٠٠٠

(٢) A.N., Caire, B1 329, 3 avril 1750.

دقيقة فيما يتعلق بتركيا، كما أنها لا تذكر شيئًا على الإطلاق فيما يخص الشام؛ ومذكرات تريكور (لسنة ١٧٨٣) لا تعطى سوى بيانات عامة عن الإمبراطورية العثمانية ككل، دون تحديد البيانات الخاصة بكل ولاية من ولاياتها، ولم تمدنا مذكرات جيرار بأى معلومة عن تركيا فى الجانبين الأوروبى والآسيوى[1]. ومن ثمَّ ، فالقائمة التى نحاول تحديدها والتوفيق بينها بيانيًا إنما هى مليئة بالثغرات.

تركيا فى الجانب الأوروبى والآسيوى

كان من البديهى أن يؤدى التحاق مصر بالدولة العثمانية إلى تسهيل إقامة العلاقات بينها وبين الأقاليم التابعة للدولة فى أوروبا وآسيا، وفى فتح آفاق تعدد المبادلات التجارية بينها. وعلى ذلك، نشطت التيارات التجارية فى هذه المنطقة الجغرافية طيلة القرن الثامن عشر.

وجاء بن مُخا أول سلعة فى قائمة الصادرات ويصل إجمالى هذا المنتج فى السنة إلى ١٥,٠٠٠ فردة بن (أى ٥٠,٠٠٠ قنطارًا)، وكان نصف هذه الكمية يشق طريقه إلى تركيا فى الجانب الأوروبى وفى اتجاه آسيا الصغرى[2]. وقد لاحظنا من قبل كيف أن حكومة الباب العالى طالبت بأن يُحَوَّل إلى استانبول أولاً حصتها الضرورية المقدرة بـ ٥,٠٠٠ فردة وذلك قبل بدء التصدير للجهات الأخرى، كما

---

(١) وقد أعطى أسباب ذلك فى مذكراته (page 662).

(٢) هذا الرقم الإجمالى هو ما توصل إليه روبير مانتران، وذلك عندما قدر كميات البن التى كانت تصل لمصر فى القرن السابع عشر بـ ١٥ إلى ٢٠ ألف فردة (R.Mantran .Istanbul, 209).

رأينا أيضاً إلحاحها طيلة القرن الثامن عشر على تأمين هذا الإمداد الذى كان يُشكِّل الحد الأدنى لاستهلاكها، وإصرارها على حظر تصديره للعالم المسيحى. والحال إن الـ ٥٠,٠٠٠ قنطار عند تقدير قيمتها بسعر القنطار، خلال سنوات ١٧٧١-١٧٨٠، الذى بلغ ٢,١٧٠ بارة، يعنى أن قيمتها الإجمالية تزيد قليلاً عن مائة مليون بارة. وفيما بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٨١ كان المتوسط السنوى للصادرات المصرية فى اتجاه "تركيا" يزيد قليلاً عن٢٥٠ مليون بارة، ويمكن الافتراض بأن البن وحده مثّل قرابة خُمس الصادرات. وإذا أضفنا إلى ذلك التوابل والعقاقير ومختلف المنتجات الشرقية يتعين أن ترتفع القيمة الإجمالية إلى ما يقرب من نصف الصادرات المتجهة إلى تركيا. وإذا لعبت تجارة إعادة تصدير المنتجات الشرقية دورًا مهمًا ساد العلاقات التجارية بين مصر والبلاد الإسلامية بشمال شرق البحر المتوسط.

وجاء الأرز فى المركز الثانى مباشرة للبن فى الصادرات المرسلة إلى استانبول والروملى والأناضول : فالأرز نجده مذكورًا فى جميع قوائم السلع المستوردة عبر الموانئ، ومن ناحية أخرى كان إصرار الحكومة العثمانية على تحريم تصديره للعالم المسيحى دليلاً على أهميته، وذلك خلافًا للاعتبارات الدينية الملزمة، والتى خفتت حدتها إلى حد ما فى القرن الثامن عشر. وكانت مصر هى الممول الرئيسى للأرز سواء لاستانبول أو لأقاليم الدولة العثمانية[1] : فمن بين ٢٨,٥٤٤ أردب أرز كانت تُصَدَّر سنويًا عبر ميناء دمياط، كانت ٨,٠٠٠ أردب منها تقريبًا تُرسل إلى أوروبا، والجزء الغالب الباقى (٢٠,٠٠٠ أردب) تُخصص

---

(١) انظر مانتران (Mantran, Istanbul, 193) وسعيًا إلى تثبيط الهِمّة فى تصدير الأرز الذى كان يتم إرساله لأوروبا تباعًا برغم كل مراسيم التحريم والحظر، تقرر تحصيل رسم قدره ١٣٠ بارة على كل أردب يتم تهريبه من ميناء دمياط بدلاً من ٣٠ بارة التى كانت تحصل على أردب الأرز المُصَدَّر إلى استانبول (A.N., Caire, B1 335, 11 septembre 1775).

لتصديرها إلى تركيا فى الجانبين الأوروبى والآسيوى (بما يعادل ٣٧,٨٠٠,٠٠٠ بارة). وكانت رشيد تُصدِّر كمية قليلة من الأرز[١].

وكانت السوق الرئيسية للكتان بالقاهرة حيث كان يُباع حوالى ١٢,٠٠٠ قنطارًا، فى حين كان يصدر من رشيد للموانئ الأخرى ٣٠,٠٠٠ قنطارًا. وكان الكتان هو المنتج الرئيسى الذى يتم تصديره إلى تركيا : وكان التجار المتخصصين فى الكتان (ويطلق على الواحد منهم "كتانجى" أو "كتانتى") يقيمون عمومًا فى بولاق، وأحيانًا كانوا ينضمون للتجار المقيمين فى استانبول. ويقوم هؤلاء التجار بإرسال كميات تتراوح بين ١٠,٠٠٠ و ١٢,٠٠٠ قنطارًا من الكتان من القاهرة إلى استانبول (تصل قيمتها إلى حوالى ١٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة) والتى يُضاف إليها الكميات المُصَدَّرة من رشيد[٢].

وكانت مصر تبيع منسوجاتها كذلك إلى ألبانيا وسالونيك واستانبول وأزمير وخيو ، ولكننا نجهل للأسف حجم الكمية المصدرة إلى كل منها. وكانت قائمة الصادرات بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٨١ تتضمن أيضًا الزعفران، وملح النشادر، والسكر، والعاج، والجلود. ونعرف أيضًا أن العبيد السود المجلوبين من أفريقيا كان يتم إعادة تصديرهم إلى استانبول.

---

(١) يمثل هذا الرقم المتوسط السنوى لصادرات الأرز عبر ميناء دمياط خلال السنوات ١٧٩١-١٧٩٨ (Girard, Mémoire, 687) ووفقًا لشابرول كانت صادرات دمياط من الأرز فى العام ١٧٧٥ تصل إلى ٣٠,٠٠٠ أردب أرز، ومن رشيد يصدر ١٧,٠٠٠ أردب (بوزن دمياط).

(٢) Vincennes B6 9, 5 octobre 1798.

ويقدر شابرول إجمالى، صادرات الكتان بـ ٣٠,٠٠٠ قنطارًا فى العام ١٧٧٥

(Chabbrol, Essai sur les moeurs, 506) .

كذلك لم نرصد بشأن الواردات المجلوبة من الروميللى والأناضول نحو العام ١٧٨٠ سوى معلومات أقل دقة[1]. وكان يرد لمصر كميات مهمة من التبغ من سالونيك تحديدًا : فكان متوسط واردات التبغ من هذا الميناء تصل إلى ٣,٣٤٤,٠٠٠ فرنك (أى ٥٦,٨٤٨,٠٠٠ بارة)[2]؛ وكان يوجد بالقاهرة أيضًا عدد كبير من تجار التبغ الأتراك. ولما كانت مصر تفتقر تمامًا إلى غابات الحطب والخشب، فإنها دائمًا ما كانت تبحث عن مصادر منتظمة تغطى احتياجاتها منهما[3]: وأمكن لمصر منذ الفتح العثمانى لها أن تتزود بموارد البناء والوقود من أقاليم الغابات التى كانت ممتدة بين جبال شمال الشام حتى الزاوية الجنوبية الغربية للأناضول . وكان الحطب يجلب بشكل رئيسى من سوريا وقبرص وكرمون، ويطلق عليه (حطب رومى) : وكان يُباع بالوزن وشَكَّلَ بالقاهرة منتجًا نادرًا جدًا وغالى الثمن كذلك[4]. وكان الخشب يُجلب من مناطق قريبة من المصدر نفسه كأقليم مرعش وعينتاب، وكانت الإسكندرية هى الميناء الذى يشحن منه الخشب،

---

(١) Chabrol, Essai sur les moeurs, 500-3 (Statistiques sur l'importation en 1775).

(٢) A.N., Alexandrie, B1 112.

ووفقًا لـ "سفورونوس" كانت سالونيك تصدر ١٠٠,٠٠٠ بالة تبغ منها ٣٠,٠٠٠ بالة لمصر والتى تعادل ٩٧,٢٠٠,٠٠٠ أقجة، أى ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ بارة. وتتقارب هذه الأرقام مع ما جاء عند لاسكاريس الذى ذكر أن الإسكندرية وصلها فى العام ١٧٩٧ ٢٠,٠٠٠ بالة سنويًا.

(Svoronos, Commerce de Salonique, 262; Lascaris, Salonique à la fin du XVIIIe Siècle, 72)

(٣) حول مشكلة ندرة الخشب انظر :

Wiet, Mosquées du Caire, 143; Lombard, Arsen aux et bois de marine, 53, 61-4, 83, 91.

(٤) ويذكر الجبرتى أنه فى العام ١١٧٩/٦٥-١٧٦٦ احتفل القاضى بختان ولده. وكان من بين الهدايا التى انهالت على المحكمة الحطب الذى تكدس بفناء المحكمة . (الجبرتى ، ج١، ص ٢٥٤).

كما كان يجلب من مرتفعات طوروس ومنها يُشحن إلى مـوانئ أنطاليـا وألايـا وقبرص ورودوس[1]. ويمكن الافتراض بأن معظـم واردات كـارلمون وكـوس ورودس كانت أخشاباً (وسجل المتوسط السنوى لواردات الخشب خـلال سـنوات ١٧٧٦-١٧٨١ ما قدره ١,٥٤٧,٢٦٦ فرنـك؛ أى ٢٦,٣٠٣,٥٢٢ بـارة) ومـن قبرص (١٠٣,١٩٢ فرنك؛ أى ١,٧٥٤,٢٦٤ بارة).

وكانت مصر تستورد من أقاليم تركيا فـى أوروبـا وآسـيا المنـسوجات (كالأقمشة القطنية باستانبول، وساتان خيو، وأقمشة بروصـا القطنيـة، وشـيلان أنقره)، كما كان يرد من استانبول وأزمير الأحذية أما الفواكـه الجافـة (وخاصـة التين) فقد كان يُجلب من أزمير وكوس ورودس.

وكان معظم تجارة مصر تتم مع استانبول، بيد أن الميزان التجـارة كـان مخـتلاً كـذلك. فبلغـت الـصادرات ٧,٨٣١,٦٦٩ فرنـك (وهـو مـا يُعـادل ١٣٣,١٣٨,٣٢٢ مدينى) فى مقابل الواردات التى سجلت ٢,٦٤٦,٦٦٦ فرنك فقط (أى ما يعادل ٤٤,٩٩٣,٣٢٢ مدينى) وذلك كمتوسـط لـسنوات ١٧٧٦-١٧٨١، ويُعزى الفائض الضخم فى الموازنة بشكل رئيسى إلى مبيعـات الـبن والتوابـل والأرز. وتجاوز حجم تجارة مصر مع استانبول بمفردها حجم تجارتها مع أوروبا (١٧٨ مليون بارة فى مقابل ١٥٦ مليون بارة خلال سنوات ١٧٧٦-١٧٨١). ومن ناحية أخرى شهدت تجارة مصر مع استانبول استقراراً رائعًا لـم يتعـرض لأيـة اهتزازات أو تقلبات عنيفة (وبصفة خاصة فيما يتعلق بالصادرات)[2]. وفى حالـة التجارة مع سالونيك التى كانت مصر تستورد منها الدخان سنجد أن ميناء سالونيك يصدر إلى مصر أكثر مما يستورد منها : فقد بلغت مبيعات سالونيك ٣,٤٣٥,٧٦٦

---

(١)Niebuhr, Description, 1 210. A.N., Alexandrie B1 111, 27 juin 1773; 23 avril 1778.

(٢) كانت صادرات مصر إلى إستانبول بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٨١ (بالفرنـك) : ٧,٤٧٠,٠٠٠، ٧,٦٥٠,٠٠٠، ٧,٧٧٠,٠٠٠، ٧,٤٠٠,٠٠٠، ٨,٢٤٠,٠٠٠، ٨,٤٦٠,٠٠٠.

فرنك (أى ٥٨,٤٠٨,٠٢٢ بارة) فى مقابل ١,٤٧١,٠٠٠ فرنك (أى ٢٥,٠٠٧,٠٠٠ بارة). وكانت مصر تبادل دخان سالونيك بالكتان والمنسوجات القطنية والأرز والتوابل والبن، بيد أن صادرات مصر من البن تعرضت هناك في سالونيك لمنافسه البن الأمريكى الذى شاع استعماله بين "عامة الناس"[١]. وكانت أزمير مثلها مثل استانبول تستورد من مصر أكثر مما تُصدّر إليها (فبلغ حجم الوارد إليها من مصر ٤,٢٦٦,٦٦٦ فرنك (أى ٧٢,٥٣٣,٣٢٢ بارة)؛ حيث تكالب "الأزميرلية" على شراء كميات ضخمة من البن خلال ترددهم على القاهرة فى كل عام[٢]. وفى المقابل بلغت صادرات أزمير إلى مصر ١,٣٠٦,٦٦٦ فرنك (أى ٢٢,٢١٣,٣٢٢ بارة). وكان من جراء احتياج مصر للخشب أن أصبحت صادرات كل من كرمون ورودس وكوس أكثر مما استوردوه منها : فبلغ متوسط صادراتهم ١,٥٤٧,٢٦٦ فرنك (أى ٢٦,٣٠٣,٥٢٢ بارة) فى مقابل ٤٣٩,٠٠٠ فرنك (أى ٧,٤٦٣,٠٠٠ بارة). وفى النهاية اشترت خانية Candie من مصر بمعدل ٨٢٠,٥٠٠ فرنك (أى ١٣,٩٤٨,٥٠٠ بارة) فى حين بيع لها ٥٨١,٢٥٢ فرنك (أى ٩,٨٨١,٢٨٤ بارة).

وفى المجمل، كانت مصر تصدر للروميللى والأناضول بين عامى ١٧٧٦ و ١٧٨١ بمتوسط سنوى يصل إلى ١٤,٩٩٣,١٦٦ (أى ٢٥٤,٨٨٣,٨٢٢ بارة)، على حين كانت تتلقى منهما بضائع تصل قيمتها إلى ٩,٧٣٧,٥٦٤ فرنك (تعادل

---

(١) Lascaris, Salonique à la fin du XVIIIe siècle, 46

وفقًا لـ "سفورونوس" كانت سالونيك فى السنوات الأخيرة من القرن تستورد من القاهرة أكثر مما كانت تستورد (٨٠٠,٠٠٠ قرشًا فى مقابل ٦٥٠,٠٠٠ قرشًا) (Svoronos, Commerce, 213)

(٢) اشترت أزمير فى العام ١٧٣١ ٣٠٠٠ فردة بن (C.C.M., Roux, LIX, 676, 24 août 1731) وتزايدت مشتروات أزمير فى بعض الأحيان حتى لقد أثرت على ارتفاع أسعار البن، وذلك على نحو ما حدث فى العام ١٧٣٥ حيث ارتفع سعره من ٢٨ إلى ٣٢ قرشًا . انظر :

(A.N., Alexandrie, B1 104, 1er avril 1735)

١٦٥,٨٧٨,٥٨٨ بارة) ويفوق هذا الرقم الإجمالى مرتين أو ثلاث مرات حجم التجارة المصرية مع أوروبا. وليس ثمة شك فى أن هذه التجارة كانت بالغة الأهمية لمصر ، حيث حققت المبيعات الضخمة من البن والتوابل فائضًا يزيد على ٩٠ مليون بارة والذى تجلى بوضوح فى التدفق الغزير للعملات النقدية من استانبول إلى القاهرة؛ فقد كتب القنصل الفرنسى فى العام ١٧٢٥ يقول : "إن جميع تجار استانبول يُصدِّرون نقودهم دائمًا إلى هذه البلاد؛ لأجل تسديد مشترواتهم من البن والأرز وكل السلع الأخرى التى كانت مصر تزود بها استانبول". ولاحظ قنصل فرنسى آخر فى العام ١٧٨٣ المسألة نفسها عندما كتب يقول : "إن كل من استانبول وأزمير والموانئ الأخرى بالدولة العلية تضطر على الدوام إلى ضخ النقود فى مصر من جراء احتياجهم لشراء السلع الغذائية والبضائع الأخرى التى جعلتهم يستوردون منها أكثر مما كانوا يصدرونها إليها"[١]. على أن جزءًا من الفائض الذى حققته مصر من هذه التجارة كان يعود لاستانبول فى شكل جزية وصلت قيمتها إلى ثلاثين مليون بارة فى القرن الثامن عشر، مما جعل الموازنة النهائية لا تبقى كثيرًا فى صالح مصر[٢].

الشام

تعود معرفتنا بحجم التجارة مع بلاد الشام إلى ما كتبه جيرار بشأن السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر. وكان معظم هذه التجارة يتم من خلال الطريق البحرى على وجه الخصوص، ولعبت الموانئ الشامية (ولا سيما عكا، صور، صيدا، وبيروت) دورًا رئيسيًا فيها. فكانت مصر تصدر إلى بلاد الشام الأرز (حوالى ٣٠,٠٠٠ أردب يعادلون تقريبا ٥٦,٧٠٠,٠٠٠ بارة) ومنتجات غذائية

(١) C.C.M., J 613, 15 mai 1725; J 716, 21juillet 1783.

(٢) Voir Shaw, Financial, 283-305; et Ottoman Egypt, 152-3.

أخرى (الفول، العدس، وفى بعض الأوقاف يظهر القمح فى القائمة)[1]. وبما يقارب هذا المعدل، صدرت مصر إلى الشام نسيج الكتان "المصنوع فى القاهرة وضواحيها" بواقع ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ بالة، تشتمل كل منها على ١٠٠ إلى ٢٠٠ قطعة كتان، بقيمة إجمالية تصل إلى ٥٦,٢٥٠,٠٠٠ بارة. وباستثناء "البهارات" (وكانت تصل إلى ٢٠٠ بالة، ربعها من الفلفل، تعادل قيمتها ٨,١٩٠,٠٠٠ بارة)، لم تلعب المنتجات الأخرى المصدره إلى الشام (كالسكر : بواقع ١,٧٣٢,٥٠٠ بارة؛ السنامكى : ١,٦٢٠,٠٠٠ بارة؛ ملح النشادر : ٩٠٠,٠٠٠ بارة، والسُبْحَة ومائة عبد أسود) لم تلعب سوى دورًا ثانويًا فى مجمل هذه التجارة.

وفى المقابل كانت مصر تشترى كميات كبيرة من الدخان والصابون : فيصل من اللاذقية ٢٠٠ بالة من الدخان، ومن صور وطرطوس ٤٠٠ إلى ٥٠٠ بالة ليسجل إجمالى واردات الدخان ٨٠,٢٤٧,٠٠٠ بارة. أما الصابون فكان يرد من بلاد الشام، ومن فلسطين على وجه الخصوص (من ١٠٠٠ إلى ١٢٠٠ صندوقًا(*) تعادل ١٣,٢٠٠,٠٠٠ بارة). وتعود أصول كبار تجار الصابون بالقاهرة إلى نابلس والقدس أو غزة، وكانت وكالة الصابون مركزًا للنشاط التجارى السورى فى حين كان حى ابن طولون مركزًا للنشاط التجارى المغربى. وقامت مصر بإعادة تصدير جزء من واردات الصابون إلى بلاد السودان. أيضًا زودت بلاد الشام الطوائف الحرفية المصرية بالمواد الخام الأولية للمنسوجات : فكانت كمية إنتاج القطن متغيرة بحسب أهمية محصول مصر (فوفقًا لجيرار كانت مصر تستورد من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ بالة بقيمة ١٤,٨٧٥,٠٠٠ بارة)؛ ونوعيات مختلفة من الحرير، الحرير الأبيض من صيدا وطرابلس واللاذقية، والحرير الأصفر من بيروت، وحرير صور، وتعادل قيمة مشتروات الحرير ٥٤,٥٢١,١٠٠ بارة. وكانت مصر تقوم بإعادة تصدير جزء من الحرير الخام إلى المغرب، وبقية

(١) تم رصد هذه الأرقام فى جيرار (Girard, Mémoire, 644-650).

(*) يشتمل كل صندوق على ٧٠٠ أو ٨٠٠ رطلاً من الصابون (المترجم).

الحرير يُستغل بالقاهرة في ورش "الحريرية" وكان عدد لابأس به من تلك الــورش للشوام أو لمن ينحدرون من أصول شامية. وكانت بلاد الشام تبيع لمــصر أيــضًا منسوجات مختلفة مصنعة (وجزء منها كان يُعاد تصديره كذلك) : فهناك الأقمــشة القطنية المسماه "عاتكى" التى ترد من نابلس، والأقمشة الحريرية بأنواعها "قطنــى، قورايه، والآلاجه"، كما كان يطلق على الأقمشة القطنية الواردة من دمشق "عتاكى شامى" (ويصل إجمالى بيع هذه المنسوجات إلى ٤٣,٠٦٠,٠٠٠ بارة) وأخيرًا كانت بلاد الشام تورد لمصر الفواكه الجافة (كالمشمش الجاف وقمر الدين).

وإجمالاً، كانت مصر تستورد من الشام أكثر مما كانت تصدر إليه : فبلغت الورادات ٢١٠,٥٤٣,٦٠٠ بارة فى مقابل صادرات مصر البالغة ١٣١,٣٤٩,٠٠٠ بارة وذلك وفقًا للأرقام التى تضمنتها دراسة جيرار. ويُعــزى اخــتلال الميــزان التجارى بشكل رئيسى إلى أن طبيعة الصادرات الشامية كانت من المــواد الخــام الأولية التى لا غنى عنها بالنسبة للطوائف الحرفية المهمة، مثل المنسوجات، وفــى المقابل لم تحظ تجارة إعادة تصدير المنتجات الشرقية إلى الشام بالاهتمــام الــذى نالته مع كل من أوروبا وتركيا؛ وذلك من جراء اتــصال الــشام بمــصادر تلــك المنتجات مباشرة، وذلك عبر تجارة القوافل.

المغرب

كانت ربع العمليات التجارية بين المغرب ومصر تتم من خــلال الطريــق البرى، وثلاثة أرباعها الباقية تُنجز عبر الطريق البحرى. وقامت معظم التجارة مع المغرب الأقصى (فاس ومراكش) من خلال القوافل . وبينما كانت التجارة البحرية بين الإسكندرية وتونس تقوم على عشر أو اثنى عشر سفينة، كانت ثلاث أو أربــع سفن تكفى للتجارة البحرية مع الجزائر : ولعل هذه النسبة المتعادلة (ثلاث أربــاع

لتونس والربع للجزائر) كانت تحدد بالفعل نصيب كلا البلدين من التجارة مع مصر[1].

وكانت مصر تصدر لشمال أفريقيا المنسوجات التى كان جزء منها من إنتاج الحرف المحلية : فكان نسيج الكتان والقطن المنتج فى أسيوط، ومنفلوط، وأبو تيج، والقاهرة يتجه إلى تونس (حوالى ٢٠٠٠ بالة) وإلى الجزائر (نحو ٣٥٠ بالة)؛ كما كان يصل للجزائر من أربع بالات بكل منها ٥٠٠ قطعة من الأقمشة الحريرية "قطنى"، ومن المنسوجات القطنية ذات الصبغة الحمراء خمس بالات بكل منها ٦٠٠ قطعة يتم إرسالها إلى المغرب الأقصى؛ وبالجملة، قَدَّر جيرار حجم تجارة المنسوجات مع بلاد المغرب بـ ١٢٥ مليون بارة. ومن ناحية أخرى كانت مصر تعيد تصدير بعض المنسوجات الشامية إلى بلاد المغرب (خاصة الأقمشة الحريرية من نوع "الآلاجه" و"القطنى") وذلك بقيمة تصل إلى ١٠ ملايين بارة تقريبًا، ومن خام الحرير الشامى ٢١,٣ مليون بارة. ووفقًا لجيرار ظلت مبيعات البن والتوابل تحتل مكانة ثانوية فى هذه التجارة : فالكميات التى كانت تصدر إلى المغرب من البن أقل من مائة فردة (أى بما يعادل ٧٩٥,١٢٠ بارة) وكميات قليلة من اللبان والصمغ والمسك وفرو السنور.

وكانت بلدان المغرب تبيع لمصر المنتجات الغذائية، بدءًا من زيت الزيتون، وهو منتج تونسى فاخر (بحوالى ٢٦,٥ مليون بارة)، والعسل (٦,١ مليون بارة) السمن (٣,٢ مليون بارة). بيد أن بلاد المغرب زودت مصر بنوعيات معينة من المنتجات الحرفية التقليدية مثل : الطرابيش التى كان يُورد منها ٣٠٠ صندوق بقيمة إجمالية تصل إلى ٣٥,٤ مليون بارة)؛ والبرانس المنوعة من

---

(١) يرصد جيرار تقديرات التجارة البحرية بين المغرب (كما يُقال بصفة أساسية تونس والجزائر) ومصر كالتالى : الصادرات ١٠٧,٠٩٦,١٢٠ بارة، والواردات ٩٢,٩٥١,٨٧٥ بارة. ويقدر حجم تجارة القوافل بين مصر والمغرب الأقصى فقط بـ ٥١,٦٧٥,٠٠٠ بارة.

الصوف والحرير (٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ قطعة تعادل حوالى ١٠ ملايين بارة) وأغطية من الصوف الأبيض وتسمى "أحرمة" (٦٠٠٠ قطعة بحوالى ٧,٢ مليون بارة) ، وشيلان من الصوف الأبيض (١,٨ مليون بارة)؛ والنعال المغربية (٣٠,٠٠٠ زوج بحوالى ١,٥ مليون بارة). ويتعين علينا فى النهاية أن نضيف إلى هذه الكميات المجلوبة عبر التجارة البحرية، ما كان يصل إلى مصر من خلال القوافل البرية.

ويصل الحجم الإجمالى للتجارة البحرية مع المغرب فى إحصائيات ١٧٧٦-١٧٨١ إلى ما قيمته ٦,٤٠٣,٧٠٩ فرنك (أى ما يعادل ١٠٨,٨٦٣,٠٥٣ بارة)، بيد أن هذا الرقم فى الحقيقة أقل كثيرًا من الحجم الحقيقى لهذه التجارة؛ وذلك لأن الإحصائيات القنصلية لم تكن كاملة، ومن هنا فإن الحصيلة الإجمالية ليست دقيقة تمامًا[1]، كما أنه يجب أن نُضيف إليها القيمة الإجمالية للتجارة البرية. ومع مراجعة هذه الحقائق يمكننا أن نحصل على إجمالى يعادل أو يفوق – دون شك – حجم التجارة الإجمالية بين مصر وأوروبا فى الفترة نفسها (وهى التى كانت تزيد قليلاً عن ١٥٠ مليون بارة) مما يشير بوضوح إلى أهمية هذا القطاع التجارى. على أن الموازنة المقارنة لهذه التجارة، التى يمكننا تحديدها استنادًا إلى المعطيات الإحصائية المذكورة عند جيرار إنما تعطى صورة مختلفة إلى حد كبير : غير أن جيرار لم يتحدث سوى عن التجارة البحرية مع المغرب (والتى يُقدرها بـ ٢٠٠ مليون بارة)، ويبدو مبالغًا جدًا فى الرقم الذى طرحه لحجم التجارة مع أوروبا (والمقدرة ٥٢٢ مليون بارة) ومن ناحية أخرى، إذا وضعنا فى الاعتبار أهمية القوافل المغربية، سيتضح لنا إلى أى حد كانت التجارة مع المغرب تدر

(١) يلاحظ بأن الإحصائيات التجارية المرصدة فى الأرشيفات القنصلية لم تذكر شيئًا عن الورادات المجلوبة من الجزائر (A.N., Alexandrie, B1 112).

أرباحًا كبيرة على مصر، وكان الميزان التجارى مع تونس متوازنًا بدرجة ملموسة، وهى واحدة من أربع بلاد واقعة فى شمال أفريقيا[1].

٤- خلاصة التجارة الخارجية لمصر :

إذا وضعنا فى الاعتبار أن ثمة ثغرات عديدة فى مصادرنا الأرشيفية ، فإنه من الصعب أن نحدد ميزانًا عامًا للتجارة الخارجية لمصر : ذلك أن الإحصائيات القنصلية للسنوات ١٧٧٦-١٧٨١ مثلها مثل قائمة التجارة التى حررها جيرار فى العام ١٧٩٨ غير كاملة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالتجارة الشرقية، ومن ثم سنلجأ إلى الاعتماد على مذكرات تريكور[2] التى تمكننا من بناء جدول إحصائى شامل على النحو التالى :

---

(١) كان المتوسط السنوى للصادرات والواردات المتبادلة بين مصر وتونس خلال سنوات ١٧٧٦-١٧٨١ على النحو التالى : الصادرات المصرية لتونس ٢,٠٠٠,٠٠٠ فرنك (أى ٣٤,٠٠٠,٠٠٠ بارة)، والواردات التونسية لمصر ١,٩٣٤,٢٨٦ فرنك (أى ٣٢,٨٨٢,٨٦٢ بارة).

(٢) J.B. Trécourt, Mémoire sur l'Egypte en 1783, édtiés par G.Wiet, pp. 24 et 25.

جدول رقم (٢٥)

التجارة الخارجية لمصر فى العام ١٧٨٣

وفقاً لمذكرات تريكور

	الواردات		الصادرات		الإجمالى
	بالفرنك	بالبارة	بالفرنك	بالبارة	بالبارة
أوروبا	٧,٣٢٠,٨٠٧	١٢٤,٤٥٣,٧١٩	٦,٥٣٧,٩٠٢	١١١,١٤٤,٣٣٤	٢٣٥,٥٩٨,٠٥٣
شمال افريقيا	١,٢٧٦,٨٠١	٢١,٧٠٥,٦١٧	٢,٤٢٠,٠٠٠	٤١,١٤٠,٠٠٠	٦٢,٨٤٥,٦١٧
الدولـة العثمانيـة (شاملة الشام)	١٧,٩٨٧,٧٥٧	٣٠٥,٧٩١,٨٦٩	٢٥,٣٦٩,١٢٥	٤٣١,٢٧٥,١٢٥	٧٣٧,٠٦٦,٩٩٤
جده	٢٢,٥٠٠,٠٠٠	٣٨٢,٥٠٠,٠٠٠	١١,٢٥٠,٠٠٠	١٩١,٢٥٠,٠٠٠	٥٧٣,٧٥٠,٠٠٠
الإجمالى	٤٩,٠٨٥,٣٦٥	٨٣٤,٤٥١,٢٠٥	٤٥,٥٧٧,٠٢٧	٧٧٤,٨٠٩,٤٥٩	١,٦٠٩,٢٦٠,٦٦٤

ملاحظات :

١- تم تحويل الأرقام التي ذكرها تريكور بالفرنك إلى بارة وفقًا لقيمة الفرنك الواحد المعادل – وفقًا لفولني – ١٧ بارة.

٢- ولم يعط تريكور بالنسبة لتجارة دمياط سوى تقدير تقريبي : يصل إلى ١٠,٥٦٥,١٢٥ فرنك للوارد والصادر. وكانت تجارة دمياط تشكل جزءًا كبيرًا من التجارة مع بلاد الشام والإمبراطورية العثمانية، وقد سبق أن ذكرنا حجم إجمالى هذه التجارة مع هذا الجانب، متجاهلين التيار المتجه نحو أوروبا، إذ أن العلاقات التجارية بين مصر وأوروبا كانت تتخذ من الإسكندرية (وليست دمياط) نقطة الالتقاء الرئيسية.

٣- ولم يرصد تريكور سوى تقديرًا حول التجارة البحرية لجده : فبين أنـــه كـــان يصلها ٣٠,٠٠٠ فردة بن بواقع ٥٠٠ فرنك للفردة، ومن ثم فالإجمالى يبلـــغ ١٥ مليون فرنك، ويمثل أكثر من نصف هذا الرقم ســـلع أخـــرى كالعقـــاقير والبضائع الهندية؛ ومن ثم فإجمالى الورادات يصل إلى ٢٢,٥٠٠,٠٠٠ فرنك، أمـــا الـــصادرات فقـــد كانـــت تعـــادل نـــصف قيمـــة الـــواردات (أى ١١,٢٥٠,٠٠٠فرنك).

٤- ولم يذكر تريكور ، بالنسبة لأوروبا، سوى العلاقات التجارية بين مرســـيليا، ليفورن، البندقية، تريستا والإسكندرية.

٥- وبصفة عامة لم يطرح تريكور تقديرًا إحصائيًا سوى للتجارة البحرية. ومـــع ذلك نجده يشير إلى أن حجم تجارة القوافل (مكة، القصير، الحبشة) ارتفعـــت إلى "ثلث أو إلى ما هو أقل من ربع التجارة العامة. وحتى الحـــدود الرقميـــة المذكورة داخل الجدول نجدها ناقصة وغير كاملة : إذ ينقـــصنا مـــا يتعلـــق بتجارة رشيد والتجارة البحرية مع المغرب، وواردات الجزائر...

ويؤكد هذا الجدول عدد من الملاحظات السابقة :

- فهو يؤكد التفوق الساحق لأهمية قطاع التجارة الشرقية على القطاع الأوروبى؛ إذ لم يمثل هذا القطاع الأخير سوى سُبع إجمالى حجم التجارة تقريبـــا. وأن التجارة البينية "داخل الإمبراطورية العثمانية" كانت مهمة للغاية، وأن انجذاب السوق الدولية لمصر ظل أيضًا فى نطاق محدود.

- وأن ثمة منطقتين متناقضتين تمامًا، الأولى تعانى فيها مصر بشدة من العجز فى ميزانها التجارى، حيث تشترى مصر منتجات ترفيه (كالتوابل) فى حين كانت مبيعاتها أقل كثيرًا من مشترواتها (وهى المنطقة الممثلة فـــى البحـــر الأحمر والتى يتعين أن نُضيف إليها منطقة وسط أفريقيا)؛ أما المنطقة الثانية فالمبادلات التجارية تمضى فيها على نحوٍ متوازن أو مربح (وهى المنطقـــة الشاملة لكل البلاد المحيطة بالبحر المتوسط).

ويصعب علينا، على ضوء الحالة الراهنة لوثائقنا ومعلوماتنا، أن نعرف الكيفية التى تم بها تقدير الميزان التجارى بين هاتين المنطقتين واستخلاص النتائج الدقيقة لإجمالى العجز الذى بدا فى الجدول السابق (ومنه يتضح أن إجمالى الواردات فاقه إجمالى الصادرات بنحو ٨%). على أنه من الواضح - بعيدًا عن هذا الشك - أنه بفضل المبادلات التجارية مع الروميللى والأناضول عوَّضت مصر معظم عجزها الضخم مع بلدان البحر الأحمر. ونعرف أنه فى نهاية القرن الثامن عشر كانت السيولة النقدية الضرورية لشراء البن والتوابل تأتى من تركيا : وكانت أوروبا خلال الفترة الممتدة بين ١٧٠٠ و ١٧٣٠ تساهم فى سدّ حاجة مصر للنقود فى هذا الصدد، وبفضل فائض الميزان التجارى المصرى لم تلعب أوروبا هذا الدور إلا على نحوٍ غير منتظم وذلك خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر. غير أنه فى نهاية القرن أصبحت مشكلة التوازن النقدى الشامل بالغة الصعوبة؛ وذلك بسبب تدهور التجارة الأفريقية وندرة تراب الذهب الذى كان يصل عادة مع قوافل بلاد السودان. ولهذه الأسباب عانت مصر نحو نهاية القرن من نقص متزايد للسيولة النقدية، الأمر الذى يمكن أن يفسر التدهور المتفاقم للعملة الفضية المحلية.

وتبين لنا فى الفصل السابق أن تجارة مصر مع بلدان البحر الأحمر شهدت استقرارًا ملحوظًا، وذلك على الأقل حتى العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر. بيد أن مصادرنا تعانى من وجود ثغرات عديدة لا تسمح بأن نحدد بدقة حقيقة تطور التجارة المصرية فى عالم البحر المتوسط. ولا تقدم لنا التقارير الإحصائية الفرنسية سوى معلومات جزئية حول هذه التجارة التى كانت أوروبا مهتمة بها : فنحو نهاية القرن تبوأ ميناء القاهرة (بالنسبة للحجم الإجمالى للتجارة) المركز الأخير بواقع ٤,١٨٦,٠٠٠ فرنك (متوسط سنوات ١٧٨٥-١٧٨٩) وذلك بَعد كل من ميناء أزمير (٢٠,٣٨٧,٠٠٠ فرنك)، واستانبول (٧,٣٢٣,٠٠٠فرنك)، وحلب (٥,٦٤٥,٠٠٠ فرنك) وسالونيك (٤,٥٦٩,٠٠٠ فرنك)[١]. ولم يكن تطور التجارة مع الوكالات التجارية الأوروبية فى مجمله لصالح مصر، خلال القرن الثامن

(١) Paris, Le Levant, 383, 416, 448, 463, 481,

عشر، فبينما تطورت التجارة مع بلاد الإمبراطورية العثمانية الأخرى بإيقاع سريع تقريبًا، ظلت التجارة مع القاهرة دون تغيير؛ فبعد أن بلغ المتوسط السنوى للصادرات بين عامى ١٧١٠ و ١٧١٩ ما قيمته ٢,٦١٦,٦١٣ فرنك، لم يرتفع فى الفترة التالية عن مستوى ٢,٠٠٠,٠٠٠ فرنك، وكان الحد الأقصى الذى سجلته الصادرات بين عامى ١٧٨٦ و ١٧٨٩ والبالغ ٢,٨٥١,٣٥١ فرنك أقل ارتفاعًا من المتوسط السنوى القياسى الذى كانت عليه قبل ٧٥ عامًا. ومع توسع تجارة مرسيليا، كان نصيب القاهرة يتناقص شيئًا فشيئًا ، فالصادرات المصرية إلى مرسيليا هبطت تدريجياً بصورة مستمرة من ٢٩% من متوسط إجمالى صادرات الشرق (لسنوات ١٦٨٦-١٧٠٠) إلى ٧,٥ % (سنوات ١٧٨٥-١٧٨٩)[١] ، وهذا التطور فى الاتجاه نحو "الانخفاض" من ناحية أخرى يسم التناقص بين مراحل التوسع والتدهور فى الصادرات وذلك على النحو الذى عايناه من قبل[٢] ومن المشكوك فيه أن ركود الصادرات المصرية المتجهة إلى أوروبا كان صورة للضعف الاقتصادى لمصر، بينما تشير معدلات واردات البن والتوابل إلى استقرار وثبات قوة التيارات التجارية الدولية الكبيرة التى كانت قائمة بالقاهرة.

أهمية تجارة العبور

كانت إحدى مزايا تجارة مصر فى القرن الثامن عشر أنها قامت على تجارة العبور التى لعبت دورًا مهمًا.

---

(١) وتطرح دراسة باريس النسب المئوية لصادرات مصر إلى مارسليا على النحو التالى : بين عامى ١٦٨٦ -١٧٠٠، ٢٩% من إجمالى صادرات الشرق لهذا الميناء؛ وفى الفترة من ١٧١١-١٧١٥ بلغت ٢٥,٥%، ثم فى ١٧١٧-١٧٢١، ١٦% ؛ وفى ١٧٢٤ -١٧٢٨ ؛ ٩,٧٥%؛ وفى ١٧٣٦-١٧٤٠، ١٤,٣%؛ وفى ١٧٥٠-١٧٥٤، ١١,٢٥%؛ ١٧٦٥-١٧٦٩، ١١%؛ وفى ١٧٧٣-١٧٧٧، ١١,٧٥%؛ وفى ١٧٨٥-١٧٨٩، ٧,٥% .
(Paris, Le Levant, 370)

(٢) Voir Paris, Le Levant, 370-7. Cf. Plus haut, Chapitre III, p.106.

وبلغ متوسط قيمة المنتجات المستوردة عن طريق البحر الأحمر والمحيط الهندى ٥٠٠ مليون بارة فى نهاية القرن الثامن عشر، وكان نحو ثلثى هذه المنتجات تمضى عبر القاهرة؛ ليُعاد تصديرها مباشرة إلى تركيا فى الجانبين الأوروبى والآسيوى (حوالى ٢٠٠ مليون بارة)، وبلاد الشام (٨,٢ مليون)، والمغرب (١,٣ مليون) وأفريقيا (٢,٧ مليون) وأووبا (٨١,٨مليون)[1]. وسجلت المنتجات التى كان يتم شراؤها من بلاد الشام وأفريقيا (ما يزيد قليلاً عن ٢٥٠ مليون بارة) وتجاوز إجمالى تجارة إعادة التصدير الخمسين مليونًا، أى ما يعادل خمس الإجمالى : منهم ٢١ مليون قيمة البضائع المتجهة لأوروبا؛ ٣١,٢ مليون للمغرب؛ ١,١٥ مليون لأفريقيا؛ وفى النهاية ٠,٦ مليون لسوريا؛ ويُضاف إلى ذلك كميات غير معروفة والتى كان يُعاد تصديرها إلى الرُميللى والأناضول. أما البضائع الواردة من أوروبا فقد بلغت قيمتها ٣٠٩ مليون، منها حوالى ٥٠ مليون (أى سدس الإجمالى) قيمة ما كان يُعاد تصديره لبلاد البحر الأحمر وأفريقيا (نصيب الأولى ٣٧,٥ مليون والثانية ١٢,٤ مليون). وإجمالاً، بلغت قيمة تجارة العبور حوالى ٤٠٠ مليون بارة أى ما يقرب من ربع قيمة الورادات فى العام ١٧٩٨.

وحققت تجارة العبور الثراء والنفوذ لكبار التجار القاهريين (تجار البن اليمنى وتجار الأقمشة الأوروبية)، وتعد هاتان السلعتان (البن والأقمشة) أهم منتجين فى مجمل تجارة العبور : فكان يُعاد تصدير (١٥,٠٠٠ قنطار) من البن إلى أوروبا، كذلك يعاد تصدير (٥٠,٠٠٠ قنطار) إلى تركيا بشقيها الاوروبى والآسيوى وتصل قيمة هذه الصادرات إلى ٢٠٠ مليون بارة عند نهاية القرن[2]. أما الجوخ الأوروبى والذى تولت قافلة مكة إعادة توزيعه فقد بلغت قيمته عشرين مليون بارة (أى ثمن الكمية التى كانت مصر تستوردها).

---

(١) اعتمدنا فى رصد هذه الأرقام التى تليها على مذكرات جيرار Mémoire de Girard.

(٢) ووفقًا لجيرار بلغت قيمة صادرات البن لأوروبا ١٥,١٢٠ قنطارًا.

وتكشف ملامح معينة للتجارة الخارجية لمصر فى القرن الثامن عشر عن حالة من التدهور الاقتصادى للشرق، وذلك مقارنة بأوروبا التى بدأ ازدهارها الاقتصادى يلوح فى الأفق . ويمكن أن نطبق على القاهرة ما كتبه سوفاجيه فى الفترة نفسها : "لقد أصبح الشرق بالنسبة لأوروبا أشبه بمستعمرة مطروحة للاستغلال : فهو مصدر للمواد الأولية ومنفذ لتصريف المنتجات الصناعية الأوروبية... ومع تدفق المصنوعات الغربية تحول الحرفيون فى الشرق إلى العمل كسماسرة ووسطاء للتجار الأوروبيين : فلم يعودوا سوى باعة بسطاء للسلع المستوردة"[١]. وفى الحقيقة كان الهيكل العام للمبادلات التجارية بين مصر والبلاد الأوروبية يتطابق إلى حد كبير مع هذا التوصيف نفسه : إذ كانت مصر تبيع المنتجات الطبيعية أو نصف المصنعة؛ وتشترى المنتجات المصنعة التى كانت فى الغالب سلعًا كمالية. ويمكن بالفعل اعتبار هذه التجارة من النمط "الكولونيالى". لقد كان اختراق السلع والمنتجات الأوروبية للأسواق المحلية يؤدى إلى إحلالها محل المنتجات المحلية، فهذه الأخيرة مع أنها كانت جيدة النوعية إلا أن سعرها كان مرتفعًا، وبدا هذا الامر محسوسًا فى الملبوسات التقليدية كالطربوش. على أن ملابس الجوخ الأوروبية بصفة خاصة كانت قد انتشرت شيئًا فشيئًا وعلى نطاق واسع بطول القرن الثامن عشر حتى إنه فى العام ١٧٦٧ أسس تاجران فرنسيان فى فرشوط بقلب الصعيد متجرًا اختص ببيع الأجواخ[٢]. وكما سبق وأشرنا إلى أن المنسوجات مثلت فى هذه الفترة (١٧٧٦-١٧٨١) أكثر من نصف قيمة الواردات الأوروبية. وأدى هذا التطور فى شراء الأجواخ إلى رواج استهلاكه بصفة عامة،

(١) Sauvaget, Alep,191.

(٢) A.N., Caire, B1 333, 7 mai 1767.

على أن بيوت الطبقة الحاكمة كانت هى الأكثر استهلاكًا للجزء الأكبر مـن تلـك الواردات. وأثرت هذه المسألة على اقتصاد البلاد وبالأخص على الطوائف الحرفية المحلية ، حيث كانت النتائج جد وخيمة ولفترة طويلة. وإذا مـا اقتـصرنا علـى موضوع التجارة بين مصر وأوروبا، فإننا سنجد أنفسنا مدفوعين إلى الاتفاق مـع الرأى الصارم الذى طرحه فولنى؛ إذ يقول : "إذا وضعنا فى الاعتبار بأن الجـزء الأكبر من البضائع كان يرد من الهند وكذا البن من اليمن، وهى السلع التى كانـت تمرر للخارج؛ وأن فاتورة هذه السلع كانت تُسددها البضائع الأوروبية والعثمانيـة؛ وأن استهلاك البلاد كان قائمًا تقريبًا على السلع الكمالية المستوردة، وإذا أضفنا إلى ذلك أن معظم صادرات مصر كانت من المواد الخام – فإننا ننتهى إلى أن كل هذه التجارة تمت دون أن يتمخض عنها فوائد كثيرة سواء بالنـسبة لثـراء مـصر أو بالنسبة لرفاهية الأمة الفرنسية"(١).

ومع ذلك، لم تمثل التجارة مع أوروبا سوى جـزءًا مـن تجـارة مـصر الخارجية : فالنشاط التجارى داخل "المنطقة الإسلامية" بالبحر المتوسـط يتنـاقض تمامًا مع ما ذهب إليه فولنى؛ إذ كان لمصر تجارة تصدير مع بلدان شمال أفريقيـا والشام وتركيا، والتى لم نجد لها إحصائيات بيانية، كما لم نرصد الأرقـام المهـة لكميات النسيج التى كانت تُصنَّع بمشاغل الحرفيين بالقاهرة والأقاليم والتى تجـاوز ناتجها إجمالى الواردات تجاوزًا كبيرًا.

---

(١) Volney, Voyage, éd. Gaulmier, 120.

جدول رقم (٢٦)

تجارة المنسوجات فى نهاية القرن الثامن عشر (بالبارة)

صادرات النسيج المصرى		الورادات المصرية من النسيج	
إلى شمال أفريقيا	١٢٤,٨٧٥,٧٥٠	إلى شمال أفريقيا	١٩,٥٦٣,٧٥٠
إلى داخل أفريقيا	٥,١٨٨,٢٠٠	إلى الشام	٤٣,٠٦٠,٠٠٠
إلى الشام	٥٦,٢٥٠,٠٠٠		٦٢,٦٢٣,٧٥٠
	١٨٦,٣١٣,٩٥٠		
إلى أوربا	٢٠,٤٩٠,٠٠٠	إلى أوربا	١٦٢,٠٠٧,٨٦٨
الإجمالى	٢٠٦,٨٠٣,٩٥٠	الإجمالى	٢٢٤,٦٣١,٦١٨

Source : Girard Mémoire.

وتم تقويم هذه الاحصائيات البيانية بعد أن أخذنا فى الاعتبارات الملاحظات المذكورة

وعلى الرغم من أهمية المبادلات التجارية الجارية مع أوروبا والتى أحدثت عجزًا ثقيلاً فى الميزان التجارى لمصر، إلاَّ أن مصر كانت –على وجه الإجمال تقريبًا – تبيع من المنسوجات بقدر ما كانت تشترى منها، وأن ناتج المنسوجات المحلية المصدرة كان يشكل خمس الإجمالى العام من الصادرات[1].

---

(١) ولسوء الحظ لا نعرف شيئًا البته عن حجم الواردات الهندية من المنسوجات والتى كانت بالغة الأهمية.

انفلت من يد المصريين جزء كبير من التجارة الدولية لمصر، فكان مجمل التجارة بين مصر وأوروبا يديرها بصفة خاصة بعض التجار الفرنسيين والإيطاليين الذين كانوا يعيشون جماعات تقطن الحى الواقع بين القنطرة الجديدة (G 8 260) وقنطرة الموسكى (I9 235)، على الضفة اليسرى للخليج (حارة الأفرنج I9 G/H 24). وكانت أعداد الفرنسيين كبيرة جدًا ولو أنهم خلال القرن الثامن عشر، وبالأخص إبان فترة حكم مراد بك وإبراهيم بك، أخذت أعدادهم فى التناقص الشديد (٥٠ فرنسيًا فى العام ١٧٠٢؛ ٤٤ فرنسيًا من إجمالى ٧٤ أوروبى فىالعام ١٧٧٤؛ و ٢٦ على ٥٢ أوروبيًا فى العام ١٧٨٧)، والشئ نفسه نلحظه فيما يتعلق بعدد بيوتهم التجارية : فنجدها ١١ بيتًا فى العام ١٧٢٥؛ و ١٣ بيتًا فى العام ١٧٣٧؛ و ٩ بيوت فى العام ١٧٦٩، و ٦ بيوت فى العام ١٧٧٤ و ٥ بيوت فى العام ١٧٨٨[(١)]. وكان ممثلو "الأمم" الأخرى أقل عددًا وأقل استفادة، فضلاً عن أنهم كانوا أقل انتظامًا، ولوقت طويل نسبيًا كان الفرنسيون تحت حماية قنصل فرنسى ، فى حين أُلغيت قنصلية البندقية فى ١٦٨٤ ولم تعاود دورها إلا فى العام ١٧٤٥؛ وكان للإنجليز قنصلاً يمثلهم طوال الفترة من ١٦٩٨ إلى ١٧٥٦، وبعدها غاب وجوده حتى أُعيد إرسال قنصل لهم فى العام ١٧٨٦، ولكن دورهم ككل ظل ثانويًا جدًا.

ولقد كان تركيز كل التجارة الأوروبية بين يدى التجار الأوروبيين دون غيرهم سياسة مُنظمة ترى ضرورة الحيلولة دون اقتحام التجار الأجانب هذا

(١) Clerget, Le Caire , II, 325-8. C.C.M., J 613, 28 octobre 1725. A.N. Caire, B1 320, 11 septembre 1730; B1 324, 21 mai 1737; Alexandrie B1 110, 22 avril 1769; Caire, B1 325, 23 octobre 1774; Alexandrie, B1 114, 27 juin 1788.

المجال حتى تظل التجارة الأوروبية احتكارًا مطلقًا للأوروبيين[1]. ورأينا فيما سبق كيف كان هذا الاحتكار كاملاً تمامًا مثل احتكار الملاحة البحرية. وكان المجتمع الإسلامى مغلقًا بحيث أصبح المسيحيون على هامشة، متمتعين بامتيازات كبيرة جدًا، بيد أنه فُرض عليهم تقييدات قانونية صارمة، كانت مسئولة – جزئيًا – عن هذا الموقف[2]؛ ولم يكن لدى الأوروبيين – غالبًا – إلا اتصالات غير مباشرة مع التجار المسلمين، ومع الأقليات اليهودية والمسيحية التى لعبت دور الوساطة ؛ بسبب معرفتهم الجيدة باللغات وبعادات "الفرنجة" الأوروبيين[3]. يُضاف إلى ذلك معاناة التجار المحليين من الرسوم الجمركية الثقيلة؛ حيث كانوا يلزمون بدفع

---

(١) تعرض هذا الاحتكار للتجاوز فقط إبان فترة الأزمة؛ ومن ذلك ما حدث – على سبيل المثال – بين عامى ١٧٨١ و ١٧٨٥ عندما سمح ملك فرنسا للتجار الأجانب "بأن يأخذوا نصيبًا من التجارة بسلعهم فى بلاد الشرق وشمال أفريقيا"

(A.N., Alexandrie, B1 113, 3 août 1785).

وكان التجار الفرنسيون المقيمون فى موانئ الشرق يقظين ومهتمين بالمحافظة على امتيازهم باحتكار التجارة مع بلادهم : انظر على سبيل المثال كيف تعامل الفرنسيون فى العام ١٧٤٤ بقوة ضد المشروع الذى طرحه تجار مغاربة ويهود سكندريون "سواء فى استئجار السفن الفرنسية أو فى شحنها بالبضائع إلى مرسيليا" (A.N., Caire, B1 327, 25 février 1744).

(٢) انظر الملاحظات التى قدمها كل من جب وبوون فى :

Gibb et Bowen, Islamic Society, I, 308-310.

(٣) يتضح هذا الموقف بجلاء فى الوثائق المتعلقة بالمدنيين والدائنين للتجار الأوروبيين بأرشيف القناصل . ففى العام ١٧٣٢ نجد قائمة تتضمن ٥٧ مدينًا للأخوه دو Des Frères Dou (بلغت القيمة الإجمالية لديونهم : ٢,٥٣٤,٣٧٣ مدينى) لم تتضمن أقل من ١٨ يهوديًا (بواقع قيمة إجمالية قدرها ٦٦٨,٩٥١ مدينى)، ٧ من المسيحيين الشوام (١٤١,٣٢٣ مدينى)، ٣ من الأرمن (٤٥,٣٤٢ مدينى)، أى من الـ ٥٧ مدين نجد ٢٨ من الأقليات (بلغت قيمة ديونهم ٩٨٩,٦١٦ مدينى). انظر : (A.N., Caire, B1 321, 24 mars 1732) وكانت حمولة البضائع الواردة من ليفورن فى العام ١٧٤٩ مرسلة إلى سبعة تجار مسلمين وثلاثة تجار أقباط وسبعة تجار يهود (A.N., Caire, B 1 328, 18 aout 1749).

Voir Paris, Le Levante, 341.

١٠% على صادراتهم فى حين لم يدفع التجار الأوروبيون سوى ٣% علـــى مـــا يُصدِّرُونه من مصر[١].

وعلى الرغم من التمييز فى المعاملة والمضايقات (مثلما حدث فى مـــنعهم من ارتداء ملابس معينة كانت تميزهم من حين لآخر)، وأيضًا على الـــرغم مـــن الضرائب التعسفية والتى كانت تتنوع بحسب الهبات والقـــروض - فـــإن التجـــار الأوروبيين حققوا أرباحًا طائلة، كونوا منها ثروات جعلتهم على قدم المساواة مـــع أثرياء التجار المحليين : فعند تصفية الوكالة التجارية للأخوه دو Dou فـــى العـــام ١٧٣٢ تم حصر البضائع بالمخازن فوجد بها ما قيمته ٣,٦٤١,٩٩٤ مدينى. وبلـــغ المتوسط السنوى لتجارة بيت بوريللى -رابول Borelly-Reboul، بـــين عـــامى ١٧٣٦ و ١٧٣٩، بلغ ٧,٢٦٠,٣٤٠ بارة [٢]. ورغم أن الأمة الفرنسية كانت مثقلة بالديون، حقق ممثلوها فى مصر مكاسب كبيرة[٣] ويُعزى هذا إلى الفوضى الداخلية والابتزازات المتعددة التى تعرض لها هؤلاء التجار فى فرنسا فى العقود الأخيـــرة من القرن الثامن عشر، وهو ما تسبب فى تصفية العديد مـــن البيـــوت التجاريـــة الفرنسية.

---

(١) وكثيرًا ما قبل التجار الأوربيون أن يقوموا بالتصدير لحساب التجار المحليين تحت أسمائهم.

(٢) A.N., Caire, B1 321, 24 mars 1732; B1 326, 1er août 1740.

(٣) قدر القنصل مير Mure الأرباح السنوية للتجار الفرنسيين وحدهم ، فى العـــام ١٧٨١، مـــن سبعة إلى ثمانية ملايين فرنك، وذلك فى موانئ الشرق ، وللعاصمة من ٥٠ إلى ٦٠ مليون فرنك .(A.N., B1 112, Alexandrie, 13 septembre 1781)

بعد ذلك بقليل قدر القنصل بوتيه Butet، فى العام ١٧٨٨، الأرباح مـــن ٢٥% إلـــى ٣٠% وذلك برغم تعرض التجار الفرنسيين للمضايقات وبرغم كل ما كانوا يضطروا إلى دفعه من نفقات.

(Ibid., B1 114, 1er juin 1788).

ونجد داخل مجال البحر المتوسط الإسلامى ظاهرة جديرة بالمقارنة وهى المتمثلة فى : ميل كبار التجار فى كل قسم إلى احتكار التجارة الكبيرة، على حين ظل دور التجار المصريين في مجمل هذه التجارة آخذًا فى الانحسار. وبينما كانت المجموعات العديدة والغنية من الأتراك والشوام والمغاربة يقيمون بالقاهرة، كان عدد قليل من المصريين، فى المقابل، يتواجدون فى المدن التجارية بالإمبراطورية العثمانية. ولما كانت الأسباب السابقة التى طرحناها لا يمكن أن تفسر هذه الظاهرة، فإننا لا نستبعد التفسيرات النفسية والاجتماعية التى تقيم الدليل على نفور التجار القاهريين من الاغتراب خارج مصر.

وكانت التجارة مع شمال أفريقيا يحتكرها المغاربة الذين شكلوا فى القاهرة طائفة مهمة، كما كان كثيرون من بينهم يقيمين بالإسكندرية حيث تتركز التجارة البحرية هناك.

أيضًا كان التجار الشوام المسلمون والمسيحيون يضعون بين أيديهم مقاليد إدارة الحركة التجارية بين مصر وسوريا، وقامت بيوتهم التجارية فى البلدين فى آنٍ واحد، وفى حالات أخرى كانوا يتخذون ممثلاً لهم فى دمشق من بين أقاربهم أو من غيرهم؛ ليلعب دوره كوكيل يتراسلون معه بصفة دائمة.

وكانت الجالية التركية من بين الجاليات الأكثر نشاطًا، والتى كانت تقيم بالقاهرة سواء بطريقة مؤقتة أو دائمة. واهتمت هذه الجالية بصفة خاصة بالواردات وتجارة إعادة التصدير للسلع المهمة كالبن والتوابل وسائر المنتجات الرئيسية التى قامت عليها التجارة بين مصر واستانبول . أيضًا أدارت جانبًا مهمًا من هذه التجارة مجموعة من ١٥٠٠ تركى، معظمهم كان من كوس Cos (ستانخيو) Stanchio ومن خانيه. وسوف يكون من المبالغ فيه تمامًا القول بأن

المصريين لم يكن لهم أى نصيب فى مشاركة الأتراك فى هذه التجارة : فلقد رصدنا بوثائق المحكمة الشرعية العديد من الأدلة المناقضة لذلك، وخاصة ما جاء منها في شكل "شركة" قامت بين تجار بالقاهرة وتجار باستانبول. بيد أن المقارنة بين الضعف النسبى لعدد الجالية المصرية باستانبول وبين الجالية التركية المهمة بالقاهرة إنما تُظهر مع ذلك أن الجزء الأعم من الحركة التجارية بين المدينتين تولى إدارتها تجار من استانبول .

أيضًا يُلاحظ أن التجار المسلمين من غير المصريين هم الذين احتلوا مكانة مهمة فى التجارة الشرقية : فمن بين ٢٨٣ تاجرًا تم حصرهم خلال الفترة الممتدة بين ١٦٦٠ و ١٧٩٨ نجد ١٢٢ تاجرًا (أى أكثر من خمسين) كانوا مسلمين من غير المصريين، وتمثل تركاتهم ما يقرب من نصف الرقم الإجمالى لقيمة التركات (٨٥,٩٢٤,٦٩٠ بالبارة ثابتة القيمة من إجمالى ١٩٦,٠١٢,٩٥٤ بارة). وكان المغاربة من بين التجار الأجانب الأكثر عددًا : ٥٩ تاجرًا مغربيًا تصل قيمة ثرواتهم الإجمالية إلى ٤٥,٠١٤,٥١٠ بارة، يليهم التجار الأتراك بواقع ٣٨ تاجرًا (تبلغ قيمة ثروتهم ٢٠,٢٣٠,٦٨٤ بارة)، وفى النهاية يأتى الفلسطينيون (من نابلس ومن القدس) ولا سيما الشوام، وعددهم ٢٣ تاجرًا (بلغ إجمالى ثروتهم ١٩,٤٧٨,٩٩٣ بارة).

ونادرًا ما تجاوز النشاط التجارى للمصريين فى القرن الثامن عشر حدود بلادهم. وفى ظل هذه الظروف لم ينل المصريون سوى جزءًا محدودًا من الأرباح المهمة التى كانت التجارة الخارجية تدرها على البلاد : إذ كانت تئول معظم الأرباح إلى الأوروبيين والتجار المسلمين بالأناضول والروميللى و الشام والمغرب، كما آل جزء منها إلى الأقليات من اليهود والمسيحيين الذين عملوا بالتجارة كوسطاء. وكان لهذا الوضع نتائج خطيرة على كل النشاط الاقتصادى للبلاد، وخاصة على القطاع الحرفى بينما القطاع التجارى أمكنه أن يظل نشيطًا.

الفصل السادس

الإنتاج والتجارة والصناعة الحرفية

توزيع السكان العاملين بالقاهرة

إن الأرقام الإحصائية التي يمكن رصدها بالمصادر الشرقية والغربية بشأن توزيع السكان بالقاهرة بين الأنشطة الحرفية والتجارية والأنشطة "الخدمية" [١] أرقام غير مؤكدة، بل ومشكوك في مدى دقتها. إذ لا نجد حول هذا الموضوع إحصاء حقيقي مؤكد؛ كما إننا من ناحية أخرى نجد صعوبة كبيرة في تحديد نوعية النشاط فيما إذا كان نشاطاً حرفياً أم نشاطاً تجارياً[٢]. أيضاً التقديرات التي سوف نقترحها اعتماداً على كتاب "سياحة نامة" لأوليا جلبي (وهو مصدر يتعلق بالنصف الثاني من القرن السابع عشر) وكتاب "وصف مصر" (١٨٩٧)، وقائمة طوائف الحرف الصادرة في العام ١٨٠١، ووثائق المحكمة – لا تسمح سوى بتقديم تقديرات تقريبية.

وتعد أقدم أرقام إحصائية هي الأرقام التي يطرحها كتاب أوليا جلبي والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

(١) يمكن أن نضع داخل توزيع الأنشطة "الخدمية" بصفة خاصة الأفراد الذين قاموا على نقل الأشخاص والبضائع، والوسطاء من كل نوع (كالسماسرة وباعة الخيول) والصرافين...الخ.

(٢) عندما تبدو الأنشطة ذات طابع مشترك (حرفي / تجاري) فإننا نصنف هذه الأنشطة المهنية داخل قائمة "الحرفيين".

جدول رقم (٢٧)

توزيع السكان العاملين فى العام ١٦٦٠ وفقًا لأوليا جلبى

	المهن		الحوانيت والورش	الأفراد	
	العدد	النسبة المئوية من الإجمالى		العدد	النسبة المئوية من الإجمالى
الحرفيون	١٣٦	%٥١,٩	١٣,١٤٩	٥٩,٢١٤	%٤٩,٧
التجار	١٠٣	%٣٩,٣	١٢,٠١٣	٣٨,٥١٣	%٣٢,٤
قطاع الخدمات	٢٣	%٨,٨	٣٧٥	٢١,٤١٣	%١٧,٩
الإجمالى	٢٦٢	%١٠٠	٢٥,٥٣٧		%١٠٠
فئات مختلفة	١١		٣٠٧	١٣,٨٧١	
مهن دنيئة	١٦		٤٠	١٤,٣٥٥	
الإجمالى العام	٢٨٩		٢٥,٨٨٤	١٤٧,٣٦٦	

المصدر : أوليا جلبى، ص ص ٣٥٩-٣٨٦ ويجب تصحيح الرقم الخاص بصانعى الأحذية (دوجيجيان) المكتوب (p.373) ٥,٥٠٠ فرد (بالنسبة لمائتى حانوت)، ومن ثم فهو رقم غير صحيح) وصحته ٥٥٠ فرد. وبالنسبة للشحاذين (درويش بحرى (dervis bahary) (p.385) فالرقم المتوسط لهم ٧٥ شحاذاً.

ويقدم كتاب "وصف مصر" تقديرين مختلفين إلى حد ما ويمكن تلخيصهما فى الجدول التالى :

جدول رقم (٢٨)

السكان العاملون بالقاهرة فى العام ١٧٩٨

وفقًا لكتاب وصف مصر

	شابرول (مقال عن العادات) pp.365-5	جومار وصف ملخص p.586	جومار مدينة القاهرة p.695
كبار التجار	٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	٣,٥٠٠
تجار التجزئة	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٤,٥٠٠
القهوجية	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	١,٥٠٠
حرفيون مستقرون (أسطوات وعمال)	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٢١,٨٠٠
عمال، عمال المياومة، عتالون عمال المهام الشاقة	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٤,٣٠٠ ٨,٦٠٠
الخدم، السُيَّاس، السقاءون	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٢٦,٤٠٠
الإجمالى	٨١,٠٠٠	٨١,٠٠٠	٧٠,٦٠٠
إجمالى سكان القاهرة	٣٠٠,٠٠٠	٢٦٣,٧٠٠	٢٦٣,٠٠٠

وتبدو الأرقام البيانية لمختلف المهن والحرف التى جاء ذكرها عند أوليا جلبى أرقامًا مبالغًا فيها : لذا يحق لنا أن نتشكك فى دقة الرقم الإجمالى ١٤٧,٣٦٦ عامل (جميعهم تقريباً ذكور) ونتصور بأن النسبة المئوية تحظى على النقيض من ذلك بدرجة أكبر من المصداقية.

ولكن نلاحظ بأن الرقم ٨١,٠٠٠ عامل المذكور فى كتاب "وصف مصر" لا يُعد بعيدًا عن تقدير أوليا جلبى بالنسبة لـ ٢٦٢ مهنة حرفية وتجارية (يقوم عليها ١١٩,١٤٠ فرد)، وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار تناقص عدد سكان القاهرة بين

عامى ١٦٦٠ و ١٧٩٨[١]. وعلى العكس من ذلك سنجد أن توزيع السكان العاملين بين حرفيين (يصل عددهم إلى ٤٠,٠٠٠ حرفى) وتجار (يبلغ عددهم ١١,٠٠٠ تاجرًا) إنما يعطى أهمية نسبية زائدة عن الحد للحرفيين، ويمكن أن نفترض بأن مؤلفى كتاب "وصف مصر" اعتبروا الصُنَّاع كالحرفيين، وكان الصناع أيضاً من الباعة.

ومن واقع قائمة طوائف الحرف التى أنجزها الفرنسيون[٢] والتى لا نعتمد منها بشكل أساسى سوى ١٩٣ طائفة بالقاهرة (وذلك باستثناء الطوائف الموجودة فى الضواحى) يمكننا استخلاص التوزيع التالى : ٧٤ طائفة (تمثل ٣٨,٣%) لها الطابع الحرفى؛ و ٦٥ طائفة (٣٣,٧%) تتعلق بالأنشطة التجارية، و ٣٩ طائفة (٢٠,٢%) تخص "قطاع الخدمات"، و ١١ طائفة (٥,٧%) لأنشطة اللهو والتسلية.

وعلى النقيض من ذلك، كان فحص أرشيفات المحاكم الشرعية مفيدًا إلى حد ما فى تحديد الأهمية النسبية للوضع المادى للحرفيين والتجار؛ وذلك لأن كثرة تواتر تركات ذات قيمة متوسطة وتركات أخرى ذات قيمة عالية ومهمة، فإن عدد طوائف التجار مبالغ فيه، وتم -بنفس القدر- إنقاص عدد طوائف الحرفيين؛ فخلال الفترة من ١٦٧٩-١٧٠٠ وجدنا أنه من بين ٤٦٨ تركة تمت دراستها كان نصيب الحرفيين منها ١٢٩ تركة (أى ٢٧,٦% من الإجمالى) فى مقابل ٣٠١ تركة للتجار (٦٤,٣%). ونجد النسبة نفسها تتكرر تقريباً خلال الفترة من ١٧٧٦ إلى ١٧٩٨:

---

(١) وذلك بسبب الأزمات السياسية الداخلية، والحروب الأهلية، والمجاعات والأوبئة التى ميزت العقود الأخيرة من القرن الرابع عشر وفترة طويلة من القرن الثامن عشر. وحول مدى مصداقية تقديرات أوليا جلبى انظر النتائج التى توصل إليها روبير مانتران (وإن لم تكن سلبية تماماً) فى : Istanbul, 45-6

(٢) A. Raymond, Une liste de Corporations de métiers.

(وسوف نشير إلى هذه القائمة داخل النص اختصارًا بـ "قائمة العام ١٨٠١").

فمن واقع ٥٦٧ تركة كانت ١٥٤ تركة منها تخص الحـرفيين (أى ٢٧,٦%) فـى مقابل ٣٤٧ تركة للتجار (أى ٦١,٢%).

وفى ضوء عدم دقة مصادرنا والتى تفرض علينا ضرورة التزام الحـذر، يمكن أن نتصور بأن النسب المئوية الحقيقية كانت على العكـس مـن ذلـك، وأن الأقرب إلى الحقيقة أن توزيع السكان العاملين فى قاهرة القرن الثامن عـشر كـان تقريبًا على النحو التالى : أن حوالى نصف العاملين كانوا ينتسبون إلـى النـشاط الحرفى، وحوالى ثلث العاملين كانوا فى النشاط التجارى. وإذًا شَـكَّل الحرفيـون غالبية سكان الحضر بالمدينة.

١- الخصائص العامة للحرفيين

انطباعات سلبية للرحالة :

وغالبًا ما لاحظ الرحالة ووكلاء القناصل الأوروبيين فى مصر فى القـرن الثامن عشر حالة الانحطاط التى ألمَّت بالحرف الرئيسية. فقد كتب دومابيـه فـى مطلع هذا القرن : "أن اتقان الحرف إنما يعتمد على حب العلوم، وعلى ذلك فلـيس ثمة ما يُثير العجب فى أن تدهور الحرف قد جاء نتيجة لتلاشى الاهتمام بالعلوم فى مصر" وانتهى إلى القول بأن "المصريين اليوم غير مهرة فى كل شئ". وبعد ذلـك بسنوات قليلة أقر بوكوك هذه النتيجة بنصِّها الكامل وإن كان قد أشار -مع ذلـك- إلى أن القاهرة يوجد بها "بعض الحرف التى تصل إلى درجة معينة من الإتقـان"، وبصفة خاصة فن السروجية والأعمال الخشبية وصناعة الصاغة. ومع فولنى الذى تجول فى مصر فى العام ١٧٨٣ تصبح الصورة قاتمة للغاية فكتـب فـولنى : "لا تزال الحرف اليدوية الأكثر سهولة فى مهدها؛ فأعمال النجارة، والحدادة، وصناعة

الأسلحة رديئة. وجميع الخردوات والأدوات المعدنية، والبنادق والمسدسات تجـئ كلها من الخارج. وبالكاد نجد في القاهرة (ساعاتى) يستطيع إصلاح إحدى الساعات وهو أوروبى. وصناعة الصاغة بالقاهرة أكثر شيوعاً مما في أزمير وحلب، ولكنهم لا يعرفون تركيب أبسط فص بصورة دقيقة. وهم يصنعون البارود في مصر ولكن أيضًا بطريقة أولية. وتوجد مصانع لتكرير السكر بيد أنه مملوء بشوائب القصب.. والصناعات التى تحظى بشئ من الإتقان هى المنسوجات الحريريـة؛ وإن كانـت كذلك منتوجها النهائى أقل جودة وأعلى سعرًا بكثير من المنسوجات الحريرية فـى أوروبا"(1).

كذلك نجد علماء حملة مصر قساة في حكمهم على التقنية المستخدمة، فكتب شابرول : "إن الحرف والمنتجات الصناعية في مصر تشى بحضارة لا تزال فـى طور الطفولة، أو تشى بالأحرى بتقاعس العمال والمقاولين، ولا نجد في المـصانع المصرية شئ يتسم بالدقة أو العنايـة، إذا مـا اسـتثنينا التطريـز، فالمنـسوجات والملايات وبقية الأشياء ذات الاستعمال المستمر كلها غير متقنة لحد سوف يـذهلنا إذا لم نضع في الاعتبار تلك الظروف التى يحياها الشعب الذى أنتجهـا". وكتـب جيرار كذلك : "بأن المصريين المحدثين شعب يتجاوز بالكاد طور البدائية، فهـو لا يمارس سوى الحرف الأكثر بدائية والتى تفى فحسب باحتياجاتنا الأولية"؛ ومن ثـم تردت مختلف الفنون لتعود إلى "طور الطفولة"(2).

وكثيرًا ما أثار الأجانب المستوى البدائى الذى بلغته المنتجـات الـصناعية المصرية في القرن الثامن عشر، وخاصة أنهم كانوا يرونها لا تتجـاوز المـستوى الذى كانت عليه المنتجات الراقية لصُنّاع القرون الوسطى فـى مجـال المعـادن

(1) Le Mascrier, Description de l'Egypte, II, 191; Pockokcke, Voyage, I, 105; II, 44, 45, 486, 487; Volney, Voyage, 117.

(2) Chabrol, Essai sur les moeurs, 507; Girard, Mémoire, 618, 692.

والأعمال الخشبية والمنتجات الزجاجية. وقادتهم هذه المقارنة – بصفة عامة – إلى استنتاج حالة تدهور الحرف منذ العصر المملوكي.

أثر العوامل السلبية على الأنشطة الصناعية

ومع أنه من ناحية المبدأ لم يكن ثمة تصور سلبى لمن يعمل فى المجال الحرفى إلاَّ أن الحرفيين لم يتبوأوا فى المجتمع سوى مكانة ثانوية بالنسبة للمكانة الكبيرة التى شغلها التجار، وربما يُعزى ذلك إلى قلة عائد الأنشطة الحرفية قياسًا إلى ما كانت تحققه التجارة من رغد العيش. وعلى ذلك فإن الاشتغال فى مجال الحرف اليدوية كان يحظى بالتقدير والاحترام، وذلك باستثناء بعض المهن الأقل اعتبارًا والتى كان يحتكر العمل بها أفراد من طوائف الأقليات. ولكن لمَّا كان الحرفيون أفقر بكثير من التجار فلم يكن فى استطاعتهم الوصول إلى نفس النفوذ الاجتماعى الذى أحرزه التجار، ومن ثم ظلوا فى مكانة أقل منهم.

وثمة عوامل طبيعية (سلبية) أثرت بدرجة بالغة على الأنشطة الصناعية؛ فقد كانت مصر تفتقر إلى المواد الأولية الأساسية للصناعة : فكان هناك نقص فى المعادن المستخدمة، وخاصة الحديد والنحاس اللذين كانا يستوردان من أوربا فى شكل سبائك خام أو على هيئة منتجات نصف مُصنعة مثل الرصاص، القصدير، والنحاس.. الخ. وبلغت القيمة الإجمالية لهذه الورادات فى نهاية القرن الثامن عشر – وفقًا لجيرار – ما قيمته ٣٦ مليون بارة، وهو ماكان يمثل ١٤,٨% من إجمالى الواردات الأوروبية. وباستثناء المواد الأولية التى كانت تحصل عليها من المنتجات الزراعية وتربية المواشى (وبشكل أساسى خيوط النسيج والجلود) لم تكن لدى مصر سوى الشبَّه وملح البارود وملح النشادر . وكان الخشب المستخدم فى البناء نادرًا للغاية.

وكان المورد الثانى الذى افتقرت إليه مصر يتمثل فى الوقود والذى لم يقل خطورة عن نقص المعادن : فمصر لم تكن تنتج الفحم، وكان الحطب يتم استيراده من الخارج، أما فحم الخشب فقد كان يُصنع بالقاهرة (وذلك فى إطار طائفة الفحامين / تجار الفحم)(١)بيد أن جزءًا مهمًا من الفحم الذى كان سكان القاهرة يستهلكونه كانت تقوم بصناعته قبائل عربية بإقليم سيناء أو بالصعيد، وكانت تنقله قوافل عرب الطور أو عبر النيل(٢). ومع تناقص كميات الفحم كان يتم استخدام "الجلة" التقليدية المنتجة من مخلفات الحيوانات المنزلية كوقود، وكان سكان الضواحى والفلاحات يجلبونه للقاهرة(٣).

لقد عرف المصريون بالفعل وسيلة تحويل الحركة باستخدام نظم التروس الناقلة للحركة، على نحو ماهو شائع استخدامه بصفة عامة فى "السواقى" ولكن المصريين لا يهتمون على الإطلاق باستخدام القوى المحركة الطبيعية التى تتوافر بين أيديهم : فبسبب تغيرات منسوب الفيضان فى كل عام كان من الصعب بالفعل ترويض النيل، بيد أن قوة الرياح قد تم استخدامها، وإن لم يجرِ استخدام طواحين الهواء فى مصر قبل الحملة الفرنسية. وفسر جيرار هذا الإهمال برخص الأيدى العاملة وقلة تكلفة عمل الحيوان التى تُغنى عن البحث عن مصادر أخرى للطاقة : "ففى بلد تتوفر فيه بكثرة أغذية الإنسان والحيوان – وهو ما تسبب فى عدم ارتفاع

---

(١) Liste de 1801, n° 66.

(٢) M.J. Coutelle (observations sur la topographie de la presqu'île de Sinai, 277-9, 296, 299-300)

ويتحدث كوتل بتفاصيل طويلة عن صناعة الفحم ونقله بواسطة "عرب الطور".

(٣) وحول صناعة "الجلة" انظر :

La Description de l'Egypte, la planche XXVIII/1 et son explication. Voir aussi de Stochove, Voyage du Levant, 458. D'Entraigues, Un Français d'autrfois en Egypte, 280; الجبرتى ، ج٤، ص١٣٠

أجور الأيدى العاملة إلى حد كبير - يكون الأسهل استخدام قوى الإنسان والحيوان فى العمل، بل ويُفضل ذلك على أى وسيط آخر". واعتبر جيرار أن ذلك كان سببًا فى ضعف تطور استخدام القوة المحركة : "فعمل الإنسان وعمل الحيوان أقل تكلفة مما قد يتكلفه استخدام معظم آلاتنا فى مصر"[١].

عوامل تاريخية لتدهور الحرف

إن كل العوامل السلبية التى سبق ذكرها هى عوامل دائمة فى التاريخ الاقتصادى لمصر. وكانت مسئولية التدهور الصناعى التى عاينها المراقبون الأجانب فى مصر قد أُلقيت فى الغالب على عاتق الفتح العثمانى لمصر وعلى نتائجه المباشرة والبعيدة، وبالمثل عزوا ذلك التدهور إلى التغيرات التى أحدثها ظهور الأوروبيين على مسرح الأحداث فى كل منطقة الشرق الأوسط. وبداية تجدر الإشارة إلى أن هذا التيار كان قويًا قبل استقرار العثمانيين فى مصر بكثير: ويكفى أن نتصفح سريعًا المقريزى لنتعرف على حقيقة ذلك التدهور الذى أوضحته دراسات كل من أحمد دراج وصبحى لبيب وشارل عيساوى[٢]. وكثير من الظواهر التى حُسبت على الاحتلال العثمانى كتدهور الحرف الترفيَّة، واختفاء مهن بعينها، والانحطاط العام للحياة الاقتصادية كانت قد ظهرت منذ القرن السادس عشر.

وفسر المؤرخون المتأخرون العديد من نصوص ابن إياس المتعلقة بمسألة الدفع "بأرباب الصنائع" - بأمر السلطان سليم - إلى استانبول على أنه قرار تسبَّب

---

(١) Girard, Mémoire, 619.

(٢)Voir en particulier A. Darrag, Barsbay, 57-107; S. Labib, Handelgeschichte Ägyptens, 337-440; G. Issawi, The Decline, 250-2.

فى إبطال قرابة خمسين حرفة[1]. بيد أن ابن إياس أرجع توقف نشاط تلك الحـــرف إلى البطالة التى أصبح يعانى منها – آنذاك – أولئك الحرفيون[2]. وكان مـــن بـــين من رحلوا إلى استانبول كبار التجار وأرباب الحوانيت والمتسببون، كما كان مـــن بينهم كثير من أسطوات وعمال المهـــن الخاصـــة بالبنـــاء والعمـــارة (البنـــاءون، الخراطون، المرخمون، المبلطون، المهندسون، والحجارون)، وكذا عمال الخـــشب والمعادن (النجارون، الحدادون، السيوفية؛ الصياقلة، والسباكون) ولـــم يكـــن هـــذا الترحيل ليؤثر على القطاع الحرفى لمدة طويلة[3] والأكثر من ذلك، أن ابن إيـــاس أشار بعد ذلك (فى الأعوام ١٥١٩، ١٥٢٠ و ١٥٢١) إلى عودتهم إلـــى القـــاهرة تدريجياً بعدما أنجزوا الأعمال التى أوكِلت إليهم فى العاصمة استانبول، وانتهى إلى القول بأن السلطان سليمان بعد تقلده الحكم "رسم لهم بالعودة إلى بلادهم، وكتب لكل واحد منهم ورقة بعدم المعارضة لهم معه"[4].

وعلى النقيض من ذلك، ليس ثمة شك فى أن الفتح العثمانى الـــذى حـــوّل القاهرة من عاصمة سلطنه إلى مجرد عاصمة لولاية – قد وجّه ضـــربة قاضـــية

---

(١) الجبرتى هو الذى رصد هذا الرقم (ج١، ص٢٠)، وكثير من المؤرخين الذين جاءوا بعـــده رددوا هذا الرقم (انظر على سبيل المثال : البراوى وعليش : التطور الاقتصادى فى مصر، ص ١١؛ Germain Martin, Les Bazars du Caire, 40; ou oncore clerger Le Caire, II, 228)

(٢) وليس ثمة نص إلاّ ويشير إلى أن توقف نشاط تلك الحرف لم يكن فحسب مؤقتًا : فقد كتـــب ابن إياس "وبطل منها خمسين صنعة" (ابن إياس، ج٥، ص ٢٠٢)؛ وكتب الجبرتـــى بـــأن مصر فقدت أكثر من ذلك الرقم.

(٣) ابن إياس، ج٥، ص ص ١٧٥، ١٧٨–١٧٩، ١٨٤، ٢٢٤، ٢٢٦–٢٢٧.

(٤) ابـــن إيـــاس ، ج٥، ص ص ٣٠٣، ٣٣١، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٢٢، ٤٢٩؛ Traduction Wiet, C, 379 وكان مجموعة من أرباب صناعة البسط القاهريين قد استقروا فى بورصة، وفى نهاية القرن السادس عشر (١٥٨٥) لا يبدو أن هذه الحرفة قد اختفت من القاهرة. انظر (Voir Erdmann, Kairener Teppiche, 180-198; Kühnel, Cairene Rugs, 41, 57)

لكثير من المهن الحرفية وخاصة تلك التى كان إنتاجها الراقى مرتبطًا بوجود البلاط السلطانى : وهكذا اختفت بعض المهن الترفية وتلاشت معها فى الوقت نفسه تقريبًا كل تقاليد الحرف المختلفة المرتبطة بوجود الإدارة العليا (السلطانية) بالقاهرة (مثل تقاليد الفراء وملابس التشريفة) : فلم يرد بقائمة الحرف للعام ١٨٠١ أى ذكر لطائفة صناع الفراء لأرباب صناعة الطوقى (الطواقجية)، كانتا مزدهرتين فى الماضى؛ فالأسوق التى كانت حتى عصر المقريزى يُباع بها كل أنواع ملابس التشريفة، والأحزمة والطواقى اختفت أو تغير نشاطها[1]. ويلاحظ أن العمل فى مجال حرف النحاس والخشب والخزف والزجاج وتجليد الكتب التى كانت مزدهرة جدًا فى العصر المملوكى قد أصابها التدهور فى العصر العثمانى، وذلك بسبب عدم إتقان صناعتها، ورداءة تشطيب المنتج، واستخدام المادة الخام الرخيصة فى الإنتاج (ومن ذلك على سبيل المثال استخدام العظم بدلاً من العاج) وتقليد المنتجات الأجنبية، كذلك كان من أسباب التدهور، ولو على نطاق محدود، استيراد المنتجات الأوروبية التى حلّت محل منتجات أخرى لم تعد تعرف الطوائف المحلية صناعتها. وكان هذا واضحًا بصفة خاصة فى صناعة الخزف : فقد حاول الإنتاج المصرى من الخزف فى القرنين السادس عشر والسابع عشر الصمود بصعوبة بالغة أمام منافسة الخزف المستورد من الأناضول والشام؛ بيد أنه فى القرن الثامن عشر تدهورت نهائيًا صناعة الخزف المحلى ليحل محلها الخزف التركى ثم انتشر أكثر فأكثر الخزف الأوروبى فى السوق المصرية[2]. ويمكن أن نقدم ذات الملاحظات بالنسبة للمصنوعات الزجاجية، بما فى ذلك صناعة تقليدية مثل القماريات (وهى شبابيك من الجص المزين بقطعة من الزجاج الملون) التى بلغت ذروة التدهور : فهى فقيرة فى تصميماتها، وغير متقنة فى شكلها النهائى، وزجاج نوافذها الذى لم

---

(١) Voir dans 'Ali Pasa, II, 27.وذلك بالنسبة لسوق الشرابيشيين وسوق الحواشيين

(٢) Voir en particulier her2, Catatlogue, 71, 99, 134, 137, 175-6, 283-4, 308; et Bahgat, La céramique musulmane, 80-1; ابن أبى السرور ، ورقة ١٦٩ب.

تكن تنتجه الطوائف المحلية كان يتعين استيراده من الخــارج[1]. وتكــشف قــوائم جمرك بولاق التى ذكرها جيــرار أثــر اجتيــاح المنتجــات الأوروبيــة للــسوق المصرية[2]. واعتمادًا على البيانات التى ذكرها جيرارْ يتــضح أن قيمــة واردات المصنوعات الزجاجية المجلوبة من أوروبا بلغت ٤٣,٥ مليون بارة (وهو ما يعادل ١٤,١% من إجمالى الواردات).

وكان لتحول الطرق التجارية على أثر الاكتشافات الكبرى التى تمــت فــى نهاية القرن الخامس عشر تأثيرات سلبية خطيرة على الطوائــف المنتجــة للــسلع الفاخرة، وتراجعت أهمية القاهرة كمركز لتجارة العبور، ووجدت مصر نفسها، منذ ذلك الحين، فى عزلة نسبية كانت سببًا فى الركود الذى ألمَّ بكل الفنون[3].

ومــما تجدر الإشــــارة إليه أنهُ لم يكن للاحتــــلال العثمــانى لمــصر تأثير سلبى فحسب على اقتصــــاد البلاد، وإنما كان له كذلك تأثير إيجابى : ذلــك أن مصر وجــــدت نفســها تندمج، منذ العــام ١٥١٧، فى إطــار إمبراطوريــة بحر متوسطية مترامية الأطراف، وهــــو الأمر الذى أدى إلى وجود سوق داخلية ضخمة، أتاحت للنشاط الحرفى إمكانيات مهمــة فــى انتــشار المنــتج الحرفــى، فالمصريون عرفوا كيف يستغلون ذلك فى توزيــع منــســـــوجاتهم العاديــة بــل وحتى الردئ منها. وهذا ما يؤكد رأى كل من جب وبوون اللذين يذهبان إلــى أن

---

(١) Herz, Catalogue, 5,6. Voir aussi Galland, Tableau de l'Égypte, I, 77.

وحول القمارية أو الشمسية انظر : ابن أبى السرور، ورقة ١٧٠أ; Migeon, Manuel II, 154.

(٢) جاءت الورادات المجلوبة من بلاد النصارى فى العامين ١٧٧٥ و١٧٧٦ (كمتوسط ســنوى) على النحو التالى : ٩,٠٧٠ مربعات رخام؛ ٢١,٧٨٠ مصابيح زجاجية؛ ٢١,٧١٣,٥ قطعة من الآنية الخزفية؛٤٣,٥ صندوق زجاج؛ ٩٢ صندوق مرايــا ؛ ٣٠٦,٥ صــندوق حلــى زجاجية؛ ١٧٦,٥ صندوق خزف؛ ٤٢ صندوق فوانيس زجاجية.. الخ.

(Girard, Mémoire, 683-4).

(٣) Fahmy, La révolution de l'industrie, 1-3.

"ما فقدته الأقاليم العربية على مستوى الجودة قد عوضته من خلال الزيادة الكبيرة في إنتاج مصنوعاتهم"(١).

ويمكن أن نضيف إلى عوامل الضعف السابقة عامل آخر يتمثل في اختراق المنتج الأوروبي، منذ نهاية القرن الثامن عشر، للسوق المصرية، وهذا العامل قد يُعد في بعض الحالات سببًا وليس نتيجة لتدهور الحرف المصرية. وكان استهلاك الأقمشة الأوروبية الفاخرة منتشرًا في مصر منذ العصر المملوكي، ولكن في العصر العثماني انتشر بين السكان استهلاك الأقمشة العادية المستوردة من إنجلترا وفرنسا حتى بلغت قيمتها في نهاية القرن الثامن عشر أكثر من نصف قيمة الواردات المصرية من أوروبا، وتحديدًا بلغت ١٦٢ مليون بارة. وعلى ذلك فإن ما كان يمثل ظاهرة هامشية حتى ذلك الحين قد أصبح -إذًا- واقعًا اقتصاديًا هامًا. وكان إيثار الأغنياء وأرباب النفوذ لاستهلاك المنتج المستورد قد تسبب في القضاء على الصناعات الفاخرة (المحلية) التي كان ازدهارها في الماضي يعتمد على هذه الطبقة، فقد كتب جيرار : "إن رفاهية العائلات الثرية وذات النفوذ أصبحت تعتمد في استهلاكها على المنتجات الأجنبية"(٢).

وبداهة يجب أن نضع في الاعتبار أنه من بين الأسباب الرئيسية للركود ولتدهور الحرف في مصر عدم اهتمام السلطة السياسية بالأنشطة الإنتاجية؛ إذ أنها لم تول اهتمامًا بها إلا عندما تستغلها : فوفقًا لمعلوماتنا كان النموذج الوحيد الدال

---

(١) Gibb et Bowen, Islamic Society, 1, 296.

(٢) Girard, Mémoire, 590.

ووفقًا لـ "أونتريج" اشترى مراد بك من التاجر الفرنسي ماجللون طاقم مائدة مصنوعة من الذهب بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فضة وأهدى عبدًا له أقمشة مذهبة من ليون بقيمة ٦٠,٠٠٠ جنيه فضة(Entraigues , Un Francais d'autrefois en Égypte, 288, 307). ووصف هاملتون المماليك بأنهم يرتدون من القدمين وحتى الرأس ملابسًا أنيقة مستوردة من الخارج.. الخ. أنظر :

(Hamilton, Remarks on several parts of Turkey, I, 352)

على تدخل السلطة متمثلاً فى قيام محمد بك أبو الذهب بإقامة ورشة (قاعة) لتصنيع الأحرمة داخل محيط جامع ابن طولون(١). وإلى جانب الأعباء الضرائبية وما يصاحبها من طلبات أخرى مالية كان هناك العديد من الابتزازات المتنوعة التى يقوم بها كل من يمتلك ولو جزء من السلطة. وكانت مصر تتخبط فى حالة من الاضطرابات شبه المستمرة، وذلك منذ بداية القرن الثامن عشر، هذا إلى جانب حالات من التمرد والحروب الداخلية والأزمات النقدية شبه المستمرة، فضلاً عن فترات متكررة من الغلاء والمجاعة والأوبئة، وساهم كل ذلك بقوة فى إضعاف الحرف المصرية خلال العقود التى سبقت وصول الحملة الفرنسية.

٢- سمات الإنتاج

فوضى الأنشطة الإنتاجية والتجارية

كانت السمة الأساسية لكثير من الأنشطة الاقتصادية بالقاهرة تتمثل فى غياب الحد الذى يفصل بوضوح بين ممارسة الحرفة وبين بيع المنتجات. إذا أن الحرفى فى كثير من المهن، بل وفى أكثر الفنون (الحرفية) شهرة هو نفسه بائع المنتجات المُصنعة؛ ومن هنا نجد صعوبة فى التمييز بين القطاع الحرفى الصرف وبين القطاع التجارى. فلقد كان الحريريون يصنعون المنسوجات الحريرية فى ورشهم (قاعاتهم)، وفى الوقت نفسه كان لهم سوق متخصصة تسمى "تربيعة الحرير" فى وسط القاهرة التجارية، كما كان لهم حوانيت لتصريف منتجاتهم : فعلى سبيل المثال كان عبدالله الحريرى (مات حوالى العام ١٦٩٥) قد خلف تركة بلغت قيمتها ٥٧,٣٢٤/٦٥,٨٩٠ بارة، وكان يملك قاعة بستة أنوال بالقرب من المشهد الحسينى، ويملك أيضاً حانوتاً بخط الهرامزة؛ وكان الشيخ أحمد الذى قُدِّرت

(١) Ali Pasa, II, 114; Hautecœur et Wiet, Mosquées , 158, voir, C. Issawi, The Decline, 251-2.

ثروته فى العام ١٧٤٩ بـ ١٧١,٦١١/٢٨١,٣٢٩ بارة، يملك أنوالاً عدة فى قاعات مختلفة، وحانوتًا بسوق الحريرية إلخ. ويبدو الاضطراب أكثر بروزًا فى الحرف ذات الطابع شبه الصناعى، مثل صناعة السكر : فقد كان سليمان بن محمد (المتوفى نحو العام ١٦٩٢) يصنع السكر فى "مطبخ الحمزاوى" ، ويبيع الشربات فى حانوت بحى باب زويلة؛ وكان مصطفى بن عباس حرفياً بسيطاً (بلغت تركته فى العام ١٦٩٦ ما قدره ١٤,٥٦٠/١٧,٣٣٣ بارة)، إذ كان يملك ورشة فى خط البندقيين، وحانوتاً فى باب زويلة[1]. وكان الحرفيون المتخصصون فى الأعمال المعدنية (مثل النحاسيين والحدادين) يبيعون أيضاً منتجاتهم فى حوانيت أسواقهم المتخصصة. ويتضح الاضطراب أكثر فى البناء الداخلى للطائفة، لأن الأنشطة الصناعية التجارية غالبًا ماكانت منضوية تحت طائفة واحدة : وكان هذا بالأخص يمثل حال الحريريين (فى قائمة الحرف للعام ١٨٠١) رقم ٤٧ : تجار الحرير بالقاهرة)، والسكريين (فى قائمة ١٨٠١ رقم ٥ : تجار السكر بالقاهرة)، والحدادين (رقم ١٩٧ : صنَّاع الحديد) أو النحاسين (رقم ٥٤ : باعة النحاس بالقاهرة)... إلخ.

ويُفترض بأن السبب الرئيسى فى هذا الاضطراب يرتبط بالسمة المحدودة للإنتاج المهنى، وذلك مع غياب وجود سوق حقيقية ونقص رءوس الأموال، وكل ذلك جعل أى فصل واضح بين الإنتاج والبيع أمرًا صعب المنال: فلم يكن الحرفى بالقاهرة ينتج – عادة – سوى ما كان تصريفه شبه مؤكد، وغالباً ما كان الإنتاج مرتبطًا بطلب مباشر من المشترى (المتوقع). وكان الحرفى يتلقى جُعلا ماليًا من الزبون كمقدم، كيما يُنجز طلبه، وفى حالات أخرى يقدم المشترى للحرفى المادة الخام الأولية الضرورية : فالصائغ يتلقى من زبائنه القطع الذهبية والفضية، ليقوم

(١) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧٠، ص ٣٣٦ (١٦٩٥)؛ محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٥٨، ص ٦٨٦ (١٧٤٩)؛ سجل ٨٥ ، ص ٥٨٤ (١٦٩٢)؛ والقسمة العربية، سجل رقم ٧١ص ١٩٨ (١٦٩٦) وتجدر الإشارة إلى أن الرقمين المذكورين فى التركات المذكورة أعلاه يشير الرقم الأول منهما إلى البارة بالقيمة "الجارية"، والرقم الثانى إلى البارة بالقيمة "الثابتة".

بتصنيع المشغولات المطلوبة، وغالبًا ما كان يصنعها فى حضور هؤلاء المشترين. وبالمثل كان الأهالى يقدمون للنساجين الحرير كى يصنع لهم طلبهم من المنسوجات الحريرية (1). وحال التبعثر الشديد للورش – وهو ما سنعود إليه فيما بعد- دون صناعة كميات إنتاجية كبيرة، فلكى يوجد قطاع إنتاجى مستقل كان لابد أن يتحقق التركز بتلك الورش.

تقسيم شديد للعمل

كانت السمة الثانية التى ميزت طوائف الحرف – والتجارة كذلك- هى التقسيم الشديد للعمل. وثمة مثل شائع يتعلق بهذا الموضوع وهو : من يبيع الطربوش لا يبيع الزر". ولاحظ جالان نحو العام ١٨٠٠ "إن المهن الحرفية [عند المصريين]... متشعبة للغاية، وذلك بسبب تفريعاتها المتعددة ؛ حتى أننى احتجت إلى ثلاثة بنائين من تخصصات مختلفة كى أفتح بابًا بين حجرتين"(2). والواقع أن مصادرنا تكشف عن ثراء مذهل لتعدد المهن الحرفية: فلم يجعل "أوليا جلبى" أقل من ١٣٦ مهنة بالقاهرة لها الطابع الحرفى؛ وتسجل قائمة طوائف الحرف فى العام ١٨٠١ (١٠٤ حرفة)، وهذه القائمة لا تحصر على نحو كامل كل الحرف؛ إذ أنها لا ترصد سوى الطوائف التى كان عددها أقل بكثير من عدد الحرف. وفى بعض فروع النشاط الحرفى كان

---

(١) Olin, Travels in Egypt,I,293; Germain Martin, Les bazars du Caire, 61,.

وراجع الملاحظات التى قدمها رودينسون حول "المنتج والموزع" فى :

(M. Rodinson, Le Marchand Musulman, 22)

(٢) Rhoné, L'Egypte à petites journées , 380; Galland, Tableau de l'Egypte II, 143.

التقسيم يبلغ أقصاه. ونرصد فى وثائق المحاكم الشرعية، وكذلك فى قائمة ١٨٠١، خمس طوائف مختلفة للصباغين : إذ أن هاتين القائمتين لا تتفقان تمامًا فى حصر الطوائف، كما يتعين أن نضيف إليهما طائفة الصياغين فى النيلة بالجيزة. وفقًا لقائمة ١٨٠١ كانت توجد ست طوائف لصناعة الحديد (الحدادون) : رقم ١٩٧ "صنَّاع الحديد بحارة الحدادين.."؛ رقم ١٣ "صنَّاع المسامير بباب الشعرية"؛ رقم ١٥ "صناع الإبر الكبيرة بالقاهرة"؛ رقم ٩ "صانعو الشكائم(*) والأقفال والسلاسل بحارة تحت الربع"؛ رقم ١١ "صنَّاع السكاكين"؛ رقم ٢٢٢ "البياطرة"(**). وينقسم عمال الخشب إلى ست طوائف : رقم ٢٠ "النشارون"؛ رقم ٢٢٧ "النجارون"؛ رقم ٢٠٥ "خراطو الخشب"؛ رقم ٢٢٨ "صانعو الخشب الرقيق المستخدم فى صناعة الصناديق"؛ رقم ١٩٦ "صانعو المشربيات"؛ رقم ٢٦٤ "صنَّاع المقاعد التى بلا مسند"..الخ.

وبطبيعة الحال لم تكن هذه التجزئة تعنى تقسيمًا منطقيًا للعمل، كما أن تخصص بعض الحرفيين فى مراحل الإنتاج المُجزأ لا يُعنى بتاتًا وجود إنتاج كمّى غزير، وإلاّ اعتبر هذا علامة على وجود تقدم تقنى. ويتعين علينا أن ننظر إلى هذا الأمر على أنه نتيجة لضيق أفق المشتغلين بالحرف، وهو ما أوضحه جميع المراقبين الأجانب. ومما لا ريب فيه أن غياب روح المنافسة كان له جذوره العميقة فى الطابع الوراثى للمهنة : فالابن يخلف أباه فى حانوته بكل أدواته التقنية، وبالطبع ليس ثمة شئ يدفعه إلى تجاوز خبرة أبيه. ولقد كان للتوازن النسبى فى الداخل وعدم الانفتاح على الخارج الأثر فى جمود وسائل الإنتاج منذ قرون. ولم تساعد قلة الطلب على تطور الإنتاج، كما أن الطابع البدائى –عمومًا– للآلات

(*) الشكائم : جمع شكيمة وهى الحديدة الموجودة فى لجام الفرس والتى تعترض فمه. (المترجم)

(**) البياطرة أو المبطرون : هم صنَّاع حدوة الفرس. (المترجم)

والادوات جعل من الصعوبة بمكان تحقق استمرار تطور الإنتاج وأخيرًا، فـرض التخصص المهني للحارات على حرفي المهنة الواحدة أن يقطنوا معًا، وساعد ذلـك على نمو روح التضامن بينهم أكثر من الميل إلى المنافسة. ولذلك اكتفـى صـغار الحرفيين بالربح الزهيد والذى كان يمثل فى الوقت نفسه ربحًا منصفًا، ولم يكن لهم طموح فى زيادته على ما جرت به العادة. وبلا ريب ساهم هذا التنظـيم الحرفـى الذى قسم الناس إلى مجموعات متميزة ومترابطة وصغيرة جدًا بالشكل الذى جعـل روح الطائفة الحرفية تُبقي على الأوضاع نفسها – ساهم هذا التنظيم فـى تجميـد البُنية المجزأة للنشاط الحرفي. على أن هذه الحالة نفسها قد شملت المهـن الجديـدة التى نمت على هامش النظام الحرفى : وكان هذا هـو شـأن الحـرف المتعلقـة بالدخان والذى لا يعود ظهوره لأبعد من القرن السابع عشر، كما أن تنظيمـه فـى شكل طائفة تم حديثًا جدًا[١]. والحال أن "كلرجيه" يشير إلى خمـس مهـن حرفيـة مختلفة كانت تقوم على صناعة النارجيلة.

ويمكن التعرف على رد فعل المجتمع، فى ذلك الزمان، من مسألة الإفـراط الشديد فى التخصص الحرفى، بالاعتماد على وثيقة شيقة ومهمة تفـوق مـصادرنا (التاريخية) الفقيرة فى هذا الجانب بصفة عامة. وتتمثل هذه الوثيقة فى حكاية مـن حكايات "ألف ليلة وليلة"، وهى حكاية أبو قير الصباغ وأبو صير الحـلاق. ومـن غير شك كان طابع الحكاية مصريًا تمامًا ومن المحتمل أنها حُررت فـى القـرن

(١) ذكر أوليا جلبى حرفة واحدة تحت مسمى "دخان فروش" والطائفة الوحيدة التى ورد ذكرهـا فى وثائق المحكمة (فى العام ١٧٩١ أى فى الفترة المتأخرة جدًا) – وفقا لمعلوماتنا – هـى طائفة الشوبكشية. وترصد قائمة الحرف فى العام ١٨٠١ خمس طوائف للحرفيين العـاملين فى صناعة الدخان وثلاثة طوائف لتجار التبغ.

السابع عشر[1]. ونعرف من موضوع هذه الحكاية : أن صبّاغا بمدينة الإسـكندرية يُدعى "أبو قير" وصل بعد رحلة بحرية إلى مدينة غير معروفة، وأثار دهـشته أن ملابس أهالى المدينة "زرقا وبيضا من غير زيادة"، فتوجه أبو قيـر إلـى صـبَّاغ بالمدينة طالباً إليه أن يصبغ له "محرمًا" (منديلاً)، فأخبره (الصبَّاغ بأن ذلك سـوف

---

(١) لم يرد لحكاية أبو قير وأبو صير ذكر فى النسخ (المخطوطة) القديمة لحكايـات ألـف ليلـة وليلة، بيد أنها ذكرت فحسب فى الترجمات المتأخرة جدًا. (انظر : ألف ليلة وليلـة، طبعـة بيروت، مج٧، ص ص ٧٧-٩٨، من الليلة ٩٣١إلى ٩٤٠؛

Traduction Lane, III, 580 et suiv. , Niuts 930 à 940)

ولم نجد هذه الحكاية فى أقدم مخطوط لألف ليلة وليلة بباريس والتى ترد تحت عنوان "العائلة المصرية" والتى تعود إلى النصف الثانى من القرن السابع عشر

Paris, B.N., Arabe 3612; Zotenberg, Notice, 193.

على أنها وردت فى المخطوطات المصرية التالية (Paris, B.N., Arabe 3605, T.IV, Nuit 927, 223b et suiv.). كما نجدها فى مخطوطة مؤرخة فى القرن التاسع عشر

(Paris, B.N., Arbe 3608, Nuit, 927, 273a et suiv.); Paris, B-N., Arabe 3618, Nuit 916, 148a), date de 1797.

ويلاحظ أن هذه الحكاية قد أشارت في مضمون أحداثها إلى القهوة والـدخان وذلـك فـى مخطوطات ألف ليلة وليلة التى تم فحصها بالمكتبة الوطنية بباريس :

Manuscrit Arabe 3605 (Nuit 927), Tabac 224a,café, 226b; manuscrit Arabe 3608, Nuit 927, taabc, 274a, café, 276b; manuscript Arabe 3618 Nuit 916, tabc, 148a, café 150a.

فكل من القهوة والدخان قد شاع استعمالهما فى هذا العصر (القهوة بعد العام ١٥٠٠، والدخان بعد العام ١٦٠٠) ونعتقد بأن التأليف النهائى لهذه الحكاية لا يعود لأبعد من القـرن الـسابع عشر . انظر :

Lane, The thousand and one nights, III, 580, 583, 587; Wiet, compte rendu, 161-2; Gerhardt, The art of story telling, 269-272. Voir aussi : Chauvin, Bibliograpie, V. 15; Ellisséff, Thémes et motifs, 202-3.

يكلفه مبلغًا كبيرًا قائلاً له : "روح اصبغه فى بلادكم" ثم توالى الحوار التـــالى : "أى لون فى مرادك تصبغها لى" قاله له الصبّاغ "ورقة"، فقال أبو قيــر "أنـــا مـــرادى تصبغها لى حمرة" فرد عليه الصبّاغ "لا أدرى صباغ الأحمـــر"، قـــال أبـــو قيـــر "خضرة"، قال الصبّاغ "لا أدرى صباغ الأصفر"، وأخذ أبو قير "يُعــد لـــه صـــفة الألوان"، فقال الصباغ : "هذه صناعتنا مزبوطة ولا نعرف نصبغ غير الأزرق من غير زيادة"، فقال له أبو قير "أنا صنعتى صباغ وأعرف أصـــبغ ســـاير الألـــوان"، وحاول إقناعه وسائر الصباغين بالمدينة سواء أكان ذلك بهدف حثهم على تعلم فـــن الصباغة بجميع الألوان على يديه أو كان بقصد تمكين نفـــسه مـــن فـــتح حـــانوت للصباغة بالمدينة. بيد أنه لم ينجح فى إقناعهم، وتعين عليه اللجوء إلى وساطة أمير المدينة الذى فتح له حانوتًا وأعطاه "رسمالاً"، وكوّن من صنعته ثـــروة : بعـــد أن عرض كل مصبوغاته بجميع الألوان التى بهرت زبائنه[1]. وبما أن قائمة الحـــرف للعام ١-١٨ تشير إلى أن "طائفة الصباغين باللون الأزرق بـــالجيزة" (رقـــم ١٧٢) على الجهة الأخرى من "بحر النيل" كانت تعادل طائفة الصباغين بكل الألوان (عدا الأزرق) بالقاهرة (رقم ٣٢) فإننا نظن بأن حكاية أبو قير وأبو صير قـــد سُـــجلت لتوجه نقدًا لاذعًا – من خلال طائفة الصباغين بالأزرق بالجيزة – لعمليـــة تقـــسيم العمل وللنمطية الشديدة التى بلغت حدًا غير معقول، وذلك على النحو الذى عرفـــه أهالى القاهرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر.

---

(١) Alf Laila wa-laial, VII, 82-3 (nuit 933)

وقد رجعنا إلى النص المنشور به حكاية أبو قير وأبو صير؛ لنقل الحوار بصياغته "العامية" على النحو الذى كتبت به فى القرن السابع عشر فى طبعة برنسلاو للعام ١٨٤٢ (مـــج١٠، الليلة ٨٧٠، ص ص ٤٥٨-٤٦٢). (المترجم).

الأدوات والتقنية

لم تتغير الأساليب الصناعية منذ نهاية القرون الوسطى إلا قليلاً، وظلت كذلك (مع حدوث تغيرات طفيفة) حتى نهاية القرن التاسع عشر، وذلك إذا استثنينا بعض القطاعات (الصناعية) التي طالتها جهود التحديث في عصر محمد علي. وعلى ذلك، فإن الآلات المستخدمة في الحرف قد ظلت تقليدية، واتسمت أساليب العمل بالطابع النمطي، بيد أن النجاح الذي تحقق لبعض المنتجات كان مرده إلى مهارة الصناع وذكائهم. فالحرفيون أمثال القياطينيون[*] والعقادون والمطرزون على القماش والمطرزون على الجلد (قبورجيه) الذين اشتهروا بالمهارة والكفاءة – لم يكونوا في حاجة سوى إلى آلات محدودة جدًا، ومن هنا كانت مهنتهم الحرفية في الحقيقة فنًا أصيلاً.

ولاحظ كوتيل Coutelle في شرحه للوحة رقم ٢١ من وصف مصر أن "ورشة النحاسين لم تختلف كثيرًا عن ورش النحاسين في بلادنا. وتعد حرفة النحاس واحدة من الفنون التي مارسها الأتراك[**] بمهارة تامة. وكانوا يستعملون فيها الأدوات نفسها، ولو أنها غير متقنة الصنع... ويتم طرق القطع النحاسية بمطرقتين أو ثلاث أو أربع مطارق، مع سرعة ودقة بالغتين". ومرورًا بالحدادين نجده يكتب عنهم فيقول : "إن ورش الحدادة بالقاهرة تقارن بورش الحدادة بالريف لا بورش الحدادين وصناع الأقفال عندنا"؛ ذلك أن منفاخ الحدادين بسيط ومن نوع

---

[*] القياطينيون : مفردها "قياطيني" وهو صانع القياطين، والقياطين هي الزركشة التي تحبك من خيوط حريرية ومعدنية تزركش أطراف الثوب (المترجم).

[**] كان من الشائع في كتابات المستشرقين والقناصل والرحالة في تلك الفترة استخدام كلمة "الأتراك" للإشارة إلى كل العالم الإسلامي الواقع تحت سلطة العثمانيين الأتراك، ومن ثم فالكلمة في النص تعني أرباب صناعة النحاس من المصريين (المترجم).

المنفاخ الذى كان سائدًا فى أوروبا فى القرن السادس عشر. والـدولاب المركـب على الخشب كان دورانه غاية فى السوء، بيد أن مهارة العامل الفائقة كانت تعوض عيوب أدواته، فهو يستطيع أن يستغل أحسن استغلال دولابه ذى السنون : ولـيس ثمة قطعة لا يستطيع تصنيعها (شرح اللوحة رقم ١٥). وكان نول صـانع نـسيج الكتان "مكونًا من أربعة أعمدة مغرزوين فى الأرض" يتماثل فى كثير من الأوجـه مع نول النساجين فى قرانا : فهو "بدائى للغاية" وليس متينًا؛ "إذ إنه فى أثناء العمل يظل النول دائم الحركة". أما نول القماش الصوف الذى "يعمل بطريقة رديئة فقـد كان مكونًا من الخشب الخام ومربوط بالمسامير والخيـوط" (اللوحتـان ٨ و ١٤). وكانت آلة الحبال بسيطة : "فهى عبارة عن عمود مرفوع على مـستوى رجـل، ويرتكز هذا العمود على قاعدتين خشنتى الصُنع، والعمود مُركَّب على أربع بكرات يحركها عاملان (اللوحة ١٦). وكان صُنَّاع الحصير يستخدمون نولاً بسيطاً للغاية، ويتناسب مع الطريقة المعتادة للعمال المصريين فى العمل علـى الأرض (لوحـة ٢٠). وفن صناعة الزجاج الذى كان متطورًا جدًا فى العصور السابقة قد تلاشـى تقريبًا. ويكتفى المصريون بإعادة صهر الزجاج ولا ينتجون سوى الزجاج العادى؛ ويُعزى هذا التدهور إلى "فقدانهم للخبرة القديمة فى صناعة الزجاج، وأيضًا بـسبب الندرة الفعلية للوقود، والخوف من الإهانات .. فليس ثمة ماهو أقل تكلفـة وأكثـر بساطة من تلك المعامل : فالورشة ليست إلا قاعة كبيرة يتوسطها فرن، بُنيت بأقل تكلفة" (لوحة ٢٣) [١]. ولا تنتج القاهرة سوى نوعًا من الخزف البدائى، وهذا الفرع من فروع الصناعة قد لا يستحق مجرد الذكر "سواء بسبب رداءته أو بسبب الكمية القليلة المنتجة منه" [٢].

---

(١) Description de l'Egypte, Explication des planches : XXI (Coutelle); XV (Delile); XIII (Coutelle); XIV (Jomard); XVI (Humblot); XX (Jomard); XXIII (Boudet et Jomard).

(٢) Girard, Mémoire, 593.

ولم يكن يوجد بالقاهرة سوى بعض المهن الحرفية التى تستخدم آلات حقيقية: ولو أنها لم تزل بسيطة للغاية. وكانت معاصر السمسم (السيرج) وزيت الكتان تستعمل طاحونة، وتعد هذه الطاحونة واحدة من أكثر الآلات كلفة، وقام علماء الحملة الفرنسية بفحصها كما أفاضوا طويلاً فى وصفها؛ غير أن الصورة التى قدمها كونتيه Conté للطاحونة تُبين أنها ورشة تعمل برحوين من النوع الذى يعطينا فكرة دقيقة جدًا عن البساطة الحقيقية للآلة وللأدوات المستخدمة بها[1]. ومع أن معصرة السكر كانت آلة بارعة تشهد على تعرفهم؛ على الأقل بالممارسة على تقنية الحركة (فهناك عجلتان مُثبتتان بشكل عمودى وعلى ارتفاعات متفاوتة وتحركها عجلة أفقية من خلال اسطوانتين ذات دائرة مختلفة كذلك)- إلا أن هذه المعصرة قد وُصِفت بأنها آلة "غير متقنة" ومصنوعة بطريقة بدائية[2]. وتعد طاحونة الجص آلة اقتصادية ومصممة بشكل جيد ولكنها بدائية كذلك :"فكل أجزاء تلك الطاحونة مصنوعة من الخشب : فالرافعة والمحوران عبارة عن فروع خشبية مشذبة وأحيانا بقشرها". ومن البديهى أن ينطبق الأمر نفسه على "آلة بارعة أخرى هى طاحونة عصر العنب التى تُصنع الخل"[3].

ولم تكن هذه الأدوات مركبة أو مزعجة فى نقلها؛ بل كان من السهل حملها ونقلها، كما كانت تكلفة نقلها زهيدة . وهذا ما أكده كوتيل (أحد علماء الحملة) عندما كتب يقول : "إن النحاسين، والحدادين، والصاغة، والخراطين وجميع العمال

---

(١) Girard, Mémoire, 607; jomard, Description de la ville du kiare, 701. Description de l'Egypte, explication des planches : planche I des Arts et Métiers et explication (Devilliers); Planche XII et explication (Couelle).

(٢) Girard, Mémoire, 610-1; Description de l'Egypte : planche VII et explication (Cécile).

(٣) Description de l'Egypte : planche XXVI et explication (jomard); planche XI et explication (Rozière).

تقريبًا في مصر ينقلون ورشتهم ويضعونها في فناء الزبون الذى يطلب خـدماتهم. وتكفي حمولة جمل واحد أو حمار لنقل جميع الأدوات وكل ما يلزم لإقامة ورشتهم وإنجاز عملهم"[1]. إن قيمة معدات الورشة في تركات الحرفيين التي قمنا بدراستها في سجلات محاكم القاهرة تمثل جزءًا زهيدًا من مجمل التركة : فقد بلغـت قيمـة أدوات جواهرجي ١١٠٠ بارة، وأدوات عاجاتي (الشخص الذي ينقش على العاج) ٦٣٠ بارة، وأدوات صايغ ٢٤٣٠ بارة، على حين كانت القيمة الإجمالية لتركـاتهم على التوالي : ٢٥,٤٥٢ بارة، ٤٤,١٤٧ بارة و ١٠٤,٧٥٢ بارة. وكانت قيمة "عدة الصنعة" بالنسبة لمختلف الحرفيين في النحاس، وفي الحديد تقدر بــ ٨٠٢ بـارة (من إجمالي تركة بلغت ٢١,٤٠٠ بارة) و ٦٥٥ بارة (من ٥,٠١٣ بارة)، ٢,٨١١ بارة (من ١٦,٣١٨ بارة)، و ٢,٥٤٤ (من ١١,٠٥٣ بارة). وفي صـناعة النـسيج الحرفية نجد قيمة الأدوات المستخدمة فيها متواضعة أيضًا : ففـي القـرن الثـامن عشر كان نول النسيج المصنوع من الخشب بدائيًا للغاية ولا تزيـد قيمتـه علـى حوالي مائة بارة. وكذلك كانت الأدوات المستخدمة في ورش صناع المنـسوجات الحريرية (الحريرى) تتطلب استثمارًا زهيدًا للغاية، إذ بالكاد تزيد قيمتها على ألف بارة في المتوسط لكل نساج : فبالنسبة لتسعة من هؤلاء الحرفيين (بـين العـامين ١٧٥١,١٦٨٨) بلغت القيمة المتوسطة للأدوات ٩٧٤ بارة من إجمـالي متوسـط التركة البالغ ٦٩,٢٧٢ بارة، أي ٧١% فقط. أما العمـال الـذين يطبعـون علـى المنسوجات (البصمجية) فقد كانوا يملكون عدة غالية التكلفة إلى حـد مـا : وثمـة تركتان لشيخان توليا مشيخة هذه الطائفة، مات الأول في العام ١٧٤٥ والثاني فـي العام ١٧٨٦ قُدرت قيمة "عدة البصمة" بـــ ١٢,٦٥٠ بارة و ٩,٩٠٠ بارة في حين كانت قيمة تركتيهما على التوالي ٦٠,٥٠٠ بارة و ١٢٤,٨٦٥ بارة. علـى حـين كانت قيمة عدة حصرى يملك ورشتين بقلعة الكبش بالقرب من طولون تصل إلـى ١٠٠ بارة في حين بلغ إجمالي تركته ١٨,٤٢٤ بارة.

---

(١) Decription de l'Egypte :explication de la planche XXI.

وكان فى الإمكان أن تصل قيمة معصرة لزيت السمسم أو الكتان – وفقاً لجيرار – إلى ٤٠٠ بوطاقة (أى ٣٦,٠٠٠ بارة) [1]، على أن ذلك ليس إلا حالة استثنائية : ففى أحد تركات المحكمة نجد تركة "معصرانى" فى الزيت مؤرخة فى العام ١٧٠٢ بلغت قيمة تركته ٣٨,١٠٠ بارة بينما سجلت عدة العصر ٤,٠٠٠ بارة فقط والأوانى ١,٢٠٠ بارة، وسعر الماشية التى تحرك المعصرة تصل إلى ١٧,٠٠٠ بارة. وفى تركة "معصرانى" آخر مات نحو العام ١٧٥٣، خلف تركة بقيمة ٢٨,٥٠٠ بارة : بلغت قيمة رحوات المعاصر ٦,٠٠٠ بارة، و"مواعين" الزيت ٢,٠٠٠ بارة؛ بينما مثلت قيمة المواشى كذلك أكبر استثمار له؛ حيث بلغت قيمتها ١٥,٠٠٠ بارة[2]. وقمنا بدراسة النوع نفسه من الآلات مع حرفة مكررى السكر "السكريين" الذين يعدون أكثر من يستحقون صفة "الصناعيين" فى القاهرة فى القرن الثامن عشر. فنجد سكرى يُدعى سليمان ، خلف تركة (فى العام ١٦٩٢) قُدِرت بـ ٧٣٦,٣٣٤ / ٦٦٢,٧٠١ بارة. وكان لسليمان مكانته بين أثرياء تجار زمانه : ومن إجمالى تركته نجد وعائى نحاس مخصصين لتكرير السكر (طنجرة لطبخ السكر) لا يكلفانه سوى ٥,٤٥٢ بارة. وبعد ذلك بقرن نجد عدة نحاس لتكرير "سمسم الدولة" بحى "البندقيين" قُدِرت بثمن زهيد للغاية وهو ٢٠ بوطاقة (أى ١,٨٠٠ بارة) [3]. وإذًا يمكن أن نخلص من ذلك أن رأس المال المخصص للإنفاق على أدوات الإنتاج بالقاهرة لم يشكل سوى جزءًا زهيدًا للغاية.

---

(١) Girard, Mémoire, 607.

(٢) محكمة القسمة العربية ، سجل ٧٤، ص ٣٤ (١٧٠٢)؛ القسمة العسكرية، سجل ١٦٣، ص ١٥٩ (١٧٥٣).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٨٥، ص ٥٨٤ (١٦٩٢)؛ سجل ٢١٧، ص ٤٣٤ (١٧٩١).

وعلى النقيض مما كان موجودًا فى مصر فى الأزمنة القديمة، وأيضًا مما كان سائدًا فى الوقت نفسه فى بلدان إسلامية أخرى[1]، لم يكن يوجد بالقاهرة سوى داران للصناعة الأميرية التابعة للدولة، وإن لم يلعبا أى دور اقتصادى.

وتتمثل أولى هاتين الدارين فى "دار صناعة الكسوة" (الشريفة) التى كانت ترسلها مصر فى كل عام لتغطية الكعبة بمكة، وكان مقر هذه الدار بالقلعة داخل كشك يوسف، ويشرف عليها ناظر، ويصل متوسط النفقات السنوية فى صناعة هذه الكسوة إلى ٧٩٠,٨٠٧ مدينى[2]. وتمثلت الدار الصناعية الثانية فى "دار الضرب" بالقاهرة التى كان مقرها كذلك بالقلعة (إلى الجنوب من ديوان القلعة (U3 43)) ويديرها مجموعة من العمال، كان نصف عددهم تقريبًا من الأقباط[3]. لقد اتخذ كل نشاط صناعى هيكل المؤسسة الفردية، ومن واقع الحالات التى درسناها يتضح أنها إما كانت مجرد حوانيت بسيطة، يعمل بها حرفى يبيع لعامة الناس فى المكان نفسه الذى يصنع فيه منتجاته، أو أنها كانت ورش حقيقية تحمل أسماء "متنوعة بحسب طبيعة المهنة : فيُطلق عليها "قاعة" (إذا كانت تتعلق بالغزل والنسيج، أو بصناعة

---

(١) وحول دور المصانع الأميرية فى استانبول فى القرن السابع عشر انظر :
Mantran, Istanbul, 398-412.

(٢) Estève, Mémoire sur les finances, 383; Shaw, Ottoman Egypt, 111-2; Voir aussi Gaudefroy-Demombynes, Le voile de ka'aba, passim et jomier, Le Mahaml, Passim.

(٣) Shaw, Ottoman Egypt, 164; Samuel-Bernard, Monnaies, 439-443.

الحبال والحصير) [1] أو يُطلق عليها دولاب (فى حال طبع المنسوجات، المصابغ، وصناعة الجص) أو يُطلق عليها معمل (مثلما الحال فى صناعة الخل) ... إلخ.

ولعل أبرز سمات الورش الحرفية هو ضعف معدل إنتاجها : وكان لهذا علاقة مباشرة بضعف تطور التقنية وأدوات الإنتاج. وبعيدًا عن بعض الاستثناءات لم يكن يوجد بالقاهرة مصانع كبيرة، بل على النقيض من ذلك كانت الصناعة الحرفية الصغيرة هى القاعدة السائدة. وفى حدود ما يمكن أن نطمئن إليه من الأرقام البيانية التى رصدها لنا أوليا جلبى يمكن القول بأن هذه الأرقام تنطوى على دلالة كبيرة؛ فهو يشير إلى ١١٧ مهنة لها طابع حرفى (من إجمالى ١٣٦ مهنة) والتى يحدد هذا المؤلف بدقة عدد حوانيتها وورشها بـ (١٣,١٤٩) وعدد العمال الحرفيين بها (٤٥,٧٩١ حرفيًا)، بواقع ٣,٥ عاملاً لكل حانوت أو ورشة، بمعنى أن لكل منها مُعلم وعاملين أو ثلاثة عمال، وتبدو الأرقام معقولة جدًّا ، والتى لم تتغير كثيرًا حتى نهاية القرن التاسع عشر[2]. وتبين الأرقام التى ذكرها أوليا جلبى أن ٢٦ مهنة فقط هى التى عمل بها عدد أكبر يصل إلى خمسة حرفيين، ونجد ١٨ مهنة أخرى ذات طابع "صناعى" تستوعب ١٣,٧٩٨ حرفيًا موزعين على ٢,٣٩٩ ورشة (خان / كارخانه)، أى أن كل ورشة كان بها ما لا يزيد عن ٥,٧ حرفياً. وتبقى المهن المستثناة من هذه النسبة وهى : مهنة صنَّاع العرقسوس الذين بلغ عددهم ٢٠٠٠ عاملاً فى ٥٠ حانوتًا، وصنَّاع البوظة ٦٠٠ عاملاً فى ٧٥ بوظه خانه وصناع النشا ١٥٠ عاملاً فى ١١ كارخانه[*]؛ وصنَّاع الشمع ٣٠٠ عاملاً فى ٤٠ كارخانه؛ وصنَّاع السكر ٣٠٠ عاملاً فى ٤٠ كارخانه؛ ومَصفى النحاس

---

(١) حول استخدام كلمة "قاعه" للإشارة إلى الورشة الحرفية انظر : Goitein, Artisans, 862.

(٢) Voir Germain Martin, Les bazar du Caire, 47, 48.

(*) (كار) تعنى بالفارسية والتركية "صنعة" و (خانه) تعنى مكان وبذلك تعنى كلمة (كارخانه) الورشة أو المعمل أو المصنع (New Red House, Istanbul 1987, p.607) (المترجم).

(القديم) ٤٠ عاملاً فى ثلاث كارخانات؛ والبناءون ٥٠٠ معمارجى فى ٧٠ كارخانه والصباغون ٣٠٠ صبّاغًا فى ١٧ مصبغة؛ وصنّاع السجاد ٣٠٠ عاملاً فى ٢٠ كارخانه؛ والدباغون ٢٠٠٠ مدبغجى فى ٢٠٠ مدبغة، وصنّاع القنينات ٢٠٠ عاملاً فى ثلاث كارخانات. بيد أن هذه الإحدى عشرة مهنة لا تمثل سوى ٤% من إجمالى عدد الورش (الصناعية) التى تستوعب ١٤,٥% من إجمالى عدد الحرفيين (بواقع ١٢,٥ حرفى فى المتوسط لكل ورشة). وإذا دخلنا فى التفاصيل، فإن الأرقام البيانية التى عرضها أوليا جلبى لا يتعين قبولها إلاَّ بقدر بالغ من التحفظ، وإن اتخذت سمة الدقة، ويؤكدها من ناحية أخرى ما ورد فى كتاب وصف مصر والوثائق الأرشيفية. فكان يكفى عاملان لإدارة آلة باهظة الثمن نسبياً فى معاصر الزيوت. ومن واقع دراسة ٢٥ قاعة بالقاهرة مخصصة لنسيج الحرير (وهى حرفة ذات طابع صناعى حقيقى) والتى تم رصدها فى أرشيف المحاكم الشرعية وأرشيف القلعة تبيَّن أن متوسط كل ورشة سبعة أنوال، وعلى ذلك فمن المحتمل أن كل ورشة كان يعمل بها أكثر من عشرة نُساج للحرير. وكان تكرير السكر يتم فى مصنع يعمل به أسطى واثنا عشر عاملاً. وقام على صناعة ملح النشادر ١٦ مصنعًا، اثنان منهما كانا بالقاهرة وبولاق، وبيَّن جيرار فى وصفه لهذه الصناعة أن ثلاثين عاملاً كانوا يعملون بها. وكانت الورشة الرئيسة للصباغة بالقاهرة (المصبغة السلطانية) لا يعمل بها سوى ثلاثون أو أربعون صبّاغًا. ويبدو أن عدد العاملين فى المدابغ الكبيرة الذين بلغوا –وفقا لجومار– ٢٠٠ أو ٣٠٠ مدبغجى قد مثَّل استثناءً كاملاً[١].

وكانت قيمة الدور الحرفية تتناسب مع مستوى تواضع الأدوات المستخدمة بها. ومن الجلى أن المهن التى اقتضت استخدام أقل وسائل تقنية كانت متمثلة فى طوائف الحرف المعدنية والخشبية (كالحدادين، النحاسين والخراطين) أو فى عدد

(١) Jomard, Ville du Caire, 704-6; Girard, Mémoire, 607, 610, 612-3.

من الطوائف المنتجة للسلع الفاخرة (كالتطريز والزركشه القيطانية). وفى مثل هذه الحالات لم تكن الورشة سوى حانوت يعتمد فيه الحرفيون فى مزاولـة صـناعتهم على بعض الأدوات البسيطة وغير المكلفة، ويتطابق مع هذه النتيجة ذلك الوصـف الذى سجله جولوا فى دراسته "ملاحظة حول مدينة رشيد" : "وحانوت الخراط هـو أبسط الحوانيت التى يمكن أن يقابلها المرء، وهو يحتوى فقط علـى ثـلاث آلات قاطعة واثنين من أدوات الحفر ومثقب وزجاجة صغيرة بها بعض الزيت لترطيـب الأجزاء التى يحدث حولها الثقب، وقفة أو سلة توضع بها الأشياء المُصنعة. وهـذه الحوانيت بالغة الصغر، ويبلغ طول أى من أضلاعها مترين على وجه التقريـب.."[١] ونلحظ الشئ نفسه بالنسبة للطواحين، وبعض الأسعار التى أمكننا رصدها تُظهر ارتفاعا طفيفاً، على أن تطور أسعار تلك الآلات من نهاية القـرن الـسابع عـشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر تبرز ارتفاعا حقيقيا للأسعار التى عرفتهـا مـصر خلال هذه الفترة: فنجد سعر طاحونة بحارة الـروم (سـنة ١٦٩٠) يـصل إلـى ١٦,٦٠٠ بارة؛ وطاحونة بخط درب الزغـارى (سـنة ١٧٣٦) قيمتهـا ١٧,٥٢٠ بارة؛ وطاحونة ببولاق (سنة ١٧٨٨) بـ ٢٥,٢٠٠ بارة؛ وطاحونة بباب الـشعرية (سنة ١٧٩١) بـ ٢١,٠٠٠ بارة؛ وطاحونة بخط طولون (١٧٩٥) بـــ ٣٥,٧٥٠ بارة[٢]. وبالنسبة لقاعات الحياكة نجد قيمتها السعرية منخفضة كذلك، وليس ثمة ما يدعو للدهشة فى ذلك إذا تذكرنا القيمة السعرية الضئيلة والعدد القليل من الأنـوال المستخدمة فى كل قاعة حياكة : فثمة قاعة حياكة (فى سنة ١٦٧٩) بـــ ٢,٠٠٠ بارة؛ وأخرى ،فى سنة ١٦٨٩) بـ ٢,٢٥٠ بارة؛ وثالثة (فى سـنة ١٦٩٣) بـــ ٢,٠٠٠ بارة؛ ورابعة (فى سنة ١٧٠٦) بـ ١٣,٠٠٠ بارة؛ وخامسة (فـى سـنة ١٧٣٧) بـ ٢٢,٠٠٠ بارة؛ وسادسة ،فى سنة ١٧٦٣) بـ ١١,٩٠٠ بارة؛ وسابعة

---

(١) Jollios, Notice sur la ville de Rosette, 352.

(٢) محكمة القـسمة العـسكرية، سـجل ٨٣، ص ٩٣؛ سـجل ٢١٤، ص ٢٦٨؛ أرشـيف دار المحفوظات بالقلعة، مج٢، ص١١٤؛ ج٧، ص ٥٩٨؛ ٢٥٥.

(فى سنة ١٧٩٦) بـ ١٣,٥٩٠ بارة[1]. ونلحظ الشئ نفسه مع "دولاب البصمجى" الذى بيع فى العام ١٧٢٩ بـ ٥,٠٠٠ بارة[2]. ولم نجد أرقامًا لها أهميتها إلا فى بعض المهن : فثمة دولاب للصباغة باللون الأحمر داخل خط الشعراوى تمّ تقييمه بـ ٩٨,٣٢٤ بارة (فى العام ١٧٩١)؛ وقُدِّر "مطبخ" تكرير السكر الواقع بخط قنطرة الأمير حسين بـ ٩٢,٤٩٦ بارة (فى العام ١٧٣٨)؛ وأخيرًا "معصرة" ببولاق، قُدرت بـ ٩٧,٥٧٦ بارة (فى العام ١٧٩٥) [3]. وهذه هى أعلى أسعار قابلناها فى دراستنا لأسعار المنشآت الحرفية : على أنه من الأهمية بمكان أن نضع فى الاعتبار –منذ الآن – أن هذه الأسعار أقل بكثير من مستوى الأسعار الذى بلغته فى الفترة نفسها المنشآت التجارية؛ فالوكالة على سبيل المثال تجاوزت قيمتها المليون بارة.

ولم يأت الحرفيون على رأس المشروعات الاقتصادية المهمة (عدا الاستثناءات النادرة) ولا كانت حوانيتهم مزودة بالآلات الجيدة حتى يتمكنوا من تحقيق عائدات ربحية مهمة يمكن أن تُقارن بالعائدات الضخمة التى كانت تغلُها المضاربات التجارية. فكل نساجى الحرير الذين ترد تركاتهم فى أرشيف المحاكم الشرعية والذين يُعدون – على وجه التقريب – من أكثر الحرفيين حظًا لم يعمل الواحد منهم سوى بأحد عشر نولاً[4]؛ ولابد أن نضع فى الاعتبار أن هذه الآلات

---

(١) محكمة القسمة العربية، سجل ٥٩، ص ٤٠٥؛ القسمة العسكرية، سجل ٨٣، ص ١٥٥؛ سجل ٨٦، ص ٤٢٩؛ سجل ١٧٥، ص ١٨٢؛ سجل ٢٥٥، ٢٣٧. أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، مجلد ١، ص ٦٣؛ ص ١٢٠٣. وتجدر الإشارة إلى أن الفروق الكبيرة جدًا للأسعار الثابتة تعزى إلى التباين الشديد لمساحات القاعات أو الورش المختلفة.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٢٩، ص ٤٠٨.

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢١٧، ص ٣٥٥؛ أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ص ٣٦٨.

(٤) إن ٩٧ نولاً تم حصرها بقاعات الحياكة كانت تخص تسعة من الحريريين.

كانت بدائية وبسيطة، وعلى ذلك تعين أن يظل الإنتاج والأرباح المحتملة محدودة جدًا. ولا ريب أن هذا كان سببًا فى عزوف أرباب النفوذ السياسى والاقتصادى (الحكام والتجار) بالقاهرة عن الدخول فى الاستثمارات الصناعية. وبقدر ما أبدت هذه الطبقة الحاكمة حالة من اللامبالاة بالنسبة للقطاع الحرفى بقدر ما أولت – على النقيض من ذلك- اهتمامًا كبيرًا بالمشروعات التجارية التى حققت فيها الفرق العسكرية والبكوات المماليك مصالح مادية مهمة. ومن ناحية أخرى لم نجد بالوثائق سوى نماذج قليلة لتجار انشغلوا بالصناعة ضمن أنشطتهم المختلفة[1]. ويُعد عزوف رأس المال التجارى عن اقتحام مجال الأنشطة الصناعية سببًا رئيسيًا فى حالة الركود التى ألمَّت بقطاع الصناعة الحرفية[2].

الهياكل الاجتماعية والقانونية والإنتاج

بداية ننوه إلى أننا سنعود للحديث فيما بعد حول نظام الطوائف الذى كان يخدم محيط كل الأنشطة الاقتصادية بالقاهرة. ومن المفيد أن نركز منذ الآن على تأثير نظام الطوائف على الإنتاج، وربما لم يكن لهذا النظام آثارًا سلبية مطلقة كما يتصور المرء. فمن ناحية لم يكن التنظيم الطائفى صارمًا تمامًا : فقد أمكن للطوائف الحرفية الجديدة أن تجد لنفسها موطأ قدم على هامش التنظيم ثم سرعان ما اندمجت فيه، ومن ذلك على سبيل المثال العديد من الحرف التى لها علاقة بالتبغ

(١) M.RFondinson, Le Marchand, 25 لم نجد فى الوثائق أى إشارة إلى نوعية شركات Comandite [وهى الشركات المحدودة التى تضم نوعين من المساهمين، الأول يختص بديون العمليات التجارية للشركة، والثانى مجرد مساهمين، كل بحسب نصيبه فى رأس مال الشركة : راجع Dictionnaire le Gand Robert (المترجم).

(٢) انظر ملاحظات رودينسون حول هذه المسألة : M. Rodisnson, Le Marchand, 30-1

الذى كان دخوله فى هذا المجال حديثًا جدًا. ومن ناحية أخرى لا تتحمل الطوائف مسئولية الركود التقنى لأنها لم تتحكم فى نوعية الإنتاج المُصنع ولا كذلك فى تقنيات الصناعة.

ولا ريب أن نظام الميراث كان هو المسئول الرئيس عن تفتت المشروعات الحرفية المهمة، نتيجة تقسيمها (بين الورثة) بنظام الحصة (المقيمة بـ ٢٤ قيراطًا) أو التقسيم بوحدة القيراط نفسها كما فى حالة "مطبخ" تكرير السكر الذى كانت قيمته تقرب من ٩٢,٠٠٠ بارة، أو أقل من ذلك كما فى حالة "معمل الخل" الذى قُيِّم بـ ٨,١٠٠ بارة[1]. ولسنا فى حاجة إلى التركيز على النتائج الاقتصادية المؤسفة لهذا الموقف : فهبوط الأرباح وشيوع المسئولية جعل من الصعب بذل أى محاولة فى التطوير، مما جعل العائد ضعيفًا. ولا مندوحة أن أصحاب الحصص فى الورش والحوانيت لم يجدوا فى تأجيرها سوى استثمارًا هزيلاً كذلك.

ويبدو أن اللجوء مرارًا وتكرارًا إلى الدخول فى عمل شركات مساهمة كان نتيجة لنقص رءوس الأموال التى عانى منها الاقتصاد المصرى ، والأمثلة التى نعثر عليها بالوثائق تتعلق بالفعل بالورش الحرفية المهمة : فثمة معصرة للزيوت فى العام ١٧٠٢ (اشترك فى ملكيتها ثلاثة أفراد تعادل حصة كل منهم ١٥,٠٤٠ بارة)؛ ومصبغة (دولاب للصبغ بالاحمر) فى العام ١٧٩١ (اشترك فيها أربع من الإخوة بنصيب الربع، وقُدرت حصة كل منهم بـ ٢٤,٥٨١ بارة)؛ واشترك أيضًا فى معصرة زيوت ، فى العام ١٧٩٥ أشخاص عديدون، حصة كل منهم تمثل جزءًا من الربع تعادل ٢٤,٣٩٤ بارة) [2].

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، رقم ٣٦٨ (السنة ١٧٣٨)؛ محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٢٢٠، ص ١٨٦ (السنة ١٧٩٢).

(٢) محكمة القسمة العربية، سجل ٧٤، ص ٣٤؛ محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢١٧، ص ٣٥٥؛ سجل ٢٢٤، ص ٦٠٤.

ويمكن أن نعتبر إيجار الحرفيين للحوانيت عاملاً سلبيًا، فكان الإيجار يتم عادة بشكل شهرى. وتعد مساوئ هذا النظام واضحة، إذ أن قصر مدة الإيجار لم تحفز المستأجر على بذل ما وسعه فى تحسين حانوته لأمد طويل. وبلا ريب كان شيوع الفقر بين الحرفيين بالقاهرة السبب الذى حال دون تمكنهم من عقد الإيجارات الطويلة[1].

ومما له دلالته أيضاً أنه فى الوقت الذى ساد فيه تبعثر القطاعات الإنتاجية بالحياة الاقتصادية ونقص رءوس الأموال معًا، كان استئجار الأدوات والآلات مستقلاً عن استئجار الورش الحرفية، وهو ما وجدنا له أمثلة عديدة بوثائق المحكمة الشرعية : فنقرأ بها نموذج لتاجر حرير بخان الحمزاوى (مات فى العام ١٧٣٠) كان يدفع أجرة ٤٠٠ بارة لكُبَّابات الحديد[*]، و ١,٩٥٠ بارة للمادة الخام "الصناعية" التى تُستخدم فى صناعة الأقمشة[2]. وكان تطبيق نظام الجدك[**] أيضًا

---

(١) لم نحصل على معلومات وفيرة حول القيمة الإيجارية للحوانيت الحرفية تساعدنا على بلورة نتائج معينة بهذا الصدد : فالأرقام المذكورة التى تتعلق بطاحونتين استؤجرتا فى عامى ١٧٣٥ و ١٧٣٨ بـ ٢٦٨ مدينى و ٣٠٠ مدينى شهريًا تعد مرتفعة جدًا، إذا أخذنا فى الاعتبار القيمة المتوسطة للطواحين التى كانت فى هذه الفترة تقل عن ٢٠,٠٠٠ بارة (محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٣٩، ص ٣٥٣؛ سجل ١٤٥، ص ٣٦٦). وعلى النقيض من ذلك تعد القيمة الإيجارية لمعصرة زيوت فى العام ١٧٢٧ بـ ٣٣٣ بارة شهريًا تعد منخفضة جدًا (دار المحفوظات بالقلعة ، مج ١، ص ٩٢).

(*) الكُبَّابة : آلة للَفّ الخيوط على المكَب. (المترجم).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٣٠، ص ٥٠٨.

(**) الجدك : فى التركية كذلك Gedik بمعنى الامتياز الذى يُمنح للتاجر أو الصانع؛ ليحتكر تجارة صنف بعينه أو صناعة سلعة بعينها، ومن معانيها الرخصة للدكان أو المصنع (أحمد السعيد سليمان : تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف ١٩٧٩، ص ٦٦ (المترجم). وهى هنا تعنى حق مزاولة الحرفة أو المهنة، وكان "الجدك" قابلاً للتنازل للغير (بالبيع)، كما كان يورث بعد وفاة صاحبه.

على الأماكن المستخدمة فى صناعات الحرف، وهو ما سوف نعود إليه فيما بعد، كان يمثل كذلك أحد عوامل الركود. وأخيرًا، سبَّب الاتساع الكبير للوقف عراقيل قانونية كان من المتعذر أحيانًا وضع حلٍ لها، هذا إلى جانب الازدواج الضريبى المذهل وعدم الاستقرار المتوقع على المدى الطويل، مادامت المدد الإيجارية مؤقتة، لتمثل كل هذه العوامل السلبية عائقًا للتقدم الاقتصادى.

التخصصات الأهلية

يمكن اعتبار تخصص المجموعات الأثنية والدينية المختلفة فى ممارسة أنشطة حرفية معينة عاملاً آخر للركود بقدر ما شكَّل هذا التخصص واحدة من الهياكل الوراثية السائدة التى تسببت فى تجميد النشاط الاقتصادى بالقاهرة. وكما يحدث عادة فى بلدان الشرق الأوسط كانت بعض المهن منحصرة تقريبًا فى بعض الأقليات الدينية (المسيحيين واليهود)؛ إما بسبب كفاءات تقنية معينة متوارثة ومتطورة، وإما بسبب نفور المسلمين – وهو الأرجح – من ممارسة بعض المهن التى تحط من شأنهم الاجتماعى أو الدينى. وكان الاتجاه إلى توريث المهنة قد دعم هذه التخصصات الأهلية.

وكان الأقباط واليهود والأرمن واليونانيون متخصصين فى مهن معينة خاصة بالذهب والمصوغات؛ فكثير من الصُيَّاغ والجواهرجية كانوا من هذه الطوائف؛ وكان هذا أيضًا حال الحرفيين الذين يعملون فى مهنٍ مثل التطريز والقصبجية (التطريز بخيوط الذهب والفضة) والنساجون والفراءون. ويبدو أن مهنة الخياط بالقاهرة كانت خاصة بالأقليات المسيحية. أما المسيحيون الشوام فقد كانوا متخصصين فى التجارة ويجهلون كلية الأنشطة الصناعية. وكان الحال كذلك

مع معظم المسلمين من غير المصريين، فيما عدا السوريين الذين تخصص عدد كبير منهم فى صناعة نسيج الحرير، وكان هذا التخصص فى الغالب راجعًا إلى الأصل الصورى لهذا النسيج(١).

ولم تكن "الاستعدادات الأهلية" التى أشرنا إليها آنفاً مطلقة : فكتاب "وصف مصر" يشير إلى وجود كثير من البنائين "الترك" بجانب البنائين "الأقباط"؛ كذلك كان كثير من المسلمين قصبجية وعقادين. وفى مجال العمل بالذهب والفضة كان الصاغة المذكورون فى أرشيف المحكمة الشرعية غالبيتهم من المسيحيين (٥ إلى ٦ بين ١٦٧٩ و ١٧٠٠، و ٦ إلى ٨ بين ١٧٧٦ و ١٧٩٨)، وكان كثير من المصريين المسلمين يزاولون هذه المهنة. بيد أن تكالب الأقليات على ممارستها بصورة شبه كاملة كان سببًا فى فقدان هذه المهنة لسمعتها واعتبارها : ففى سجلات المحكمة الشرعية وابتداءً من نهاية القرن السابع عشر على الأقل كانت كلمة "صايغ" خاصة بالمسيحيين وحدهم؛ أما المسلمون(*) فكانوا يوصفون بـ "المتسببين" أو حتى بـ "تاجر فى الصاغة" دون أن نجد سببًا يُبرر هذه التسمية الخاصة أو فرق معين فى طبيعة المهنة الحرفية أو تميز خاص يرتبط بالحالة المادية؛ فالصاغة الستة المسيحيون المذكورون بين سنتى ١٧٧٦ و ١٧٩٨ كانت ثروتهم فى المتوسط ٤١,٠٠٠ بارة بينما تركة التاجر المسلم فى الصاغة بلغت ٣١,٦٧٣ بارة، والمتسبب ١٧,٧٧٠ (بارة ثابتة). وعلى النقيض من ذلك، ووفقًا لما جاء فى أرشيفات المحكمة الشرعية كان جُلّ "الجواهرجية" من المسلمين.

---

(١) استطعنا رصد ٨١ تركة للسوريين فى وثائق المحكمة الشرعية ، كان من بينهم تسعة "حرايرية" وخمسة حياكين.

(*) لعل "الصايغ" كان الحرفى الذى يشتغل بصناعة الحلى، ومن ثم يمكن تفسير هذا التمييز بينه وبين "التاجر فى الصاغة" و"المتسبب" إذ يستنتج من ذلك أن عمل الأخيرين اقتصر على تجارة المشغولات دون صنعها (المراجع).

الفنون الرئيسة

طائفة النسيج

كان العمل بالنسيج وصناعة الأقمشة يعدان أهم نشاط حرفي بالقاهرة، سواء من زاوية عدد الأفراد المتخصصين في هذه المهنة أو بسبب قيمة الإنتاج : فلم يذكر أوليا جلبي أقل من ١٨ مهنة يعمل بها جميعًا ١٢,١٠٢ حرفي، النساجون منهم كانوا يمثلون ٤,٦٠٠ نسّاج، و ٦٠٠ حرفي في صناعة الساتان، و ٣,٠٠٠ خيّاط ... الخ، ويعني هذا أن خمس الرقم الإجمالي كان من هؤلاء الحرفيين وأكثر من ربع الحرفيين العاملين في الحوانيت. وبمراجعة وفحص أرشيف المحكمة الشرعية تتأكد لنا هذه المكانة الكبيرة التي تبوأها النساجون بين نظرائهم من الحرفيين : فمن بين ٤١ تركة من إجمالي ١٢٩ تركة حرفي تم دراستها بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠ وجدنا أن متوسط تركات النساجين وصل إلى ٥٠,٣٨٧ بارة ثابتة (والمتوسط العام لتركات الحرفيين ٤٨,٨٤٥ بارة)؛ وبين عامي ١٧٧٦ و ١٧٩٨ نرصد ٥٦ من ١٥٤ تركة حرفي، بلغ متوسط تركاتهم ٣٤,١٦٥ بارة ثابتة (ومتوسط كل تركات الحرفيين في هذه الفترة : ٢٩,٦٤٤ بارة ثابتة). ونظرًا لأنهم مثلوا ما يقرب من ثلث العدد الإجمالي المذكور في وثائق المحكمة، ولأنهم أيضًا يمثلون نحو ثلث مجموع التركات، فإن النساجين إذًا يعدون من الحرفيين الأقحاح. ومن ناحية أخرى، وكما سبق ورأينا أن الأقمشة المحلية التي كانت تشكل المنتج الأساسي للتجارة الخارجية لمصر – قد مثلت خُمس إجمالي الصادرات.

وإذا كانت عمليات التصنيع التمهيدية (وصولاً إلى صناعة فتّال الغزل) تجرى بشكل رئيسي بالورش المنزلية التي غالباً ما كانت في الريف، فإن القاهرة في القرن الثامن عشر كانت أحد المراكز الرئيسة لحياكة النسيج : إذ كان يُصنع بها كميات كبيرة ومتنوعة من نسيج الكتان وبالأخص نسيج القطن المسمى ("عجمي"، "أمان"، "مربع") . ومع ذلك كانت القاهرة مركزًا رئيسًا في إنتاج هذين النوعين من النسيج، وذلك بسبب مراكز الإنتاج الرئيسة (المحلة، رشيد، دمياط،

منوف، شبين بالدلتا، وكذا مراكز الإنتاج بمصر الوسطى : مدينة الفيوم ، بنى سويف، أسيوط، ومنفلوط... إلخ). وعلى النقيض من ذلك كان غزل ونسج الحرير من اختصاص العاصمة : فقد كان يوجد بالقاهرة فى نهاية القرن الثامن عشر ٣٠ أو ٣٥ حرفى متخصص فى صناعة غزل الحرير التى تُسمى "دولاب فتّال"، كما كان هناك عدد كبير من "قاعات الحياكة"، وإن كان هذا العدد أقل – دون شك – من عدد مثيلاتها فى القرن السابق؛ فعلى عهد محمد باشا (١٦٣٧-١٦٤٠) كان يوجد ١٧,٠٠٠ نولاً (وتسمى أنوال القزازين) بالقاهرة وإمبابة والجيزة وذلك وفقًا لما ذكره وأكده ابن أبى السرور البكرى. وكان يُصنع بالقاهرة العديد من أنواع الأقمشة الحريرية : نوع منها كان يُسمى "كُريش" وهو قماش ناصع، ونوع آخر مُخصص للعمائم يطلق عليه "الدُرَيَّة" هذا إلى جانب شيلان الحرير الأحمر وألوان أخرى مختلفة[1]. ويعد "الحريرية" – وفقاً لسجلات المحكمة الشرعية – العنصر الغالب بين حرفى النسيج القاهريين : فبين عامى ١٦٧٩ و ١٧٠٠ قمنا بدراسة ٢٥ تركة حريرى، وبين عامى ١٧٧٦ و ١٧٩٨ درسنا ٢١ تركة أخرى للحريريين.

إن الملاحظات التى تقدمها وثائق القناصل خلال القرن الثامن عشر بشأن انخفاض نوعية إنتاج المنسوجات المصرية ملاحظات عديدة ومتطابقة تمامًا ، فهى لا تنال تقديرهم؛ فيكتب أحدهم فى العام ١٧٣٥ فيقول : "يصنع النساجون منتجاتهم بطريقة سيئة للغاية إلى حد أنه كان هناك خوف من أن ينفر الهولنديون والإسبان من شرائها" ويكتب آخر فى العام ١٧٥٥ "بأن النساجين اليوم أقل إنتاجًا وأقل جودة، كما أن نوعية الإنتاج أقل مما كانت عليه فى الماضى"؛ وبسبب المنافسة بين التجار الأوروبيين "أصبح هناك تساهل فى شراء نسيج الكتان والقطن ودون الاكتراث بالنوعية والقياس الدارج"[2]. وربما يُعزى انخفاض نوعية الإنتاج، على

(١) ابن أبى السرور البكرى، ورقة ٧٢ ب وذكر ذلك فى المناسبة التى فرض فيها الباشا ضريبة على الحرفيين؛ Marcel, Histoire de l'Egytpe, 215; Jomard, Ville du Kaire, 703-4

(٢) A.N., Le Caire, B1 323, 1er juillet 1735; Alexandrie, B1 108, 23 mars 1755; B1 III; 5 septembre 1774.

نحو ما رأينا من قبل، إلى منافسة الأقمشة الأوروبيـــة التـــى اضـــطر الحرفيـــون المصريون إزاءها إلى الحفاظ على الأسعار المنخفضة نسبيًا، وذلك على الرغم من ارتفاع سعر خيوط النسيج. وفي كل الأحوال تحقق التدهور الذى نلمسه بوضـــوح فى انخفاض تركات "الحريريين" منذ نهاية القرن السابع عشر وإلى نهايـــة القـــرن الثامن عشر : إذ نجد أن متوسط قيمة التركة الذى كان بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠ يبلغ ٦٧,١٥١ بارة (وكان المتوسط العام لجميع تركات الحرفيين في هـــذه الفتـــرة ٤٨,٨٤٥ بارة) نجده يهبط إلـــى ٣٠,٣٠٤ بـــارة بـــين عـــامى ١٧٧٦ و ١٧٩٨ (والمتوسط العام لجميع تركات الحرفيين فى هذه الفترة بلغ بالكاد ٢٩,٦٤٤ بارة).

وينتسب كذلك إلى طائفة النساجين أنـــشطة شـــبه صـــناعية مثـــل طائفـــة الصباغين ومهن أخرى لها طابع حرفى مثل التطريز والزركشة القياطينيـــة. ولـــم يشكل صباغى القاهرة أقل من خُمس عدد الطوائف المتخصـــصة، ووفقًـــا لكتـــاب وصف مصر كان مستوى التقنية التى يعمل بها هؤلاء الحرفيون متقدمة جـــدًا : "إذ كانت الألوان التى لا ينتجها صبّاغو القاهرة قليلة جدًا : منهم على الأخـــص فـــى غاية الحذق فى تجهيز الشيلان الكمشيرى القديمة وإعطائها مظهرًا نضرًا وجديدًا؛ منهم يصبغونها بالألوان الأحمر والأصفر والأبيض الوردى ... الخ والأمر كله لا يكلف سوى بوطاقتين". وكانت أكبر مصبغة فى القاهرة، كما رأينا فى السابق، هى "مصبغة السلطان"[(١)].وعلى العكس مـــن ذلـــك كانـــت أعـــداد نـــساجى الـــشرائط والقياطينيين والخياطين بكلف الضفائر والخيوط السميكة، قليلة للغاية، كمـــا كـــانوا موزعين على الحوانيت الصغيرة، ولكن هـــؤلاء الحـــرفيين المهـــرة الموجـــودين بالقاهرة كانوا هم الأكثر شهرة منذ العصور الوسطى.

---

(١) Jomard, Ville du Kaire, 704.

حرف الجلود

شكل الحرفيون المتخصصون بالقاهرة في صناعة الجلود وما يتعلق بها من صناعات أخرى المجموعة الحرفية الثانية وذلك من زاوية الأهمية العددية. وقد ذكر أوليا جلبي ثلاث عشرة مهنة حرفية للجلود تستوعب ٨,٠٧٥ حرفيًا : وكان الدباغون أكثرهم عددًا (٢٠٠٠ مدبغجي) ، يليهم صُنَّاع الأحذية والقوافون (ثماني حرف تشتمل على ٤,٣٠٠ رجلاً) والسروجية (ثلاث حرف يعمل بها ١,١٧٥ سروجيًا)، وصُنَّاع جلود أخرى (تستوعب ٦٠٠ رجلاً). وكانت المادة الخام الأولية لهذه الطائفة الحرفية هي الجلود التي كان يُصدر جزء منها كمادة خام، وبالأخص إلى سوريا وأوروبا. وكانت مصر تشترى من الخارج كميات مهمة من الأحذية وبصفة خاصة من المغرب حيث كان يرد منها – وفقًا لجيرار – ٣٠,٠٠٠ زوج من النعال المغربية الصفراء دون أن يعيدوا تصدير شئ منها تقريبًا، الأمر الذى يُشكل دليلاً على ضعف أحد فروع الأنشطة الحرفية (المتعلقة بصناعة الجلود) والتي كان استهلاكها واسع الانتشار.

وباستثناء الدباغين الذين كانوا يعملون في ورش واسعة جدًا، كان صُنَّاع الجلود مبعثرين في العديد من الورش الصغيرة التي كانت تعمل في الوقت نفسه كذلك كحوانيت يُباع بها الأحذية أو مستلزمات السروجية. وكانت الأنواع المنتجة من الجلود متنوعة جدًا، على نحو ما تشهد به القوائم المسجلة في وثائق تركات القوافين : "ميست"؛ و"البابوج المغربي"؛ و"الصرمه"؛ و"النعال" التي كانت عمومًا صفراء اللون؛ و"الخف / أخفاف النساء"؛ و"النعال الصنادل"؛ و"المركوب /مراكيب"؛ و"النعال المغربية الحمراء"... الخ[1]. وكانت الصناعات السروجية من

(١) Chabrol, Essai sur les moeurs, 413, Dozy, Noms de Vêtements, 52, 158, 191, 202-3, 405, 421.

المواد نفسها، وكانت تشتمل على الأقل على أربع طوائف حرفيــة : "الســروجية" (قائمة الحرف العام ١٨٠١، رقم ٢٣)، صنّاع برادع الحميــر "البرادعيـــة" (رقــم ٨٦)، وصنّاع لجام الخيول (رقم ٢٤٨)، بائعو الزنانير (الأحزمـــة) (رقــم ٢٦٣)، ويُضاف إلى ذلك ثلاث طوائف لصنّاع الأواني والقِرَبْ الجلدية، والمطرزين علــى الجلود ويُطلق عليهم "قَبُور جيّة"... إلخ. ووفقًا لما لاحظه جيرار : "بلغ فن حرفــة السروجية وكل ما يخص عدة ركب الخيول عامة مداه من الاتقان والجودة. وكــان المطرزون على الجلود يزينونها بأشياء عديدة ومختلفة جديرة بالإعجاب"[١].

ويعد حرفيو الجلود من أفقر حرفي القاهرة : فــ "مصطفى المدابغى" الــذى مات نحو العام ١٧٨٧ لم يخلف سوى تركة هزيلة جدًا تقدر بــــ ٤٥٠ بــارة (أى ٢٢٥ بارة بالقيمة الثابتة للبارة)، وكثيرون من الصرماتية أو القوافين الذين كانــت حوانيتهم في قصبة رضوان إلى الجنوب من باب زويلة لم يكونوا قط أثرياء. وثمة سبعة عشر حرفي في الجلود ممن رصدنا تركاتهم بوثائق المحكمة الشرعية خلال الفترة من ١٦٧٩ – ١٧٠٠ كان متوسط ثروتهم ٩,٣٦٩ بارة (ثابتة) فقط (أى أقل بنسبة خمسة أضعاف من متوسط جميع تركات الحرفيين)؛ وفى الفترة من ١٧٧٦– ١٧٩٨ كان المتوسط ١٢,٣٤٣ بارة (أى أقل بنسبة تقرب من ثلاثة أضعاف مــن متوسط جميع تركات الحرفيين).

طوائف صناعات الأغذية

كانت طوائف الصناعات الغذائية تزاول من خلال ورش متواضعة، وبصفة عامة كانت هذه الورش عديدة ومبعثرة جدًا. وقد أحصى أوليا جلبــي لهــا عــشر

---

(١) Girard, Mémoire, 617.

طوائف تستوعب ٨,٤٢٨ رجلاً؛ وكان "الطحانية" على رأس تلك الطوائف (وعددهم ٣,١٦٠ طحان) وعصر الزيوت (وعددهم ١,٨٠٨) وصناعة الخل (١,٠٠٠)، ويفسر الفقر المعتاد لهؤلاء الحرفيين تقريبًا سبب قلة عثورنا على تركات في تخصصهم في سجلات المحاكم الشرعية، وتلك حالة مُعدى الفول، على سبيل المثال، أو "دقاقين البن"، وقبل طحنه يتعين أن يكون محمصًا، ويوضع في هاون يعمل عليه اثنان أو ثلاثة دقاقين يقومون بالمناوبة بينهم بدق يد الهاون على البن. وكل ما تنتجه أمثال تلك الورش كان يُوجه للاستهلاك شبه المباشر والمحلي. واستخدم "الطحان" أو "المُدولَب في الطواحين" طاحونة الدقيق التي كانت غاية في البساطة، ويتم تحريكها عمومًا بواسطة حصان؛ وليس بآلة أو بأحد المواشي التي لم تشكل أي أهمية في الاستثمارات الكبيرة في هذا المجال؛ وكان الأثرياء عمومًا يمتلكون في بيوتهم طاحونة خاصة. ولاحظنا أيضًا أن تركات الطحانين بوثائق التركات بالمحكمة الشرعية كانت فقيرة جدًا : فمتوسط تركة خمسة طحانين (بين ١٦٧٩-١٧٠٠) بلغ ٢٠,٣٣٩ بارة ثابتة؛ في مقابل سبع تركات لطحانين (بين ١٧٧٦-١٧٩٨) بلغ متوسطها ١١,٨١٥ بارة. وفي الحالتين ، كان الرقم أقل تمامًا من متوسط جميع تركات الحرفيين في الفترتين.

والحقيقة أننا لا يمكننا أن نتحدث عن وجود طوائف متطورة إلا في بعض الحالات النادرة. فالقائمون على عصر زيوت السمسم (سيرجاتي)، وزيوت الكتان (معصراني) كانوا من الحرفيين الأكثر غنى من جميع الحرفيين : فالمتوسط لقيمة تركاتهم (بين ١٦٧٩-١٧٠٠) بلغ ٦٩,٧٨٧ بارة ثابتة، وخلال الفترة من (١٧٧٦-١٧٩٨) بلغ ٤٣,٥٢١ بارة ، أي ما يمثل حوالي ٤٠% وهو يتجاوز المتوسط العام لتركات الحرفيين. وكان مكررو السكر ("السُكَّري" يقال له "المدولب في السكر" قد شكلوا نوعًا من الارستقراطية بين طوائف الحرف القاهرية. ويتواتر بسجلات المحاكم وثائق عديدة تشير بوضوح إلى ثرائهم الكبير : فخلال الفترة من ١٦٧٩ إلى ١٧٠٠ نرصد أربع عشرة تركة، بلغ متوسط التركة ١٤٧,٦٤٩ بارة ثابتة،

وهو رقم غير معتاد بتاتًا بالنسبة لتركات الحرفيين. ومَرَّ المدولبون فى السكر" – دون شك – بفترة التدهور الواضحة بعد فترة "العصر الذهبى"؛ ومع ذلك ظل متوسط تركاتهم فى نهاية القرن الثامن عشر مرتفعًا بمقدار الضعفين مقارنة بمتوسط ثروات جميع الحرفيين : فخلال الفترة من ١٧٧٦ إلى ١٧٩٨ بلغ المتوسط ٥٧,٠١٤ بارة ثابتة وذلك عن سبع تركات مرصدة لهم بالوثائق.

العمل بالخشب والمعادن والمعمار

لعبت هذه المهن دوراً أساسيًا فى الحياة الاقتصادية بالقاهرة، وبلغ عدد منها درجة كبيرة من الإتقان؛ إذ اكتسبت منتجاتها قيمة فنية لا تُنكر برغم ما أصابها من تدهور واضح منذ العصر المملوكى. وتعد حرفة النحاسين بصفة خاصة نموذجًا لذلك؛ فقد كتب جومار يصفهم : "بأنهم يشتغلون النحاس ببراعة ظاهرة ويبيضونه بالقصدير بإتقان"، كما قال عن "خراط الخشب" : "إنه النجار المصرى الذى يعمل بمهارة وخفة نادرتين"[1].

وكان يوجد بالقاهرة – وفقًا لأوليا جلبى – تسع طوائف متخصصة فى صناعة الأخشاب، ويعمل بها ٤,٦٧٠ فردًا : منهم ٣٠٠٠ نجار "متنقل"، حيث لم يكن لهم ورش يعملون بها، وإنما كانوا يعملون فى "المنازل"، ويليهم "الخراطون" وعددهم ٦٠٠ خراطًا موزعين على ٢٥٠ حانوتًا. وليس ثمة ما يدعو للدهشة من هذا الرقم الكبير، خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار تنوع المواد التى يصنعون منها الأثاث أو ما يدخل فى بناء البيوت (نجارة البيوت، النوافذ الداخلية ذات المشربيات، والمشربيات، والأقفال الخشبية...). ومما يثير الدهشة ذلك الغياب شبه الكامل

(١) Jomard, Ville du Kaire, 709, 811.

تقريبًا لهؤلاء الحرفيين بسجلات المحكمة الشرعية، وكما فى حالة طوائف صناعة الأغذية، ولا يمكن تفسير ذلك سوى بالفقر الشديد الذى ألمّ بهم. فقد بلغ متوسط الثروة لسبعة حرفيين مسجلين بالمحكمة (ثلاثة نجارين، وثلاثة صناديقية، وتركة واحدة لصانع الطاولات الخشبية الذى يُطلق عليه "كُورشيجى") بلغ ١٣,١٧٦ بارة ثابتة، وهو رقم أقل بكثير من المتوسط العام لتركات الحرفيين[١] : فـ "حامد النجار" قد خلف فى العام ١٦٩٩ تركة تقدر بـ ٨٧٣ بارة (٧٢٤ بارة ثابتة)؛ وقُدرت متعلقات "ناصف الذهبى" الذى أمكنه أن يأخذ حانوتًا "بخط الخراطين" فى العام ١٧١٨ بـ ٤,٧٣٠ بارة (٤,٠٢٠ بارة ثابتة) [٢]. إن هذه الأرقام تبدو مؤكدة لما سبق وقلناه عن التدهور الحرفى فى مجال صناعة الأخشاب فى العصر العثمانى، على الرغم من البراعة المهنية للحرفيين[٣].

وتعددت حرف الصناعات المعدنية بالقاهرة : فيحصر لها أوليا جلبى تسع عشرة حرفة يعمل بها ٣,٥٠٩ حرفيًا. ولكن أهميتها ظلت متفاوتة : فحرفة مثل حرفة النحاسين التى وفرت معظم الأدوات المنزلية والتى توارث أربابها الحرفيون فيها تقليد تليد وبراق بالقاهرة – قد قدمت "فنًا متقدمًا للغاية" بينما نجد ، على النقيض من ذلك ، الحدادين لا يهتمون بنوعية وجودة ما يصنعونه من منتجات مفيدة وصالحة للاستعمال، كما وصف جومار أدواتهم بأنها معيبة للغاية[٤]. ولهذا السبب يتردد ذكر النحاسين فى أرشيف المحكمة بكثرة، كما يبدون أحسن حالاً :

---

(١) حول "الكُورشيه" انظر :

Dozy, Supplement, II, 455; Briggs, Muhammadan Architecture, 151, 215, 217.

(٢) محكمة القسمة العربية، سجل ٧٢، ص ٢٦٨، سجل ٨٦، ص ٢٥٩.

(٣) انظر على سبيل المثال :

Lane, Manners, 316; Herz Bey, Catalogue, 71, 99, 134-6, 137; Briggs, Muhammadan Architecture, 217-8.

(٤) Jomard, Ville du Kaire, 709, 711.

فلقد رصدنا لهم ١٦ تركة خلال الفترة من ١٦٧٩ – ١٧٠٠ بواقع متوسط الثروة ٦٣,٢٤٠ بارة، في مقابل ثماني تركات في الفترة ١٧٧٦-١٧٩٨ بمتوسط ٣٤,٤٥١ بارة للثروة. وعلى ذلك فإن مؤشر الثروة يضعهم بوضوح فوق المتوسط العام لتركات جميع الحرفيين، بينما نجد الحدادين على العكس من ذلك في وضع أقل من المتوسط العام لتركات جميع الحرفيين : فخلال الفترة ١٦٧٩ -١٧٠٠ كان متوسط تركة الحداد يبلغ ١٠,٢٨٤ بارة ثابتة، وخلال الفترة من ١٧٧٦-١٧٩٨ كان المتوسط ١٧,٨٦٢ بارة. ويفسر تواضع أحوالهم على هذا النحو لماذا أصبحت مصر، نحو نهاية القرن الثامن عشر، تستورد من أوروبا كميات مهمة من المنتجات المعدنية : أسلحة "وخردوات معدنية" (الأواني النحاسية والحديدية)، وإبر الخياطة، المسامير، المبارد المصقولة، والسكاكين، وأسلاك الحديد؛ وهذا يفسر أيضًا الرغبة المعلنة للعديد من البكوات المماليك الحاكمين في استجلاب "حدادين" من أوروبا، متخصصين في صهر المدافع التي لم يكن الحدادون المحليون كفئًا لصناعتها[1].

وعمل بطائفة المعمار عدد كبير من الحرفيين والعمال بالقاهرة : وكان عددهم وفقًا لما رصده أوليا جلبي ٩,٠٥٠ رجلاً، موزعين على ثمانية طوائف، وكان أهم هذه الطوائف طائفة المعماريين (وعددهم ٢٠٠٠)، ثم الحجارين (وعددهم ٢٠٠٠ حجَّار)، يليهم الجيَّارون (٢٠٠٠ جيَّار) والجباسون (١٢٠٠ جبَّاس). وباستثناء الحرفتين الأخيرتين (الجيارين والجباسين) فإن هؤلاء الحرفيين والعمال لم يكن لأيٍ منهم حانوتًا ثابتًا، ويتنقلون من ورشة إلى أخرى. وثمة غياب

---

(١) كلف علي بك قبل العام ١٧٧٢ مدفعجي فرنسي يعمل في خدمته بأن يُحضر إلى مصر أربعة أو خمسة عمال من صنّاع الحديد بمنطقة بيمونت الإيطالية Piémont للاستعانة بهم في صناعة المدافع. وفي العام ١٧٨٩ طلب إسماعيل بك من قنصل فرنسا أن يأتي له بمشرف على صهر المعادن "مع عدد من العمال يمكنهم صنع مدافع ومواسير بنادق"

(A.E., Caire, 25, 6 mars 1789).

شبه تام لذكر هذه الطوائف بسجلات المحكمة؛ حيث لم نجد وثائق سوى لطائفة "الجبَّاسين" : وتشكل قَمَائن الجير "الجبَّاسة" ورشًا مهمة جدًا؛ وذلك بالنظر إلى تكلفتها التى تفوق تكلفة المواشى الضرورية (الأبقار والجمال) التى تستخدم فى هذا العمل، كما تفوق المواد الأخرى المستعملة التى كانت تكلفتها - على ما يبدو - زهيدة جدًا[1]. وكان الجبَّاسون "صنايعية" يفوق متوسط ثروتهم متوسط ثروة جميع الحرفيين. ويؤكد صمت المصادر بشأن باقى حرفى المعمار أنهم شكلوا فى مجموعهم تقريبًا طائفة فقيرة بصفة خاصة.

ضواحى القاهرة

وتتنوع للغاية الطوائف الحرفية بالقاهرة : فإذا كانت ضواحى القاهرة لم تسهم فى مجال الصناعة سوى بدور محدود، فإن بولاق (الميناء الذى يتلقى واردات الخشب) قد مثلت استثناءً مهمًا؛ إذ كانت مركزًا نشطا للمصنوعات الخشبية، ومركزًا رئيسًا لصناعة المراكب على وجه الخصوص. وجاء فى أوليا جلبى أنه كان يوجد فى بولاق القلافطة (وعددهم ٥٠٠ قلفاطًا)، وكذا صنَّاع القلوس (الحبال الغليظة) (وعددهم ١٥٠ رجلاً)، وصنَّاع الأشرعة (وعددهم ٢٠ رجلاً). وتؤكد قائمة طوائف الحرف فى سنة ١٨٠١ هذه البيانات، إلى جانب رصدها لهذه الطوائف التالية : قلافطة بولاق (رقم ١٢١)؛ نجاروا المعمار ببولاق (رقم ١٢٢)؛ نجاروا الأثاث ببولاق (رقم ١٢٣)؛ النشارون ببولاق (١٢٤)؛ كما كان يوجد

(١) كانت التركة التى خلفها شيخ طائفة الجبَّاسين (توفى نحو العام ١٧٦٩) تُقدر بـ ٣٨,٤٤٠ بارة : كانت تكلفة أدوات صنعة الجبَّاسة من جملة هذا الرقم تمثل ٨٥٠ بارة، وسعر الماشية الضرورية (أبقار وحمير) تقدر بـ ٢,٦٤٥ بارة انظر : (محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٨٢، ص ٢٣٢).

بيولاق أيضًا صُنَّاع الخل، وعمال المسامير، وصناع السلال، وصناع القفف الصغيرة، وأخيرًا "دشاشى الفول" (طائفة ١٦١) الذين يعملون داخل المقشرة التى يُطلق عليها "مِدَشه" التى مايزال يوجد نماذج منها ببولاق[١].

ولم يكن "بمصر القديمة" سوى عدد قليل من الأنشطة الحرفية الأقل أهمية، وذلك باستثناء صناعة "البَرَادق" [وهى الأوانى المُبَردَة] تلك المصنوعة من الصلصال المستخلص من مناطق قريبة من قنا (قائمة ١٨٠١ رقم ١٣٨). وكانت "الجيزة" على العكس من ذلك مركزًا صناعيًا لا يمكن إهماله : فمن المعروف أنه كان يوجد بها "صناعة الآنية الفخارية المُزيَّنة بالرسومات" التى لها صفة الشفاء من "الإسهال" والتى تُملأ بالمياه الباردة، (وطائفة صُنَّاع الجرار الخضراء، قائمة ١٨٠١ رقم ١٧١)[٢]؛ والنساجون (طائفة رقم ١٦٩)، وصباغو النيلة الزرقاء (طائفة ١٧٢)، كما كان يوجد طوائف للصناعات الغذائية (الطحانون وصناع الزيت). وأخيرًا كان يُصنع فى إمبابة النسيج السميك الذى يُصنع منه مفارش السرايِر[٣].

٤- الخلاصة :

على الرغم من أن نسبة ما مثَّله الحرفيون - كما رأينا - قد زاد على نصف مجموع العمالة النشطة، إلاَّ أنه لم يكن للحرفيين سوى وزن اقتصادى نسبى

---

(١) إن قائمة الآثار المُصنَّفة بالقاهرة : تشير إلى أن مدَشة وقف جوربجى ميرزا Mirza (رقم ٦٠٣)؛ ومدَشة الربعية Rabiya (رقم ٤٤٤). انظر : (Comité, XXXVIII, 1944,55)

(٢) De la Croix, L"Égypte ancienne et moderne, 109.

(٣) Pockocke, Voyage, II, 43.

محدود، وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول التالى الذى استقينا بياناتـــه مـــن أرشيف المحكمة الشرعية.

جدول رقم (٢٩)

عدد تركات الحرفيين والحصيلة الإجمالية

عبر فترة الدراسة (بالقيمة الثابتة للبارة)

	إجمالى التركات المدروسة		الحرفيون			
	العدد	الحصيلة	العدد	% بالنسبة إلى الرقم الإجمالى	حصيلة التركات	% بالنسبة إلى الحصيلة الإجمالية
١٦٣٦-١٦٢٤	١٠٦	١٣,٠١٠,٧٣٥	٢٦	%٢٤,٥	٩١٤,٨١٤	%٧
١٧٠٠-١٦٧٩	٤٦٨	٦٤,٧١١,٥٦٣	١٢٩	%٢٧,٦	٦,٣٠٠,٩٨٩	%٩,٧
١٧٣٠-١٧٢٥	١٦٨	١٦,٢٧٦,١٨٠	٥١	%٣٠,٢	١,٠٠٦,٤٨٤	%٦,٢
١٧٤٧- ١٧٥٦	٢٨٣	٢٠,٠٣٨,٨٩٥	٧٢	%٢٥,٤	١,٨٨٧,٧٤٣	%٩,٣
١٧٩٨-١٧٧٦	٥٦٧	٥٣,٢٢٦,٨٥٥	١٥٤	%٢٧,٦	٤,٦٢٤,٥١٥	%٨,٧

ولا يمكن اعتبار البيانات التى يقدمها هذا الجدول مؤكدة نسبيًا سوى ما كان يخص الفترات من ١٦٧٩-١٧٠٠ و ١٧٧٦-١٧٩٨، وهى الفترات التى تم خلالها دراسة التركات الأكثر أهمية، والجدول يشير بوضوح إلى أن طوائف الحرف قـــد

احتلت مكانة متواضعة في البناء الاقتصادي والاجتماعي للقاهرة. وعلى حين أن الحرفيين في مجموعة عينتنا مثلوا أكثر من ربع إجمالي تركات الأفراد المدروسين، فإن الحصيلة الإجمالية لتركاتهم تشكل – وفقًا لهذه الفترات – نسبة تتراوح ما بين ٦% و ١٠% فقط من الحصيلة الإجمالية للتركات المدروسة. وبذلك، كان متوسط الثروة أدنى بكثير من متوسط ثروة الأفراد المدروسين والتي لم تتجاوز الثلث أو الربع، تبعًا لهذه الفترات : فمتوسط تركة الحرفيين مثل ٣١,٣٣٩ بارة (بالقيمة الثابتة) في مقابل ١٢٢,٧٤٣ متوسط ثروة الأفراد المدروسين (عن سنوات ١٦٢٤-١٦٣٦)؛ وخلال الفترة من (١٦٧٩-١٧٠٠) مثلت ٤٨,٨٤٥ بارة في مقابل ١٣٨,٢٧٢ بارة؛ ونجدها ١٩,٧٣٥ بارة في مقابل ٩٦,٨٨٢ بارة (لسنوات ١٧٢٥-١٧٣٠)؛ و ٢٦,٢١٩ بارة في مقابل ٧٠,٨٠٩ بارة (عن سنوات ١٧٤٧-١٧٥٦)؛ وهي ٢٩,٧٤٤ بارة في لقاء ٩٣,٨٧٤ بارة (سنوات ١٧٧٦-١٧٩٨).

ولم نجد أي حرفي، بمقياس الثروات المدروسة، يشغل مكانًا في المستويات الأولى للثروات، وهي المستويات التي ظلت قاصرة على كبار التجار : فخلال الفترة من ١٦٧٩ إلى ١٧٠٠ نجد أعلى معدل لثروة حرفي تمثله تركتان لحرفيين اثنين يعملان في مجال تكرير السكر، احتلا المرتبتين رقم ٢٥، و ٤٩ في مستويات الثروات المدروسة. وخلال الفترة من ١٧٧٦-١٧٩٨ جاء أعلى معدل لثروات الحرفيين في المرتبتين ٢٤ (لصبَّاغ) ورقم ٣١ (لحريري).

ويتيح لنا نموذج المقارنة لمتوسطات ثروات الحرفيين والتجار تقدير التفوق الكبير جدًا لثروات التجار :

جدول رقم (٣٠)

متوسطات تركات الحرفيين والتجار وفقا لوثائق المحكمة الشرعية (بالقيمة الثابتة للبارة)

فترة ١٦٦٩-١٧٠٠

	الأفراد		الثروات		متوسط الثروة
	العدد	% من الإجمالي	الحصيلة	% من الإجمالي	
الحرفيون	١٢٩	%٢٧,٦	٦,٣٠٠,٩٨٩	%٩,٧	٤٨,٨٤٥
التجار (فيما عدا تجار البن والتوابل	٢٢١	%٤٧,٢	١٥,٠٠٣,٥٠٠	%٢٣,٢	٦٧,٨٨٩
التجار الكبار المتضمنين لتجار البن والتوابل	٣٠١	%٦٤,٣	٥٦,٧٥٨,٠٨٧	%٨٧,٧	١٨٨,٥٦٥

فترة ١٧٧٦- ١٧٩٨

	الأفراد		الثروات		متوسط الثروة
	العدد	% من الإجمالي	الحصيلة	% من الإجمالي	
الحرفيون	١٥٤	%٢٧,٦	٤,٦٢٤,٥١٥	%٨,٧	٢٩,٦٤٤
التجار (فيما عدا تجار البن والتوابل	٣١٩	%٥٦,٢	٢١,٧٩٢,٨٥٢	%٤١	٦٨,٣١٦
التجار الكبار المتضمنين لتجار البن والتوابل	٣٤٧	%٦١,٢	٤٦,٤١٢,٢٠٩	%٨٧,٢	١٣٣,٧٥٢

وبداهة نجد الفروق مذهلة، وبصفة خاصة إذا وضعنا في الاعتبار مجموع كل التجار (التجار الكبار) : فخلال السنوات من ١٦٧٩-١٧٠٠ ومن ١٧٧٦-١٧٩٨ لم يتجاوز متوسط ثروة الحرفي نسبة ٢٠% من إجمالي متوسط ثروة التاجر. وإذا لم نأخذ في الحسبان ضخامة ثروات التجار التي من شأنها التأثير على المتوسطات الإجمالية لن يتضح مدى تدني ثروات الحرفيين. ولهذا التدني مغزى أيضا :.فمتوسط تركة الحرفي يُعادل ٧٢% من متوسط تركة التاجر (من فئة التجار الصغار) وذلك في القرن السابع عشر، وبلغت النسبة ٤٤% فقط في نهاية القرن الثامن عشر.

وتُخفي بوضوح المتوسطات الإجمالية التي ذكرناها لتونا التباينات الصارخة بين مختلف المهن الحرفية؛ وتبدو المقارنة مفيدة إذًا عند المقارنة بين قيمة متوسط التركات على أساس نوعية النشاط الحرفي للطوائف، وذلك سواء فيما بين الطوائف وبعضها البعض أو بينها وبين المتوسط العام لكل ثروات الحرفيين، وذلك على صعيد كل الفترات المعنية بالدراسة.

جدول رقم (٣١)

متوسطات تركات الحرفيين فى الفروع الرئيسة

للمهن المختلفة عبر جميع الفترات المعنية بالدراسة

(بالقيمة الثابتة للبارة)

	١٦٤٤-١٦٧٨		١٦٧٩-١٧٠٠		١٧١٥-١٧٣٠		١٧٤٧-١٧٥٦		١٧٧٦-١٧٩٨	
	العدد *	متوسط	العدد	المتوسط	العدد	المتوسط	العدد	المتوسط	العدد	المتوسط
المهن الغذائية	٦	٣٣,٥٩٧	٢٦	١٠٢,٢٠٣	٨	١٨,٠٢٩	٦	٣٥,٠٩٩	٢١	٣٧,٤٥٠
المنسوجات	٩	٥٨,٦١٥	٤١	٥٠,٣٨٧	١٧	٢٩,٩٢١	٢٧	٣٥,٠٦٢	٥٦	٣٤,١٦٥
الجلود	٣	١٦,٣٨٣	١٧	٩,٣٦٩	١١	٨,٦٦٨	١٥	٩,٨٢٣	٢٦	١٢,٣٤٣
المعادن	٢	٣١,٠١٥	٢٣	٤٧,١٢٣	٤	٢٢,٦٥٦	٨	٢٩,١٨٦	١٤	٢٧,٣٤٢
مجمــوع الحرفيين	٢٦	٣١,٣٣٩	١٢٩	٤٨,٨١٥	٥١	١٩,٧٣٥	٧٢	٢٦,٢١٩	١٥٤	٢٩,٦٤٤

المصدر : سجلات المحكمة الشرعية

وتبدو بيانات الجدول متماسكة، وذلك باستثناء الأرقــام المتعلقــة بــالمهن الغذائية خلال سنوات ١٦٧٩-١٧٠٠ التى تعطينا بوضوح مؤشر مُــضلل بــسبب

الفجوات ومحدودية وثائقنا عن هذه الفترة[1]. والجدول يوضح الفقر النسبى والمطلق لحرفى الجلود : إذ يأتى متوسط ثروتهم فى المرتبة الأخيرة لهذه المهن الحرفية، لكن يجدر بنا أن نلاحظ من جديد أن المهن الحرفية المهمة جدًا لم تُدرج فى هذا الجدول للسبب نفسه المتعلق بشدة تواضع الأحوال المادية التى كان يعيش فيها هؤلاء الحرفيين (أمثال الخشابين والبنائين). ومن بين الحرف الصناعية الرئيسة بالقاهرة كانت طائفة النساجين هى الأكثر ثراءً ورغدًا (مع اتجاه واضح للتدهور) وطائفة المعادن الأقل حظًا. بيد أنه برغم وجود هذا التباين المحسوس بين فروع الصناعات المختلفة، إلا أن الفارق بين متوسطات الثروة للمهن الحرفية بدا معتدلاً تماماً، بل وتميل الفروق إلى التلاشى خلال فترات الأزمة أو التدهور الاقتصادى : فنجد متوسطات طائفة الجلود بالنسبة إلى متوسطات طوائف حرف النسيج بواقع ١ : ٥ (فى سنوات ١٦٧٩-١٧٠٠) و ١ : ٤ (سنوات ١٧٤٧ - ١٧٥٦) (وهى فترات رخاء)، ونجد النسبة ١ : ٣ (خلال سنوات ١٧٢٥-١٧٣٠ وسنوات ١٧٧٦ - ١٧٩٨) (وهى فترات أزمة). إن تواضع حال الأنشطة الحرفية بالقاهرة - وهو ما لاحظناه فى مناسبات عديدة - يتضح بداهة فى الحدود النهائية التى توقف عندها معدل الثروات، كما ينعكس جلياً فى تقلص الفروق المادية بين الحرفين فى مختلف المهن.

وإذا أخذنا فى النهاية بوصف تطور الطائفة الحرفية القاهرية من مطلع القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر، اعتمادًا على ما نفهمه من أرشيف المحكمة الشرعية، فإننا نتحقق من أن خطًا متوازيًا يتماشى فى مجمله تقريباً مع المنحنى الذى يمكننا رسمه لمجمل تطور الاقتصاد : فترة نمو وازدهار خلال القرن السابع عشر وحتى نحو العام ١٦٩٠؛ حيث وقعت أزمة حادة فى السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر والعقود الأولى من القرن الذى يليه، وأقل

---

(١) جاءت المفارقة الكبيرة الثابتة نتيجة للارتفاع النسبى لثروات "السكر بين الأغنياء" الذين رصدنا تركاتهم بسجلات المحكمة الشرعية خلال هذين العقدين (١٦٧٩-١٧٠٠).

نقطة ينخفض عندها المنحنى تقع على وجه الاحتمال نحو العام ١٧٣٠؛ حيث نجد فترة تحسن تصل ذروتها ما بين ١٧٥٠ و ١٧٧٠؛ بعدها تتجدد فترة الأزمات في نهاية القرن، والتي تتزايد حدتها بصفة خاصة بعد العام ١٧٩٠. وداخل هذا الجدول البياني تبدو حالة الطائفة الحرفية في وضع متردٍ على وجه الخصوص، والتدهور الذي حدث لها في القرن الثامن عشر كان ملحوظًا كذلك بالنسبة لهذه الحرف، الأمر الذي يؤكد انطباع حدوث الانحطاط الذي عاينه وتحققه عمومًا المراقبون المعاصرون. وكان ضعف وفقر الحرفيين ملحوظًا بدرجة أكبر من حالة التجار : فبين ١٦٦٩-١٧٠٠ و ١٧٧٦-١٧٩٨، كان متوسط ثروة الحرفيين، وفقًا لأرشيف المحكمة قد تناقص بنسبة ٤٠% : فخلال الفترة نفسها، كان متوسط ثروة التجار (الكبار) قد هبط من ١٨٨,٥٦٥ إلى ١٣٣,٧٥٢ بارة؛ أي بنسبة انخفاض ٣٢% فقط؛ وإذا لم نأخذ في الاعتبار هؤلاء التجار الكبار، فإننا نتحقق من النتيجة نفسها، وهي أن متوسط ثروة التجار قد حافظ على معدلاته؛ حيث تحرك من ٦٧,٨٨٩ بارة إلى ٦٨,٣١٦ بارة، في حين أن معدلات ثروة الحرفيين تدهورت. وبينما تجاوز التجار الأزمة الاقتصادية التي شهدتها مصر، دون أن يلحق بهم كثير من الخسائر، نجد الثقل الاقتصادي والاجتماعي للحرفيين يتراجع ويتعرض للتناقص الشديد. وأصاب التدهور المستمر تقريبًا منذ بداية القرن السابع عشر وفي النسيج بصورة ملحوظة جدًا، رغم الدور الرئيس الذي لعبوه واستمروا يلعبونه. ومما له دلالة كبيرة أن طائفة النحاسين قد أصابها التدهور الشديد، رغم أنها كانت ذات أهمية اقتصادية كبيرة في ذلك العصر كما كانت مزدهرة للغاية في العصر المملوكي.

وبداهة كان فقر الحرفيين ناتجًا عن ضعف نمو الأنشطة الصناعية التي حاولنا تحديد أسبابها العميقة وسماتها الرئيسه. وحول هذه النقطة فإن تحليل ثروات حرفي القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وفقًا لوثائق المحاكم الشرعية، لم يؤد بنا سوى إلى تأكيد النتائج التي قادتنا إليها تحقق مواطن ضعف بنية التجارة الخارجية لمصرٍ (من ناحية غلبة المنتجات الخام على الصادرات في مقابل غلبة المنتجات المُصنعة على الواردات).

الفصل السابع

تجــارة القــاهرة



على نقيض التدهور العام الذى كشف الرحالة الأوربيون عن سماته فى مصر، كان هناك نوعًا من النشاط التجارى الكبير بأسواق وسط القاهرة، وهو النشاط الذى أثرَّ آنذاك فى المراقبين من شهود ذلك العصر، وأصبحت المشاهد الخلابة للزحام بشارع القصبة وخان الخليلى صورة يتكرر ذكرها على الدوام فى شتى روايات رحالة القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر. وفى الواقع كانت هذه المناطق مركزاً إنتاجياً واستهلاكياً، ومكانًا لتراكم وإعادة توزيع المنتجات على مصر كلها، كما تعد مركزًا رئيساً لتجارة الترانزيت الدولية والتى شكلت أساس التجارة الخارجية لمصر.

١- القاهرة مركزًا لتجارة مصر

مختلف الوظائف التجارية للقاهرة

ساهم نشاط الطوائف الحرفية بقسط هام فى إبراز الأهمية التجارية للقاهرة. وإذا كانت المراكز الإقليمية قد لعبت – كما رأينا – دورًا كبيرًا فى مجال إنتاج المنسوجات، فإن القاهرة تبوأت مكانة أكثر أهمية، بفضل تنوع منتجاتها، ووجود عدد كبير من الورش الحرفية بها. كما بدأ تفوق العاصمة أكثر وضوحاً فى الطوائف الحرفية الأخرى، وكان التفوق بارزاً فى مجال الصناعات الفاخرة (ومن ذلك على سبيل المثال صناعة الجلود، النحاس، والأخشاب أو الصناعة القائمة على الخامات الثمينة) والتى لمسنا أهميتها الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، كانت القاهرة أكبر مركز استهلاكى على مستوى مصر كلها: فقد كان يوجد بها ٢٥٠ أو ٣٠٠ ألف نسمة، وهو ما مثل ١٠% من مجمل سكان البلاد وهذا ما جعلها تتفوق تفوقًا ساحقًا على جميع مدن مصر التى كان من أهمها الإسكندرية ورشيد ودمياط

والمنصورة، فهذه المدن لا يشكل مجمل تعدادها السكاني جميعًا أكثر من ٦٠,٠٠٠ نسمة، على حين لم تكن المدن الأخرى أكثر من مجرد قرى كبيرة.

وأدت زيادة الطلب على الحاجات للسكان إلى اجتذاب جانب كبير من منتجات الأقاليم نحو القاهرة، وهذا ما جعل العاصمة تحظى بنشاط كبير للتبادلات التجارية. وساهم في هذا النشاط – على نحو ما لاحظ فولني – تركز أغنى طبقة استهلاكية على مستوى مصر كلها في مدينة القاهرة: "فجميع كبار الملاك، وأعنى بهم المماليك والعلماء من المشايخ، قد تركزت إقامتهم بالقاهرة التي كانوا يتحصلون منها كل دخولهم دون أن يقدموا لهذه المدينة شيئًا"(١). لقد كانت القاهرة مركزًا رئيسًا للإنتاج والاستهلاك في مصر، وكانت أيضاً "مركز تنظيم الحياة الاقتصادية ونقطة الانطلاق للاقتصاد الوطني، وبؤرة تركز المواد الضرورية والحاجات الزائدة"(٢). وعمومًا كان يتم عن طريق القاهرة إعادة توزيع المنتجات الواردة من الخارج، كما كانت ترد إليها منتجات سائر الأقاليم والتي كان يُعاد تصديرها إلى الخارج. إن موقعها الجغرافي يكفي لتفسير هذا الدور، وذلك فيما يخص صعيد مصر ومصر الوسطى التي كان وادي النيل منفذها الوحيد نحو الشمال. ونجد عند جيرار مؤشرات عديدة حول هذا التفوق التجاري لمدينة القاهرة: "ويقوم تجار القاهرة بجلب القطن من الشام إلى مصر العليا... وعن طريق النيل كان يتم نقل القطن من القاهرة إلى الفيوم (حيث يقوم أهالي الفيوم بتصنيعه)... وتسافر القوافل كل أسبوع من مدينة الفيوم إلى القاهرة، ناقلة معها، في بعض الأحيان، ما يبلغ ألفين من هذه الشيلات... وعمومًا فإن جميع السكان في الأصقاع البعيدة جنوبًا من مصر يأتون ليتزودوا في إسنا بكل البضائع التي جُلبت إلى هناك من القاهرة،... إلخ"(٣).

---

(١)Volney, Voyage, 119.

(٢) Clerget, Le Caire, II, 304,

وأنظر حول دور القاهرة: J. S. Shaw, Ottoman Egypt, 133-4.

(٣) Girard, Mémoire, 595, 597, 598, 622.

وقامت القاهرة بالدور نفسه داخل الدلتا، ومهما كانت الجاذبية التى مدتها بها الطبيعة على الأقاليم المجاورة لها، فإن تأثيرها على موانئ الإسكندرية ورشيد ودمياط كان تأثيراً محسوسًا كذلك: فالبيانات الجمركية الخاصة ببولاق والتى نجدها مذكورة عند جيرار، تشير إلى أن جزءًا مهمًا من إنتاج النسيج بمصر السفلى كان يمر من خلال القاهرة، إما لاستهلاكه بها أو لإعادة تصديره إلى جهات أخرى، والشئ نفسه نلحظه بالنسبة لسلع أخرى مثل الحصير "فكان الجزء الأكبر من حصير إقليم منوف يجرى نقله إلى القاهرة وبولاق، سواء لاستهلاكه بهاتين المدينتين أو لتخزينه إلى حين تصديره"(١).

وكانت السلع المنتجة بالقاهرة ترسل إلى القرى وإلى أسواق مصر السفلى، لتُباع هناك فى مقابل شراء المنتجات المصنعة بهذه الأقاليم وغيرها من أقاليم مصر الأخرى، كما كان يُباع بها السلع المستوردة، فقد ذكر جيرار هذه الحقيقة بالنسبة لمنوف والمنصورة، وبصفة خاصة طنطا التى كانت تشهد الاحتفال بمولد "سيدى أحمد البدوى" مرتين فى العام، الأولى عند اعتدال الربيع والثانية عند انقلاب فصل الصيف، للتبرك بالزيارة، ويعد هذا الاحتفال من أشهر الاحتفالات الشعبية فى مصر، حيث كان يتجمع به أعداد غفيرة تصل إلى ١٥٠,٠٠٠ زائر. ولعب تجار القاهرة دورًا نشطًا فى هذا الاحتفال، إذ كانوا يجلبون إلى طنطا البضائع الواردة من أوروبا والهند: فعندما بنى على بك الكبير فى طنطا قيسارية (وهى واحدة من بين منشآته الأخرى) تشتمل على حوانيت للتجار، سُمِّيت هذه القيسارية بـ "الغُورية" وذلك – كما يقول الجبرتى – "لنزول تجار أهل الغورية بمصر فى حوانيتها أيام مواسم الموالد المعتادة لبيع الأقمشة والطرابيش"(٢).

وأخيراً مثلت القاهرة مركزًا رئيسًا لعبور المنتجات التى شكلت بالفعل مضمون التجارة الدولية: فعلى نحو ما كتب فولنى، كانت القاهرة "موقعًا لتجارة

(١) Girard, Mémoire, 605.

(٢) Girard, Mémoire, 627-8. Vincennes, B6 62, 19 Janvier 1801; B6 67, Courier de l'Egypte, 20 Avril 1801; (Traduction, III, 160). الجبرتى، ج١، ص ٣٨٢.

العبور، ومركزًا للتبادل التجارى الذى امتدت فروعه عن طريق البحر الأحمر إلى الجزيرة العربية والهند، وعن طريق النيل إلى الحبشة وداخل إفريقيا، وعبر البحر المتوسط وإلى أوروبا والإمبراطورية العثمانية".

إن التقلبات التى شهدتها مصر منذ مطلع القرن السادس عشر لم تستطع أن تقضى تماماً على المزايا التى جعلت القاهرة تواصل الاستفادة من موقعها الجغرافى الفريد(١).

الطرق الداخلية

فلما كانت تبذل الجهود فى العصر العثمانى لاستغلال الإمكانات الطبيعية للقاهرة بأفضل السبل، فلم يكن ثمة طرق حقيقية يمكننا الحديث عنها، إذ كانت فى مجملها مجرد دروب غير ممهدة، تسير تبعًا لخط سير القوافل الكبيرة، وقلما كانت تنال قدرًا من الاهتمام. ومن ناحية أخرى، كان اضطراب الأمن قد عم فى كثير من الأحيان الطرق البرية وكذلك طريق الحج بسبب قيام البدو بأعمال السلب والنهب التى ساهمت مساهمة كبيرة فى تحويل أنظار الرحالة والتجار عن استخدام هذه الطرق. وذلك على الرغم من أن هؤلاء البدو أنفسهم هم الذين كان يتم اللجوء إليهم، لتوفير سبل الانتقال للقوافل.

واحتكرت قبائل بعينها تزويد المسافرين بالجمال الضرورية. وكان عرب "الطرابين" – وفقاً لـ "جوبير" – يقطنون "وادى التيه وأطراف غزة" وبالأخص الموضع الذى أطلق عليه "دير التين"، كانت هذه الأماكن الأكثر شهرة على طريق الترحال بالصحراء. وكان عرب الطور بسيناء كذلك يزودون المسافرين بالجمال، كما كانوا يكلفون بنقل البن والمتاجر الواردة عن طريق البحر الأحمر بين السويس والقاهرة، هذا إلى جانب اعتيادهم على جلب كميات مهمة من فحم الخشب الذى كان يُستهلك بالقاهرة، نتيجة لقيامهم بهذين الدورين، كانت قوافلهم تصل للقاهرة مرات عديدة سنويًا"(٢).

---

(١) Volney, Voyage, 119.

(٢) Jaubert, Nomenclature des tribus d'Arabas, 250-1. Coutelle, Observations sur la topographie de la presqu'île du Sinai, 277-9, 296, 299.

وكان النقل النهرى بالقوارب هو الأنسب اقتصاديًا: فلنقل بالة زنة خمسة قناطير عبر نهر النيل من القاهرة إلى دمياط، كان يقتضى – وفقًا لجيرار – دفع ١٠ إلى ١٠٠ مدينى، على حين كان يُكلف نقل الكمية نفسها على ظهر الجمال من ٨ إلى ١٠ بوطاقة، أى عشرة أضعاف تكلفة النقل النهرى[١]. وكان النقل عبر النيل أيضاً أكثر سرعة وأكثر أمنا من الطرق البرية، ذلك رغم وجود أخطار مثل عمليات القرصنة التى كانت تُجرى عند مداخل النهر، وأيضاً مثل نشاط اللصوص وقطاع الطرق، ولذلك فُرِض على الملاحة بالنيل دفع رسوم تعسفية تقريباً إلى الحكام والمشايخ المحليين.

أيضاً كان النيل يستخدم عموماً فى النقل من رشيد إلى القاهرة أو لأجل التوجه من القاهرة إلى الصعيد. وأطلق الأوروبيون على "المراكب" المستخدمة فى عمليات النقل بالنيل "Germes"، أيضاً استخدم فى النقل مراكب مكشوفة ذات شراع مثلث الزوايا voiles latines والتى تحمل عمودين أو ثلاثة من الصوارى، ذات حمولة تزن ٢٠٠ طناً، ويمكن لهذه المراكب أن تؤمن عملية النقل من رشيد إلى الإسكندرية عابرة للحاجز البحرى، كما يمكنها المجازفة بركوب البحر العالى، ذلك أن القناة الموجودة بين الإسكندرية وفُوه لم تُفتح للملاحة إلا تحت حكم محمد على، ووفقًا لوثيقة تعود إلى سنة ١٧٨٩ كان يوجد حوالى مائة مركب تقوم بالنقل بين الإسكندرية ورشيد.

وكانت هذه المراكب، فى حالات معينة، تغامر بالإبحار حتى موانئ بلاد الشام. وتستغرق الرحلة بين الإسكندرية ورشيد (التى كان يُجرى بها نقل البضائع من سفينة إلى أخرى بالنيل، وذلك من خلال زوارق صغيرة) والقاهرة من ثلاثة إلى سبعة أيام[٢]. ومثلت كل من بولاق ومصر القديمة (وهما مينائى القاهرة) المحطة الأخيرة للملاحة فى مصر السفلى من ناحية، ولمصر الوسطى والصعيد

---

(١) Girard, Mémoire, 649.

(٢) Bruce, voyage, I, 154; A. N. Alexandrie, B1 114, 21 Mai 1789; Jollois, Notice sur la ville de Rosette. 335; Ali Bey, Voyage. II, 215-221; Clerget, le Caire, II, 169-178.

من ناحية أخرى، وعادة ما كانت البضائع تُفرغ بهذين الميناءين أو يتم نقل البضائع مسافنةً (أى من سفينة إلى أخرى).

ويمكننا تقدير أهمية الدور التجارى لبولاق ومصر القديمة اعتمادًا على البيانات الجمركية للسنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر. ومع أن التعريفة الجمركية عمومًا كانت أقل ارتفاعاً فى مينائى بولاق ومصر القديمة مما كانت عليه فى الموانئ الأخرى، كما كانت الضرائب المفروضة عند دخول مصر تُعفى جزئيًا – على الأقل – من الرسوم المرتفعة فى القاهرة إلا أن جمركى بولاق ومصر القديمة كانا يغلان بوضوح إيرادات أكثر من المتوسط مما كانت تُغله كل من الإسكندرية ودمياط: فقد بلغ متوسط حصيلة رسوم الجمارك ببولاق ومصر القديمة (خلال سنوات ١٢٠١-١٢١٢هـ/ ١٧٨٧-٨٦ إلى ٩٧-١٧٩٨) ما قيمته ١٥,٤٠٠,٠٠٠ بارة، على حين بلغت حصيلة الإسكندرية ١٢,٣٨٤,٨٨٢ بارة ودمياط ١١,٥٤٨,١٠٤ بارة[١]. وكانت بولاق الواقعة على بعد ١٢٠٠ مترًا إلى الشمال الغربى من القاهرة – تعد مستودعًا مهمًا للبضائع فى مطلع القرن السادس عشر: فـ "ليون الأفريقى" الذى قدر عدد سكانها بـ ٤٠٠٠ نسمة وصف "مبانيها الجميلة، وذكر أن المرء غالباً ما يرى ببولاق "ألف مركب.. وبالأخص خلال موسم حصاد الغلال"[٢].

وزادت أهمية بولاق مع الفتح العثمانى كذلك، وهو ما تشهد به العديد من الوكالات التجارية التى تم تشييدها هناك فى القرن السادس عشر[٣]. وكانت المنتجات الواردة من أوروبا والإمبراطورية العثمانية ومن مصر السفلى يتم تكديسها بتلك الوكالات: فكان يتركز فى بولاق تجارة الحبوب والأرز والكتان

---

(١) Shaw, Financial, 107, 116.

(٢) Léon L'Africain, Description de l'Afrique, II, 508-9.

(٣) فعلى سبيل المثال نجد وكالة سليمان باشا (وقد شُيدت فى ١٥٤١: وهو أثر يحمل رقم ٥٣٩)؛ وقيسارية سنان باشا (نحو ٧١-١٥٧٣)، ووكالة حسن باشا (فى العام ١٥٨٣؛ المصنفة تحت رقم ٥٣٨)؛ ووكالة أحمد باشا (و بُنيت بين عام ١٥٩١ و١٥٩٥)؛ ووكالة الخروب (رقم ٥٣٦)؛ ووكالتى بيرم باشا (نحو العام ١٦٢٦).

والجلود والفراء والأخشاب. وقدر جومار سكانها بـ ٢٤,٠٠٠ نسمة وما ذكره عن نشاطها التجارى يؤكد الوصف الذى كتبه قبل عشرين عاماً ديجون Digeon: بولاق "ميناء يرسو به... كل البضائع الواردة عن طريق البحر المتوسط، كما يجرى بها تجارة المنسوجات والأطعمة الغذائية والمواد الإستهلاكية الأخرى من كل نوع مما كان يجلب من مصر العليا والسفلى"[١].

وتشير كل الدلائل إلى أن تدهور مصر القديمة قد استمر طوال العصر العثمانى؛ فلم يعد يسكنها فى القرن الثامن عشر سوى ١٠,٠٠٠ نسمة، كان من بينهم أقلية مسيحية كبيرة: فقد اقتصرت تجارتها على جزء من تجارة مصر العليا (حيث كانت بولاق تمثل الميناء الطبيعى لهذا النوع من التجارة). وكانت الحبوب بصفة خاصة تُجلب إلى مصر القديمة، لتخزن هناك فى شون ضخمة، وإلى جانب ذلك كان يرد إليها البلح والسكر والمواشى[٢].

وبرغم أن تجارة الحبوب بمصر القديمة تعد تجارة قديمة جدا، إلا أن بولاق استأثرت بالجزء الأكبر منها، إذ كان يوجد بعرصات سواحل بولاق حواصل الحبوب، ولذلك كان أغوات الإنكشارية ينزلون هناك إبان الأزمات، حتى يؤمّنوا عملية إمداد القاهرة بالحبوب، ولإلزام الجميع باحترام تسعيرة الحبوب.

القاهرة تجتذب التجار

إن الدور الذى لعبته القاهرة كسوق محلى وقومى ودولى كان وراء استقرار جماعات مهمة من التجار الأجانب بها. ولا يجب تفسير تناقص العدد النسبى للتجار الأوربيين (وكان عدد المقيمين منهم فى العام ١٧٧٤ يبلغ ٧٢ "أفرنجيًا"، فى

---

(١) Jomard, Environs de la ville du kaire, 749; A.N., Caire, B1 336, Notice sur l'Égypte, 27 Mai 1778.

(٢)Jomard, Environs de la ville du Kaire, 744.

حين انخفض عددهم في العام ١٧٨٧ إلى ٥٢ إفرنجياً)[1] – لا يجب تفسيره بتراجع قوتهم الاقتصادية، لأنهم احتفظوا بين أيديهم بمجمل التجارة مع الشرق. ويمكننا أن نذهب بعيداً بشأن تقدير حجم وأهمية الدور الذي لعبته الطوائف الوافدة من مختلف ولايات الدولة (وبشكل أساسي الأتراك والمغاربة والشوام).

ولا يقدم لنا أرشيف المحكمة الشرعية سوى معلومات هزيلة عن التجار القادمين من مختلف أقاليم مصر للإتجار بالقاهرة[2]. ويبدو أن عدداً قليلاً من التجار لم يكونوا قاهريين أو لم يكن مركز نشاطهم التجاري بالعاصمة: فأحد التجار الإقليميين النادرين الذين يرد ذكرهم بوثائق المحكمة الشرعية يدعى الحاج محمود بن أحمد التاجر في البن والأرز (توفي برشيد في العام ١٧١٧)، كان مالكاً لحاصلين بوكالتي نعمة الله ومحمود باشا الموجودتين برشيد، وكان متهماً بالتصدير، بيد أننا لا نجد ما يدل على أنه كان يشتري البن من البحر الأحمر على نحو ما كان مُعتاداً بين تجار البن[3]. وإزاء الصمت شبه الكامل لمصادرنا نميل إلى الاستنتاج بأن تجار القاهرة كانوا يجلبون البن والتوابل ويعيدون توزيعها بعد ذلك بأنفسهم داخل مدن الأقاليم. وعلى العكس من ذلك نعرف أن أصول العديد من تجار الأقمشة كانت من "الأقاليم": أسيوط، الفيوم، المحلة، وطهطا، تلك المدن التي تردد ذكرها كثيراً بالوثائق، حيث كانت تمثل مراكزاً مشهورة بمنتجاتها من المنسوجات، إذ كانت الأقمشة تُصنع بهذه المدن، وشكل الناتج منها موضوعاً لتجارة نشطة، ومن غير شك كانت أصول أولئك التجار الذين كانوا ينقلون الأقمشة

---

(١) كان عدد التجار الإفرنج من ناحية أخرى موضع مقارنة مع عدد نظرائهم بالموانئ الأخرى ببلاد الشرق. ولم يكن عدد الفرنسيين وحدهم في جميع بلاد الدولة العثمانية سوى ٦٣٨ فرنسياً وذلك في العام ١٧٦٤: ولم يكن عددهم بحلب وتونس أكثر من عددهم بالقاهرة، حيث بلغ عددهم ثلاثين فرنسيًا .

(Paris, Le levant, 328-9).

(٢) كانت إقامة التجار القادمين من الأقاليم إلى القاهرة عامة إقامة مؤقتة. ولذلك كان من البديهي أن يرد ذكرهم في الوثائق التي استخدمناها (وثائق التركات بالمحكمة الشرعية) بصورة أقل من التجار الوافدين من الأقاليم البعيدة بالإمبراطورية العثمانية.

محكمة القسمة العسكرية، سجل ١١٠، ص ٤٣١.

إلى القاهرة – تعود إلى تلك المدن نفسها: فكان التجار الأسيوطيون يمارسون نشاطهم التجارى بوسط القاهرة التى كانت مركزًا أساسيًا لتجارة الأقمشة: كسوق الجملون (306k6)، ووكالة العطار (124k7)، وخان الباشا (106k6)، ووكالة الجلابة (191k6)، وكذلك وكالة الينسون (253G8, 163G7) التى كان يطيب لهم الحلول بها[1].

وكان يوجد بحى الجوانية (118G4) بالقرب من الجمالية "وكالة الأسيوطى" التى كانت مركزًا كبيرًا لبيع الأقمشة أيضاً. وكان تجار أسيوط – فى الغالب – هم الذين يديرون تجارتى المنسوجات والبن معاً، وكان البن يرد إليهم من الحجاز عبر القصير وأيضاً من خلال الطريق البرى. وبدا الفيومية أكثر عددًا آنذاك بالقاهرة، وهو ما يُبرهن على أهمية وتنوع المصنوعات المحلية: فهناك نسيج الكتان والقطن، وبالأخص النسيج الذى يُقال له "خيش"، وقد أكد جيرار بأن ٤٠,٠٠٠ قطعة منه كان يتم تصديرها فى كل سنة إلى أوروبا والشام[2]. وأقام الفيومية حول "سوق الغورى"، هناك حيث يُحدد كتاب وصف مصر الأماكن الرئيسة لبيع الأقمشة الفيومية بالقرب من ابن طولون، وإن كانت أقمشتهم تُباع بالأخص داخل سوق "الأمير الجيوشى" وكذلك بسوق "الجمالية" الذى توجد به "وكالة الخيش" (344F5)، وكانت هذه الوكالة الأخيرة مركزاً لتجارة هذا النوع من المنسوجات.

ومن ناحية أخرى، كان يتركز بهذا الحى طائفة "تجار شنط السفر المجلوبة من الفيوم" (قائمة طوائف الحرف للعام ١٨٠١، رقم ٢٣٠) ومن البديهى أن هؤلاء التجار كانوا من الفيوم بصفة خاصة. وكان الطهطاوية والمحلاوية ينقلون إلى القاهرة الأقمشة المنتجة فى أقاليم مصر السفلى، وبالأخص أقمشة المحلة الكبرى التى كان يقوم على صناعتها، قبل العام ١٧٩٨، تسعمائة صانع متخصص فى الأقمشة الحريرية، وما يقرب من ألفى صانع للأقمشة القطنية[3]. وخلافًا للمراكز المعتادة فى بيع المنسوجات الموجودة بالقرب من سوق الغورى، كان تجار الأقمشة القادمين من طهطا والمحلة يؤثرون ممارسة نشاطهم فى الجزء الشمالى من

---

(١) Vincennes, B6 34, Interrogatoire, Sans date (1799).

(٢) Girard, Némoire, 598.

(٣) Girard, Némoire, 601.

القاهرة وتحديدًا فى "سوق الجيوشى" وبصفة خاصة داخل "وكالة الكتخدا" الموجودة بحى "باب الشعرية"، وتعد "وكالة الكتخدا" المكان الرئيس لبيع منسوجات المحلـــة. أيضًا كان يوجد بالمنطقة الشمالية من القاهرة "وكالة الـــركن" (286H6 أو 309G6) التى كان ينزل بها – وفقاً لـــ "باتون" Paton – أهالى طنطا[١].

وحقق تجار الأقاليم النجاح أحيانًا في مهنتهم بدرجة كبيـــرة، مثـــل محمـــد الفيومى الذى أصبح نحو العام ١٦٧٢ شيخًا للتجار بسوق أمير الجيوشي، أو الحاج عبد المعطى البلبيسى الذى شغل الوظيفة نفسها فى العام ١٧٨٨[٢]. أيضاً كان مـــن بين أهالى فوّه مَنْ عملوا شيوخاً لسوق الغورية بالتعاقب طوال الفترة الواقعة بـــين ١٧٢٦ و ١٧٧١. وأخيرًا الحاج محرم الذى جاء من الفيوم إلى القاهرة نحو العـــام ١٧٥٠، وأثرى بها وكان نزيلاً لدى التاجر محمود الذى أصبح فى نهايـــة القـــرن الثامن عشر من بين أكثر التجار شهرة فى التوابل بالقاهرة، كمـــا عمـــل رئيـــسًا لطائفتيم (شاه بندر التجار) [٣].

٢- مراكز النشاط التجارى

القيساريات، الأسواق، الحوانيت

إن إحدى السمات الأساسية للحياة الاقتصادية بالقاهرة فى القـــرنين الـــسابع عشر والثامن عشر، وأيضًا بجميع بلدان الشرق الإسلامى على مدار كل العـــصور تتمثل – كما رأينا من قبل – فى عدم التمييز بين الأنـــشطة الحرفيـــة والأنـــشطة التجارية: فالمصادر – كما سنرى بعد قليل – تطرح وصـــفاً متباينـــاً للقيـــساريات والأسواق والحوانيت، فإذا كانت تلك المنشآت قد كُرست فـــى الأســـاس للأعمـــال التجارية، فلم يكن ثمة ما يمنع من تخصصها كذلك فى الأعمال الحرفية الخالصة.

---

(١) Paton, A History of the Egyptian Revolution, II, 312.

(٢) محكمة القسمة العربية، سجل ٥٤، ص ٣٤٤، القسمة العسكرية، سجل ٢١٤، ص ٥٣٩.

(٣) الجبرتى، ج٢، ص ٢٥٥.

القيساريات: تطور المصطلح

جرى على مدار الفترة الممتدة من العصر الوسيط إلى العصر الحديث استخدام مسميات مختلفة لتمييز نمط مبنى يقوم بوظائف اقتصادية معينة لم تتغير قط، كما أن خصائصه المعمارية لم تتطور إلا قليلاً جدا : ووصف الغربيون هذا المبنى بأنه "مربع الشكل يتخذ هيئة الرواق، ويضم غرفاً ومخازناً وحوانيت للتجار"[1].

وبحسب الاستخدام الجارى فى مصر، أطلقت على هذه المؤسسة مسميات عدة تباينت درجة شيوعها تبعاً للعصور، ويتعين أن نفسر تغير تلك المصطلحات بأنه مجرد سعى الناس وراء إحلال كلمة جديدة محل كلمة "مستهلكة"، دون أن يشير ذلك إلى وجود تغير حقيقى فى وظيفة تلك المبانى أو فى تصميماتها المعمارية. على أن هذا لا ينطبق على كلمات مثل "فندق، خان، وكالة، قيسارية" التى تمثل فى الأصل حالة خاصة.

وبين جاستون فييت[2] التطور الذى مر باستخدام تلك المصطلحات، وذلك منذ العصور الوسطى وحتى القرن الثامن عشر. فقد استخدم ابن دقماق وهو يصف، فى النصف الثانى من القرن الرابع عشر، مصر القديمة مصطلح "فندق" (مميزاً بهذا المصطلح ٤٣ مبني) واستخدم مصطلح "قيسارية" (لـــ ٢٠ مبنى)، واستخدم مصطلح "خان" (مرة واحدة فقط). أما المقريزى، فقد استخدم فى وصفه للقاهرة فى مطلع القرن الخامس عشر مصطلح "فندق" (لـ ١٩ مبنى فقط)، و "القيسارية" الأكثر استخداماً وردت (٣٧ مرة)، كما ورد مصطلح "خان" (١١ مرة). ولم ترد فى نص المقريزى كلمة "وكالة" سوى ثلاث مرات.

---

(١) G. Wiet, L'Egypte musulmane, 274.

(٢) صارت الملاحظات التى استخدمها فييت أساس دروسه فى "الكوليج دى فرانس" حول فصل "الأسواق فى عصر المقريزى"، وهى الملاحظات التى أراد أن يطلعنا عليها. أيضاً نحن مدينون إلى جاستون فييت بدقة الملاحظات التى تتبع بها ظهور وتطور الألفاظ المستخدمة فى مصر حول تحديد معنى القيساريات "Les Caravansérails".

وفى نهاية القرن الثامن عشر كانت اللوحة التى سمح كتاب وصف مصر برسمها مختلفة تماماً: فقد اختفى مصطلحا "فندق وقيسارية"، وورد ذكر "الخان" ثلاث عشرة مرة فقط، بينما استخدمت كلمة "وكالة" لتمييز ٢٠٦ مبنى خلال وصف مدينة القاهرة.

ويعود الأصل اللغوى لكلمة "قيسارية"[١] إلى اليونانية، وعندما دخلت اللغة العربية اقتصرت معانيها على "سوق" **Halle** أو "سوق مسقوف" **Marché Couvert**، وبعكس السوق واصطفاف الحوانيت بالشوارع كانت القيسارية مبنى مسقوفاً، يقيم بداخله طائفة تجارية واحدة أو عدة طوائف تجارية. وكان أول ظهور لهذا المصطلح فى نقش عربى فى العام ٥٩٤/١١٩٨، وذلك فى نقش "دسوق"[٢].

وانتشرت الكلمة فى الشرق مثلما انتشرت فى الغرب الإسلامى[٣]: فقد رأينا مراراً استخدامها بالقاهرة فى عصر المقريزى. وبرغم شيوع استخدامها طويلاً إلا أنها فقدت معناها الدقيق، واستبدلت بها كلمات تحمل المعنى نفسه مثل "فندق، خان، وكالة". وتوقف فى القاهرة فى العصر العثمانى استخدام هذا المصطلح (قيسارية) كلية تقريباً.

---

(١) Voir: Van Berchem, Matériaux, Le Caire, 354-357 et 373;

الجبرتى، ج٢، ص ١٥٢.

(٢) Répertoire, IX, 212, numéro 3503.

(٣) Voir par exemple J. Sauvaget, Alep, 79-80 et 222-3.

وفى حلب كانت كلمة "قيسارية" تعنى فى الأصل نوعاً من السوق الكبيرة المغلقة، حيث تخزن بها البضائع الثمينة. ونتيجة لذلك كان من البديهى أن تستخدم كفندق ينزل به الأجانب الفقراء ومكاناً لعمل صغار الحرفيين. ورصد "دارفيو" D'Arvieux فى نهاية القرن السابع عشر ١٨٧ "قيسارية" Caisseries فى مقابل ٦٨ خاناً، ولاحظ أن الاختلاف الأساس بين هذين النمطين من المبانى، أنه لم يكن معتاداً أن يستأجر التاجر بالقيسارية غرفة دون أن يستأجر معها فى الوقت نفسه حاصلاً لتخزين البضائع (Mérmoires, I, 222) وأنظر حول القيساريات بالمغرب:

R. Brunschvig, La Berbérie Orientale, II, 235, et R. Le Tourneau, Fès avant le protectarat, 374-6 (Kisariya de Fès).

ومن بين المصطلحات الثلاث التى أطلقت على القيسارية كان مصطلح "فندق" هو الأقدم. وربما تم استعارة هذا المصطلح من اليونانية، ثم نُقل إلى الإيطالية فى العصور الوسطى، لينتقل بعد ذلك – على ما يبدو – إلى الشرق، ليُعنى – فى البداية – المنشآت الخاصة بالأوروبيين فى الشرق. وكان أول ظهور لمصطلح "فندق" بالنقوش العربية بالشام فى سنة ٥٧٧/١١٨١[١]. وكان "الفندق" مثل الخان بيت فسيح، يتوسطه فناء كبير، ويجد التجار حول هذا الفناء أماكن للسكنى ولتخزين بضائعهم. وبينما انتشرت كلمة "فندق" انتشارًا واسعًا فى الغرب، نجدها فى الشرق، على العكس من ذلك، قد أُهمِلت وهُجِرت منذ القرن الرابع عشر، وربما يفسر ذلك اقتصار استعمالها بالأخص على معنى "بيوت الأوروبيين" Fondachi européans[٢].

وحلت كلمة "خان" محل كلمة "فندق". ويعود أصل كلمة "خان" إلى اللغة الفارسية، وكان أول ظهورها فى النقوش العربية بالشام مع "خان العقبة" المشيد فى سنة ٦١٢/١٢١٣م[٣]. وفى البداية كانت الخانات محطات لإيواء النزلاء الغرباء مجاناً، وأُقيمت مثل هذه المنشآت على طرق البريد، حيث كان بإمكان الرحالة أن يجدوا فى كنفها ملاذاً يأويهم، وأماكن لتخزين بضائعهم. وعلى النقيض من ذلك كان نزلاء "الخانات الحضرية" التى تزايد عددها بعد ذلك يدفعون ثمن إقامتهم بها. وانتشرت هذه المؤسسة فى بلاد الشام، وتغير بنيانها المعمارى تغيرًا شديدًا حيث

---

(١) Répertoire, IX, 115, numéro 3368.

(خان العروس) وقد امتاز بكونه مأوى للنزلاء.

(٢) وصف أخاجار فى العام ١٥٣٤ "الفنادق" الموجودة بالقاهرة بأنها منشآت الأجانب (Affagart, Relation de Torre Sainte, 175) وتكلم بالمعنى نفسه دارفيو فى العام ١٦٥٨ حيث عرف "الفنادق" الموجودة بمدينة الإسكندرية بأنها منشآت الأوربيين.

(D'Arvieux, Mémoires, I, 658).

(٣) Répertoire, X, 84, numéro 3720.

استبدل بالفناء المركزى "بهو مسقوف" تعلوه قبة[1]. وكان أول ظهور لكلمة "خـــان" فى النقوش فى مصر نحو العام ٧٣٠/١٣٢٩-١٣٣٠[2]. وكانــت كلمــة "خـــان" والشكل المعمارى للمؤسسة قد بلغا أوجهما فى العصر المملوكى زمن المقريــزى. والخان مبنى فسيح مربع أو مستطيل الشكل، ومزود بمدخل وحيد يطل على ساحة غير مسقوفة، ويوجد فى الطابق الأرضى الحوانيت والحواصل والــورش، وفــى الطابق العلوى رواق مزود بحواصل وأماكن للسكنى. وعلى العكس من ذلك لم تعد كلمة "خان" فى العصر العثمانى تستخدم كثيراً بالقاهرة.

إن مصطلح "وكالة" الذى نجده واسع الانتشار (فى الوثائق) لم يظهــر فــى النقوش إلا فى فترة متأخرة: فثمة نقش طرابلسى مؤرخ فــى العــام ٧٣٦/١٣٣٦ يشير إلى "الخان" بأنه "كلمة معروفة فيما مضى تحت اسم "دار الوكالة"[3]، وهــذا الاصطلح العربى يعنى مخزناً أو متجراً معتبراً. وربما كانت "دار الوكالـــة" فــى بدايتها منشأة تتبع الدولة، يقوم وكلاء المالية التابعين لها بتقدير الــضرائب علــى البضائع الواردة بها، فيجبون الرسوم أو الجمارك. ومن ذلك يتبين أن كلمة "وكالة" قد استخدمت كناية عن المكان بتعبير متطور، وذلك للإشارة إلى المبانى المماثلــة للخان. وكان "خان الأمير قوصون" الذى شيد نحو العــام ٧٣٠ (٢٩-١٣٣٠) قــد وصفه المقريزى – بعد ذلك بنحو القرن – بأنه "وكالة قوصون"، ومع ذلك فإن فان برشيم **Van Berchem** الذى درس هذا الخان قد انتهى إلى أن كلمة "وكالـــة" كانــت أقل شيوعاً فى القرن الرابع عشر، وأنها لم تغلب على كل الألفـــاظ أو المــسميات الأخرى سوى فى فترة تالية لذلك.

---

(١) Voir Ziadeh, Urban Life in Syria, 89. Pour Alep, Sauvaget, Alep, 172-3; Pour Damas, Sauvaget, Esquisse, 470; Pour Antioche, Weulersse, Essai de géographie urbaine, 63-4 et Bazantay, Enquête sur l'artisanta à Antioche, 11-2

وعلى النقيض من ذلك لم نصادف كلمة "خان" لا فى إسبانيا ولا فى شمال إفريقيا.

(٢) Van Berchem, Matériaux, Le Caire, numéro 123, p. 180 (inscription de fondation du han de l'Emir qusun).

(٣) Répertoire, XV, 60-1, numéro 5690.

والواقع أن المقريزى رأى ضرورة أن نحدد بدقة بأن "وكالة قوصون" كانت تؤدي المهام نفسها التى تؤديها الفنادق والخانات، ومؤكداً على أن مصطلح "وكالة" أيضاً كان أقل شيوعاً نسبياً[1] ويقابلنا أول نموذج لنقش يسجل كلمة "وكالة" بالقاهرة فى نص تأسيس وكالة قايتباى بباب النصر (٨٨٥/٨٠-١٤٨١)[٢] وأصبحت كلمة "وكالة" فى العصر العثمانى هى الأكثر استعمالاً وشيوعاً وحلت محل مصطلحى فندق وخان.

الوكالات

كان الأوروبيون يطلقون على الوكالات "Oquelles" أو "Okels". وكانت هذه المنشآت تستخدم أساساً للتجارة الكبيرة بالقاهرة. وكانت تستعمل لتخزين البضائع والمنتجات قبل توزيعها على دكاكين البيع بالتجزئة أو تخزين المنتجات التى كان يُعاد تصديرها للخارج أو إلى بقية أنحاء البلاد. وكان عدد من تلك الوكالات يشكل التزاماً مطروحاً للإيجار (يُطلق عليه أقلام)، أيضاً كان هناك منتجات معينة يحتكر بيعها فى مكان محدد بالوكالات، حيث يخضع البيع لرسوم يقوم بجبايتها الملتزم[٣].

---

(١)Van Berchem, Matériaux, Le Caire, 180-1.

(٢) Id., 493-7.

(٣) حول الأقلام أنظر الفصل الثامن. والحقيقة أن المعلومات التى لدينا قليلة بشأن الكيفية التى كانت تطرح بها هذه الالتزامات، وأيضاً مسألة احتكار البيع الذى كان يتم لصالح الملتزم بالوكالة. وكان هذا الاحتكار عبارة عن امتياز إيجار. فكان يتعين - مثلاً - أن تنقل الأقمشة المصنعة فى المنوفية إلى "وكالة المنوفية" حيث كانوا "وفقاً لما جرت به العادة يخزنونها عند وصولهم" دون أن يتوجهوا بها إلى أى مكان آخر.

(A.N., Caire, B1 327, 16 Mai 1744).

ولاحظ استيف الشئ نفسه فيما يخص وكالة "الزعفران ببولاق" و "وكالة القطن" و "وكالة الأرز" (فى بولاق، ودمياط ورشيد) فذكر أنه "لا يمكن تخزين وبيع هذه البضائع سوى داخل تلك الحواصل" (Mémoire, 363). وثمة وثيقة تتعلق بقرية بالدلتا تسمح لنا =

وفى الواقع كان معظم الوكالات تتخصص فى بيع سلعة معينة، ويتوافق هذا التخصص المهنى الدقيق مع النشاط الرئيس للسوق الذى تقام بـه الوكالـة: فبيـع الصابون كان يتم بوكالة الصابون، وبيع البن والتوابل يـتم بوكالـة ذو الفقـار أو بوكالة عباس أغا، وبيع الدخان والبن يتم بوكالة الحاج محسن رمضان... إلـخ[1]. وكانت النتيجة البديهية لهذا التخصص أن التجار الذين كانوا من أصـول إقليميـة واحدة ويعملون فى تجارة معينة قد آثروا التجمع معاً بصورة طبيعية داخل نفـس الوكالات. ومع أن الوكالات خُصِصت للتجارة، إلا أنها أيـضاً تـضمنت أنـشطة حرفية متعددة.

وعلاوة على الدور الذى كانت تقوم به الوكالات كمكان لتخزين البـضائع، استعملت كمأوى للتجار الأجانب أو المصريين المقيمين بالقاهرة، وبصفة عامة لكل الناس الذين يمرون بالقاهرة (كالحجاج على سبيل المثال)، ومع ذلك كان من السهل جدًا أن يوجد بالقاهرة ما يُطلق عليه "سُكان ومنزل" وهى فنادق المدينة.

وكان تجمع التجار من ذوى الأصول (القومية) الواحدة معاً فى مكان واحـد يُمثل فى الغالب اتجاهاً مهماً: فكان التجار اليونانيون يؤثرون السكن معاً فى "وكالة الرهبان"، والتجار الأتراك فى "وكالة بكير شوربجى" والتجـار الزنـوج "بوكالـة الجلابة"، والمغاربة "بوكالة خليل أفندى"، ووكالة المغاربة، ووكالـة المجـاورين،

= بتصور ما كان يحدث بالقاهرة: فهى عبارة عن حجة مؤرخة فى ١٣ شـعبان ١١٦٩/ ١٣ مايو ١٧٥٦، تقدم صورة شكوى رفعها ملتزم قرية زفتى بالشرقية. فبين هذا الشخص أمام السلطة بأن وكالة القرية مخصصة فى بيع بـذور الكتـان، وبـذور شـجر النيلـة والأقمشة... إلخ. وأن التجار بالقرية هجروا الوكالة واتجهوا إلى بيع تلك المنتجات بسوق القرية، فتسببوا فى إلحاق خسارة كبيرة بملتزم الوكالة الذى حُرم من جباية رسومه علـى ما كان يتعين تحصيله على مبيعاتهم من تلك المنتجات. وأبدى على باشا اهتمامًـا بهـذه الشكوى، وأصدر فرماناً بمنع هؤلاء التجار، منذ ذلك الحين، ببيع كل منتجاتهم إلا داخـل وكالة الملتزم "وفقاً للعادة القديمة" أنظر: (أرشيف دار المحفوظات بالقلعـة، حجـة رقـم ٥١٠٧٠).

(١) وكالة الصابون (Description, 343 F5)، ووكالة ذو الفقار (290G5)، ووكالة عباس أغا (304G5)، ووكالة محسن رمضان (349F5).

ووكالة البيرقدار... إلخ[1]. وخلافًا للتجار والحرفيين وعمال المياومة، كانت الوكالات تأوى كل السكان الذين كانت إقامتهم بالقاهرة حديثة أو غير مستقرة: وكان ذلك بصفة خاصة حال عسكر الأوجاقات، فعندما لا يسكنون ثكنات القلعة، فإنهم غالبًا ما يتوجهون للإقامة بالوكالات الموجودة بالمدينة. وكان يحدث إبان فترات الأزمات أن يقوم ضباط الأوجاقات بالتجوال بين الوكالات لجمع عساكرهم المقيمين بها، ومن هناك أيضاً كانت الأوامر تصدر بين كل حين وآخر لهؤلاء العسكريين بأن يُجلوا عن الوكالات[2] وكان لهؤلاء العسكر داخل الوكالات عادات في معيشتهم قلما كانت تلقى القبول، وعلى ما يبدو لم تثر أفعالهم تلك لدى السلطات أية ردود فعل قوية[3].

ويتبين من الخصائص المعمارية للوكالات والتى جاءت أوصافها مراراً وتكراراً فى كتابات الرَحَّالة الأوروبيين، أن تلك الوكالات لعبت دوراً مزدوجاً، فهى مركز للتجارة الكبيرة، وهى أيضًا مكانًا لاستضافة التجار[4]. وبصفة عامة كانت الوكالات مبانى مربعة أو مستطيلة الشكل، لها بوابة وحيدة تغلق ليلاً، ونصل من خلالها عبر دهليز منحنى إلى ساحة واسعة، مشيد فى وسطها أحياناً مصلى

---

(١) Jomard, Ville du Kaire, 725; De Maill et, De quelques choses remarquables dans la ville du Caire, B.N., Fonds Français, 17210, 26 a-b

وكالة الرهبان (Description 127 F4)، ووكالة بكير شوربجى (154K5)، ووكالة الجلابة (191K6)، ووكالة المغاربة (137V8)، ووكالة المجاورين (230K5)، ووكالة البيرقدار (404L6).

(٢) انظر على سبيل المثال ماحدث فى سنة ١١٠٥/١٦٩٤ (كتاب التراجم، ورقة ٨٦٠، والزبدة، ورقة ١٢٦أ).

(٣) تقرر فى العام ١٧٣٠ أيضاً تدمير ثلاث وكالات بحى الجودرية، بسبب التصرفات المشينة التى ارتكبها بصفة خاصة العسكر (أحمد شلبى، ورقة ٢٣٠ أ).

(٤) نجد الوصف التفصيلى بصفة خاصة عند:

Fourmont, Description, 66 (1755); Jomard, Ville du Kaire, 725; Doyle, A non military Journal, 44 (1801); Mengin, Histoire de l'Egypte, II, 328 (1823); Lane, Manners, 321 (1833); Clot Bey, Aperçu, I, 183 (1840).

وحوض مياه مخصص للوضوء. ونجد في الطابق الأسفل مخازن مسقوفة بعقـود يعلوها رواق (تسمى حاصل/ وجمعها حواصل)[1]. حيث كان التجار يودعون بها البضائع، كما كان بعضها يُستخدم كحوانيت أو ورش (للحرميين). وهنـاك سـلالم تؤدى إلى طابق واحد أو طابقين أو ثلاثة[2] ومن خلال ممر يطـل الطـابق الأول منها على ساحة: يوجد بها غرف تسمى "طبقة" أو "أوده" يقطنها التجـار. ويـودع التجار الذين يقطنون الوكالة – عموماً – بضائعهم بواحدة على الأقل من مخـازن (حواصل) الوكالة، والغرفة لا تُفتح إلا بمفتاح واحد. وكانـت أحجـام الوكـالات متباينة للغاية: فوكالة جمال الدين الذهبي الذي عاش حتى العام (١٠٤٧/١٦٣٧) لم تشتمل سوى على ستة حواصل في الطابق الأرضى، وعلى النقيض من ذلك كانت وكالة ذو الفقار (١٠٨٤/١٦٧٣) التي نجد تصميمها المعماري في عمـل باسـكال كوست – مشتملة على ٣٣ حاصلاً بالطابق الأرضـي، و٣٤ طباقـاً (أوده) فـي الطابق الأول، وكانت الوكالة في مجملها عبارة عن طابقين[3].

وتم تشييد هذه الوكالة فعلاً قبل مطلع القرن السادس عشر، ويشير باسـكال كوست أيضاً إلى أن وكالة قايتباي بباب النصر (٨٠-١٤٨١) (رقم ٩ على قائمـة الآثار المصنفة) ووكالة الغوري القريبة من الأزهر (المشيدة سنة ١٥٠٤-١٥٠٥، ومصنفة تحت رقم ٦٤) لم يطرأ عليهما أية تغيير يذكر طيلـة العـصر العثمـاني

---

(١) من الواضح أن استخدام كلمة "خزنة" كان أقل شيوعاً من استعمال كلمة "حاصـل" التـي ميزت على الأرجح نموذج مخزن شبيه بذلك للغاية، ولكن كان ثمة اختلاف واضح بـين هاتين الكلمتين (خزنة/ حاصل)، لأننا نجدهما مستخدمتين معاً (في الوثائق) في آن واحد. أنظر: محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢٠٢، ص ٣٤٩ (السنة ١٧٧٨)، سـجل ٢٠٨، ص ٦٨ (لسنة ١٧٨٤).

(٢) إن وكالة البازار التي كانت موجودة أيضاً داخل حي الجمالية (المُصنفة تحت رقم: ٣٩٨) اشتملت على أربعة طوابق على الشارع وثلاثة طوابق على الساحة.

(٣) تُصنف وكالة الذهبي تحت رقم ٤١١ (Voir Comité, XXXVII, 432; XXXIX, 317).
وفيما يخص وكالة ذو الفقار أنظر:
(Coste, Architecture arabe, I, 40 et les planches XLIII et XLIV).
ويوجد من هذا المبنى الضخم بعض بقاياه داخل حي الجمالية (مُصنف تحت رقم: ١٩).

سوى ما كان يخص بعض التفاصيل (الزخرفة وتصميم البوابات) ومساحات المباني نفسها، فالوكالات التي شيدت ببولاق في بدايات الفتح العثماني والقائمة على مساحات واسعة تظهر من ناحية حالة الازدهار الفعلي التجاري والحرفي، وتبين من ناحية أخرى مدى أهمية المساحة التي كان يمكن للوكالات أن تشغله خارج القاهرة(١).

وكان بواب الوكالة عادة من "البرابرة"، المعروفين بأمانتهم، يقيم برواق كل وكالة، ساهرًا على حراسة المكان، ويُكلف بتأجير المخازن وغرف الإقامة بالوكالة، ويحمل القيمة الإيجارية التي يجمعها إلى مالك الوكالة. وكان البوابون والخفراء يساعدون – بداهة – كل معاوني السلطة بقيامهم بمراقبة حركة النزلاء المقيمين بالوكالات، كما كانوا يساهمون في الحفاظ على النظام(٢). وخلافًا للمكافآت التي كانوا يحصلون عليها من ملاك ونزلاء الوكالات، حقق البوابون لأنفسهم دخولاً أخرى، كالفائدة الناتجة عن قيامهم بتغيير العملات أو مشاركة القبانية عوائد الرسوم التي يحصلون من التجار النزلاء بالوكالة(٣). وكان يدير الوكالات ملاكها (أو وكلائهم) وفي الوقت نفسه كان للملتزمين دور في ذلك أيضاً، حيث كانوا يحصلون على حق جباية الضرائب المحتمل فرضها على التجار، وفي بعض الحالات يقوم مشايخ الوكالة بهذا الدور، وذلك عندما تحمل الوكالة بعض سمات الطائفة أو حينما تصبح ممثلة لطائفة حقيقية (بمعنى أن تكون الوكالة مركزاً لأحد الأنشطة الحرفية)(٤).

---

(١)

(٢) بينت تفاصيل حادثة سرقة وكالة "المسايرة" بباب الشعرية أن الخفراء هم الذين دلوا على "الحرمية الشطار" (الجبرتي ج٢، ص ١٠٥). ومنذ بداية دخولهم القاهرة في العام ١٧٩٨ اهتم الفرنسيون بحصر أسماء "أصحاب الدرك على الأخطاط والوكائل، فكتبوا أسماءها وأسماء البوابين، وأمروهم بألا يسكنوا أحدا من الأغراب، ولا يطلقوا أحدًا يسافر بلا إذن من أغات مستحفظان" (الجبرتي، ج٣، ص ٢٢).

(٣) Vin Cennes, B6 60, 8 Octobre 1800.

(٤) فعلى سبيل المثال كانت هذه حال وكالة الصابون، ونجد في قائمة طوائف الحرف لسنة ١٨٠١: السيد "أحمد الزرو" شيخ "تجار الصابون" بوكالة الصابون بالقاهرة (طائفة رقم ١٨٢).

وتباينت قيمة الوكالات تباينًا كبيرًا: فوكالة الكتان ببولاق كانت قيمتها ١٠٠,٠٠٠ بارة، ووكالة الجاموس بالحسينية ٢٥,٠٠٠ بارة (سنة ١٧١٧)، ووكالة أخرى بالحسينية قيمتها ٢١,٤٠٠ بارة (سنة ١٧٢٧)، ووكالة الجديد داخل خط الأهوانى القريب من المؤيد بـ ٧٥٠,٠٠٠ بارة (سنة ١٧٣٦)، وتكلفت وكالة بسوق السلاح ١,٧١٤,٢٧٢ بارة (سنة ١٧٣٨)، وكانت قيمة وكالة التفاح القريبة من باب زويلة (والمشتملة على ٢١ حاصلاً، و ٥٣ طباقاً (أوده)، و ٨ حوانيت): ٦٢٥,٠٠٠ نصف فضة ديوانية (سنة ١٧٤٤)، ووكالة فى سوق السلاح تكلفت ١,١٠٠,٠٠٠ بارة (سنة ١٧٧٣)، ووكالة فى باب زويلة (مؤلفة من ٢٣ حانوتاً و١٦ حاصلاً وربع): ٣٦٠,٠٠٠ بارة (سنة ١٧٨٥)، ووكالة فى بولاق (بها حانوتاً واحداً وسبعة حواصل، و ٢٠ رواقاً وسبعة طباق (أوده)): ٢٥٩,٢٠٠ بارة (١٧٩٢)[1].

وبطبيعة الحال كان ثمن الوكالة يتحدد بحسب مساحتها وموقعها، فى حى متطرف تمارس فيه التجارة على نطاق محدود مثل حى الحسينية الذى لم يكن ملائما للنشاط التجارى الكبير الذى توافر بالأحياء الأخرى. وعلى أفضل التقديرات، كانت قيمة الوكالة تتجاوز المليون بارة، وهو مبلغ يزيد كثيرًا جدًا عن قيمة أى استثمار اقتصادى آخر بالقاهرة فى ذلك العصر.

وعموماً لم تكن الوكالة تؤجر لشخص واحد، إذ كان المالك يطرح إيجار الحواصل لعدد كبير من التجار الذين يقطنون بالوكالة أو لمن يتاجرون بها، وكانت مدة الإيجار شهرًا فى الغالب. وطوال القرن الثامن عشر كان المستأجر يظل مستقراً فى حاصله. ويبدو أن القيمة الإيجارية الشهرية لم تتجاوز ٣٠ بارة. وعلى النقيض من ذلك كانت قيمة بيع مخازن (حواصل) الوكالات متباينة للغاية، وتعد

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٥، ص ١٠٩، ٤٠٢ (سنة ١٧١٧)؛ سجل ١٢٨، ص ٥٥٠ (سنة ١٧٢٧)، سجل ١٤٣، ص ٤٣٠ (سنة ١٧٣٦)، سجل ١٤٥ (السنة ١٧٣٨). أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، حجة رقم ١٢٠٤* (السنة ١٧٤٤)، محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٩١، ص ٣١١ (السنة ١٧٧٣)، أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، حجة بدون رقم، بتاريخ ٢٨ صفر ١١٩٩/ ١٠ يناير ١٧٨٥، مج٨، ص ٦٣٤ (لسنة ١٧٩٢).

مستوياتها السعرية مرتفعة جداً، وتتحدد الأسعار بحسب أهمية الوكالة وتبعًا للفتـرة التي تطرح خلالها للبيع[1]. أيضًا كانت غرف السكن بالوكالة تطرح للإيجار تـارة (بقيمة شهرية تصل بصفة عامة إلى خمس عشرة بارة) وتعرض للبيع تارة أخرى.

وقدر كتاب وصف مصر عدد الوكالات بالقاهرة في سنة ١٧٩٨ بـ ١٢٠٠ أو ١٣٠٠ وكالة. يساورنا الشك في صحة هذا الرقم الكبير جدًا[2]. وهناك من بين مؤلفي وصف مصر من لم يرصدوا من هذا الرقم الإجمالي سوى ٢٠٦ وكالة عند شرحهم لخريطة مدينة القاهرة، وتم بالفعل تحديد موضع ٢٠٥ وكالة منهـا علـى الخريطة. وأمكننا أن نرصد خلال فحص مصادرنا العربية ١٨١ وكالة تم التحقـق منها بصورة مؤكدة (وسجل منها ٥٥ وكالة بكتاب وصـف مـصر) و٣٥ وكالـة أخرى غير مؤكد وجودها، ويمكننا أن نضيف ٣٥ وكالة توصف بأنهـا خـان أو سوق إلى العدد الإجمالي (٢١٦ وكالة)، ليصبح الإجمالي ٢٥١ وكالة.

ويتضح من ذلك أنه حتى إذا جمعنا بين هاتين القائمتين، فإن الإجمالي يظل أقل كثيراً من الرقم السابق الذي ورد بكتاب وصف مصر.

والواقع أنه من بين ٢٠٥ وكالة محددة على خريطة القاهرة نجـد أن ١٤١ وكالة منها (أي حوالي ٧٥%) كانت واقعة داخل القاهرة الفاطمية حيـث تتركـز التجارة، ويتطابق التوزيع الجغرافي للوكالات – بشكل طبيعي – مع أهم منـاطق يسودها النشاط التجاري. وكانت معظم الوكالات بالقاهرة واقعة على طول شـارع القصبة الذي كان بالفعل في زمن المقريزي مركز النشاط الاقتصادي بالقاهرة، كما

---

(١) يمكن أن نشير إلى بعض أسعار بيع مختلف الحواصل بوكالتين: الأولى وكالة الـصابون التي بيعت حواصل بها بـ ٢١,٤٠٠ بارة (سنة ١٧٣٣)، و ٣٦,٠٠٠ بارة، و ٦٠,٦٧٢ بارة (سنة ١٧٨٤)، والثانية حواصل وكالة الأرز ببولاق، بيع حاصل بهـا (فـي سـنة ١٧٦٠) بـ ٣٧,٤٠٠ بارة، وفي سنة (١٧٨٦) بيع حاصل آخر بـ ١٨,٠٠٠ بارة.

(٢)Jomard, Vill du Kaire, 725.

وردد آخرون في مطلع القرن التاسع عشر الأرقام المذكورة في كتاب وصـف مـصر: فذكر مانجان ١٢٦٥ وكالة، وكوست ١٢٠٠ وكالة، وكلوت بك ١٣٠٠ وكالة، ومارسـيل ١٢٧٥ وكالة. على أن الرقم الذي يرصده لين (حوالي ٢٠٠ وكالة) يتطابق دون شك مع رقم الوكالات التي تم حصرها بالفعل في كتاب وصف مصر (Manners, 321).

كان بعضها الآخر قائمًا على امتداد الشوارع المجاورة (للقصبة). ونجد في هذه المنطقة ٧٣ وكالة يمكننا تحديد نطاقها: بيت القاضي (H5) والصاغة (I6) إلى الشمال، والأزهر (K4-5) إلى الشرق، والحي اليهودي إلى الغرب، وباب زويلة (M6) إلى الجنوب[١]. وخارج هذا القطاع المركزي كانت الوكالات تتزايد وتتعدد داخل الجمالية وضواحي باب النصر (F/G/H5) وداخل سوق مرجوش وحتى باب الشعرية (F6, F7, E/F8). أما خارج القاهرة فإن الوكالات كانت مبعثرة للغاية، باستثناء بعض المناطق ذات الكثافة الكبيرة: وهي بالتحديد حول مسجد ابن طولون (V8/9)، وتحت الربع، وبين باب زويلة وباب الخرق (M7/8/9)، وبين باب الشعرية والسور (E8)، وداخل منطقة الحسينية (C/D/E5).

والمعلومات المتعلقة بتواريخ تشييد تلك الوكالات بالقاهرة محدودة جدًا، بحيث تعذر الوقوف على كيفية التطور الحضري للقاهرة كما تعذر تتبع نموها الاقتصادي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وتتلخص أهم السمات الأساسية في ناحيتين: الأولى أن العدد الأكبر من الوكالات تم تشييده ببولاق خلال القرن السادس عشر وذلك بجهود الباشوات، والناحية الأخرى تتمثل في كثافة نشاط العمارة والتشييد في حي الجمالية وحي باب النصر خلال الربع الأخير من القرن السابع عشر، وهي الفترة التي واكبت نمو تجارة البن والتوابل في هذه المنطقة بالقاهرة[٢].

---

(١) كذلك في العصر المملوكي كان هذا التركز كثيفًا جدًا. فقد بين جاستون فييت في ملاحظاته أن معظم القيساريات التي جاء ذكرها في مؤلف المقريزي (تم تحديد ١٩ من ٣٢ قيسارية) كانت واقعة داخل منطقة تتخذ شكل مثلث متساوي الضلعين، يوجد في الطرف الجنوبي منها مسجد المؤيد، وتمتد قاعدته على خط يصل الحمزاوي بالأزهر. وثمة اثنتي عشرة قيسارية أخرى غير بعيدة عن هذه المنطقة، وداخل القاهرة، وفي المنطقة الوحيدة الواقعة خارج القاهرة الفاطمية.

(٢) الواقع أننا نعرف عددًا معينًا من الوكالات المشيدة داخل حي الجمالية خلال القرن السابع عشر: كوكالة النقادي (سنة ١٦١٨، رقم التصنيف 397, G6)، ووكالة أوده باشي (سنة ١٦٧٣، رقم التصنيف 5, 1, F5)، المصنفة تحت رقم 19, G5)، ووكالة عباس أغا (سنة ١٦٩٤، رقم 396, G5)، ووكالة الخواجة عبد الجواد الشيشيني (نحو ١٦٩٠، F4/5)، ووكالة البازرعة (نهاية ق١٧، تحت رقم 398 G5)، ووكالة محسن رمضان (نحو العام ١٧٤٥، F5).

ومع أن كلمة "وكالة" حلت محل كلمة "خان" إلا أن هذه الأخيرة لم تختف كلية: فقد رصدنا في مصادرنا العربية ٥٢ استعمالاً لهذه الكلمة، واستعملت في كتاب وصف مصر للإشارة إلى ١٣ مبنى (خان) تم رصد مواقعها بدقة(١).

ولم يكن ثمة تباين في هذا العصر بين الوكالة والخان سواء من الناحية الوظيفية أو من الناحية المعمارية فتصميمها جاء على نسق تخطيطي متطابق (مخازن تقع على محيط ساحة مربعة ذات طابق أو طابقين بهما الغرف والنوافذ ذات المشربيات)، ويؤديان الأغراض التجارية نفسها. ومن ناحية أخرى، لاحظنا أن تسعة من أربعة عشر خانًا وردت في "وصف مصر" تم رصدها على خريطة داخل القطاع نفسه، حول منطقة خان الخليلي، حيث لم نجد – على النقيض من ذلك – أي وكالة، فالخانات لعبت بوضوح هنا نفس الدور الاقتصادي الذي قامت به الوكالة في كل مكان آخر بمركز النشاط التجاري بالقاهرة.

وثمة دليل إضافي يؤكد التطابق بين الوكالة والخان يتمثل في حالة الارتباك في استخدام المصطلح والكتاب المعاصرون والوثائق استعملوا المصطلحين في تعريف وتمييز مبنى واحد، فتارة ينعتونه بالوكالة، وتارة أخرى يصفونه بالخان(٢).

---

(١) أيضا تم رصد خان آخر يرفع الرقم إلى أربعة عشر خاناً وذلك إذا أخذنا في الحسبان وكالة "خان الحجار" (الواقعة في الدائرة الخامسة، رقم E8 أو 2 والمذكورة في شرح خريطة القاهرة).

(٢) وفيما يتعلق بأدبيات الرحالة أنظر على سبيل المثال: دارفيو الذي كتب يقول: "يوجد في رشيد عدد كبير من الخانات Khans التي يُطلق عليها "وكالات" Vekalés أو بطريقة محرفة "أوكالات" Aukelles". (D'Arvieux, Mémores, I, 116) وجاء في رحلة نيبور: "إن الوكالات Les Oqâls أو الخانات Châns هي مباني كبيرة مُشيدة بالأحجار... ومزودة بعدد صغير من الغرف والحواصل المخصصة للتجار". (Niebuhr, Voyage, I. 97) وبالنسبة للمصادر العربية: انظر الدمرداشي (ورقة ٤٣٤) ويتحدث في مواضع أخرى عن "الخان" وعن "وكالة الحنا"، وأيضاً تحدث الجبرتي بالطريقة نفسها بالنسبة لوكالة / خان ذو الفقار، والصاغة (والتي كان ينعتها بصفة عامة بـ "سوق الصاغة") ووكالة الصابون. (الجبرتي، ج٣، ص ص ٤١، ٥٨، ١٠٢).

وأمكننا أن نتحقق بدقة (اعتمادًا على أرشيف المحاكم الشرعية ودار المحفوظات بالقلعة) من ٤٣ مبنى تحمل اسم "خان"، وأيضاً التحقق من ٣٣ مبنى آخر أطلق عليها مسمى "وكالة". وإجمالاً، إذا حاولنا التقريب بين القوائم التى جمعنا بياناتها الإحصائية من وثائق الأرشيفات العربية والحوليات العربية وكتاب وصف مصر يتأكد لنا أنه ما من منشأة أخذت مسمى "خان" إلا وأطلق عليها كذلك "وكالة": على نحو ما حدث فى حالة "خان الخليلى" (I6 209). وكان هذا الخان (خان الخليلى) أيضًا يضم عددًا كبيرًا من الأسواق المتخصصة التى كانت مفتوحة على الممر الرئيسى للخان، أو بالأحرى الوكالة الوحيدة هناك والتى كانت متخصصة فى نشاط معين. كذلك لاحظنا فى الوثائق والنصوص المعاصرة أنه فى كثير من الأحيان كان هذا الخان يُنعت بـ "سوق خان الخليلى". وعلى ذلك، نعتقد بأن الناس آثروا استعمال كلمة "خان" بدلاً من "وكالة" لأسباب نفسية بصفة خاصة، فهذه الكلمة القديمة جدًا والأقل استعمالاً تعطى بريقًا إضافيًا للمنشأة التى تطلق عليها. ويمكننا أن نفترض كذلك بأن المكانة والأهمية التى اكتنفت خان الخليلى قد ساهمت فى الحفاظ على هذه التسمية سواء للعديد من الوكالات التى تحيط به أو تلك الوكالات التى كانت تتبعه بأى شكل من الأشكال.

إن عودة ظهور كلمة "قيسارية" توضح كذلك تطور الأذواق بشأن استخدام الكلمات. فلم يُشار إلى كلمة "قيسارية" فى القرن السابع عشر سوى لتمييز السوق الذى أنشأه سنان باشا فى بولاق قبل قرن مضى: بيد أن هذا السوق كثيراً ما كان يُطلق عليه كذلك "وكالة"، ومرة واحدة وُصف بأنه "سوق القيسارية"، الأمر الذى يعكس نوعًا من الإرتباك فى استخدام المصطلح، ذلك أن لفظة "قيسارية" لم يجر استعمالها إلا فى القرن الثامن عشر[١].

---

(١) نجد مؤلف كتاب "المختصر" (ورقة ٣٤أ) يشير إليه بلفظة "سوق" (سنان باشا). وفى أرشيف وثائق المحكمة بالقرن السابع عشر وجدنا لفظة "قيسارية" سنان باشا تتردد ست مرات (فى سنوات ١٦٣٢، ١٦٦٤، ١٦٨٤، ١٦٨٧، ١٦٨٨) وذكرت أربع مرات بلفظة "وكالة" سنان باشا (فى سنوات ١٦٣٦، ١٦٦٣، ١٦٧٣، ١٦٩٦). وفى العام ١٦٧٣ ذكرت باسم "سوق القيسارية". وفى سنوات ١٧٣٧، ١٧٤٧ و ١٧٥٥ أشير إليها بـ "قيسارية"، وفى العام ١٧٩٣ وُصفت من جديد بأنها "سوق القيسارية". أما كتاب وصف مصر فقد أشار إليها (فى شرح خريطة بولاق) بلفظة "قيسارية سنان باشى" Qycharyet Asnân Bâchy. واستخدم على باشا مبارك فى كتابه (الخطط) ج٥، ص ١٩) كذلك كلمة "قيسارية".

وعلى ذلك يتضح أنه لم يكن ثمة اختلاف بين هذا المبنى والوكالات الأخرى الموجودة ببولاق لكى تبرر هذه التسمية الخاصة[1]. وثمة سوقان تم إنشاءهما فى السنوات الأخيرة من القرن الثامن عشر، حملا التسمية نفسها كذلك: فقبل العام ١٧٧٠ أنشأ على بك (الكبير) على ساحل النيل ببولاق "قيسارية" كبيرة، مزودة ببوابتين، إحداهما فى الجنوب والأخرى فى الشمال، وأنشأ كذلك "خاناً" كبيراً، ووصف نيبور "القيسارية" بأنها "بازار كبير أو سوق مسقوف"، على أنه سرعان ما أضاف بأن "هذه الكلمة (قيسارية) ليست شيئاً آخر سوى ما يسميه أهالى القاهرة "وكالة" Oqâl"[2].

وبعد ذلك بعدة سنوات، وتحديداً فى العام ١٧٨٧، شيد اسماعيل بك فى سوق لاشين "قيسارية" مربعة الشكل، تشتمل على ٢١ حانوتاً ومقهى[3]. وفى هاتين الحالتين بدت القيسارية – سواء أكانت سوقاً مسقوفة أو غير ذلك – مخصصة فى تجارة السلع الفاخرة (مثل بيع المنسوجات) أكثر من كونها مجرد "قيسارية". ومع ذلك جاء إحياء استخدام هذه الكلمة تقريباً من الاستعمال الدارج الذى لم يحظ – عامة – سوى بنجاح محدود، وفى الحقيقة إن هاتين القيساريتين (ببولاق) قد تم تسجيلهما فى كتاب وصف مصر بهجاية محرفة (قيشارية) qychâryet مما يشير إلى أن كلمة "قيسارية" لم تكن مألوفة – فيما يبدو – على آذان أهالى القاهرة فى تلك الفترة.

---

(١) حقاً إن ماجللون خلال وصفه لوكالتى على بك الكبير تحدث عن مبنى مجاور "قيساريتنا" notre qaisariyya واصفاً إياه بأنه "سوق مغلق ومزود بحوانيت على الجانبين" (Vincennes, B6, 8, 27 Septembre 1798). بيد أنه فى وثائق أرشيف المحكمة الشرعية (القسمة العربية، سجل ٣٢، ص ص ٣٢، ٢٤٣، لسنة ١٦٣٢) تذكر بأنها "الوكالة التى توجد فى وسط القيسارية".

(٢) Niebuhr, Voyage, I, 99.

وأنشأ على بك أيضاً قيسارية كبيرة فى طنطا (الجبرتى، ج١، ص ٣٨٢).

(٣) الجبرتى، ج ٢، ص ١٥٢.

وكانت كلمة "بزستان" Bezestan الشائعة فى أقاليم معينة بتركيا – تُستعمل كمرادف لكلمة "قيسارية" لتصف مكاناً مسقوفاً أو مغلقاً حيث تُباع به البضائع الثمينة والفاخرة وبصفة خاصة المنسوجات الحريرية والكتانية والقطنية[١] على أن كلمة "بزستان" فيما يبدو لم تستعمل بالقاهرة سوى لوصف جزء من "خان الخليلى"[٢].

الأسواق والسويقات

وبينما كانت الوكالة عنصرًا لأساس التجارة الكبيرة بالقاهرة، كان السوق يمثل إطارًا يتجمع فيه النشاط الحرفى وتجارة التجزئة.

وخلافًا للوكالات كان السوق منشأة اقتصادية مفتوحة، يصطف على جانبيها الحوانيت والورش بطول الشارع لتشكل ما يعرف بالسوق. وكان للحرفيين أو التجار الذين يمارسون نفس النشاط أو المهنة اتجاهًا تقليديًا إلى التجمع فى مكان واحد حيث يؤدى بهم النشاط الواحد إلى تأسيس أسواق متخصصة فى إطار الطائفة أو تجارة بعينها، ولذلك كان السوق بصفة عامة يكتسب اسمه من النشاط السائد فيه: مثل سوق العقادين البلدى (173K6)، وسوق الخيميين (112P/07)... إلخ.

ومن ناحية أخرى، كان اسم المهنة يعبر فى الواقع عن ثلاثة أشياء متكاملة. الشئ الأول يتمثل فى السوق الذى يتجمع به الحرفيون والتجار الممارسين لهذه المهنة، والشئ الثانى هو الطائفة المهنية التى تجمعهم، وأخيرًا المكان نفسه الذى

---

(١) Sauvaget, Alep, 221.

(٢) هناك العديد من رحالة القرنين السابع عشر والثامن عشر تحدثوا عن "البزستان" بالقاهرة، ومنهم ديجون Digeon الذى كتب فى "مذكرته عن مصر" عن "البزستانات المسقوفة" التى يُعرض بها التجار كل أنواع الأقمشة والحلى والأشياء الثمينة. والمرة الوحيدة التى وردت فيها هذه الكلمة فى وثائق المحكمة تخص "تاجر الأقمشة بالبازستان Bāzastān داخل خط الخليلى "أنظر محكمة القسمة العسكرية سجل ٢١٧، ص ٤٩٤، لسنة ١٧٩١).

بات اسم المهنة القديم علماً عليه حتى وإن كان قد توقف النشاط الاقتصادى الذى كان – فيما مضى – يبرر تلك التسمية[1]. أيضًا هناك العديد من الأسواق التى كانت تحمل اسم مسجد أو صرح عظيم مُشيد داخل حى أخذ فى التطور (مثل سوق الغورية، سوق الأزهر، وسوق باب الخرق...) أو كان اسمًا لحارة (سوق حارة عابدين، سوق درب الجماميز، سوق خط الصليبة...).

وكانت تلك الأسواق قد جرى إنشاؤها بموجب خطة سابقة كشفت عن تنظيم معمارى بالغ الدقة: فعلى سبيل المثال كان هذا هو حال السوق الأثرى العظيم المسقوف الذى أنشأه الأمير رضوان بك نحو العام ١٦٥٠ إلى الجنوب من باب زويلة، ليستقر به الإسكافية وصناع وتجار الأحذية، وهو السوق الذى عُرف بـ "سوق القوافين". وبصفة عامة تطورت نشأة تلك الأسواق بطريقة عفوية على طول المحاور والمفارق التجارية.

وكانت معظم الأسواق منتظمة ودائمة، وإن كان هناك أسواق أخرى مؤقتة، وبالأخص أسواق المواد الغذائية وعدد من الأسواق غير المتخصصة والتى كانت تعرف "بالأسواق الوقتية"، وثمة أسواق أخرى كانت تعقد فى أيام معينة أسبوعيًا أو تقام فى الصباح أو وقت العصر[2].

---

(١) وكان يوجد بالقاهرة أيضًا عدد كبير من أسماء الأماكن البالية التى تذكرنا على نحو كامل بطبوغرافية الأماكن الاقتصادية. وهناك أسماء الأسواق مختلفة تذكرنا كذلك بنشاط المهن الحرفية التى اختفت منذ وقت طويل من الأماكن التى كانت تُمارس بها، والتى حلت محلها أسماء أخرى، فعلى سبيل المثال: سوق العنبريين (K6)، سوق الأنماطيين (M6)، سوق الفحامين (282L6)، سوق التبانة (165P5)، سوق الشوائين (285L6)، سوق الكعكيين (223L5) والتى تحمل ذكرى الأنشطة التى أعطت اسمها للحى الذى تلاشى تماماً حتى أن هجاء الاسم قد تم تحريفه إلى "كحكيين" أنظر: أحمد شلبى، ورقة ٧٩ب،

Description, Explication du Plan, VIII, 223L5), etc...

(٢)Voir Jomard, Ville du Kaire, 716-723.

فكانت أسواق "مسكة" (المتخصصة فى بيع المواشى) تقام فى يوم الجمعة، وسوق الكتان فى أيام الإثنين والخميس بـ "سوق العصر"، وسوق القرب صباح كل يوم جمعة، وسوق السلاح الذى يعقد فى صباح كل أيام الأسبوع باستثناء الإثنين والخميس اللذين يقام خلالهما سوق خان الخليلى، أما سوقا الدلالين فقد كان أحدهما بالمؤيد (صباح كل أيام الأسبوع) والآخر بخان الخليلى أيام الإثنين والخميس... إلخ).

وهذا التباين لا ينفي وجود بعض عناصر التنظيم. فعدد من تلك الأسواق كان مزودًا بـ "سقيفة" أو بـ "طُنف" رقيقة مصنوعة من الحصير أو من نسيج الكتان. وكان للأسواق أبواب خشبية تغلق في الليل، ويحرسها خفراء، ولا سيما إبان فترات الإضطراب، وكان يتم حظر التجوال بالأسواق بعد غروب الشمس.

وكانت الإضاءة الليلية تتوفر من خلال قيام أرباب الحوانين بتعليق القناديل على حوانيتهم الصغيرة[1]. وتولى المشايخ الإشراف على إدارتها، وكانوا في العادة يمثلون مشايخ الطائفة الحرفية نفسها التي يعد السوق بمثابة النطاق الجغرافي لها: فهم يحافظون على النظام وعلى استقامة المعاملات ويقومون بدور الوسيط بين السلطات ورجال السوق، وفي غالبية الأحوال يعاون الشيخ في مهامه "نقيب" و "كاتب" مناط به الأعمال الإدارية.

ولم تكن الأسواق تسلم من النظر إليها باعتبارها مناطق مشبوهة، لا يستحسن بقاء المؤمنين فيها لفترة طويلة، لأنه يرتادها العوام الذين ضموا فيما بينهم بصفة عامة أشخاصًا يجهلون تعاليم دينهم[2]. وكان هذا التحفظ ملحوظاً بصفة خاصة عندما كان الأمر يتعلق بالنساء الذين كان يحظر عليهن أحياناً، في أوقات الأزمة، التردد على الأسواق أو الوقوف بها[3].

---

(١) أنظر بخصوص "بازار" النورية (Roberts, Egypte and Nubia, III) وفي ابن إياس (بدائع الزهور) ج٣، ص ٢٢٣ (بواب)، ج٢، ص ٤٢٤، ج٥، ص ٤٧ (يتحدث عن غلق الأسواق)، ج٣، ص ١٣٢ (يتحدث عن القنديل المُعلق على الحانوت)، ج٥، ص ٢٢٩ (غلق الأسواق ليلا ومنع التداول)، ج٥، ص ٤٢٨ (باب السوق)، وأنظر الجبرتي، ج٣، ص ٣٠، ج ٤، ص ٣٠٠.

(٢) أنظر على سبيل المثال: ابن الفرات، تاريخ، ج٩، ص ٢٥، ابن الحاج، مدخل، ج ٢، ص ٦٨، ج ٤، ص ٦٩.

(٣) ابن الحاج، مدخل، ج١، ص ٢٤٥، ج٢، ص١٢، ابن تغري بردي، النجوم، ج٦، ص ص ٧٦٠-٧٦١، الجبرتي، ج٢، ص ص ١١٦، ١١٧، ١٣٩ (حوادث سنتي ١٢٠٠-١٢٠١/١٧٨٦-١٧٨٧).

وتكشف البيانات الإحصائية المتوفرة فى كتاب وصف مصر[١] عن أن العدد الإجمالى للأسواق قد بلغ ٧٦ سوقاً. وتتيح لنا الدراسة الاستقصائية للمصادر العربية التوصل إلى رقم مماثل تقريباً (٨٨ سوقاً). بيد أن هاتين القائمتين لا تتطابقان، حيث إنهما لا تشتملان سوى على ٢٦ سوقاً عامة وتتيح المقابلة بين نصوص القائمتين بسد الفجوات الواضحة فى كل منهما[٢] وقد توصلنا إلى أن عدد الأسواق ١٣٧ سوقاً، منهم ١٣٠ سوقاً تم التحقق من مواقعها بدقة. وهذا الرقم الإجمالى يتضمن بالتأكيد الثغرات السابقة[٣].

وهو على الأرجح يعكس الأهمية الثانوية لتلك الأسواق، ومع ذلك يجب الأخذ به لأنه يقترب من الحقيقة. ويجب أن نضع فى الاعتبار: أن إحصاءً لأسواق مدينة تجارية كبيرة مثل حلب فى بداية القرن التاسع عشر كشف عن وجود ٣١ سوقاً بها[٤]، وفى عصر المقريزى كان بالقاهرة نفسها ٦٨ سوقاً و١٧ سويقة. وتجعلنا المقارنة بين كل هذه الأرقام نعتقد بأنه فى المجمل العام كان يوجد بالقاهرة تطورًا تجاريًا واضحًا فى العصر العثمانى.

إن توزيع الأسواق على مختلف قطاعات مدينة القاهرة يعطينا لمحة عن سمات التطور الحضرى منذ نهاية العصر المملوكى. فمن بين ١٣٠ سوقاً تم التحقق من مواقعها نجد ٥٩ سوقاً منها واقعة داخل المدينة الفاطمية (القاهرة) التى ظلت المركز الرئيسى للأنشطة المتخصصة وتجارة الأصناف الفاخرة (مثل

---

(١) تعد قائمة جومار أهم قائمة رئيسة ترصد أسماء أسواق القاهرة (Jomard, Ville du Kaire, 726).

(٢) لم تذكر قائمة وصف مصر كذلك بعض الأسواق المهمة والمعروفة مثل: سوق أمير الجيوش (78F6)، وسوق البندقيين (30K6)، وسوق الخيميين (112P/O7)، وسوق القوافين بباب زويلة (223M6)، ...إلخ وفى مقابل ذلك لم يرد بالمصادر العربية ذكر أسواق أخرى مثل: سوق العقادين البلدى (173K6)، وسوق العطارين (302L6)، وسوق الحدادين (95E/F6)، وسوق الخراطين (190K6)، وسوق الموسكى (230 8/9)، ... إلخ.

(٣) مثلما هو الحال مع "العقادين فى الرومى" الذين شكلوا طائفة حرفية لها موقع معروف، ولكن لم نجد لهم "سوق" فى أى من المصادر التى تعاملنا معها.

(٤) Sauvage, Alep, Note 825, p. 220.

التوابل، والمنسوجات، والمعادن النفيسة...): فمن إجمالى أسواق القاهرة الفاطمية (٥٩ سوقًا) نجد ٣٧ منها أسواقًا متخصصة.

ونرصد فى بقية المدينة (أحياء واقعة فى الجنوب، والغرب، وفيما وراء الخليج، والحسينية) ٧٢ سوقًا منها ٣٣ سوقًا متخصصة[1]. إن مقارنة هذه الأرقام مع الأرقام التى أوردها المقريزى تبين لنا أن الأحياء الحضرية الواقعة "خارج الأسوار" الفاطمية كانت قد تطورت جدًا منذ القرن الخامس عشر: ففى عصر المقريزى كان تركز الأسواق داخل القاهرة ملحوظًا للغاية (فمن بين ٦٨ سوقًا كان يوجد بها ٥٨ سوقًا ، ومن ١٧ سويقة كان يتركز بها ٦ سويقات)، ومعظم تلك الأسواق كانت موزعة على طول القصبة، بين باب الفتوح وباب زويلة.

ويبدو هذا التطور الحضرى للمنطقة الواقعة خارج القاهرة محسوسًا وواضحًا كذلك إذا ما قارنا بين الأرقام التى رصدناها بالمصادر العربية (وتغطى ١٧٠ سنة من ١٦٣٠ إلى ١٧٩٨) بالأرقام التى يطرحها كتاب وصف مصر (ويغطى الحالة فى العام ١٧٩٨): فوفقًا للمصادر العربية نجد أنه من بين ٨٣ سوقًا تم التحقق من مواقعها كان ٤٣ سوقًا منها (أى أكثر قليلاً من نصف هذا الإجمالى) واقعة داخل القاهرة، ووفقًا لكتاب وصف مصر نجد ٣٠ من ٧٦ سوقًا هى الموجودة داخل القاهرة و٤٦ خارجها. وإذا كان تفوق المدينة القديمة على هذا النحو قد ظل واضحًا، إلا أنها فى نهاية القرن الثامن عشر بدت أقل تميزًا، وتكشف خريطة الأسواق فى هذا العصر عن حدوث تطور لمراكز قائمة بذاتها: حول القلعة بالقرب من الرميلة – وبالقرب من مسجد ابن طولون – وبين باب زويلة وباب الخرق – وداخل حى الحنفى فى شرق بركة السقائين – وإلى غرب باب الشعرية – وداخل منطقة الحسينية.

ويلاحظ أن تجمع الأسواق مضى على نحو متساوٍ مع توزيع السكان على مختلف مناطق القاهرة، كما ساير التركز الشديد للنشاط الاقتصادى بالقاهرة (وهذا ما يفسر على النقيض من ذلك تجمع الوكالات حول القصبة).

---

(١) إن الرقم الإجمالى ٥٩ و ٧٢ سوقاً حاصلة ١٣٠ وليس ١٣١ سوقاً، لأن سوق البارود كانت واقعة داخل القاهرة (M6) حتى بداية القرن الثامن عشر، ثم أصبحت بعد ذلك خارج القاهرة (S5)، ومن ثم تم عدها مرتين.

إن امتداد العمران للأحياء الواقعة خارج أسوار المدينة الفاطمية جاء أيضًا في إطار تدهور "السويقات" التي أثبت سوفاجية أنها لم تكن أسواقًا متخصصة، "فهي بازار صغير تُعرَض به المواد الغذائية والسلع الأساسية" وكان انتشارها في الضواحي بعيداً عن الأحياء المركزية بالمدينة[1].

إن إبعاد السويقات عن المناطق الواقعة جنوب وغرب القاهرة في عصر المقريزي كان قد تطابق مع فترة إعمار الأحياء المنعزلة البعيدة عن الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، باستثناء منطقة القلعة والشوارع المؤدية إليها. بينما في القرن الثامن عشر، وعلى النقيض من ذلك تماماً، فقدت هذه المنطقة مظهرها كضاحية، لتشهد حركة تشييد للأبنية الحرفية والتجارية التي ميزت طابع هذه المدينة.

ولم يبق من السويقات سوى أسماء الأماكن التي ظلت تحمل ذكرى نشاط قديم أكثر من كونها منشآت تجارية نابضة بالنشاط والحركة: ومن بين خمس عشرة سويقة واقعة خارج القاهرة مما رصدناها في المصادر العربية، تم رصد ثلثي هذا الرقم في المصادر الأخرى غير العربية، ولا سيما كتاب وصف مصر، وجميع هذه المصادر تورد الاسم تحت مسمى "سوق"[2] على أن كتاب وصف مصر وهو بصدد التعرض لنهاية حركة التطور تجاهل السويقات تماماً[3].

الحوانيت

كانت الحوانيت بمثابة خلايا النشاط الاقتصادي، حيث خصصت – عامة – لممارسة أعمال الطوائف الحرفية الصغيرة أو لتجارة التجزئة. ومن خلال الوصف

---

(١) Sauvaget, Décrets Mamelouks de Syrie, I, 29-30; Esquisse, 452-3; Alep, note 324, p. 105.

(٢) ترصد المصادر العربية التي استقصيناها ٢٤ سويقة أمكننا التحقق من موقع ١٧ سويقة منها، كانت اثنتان منها داخل القاهرة وخمس عشرة سويقة خارجها.

(٣) لم تظهر كلمة "سويقة" في وصف مصر سوى مرة واحدة دون تحديد "السويقة".
(l'Explication du plan, 16S3).

الذى قدمه الرحالة الأوروبيون فى القرن الثامن عشر يتبين أنها لم تختلف مطلقًا عن تلك الحوانيت التى نشاهدها اليوم فى كل الأحياء القديمة بالمدن الإسلامية الكبرى. وجرى تسميتها فى مصر بلفظين: حانوت ودكان، وهما كلمتان مترادفتان فى المعنى[1]. وبين العديد ممن قدموا توصيفاً لشكل الحانوت يبرز وصف لين الذى تميز بالدقة الشديدة، مما يجعلنا نقتبس توصيفه للحانوت[2]:

فهو كان صغير مربع الشكل يبلغ ارتفاعه خمسة أو ستة أقدام، واتساعه بين ثلاثة وأربعة أقدام، ويزود أحياناً بغرفة أخرى تستخدم كمخزن للبضائع (ولكن جميع التجار الأقل أهمية كان لهم فى العادة حاصلاً بوكالة مجاورة). وترتفع أرضية الحانوت بمقدار قدمين أو ثلاثة أقدام عن مستوى الأرض، وغالباً ما يمتد خارج واجهة الحانوت (مصطبة) لتكون مقعداً مبنياً بالحجر أو الطوب، وعليها يجلس التاجر وزبائنه المنتظرين، ويتجاذبون أطراف الحديث والجدل الذى قد يطول مداه قبل عقد الصفقات، وكان يتخلل ذلك – كما فى أيامنا هذه – شرب القهوة.

وكانت هذه المصاطب التى تطغى على الشارع بمثابة عقبة حقيقية أمام المرور: فكان الفرنسيون (خلال احتلالهم لمصر) يساورهم القلق على وجه الخصوص من استخدام المصاطب – إبان فترات التمرد – فى إقامة المتاريس، ومن هنا شرعوا فى هدمها فى العام ١٨٠٠، ولكن لم يسعفهم الوقت فى تنفيذ ذلك

---

(١) يقترح جاستون فييت أن الحانوت فى مصر ربما كان يعنى مخزناً أكثر أهمية من الدكان الذى لم يكن سوى متجراً بسيطاً. ومن واقع الفحص الاستقصائى لمصادر الفترة العثمانية لم نجد ما يجعلنا نؤيد هذا الافتراض، ويرد ذكر اللفظتين (حانوت / دكان) فى وثائق المحاكم الشرعية بصفة خاصة بنفس المعنى، على أن كلمة "حانوت" كانت فيما يبدو الأكثر شيوعاً واستعمالاً.

(٢) Lane, Manners, 321-4, Voir aussi: Jollois, Notice sur la ville de Rosette, 352; Prisse D'Avennés, Art arabe, 146; Clerget, le Caire, II, 319. Egalement: pour Fès, Le Tourneau, Fès, 315-6; Pour Antioche, Weulersse, Antioche, 64, et Bazantay, Enquête, 15-6.

بالكامل[1]، ليقوم محمد على بهدمها فى غالبية الشوارع. وكانت الحوانيت تغلق ليلاً بمصراعين أو ثلاثة مصاريع (من الخشب) موضوعة أفقيًا: وحينمـا تفـتح كـان الجزء الأعلى من المصراع يرفع لكى يكون بمثابة سقيفة تكتب عليها فى كثير من الأحيان عبارة دينية، تمثل على وجه التقريب لافتة الحانوت، أمـا المـصراع أو المصراعين السفليين فإنهما يميلان ليكونا بمثابة طاولة للتاجر أو لاستخدامها فـى عرض البضائع أو كديوان.

وكان الحانوت يشتمل على أثاث مكون من حصير وسجادة وبضع وسـائد. وبصفة عامة لم يكن هناك اتصال بين الحانوت والعمارة التى يلتصق بهـا، ومـن ناحية أخرى، كان يحدث فى كثير من الأحيان أن يستند الحانوت إلى مبنـى مـا، كالمسجد على سبيل المثال والذى يخفى كلية واجهته. ولم يكن التاجر يسكن عـادة فى السوق، فبعد انتهاء عمله اليومى وغلق حانوته يعود إلى منزله تاركًا إياه لرقابة خفراء الأسواق، ويجرى غلق الحوانيت بالمزلاج والأقفال، وهو تـأمين مظهـرى أكثر منه حقيقى. وإجمالاً كان بنيان الحوانيت بسيطًا جدًا: فلم يكن الحانوت بالسوق سوى مكان للعمل الحرفى وليس للسكنى، وكان اعتدال المناخ يتيح لصاحبه أن يمد عمله إلى عرض الشارع.

وتفسر بساطة بنيان الحوانيت سرعة وقلة تكاليف بناءها. فقد شـيد الأميـر لاشين كاشف فى العام ١٧٥٠ عشرين حانوتاً على قطعة أرض صـغيرة، كانـت مقامة بالقرب من مدرسة السلطان حسن، بتكلفة إجمالية قـدرها ٣٣ ألـف و٥٨٠ نصف فضة ديوانية، أى أن تكلفة الحانوت الواحد بلغت ١,٦٧٩ بارة[2].

وكانت قيمة بيع الحوانيت تتوقف عادة على أهميتها ومواقعها. وتراوحـت البيانات التى رصدناها بين ١,٨٠٠ بارة (حانوت فى الصاغة) و ١٩,٣٥٠ بـارة (حانوت بالدرب الأحمر). وقد تم احتساب القيمة المتوسطة لبيع الحوانيت اعتمـادًا على رصد بيانات ٤٩ حالة بيع تمت بين عامى ١٦٧٤ و١٧٩٧، فنجد المتوسـط

(١) الجبرتى، ج٣، ص ١٦١.

(٢) أرشيف دار المحفوظات، ج٢، ص ص ١٦١، ١٦٣، ١٦٤ (١٧٥٠).

يصل إلى ٦,٢٦١ بارة للحانوت، بيد أن الأرقام تبدو متباينة إلى حد ما خلال هذه الفترة التى تزيد على أكثر من مائة عام: فهى ٦,٤٠٩ بارة متوسط سعر الحانوت بين ١٦٧٤ و ١٧٦٦ (١٥ رقماً)، وبين عامى ١٧٧٨ و١٧٩٠ (١٤ رقماً) بلغ ٦,١٥٨ بارة.

على أن هذا الثبات كان ظاهريًا فحسب: لأننا إذا ما عبرنا عن أسعار الحوانيت بالقيمة الثابتة للبارة لتحققنا من أن القيمة المتوسطة للحانوت (بلغت ٣,٣٨٤ بارة ثابتة) وذلك على مستوى كل الفترة) كانت منخفضة للغاية وخاصة نحو نهاية القرن الثامن عشر: فقد بلغت القيمة المتوسطة ٤,٦٣١ بارة (سنوات ١٦٧٤-١٧٦٦)، و ٣,٢٢٨ بارة (سنوات ١٧٧٨-١٧٩٠) و ٢,٢٧٣ بارة (١٧٩١-١٧٩٧). وفى الإمكان إرجاع سبب هذا الانخفاض الواقع بعد العام ١٧٨٠ إلى الصعوبات السياسية والاقتصادية التى عرفتها مصر فى هذا العصر.

ولعل أجرة الحوانيت تعد مؤشرًا اقتصاديًا واجتماعيًا أكثر وضوحًا من مؤشر سعر بيع الحوانيت، حيث كان الحرفيون والتجار فى أغلب الأحيان مستأجرين أكثر من كونهم ملاكًا لحوانيتهم. وكانت الأجرة تدفع بصفة عامة شهرياً. وتباينت معدلات الأجرة بحسب الظروف المحلية كذلك، بيد أنها بدت مستقرة بين ٣٠ و٤٠ بارة شهرياً وذلك منذ نهاية القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر، ويقترب هذا المعدل من أجرة الحواصل (المخازن).

وإذا وضعنا فى الحسبان ما طرأ على البارة من تدهور خلال هذه الفترة سيتضح لنا أن معدلات أجرة الحوانيت مالت إلى الانخفاض بانتظام: ولا ريب أن هذا الانخفاض يعبر عن ضعف الحياة الاقتصادية بالقاهرة، على أنها تُفسر كذلك بخصوصية الوضع القانونى للملكية التجارية التى كانت معقدة جداً والتى عرفت استقرارًا مؤكدًا. فمن ناحية كان كثير من الحوانيت يخص الأوقاف أو بالأحرى (كما فى حالات متكررة للغاية بالقاهرة) كانت الأرض تقع فى حيازة الأوقاف ونراها تشهد بناء العديد من المنشآت التى تكتسب طابعها القانونى المعقد بدرجة مقبولة، وإليك بعض النماذج الموضحة لذلك:

فثمة مجموعة عقارية تضم تسعة حوانيت واقعة فى خط "سويقة العزى"، وبيعت فى العام ١٧٣١، وكانت جميعها تابعة لثلاثة أوقاف مختلفة: الأصل" يتعلق بوقف السلطان قايتباى وبقية المبانى تخص وقفين آخرين (أحدهما لعثمان كتخدا والآخر لأحمد أفرنجى).

وفى العام ١٧٥٠ كان الأمير لاشين كاشف وهو بصدد القيام بالعملية المشار إليها آنفاً قد استأجر من ناظر وقف السلطان حسن قطعة أرض صغيرة، كانت واقعة فى سوق السلاح أسفل مسجد السلطان حسن، وتم التراضى على جعل مدة الإيجار ٣٠ عقداً (كل عقد ثلاث سنوات) بأجرة سنوية قدرها ٢٤٠ نصف، بعدها حصل الأمير لاشين من ناظر الوقف على تصريح يسمح له بأن يبنى عليها الحوانيت، بحيث يدفع عنها أجرة سنوية قدرها ١٠٠ نصف فضة لصالح حكر تلك الأرض، وعندئذ أمكن للأمير لاشين أن يبنى عليها حوانيته التى أكد حقه فى استغلالها لمدة تسعين سنة يدفع عنها فى كل عام ٣٤٠ نصف فضة للوقف، وبالفعل خلال بضع سنوات تالية تمكن من تشييد عشرين حانوتاً على أرض هذا الوقف.

وثمة نموذج آخر: يتعلق بمبنى قائم بالقرب من باب الشعرية، سبق بيعه فى العام ١٧٥٨، وكان مشتملاً على ٦ حوانيت، وكانت قطعة الأرض تضم مبانى جارية فى وقف المرحوم أحمد أفندى شعبان، بينما كان جزء من المبنى تعلق الشيخ علام. وكانت أجرة المبنى زهيدة للغاية، إذ كان قدرها ١٠ بارات فى الشهر يتم دفعها للوقف الأول، و٣٦ بارة للوقف الثانى، والشئ نفسه نلحظه فى عقار بُنى على أرض وقف يتبع المرحومة خديجة خاتون[1]. لقد كانت الأجرة الزهيدة التى تدفع للأوقاف (كما فى حالة إيجارة لاشين كاشف التى كان يدفع عنها ٣٤٠ نصف فضة أى يدفع عن كل حانوت ١٧ نصفاً من الفضة فحسب فى مبنى تكلف أكثر من مائة ضعف هذا الرقم) وثبات هذا المعدل وطول مدة الإيجارة – كانت كليها بالقدر نفسه عوامل ساعدت على الحفاظ على انخفاض معدل الأجرة.

---

(١) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، ج٢، ص ١٠٢ (١٧٣١)، ص ١٦١، ١٦٣، ١٦٤ (١٧٥٠)، ج٣، ص ٢٢٣ (١٧٦٠)، ص ٢٥٢ (١٧٦٥)، ج٣، ص ٢٠٣ (١٧٥٨).

ونجد نظام "الخلو" / "الجدك" يتردد ذكره كثيراً فى وثائق المحكمة الشرعية فيما يخص الحوانيت والورش. واستخدمت الكلمة العربية "خلو" مرات كثيرة جــداً فى الوثائق التى تتعلق بالسنوات الأولى من القرن السابع عشر، وعلى مــا يبــدو حلت الكلمة التركية "جدك" محلها بعد العام ١٧٠٠(١). لقد كان "الجدك" هو الأجــرة (الحكرية) التى تعطى للحرفى أو التاجر حق ممارسة نشاطه داخل حانوت معين.

وبداهة كان دفعه للأجرة يجعله ينتفع من مكانه، بيد أن "الجدك" كان يضمن للحائز ألا ترفع يده عن حانوته أو ورشته، وكان بالإمكان بيع الجدك وتوريثه، كما نجده يمثل أحد أصول تركات التجار والحرفيين، وأخيرًا وفر الجدك مكاناً لممارسة نشاط محدد. ولكل هذه الأسباب فقد المالك جزءًا من حرية تصرفه فى ملكــه إزاء الحقوق التى اكتسبها المستأجر. وبشكل طبيعى ساهم هذا النظام نفــسه (الخلــو / الجدك) فى ثبات معدل أجرة الحوانيت والمخازن (الحواصل) (٢).

---

(١) أنظر بخصوص "الجدك":

Gibbet Bowen, Islamic Society, I, 282, 291; Mantran, Istanbul, 368-371; Boer, Egyptian Guilds, 107.

وأصبحت كلمتا "خلو وجدك" فى القرن التاسع عشر تحملان فى مختلف القواميس معنــى واحداً: فالخلو (كما عرفه دوزى Dozy, Supplément, I, 402): "عقــد إيجــار أبــدى، بمقتضاه يصبح المستأجر الذى سدّد ذات يوم ثمن هذا العقد – فى وضــع لا يمكــن أى شخص من رفع يده أو يد ورثته عن استغلال العين التى استأجرها، ولا يلزم بشئ سوى بدفع أجرة معينة سنوية وثابتة فى العقد". أيضاً عُرفت كلمة "جدك" (فى قاموس فرنسى – تركى) بنفس المضمون.

(Youssouf, Dictiomaire Turc-Français, 315) Voiraussi: Kelekian (Dictionnaire Turc-Français, 1017); Elias (Modern Dictionnary, 199).

بما يعنى إن المصطلحين (خلو / جدك) اللذين تغير نوعًا ما معنييمــا بعــد ذلــك كانــا مترادفين تمامًا.

(٢) كثيرًا ماورد ذكر الخلو والجدك فى أصول تركات التجار والحرفيين، وتباينت قيمة الخلو أو الجدك بحسب كل حالة. فمثلاً كانت قيمة جدك حانوت إسكافى (قواف) بخان الخليلــى فى العام ١٧٥٣ (٧٧٠ نصف فضة. (محكمة القسمة العسكرية، ســجل ١٦٣، ص ٧٤)، وكان جدك حانوت تاجر فى الأقمشة بخان الحمزاوى = يعادل ٤١,٤٠٠ نصفاً من الفضة فى ١٧٩٧ (نفسه، محكمة القسمة العربية، سجل ١٣٠، ص ١٧٤). والشئ نفسه نلحظــه مع الأرقام المتباينة. على أن ضعف معــلوماتنا حول هذه النقــطة لا تتيح لنا تحديد =

ومن النقاط التى كانت تتطلع إليها هذه الدراسة عمل إحصائية لحوانيت الحرفيين والتجار التى كانت موجودة بالفعل بالقاهرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبلا ريب سيكون من قبيل المجازفة التعويل على تقديرات المعاصرين وإفراط الثقة فيها دونما تحفظ. واعتمادًا على وصف أوليا جلبى، مع استبعاد كل المنشآت ذات الطابع الصناعى (معاصر الزيوت، أفران الجير، مطابخ تكرير السكر، المدابغ، المقاهى، الطواحين... إلخ) نصل إلى أنه كان يوجد بالقاهرة ٢١,٣٤٥ حانوتًا، يعمل بها ٥٥,٢٢٥ فرداً فى ١٧٦ مهنة من إجمالى ٢٨٩ مهنة ذكرها المؤلف (أوليا جلبى).

ونجد تقديراً آخر يقترب من ذلك جداً فى تقرير للقنصل الفرنسى ترويلار Truilard الذى ذكر أن السلطة فرضت جباية ضريبية على كل حانوت قيمتها سكين واحد (زنجير لى ذهب)، ولاحظ أنهم جمعوا من ذلك ما يقرب من ٢٠,٠٠٠ سكين[١].

= النسبة بين قيمة الجدك قيمة الأجرة، وإليك بعض البيانات: حانوت إسكافى بقصبة رضوان، فى العام ١٧٠٥، دفع جدك ١,٥٠٠ بارة وأجرة ١٨٠ بارة، وحانوت آخر لإسكافى بخان الخليلى، فى العام ١٧٥٣، دفع ٧٧٠ بارة، وأجرة ٢٤٠ بارة، وحانوت زيات بالرميلة، فى العام ١٧٩٧، سدد جدك قدره ٥,٤٩٠ بارة و ٦٠ بارة شهريا (محكمة القسمة العربية س ٧٥، ص ٨٩، القسمة العسكرية، سجل ١٦٣، ص ٧٤، سجل ٢٢٦، ص ١٥).

(١) وبناءً على الأرقام التى رصدها أوليا جلبى فإن روبير مانتران (Istanbul, 460) وجد فى استانبول ٤١,٠٠٠ حانوتاً للتجار والحرفيين تقوم على تعداد سكانى يقدره (op. cit, 44-7) بـ ٦٠٠ إلى ٧٥٠ ألف نسمة، أى ما يعادل أكثر قليلاً من ضعف تعداد سكان القاهرة نحو العام ١٧٩٨. وعلى ذلك فإن التقديرين يتوافقان تقريبًا. وبالنسبة لتقدير ترويلار نجده فى:.A.N., Caire, B1 320, 9 août 1729

٣- خصائص التجارة

تقسيم الأنشطة التجارية

كان التخصص الدقيق السمة الرئيسة للأنشطة التجارية بالقاهرة، فكان كل نشاط منها مقسماً فى كثير من الأحيان إلى عدد كبير من المهن التى تتنوع وفقاً لنوعية المنتج أو بحسب موقعها الجغرافى. وفى هذا الصدد لا تختلف التجارة فى شئ عن الطائفة الحرفية. وإليك بعض الأمثلة ذات الدلالة الخاصة. فقائمة ١٨٠١ تذكر خمس طوائف مختلفة للجزارين: فهناك طائفتان لجزارى اللحم الضأن (بحى الحسينية رقم ٤١، وحى الخليفة رقم ٥١)، وطائفة لجزارى اللحم البقرى والجاموسى (رقم ٤٢)، وطائفة لجزارى لحم الماعز (رقم ٤٩)، وأخيراً طائفة لباعة الدواجن (رقم ٨٢).

حقًا إن هذه السمة تعلقت بنشاط "تقليدى"، ولكنها أيضًا شملت الأنشطة المستحدثة بالقاهرة مثل نشاط بيع التبغ: فدائمًا ما نجد بقائمة ١٨٠١ بتجار النشوق (مسحوق التبغ) بالقاهرة (رقم ٥٢)، وتجار التبغ الملفوف فى الورق بالقاهرة (رقم ١٢٨) وباعة تبغ الدخان بالتجزئة بـ "باب الزهومة" (رقم ١٣٥)، وباعة تبغ الدخان بالتجزئة ببولاق (رقم ١٤٠)، وباعة تبغ الدخان والنشوق بالجيزة (رقم ١٧٧)، باعة تبغ النشوق ببولاق (رقم ٢٠١)، باعة تبغ الدخان بمصر القديمة (رقم ٢٤٠)، أى أنه كان لهذا النشاط سبع طوائف متميزة. ولا شك أن عدد المهن كان يفوق عدد الطوائف بدرجة ملحوظة.

أما تجارة المنسوجات والتى جاءت بعد التوابل ومباشرة من حيث الأهمية الاقتصادية والتى يحتمل أنها استوعبت عددًا أكبر من الأفراد من أى نشاط آخر للتجارة بالقاهرة (فيما عدا تجارة المواد الغذائية)، بلغت أقصى درجات التقسيم. ويشهد تعدد الألفاظ المستعملة فى توصيف تجار الأقمشة على تخصصهم الدقيق.

فإلى جانب المصطلح العام "قماش" نعرف. البطانين، تجارة البطانة، قماش البطانة، البيشوتيه (تجار البشت)، قماش الصوف الداكن، الجوخجية (تجار الجوخ)، قماش الجوخ المعتاد استيراده، الحباريين، تجار الحبرة، الملايات

المصـــــنوعة من الحـــرير، والتفـــتة أو الشـــال الذى ترتديه النســـاء، الخيـــشين أو المخشاتيه (تجار الخيـــش)، ونسيج الكتان الخـــشن المخصص فـــى صـــناعة الشنط، الكشـــياتيه، تجار الكيســـة (قمـــاش الصـــوف الغلـــيظ الذى يُصنع منـــه الأغطية أو الألحفة)، المناديلية، تجار المناديل (المحارم والشيلان)، الملاتية، تجار الملايات (قطعة قماش مـــن القطـــن أو الـــصوف المخططـــة بـــاللونين الأزرق والأبيض)، المخيارجية (تجار القماش المتموج)، القمصانية أو القمصانجية (تجـــار القميص)... إلخ[١]. واتسق أيضاً التخصص "التقنى" مع التنظيم الطـــائفى المتميـــز للغـــاية. فلقد وقفـــنا فى وثائق الأرشـــيف على اثنتى عشر طـــائفة مختلفة لتجار المنسوجات: وهو نفس الرقم الذى توصلنا إليه مـــن خـــلال وثـــائق الأرشـــيف الفرنسي بـــ "فانسان" حول الطوائف. على أن هاتين القـــائمتين تتوافقـــان جزئيـــاً، وعلى الأرجح يتعين أن يتجاوز عدد التنظيمات المهنية للمنسوجات – على الأقل – خمس عشرة مهنة.

إن هذا التخصص المهنى الدقيق يجد تعبيرًا جغرافيًا عنه في وجود الأسواق أو الوكالات المتخصصة فى نشاط تجارى وحيد، حيث كان مُحددًا داخل كل منطقة معينة بالقاهرة بيع منتج واحد بصفة عامة. ومثل هذا التخصص ميزة هامة للتنظيم التقنى للتجارة: إذ كان معظم التجارة الكبيرة لا يـــتم إلا داخـــل تلـــك الوكـــالات المتخصصة والتى كانت تقع عموماً بالقرب مباشرة من أمـــاكن البيـــع بالتجزئـــة، ولذلك كان التجار يتخذون فى مثل هذه الأماكن حواصلهم وبيوتهم. وعلى النقـــيض من ذلك كان حال التجار ذوى النشاط القاصر على عدد قليل من المنتجات والتـــى يُجرى بيعها فى نطاق جغرافى محدود وتحت رقابة كل منهم للآخر فكان وضعهم من عوامل ركود تجارتهم.

---

(١) Dozy, Supplément, I, 88, 97, 230, 243, 416; II, 405, 468, 609, 653; Dozy, Noms des Vêtements, 127-131, 133-6, 371-5, 383-6, 408-411, 414-8

وكان لوفرة وتنوع الوسطاء المناط بهم عادة القيام بالعمليات التجارية الأثر السلبى نفسه (الركود). فقد كان كبار التجار يعهدون إلى الدلالين بمهمة بيع المنتجات وتوفير الوسائل التى تيسر تصريفها من تجارة الجملة الكبيرة إلى تجارة التجزئة. كذلك رأينا فى قصص "ألف ليلة وليلة" تاجرًا من بغداد يقوم فور وصوله إلى القاهرة بتوكيل "السماسرة" ببيع بضائعه بالمزاد العلنى بالسوق. ونلاحظ الشئ نفسه من خلال تركة تاجر بن وأقمشة وجدنا بها إشارة إلى أن هذا التاجر وضع بين يدى دلالى سوق الشرب "قماش حجازى يبيعونه لحسابه هناك[1].

وكان الدلالون هم الذين يتولون أيضاً البيع بالمزاد بالأسواق، وكان أكثرهم شهرة يعمل بسوق خان الخليلى. ويتلقى الدلالون لقاء عملهم عمولة (تسمى دلالة) قاربت فى المتوسط ١% من قيمة البضائع المباعة، وإن كان من الممكن أن تزيد النسبة عن ذلك: فوفقاً لـ "بريس دافين" Prisse d'Avennes كان دلالو خان الخليلى يتحصلون على ٢,٥% رسم دلالة، كذلك كان امتياز الدلالة يُطرح للالتزام لقاء مبلغ ضخم يصل إلى ألفى كيس سنوياً، وهو ما يُعنى خمسة عشر مليون بارة[2].

وكان عدد السماسرة أو الدلالين كبيرًا جدًا. ويبدو أنه كان يوجد لهم (خلافًا للطوائف التى كانت تشمل الجميع بالقاهرة[3]) طوائف فى كل الأسواق الرئيسة: فقد وجدنا طوائف الدلالين – فى وثائق الأرشيف العربى – موجودة فى سوق الغورى، سوق المؤيد، سوق النحاسين، سوق القوافين، سوق الشرب، سوق خان الخليلى، وسوق السلاح.

---

(١) ألف ليلة وليلة، بيروت، ج١، ص ١٣٩، محكمة القسمة العسكرية، سجل ٨٠، ص ٤٠٠ (١٦٨٧).

(٢) Prisse D'Avennes, Moeurs et coutumes, 363a

ووفقاً لوثيقة بأرشيف فانسان كان "دلال القماش" يتحصل عادة على نصف فضة على كل قطعة قماش أنظر: (B6 15, Papiers Dugua, Sans date).

تتضمن قائمة الحرف فى العام ١٨٠١ طائفة الدلالين بالقاهرة (رقم ٢) وطائفة الجباة بالقاهرة (رقم ٢٤٩).

وكان هناك "دلالات" تتوجه إلى نساء الطبقة العليا، لتبيع لهن فـــى بيـــوتهن الأقمشة والزينة والحلى... إلخ حيث كانت ظروفهن لا تسمح لهن بشرائها بأنفسهن من الأسواق(١). ولكن فى هذه الحال كانت التجارة القائمة على التجوال، من واقـــع الممارسة، هى الأكثر انتشارًا بالقاهرة فى هذا العـــصر مـــن أعمـــال السمـــسرة الحقيقية.

وكان للقبانة أو الكيالة المنظمة طابعًا أكثر تطفُّلاً كذلك. ومن حيـــث المبـــدأ كان القبانية والكيالون هم الذين يتعين عليهم تسهيل الصفقات التجارية بأن يـــضفوا عليها ضمانات الثقة والدقة. وعدد من هؤلاء القبانية كان له حانوت يضع به أدواته التى توضحها لنا مختلف وثائق أرشيف القلعة: ميزان (قبان) وسلـــسلة (شـــعرية)، وعمود الوزن (شاليش) (٢) وثمة قبانية آخرون يمارسون عملهم بصورة رسمية فى الأماكن العامة (كما فى الوكالات)، وذلك بوصفهم موظفين يصفهم رونيـــه Rhoné بأن كل منهم يرتدى زيًّا لونه بنفسجى وعمامته بيضاء، ويقيمون بالقرب من "خان المسرور"، حيث يتولون مراجعة أوزان التجار بالموازين الرسمية بناءً على طلـــب المشترين(٣).

وكانت موازين القبانية من حيث المبدأ تخضع لتفتيش المحتـــسب وأغـــات الإنكشارية: وثمة وثيقة تحمل خاتم سليمان أغا مستحفظان بتاريخ ١١٩٠ (١٧٧٦) نشرها جاستون فييت، وكان سليمان أغا هذا يشغل دون شـــك وظيفـــة المراقـــب الرسمى(٤). بيد أن هذه الرقابة لم تكن تمارس إلا عرضاً، وبالأخص إبان فتـــرات

---

(١) Lane, Manners, 196.

(٢) أرشيف دار المحفوظات بالقلعة، مج ٨، ص ٦٥٦، بتاريخ ٦ نوفمبر ١٧٩٣. ونعرف أن قيمة عدة القبانى بحانوت قائم فى باب الشعرية بلغت ٨,١٠٠ بارة.

(٣) Rhoné, L'Egypte à petites Journées, 260.

وأنظر بخصوص القبانية العاملين بالوكالات لائحة تنظيم (الطوائف) للقائد العـــام مينـــو بتاريخ ٨ أكتوبر ١٨٠٠ (Vincennes, B6 60).

(٤) G. Wiet, Catalogue, Objets en cuivre, 155, numéro 9902. voir aussi les numéros 2670 (pp. 63-4) et 3658 (pp. 88-9

الأزمة: وهناك نص معروف عن الجبرتى يوضح فيه فضل تـدخل أبيــه حــسن الجبرتى فى القضاء على الفوضى الشديدة التى عمت الموازين وأدوات الكيالة فـــى العام ١١٧٢ (٥٨-١٧٥٩) والجهل المطبق والمحير للحرفيين الــذين يــصنعونها والقبانية الذين يستعملونها[١].

واختلفت آراء المعاصرين حول الثقة فى القبانية: فقد تكلم دو مايبــه عـــن "مكر واحتيال القبانية"، فى حين أثنى شابرول على نزاهتهم: "ليس هناك من يناظر رجال هذه المهنة المنهكين فى أعمال جسيمة يكلفون بأدائها"[٢] علـــى أيـــة حـــال، فالكيالون والقبانية كانوا يتحصلون فى عملهم رسومًا مهمة حددها مينو بـــ ٢% و ١% فى العام ١٨٠٠. وليس ثمة ما يدهش فى أن طائفة القبانية قد بدت فى حالـــة رغدة تماماً حتى أنها طُولبت فى العام ١٨٠٧ بمبلغ ضخم قدره ١٥٠ كيساً (حوالى ٣,٧٥٠,٠٠٠ بارة)، والتى رفضوا من ناحية أخرى دفعها[٣].

ضعف رءوس أموال التجار

تعد وثائق المحكمة الشرعية مرآة غير دقيقـة للمجتمـــع المـــصرى : فقـــد عكست تمثيلاً مبالغًا فيه لحجم الثروات الكبيرة، بينما لم تكشف عن حجم التركـــات المتوسطة والصغيرة إلا قليلاً، مما أدى إلى تشوية الصورة التـــى يمكـــن رســـمها لتاجر القاهرة الذى تم تقدير ثروته بشكل غير دقيق. وإذا استندنا بصفة أساسية إلى المعلومات المسجلة بأرشيف المحكمة فيما يتعلق بفترة ١٧٧٦-١٧٧٨، واســـتبعدنا التركات الأكثر أهمية التى ترتفع قيمتها بفارق كبير عن المتوسطات العامة، يمكننا أن نصل إلى عمل الجدول التالى الذى يبدو مطابقًا للحقيقة :

---

(١) الجبرتى، ج١، ص ص ٣٩٨-٣٩٩.

(٢) C.C.M., J 569, 1er Juin 1704; Chabrd, Essai sur les Moeurs, 381.

(٣) الجبرتى، ج ٤، ص ٦٢.

جدول رقم (٣٢)

متوسط قيمة تركات التجار بين ١٧٧٦ و ١٧٩٨

	عدد التركات	الحصيلة الإجمالية (بالقيمة الثابتة بالبارة)	المتوسط
إجمالى جميع التجار	٣٤٧	٤٦,٤١٢,٢٠٩	١٣٣,٧٥٢
منهم : تركات أعلى من ٢٠٠,٠٠٠ بارة	٤٧	٣٥,٨٢٥,٧٤٥	٧٦٢,٢٥٠
تركات أدنى من ٢٠٠,٠٠٠ بارة	٣٠٠	١٠,٥٨٦,٤٦٤	٣٥,٢٨٨
تركات الحرفيين أقل من ٢٠٠,٠٠٠ بارة	١٥٢	٣,٩٥٠,٩٢١	٢٥,٩٩٣

المصدر : وثائق أرشيف المحكمة الشرعية.

وعندما نطرح جانبًا كبار الأثرياء (ونعنى بهم جميع تجار البن والتوابل، وتجار الأقمشة والطرابيشى)، يتبين لنا أن متوسط مستوى الثروة للعدد الأكبر من تجار القاهرة والمسجل فى وثائق المحكمة يبلغ (٣٥,٢٨٨ بارة)، وبرغم أن هذا المتوسط أعلى بكثير من متوسط تركات الحرفيين (٢٥,٩٩٣) إلاَّ أنه يظل معدلاً متواضعًا للغاية. كذلك تظل الشرائح الأكثر فقرًا غائبة بسجلات المحكمة الشرعية.

وبغض النظر عن الأثرياء من كبار التجار فإن التجار (العاديين) لم يكن بحوزتهم – عامة– سوى بضائع أقل أهمية، فقد كانوا يُقصرون مشترواتهم من البضائع على ما يستطيعون تصريفه وحسب. لاحظ القناصل – بأسى شديد – عدم انتظام تجارة بيع الأقمشة التى كانت تبلغ ذروة نشاطها فى شهر رمضان وخلال رحيل قافلة (الحج)، فكتب أحد القناصل فى العام ١٧٤٤ يقول : "إن تجار الحوانيت الذين يتاجرون ببضائعنا لا يقومون عادة بتزويد حوانيتهم بالبضائع إلا

مع مجئ الفيضان وعند اقتراب شهر رمضان"[1] ونجد فى تركة الحاج أحمد بن قاسم، التاجر فى الأقمشة بخان الخليلى (توفى نحو العام ١٦٩٦) نجد الأقمشة لا تسجل سوى ١٤,٨٠٠ بارة فى مجمل تركته البالغة ٦٩,٣٥٢ بارة. وتاجر آخر بسوق طولون يدعى الحاج حموده الجربى خلف تركة فى العام ١٧٣٧ تقدر بـ ٤٨,٦٢٨ بارة منها ٧,٤٣٣ بارة قيمة "أحرمه مغربية" و٢,٧٤٣ بارة قيمة "طرابيش". وعند وفاة الحاج عمر القمَّاش وُجد بتركته أقمشة تقدر بـ ٦,٣٢٧ بارة من إجمالى ٦٥,٤٣٥ بارة. وتلك الأمثلة تخص التجار متوسطى الحالى، وبالنسبة لصغار تجار التجزئة نجد على سبيل المثال كل ما كان بحوزة القبطى غالى الأسيوطى (القمَّاش بوكالة العطار) فى العام ١٧٧٩ عبارة عن (اثنتى عشرة قطعة ونصف القطعة من "القماش الأسيوطى" تصل قيمتها إلى ٣٧٥ بارة[2]. فصغار تجار التجزئة "لم يكن يتوافر بين أيديهم قدر كاف من رءوس الأموال، ولذلك كانوا يبيعون فى نهارهم ما قاموا بشرائه بالأجل فى المساء من كبار تجار الأقمشة. وكانوا يستوفون حسابهم عن مجمل مشترواتهم أسبوعيًا"[3].

وكان هناك سمة أخرى تتعلق بمسألة ضعف رءوس الأموال المتاحة وتتمثل فى أهمية دور "البيع بالأجل" فى مجمل تجارة القاهرة. وتبدو هذه الظاهرة متكررة فى الاقتصاد التجارى لبلدان الشرق الأدنى : كان المتسببون – عادة – يعانون الفاقة، بحيث إنهم كانوا غير قادرين على دفع أثمان البضائع على الفور، فكانوا يضعون البضائع فى حواصلهم، ويظل الموردون منتظرين بيعها حتى يحصلوا على حسابهم. ففى العام ١٦٧٩ استودع الحاج مصطفى شلبى، التاجر بوكالة الحمزاوى. عند عدد معين من باعة الأقمشة بالقاهرة، أقمشة هندية أو شامية. والشئ نفسه نلحظه مع الحاج عمر الشاملى، من كبار تجار الزيت، كان له فى العام ١٧٩٢ بضائع تقدر بـ ١١,٤١٢ بارة عند مختلف تجار التجزئة فى بيع

---

(١) A.N. Alexandrie, B1 106, 1er avril, 1744.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٩٠، ص ٩٤ (السنة ١٦٩٦)؛ سجل ١٤٥، ص ١٩٤ (السنة ١٧٣٧)؛ سجل ١٥٧، ص ٣٤٦ (السنة ١٧٤٧)؛: سجل ٢٠٣، ص ٣٧٩ (السنة ١٧٧٩).

(٣) Clerget, Le Caire, II, 307.

الزيوت بالأحياء : واحد بحى الحسينية، وواحد بحى الجمالية، وواحد بحى باب الزهومة، وواحد بقنطرة الأمير حسين، وواحد بحى عابدين، واثنان بباب الخرق[1]. وكان بالإمكان أن تطول مدة البيع بالأجل لعام، وتفاوتت نسبة الفائدة المستقطعة فى هذه الحال من ٧% إلى ١١%. ومن الواضح أن هذا الأسلوب كان شائعًا للغاية: فتاجر بغداد بقصص ألف ليلة وليلة الذى سبقت الإشارة إليه، لم ينجح فى الحصول على سعر مرضٍ لبضائعه، ونصحه آنذاك شيخ الدلالين بأن "يعمل مثل التجار" وبأن يبيع بضائعه بالأجل "إلى أشهر معلومة"[2]. ونظرًا لضعف متوسط دخول تجار التجزئة فى بيع الأقمشة، فإن التجار الأوروبيين وجدوا أنفسهم مضطرين إلى قبول تقديم تسهيلات لاتمام عمليات شراء منتجاتهم، وهو ما كان يثير قلق القناصل إزاء هذه المسألة: ففى العام ١٧٢٢ كان من الضرورى للتعامل مع التجار المسلمين أن يجرى إمهالهم فترة عشرة شهور أو سنة يسددوا خلالها ثمن البضائع؛ إذ أنه بدون ذلك ما كان ليتم بيع شئ على الإطلاق؛ وبسبب عدم الوفاء بالالتزامات توقف التعامل مع تجار البلاد، إلاَّ أن التجار الأوروبيين وجدوا أنفسهم مضطرين إلى إعادة التعامل معهم (فى سنة ١٧٣٤) لئلا تتوقف التجارة تمامًا. وفى السنة التالية (١٧٣٥) تعاملوا مع التجار "المرخص لهم بممارسة المهنة" والذين كانت معاملاتهم التجارية قائمة دائمًا على البيع بالأجل نظرًا لعدم قدرتهم على تسديد ثمن البضائع فى الحال، فهم إما مفلسون أو مثقلون بالديون. وكان الواحد منهم – مثلاً – لا يحتكم سوى على ألف فرنك، ومع ذلك نجده يدخل فى صفقات تجارية تتراوح قيمتها بين ١٥ إلى ٢٠ ألف فرنك، تمت جميعها بنظام البيع بالأجل... الخ[3]. ويصبح تكدس الديون مشكلة حقيقية إبان فترات الأزمة

---

(١) محكمة القسمة العربية، سجل ٥٩، ص ٢٧٠ (لسنة ١٦٧٩)؛ محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢٢٠، ص ٥١٩ (لسنة ١٧٩٢).

(٢) ألف ليلة وليلة، بيروت، ج١، ص ١٣٩.

(٣) A.N., Caire, B1 319, novembre 1722; B1 322, 30 août 1734; 323, mémoire, 1er juillet 1735.

السياسية والاقتصادية[1]. ويفسر هذا أيضًا أهمية الديون غير المسددة والتى تظهر بوضوح فى الحساب الختامى لتركات التجار: ففى تركة التاجر الفاسى الحاج "ريس" بن محمد (تاجر الأقمشة بوكالة الماوردى والمتوفى سنة ١٧٤٧) نجد حجم الديون المسجلة ٦٨,١٤٧ بارة من إجمالى تركته البالغة ١٠٤,٢٧١ بارة؛ كذلك الحال مع التاجر الفلسطينى المسيحى أندريا (تاجر أقمشة بالحمزاوى والمتوفى فى العام ١٧٨٥) بلغ حجم ديونه ٢,١٤٧,٩٨١ بارة من إجمالى تركته البالغة ٢,٨٩٧,٠٠٥ بارة؛ وثمة تاجر سورى مسيحى يدعى الصبحانى (وكان كذلك "جوخى" (أى تاجر أقمشة) بالحمزاوى وتوفى فى العام ١٧٨٨) قُيمت تركته ٢,٥٦٩,٤١٠ بارة وبلغ حجم الدين المستقطع منها ١,٧٢٧,١٩٨ بارة. وتتجلى الظاهرة على نطاق واسع فى التركة الكبيرة التى كانت لقاسم بن محمد الداده الشرايبى أكبر تاجر بن : فالأموال والبضائع التى يتاجر بها مباشرة بلغت ٤,٩١٣,٧٩٨ بارة، يُضاف إليها ٧,١٦٦,٥٤٩ بارة ديون (بالذمم والرهونات)، وتمكن منفذ الوصية بعد ذلك من تحصيلها، وكان أكثر من ٩,٢٠٨,٠١٩ بارة عبارة عن ديون مختلفة معطلة والتى كان معظمها مستحقًا على الأمراء المصريين. ومن ناحية أخرى، كان على الشرايبى دين يصل إلى ٨,٢٧٦,٣٤٤ بارة لمجموعة من الأفراد، كان للتاجر مراد الشويخ وحده منها ما قدره ٤٥٥,٩٢٦ بارة ثمن صفقة بن تسلمها منه[2].

---

(١) انظر كشف الحساب المحرر فى العام ١٧٨٧ فيما كان مستحقًا على مختلف التجار الفرنسيين بالميناء.

(A.N., Alexandrie, B1 113, Juillet et août 1787).

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٥٧، ص ٤٥١ (لسنة ١٧٤٧)؛ القسمة العربية، سجل ١٢٧، ص ١٠١ (لسنة ١٧٨٥)؛ ونفس السجل، ص ٣٣٦ (لسنة ١٧٨٨)؛ قسمة عسكرية سجل رقم ١٤٠، ص ص ٢١٨-٢١٣ (١٧٣٥).

غياب نظام التسليف

كان النشاط التجارى يعانى من غياب نظام التسليف، شأنه فى ذلك شأن الاقتصاد كله. ولما كان نظام الفوائد محرمًا دينيًا فقد كان مسئولا جزئيًا عن هذا العائق: ويكفى أن نقرأ ما يصعب تصديقه عند أحمد شلبى الذى أكد أنه لم يكن يوجد "مرابين" فى مصر قبل العام ١٦٩٥، وهو يُحَمِّل التاجر محمد داده الشرايبى، ضمن آخرين، مسئولية دخول الربا فى مصر تحت مسمى "رهن البلاد"، ومن ثم نفيهم إلى أى مدي كان هذا النشاط مكروهًا. ورد فعل الجبرتى له دلالته أيضًا فى هذا الصدد، لأنه يُعزى مسئولية انهيار كبار بيوت الأمراء إلى القروض ذات الفوائد التى كانوا يحصلون عليها من "صالح الفلاح" يقول الجبرتى : "كان يقرض إبراهيم كتخدا وأمراءه بالمائة كيس وأكثر؛ وكذلك غيرهم ويخرج الأموال بالربا والزيادة، وبذلك انمحقت دولتهم وزالت نعمهم فى أقرب وقت، وآل أمرهم إلى البوار هم وأولادهم وبواقيهم لذهاب ما فى أيديهم"[١].

على أنه من المعروف أيضًا أن التحريم الدينى للقرض بالفوائد لم يجر تنفيذه أو احترامه بطريقة صارمة فى أى بلد مسلم وكذلك فى أى عصر من العصور[٢]. ولم تكن مصر العثمانية مختلفة فى هذه المسألة؛ فقد لاحظ شابرول : "أن شريعة محمد تجرم الربا : هذا المشرع ... حرم القرض بالربا. ومع ذلك كان جشع المكسب أقوى من الخوف من الرقباء الدينيين، وأذاب المسلمون تقريبًا هذا المبدأ، وعمومًا لم يكن لشعب يُضارب ويحبذ العمليات التجارية أن يبيع تحريم الربا"، فكان هناك وسائل ملتوية تسمح بتفادى الصرامة النظرية للشريعة الإسلامية. ويعطينا شابرول فى هذا الصدد أكثر من مثل: "رجل يقرض كمية من المال ويريد استثمارها : القارض يقال عنه أنه شريكه وبالتالى يحصل على جزء

---

(١) أحمد شلبى، ورقة ٣٤ب؛ الجبرتى، ج١، ص١٩١.

(٢) بخصوص هذا الموضوع انظر ما كتبه :

M. Rodinson, Islam et capitalisme, 52-66.

حلال من المكسب الذى يعود عليهما". ويبدو بالفعل أن كثيرًا من عقــود الــشراكة هذه – وسنرى فيما بعد كثرتها فى التجارة الكبرى – كانت فى الواقــع عمليــات إقراض بالفوائد بصورة تسمح للرأسماليين أن يشتركوا فى النشاط التجارى للتجار، وذلك بعد دفع رأس المال الأساسى. ويلفت نظرنا شابرول إلى مهارة أخرى فيقول : "كان القانون يسمح أيضًا لمن يقرض المال أن يهدى صاحب المال كم معــين فــى السنة أو فى الشهر ما دام المبلغ عنده : وهو يتعهد ذلك بالقسم". أخيرًا هناك وثيقة قنصلية تشير إلى عادة كانت منتشرة جدًا بين تجار القاهرة وغالبًا ما كان لها نفس الهدف: فكان التجار يعيدون "وصولات الدين بدفع فوائد للوصــولات القديمــة... ويقومون بتجديد الوصولات عند كل دفع، سواء من أصل المال المقرض أو مــن حساب الفوائد، وانتشرت هذه العادة فى القاهرة"(١).

ويذكر لنا الجبرتى فى تراجمه اثنين من المسلمين كانت وظيفــتهم المعلنــة الإقراض بالربا وهما : الحاج صالح الفلاح ومحمد جوربجى المرابى الذى تــوفى العام ١٧٦٢/١١٨٣ تاركًا ثروة تقدر بـــ ٢٠٠٠ كــيس (حــوالى ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون بارة). ويعنى هذا أنه أيًا كانت الوصمة التى تدمغ هذا العمل إلاّ أنــه كــان يمارس ويدر أرباحًا كبيرة(٢). ولكن إحجام المسلمين عن هذا النوع مــن النــشاط يكفى لأن يفسر لنا عدم انتشار النظام المصرفى المنظم فى مــصر. ومــن ناحيــة أخرى ونظرًا للطبيعة نصف الشرعية للإقراض بالربا كان المال فى مجمله ثمينًا. وكانت الفائدة العادية فى القاهرة حوالى ١٢% فى العام، وهو رقم مرتفع، ولكــن يلاحظ جيرار "إنه كما فى أى مكان آخر كانت طلبات ومكاسب المرابين لا حد لها سوى الاحتياجات المُلِحَّة لمن يُجبرون على الاستدانة"(٣). ووجدنا بالفعل إشــارات

---

(١) Charbol, Essai sur les moeurs, 487-9; A.N., Caire, B1 335, 24 novembre 1774.

(٢) الجبرتى، ج١، ص ص ١٣٧، ١٩١. ونجد فى الأرشيفات القنصلية إشــارات عديــدة إلــى المرابين المسلمين.

(٣) Girard, Mémoire, 577, 642.

وكان الفرنسيون بالقاهرة يقترضون محليًا علــى نــسبة تتــراوح بــين ١٠% و ١٢% وكــانوا يقترضون من غرفة التجارة بمارسيليا على نسبة ٤%.

(A.N., Caire, B1 335, 2 avril 1772).

متكررة بشأن نسب الفائدة الباهظة جدًا: ففي العام ١٦٣٢ كانت الأمة الفرنسية قد أعلنت أنها تدين للبلد بـ ٢٥,٠٠٠ قرشا بفائدة تصل إلى ٥٤% في العام؛ وفي العام ١٦٨٣ كانت الأمة الفرنسية الراغبة في اقتراض كيسين على الشهور العديدة تجد نفسها أمام "مقايضة" بـ ٣% في الشهر الواحد؛ وفي العام ١٧٥٢ كان "اجي جنما رجب ترك" Agy Ginma Regeb Turc وهو مُرابي التجار الفرنسيين – يطالب بمبالغ اقرضها بمقايضات تتفاوت بين ١,٥% و ٢% في الشهر... الخ[١].

ونظرًا لهذه الأسباب كانت الأنشطة المصرفية أو المتعارف عليها غالبًا ما تترك لأقليات، أي اليهود والأقباط، وكان الإقراض بالربا بالنسبة لهم نشاطًا إضافيًا، وكانت التجارة في المعادن الثمينة تمثل مجال تخصصهم. وفي القرن الثامن عشر تغير الحال مع الازدهار التجاري والاقتصادي للجالية الشامية الكاثوليكية التي انتهى بها الأمر إلى الإحلال محل الجالية اليهودية قبل العام ١٧٧٠. وخلال ثلث القرن الأخير أصبح الشوام في المركز الأول في النشاط الربوي بالقاهرة : فنجد في الأرشيفات القنصلية عدد متزايد من الشوام في مقابل عدد قليل من اليهود ممن أقرضوا تجار الأمة الفرنسية[٢].

وعلى ذلك كان النشاط الربوي في مجمله نشاطًا هامشيًا، ولم يلعب سوى دورًا محدودًا في اقتصاد القاهرة. وكان من السهل استثمار رءوس الأموال (النادرة والثمينة) في قروض الاستهلاك أو في المضاربات التجارية؛ ذلك أن عائدها كان مباشرًا أكثر من الأنشطة الصناعية التي لا تعطي إلا عائدًا محدودًا وبطيئًا.

---

(١) C.C.M., J 549, 25 décembre 1632; J 600, 14 octobre 1683; J 623, 5 octobre 1752.

(٢) انظر على سبيل المثال قائمة القروض التي استدان بها الفرنسيون في تاريخ ٢ أبريل ١٧٧٢: فنجد أغلب المرابين بهذه القائمة من الشوام أمثال جبران مطر، نيقولا سالهان، يوسف شامي، جورج ويوسف سيد، لطفي سيد...الخ.

سبق أن لاحظنا المكانة التى تبوأها المسلمون من غير المصريين فى القطاع الشرقى للتجارة فى مصر. وتتأكد أهمية الدور الذى لعبــه الأجانــب إذا امتــدت دراستنا لجميع الشرقيين غير المصريين ولكل التجارة الكبرى (البن والأقمشة) :

جدول رقم (٣٣)

وضع التجار الشرقيين غير المصريين فى

التجارة الكبرى بالقاهرة (البن والأقمشة)

	فترة ١٦٧٩-١٧٠٠		فترة ١٧٧٦-١٧٩٨	
	عدد التركات	إجمالى تركات التجار (بالبارة الثابتة)	عدد التركات	إجمالى تركات التجار (بالبارة الثابتة)
جميع تجار البن والأقمشة	١٦٩	٥٠,٥٨٩,٢٣٧	١٤٢	٣٩,٦٦٣,٣٢٤
التجار الشرقيون غير المصريين	٦٤	٢٠,٥٥٠,٠٤٦	٦٣	١٧,٥٢٦,٤٠١
% الإجمالية	%٣٧,٨	%٤٠,٦	%٤٤,٤	%٤٤,٣

إن نسبة الشرقيين من غير المصريين بين تجار البن والتوابــل والأقمــشة الذين وجدنا لهم تركات بلغت الخمسين (٢/٥) وذلك على مدار الفترة مــن نهايــة القرن السابع عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر. وكانت تركاتهم تمثل نسبة معادلة للمجموع الإجمالى للتركات. لذلك لا ينبغى أن نقلل من قدرهم فى مجمــل الحيــاة الاقتصادية للقاهرة حيث كانت التجارة الكبرى هى العنصر الغالب: ومثلت تركات التجار الشرقيين من غير المصريين على وجه التقريــب ثلــث المجمــوع الكلــى لتركات الحرفيين والتجار الذين تم إخضاعهم للدراسة (٦٤,٧١١,٥٦٣ بارة ثابتــة بين ١٦٧٩ و ١٧٠٠ وبلغت ٥٣,٢٢٦,٨٥٥ بارة بين ١٧٧٦ و ١٧٩٨).

وبعد أن قمنا بتقييم حجم الوزن الإجمالى للشرقيين من غير المصريين فـى التجارة الكبرى للقاهرة يجدر بنا أن نحدد الدور الذى لعبته كل قومية أجنبية مهمـة وكيف تطور هذا التصنيف.

جدول رقم (٣٤)
(بيانات التركة بالقيمة الثابتة للبارة)

أولاً : من ١٦٧٩ إلى ١٧٠٠

	تجارة البن		تجارة الأقمشة		الإجمالى	
	عدد التركات	الحصيلة الإجمالية للتركات	عدد التركات	الحصيلة الإجمالية للتركات	العدد	إجمالى التركات
إجمالى التجار	٨٠	٤١,٧٥٤,٨٥ ٧	٨٩	٨,٨٣٤,٦٥٠	١٦٩	٥٠,٥٨٩,٢٣٧
المسلمون						
– الأتراك	١٢	١٠,٠٤٠,٠٥	٩	٦٥١,٥٤٣	٢١	١٠,٦٩١,٥٩٨
– المغاربة	١٢	٥	١١	٩٠٧,٨٩٥	٢٣	٥,٢٩١,٤٠٣
– الشوام	٥	٤,٣٨٣,٥٠٨	٩	١,٢٢٤,٠٢٠	١٤	٤,٤٠٨,١٩٢
– الفلسطينيون	١	٣,١٨٤,١٧٢	–	–	١	٢٦,٠٠٦
– وآخرون	–	٢٦,٠٠٦ –	١	٩٧,٤٥١	١	٩٧,٤٥١
الإجمالى	٣٠	١٧,٦٣٣,٧٤ ١	٣٠	٢,٨٨٠,٩٠٩	٦٠	٢٠,٥١٤,٦٥٠
% من الإجمالى العام	٣٧,٥ %	%٤٢,٣	٣٣,٧ %	%٣٢,٦	٣٥, %٥	%٤٠,٥
المسيحيون						
الإجمالى	–	–	٤	٣٥,٣٩٦	٤	٣٥,٣٩٦
% من الإجمالى العام	–	–	%٤,٥	%٠,٤	٢,٣ %	%٠,١

ثانياً : من ١٧٧٦ إلى ١٧٩٨

	تجارة البن		تجارة الأقمشة		الإجمالي	
	عدد التركات	الحصيلة الإجمالية للتركات	عدد التركات	الحصيلة الإجمالية للتركات	عدد التركات	قيمة التركات
إجمالي التجار	٢٨	٢٤,٦١٩,٣٥٧	١١٤	١٥,٠٤٣,٩٦٧	١٤٢	٣٩,٦٦٣,٣٢٤
المسلمون						
- الأتراك	٧	٢,٠٠٣,٤٩٩	١٣	١,٩٤١,٣١٧	٢٠	٣,٩٤٤,٨١٦
- المغاربة	٦	٥,٠٠٣,٨٩٣	١٨	٢,٤٥٩,٧٥٧	٢٤	٧,٤٦٣,٦٥٠
- الشوام	٢	١,٤٨٣,٢٦٤	٦	٨٣٥,٦٧٣	٨	٢,٣١٨,٩٣٧
- الفلسطينيون	-	-	١	٧٣,٧٧٨	١	٧٣,٧٧٩
الإجمالي	١٥	٨,٤٩٠,٦٥٦	٣٨	٥,٣١٠,٥٢٥	٥٣	١٣,٨٠١,١٨١
% من الإجمالي الكلي	%٥٣,٦	%٣٤,٥	%٣٣,٣	%٣٥,٤	%٣٧,٣	%٣٤,٨
المسيحيون						
-الشوام المسيحيون	-	-	٩	٢,٢٧٦,٧١٨	٩	٢,٢٧٦,٧١٨
- الفلسطينيون المسيحيون	-	-	١	١,٤٤٨,٥٠٢	١	١,٤٤٨,٥٠٢
الإجمالي	-	-	١٠	٣,٧٢٥,٢٢٠	١٠	٣,٧٢٥,٢٢٠
% من الإجمالي العام	-	-	%٨,٨	%٢٤,٨	%٧,١	%٩,٥

١-المصدر : وثائق المحكمة الشرعية

٢- حاولنا ألا نأخذ فى الحسبان سوى المسلمين "الأجانب" الحقيقيين، ولكن تعدادهم تقريبى : فالنسبة التى تشير إلى الأصل "شامى، مغربى، بغدادى، حبشى..الخ" لا تمثل حقيقة مؤكدة للأصل الأجنبى. وكثير من المصريين كان لهم نسبة فى أصل هذه الأرومة، وحتى عندما كان الأصل الأجنبى قديمًا كانت النسبة تستمر بينما كل أفراد العائلة تمصروا كلية : فالتاجر قاسم الشرايبى الكبير المتوفى فى العام ١٧٣٤ كان يُلقب بالتاجر المغربى على الرغم من استقرار عائلته فى مصر منذ ثلاثة أجيال على الأقل، ولذا لا نستطيع أن نعتبره مغربيًا. كما أنه من غير المعقول اعتبار الجبرتى "أثيوبيًا".

وكانت أهم التطورات التى شهدتها مصر بين نهاية القرن السابع عشر ونهاية القرن الثامن عشر حدوث انخفاض نسبى للمسلمين غير المصريين، وذلك على الأقل فيما يخص حجم التركات من جهة، ومن جهة أخرى ظهور المسيحيين الشرقيين "وجميعهم تقريبًا سوريون" وخاصة فى الفترة الواقعة بين ١٧٧٦ و١٧٩٨، الأمر الذى أدى إلى أن النسبة المئوية الإجمالية للتجار الشرقيين غير المصريين تصل آنذاك إلى رقم مرتفع وهو ٤٤% سواء بالنسبة لعددهم أو بالنسبة للحصيلة الإجمالية لتركاتهم. ومن الواضح أن الانخفاض الملحوظ للشوام المسلمين فى تجارة الأقمشة يعادل تقدم أخوانهم من المسيحيين الشوام.

وكان التجار الشرقيون غير المصريين يحتكرون بعض الأنشطة بطريقة شبه كاملة فى التجارة الكبرى : فتجارة الطرابيش (وهو إنتاج مغربى أصيل) كانت فى يد الفاسيين والتونسسين؛ وكل تجار الأقمشة المستوردة وخاصة الأوروبية (جوخى) كانوا تقريبًا من الشوام أو الفلسطينين المسيحيين؛ كذلك أغلبية "القمصانجية" كانوا من أصل تركى. وخلافًا لتجارة الأقمشة، كان الأجانب يلعبون دورًا تحكميًا فى تجارة المصنوعات حيث كانوا أهم مستورديها : وهكذا كان تجار الزيت بالجملة فى وكالة الزيت فى بولاق وكانوا جميعًا من المغرب وتونس وطرابلس ، كما كان عدد كبير من "النُقَلى" من أصل تركى أو سورى حيث تُنتج الفواكه المجففة، كذلك كان تجار الصابون بالجملة والإقطاعى فى الغالب فلسطينيين : وكان الحال نفسه بالنسبة لتجار الخشب (حطابين وخشابين) الذين

كانوا جميعهم تقريبًا أتراك وشوام، ولا سيما في المناطق التي تُصدر أكبر نسبة من أخشاب البناء والحطب. وفيما يتعلق بالتجارة في منتج جديد مثل "التبغ" كان الأجانب الوافدون من مناطق الإنتاج الشام وبالأخص تركيا) يلعبون بالطبع دورًا مهمًا في البداية : فمن بين خمسة عشر "دخاخني" درسنا تركاتهم (بين عامي ١٦٧٩ و ١٧٠٠) كان ستة منهم على الأقل أتراكًا وشامي واحد، أي النصف تقريبًا؛ وبعد قرنٍ من الزمان عندما انتشر استهلاك التبغ كان الكثير من تجار التبغ لا يزالون من أصل تركي وشامي بنسبة ٦,٢ على ٣١ دخاخني، أي أكثر من الربع. وقد وجدنا صعوبة أكبر في تفسير مسألة كثرة الأتراك العاملين في مجال "الخردجية" بالقاهرة (خمسة أتراك من عشرة خلال الفترة من ١٧٧٦ إلى ١٧٩٨)، والذين كانوا قادمين في الغالب من الإقليم الشرقي للأناضول "ففي نفس هذه الفترة جاء أربعة من خربوط وعينتاب"، ذلك أن أدوات المطبخ كان يجرى استيرادها من أوروبا : وقد يُعزى تمركز هذه المهنة في هذا المكان إلى كثرة "الخردجية" الذين كانوا يمارسون نشاطهم في خان الخليلي وسوق السلاح حيث يكثر عدد التجار الأتراك.

وكما لاحظنا مَبدأ التخصص "القومي" في دراستنا للطوائف الحرفية نجد ذلك ينطبق أيضًا على الأنشطة التجارية، كما أنه انتشر في مختلف أنحاء مصر : فقد رأينا التجار في الفيوم وأسيوط والمحلة الكبرى يمثلون مراكز نشطة لحرف النسيج التي كان تبيع منتجات هذه المناطق بالقاهرة. وأحد النماذج الأكثر دلالة لهذا التخصص في المجال المحلي والمهني مثلها النمارسة (الذين جاءوا من قرية أبو النمرس بالجيزة) تخصصوا في بيع أطقم المائدة والأواني الفخارية. وفي عصر على مبارك باشا على الأقل كانوا يقطنون في شارع "اللبودية" (سويقه شهيب القديمة – انظر على الخريطة في kg)[1].

---

(١) انظر : على مبارك باشا (الخطط، ج٣، ص ص ٣٥-٣٦)؛ M.Sedky (La corporation des Cordonniers) فقد ذكر أيضا "النمارسة" وتخصصهم. وبالطبع جاءت هذه الإشارات في فترة متأخرة؛ ولكن ارتباطهم ببيع الأواني له جذوره القديمة؛ لأننا وجدنا بأرشيف المحكمة الشرعية تركة نمرسي يمارس مهنة "الفناجيني" (محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢٠٦، ص ٥٩).

الخلاصة

لقد اتضح أن أغلب السمات التى توصلنا إليها (مثل تفتت الأنشطة التجارية، ووجود عدد كبير من الوسطاء، وضعف رءوس الأموال المتاحة، وغياب نظام التسليف المصرفى، والخصوصيات القومية) كانت وراء تحجيم المنافسة بين التجار، ومن ثم عطلت النشاط التجارى. إن تأثير الشريعة والتقاليد الإسلامية كانت تسير فى الاتجاه نفسه كما أثبت برنشفيج R.Brunschvig بالنسبة لتونس الحفصية، وتسرى الملاحظة أيضا على مصر العثمانية : "فالتقاليد الإسلامية تحرم بعض أشكال المنافسة بين التجار فى نفس السوق : فلا يصح لهم مثلاً جذب زبائن الآخرين... ويمكن أن نقول أنها تحرم بصفة عامة أى عملية تكون نتيجتها إفساد أسعار تداول العملات أو التى تحابى فئة على أخرى من البشر : كالاحتكار، والشراء خارج السوق، والاشتراك فى الاحتيال، والسمسرة الخارجة عن القانون[1].

وكان اتجاه المصريين إلى رفض المنافسة فى صورها الأكثر حدة، واقتناعهم بمكسب يعتبرونه معقولاً، علاوة على العوامل الاقتصادية والتقنية والتأثير الدينى كان حقا سمة خلقية عندهم – كل هذه السمات جذبت انتباه المراقبين الأجانب وأثارت عجبهم أحياناً. يصف لنا شابرول السلوك "الفلسفى" لسمسار تركى بعد أن حصل من عملية صغيرة على مكسب ٨٠ فرنك ثم عُرضت عليه عملية أخرى لا تقل منفعة له : "كان يجلس على باب مقهى ويدخن غليونه بجدية فائقة، ولم يكن يستمع حتى إلى ما عُرِض عليه من مكسب. وعندما ألحوا عليه قال لهم : "لست محتاجا : أذهب إلى فلان : إنه فقير وسيوفى طلبك تماما على النحو الذى تطلبه منى". ومن المؤكد أن الحياة فى الطائفة المغلقة داخل مساحة جغرافية ضيقة هى السوق وفى مجال تنظيم مهنى منظم بدقة نَمَّى عند التجار روح التعاون أكثر من روح التنافس. كذلك ما يرويه لين بول عن التاجر القاهرى الذى لم يكن لديه سوى كمية محدودة من البضائع فى متجره، ولكنه كان يعرف أن جيرانه سوف

(١) Brunschvig, La Berbérie Orientale, 11, 244.

يساعدونه إن كان المطلوب غير موجود لديه، وكان يمر على حوانيت زملائه بينما المشترى ينتظر فى دكانه يحتسى فنجانًا من القهوة"[١].

وكان لهذا الاعتدال فى طلب الرزق والمكسب نتيجة محمودة وهى حسن النية التى اتسمت بها العلاقات التجارية. لقد لاحظ شابرول : "أنه فى مصر تجد الأمانة سمة خاصة بالمسلمين... حتى عندما يتعاملون مع تجار من دين آخر. لذا يفضل الأوروبيون التعامل معهم عن التعامل مع الأقباط المسيحيين أو المسيحيين الشوام لأنهم لا يتصفون بهذه السمة، وكان لابد من اتخاذ أكبر الاحتياطات عند التعامل مع هؤلاء المسيحيين"[٢] وكان الرحالة يلاحظون هذا المناخ من الثقة التى كانت تعمّ مصر ، ويقول شابرول : "لم نسمع عن شكوى من حدوث سرقات للمنازل أو على الأقل كانت نادرة جدًا؛ وهذا من دواعى الغرابة لأن المنازل والحوانيت التى كانت بها أثمن البضائع لم تكن فى أغلبها تُغلق سوى بمزالج رديئة من الخشب. لقد اتصف سكان مصر جميعهم (فيما عدا العرب البدو) بالأمانة الشديدة، ويبدو أن قسوة عقاب اللصوص كانت غالبًا سببًا فى ذلك. وكثيرًا ما نجد طرود البضائع باهظة الثمن تُوضع على الأرصفة أو على الطرقات العامة، وتُترك على هذا النحو لعدة أيام لا يحرسها إلا حسن نية السكان، ولم يتشك يومًا صاحب البضاعة من حدوث خيانة ما"[٣]. لقد كانت السرقات بالفعل نادرة الحدوث فى القاهرة حتى ليقص كتاب الأخبار تفاصيل تلك الحوادث النادرة التى تقع فى الأسواق فى القرنين السابع عشر والثامن عشر على أنها حوادث غير مألوفة.

---

(١) Chabrol, Essai sur les moeuro, 424; Lane-Poole, Social life, 5-6.

وحول مسألة "القدرية" و"اللامبالاة" عند المسلمين انظر :

M. Rodinson, Islam et Capitalisme, 121-2 et Le Marchand Musulman, 30.

(٢) Chabrol, Essai sur les moeurs, 488.

(٣) Ibid., 424.

وكتبت البارونه مينوتولى Minutoli التى عاشت فى مصر حوالى العام ١٨٢٠ الملاحظه نفسها وكتبتها بنفس التعبيرات تقريبًا حيث قالت : "شاهدت أكثر من مرة صاحب حانوت يتغيب ويكتفى بشد حبل أمام دكانه أو يقوم بتغطيته بقماش الأقفاص الملينة بالفواكه والأرغفه دون أن يفكر أحد المارة بلمسها". انظر : Minutoli, Souvenirs d'Egypte, I, 52.

٤- التجارة الكبرى

كانت تجارة البن والتوابل والأقمشة تمثل التجارة الكبيرة فى القاهرة، وكانت أهمية هذه التجارة أكبر بكثير من باقى عناصر التجارة التى ينطبق عليها ما سبق ولاحظناه. ويبدو هذا واضحًا فى الجدول رقم (٣٥) الذى يُقَيِّم - حسب وثائق المحكمة الشرعية - وزن التجارة العالمية فى مجمل النشاط التجارى خلال الفترتين الرئيستين اللتين تركز عليهما الدراسة.

جدول رقم (٣٥)

موقع التجارة الكبرى فى مجمل الأنشطة

التجارية بالقاهرة خلال سنوات ١٦٧٩-١٧٠٠ و١٧٧٦-١٧٩٨

	عدد التجار	النسبة المئوية قياسًا على العدد الإجمالى	القيمة الإجمالية للتركات (بالقيمة الثابتة للبارة)	النسبة المئوية قياسًا على القيمة الإجمالية	متوسط قيمة التركة
١٦٧٩-١٧٠٠					
تجار البن والأقمشة	١٦٩	%٥٦,١	٥٠,٥٨٩,٢٣٧	%٨٩,٢	٢٩٩,٣٤٤
تجار أخرون	١٣٢	%٤٣,٩	٦,١٦٨,٨٥٠	%١٠,٨	٤٦,٧٣٤
الإجمالى	٣٠١	%١٠٠	٥٦,٧٥٨,٠٨٧	%١٠٠	١٨٨,٥٦٥
١٧٧٦-١٧٩٨					
تجار البن والأقمشة	١٤٢	%٤٠,٩	٣٩,٦٦٣,٣٢٤	%٨٥,٥	٢٧٩,٣١٩
تجار أخرون	٢٠٥	%٥٩,١	٦,٧٤٨,٨٨٥	%١٤,٥	٣٢,٩٢٤
الإجمالى	٣٤٧	%١٠٠	٤٦,٤١٢,٢٠٩	%١٠٠	١٣٣,٧٥٢

المصدر : وثائق المحكمة الشرعية.

كان تجار البن والأقمشة الذين يمثلون بعددهم حوالى نصف تركات التجار الخاضعين للدراسة خلال الفترتين المذكورتين أعلاه – كانوا يمتلكون إذاً حوالى ٩٠% من مجمل الثروات : كان متوسط حصيلة تركاتهم تعادل خمسة أضعاف تركات التجار الآخرين، وذلك خلال سنوات ١٦٧٩-١٧٠٠، بينما عادلت تسعة أضعاف تركاتهم فى نهاية القرن الثامن عشر. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن أهم الثروات التى تفوق حد ٢٠٠ ألف بارة (بالقيمة الثابتة للبارة) خلال الفترة من ١٧٧٦ إلى ١٧٩٨، والتى رصدنا خلالها ٤٣ تركة لتجار البن والتوابل والأقمشة (بلغ مجمل تركاتهم بالقيمة الثابتة للبارة ٣٤,٦١٥,٣٠٧ بارة[1] سنلاحظ أن هذه التركات تمثل ١٢,٤% فقط من عدد تركات التجار فى حين تمثل ٧٤,٦% بالنسبة للقيمة الإجمالية للتركات؛ وبلغ متوسط التركة (٨٠٥,٠٠٧ بارة ثابتة) وهو يعادل عشرين ضعفاً بالنسبة لمتوسط بقية تركات التجار (بلغ المتوسط ٣٨,٨٠٥ بارة ثابتة لحوالى ٣٠٤ تركة). وحتى مع الأخذ فى الاعتبار وجود أخطاء تدين العينة التى درسناها فمما لاشك فيه أن مستوى ثروة كبار التجار كان له التفوق الساحق على ما عداه من ثروات التجار الآخرين.

الشركات التجارية

عندما ندرس تنظيم الشركات التجارية التى كانت تتحكم فى المجال التجارى الذى حاولنا إثبات مدى اتساعه نلاحظ أولاً أن الوسائل والأدوات التجارية المستعملة كانت متواضعة وبدائية، وذلك فى تناقض تام مع ثراء التجار. ولا نستطيع فى هذه الظروف تفسير نجاح التجار المسلمين فى السيطرة الكاملة على التجارة مع الحجاز حتى نهاية القرن الثامن عشر إلاَّ بسبب التحريم الكامل تقريبًا

(١) لاحظنا فى الفترة من ١٧٧٦-١٧٩٨ وجود ٤٩ تركة تتجاوز بكثير حد ٢٠٠ ألف بارة (بالقيمة الثابتة) حيث بلغ إجمالى هذه التركات ٣٦,٤٩٩,٣٣٩ بارة : وخلافاً لتجار البن والتوابل والأقمشة سنجد فى القائمة تاجر حريرى واحد، وواحد حطاب وتاجر فى أوراق التبغ، وصباغ، وتاجر نشادر (نشاديرى)، وتاجر واحد غير معلوم مهنته.

للملاحة الأجنبية فى البحر الأحمر ووجود سوق كبيرة للاستهلاك والتى كانت شبه قاصرة على التجار المسلمين.

ولم يوجد فى القاهرة بيوت تجارية حقيقية لها بناء هيكلى مادى مهم أو تنظيم تقنى متطور : فكانت المؤسسات التجارية تقوم بشكل فردى، كما نجدها فى كثير من الأحيان تقوم فى إطار عائلى، وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة أحيانا لرأس المال المتداول فى تلك المؤسسات إلا أنها اتسمت بعدم الاستقرار وعدم استمرارها لأمد طويل. لقد كون الثروات الكبيرة تجار حاذقون مهرة ومتميزون بالجرأة مثل محمد الدادة الشرايبى (توفى فى العام ١٧٢٥) أو أحمد بن عبد السلام (توفى فى العام ١٧٩١) أو محمود محرم (توفى في العام ١٧٩٥)، ولكن هذه الثروات سرعان ما كانت تتلاشى. فلم نجد إلا عدداً قليلاً جدًا من العائلات التى تمتد ذريتها لثلاثة أجيال أو أكثر وذلك على مستوى ٢٨٣ تركة تاجر (التى تشكل عينة دراستنا)[1]. والتركة الوحيدة التى يمكن أن نسميها تركة أسرة حقيقية هى تركة الشرايبى؛ وذلك لامتدادها على مدار خمسة أجيال من نهاية القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر. واستمرت عائلة الموقى Muwaqqi ثلاثة أجيال، وذلك إذا احتسبنا المعتق الحاج حسن بن عبد الله (توفى فى العام ١٧٢٧)، كممثل للجيل الثالث لهذه العائلة. أيضًا استمرت عائلة شويخ لثلاثة أجيال منذ بداية القرن الثامن عشر وحتى سنة ١٧٧٥. وكانت ذروة نجاحهم فى فترة حسن الشويخ (المتوفى فى العام ١٧٣٨) ومراد (١٧٦٢) وعلى (١٧٦٦). وقد نجد أكثر من تفسير لهذه الظاهرة.

فمن المؤكد أن تطبيق التشريع الإسلامى على الميراث كان قد تسبَّب فى التبدد السريع لرأسمال العائلة[2] هذا من جهة، ومن جهة أخرى تشير دراسة

---

(١) Ashtor (Karimi Merchants, 56)

فقد لاحظ نفس الظاهرة بالنسبة للتجار الكارمية فقال اشتور : "لم نسمع عن عائلة من الكارمية استمرت فى ثراءها أكثر من جيلين أو ثلاثة".

(٢) ثمة حالتان تدلان على هذا التفتت، الأولى تركة التاجر المغربى "المنجور" (المتوفى فى العام ١٧٢١) والتى تقدر بـ ٥٣,٣٤١ ريالا. وبعد القيام بالاستقطاعات تبقى من التركة ٣٦,٠٠٦ ريالاً، جرى توزيعها بين الأرملة وأولاد التاجر الستة. الابن الأكبر الخواجه أحمد الذى عينه والده وصيًا على أملاكه وثروته والذى كان أيضًا يشاركه فى تجارته لم يكن=

التركات إلى الضعف النسبى "للرأسمال المستثمر" (المتمثل فى المنشآت التجارية؛ حواصل، حوانيت، وكالة، وسفن تقوم ملكيتها على الشراكة بصفة عامة) مقارنة بـ "الرأسمال المتحرك" (سيولة نقدية، والاعتمادات المالية ولاسيما اعتمادات الدين التى تتبدد حال تحولها إلى نقود)(١). ويجب أن نضيف إلى هذه الأسباب الأساسية وجود اتجاه واضح للصرف على الكماليات الترفية(٢) حيث كان يؤدى برؤساء العائلات إلى تبديد رأس مال العائلة فى بضع سنوات، كما كان هناك أيضًا رغبة فى الانتماء إلى الطبقة الحاكمة حيث كان التاجر على علاقة وطيدة بهذه الطبقة، مما كان يجعل ورثة العائلات التجارية الكبرى تفضل امتلاك الأراضى والالتزام على المضاربات التجارية البعيدة، وسنعود فيما بعد إلى هذه الظاهرة المهمة.

ومع ذلك عرفت بعض العائلات كيف يكون لها تنظيم يسمح بالمحافظة على وحدة المشروع التجارى للعائلة. كان هذا حال عائلة الشرايبى التى بلغت ذروة ازدهارها وفقًا لما جاء فى الجبرتى الذى قال : "كان من سننهم أنهم يجعلون عليهم كبيرًا منهم، وتحت يده الكاتب والمستوفى والجابى، فيجمع لديه جميع الإيراد... ويسدد الميرى، ويصرف لكل إنسان راتبه على قدر حاله، وقانون استحقاقه وكذلك لوازم الكساوى للرجال والنساء فى الشتاء والصيف، ومصروف الجيب فى كل شهر، وعند تمام السنة يعمل الحساب، ويجمع ما تبقى عنده ويقسمه على كل فرد بقدر استحقاقه وطبقته، واستمروا على هذا الرسم والترتيب مدة مديدة"(٣). إن هذا

=نصيبه أكثر من ٧,٨٧٦ ريالاً، أى أقل من ربع الميراث (محكمة القسمة العسكرية، سجل ١١٩، ص ٤٩٧). وفى نفس السنة خلف الحاج عبد المنعم تركة تقدر بـ ٧٨٠,٩٩١ بارة التى تبقى منها ٥٠٠ ألف بارة بعد دفع الاستقطاعات المختلفة : هذه التركة المهمة عندما وزعت على أولاده السبعة لم تترك لكل ابن من أبنائه سوى ٨٠ ألف بارة، ولكل ابنه من بناته ٤٠ ألف بارة. (محكمة القسمة العسكرية، سجل ١١٩، ص٥).

(١) علينا مع ذلك أن نلاحظ بأنه فى كثير من التركات كانت الممتلكات العقارية يتم تصفيتها على ما يبدو خارج التركة المسجلة بالمحكمة، ومن ثم كان لها وثائق مستقلة يتعين البحث عنها حتى نستطيع معرفة الإجمالى الكلى لرأسمال كل عائلة.

(٢) يعتبر بعض المصروفات الترفيه من تقاليد المجتمع الإسلامى، وتعد فى الوقت نفسه صورة من التجميد لرأس المال "مثل شراء المصاغ".

(٣) الجبرتى، ج١، ص ٢٠٤.

النظام فى التوزيع يجعل "المؤسسة العائلية" تتحول إلى نوع مماثل "للشركات المساهمة"، بحيث كل فرد فيها يترك نصيبه الشخصى من التركة (حسب القوانين التى تحكم الميراث) يدور فى هذه الشركة، وفى المقابل يتلقى أرباحه التى تقدر بنسبة ما ساهم به كل منهم. وهذا هو ما حدث نحو العام ١٧٠٠ مع عائلة الشرايبى، عندما انسحب كبير العائلة محمد الكبير، ووزع أملاكه بين أبناءه، فلم يكن هناك فى الواقع أى تقسيم حقيقى : فقد حصل ولداه "محمد الدادة وعبد الله" وحفيده "محمد شلبى بن أحمد" على نسبة حددها للأول النصف والثانى الثلث وللأخير السدس. بيد أن إدارة رأس مال العائلة لم يجر تقسيمه وسُلم للدادة الشرايبى الذى كان فى الحقيقة أهم مسئول عن ثراء أبيه، ويفسر ذلك دون شك النصيب الأكبر الذى عاد إليه. كان "مرتب لعبد الله (من أخيه) فى كل يوم ألف نصف فضة ديوانى تحت البشرقة خلاف المصروف والكساوى له ولأولاده وعياله"[1]. وعندما توفى الدادة فى العام ١٧٢٥ كان قد ازداد رأسمال العائلة، وبقيت العائلة متماسكة وتولى ابنه قاسم إدارة أنصبة إخوته وأخواته (وهم الذين تقاسموا معه نصف تركة الداده) وأنصبة عمه عبد الله وابن عمه محمد شلبى. وعندما توفى قاسم (فى العام ١٧٣٤) حدث أول تفتت لرأسمال العائلة، وذلك بانفصال نصف ما كان ورثه الداده من التركة[2]. ولكن الجزء الباقى من رأسمال العائلة بقى كاملاً : وتولى إدارته أحد أخوات قاسم وهو عبد الرحمن، على أن أكبر أبناءه أحمد رفض أن يحل الأخير محل قاسم وبقى تفتت رأس مال بين إخوة وأخوات قاسم تفتيتًا صوريًا[3]. ويبدو أن وفاة عبد الرحمن (فى العام ١٧٤٢) تسبب فى تقسيم التركة بين إخوة وأخوات قاسم وذريتهم، واختص كل فرد منهم بنصيبه، ووفقا لما ذكره الجبرتى كان ذلك سبب انهيار نفوذ العائلة[4].

(١) أحمد شلبى، ورقة ١٦٠أ – ١٦١ب.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٤٠، ص ٢١٨ وما يليها (السنة ١٧٣٥).

(٣) أحمد شلبى، ورقة ٢٤٢ب. وعند موت عبد الرحمن الشرايبى فى العام ١٧٤٢ نجد أن نصيب كل من ورثة قاسم الآخرين كانت من بين المبالغ المستقطعة من أصول تركته. (محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٥١، ص٤٤١).

(٤) الجبرتى، ج٢، ص٢٠٤.

ولكن هذا التنظيم الراقى الذى كانت عليه هذه العائلة يبدو غريبًا جدًا فى قاهرة القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأن التجارة الكبرى فى مجملها كانت غالبًا مشروعات عائلية لا تستمر عادة بعد وفاة رجل الأعمال التى أنشأها.

التنظيم التجارى

كانت الشركات التجارية القاهرية تعمل بوسائل محدودة جدًا. فقد استطاع محمد الداده الشرايبى فى أقل من ربع قرن إن يجعل الثروة العائلية تزيد من ٦٠٠ كيسًا إلى إلى ١٤٨٠ كيسًا، ومع ذلك كان يدير كل أعماله بنفسه. ويبدو أنه لم يكن يستعين بأى كاتب[١]؛ هذا على الأقل ما كتبه المؤرخ (أحمد شلبى) وربما كان مبالغًا فى توصيف بساطة وسائله؛ لأن بعد المسافات وبطء المواصلات كانت بداهة تجبر التجار على تبادل الرسائل مع شركائهم أو مع موظفيهم : إن الخطابات المرسلة من تجار دمشق إلى وكلاءهم بالقاهرة لم تكن بالقطع غريبة، وقد حُفظت بطريق الصدفة فى أرشيفات الحملة الفرنسية، إنها تعطينا فكرة دقيقة لما كان يمكن أن تحتويه مثل تلك المراسلات : إعلان عن إرسال بضائع شامية (صابون وحرير وأفيون)؛ طلب شراء منتجات مصرية (منسوجات، أرز، وسكر)؛ دفع بوليصة مستحقة الدفع بالقاهرة؛ تنظيم المشاكل التقنية (مثل مسألة تغليف المنسوجات)، ... الخ[٢].

ومن المؤكد أن الموظفين "الإداريين" العاملين فى بيوت التجارة كان عددهم أيضًا محدودًا : ويبدو أن عائلة الشرايبى لم يكن يعمل فى خدمتها سوى كاتب واحد، ومستوفى واحد، وجابى واحد. وكان يتم تخصيص بعض الدفاتر التى تنظم شئون الإدارة الجارية، فيكتب بها بصفة خاصة حسابات الشركاء ووكلاء التجار. حقًا كان أفراد من عائلة الشرايبى، كما فى معظم بيوت التجار الأخرى، يشاركون فى إدارة المشروع التجارى : فقد تمرن محمد الدادة (توفى فى العام

(١) أحمد شلبى، ورقة ١٦١ب.

(٢) Vincennes, B6 32, 5 et 7 octobre 1799.

١٧٢٥) فى التجارة الشرقية تحت إدارة أبيه محمد الكبير وذلك قبل أن يُحمله هـذا الأخير إدارة المؤسسة أثناء حياته[1]. كذلك كان أحمد بن عبد السلام (توفى فى ١٧٩١) مشاركًا لأبيه فى إدارة شئونه التجارية قبل أن يُخلفه[2] كذلك كثيرًا ما كان يحدث أن يمكث ابن التاجر أو أخوه فى الحجاز؛ كى يتولى شراء البن أو التوابل أو الأقمشة الهندية وإرسالها إلى السويس من جهة، ومن جهة أخرى يتسلم رأس المال والبضائع المرسلة من مصر[3]. وكان التجار يمارسون هـذا النـوع من العلاقات مع عبيدهم، ليتابعوا لهم عملياتهم التجارية، وكانوا بعـد ذلـك يعتقـونهم ويجعلونهم شركاء لهم. وكان هؤلاء المماليك السابقين يستمرون فـى مـشاريع سادتهم القدامى، وكانت تربطهم فى بعض الأحيان روابط عائلية. وتلك هى حالـة سليمان بن عبد الله الأسمر معتوق أحمد بن عبد السلام، فقد تزوج إحدى معتوقاتـه وأصبح مثل سيده تاجرًا معروفًا فى الأقمشة الشرقية[4].

وكانت الهياكل التجارية تتمثل فى الأساس في مخازن موجودة فى القـاهرة أو فى موانئ البحر الأحمر. وكان بعض التجار الأغنياء جدًا يمتلكـون وكـالات كاملة كانوا فى الألب منشئيها. كان هذا حال جمال الدين الذهبى شـاهبندر تجـار

---

(١) الجبرتى، ج١، ص ٢٠٤؛ ج٣، ص٣٢٣؛ أحمد شلبى، ورقة ١٦٠ب.

(٢) الجبرتى، ج٢، ص ٢١٨. وانظر مقالتنا : Ahmed ibn Abd al-Salam, 93.

(٣) نجد نماذج عديدة بوثائق المحكمة الشرعية منها : السيد مصطفى بن قبرصى (تركته مؤرخة فى ١٧٠٧) الذى كان له ابن يدعى أحمد أرسله ليمكث فى مكه (محكمة القـسمة العـسكرية، سجل رقم ٩٩، ص ٤٦٨)؛ والحاج إسماعيل الشامى أرسل إلى الحجاز أبنه وزوده بالأموال (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٠٠، ص ٧ (لسنة ١٧٠٨)؛ الحاج أحمد الكاريمى الذى كان له ثلاثة أبناء بالحجاز وواحد بالقاهرة (نفس المحكمة، سجل رقم ١٠٦، ص ٤٠٢ (لسنة ١٧١٥)؛ والحاج حادو المنجور كان قد عين فى حياته ابنه أحمد (وكان مقيمًا بالحجاز) وصيًا على تركته (نفس المحكمة، سجل رقم ١١٩، ص ٤٩٧؛ ٠لسنة ١٧١٩).

(٤) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٤، ص ٥٧٧ (لسنة ١٧٩٥). وإليك بعض النمـاذج الأخرى للروابط من هذا النوع : مثل شركة إسماعيل بن عبد الله مع سيده التاجر يوسـف العلايلى على صفقه بن (محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٤٧، ص ٢٢٤ (لـسنة ١٧٤٠)؛ وشركة على بن عبد الله مع سيده السيد أحمد الصديقى (تاجر فى البن) (محكمـة القـسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٧، ص ٥١٠ لسنة ١٧٩٨).

القاهرة الذى أنشأ فى العام ١٦٣٧ الوكالة الصغيرة التى لا تـزال موجـودة فـى جنوب حى الصاغة على مسافة ليس بعيدة عن شارع القصبة. وقبل العـام ١٧٢٥ بنى محمد الداده الشرايبى فى حى الفحامين وكالة لا تزال هى الأخرى قائمة حتى يومنا هذا[١] وبنيت وكالة محسن رمضان حوالى العام١٧٤٥ بجانب باب النصر[٢] فيما بنى التاجر مراد الشويخ "وكالة الشويخ" تقريبًا حوالى العام ١٧٦٠ بجانب باب الشعرية حيث كان منزل هذا التاجر[٣] .. الخ ولكن فى أغلب الأحوال كان كبـار التجار إما مُلاكًا أو مستأجرين لحانوت أو حاصل أو أكثر من حاصل داخل إحدى القيساريات حيث كانت تعقد صفقات تجارة البن أو الأقمشة بالجملة. وكان التـاجر المغربى محمد الشرايبى (المتوفى فى العام ١٦٦٧) له خمس حواصل يخزن بهـا البن والتوابل؛ وكان للحاج حمودة الزيات (المتوفى حـوالى ١٦٨٧) وهـو غالبًـا مغربى – كان له ما لا يقل عن حانوتين وسبع حواصل فى حى بـاب الـشعرية؛ وكان تاجر البن والأقمشة الحاج أحمد الشويخ يمتلك فى وكالة الباشا حاصلاً خاصًا بالأقمشة الهندية، وحاصلين فى وكالة القبرصلى والقـاهرة المخصـصة لتجـارة البن[٤].... الخ وكان لأهم تجار البن أيضًا مخازن فى السويس حيث يجمعـون

---

(١) نجد فى وصف مصر "وكالة الشرايبى" (316 k6) وهو الأثر المصنف تحـت رقـم ٤٦٠. وأول إشارة تقابلنا فى وثائق المحكمة الشرعية بشأن هذا الأثر تعـود إلـى العـام ١٧٢٦ (محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٢٧، ص ٦٠) وتطلق عليها "وكالة الخواجة الحاج محمد الداده الشرايبى (فى وثيقة تعود لسنة ١٧٣٦) (نفس المحكمة، سجل ١٤٣، ص ٤٠١).

(٢) Description : "Okalt el-Chaueykh", 189, F.7.

(٣) إن المتوسطات التى رصدناها للتجار علي أهميتها تبدو بالغة التواضـع لدرجـة مذهلـة : فالتاجر عبد الله الشاوى (تاجر بوكالة المولى وتركته : ٣،١٤٠،٨٨٥ / وبالقيمة الثابتة للبارة ١،٣٥٠،٥٨٠ فى سنة ١٧٩٤) لم يمتلك سوى حاصل بسيط؛ وطاهر بن أبو حميده، تـاجر بالحمزاوى (تركته : ٢،٠٨٢،٤٦٠ / وبالقيمة القابتـة للبـارة ١،٧٧٠،٠٩١) لـم يكـن إلا مستأجرًا لثلاثة حواصل يدفع عنها ٩٠ بارة شهريًا (محكمة القسمة العسكرية، سجل ٢٢٣، ص ٤٢٩؛ سجل ١١٧، ص ٢٩١).

(٤) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٦٧، ص ١٣٨ (لسنة ١٦٦٧)؛ القسمة العربية، سـجل ٦٤، ص ٤٠٢ (لسنة ١٦٨٧)؛ القسمة العسكرية، سجل ١٧٩، ص ٣٦٧.

المواد الغـذائية التى يرسـلونها إلى الحجاز والتوابل للقاهرة[1]؛ وبنسبة أقل فـى جده أو مكة، وبصورة نادرة فى اليمن. وملكية السفن التى تجوب البحر الأحمر أو على الأقل المـشاركة فى ملكيـتها كانت اسـتثمارًا كبيرًا جدًا لا يقدر عليـه إلا أكبر التجار مثل قاسم الشرايبى الذى كان نصيبه فـى ثـلاث سـفن يقـدر بـ ١,١٥٩,٣٧٥ بارة.

وكان تجار البن يذهبون كثيرًا إلى الحجاز وبعضهم تقريبًا فى كل عـام[2]. وكان لهم أيضًا فى البحر الأحمر شبكة من الوكلاء الذين يقومون باسـمهم بكـل العمليات التى تحتاجها القاهرة. كان المال الذى يمول شراء البن والتوابـل يرسـل إلى الوكيل؛ وكان هو الذى يقوم بإرسال كل ماهو مطلوب إلى المشترى. وأخيـرًا كان الوكلاء يلعبون دورًا غاية فى الأهمية فى إفادة تجارهم بالأخبار التـى تهـم تجارتهم. وكان أغلب الوكلاء يعيشون فى جده، وجده كانت تعتبـر خـط النهايـة للتجارة المصرية والمركز الرئيسى لتوزيع البن اليمنى. وكان بعض الوكلاء يقـيم كذلك فى ينبع، ومن المحتمل أن بعض التجار المصريين كان لهم وكلاء فى اليمن، ولكننا لا نجد أى وثيقة فى المحكمة تتحدث عن وجود وكلاء هناك، الأمـر الـذى يبدو لنا مؤكدًا على أن شبكة وكلاء التجار النظاميين لم يبتعدوا عادة عـن حـدود بلاد اليمن. ولن نجـد تُجّارًا مصريين لهم وكلاء أكـثر بعدًا فى اتجـاه الـشرق إلا مع بداية القرن التاسع عشر : فبحسب ما ذكره فوربان كان للسيد "المحروقى" والسـيد محمـد الجربى" وكلاء فى جـده ومخاو بومباى[3]. فلنلاحظ مرة أخرى أن الأمر كان مختلفًا فى عصر الكارمية، حيث كان نشاطهم وشـبكتهم التجاريـة تمتد إلى الهند وما وراء الهند. ولم يكن للتجار وكلاء فى الموانئ البحر المتوسطية إلاّ نادرًا.

---

(١) الجبرتى ، ج ٣، ص١١٣ (ويشير إلى نهب الفرنسيين لحواصل التجار فى العام ١٨٠٠).

(٢) الجبرتى، ج٢، ص ٢١٨ (وذلك بخصوص أحمد بن عبد السلام).

(٣) Forbin, Voyage dans le levant, 310.

وعادةً ما كان الوكيل الواحد يمثل أكثر من تاجر فى نفس الوقت[1]، وبعكس ذلك كان من الممكن أن يكون للتاجر الواحد أكثر من وكيل فى نفس المكان[2]. وتنقصنا المعلومات حول المعاملات المادية بين التجار ووكلائهم.

ومن المحتمل أنها اتخذت شكلين : فإما يقوم التاجر بدفع مبلغ معين يكافئ به التاجر الخدمات التى يؤديها الوكيل؛ أو يتم ذلك من خلال عقد شركة يجعل الوكيل يُقاسم فى أرباح العملية التجارية مثلما كان الحال مع التاجر التركى الحاج مصطفى قنبور زاده تاجر الأقمشة (المتوفى : ١٧٥٢) الذى كان شريكا فى القاهرة قد وصف أيضًا بأنه "وكيل"[3].

الأدوات التجارية : البوليصة – البيع بالأجل – التأمين

كانت النية الحسنة منتشرة جدًا وأساس العمليات التجارية، وكانت الثقة متبادلة بين التجار الذين يعرفون بعضهم البعض بصورة شخصية. وكثير من المعاملات التى كانت تطلب عادة تحريات طويلة وكفاية وثائق شرعية كانت تبرم بمجرد اتفاق شفاهى بسيط مثل بيع حمولة تسعة سفن إنجليزية وصلت من الهند إلى جدة. ويقص علينا بروس تفاصيلها : "اقترح تاجر تركى شراءها بالكامل فجاء اثنان من السماسرة الهنود من الميناء للتفاوض باسم الطرفين يقول برسو : "جلسوا على الأرض فوق سجاده وأخذوا قطعة من القماش الهندى (فى حجم الشال) كانت

---

(١) وُصف عبد الرحمن الشرابيى الذى كان مُقيما بينبع فى العام ١٧٥١ بأنه "وكيل التجار فى هذا البندر" (محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٦٢، ص ٢٦٣). وفى العام ١٧٥٤ كان يطلق على كل من محمد خليل ومحمد هديه "وكيل التجار ببندر جدة (نفس المحكمة، سجل ١٦٣، ص ٦٨٩).

(٢) مثلما حدث لأحمد بن الواقى الشامى (محكمة القسمة العسكرية، سجل ١١٢، ص ٦٠٧ (لسنة ١٧١٨)، وسليمان الغزلى حيصر لى (سجل ١٤٠، ص ٦٩، لسنة ١٧٣٥) والحاج عز الدين (سجل ١٤٩، ص ٥٥، لسنة ١٧٤٠) كان لكل منهما وكيلتان بجده.

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٦٢.

على أكتافهم فوضعوها فوق أيديهم. وفى نفس الوقت أخذا يتحدثان عن أشياء تافهة مثل وصول السفن من الهند وآخر أخبار اليوم، إنهما يتحدثان وكأن ما من أمر مهم عليهما انجازه". وبعد مرور عشرين دقيقة أخذا فيها يلمسان أصابعهما فوق الشال انتهت عملية بيع الحمولات التسع دون أن ينطقا بكلمة ودون أن يستعملا أى قلم أو حبر". وينهى بروس كلامه قائلاً : "ومع ذلك لم تظهر عقبة واحدة فى مثل هذه الصفقات"[١]. وبالطريقة نفسها كانت العملات المستعملة فى هذه المداولات لا تُعد : إذ كانت كل حدة مكتوبًا عليها ما تحتويه من فلوس؛ ويتحاسبون وفقًا للقيمة المسجلة عليها دون أن يفكر أحد فى فتحها"[٢].

وكانت التجارة الشرقية تستلزم حركات مالية كبيرة بين القاهرة والحجاز، ولكن يبدو أن التجار المصريين لم يلجأوا إلى ما يسمونه "بوليصة" على الأقل، فما وجدناه فى وثائق المحكمة الخاصة بالتجارة الشرقية يبين أن الدفع عادة كان يتم نقديًا (إرسالية)، وذلك على الرغم من المخاطر التى يلاقيها التجار فى تحركهم. وجدنا فى تركات التجار اثنتى عشرة إرسالية نقد بين ١٦٦٧-١٧٤٢ : إحدى عشرة إرسالية منهم كانت موجهة إلى الحجاز، وواحدة فقط إلى اليمن. ويبدو أن طريق البحر كان مفضلاً على القوافل (خمس حالات مقابل حالتين اثنين)؛ ولكن التجار حاولوا أيضًا تحديد المخاطر عادة من خلال إرسال جزء بالسفن وجزء آخر مع القافلة : ومن ذلك ما نراه مع الحاج حسين بن عبد الله الذى أرسل إلى جده

---

(١) Bruce, Voyage, II, 218-9

ويمكن مقارنة هذه الرواية برواية أخرى وردت فى تقرير "الومير" بشأن عقد الصفقات عند إقامة القافلة فى مكة : "إنهم يجرون بيعهم وشرائهم لبضائعهم دون أن يتفوّه أحد بكلمة، فهم يشبكون أيديهم بوضعها فوق سترة (من القماش) وأصابعهم تحدد السعر المناسب حتى يستقروا على سعر مرضى وإلاّ توجه كل منهم إلى سوقه". انظر :

(A.N., Caire, B1 318, 143 septembre 1719).

(٢) Bruce, Voyage, II, 220; Voir aussi Samuel- Bernard (Monnaies, 401).

فقد قال صمويل برنار : "كانت صُرر تراب الذهب التى يحملها التجار معهم فى القافلة تشتمل على قيمة ثابتة ومحددة بـ (٣,٦٦٠ مدينى) فيجرى الحساب بها فى تجارتهم مباشرة دون وزنها أو فتحها".

حوالى العام ١٦٨٠ "ثمانية آلاف ريال للسفن وتسعة آلاف مع قافلة الحج"[١] ولاقى التاجر الفرنسى فلوتليس فى العام ١٧٣٠ صعوبات فى المتاجرة على بوليصة قيمتها ١٠٠٠ قرشًا تدفع فى مكة، ويدل تاريخها النهائى على أن مثل هذه العمليات لم تكن كثيرة فى تجارة البحر الأحمر، وكتب فورتليس : "لما كان التجار الأتراك غير معتادين على مثل هذه الصفقات كان من الصعب عليهم أن يجبروا على دفع مال واستلام ورقة بدلاً منه". وكان التجار الأتراك "يفضلون إرسال أموالهم ومواجهة مخاطر البحر عن أخذهم لأوراق البوليصة"[٢]. وتعذر على نيبور الحصول على بوليصة من العرب يأخذها معه إلى حضرموت، فشرح الموقف قائلاً : "إن العرب لا يعرفون أوراق البوليصة"[٣]. وسنرى أن المصريين فى الواقع لم يكونوا جاهلين بآلية كانت منتشرة فى كل الشرق[٤]. فهذا القصور الذى نلاحظه هنا يمكن أن يكون نتيجة لعدم تحقق توازن كلى للتجارة بين مصر والشرق، وهو ما كان يعوض من خلال السيل المتدفق من العملات نحو بلاد البحر الأحمر والمحيط الهندى، ومن الطبيعى أن الأمر يصبح فى هذه الحال صعبًا بالنسبة

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل ٧٥، ص ٥٢٣ (لسنة ١٦٨٠).

(٢) C.C.M., Roux LIX 577, 28 Juillet, 10 septembre, 14 octobre 1730; 27 mai, 23 juillet 1731.

ومع ذلك أشار القنصل مير إلى عملية من نفس النوع تمت بطريقة تناقض ذلك : فالتاجر دو مونكامب سلم فى جده للتاجر "مصطفى شلبى" – صديق ماجللون – ألف تالرى – مقابل إيصال يحمل هذه القيمة ويتم تسديده بالقاهرة من خلال ماجللون

(A.N., Alexandrie, B1 114, 31 août 1788).

(٣) Niebuhr, Description, II, 134.

(٤) وبصفة خاصة عند الهنود انظر :

Niebuhr, Description, II, 134; et Khachikian, Le Registre d'un marchand arménien, 360-1.

وعلى النقيض من ذلك استخدم تجار الكارمية أدوات أخرى أكثر أهمية كالسفتجة والصك" انظر :

(Wiet, Marchands d'épices, 133).

لاستعمال "أوراق البوليصة" فى اتجاه الغرب إلى الشرق مادامت ممارسة التجـارة بالعملة ناقصة.

وفى الحقيقة جرى استعمال أوراق البوليصة بشكل عادى فى المنطقة البحر المتوسط للتجارة المصرية. نجد هذا فى الخطابات التجارية المتداولة بـين دمـشق والقاهرة والتى سبق وأشرنا إليها من قبل. فكان يوجد إشارة إلى أوراق البوليـصة فى كل رسالة مرسلة من دمشق وتخص تجارًا معروفين فى القاهرة (ومنهم أحمـد الزرو، وأولاد كحيل) أو فى دمشق[1]. لقد كانت هذه الأوراق تستعمل أيضًا لنقـل رءوس الأموال من القاهرة إلى استانبول. وكثيرًا ما استخدم حكّام القاهرة خـدمات التجار فى نقل مبالغ تخص الباب العالى. وحدث فى العام ١٦٩٨ أن أمراءَ القاهرة أرادوا إرسال عريضة للسلطان وقرروا إرسال مبلـغ ٢٠٠ كـيس (٥,٠٠٠,٠٠٠ مدينى) حتى يوافق عليها، فطلبوا من التجار إعطـاءهم "أوراق البوليـصة" علـى استانبول، وهذا ما فعله التجار دون أى صعوبة على الرغم من أهميـة المبلـغ[2]. وبعد ذلك بأقل من قرن أراد محمد بك إرسال ١٢ ألف بوطاقة إلى استانبول فـى العام ١٧٧٢، و ٨,٠٠٠ بوطاقة و ٣٠٠ ألف سكينى فى العام ١٧٧٣، و ٤٠ ألف سكينى فى العام ١٧٤٤، ولكنه لم يستطع الحصول على مساعدة التجار وكان عليه أن يلجأ إلى أهم الأمم الأجنبية فى القاهرة من الفرنسيين والبنادقة والإنجليز، ويبدو أن التجار الأتراك لم يعد فى استطاعتهم نقل مثل تلك المبـالغ[3]. وكـان الحكـام يلجأون عادة لمثل هذه العمليات إلى مصدرى الكتان لأنهم كانوا بين تجار القـاهرة ممن لهم علاقات تجارية حميمة مع استانبول [4].

---

(١) Vincennes, B6 32, 5 et 7 octobre 1799.

(٢) القنيلى، ورقة ٣٠ب.

(٣) A.N., Alexandrie, B1 110, 3 août 1772; B 1 111, 23 octobre 1773; Caire, B1 335, 22 décembre 1733; 20 avril 1774.

(٤) وجدنا فى تركة أحد تجار بولاق (والذى توفى فى العام ١٧٧٦) إشارة لواحـدة مـن هـذه التحويلات تحت صيغة دين يقدر بـ ٢١,٠٤٣ بارة، محولة على بوليصة تدفع في استانبول لحساب المرحوم محمد بك (محكمة القسمة العسكرية، سجل ١٩٩، ص ٣٨٦).

يتحدث نيبور عن المعاملات بالأجل بالنسبة للعلاقات التجارية بين اليمن والهند، وما من شئ يؤكد لنا أن هذه المعاملات كانت عادية بالنسبة للتجار المصريين : فالمؤكد أن البيع بالآجل في القاهرة لم يكن شائعًا سوى في تجارة إعادة بيع البن فحسب[1]. على العكس من ذلك كان التأمين مجهولاً تمامًا بالنسبة للأخطار التي تتعرض لها الملاحة في البحر الأبيض والمرور التجارى بالقوافل: هذا الجهل الكامل جعل الأوروبيون يفسرونه عادة بأسباب دينية[2]، ولكن غياب التأمين على هذا النحو كان له نتائج سيئة جدًا؛ وقال فنتور دى بارادى : "كان التركى الذى يفقد سفينته يضحى مفلسًا بصورة أكيدة"[3]. وبالنسبة للتجار كان توزيع البضائع على عدد كبير من السفن يمثل أحدى الوسائل الممكنة للحماية من المخاطر التي تتعرض لها الملاحة في البحر الأحمر.

الشركات

وقد تفسر الكثرة النسبية في العمليات التجارية القائمة على الشراكه أيضًا بمحاولة توزيع الأخطار المرتبطة بالتداولات البعيدة، ولكنها تفسر أيضًا بسبب ضعف رأس المال لدى تجار القاهرة، فالشراكة من الممكن أن تكون – كما

---

(١) Niebuhr, Voyage, 1, 354; Delaporte, Arégé Chronologique, 167; الجبرتى، ج٢، ص١٥١.

(٢) يؤكد ذلك ما كتبه على سبيل المثال القنصل الفرنسى بالقاهرة : "إنه لا يثق في التدابير والاحتياطيات" (A.N., Caire, B1 317, 18 novembre 1712) وقال الشئ نفسه فينتور دو بارادى : "إن المسلم لا يعرف قط التأمينات ولكنه يفرط الثقة في العناية الإلهية" (Détail sur l'Etat actual, 101a) وحول هذه المشكلة انظر :

M.Rodinson, Islam et Caitalisme, Passim..

(٣) Venture de Paradis, Détail sur l'Etat actuel, 101a. A.N., Caire, B 1 331, 15 juin 1756: وكان يحدث أثر عدم وصول السفن محملة بالبن أن يتعرض بعض التجار للإفلاس.

لاحظناه من قبل – وسيلة لتغطية الاقتراض بالربا. أيًا كان فإن طبقات عريضة من التجار – وأحيانًا من الحرفيين – استطاعوا بهذه الطريقة أن يشتركوا في التجـارة الكبرى من خلال هذه الوسيلة التي كانت تسمح أيـضنا بمـشاركة "بورجـوازيين" أغنياء في مثل تلك المضاربات المجزية : فمثلما رأينا في العام ١٧٠٨ قيام الـشيخ البكري بمشاركة التاجر الصافوري لإرسال ألف ريال إلى الحجاز، وشاركه فـي امتلاك ٧٠ فرقًا من البن كانت موضوعه داخل وكالة "الدشاش"[1].

واستعملت الشركة وخاصة في التعاملات ذات الطابع الدولي ولاسيما فـي تجارتي البن والتوابل ذوات الربح العالي والكبير. وكانت الشركة تـسمح لتجـار القاهرة أن يكون لهم مصالح مشتركة مع زملاءهم الموجودين بالحجاز أو مع تجار ذاهبين إلى الحجاز، وهذا بصرف النظر عن المعاملات الاقتصادية بين تجـار أو بين رأسماليين وتجار [2]: وفي الحالتين كان أحد الشركاء يستطيع أن يقوم بالعملية التجارية في مكان التجارة ، ما كان يضفي ميزة أكيدة على العملية . وتأخذ الشركة بين تاجر كبير وبين تاجر عادي في استانبول أو الإتجار بالبن في مـصر العليـا أشكالاً مختلفة اقل انتشارًا من هذا النوع من التعاقد[3]. وكانت هذه الشركات تسمح بصورة ما بتعويض ما يُصيب النظام التجاري من قصور وعيـوب . هـذه هـي

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٠٠، ص٢٦ (لسنة ١٧٠٨).

(٢) تمدنا وثائق المحكمة بالعديد من النماذج من هذا النوع من الشركات : بين علي حيدر، التاجر بالـقاهرة والحاج مصطفى بمكة (محكمة القسمة العسكرية، سـجل ٩٦، ص٣٢١، لـسنة ١٧٠٤)؛ وبين الطيب المانجور بالقاهرة، والحاج شالون بالحجاز (نفس المحكمة، سجل رقم ١٢٢، ص ٥٩، لسنة ١٧٢٤)؛ وقامت شركتان بين عبد الله الاستانبولي بالقـاهرة ومحمـد خليل ويحيى رمضان، والاثنان كانا بجده (نفس المحكمة سجل رقم ١٦٣، ص ٢٢٨، لـسنة ١٧٥٣)؛ شركة بين سليمان بن عبد الله، القائم في جده وبين مختلف التجار بالقاهرة والـذي كان من بينهم أحمد حسن (نفس المحكمة، سجل ٢٢٦، ص ١٤٥، لسنة ١٧٩٧).

(٣) انظر على سبيل المثال الشركة القائمة بين إبراهيم بن مصطفى وأحمد الخربُطلي المقيم فـي تركيا (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقـم ١٧٣، ص ١٨٢، لـسنة ١٧٦٢)؛ أو الـشركة القائمة بين محمد القللي ، تاجر البن في القاهرة، والحاج البيرلي الذي كان قد رحـل إلـى الصعيد ليجري مشتروات من البن لحساب الشركتين (نفس المحكمة، سجل رقم ٢٢٦، ص ٣٦٣، لسنة ١٧٩٧)

الزاوية التى يجب أن ننظر منها إلى كل الشركة التى قامت بين الحاج حسن العلايلى وتاجر بخان جعفر مثلاً : كان لديه شركتين مع أخ له ومواطن من بلده مقيم بالقاهرة، كما كان له شركة فى الحجاز على مبلغ ٤,٦٠٠ محبوب وشركة فى استانبول على مبلغ ٢,٢٢٢ محبوب وكانت ثروته تقدر بـ ٨٧٠٧ محبوب[1] وكان للشركات التى تجمع تجار المنسوجات أحياناً نفس الانتشار الذى كان لشركات تجار البن، وكثيرًا ما كان لهم مصالح مشتركة : مثل صالح تاجر الأقمشة فى سوق الجمالون الذى كان يشاركه التاجر أحمد بن محمد كمال فى غالبية ما لديه من أقمشة هندية وسورية ومحلية ورءوس أموال، بحيث كان نصيب كل منهما ١١٩,٨١٧ بارة؛ أيضًا الحاج عبد السلام الفاسى تاجر أقمشة فى سوق الشرب كان يشاركه الحاج محمد الشرايبى فى الأقمشة الهندية[2]. والحاج على بن حسن الشويخى تاجر أقمشة فى سوق الجمالون كان مساهمين فى شركتين : إحداهما مع التاجر أحمد الشويخى والثانية مع أحمد نفسه والتاجر المغربى المعروف فى "الأقمشة الإسكندرانى"، وهو ما يدلنا على أن نشاطه التجارى امتد من الحجاز إلى المغرب[3]. وكانت التجارة مع الشام وتركيا قائمة أساسًا على شركات بين مواطنيين من بلد واحد : مثل تاجر الأقمشة "ملاطيالى "فى خان الخليلى والذى كان شريكا مع تاجر من استانبول، أو مثل التاجر الذى يدعى "الروملى" شريك الحاج محمد الدمشقى" فى الأقطان الشامية "بفت شامى"[4] وكان

---

(١) نفس المحكمة، سجل رقم ١٥٧، ص ٣٨٢ (لسنة ١٧٤٧).

(٢) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٧١، ص ٤٣٢ (لسنة ١٦٩٦)؛ العسكرية، سجل رقم ١٦٢، ص ١٣١ (لسنة ١٧٥١).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٦٧، ص ٨٣ (لسنة ١٧٥٥)

(٤) محكمة القسمة العسكرية ، سجل ٢١١، ص ١١٩ (لسنة ١٧٨٥)؛سجل رقم ٢٢٦، ص ٦١٥ (لسنة ١٧٩٧)؛ وكتب جيرار الملاحظة التالية :فيما يخص القوافل البرية بين مصر وسوريا : "قام شيوخ هذه القوافل أحيانا بمشاركة تجار القاهرة أو تجار بعض المدن الأخرى : منهم يقومون بالبحث فى مخازن شركاتهم عن البضائع التى التزموا وتعهدوا بنقلها إلى سوريا، وعند عودتهم يودعون بتلك المخازن ما جلبوه من مصر وسوريا من السلع والمنتجات".(Girard, Mémoire, 650) انظر أيضا الجبرتى ، ج٣، ص ٧٠، فيما يخص ميخائيل كحيل وشريكه فى سوريا.

نشاط تجار الكتاب في بولاق موجهًا بصفة خاصة إلى استانبول حيث كـانوا فـي الغالب مشاركين لتجار عاديين هناك : فنجد (الحاج إبراهيم بن عبـد الله (١٧٧٣)، وحسن بابا أوغلى بن عبد اله (١٧٨٧)، ويوسف فرحات بن عبـد الله (١٧٨٨) – نجد شركائهم على التوالى الحاج إبراهيم إدرنالى، والحاج حسن شـولاق والحـاج عمر الاسطنبولى الذين كانوا جميعًا مقيمين باستانبول[١].

وكانت أغلب الشركات قائمة بين شريكين : فمن واقـع دراسـتنا لخمسـين شركة فى أرشيفات المحكمة تخص تجار البن والتوابل، نجد أن ٤٥ شركة مـنهم كانوا لشريكين ، وأربع شركات يمتلكها ثلاثة شركاء، وواحدة فقط يمتلكها أربعـة شركاء أيضاً [٢]. وعادة ما كانت توجد وثيقة رسمية موثقة تحدد عادة نظام الشركة التى كانت تختلف من حالة إلى أخرى. فمثلاً توجد وثيقة بتاريخ ١٧٣٥ توضح بأن التاجر أحمد الشرابيى كان مشاركًا مع الحاج أحمد فى شركة تبيع كمية مُعْيَنة مـن البضائع بالحجاز والتى حددتها الوثيقة بـ "أقمشة محلية – مصنوعات زجاجيـة، سكاكين...)، كما تنص الوثيقة على المبلغ الذى يدفعه كل شريك[٣]. وفـى العـام ١٧٩٦ كانت الشراكة المعقودة بين الحاج عمر قللى والحاج البيرلى قائمة برأسمال مشترك يصل نصيب كل منها "أصل مبلغ رأسمال الشركة" إلـى ٨٠,٠٠٠ بـارة، وهدف الشركة شراء بن من مصر "نعليا[٤]. ونرى أخيرًا فى الشركة التـى كـان تربط بين الحاج أحمـد "وزير" وتاجر فى خان جعفر إلـى تاجـر مـن استانبول (١٧٥٣) كانت مجرد إرسالية بضائع من القاهرة إلى استانبول يعوضها بعد ذلـك

---

(١) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٩٣، ص ٤٠٥ (لسنة ١٧٧٣)؛ سجل رقم ٢١٣ ، ص ٨١(لسنة ١٧٨٧)، سجل رقم ٢١٤، ص ٣٧٠ (لسنة ١٧٨٨).

(٢) يمكنا الفحص غير الشامل، المتعلق بتجار آخرين وحرفيين بنتائج قابلة للمقارنة : فمـن ٣٠ شركة كان هناك ٢٤ شركة قائمة على شريكين وست شركات قائمة علـى شـراكة ثلاثـة مساهمين.

(٣) وقفية مؤرخة فى ١٦ جمادى الأول ١١٤٨/ ٣ أكتوبر ١٧٣٥ (محكمة القـسمة العـسكرية، سجل ١٤٣، ص ٤٠١، لسنة ١٧٣٦).

(٤) شركة بتاريخ شوال ١٢١٠ / ابريل مايو ١٧٩٦ (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٦، ص ٣٦٣ (لسنة ١٧٩٧).

بشراء منتجات من استانبول[1]. وعادة ما كان يساهم الشركاء بأنصبة متعادلة في التمويل، وكان ربح الشركة يقسم بينهم بنفس النسبة بعد انتهاء العملية التجارية، وهو ما كان عادة ينهي الشركة. وكان أغلب هذه الشركات على ما يبدو يقوم بعملية تجارية معينة، ولو أن بعض هذه الشركات كان لها طابع ممتد نسبياً[2]. ولم يكن الأمر إذاً ما نسميه حاليًا "شركة"؛ ذلك أن البنية التجارية في القاهرة كان لها طابع فردي بحت مما يفسر ضعفها العتيد.

---

(١) نفس المحكمة ، سجل ١٦٤، ص ١٢١ (لسنة ١٧٥٣).

(٢) تشير وثيقة بالمحكمة على سبيل المثال إلى "شركة" قائمة بين تاجر "كتانجي" ببولاق وتاجر من استانبول والتي استمرت منذ ثلاث سنوات (١١٨٣-١١٨٥هـ) (انظر محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٩٣، ص ٤٠٥ (لسنة ١٧٧٣).

الفصل الثامن

جغرافية الأنشطة الاقتصادية
فى قاهرة القرن الثامن عشر

تعد القاهرة المدينة الكبيرة الو حيدة بالعالم العربى التى يمكن تحديد المواقع الجغرافية لأنشطتها الاقتصادية قبيل بداية القرن التاسع عشر التى صاحبتها بداية عصر من الاضطرابات الشديدة. ويرجع الفضل فى ذلك إلى عدد هائل من النصوص التاريخية التى تضمنت بعض المراجع المتميزة، مثل كتاب "الخطط" للمقريزى (بداية القرن الخامس عشر)، و"سياحة نامة" لأوليا شلبى (النصف الثانى من القرن السابع عشر)، و"الخطط التوفيقية الجديدة" لعلى باشا مبارك (منتصف القرن التاسع عشر)، والكتاب الضخم الذى يحمل عنوان "وصف مصر"، والذى صاغ بشكل نهائى سمات تلك العاصمة الإسلامية فى فجر العصور الحديثة[1].

١. الحرف الغذائية[2]

تجارة الغلال والعلف والخضر والفاكية (تجار الجملة)

كانت تجارة الغلال- ولاسيما القمح بصفة أساسية- ترتبط مباشرة بالمناطق الزراعية الواقعة فى الدلتا وصعيد مصر، أى أنها كانت تتمركز فى المناطق المحيطة بمدينة القاهرة، وتقع مراكزها الرئيسية عند أبواب المدينة التى يسهل على الفلاحين الوصول إليها، والتى تتضمن المساحات الشاغرة اللازمة لعمليات التخزين. ومنذ عصر المقريزي، تم إخراج التبانين والقماحين أو الفاميين من القاهرة الفاطمية بغية توفير الأماكن اللازمة لبعض الأنشطة التجارية الأكثر

---

[1] سوف نستشهد بالإشارات الطبوجرافية التى ذكرها كتاب "وصف مصر" (JOMARD, Explication du plan, 589-657)، وذلك على النحو التالي: كتابة رقم المكان متبوعاً بالرمز والرقم اللذين يحددان موضعه على خريطة القاهرة ، ومن ذلك على سبيل المثال خان الخليلي (209 I 6). والخرائط المذكورة فى هذا الكتاب قد استعارت التقسيم البيانى ذاته الذى اتبعه كتاب "وصف مصر" فى رسم خرائطه.

[2] انظر الخريطة رقم ٣.

تخصصنا[1]، غير أن على باشا مبارك قد حدد موضع تجار الغلال فى باب الفتوح، وأشار إلى وجود "رحبة التبن" بالقرب من باب اللوق[2]. وبعد مرور قرن من الزمان، أشار ابن إياس إلى وجود سوق الدريس فى الحسينية التى كانت تعد إحدى ضـواحى القاهرة الشمالية، والتبّانة خارج باب زويلة (M 6)، والقماحين بالرميلة (T 5)، وميدان القمح خارج باب الشعرية[3].

وقد وجدنا هذه المراكز ذاتها فى حوليات القرن السابع عشر والثامن عشر، وكتاب "وصف مصر". وكان يتم آنذاك تخزين الغلال التى ترد بصفة عامة عن طريق نهر النيل فى كل من بولاق ومصر القديمة. ثم ينقلها التراسون بعد ذلك بواسطة العربات إلى القاهرة حيث يتم تخزينها بالقرب من أبواب المدينة فى المساحات الشاغرة التى تضم أسواق الغلال؛ وكانت هذه الأماكن المُسورة تحمل عدة مسميات منها: "الرقعة"، و"الرحبة"، و"العرصة"[4]. وكان سوق الغلال الرئيسى يقع بالرميلة حيث توجد ساحة شاسعة تحت سفح القلعة تضم كذلك وكالة الدريس (18 S 3)؛ ويرجع اختيار هذا المكان إلى وجود عدد كبير من العسكر، فضلاً عن وجود سوق الخيول والماشية، بالإضافة إلى وقوعه بالقرب من مصر القديمة[5]. وكان هناك عدد من الحواصل (79 U 5) ووكالة واحدة (227 U 6) حول رقعة القمح

---

(1) انظر على سبيل المثال الموضع G 6 الذى صار مقر سوق الدجاجين بدلاً من سوق التبانين (المقريزي، جـ٢، ص.٩٦)؛ أو الموضع K 6 الذى أصبح يضم سوق البندقيين بدلاً من سوق الفميين (جـ١، ص.٣٧٣).

(2) المقريزي، جـ٢، ص.٥١، ٩٥، ١١٩.

(3) ابن إياس، جـ٤، ص.١٦٩، ٤١٩؛ جـ٥، ص.٤٦-٤٧، ٥٣ (سوق الدريس)؛ جـ٥، ص.٤٣٠؛ (التبانة)؛ جـ٥، ص.٣٠٩ (القماحين)؛ جـ٥، ص.٤٣٧ (ميدان القمح فى موضع ميدان الغلة الذى ورد بكتاب "وصف مصر": بالقرب من 71 F 9).

(4) وجدنا مصطلحى "الرقعة" و"الرحبة" فى كتاب "وصف مصر". وقد عرفت إحدى وثائق القلعة "الرقعة" باعتبارها "ساحة كبرى" مخصصة لبيع الغلال. لكن الجبرتى استخدم أيضا كلمة "عرصة" التى تحمل المعنى ذاته.

(5) كانت أسواق الغلال تقع فى أماكن مماثلة داخل بعض المدن الإسلامية الأخرى، مثل دمشق حيث يقع أيضاً سوق التبن والشعير تحت سفح القلعة بسبب وجود سوق الخيول فى المناطق ذاتها(SAUVAGET, Esquisse, 465)؛ وينطبق الأمر نفسه على مدينة أنطاكيا حيث يقع سوق الغلال فى "الميدان" (WEULERSSE, Antioche, 72).

(75 U 6)، يتم استخدامها كمراكز لتجمع الثوار حينما يهب سكان القاهرة ثائرين بسبب موجات القحط وحالات الغلاء الفاحش. وقد أشارت قائمة عام ١٨٠١ إلى وجود طائفة متخصصة يقع مركزها بالرميلة، وتحمل اسم "طائفة تراسى الرميلة" (رقم ٤٨). وبالقرب من باب اللوق أحد أبواب القاهرة التى تفضى إلى بولاق، كانت توجد رقعتان للقمح (242 K 12 et 283 L 13)، ورحبة للتبن (296 K 13)، وأحد أسواق البرسيم (123 M 15). وكان ثالث مراكز تجارة الغلال يقع خارج باب الشعرية حيث نجد أقصر الطرق التى تصل بين بولاق والقاهرة: سوق الغلال الذى حمل تارة اسم "رقعة القمح" وتارة أخرى اسم "ميدان الغلة" الواقع جنوب غربى هذا الباب (F 9)، ووكالتا القمح (315 E 8 و403 D 8) الواقعتان على طول شارع الخليج إلى الشمال من الباب ذاته. ويعد هذا الحى بمثابة مركز طائفة تراسى باب الشعرية (قائمة عام ١٨٠١، رقم ٧٣)؛ كما يتم فرض بعض الضرائب على "رقعة قمح باب الشعرية"[١]. ولم يشر كتاب "وصف مصر" إلى الحسينية التى ضمت عدداً من أسواق الغلال والعلف[٢]؛ وقد امتدت هذه التجارة إلى حى الجمالية المتاخم لباب النصر من جهة الجنوب، حيث نجد إحدى وكالات الغلال (354 F 5)، ورقعتين للقمح (301 G 5) و(62 K 4)؛ ويضم هذا المكان طائفة "تجار غلال حى الجمالية بالقاهرة" (رقم ٥٧).

كما كانت تجارة الخضر والفاكهة من الأنشطة التى ترتبط بالزراعة، وتتعلق بالمناطق الواقعة خارج نطاق مدينة القاهرة. فقد كان الغيطانية (المعروفون فى أحيان قليلة باسم "البستانجية" أو "البستانية") يعملون خارج حدود العاصمة، وإن كانوا يشكلون فى الوقت ذاته جزءاً من منظومة الطوائف الحرفية من خلال طائفتهم التى يشمل نطاقها مدينة القاهرة ومصر القديمة وبولاق (رقم ٣). وكانت المنطقة المحيطة بجامع ابن طولون تشكل المركز الرئيسى لبيع الخضر؛ فقد ذكر

(١)Vincennes, B 6 39, 21 août 1799.

(٢) سبق أن أشرنا إلى سوق الدريس الذى حدد ابن إياس موضعه فى هذا المكان. وقد أشارت بعض وثائق فنسين إلى وجود تجارة الغلال بالحسينية (B 6 132, 15 février 1801; 183, 15 frimaire an VII). كما أشار على باشا فى كتابه "الخطط" إلى وجود ثلاث وكالات بالحسينية مخصصة لبيع "البرسيم والدريس" (جـ٢، ص٥-٦).

كتاب "وصف مصر" أن سوق الخضرية كان يقع بجوار الضريح (U 176 – 7 V 101 9)، وأشار إلى وجود العديد من أسماء الأماكن التى تؤكد حقيقة وجود تجار الخضر بهذه المنطقة منذ فترات بعيدة. ولعبت طائفة تجار الخضر بالقاهرة دوراً هاماً على صعيد منطقتى ابن طولون والرميلة؛ فقد كان شيخها الحاج الرميلاتى الخضرى (توفى عام ١٨١٧) من بين الزعماء الذين قادوا جموع السكان إبان اقتحام السلطة التركية فى بداية القرن التاسع عشر[1]. واضطلعت كذلك المنطقة الواقعة بين باب اللوق والأزبكية بدور هام فى تزويد القاهرة باحتياجاتها من الخضر؛ وحينما تمركزت عملية إعداد "الفول" فى هذه المنطقة بصفة أساسية، انتهى الأمر بأن صار اسمها "حارة الفوالة" (L 13 287). ويقع ثالث مراكز تجارة الخضر داخل باب الفتوح في أحد الأماكن التى أشار إليها المقريزى لأنها كانت تضم تجار الخضر الذين مازالوا موجودين إلى الآن، حيث نجد سوق الخضر (366 E 6) إلى جوار وكالة الثوم (E 6 365). وكان تجار الخضر من الشخصيات المتواضعة التى تجنى دخولاً صغيرة، حيث يعدون من أفقر التجار الذين ورد ذكرهم فى سجلات المحاكم؛ ويمارسون عملهم داخل أكثر أسواق القاهرة الشعبية ازدحاماً. ولم تكن تجارة الفاكهة بالجملة تحتل الأهمية الاقتصادية ذاتها التى تتمتع بها تجارة الغلال والخضر[2]، لكنها تماثلها من حيث التوزيع الجغرافي. فقد كانت مراكزها الرئيسية تقع فى الحسينية (سوق البلح: B 5 344)، ثم امتدت حدود هذه التجارة لتصل إلى قلب القاهرة[3]، وتقع كذلك خارج باب الشعرية ("وصف مصر":

---

[1] الجبرتي، جـ٣، ص.٣٣٢-٧، ٣٤١؛ جـ٤، ص.٢٧٩. الشرقاوي، مصر، جـ٣، ص.١١٣-١١٥. وكانت تتم كذلك مزاولة تجارة الخضر والفاكهة بالجملة في دمشق "تحت سفح القلعة"، حيث يوجد سوق الخيول (SAUVAGET, Esquisse, 465).

[2] كان بيع "النُقل" يتصل بمجال التجارة الدولية، وسنتعرض لهذا الموضوع فيما بعد.

[3] نجد فى هذه المنطقة بعض الوكالات التى تحمل أسماء تشير إلى تجارة الفاكهة خلال القرن الثامن عشر، غير أن أنشطتها لا تمت لها بصلة على الإطلاق، مثل وكالة الليمون (E 6 402)، ووكالة التينة (G 5 323 ,329)، ووكالة العجوة (I/K 5 178). ووجدنا خلال فترة سابقة ترجع إلى بداية القرن السابع عشر "وكالة البطيخ" بالقرب من باب النصر وباب الفتوح (الإسحاقي، ص.٢٥٦؛ مرعي، ص.٣٩٥؛ خلال أحداث عام ١٦١٣).

"الفاكهة" 9 F 287)، حيث يبدو أن هذا الحى ضم عددًا كبيرًا من تجار الفاكهة الذين صاروا يتمتعون هناك بنفوذ هائل[١].

أسواق الماشية والمذابح

كان مركز تجارة الماشية يقع خارج القاهرة خلال العصر المملوكى وفى بداية القرن السادس عشر، إلى الجنوب من باب زويلة عند سوق الأغنام الذى حدد كتاب "وصف مصر" موقعه بين الدرب الأحمر وجامع أصلان (N 5)، بالقرب من إحدى المناطق الريفية حيث توجد مساحات شاغرة[٢]. غير أن امتداد العمران استلزم ضرورة نقل سوق الماشية من موضعه؛ فقد ورد فى وثائق القرن السابع عشر أن مكان السوق القديم كان يحمل اسم "خط سوق الغنم القديم"[٣]، قبل أن يتم نقل هذه الأسواق إلى مناطق أخرى بعيدة، وإن كانت تقع دومًا على حدود المدينة الجنوبية. كما أشار كتاب "وصف مصر" إلى الأسواق التالية: سوق المسك الذى كان يقع بالقرب من بركة السقائين (Q 11 128 – 127)، حيث يتم بيع الأغنام والماعز يوم الجمعة فقط؛ وسوق الغنم الذى يقع إلى الشرق من جامع ابن طولون V 100) 7). ويبدو أنه كان هناك كذلك سوق للماشية بمنطقة الحسينية[٤]. وكانت الطيور من أكثر السلع الاستهلاكية رواجًا بالقاهرة، حيث يتم إنتاجها فى "معامل الفروج"[٥]،

---

(١) انظر الأحداث التى سردها كل من مونجين MENGIN فى: Histoire de l'Egypte, III, 244-5)، وباتون PATON فى : (A History of the Egyptian Revolution, II, 262)

(٢) المقريزي، جـ٢، ص.٤٥، ١١٠. ابن تغر بردي، النجوم الزاهرة، جـ٧، ص.١٧٦. ابن إياس، جـ٣، ص.٢٢٨. على باشا، جـ٤، ص.٤٨.

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٦٦، ص.٤٢٢ (١٦٦٤).

(٤) على باشا، الخطط، جـ١، ص.٥.

(٥) هناك العديد من المؤلفات التى تتناول "معامل الفروج" حيث يتم تفريخ البيض؛ فقد كان كل معمل يتضمن من ١٢ إلى ٢٤ فرنا، ويتلقى من ١٥٠,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ بيضة سنويا، وكان هناك قرابة عشرين معملا. انظر على سبيل المثال: =

= - STOCHOVE, Voyage au Levant, 442-3; JOVIN DE ROCHEFORT, Le Voyageur d'Europe, 54; NEIBUHR, Voyage, I, 89, 125; GIRARD, Mémoire,

وتباع فى عدد من الأسواق المتفرقة، وإن كانت تقع كلها عند أبواب القاهرة؛ ويذكر المقريزى أنه خلال إحدى الفترات كان سوق الدجاجين يقع بالقرب من الخرنفش داخل القاهرة (G 6)[1]. وأشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود العديد من وكالات الفراخ، مثل الوكالة الواقعة بالقرب من باب النصر (334 F 5)، والوكالتين الواقعتين حول باب الشعرية (281 F 8) و(289 F 9) ومعهما سوق الزلط (450 F 10)، والوكالتين الواقعتين بالقرب من بركة السقائين (292 O 13/14) و(129 Q 11)، فضلاً عن الوكالة الواقعة بالقرب من قناطر السباع (243 V 13)، وأخيراً سوق الفراخ بالقرب من الرميلة (76 U 6). وتمت إقامة المذابح عند أطراف المدينة– باستثناء مذبح واحد فقط– نتيجة لعدد من الأسباب الصحية والعملية (ضرورة نقل الماشية من الريف سيراً على الأقدام)، فضلاً عن الرغبة فى تجنيب السكان مساوىء العيش بالقرب من مثل هذه الأماكن (الضوضاء والروائح الكريهة). وقد أشار فانسلب إلى وجود ستة مذابح عام ١٦٧٢[٢]، حيث يقع أهمها على الإطلاق شمال الحسينية، ويعد بمثابة مركز تجمع طائفة "قصابى الغنم بالحسينية" (رقم ٤١)[٣]؛ كما أدى وجود سلخانات باب اللوق فى هذه المنطقة إلى إطلاق اسم "بركة الدم" على البركة المجاورة حيث "تنساب دماء الذبائح" كما ورد فى كتاب "وصف مصر"؛ وكان هناك كذلك عدد من السلخانات فى حارة السقائين (Q 13)، وقناطر السباع (U 12)، وجنوب جامع ابن طولون حيث تتجمع طائفة "قصابى الغنم بالخليفة" (رقم ٥١). ويبدو أيضًا أنه كانت توجد إحدى السلخانات فى منطقة لا تبعد كثيرًا عن باب الشعرية (D 8)[٤]. والاستثناء الوحيد لهذه الحالات يتمثل فى السلخانات التى أشار فانسلب إلى وجودها داخل حارة اليـــهود فى الموقع 7 I، واختيار مثل

614; JOMARD, Ville du Kaire, 701, 716; LANE, Manners, 317; CLOT-BEY, Aperçu, II, 305-6.

(١) المقريزي، جـ٢، ص.٩٦. انظر كذلك: RAVAISSE, Essai sur l'histoire, I, 474. وفى فترات سابقة خلال العصر الفاطمي، كان الدجاجون والكعكيون يمارسون أنشطتهم فى وسط المدينة بالقرب من باب زهومه إلى أن حل الحريرية محلهم (المقريزي، جـ١، ص.٣٧٤. انظر كذلك: REVAISSE, op.cit, I, 437).

(٢) VANSELB, Nouvelle relation, 125-6.

(٣) لقد حدد نيبور NIEBBUHR الموضع على وجه الدقة: Voyage, 89-90.

(٤) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٦، ص.٢١١ (١٧٩٠).

هذا المكان يرجع لأسباب تتعلق بالشعائر الدينية[1]. ونعتقد أنه كانت توجد على الأرجح إحدى السلخانات خارج باب زويلة، حيث تنتفع بوجودها على مقربة من سوق الغنم، وتزود المدابغ المجاورة بالجلود التي تلزمها، غير أن النمو العمراني الذي شهدته المدينة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر قد أسفر عن نقل كل هذه الأنشطة إلى عدد من المناطق الأخرى. وكان هناك عدد كبير من القصابين الذين يعملون بالسلخانات، ولا سيما سلخانة الحسينية التي كان يعمل بها ٢٠٠ قصاب على حد قول أوليا شلبي[2]؛ وكانوا يلعبون دورًا كبيرًا في الحركات الشعبية التي دارت أحداثها بالحسينية.

وكان يتم أيضاً بيع الأسماك عند أبواب المدينة من خلال ثلاثة أسواق: بالقرب من ابن طولون (7 T 221, 120)، وبجوار بركة السقائين (12 Q 137)، وخارج باب الشعرية (11-10 F 129). ونتيجة للأسباب ذاتها التي تتعلق بالشعائر الدينية والعادات الغذائية الخاصة باليهود، كان هناك سوق للسمك يقع في الحي اليهودي (I 7 130)، مثله في ذلك مثل السلخانة التي أشرنا إليها أعلاه.

الطواحين، والمعاصر، ومعامل الخل والسكر

إن مسألة تناول الطواحين والمعاصر ومعامل الخل والسكر تجعلنا بصدد دراسة عدد من الأنشطة التحويلية التي يمكن وصفها بأنها من "الصناعات الغذائية".

ودراسة أسماء أماكن الطواحين[3] بمدينة القاهرة تعود بنا إلى فترة سابقة على الحكم العثماني؛ فقد ذكر كتاب وصف مصر "درب الطاحون" وعطفة

(١) أشار أوليا شلبي إلى وجود ثلاثين قصابًا من اليهود: جـ١٠، ص٣٦٦. انظر: SAMUEL JEMSEL, Jewish Travellers, 338 بصدد قصابي اليهود القاهريين.

(٢) أوليا شلبي، جـ١٠، ص٣٦٦.

(٣) إننا هنا بصدد الطواحين التي تُدار بواسطة الحيوانات.

الطاحون" اللذين يقعان فى المنطقة المحيطة بالقاهرة من جهتى الجنوب والغرب[١]، وهى المنطقة التى كانت تقع "خارج أسوار المدينة" خلال العصر المملوكي. لكن الطواحين التى وجدناها فى وثائق المحاكم كانت تقع فى مناطق أكثر تطرفًا، وهو ما يرجع على الأرجح إلى الامتداد العمراني، وارتباط أماكن الطواحين بأسواق الغلال؛ فقد كان هناك ثمانية طواحين (العدد الإجمالي: ٢٦) تقع غرب باب الشعرية وبجوار الأزبكية؛ وثمانية طواحين تقع بالقرب من الرميلة وابن طولون. ويبدو أن وجود العديد من الطواحين بالقرب من باب زويلة هو أحد مخلفات الماضى المرتبط بإقامة بعض الأسواق الضاربة فى القدم بالمنطقة الواقعة بين هذا الباب وقوصون، وهى أسواق المغربلين (51, 43 o 6/7, 115 O 7) والمناخلية (258 M 6) التى حدد المقريزى أماكنها فى هذه المنطقة[٢]. وقد امتد العمران ليشمل هذه المنطقة فى فترة حديثة خلال القرن الثامن عشر.

وإذا ما كان عمل الطواحين من الأنشطة الأقل تمركزًا (١,٢٠٠ طاحونة لـــ ٣,١٦٠ طحاناً)، فإن الطابع الصناعى قد غلب على عملية استخراج الزيت. وكان معظم المصريين يستهلكون بصفة أساسية السيرج والزيت الحار لإشعال الوقود وإضافتهما إلى المنتجات الغذائية، كما كان يستخدم الأغنياء منهم زيت الطيب الذى يتم استيراده من المغرب. وكان هناك العديد من السرَج والمعاصر؛ فقد أشار أوليا شلبى إلى وجود ٢٠٠ كارخانه لاستخراج زيت السيرج بواسطة ٧٠٠ حرفي، و١٧٠ كارخانه لاستخراج زيت الكتان بواسطة ١,١٠٨ حرفي، وكانت هناك طائفتان تجمعان كل هؤلاء الحرفيين عام ١٨٠١[٣]. وكانت ممارسة مثل هذا النشاط مبعثًا للروائح الكريهة ومثارًا لانتشار القاذورات، مما جعله يتمركز بطبيعة الحال خارج نطاق القاهرة وراء الخليج، حيث توجد المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة. وباستثناء معصرة الحسينية (392 D 5)، وسيرجتى باب

---

(١) عطفة الطاحون: 4 N 98 ,5 M 203 ,8 M 388 ,11 N 71. ودرب الطاحون: H 36 ,9 G 45 10 K 7 ,11 I 105 ,8 I 238 ,9.

(٢) المقريزي، جـ٢، ص.١٠٠.

(٣) أوليا شلبي، جـ١٠، ص.٣٦٢، ٣٦٥. قائمة عام ١٨٠١: صانعى السيرج (رقم ٣٩)، وتجار الزيت (رقم ٥٠).

الشعرية (297 E 8)[١]، وتلك المعصرة الواقعة بالقرب من باب زويلة، فإن جميع المعاصر والسيرج التى ذكرها كتاب "وصف مصر" كانت توجد عند الحدود الغربية لمدينة القاهرة: بالقرب من باب البحر، والأزبكية، وباب اللوق (331 D 13, 219 E 11, 351 F 14, 181 I 11, 88 M 12)؛ وبجوار بركة السقائين (208 Q 12, 213 Q 12, 198 R 12)؛ وعند قناطر السباع (166 U 12).

وكان يتم استخراج الخل من التمر والنبيذ والزبيب داخل العديد من معامل الخل المنتشرة فى مختلف أرجاء المدينة. وعلى الرغم من أن صناعة الخل لم تكن لتنطوى على المساوىء ذاتها التى تضمنها استخراج الزيت، فإن معامل الخل كانت تقع بدورها خارج القاهرة أو على أطراف المدينة عند باب الشعرية (269 F 8, 290 F 9)، وباب اللوق (83 MN 12)، وبركة السقائين (133 Q 11)، وحول باب زويلة (252 M 6, 351 M 7, 385 M 8).

وفى ظل تحديد أماكن كل هذه الصناعات القائمة على تحويل الحاصلات الزراعية إلى بعض المنتجات الأخرى، كانت هناك حالة استثنائية واحدة تتعلق بمطابخ السكر التى خرجت عن إطار التواجد خارج نطاق مدينة القاهرة، وهى التى تنتج العديد من أنواع السكر المكرر والعسل الأسود. فقد احتلت هذه المطابخ مكانة هامة نسبياً، وكانت تقع داخل محيط مدينة القاهرة، بل يقع الكثير منها فى المنطقة المتاخمة للقصبة[٢]. وهناك العديد من التفسيرات التى يمكنها أن تساعدنا فى الوقوف على هذه الظاهرة النادرة. فقد كانت صناعة السكر من الصناعات المصرية التقليدية التى ازدهرت للغاية خلال العصور الوسطى حيث تطورت تقنياتها بشكل نسبي، ثم ظلت محتفظة بكامل قوتها خلال الفترات التالية، لذا كان اختيار أماكن تواجدها خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر هو امتداد طبيعى

(١) كان وجود معاصر زيت السيرج فى باب الشعرية من الأمور الضاربة فى القدم التى ترجع إلى بداية القرن الخامس عشر، انظر: VAN BERCHEM, Matériaux, Le Caire, 345-6.
واشتملت هذه المنطقة على إحدى الحارات التى تحمل اسم "حارة بين السيارج" خلال القرن الثامن عشر، انظر كتاب "وصف مصر": 91 E 6, 201 E 7 .

(٢) ينطبق هذا الأمر على ستة مطابخ ورد ذكرها فى كتاب "وصف مصر" (362 E 6, 327 G 6, 79 F 6, 38 I 6, 261 M 7, 9 L 9)، وستة مطابخ من إجمالى سبعة لم يشر إليها كتاب "وصف مصر"، لكننا وجدنا ما يشير إليها فى وثائق المحاكم.

للأماكن السابقة إبان العصور الماضية. وكان هناك ارتباط وثيق بين الأنشطة الخاصة بإنتاج السكر وبيعه والمطابخ التى تقوم على تصنيع إحدى منتجات الرفاهية، وتتمركز بالتالى فى وسط القاهرة؛ وظلت تقع بالقرب من أماكن بيعه، وتصطف على طول شارع القاهرة الرئيسى الذى يربط بين بيت القاضى وباب زويلة. وينطبق الأمر ذاته على اختيار أماكن مطابخ العرق سوس؛ فقد كان يتم استيراد عرق السوس من آسيا الصغرى وإحدى جزر اليونان من أجل تصنيع هذا المشروب واسع الانتشار، ولا سيما خلال فصل الصيف[1]. فقد كان باعة العرق سوس يجوبون شوارع وسط المدينة وهم يحملون عددًا من الأوانى الفخارية الكبيرة، ويقرعون بعض الأوانى لجذب اهتمام المارة، وهو ما توارثه الباعة فى وقتنا الحالى عن أجدادهم السابقين. وذكر كتاب "وصف مصر" أن معظم مطابخ العرق (خمسة من إجمالى سبعة مطابخ) كانت تقع فى القاهرة بين القصبة والخليج، مثلها فى ذلك مثل مطابخ السكر، وينطبق عليها الأمر ذاته بشأن اختيار هذا المكان[2].

بيع المأكولات واسعة الانتشار (تجار التجزئة)

كان ينتشر- بطبيعة الحال- بيع المأكولات المختلفة فى جميع أرجاء المدينة، من خلال الحوانيت الخاصة بعدد كبير من الخبازين، والفرانين، والخضرية، وباعة الجبن، والزياتين، حيث يتعين عليهم الوفاء باحتياجات السكان اليومية، دون الحاجة إلى التجمع فى أسواق خاصة بهم[3].

---

(١) انظر أوليا شلبي، جـ١٠، ص٣٦٠؛ بصدد باعة العرق سوس ومسألة تصنيع هذا المشروب. انظر كذلك:

- LANE, Manners, 155, 331; BERGGREN, Guide, 677.

(٢) أشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود خمسة مطابخ فى هذه المنطقة (165 G 7, 173 G 7, 299 E 8, 240 I 8, 218 K 9)، ووجود المطبخ السادس شرق القصبة (401 M 5). بينما يقع مطبخ واحد فقط خارج نطاق القاهرة (76 R 7/8).

(٣) حدد كتاب "وصف مصر" مكان "سوق السمن والجبن" بالقرب من باب الخلق (14 L 9)، وهو بلا شك من أسواق الجملة التى يحضر إليها الفلاحون منتجاتهم المختلفة.

وينطبق الأمر ذاته على البن الذى صار من السلع الغذائية الهامة؛ فقد تضمنت القاهرة العديد من المقاهي، حيث أشار أوليا شلبى إلى وجود ٦٤٣ مقهى تضم ٣,٠٠٠ شخص، بينما أكد كتاب "وصف مصر" وجود ١,٢٠٠ مقهى تضم ٢,٠٠٠ من القهوجية[١]. وكانت معظم هذه المقاهى تتشكل من بعض الأماكن شديدة التواضع التى تضم بعض الحُصر أو البُسط الموضوعة على دكة خشبية، بالإضافة إلى طاولة واحدة، وبعض أوانى الشرب المصنوعة من الخزف والصيني، وعدد من الأدوات اللازمة لإعداد القهوة؛ فقد ذكر شابرول أن يمكن بواسطة ٤,٥٠٠ بارة "تجهيز أحد المقاهى الرائعة، ودفع أجرة المكان الذى تشغله، وشراء الأثاث والمعدات اللازمة". ويمكن تأجير المقهى المجهز سلفاً مقابل مبلغ يتراوح بين ٧ و١٥ بارة يوميًا [٢]. وكان الوضع المادى للقهوجية يتسم بالتواضع الشديد، بل إنهم يعدون من أفقر الحرفيين والتجار الذين ورد ذكرهم فى سجلات المحاكم[٣]. وقد انتشرت المقاهى فى مختلف المناطق العمرانية، غير أنها كانت أكثر عددًا فى المنطقة الواقعة جنوب باب النصر التى تتسم بتزايد حدة النشاط التجارى والبشرى[٤]، وكذلك على جانب الخليج حيث تكثر النزهات واللقاءات الصيفية الليلية[٥]، وفى المناطق المحيطة بالقلعة حيث يكثر الزبائن من رجال العسكر[٦].

---

(١) أوليا شلبي، جـ١٠، ص.٣٦١. انظر كذلك:

- CHABROL, Essai sur les mœurs, 365, 438. JOMARD, Description abrégée, 586.

(٢) انظر الوصف الذى ساقه كل من:

- NIEBUHR, Description, I, 151; CHABROL, Essai sur les mœurs, 365, 438-9; G. DE NERVAL, Voyage en Orient, I, 245. CLERGET, Le Caire, II, 73-4.

(٣) بلغ متوسط قيمة تركات سبعة من القهوجية ١٨,٠٩٩ بارة (ذات القيمة الثابتة) بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠. وبلغ متوسط سبع تركات أخرى ٦,٤٥٩ بارة بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨.

(٤) وصف مصر: "المقاهي الصغيرة" 338 F 5.

(٥) وصف مصر: "المقاهي" 249 H 8. وقد أشار أوليا شلبى (جـ١٠، ص.٣٦١) إلى العديد من المقاهى المعروفة، وذكر من بينها:

- Babi Š'ariyye Kahvesi, Sunkuriyye Kahvesi, et Gemamiz Kahvesi.

(٦) وصف مصر: "المقاهي" 128 T 6. أشار أوليا شلبى إلى وجود العديد من المقاهى بهذه المنطقة (جـ١٠، ص.٣٦١): مقهى ميدان الرميلة، مقهى السلطان حسن، وثلاثة مقاهى بالقلعة. وورد ذكر عدد آخر من المقاهى فى الوثائق العربية، مثل مقهى الأشراف بالرميلة، والمقهى الكائن أمام تكنة العزب، المقهى الواقع بالقرب من سبيل المؤمنين، ومقهى الزرابة، ومقهى ريحان بالصليبة...الخ.

٢. الحرف القائمة على صناعة الملابس[١]

بيع المنسوجات وصناعة الأقمشة

كان يتم جلب المواد الأولية (القطن والكتان) المستخدمة فى صناعة المنسوجات من مصر العليا ومصر السفلى (القطن)، حيث تمر بصفة عامة عبر ميناء بولاق. وتتمركز أسواق المنسوجات فى شمال القاهرة، وتتواجد بصفة عامة بالقرب من الطرق القادمة من بولاق: باب النصر/باب الفتوح، وباب البحر/باب الشعرية، وباب اللوق/باب الخلق. وكان يتم بيع القطن فى غربى باب الشعرية بميدان القطن (449 F 10) الذى تقع بجواره وكالة القطن (449 F 10)؛ ونجد إلى الجنوب قليلاً وكالة الكتان (188 H 11) التى كانت أحد مقار تجارة الكتان. كما كان يتم بيع القطن بوكالة القطن الواقعة بالقرب من باب النصر (355 E 5)، غير أن المنطقة الواقعة بين هذا الباب والجمالية كانت مخصصة أكثر لبيع الكتان الخام (سوق العصر: 345 F 5، ووكالة الكتان: 97 H 4). وكان سوق الصوف يقع عند باب اللوق (الصوافة: 101 M 13) [٢]، بينما يقع السوق الثانى الذى يباع به الكتان الخام إلى الجنوب قليلاً من باب الخلق عند أحد أسواق العصر الأخرى (169 N 9). ويعد باب اللوق مقر طائفة الكتانجية[٣].

وكانت أماكن الغزل وما يرتبط به من أنشطة أخرى (الندافون، والمبيضون، والمنجدون) تتمركز بصفة أساسية فى شمال البلاد، بالقرب من أسواق بيع الأقمشة[٤]. وتوجد الورش بصفة خاصة فى المنطقة الواقعة بين باب البحر وباب الشعرية؛ تقع ورش إعداد القطن والصوف للغزل فى ميدان القطن (128 F 10) وخارج باب الشعرية (279 F 80)؛ بينما تقع ورش غزل القطن وتبييضه

---

(١) انظر الخريطة رقم ٤.

(٢) إبان عصر المقريزي، كان الصوافة يشغلون مكانا يقترب أكثر من وسط المدينة، ويقع بالقرب من مسجد المؤيد (المقريزي، جـ١، ص.٣٧٣).

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٠٣، ص.٢٠٥ (١٧٧٨).

(٤) تجدر الإشارة هنا إلى مزاولة الكثير من هذه الأنشطة داخل عدد من الورش الريفية الصغيرة، وكان يتم جلب جزء كبير من المنسوجات المغزولة فى الريف كى تباع فى أسواق القاهرة (.A.N., Alexandrie, B 1 108, 23 mars 1755).

بالقرب من باب البحر (263 E 12, 266 E 12). وكان الحلاجون يقيمون أيضاً بالقرب من ميدان القطن. وكان يتم غزل الحرير المستورد من الشام في المنطقة الواقعة بين باب النصر والجمالية (336 F 5) وتعد مركزًا لتجارة الشام بأكملها؛ غير أن عملية الغزل تلك كانت تتم كذلك في وسط القاهرة بالقرب من أماكن البيع 125 IK) 7). وخصص سوق مرجوش (F 6) لبيع الكتان المغزول، حيث كان يقع بجوار مناطق بيع الكتان الخام[١].

وكانت الصباغة من حرف القاهرة الرئيسية، وعلى الرغم من الأسلوب النمطي الذي كانت تتسم به تقنيات هذه الحرفة، فإن الطابع الصناعي كان يغلب عليها، في ظل وجود عدد من الورش الكبيرة نسبياً، حيث تضم كل منها في المتوسط ٢٠ حرفيًا ، وفقًا لما ذكره أوليا شلبي. وكانت مصابغ القاهرة تنقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية. وكان الجزء الشمالي الشرقي من بركة الأزبكية معروفا بنشاطه في مجال الغزل وبيع المنسوجات؛ مما جعله يضم مجموعتين من المصابغ (213 F 11, 124 F 10)، فضلاً عن عدد من الورش المتخصصة في بصم الأقمشة (البصمة: 133 F 10). وكانت المنطقة الواقعة بين الخليج والقصبة- داخل باب الشعرية- تضم ست مصابغ من بينها مصبغة السلطان، فضلاً عن أحد دواليب البصمجية[٢]. كما نجد في منطقة الوسط بالقرب من مناطق البيع عددًا من دواليب الصباغة (302 L 6, 364 L 7)، ودواليب بصم الأقمشة (405 H 6, 189 K 6)؛ ولعل تمركز كل هذه المصابغ داخل القاهرة (باستثناء منطقة الأزبكية وبعض الدواليب المتفرقة) يعد مؤشرًا على مدى أهمية هذه الحرفة في الحياة الاقتصادية.

غير أن عملية النسج كانت تتم داخل عدد كبير من الورش المتواضعة التي تضم كل منها عدة أنوال، والتي تقع في مناطق متفرقة من مدينة القاهرة[٣]؛

---

(١) JOMARD, Ville du Kaire, 717.

(٢) أشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود مصبغتين في الموقعين التاليين: (202 E 7) و(301 E 8)، فضلاً عن وجود مصبغة القطن (267 F 8)، ومصبغة الحرير والقطن (77 F 6)، ومصبغة النيلة (90 F 7)، ومصبغة السلطان (259 G 8)، بالإضافة إلى مصبغة البصمة (182 F 7).

(٣) حري بنا أن نذكر هنا طائفة "القزازين بخط باب الشعرية". وقد أشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود القزازين في المواضع التالية: ,152 O 8, 172 N 9, 208 V 11, 114 S 12, 199 R 12 19 J 9, 251 K 12, 61 K 4, 64 S 7, 181 I 11. كما أشار إلى وجود اثنين من ورش النسيج في: 362 C 6, 363 G 6، انظر كذلك: D 6.

فقد أشار أوليا شلبى إلى وجود ١,٨٠٠ حانوت للجُلاه (٣,٠٠٠ شخص)، و٣٠٠ حانوت للقزازين (١,٦٠٠ حرفى)[١].

أماكن بيع الأقمشة

تأتى تجارة الأقمشة فى المرتبة الثانية بعد تجارة البن والتوابل التى تعد أهم الأنشطة التجارية بالقاهرة، غير أنها قد تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد التجار الذى يزاولونها. وقد اعتادت القاهرة منذ القدم على الأهمية الاقتصادية التى يضطلع بها هذا النشاط وحجم الازدهار الذين يتمتع به تجار الجوخ، مثلها فى ذلك مثل معظم المدن الأوروبية التجارية الكبيرة حيث كانت تجارة الأقمشة من القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد التجاري، وأسهمت بشكل كبير فى تطوره باتجاه الأشكال الرأسمالية. وكل ذلك يوضح لنا سبب الموقع المتوسط الذى احتلته الأسواق الرئيسية بمدينة القاهرة خلال القرون الوسطى، وفى ظل الحكم العثماني. فإن الأسواق الكبرى المتخصصة فى بيع الأقمشة كانت تقع على طول شارع القصبة خلال عصر المقريزي: سويقة أمير الجيوش (F 6) التى يتجمع بها البزازون ولاسيما فى المنطقة الواقعة بين باب زهومه وباب زويلة، وسوق الحريرية (I K 6)، وسوق الجوخيين (K 6)، وسوق الشرابيشيين (K 6)، وسوق الجمَّالين الكبير (K 6)[٢]. وعلى الرغم من التغيرات التى كان يجب أن تشهدها هذه المنطقة، فإنها ظلت بعد قرن من الزمانٍ مركزًا لتجارة الأقمشة فى نهاية العصر المملوكى وبداية الحقبة العثمانية؛ وفضلاً عن سوق أمير الجيوش، ذكر ابن إياس عدداً من أسواق البيع الرئيسية التى تمثلت فى سوق الجمالين الذى ألحق به سوق الشرب[٣]، وسوق الهرامزة[٤]، وسوق الوراقين[٥]، والتى تقع كلها فى الموقع K 6.

---

(١) أوليا شلبي، جـ١٠، ص.٣٧٢. لابد من قراءة "جلاه" بدلا من "جلاب".

(٢) المقريزي، جـ٢، ص.٩٨، ١٠١، ١٠٣.

(٣) ابن إياس، جـ٣، ص.١٩٧. انظر كذلك: G. WIET (traduction, II, 223). وصار هذا السوق يحمل فيما بعد اسم "سوق الشرم" (الجبرتي، جـ٤، ص.٢٩٩؛ "وصف مصر"، 307 K 6).

(٤) ابن إياس، جـ٣، ص.٤٢٥. لقد اقترح ويت G. WIET قراءة "سوق المهميزه" بدلاً من "سوق الهرميزه" الذى ورد ذكره فى إحدى وثائق بولاق، لكننا وجدنا بالفعل "سوق الهرميزه" فى وثائق المحاكم. انظر ما ورد بعد ذلك.

(٥) ذكر ابن إياس هذا السوق مرات عديدة (جـ٣، ص.٤٢٥؛ جـ٥، ص.٣٠٠).

وبخلاف هذه المنطقة المتوسطة، أشار ابن إياس إلى وجود عدد من تجار الأقمشة –ولا سيما المغاربة– عند ابن طولون (حيث ذكر المقريزى البزازين) وباب اللوق[١].

فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، تركزت عملية بيع الأقمشة في المنطقة الواقعة بين سوق الغورى (173 K 6) والفحامين (282 L 6)؛ ومن بين ٢٢ تاجراً من تجار الأقمشة المقيمين بالقاهرة، ضمت أسواق هذه المنطقة[٢] حوانيت عشرة منهم (٤٥%) خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٦٢٤ و١٦٣٦، وكانت ثرواتهم تشكل ٧٢,٥% من إجمالى ثروات هؤلاء التجار. وبين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، ارتفع عدد أصحاب هذه الحوانيت ليبلغ ٢٥ من إجمالى ٦٠ تاجراً (٤٢%) تشكل قيمة ثرواتهم ٥٥% من إجمالى تركات تجار الأقمشة. وأخيراً، بلغ هذا العدد ٣٣ من إجمالى ٧٨ تاجراً (٤١%) بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، حيث بلغت نسبة ثرواتهم ٦٢% من حجم الثروات الكلية.

وقد احتفظت منطقة وسط القاهرة بسيطرتها على تجارة الأقمشة من القرن السادس عشر حتى القرن السابع عشر، لكن حجم أهمية كل سوق على حدة اختلفت بشكل هائل. فقد انهارت بعض الأسواق أو اختفت من الوجود تمامًا مثل سوق الوراقين بعدما حل محله سوق الغورية الذى يشغل بالكاد المكان ذاته، وسوق الهرامزة الذى كان يعد مركز تجارة الحرير وظل يعمل بكامل قوته حتى نهاية القرن السابع عشر، ثم اختفى فى القرن التالى ولم يعد لهذا الاسم أى وجود على الإطلاق. غير أن بعض الأسواق الأخرى استطاعت الحفاظ على مكانتها الهامة مثل سوق الشرب والجمالون الذى تُباع به الملاءات المحلية وأقمشة الحجاز والهند، ويضم طائفة "التجار بسوق الشرب والجمالين". وهناك عدد من الأسواق التى شهدت تطوراً كبيراً فى ظل الحكم العثماني، ويأتى فى مقدمتها سوق الغورى

---

(١) ابن إياس، جـ٣، ص.٢٩٩؛ جـ٤، ص.٥١؛ جـ٥، ص.٢٣٣. على باشا، الخطط، جـ٢، ص.١١٤. انظر كذلك:

- SALMON, Etudes sur la topographie du Caire, 33.

(٢) نعنى هنا أسواق الغورية (173 K 6)، والهرميزه (بالقرب من 26 K 6)، والشرب والجمالون (307 K 6)، والحمزاوى (27 k 6/7)، والفحامين (282 L 6)، والجدرية (L 6).

(أو الغورية) حيث اضطلع المغاربة بالدور الرئيسي، فقد كان يتم فيه بيع الأقمشة المحلية، والأقمشة المستوردة من الحجاز والهند، والمنسوجات الأوروبية؛ وكان مقر طائفة "تجار فى الأقمشة الهندية بخط الغورية (رقم ١٩ فى قائمة ١٨٠١). وكان سوق الفحامين (282 L 6) من الأسواق الحديثة التى تخصصت إلى حد ما فى بيع الأقمشة الواردة من شمال أفريقيا (الأقمشة الصوفية)، كما كان من الأحياء المفضلة لدى المغاربة مثل حى ابن طولون؛ وقد أشارت قائمة عام ١٨٠١ إلى وجود طائفة "تجار المعاطف والأغطية الصوفية بحى الفحامين"[١]. لكن خان الحمزاوى هو الذى شهد بالفعل طفرة واضحة، على الرغم من أن تاريخ إنشائه يرجع إلى السنوات الأخيرة من العصر المملوكي[٢]، وكان دوره ثانويًا فى بداية القرن السابع عشر، وظل يحتل المرتبة الثانية بين أسواق الأقمشة بالقاهرة (١٣% من عدد التجار الذين تبلغ نسبة ثرواتهم ٢٦%)، لكنه وصل إلى المقدمة عند نهاية القرن الثامن عشر، وصار يضم ١٧% من عدد تجار الأقمشة الذين تبلغ نسبة ثرواتهم ٣٩% من قيمة الثروات الكلية. ويبدو أن صعود نجم هذا السوق كان يرتبط بوجود التجار الشوام، حيث كان يتم بيع الأقمشة المحلية (الواردة من الفيوم)، والأقمشة المستوردة من أوروبا والشام والهند؛ فقد قام النابلسى بزيارة القاهرة فى نهاية القرن الثامن عشر، وذهب إلى الحمزاوى حيث التقى "بأصحاب من أهل الشام من التجار الساكنين هناك"[٣]. ويبدو أن الشوام صاروا الفئة الغالبة منذ ذلك الحين؛ فقد ازداد عدد سكان الحمزاوى من النصارى الشوام الذين أسهموا فى زيادة ازدهاره خلال القرن الثامن عشر[٤].

---

(١) الطائفة رقم ٩٣. وقد غلب الطابع المغربى على هذا الحى حتى القرن التاسع؛ انظر: على باشا، الخطط، جـ٣، ص.٣٨. انظر كذلك: WILKINSON, Modern Egypt, I, 252.

(٢) الرمّال، ورقة رقم ١٨أ. فقد ذكر أن الحمزاوى دمّر أحد المنازل التى بناها الغورى فى البندقيين، وأقام بدلاً منه خانًا للتجار. انظر: على باشا، الخطط، جـ٣، ص.٣٤.

(٣) النابلسي، جـ١، ورقة رقم ٢٣٠أ.

(٤) يمكننا معرفة القدر المالية لتجار الحمزاوى من خلال الإطلاع على حجم الخسائر التى أصابتهم عند نهب أسواق القاهرة عام ١٨١٥، حيث فقد أهل هذا السوق أكثر من ٣,٠٠٠ كيس، بينما فقد أهل الغورية ١٨٠ كيس فقط (الجبرتي، جـ٤، ص.٢٢٤).

امتد نشاط خان الخليلى ليشمل تقريبًا جميع السلع التجارية بالقاهرة، وهو يشكل بالتالى حالة استثنائية فى هذه المدينة التى بلغ التخصص داخل أسواقها شأوًا كبيرًا، مما أثار اهتمام الرحالة بصفة خاصة، حيث اعتبروه بمثابة أفضل "بازارات" القاهرة على الإطلاق[1]. وقد احتل الأتراك مكانة متميزة داخل هذا السوق (خمسة أتراك من إجمالى ١٩ تاجرًا للأقمشة تم رصدهم بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠؛ وتسعة أتراك من إجمالى ١٥ تاجرًا بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨)، وهو ما يفسر بعض أسباب ازدهاره خلال الحقبة العثمانية. وقد بلغ الخان قمة ازدهاره فى نهاية القرن الثامن عشر كأحد أسواق الأقمشة المحلية والأجنبية (المستوردة من أوروبا بلاد الشرق)، حيث زاول هذه التجارة ١٩ شخصاً من إجمالى ٦٠ شخصًا كانوا يقيمون فى الخان بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، وبلغت نسبة ثرواتهم ٣٤% من إجمالى الثروات. وشهد القرن التالى دخول الحمزاوى ميدان المنافسة وانتزاع الريادة من هذا الخان؛ غير أننا وجدنا ٧٨ تركة تخص تجار الأقمشة خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، وكان من بينها ١٥ تركة لتجار الخان وحدهم، حيث شكلت ثرواتهم ٢٠% من حجم الثروات الكلي. وضم الخان كذلك طائفتين حرفيتين هما طائفة "القمَّاشة بخان الخليلي" (رقم ٣٨ فى قائمة ١٨٠١)، وطائفة "قمصانجية خان الخليلي" (رقم ١٩٤). وشهد الخان تراجعًا نسبيًا، قابله ازدهار سوق الصاغة المجاور له فى نهاية القرن الثامن عشر[2].

---

(١) هناك العديد من المؤلفات التى تناولت سوق "خان الخليلي"، ونعتته بالوصف التالي: بزستان؛ فقد ذكر بريمون أنه "بناء أثرى رائع على هيئة قصر فخم يقع فى ثلاثة طوابق يغطيها الرخام المصقول ذى الأشكال المربعة": BRÉMOND, Viaggi, 45-6. كما ذكر دومرن أنه "لا يقل جمالاً أو فخامة عما وجده فى القسطنطينية": DUMONT, Nouveau Voyage, 306 . ولنذكر على سبيل المثال عددا من المؤلفات التى تناولت "خان الخليلي":

- LÉON L'AFRICAIN, Description de l'Afriaque, III, 355; DAVITY, Description générale de l'Afrique, 269; THÉVENOT, Relation d'un voyage, 272; LE BRUN, Voyage au Levant, 213; FERMANEL, Le Voyage d'Italie et du Levant, 416;

(٢) من بين تجار الأقمشة الذين استطعنا رصد تركاتهم بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨، وجدنا أربعة تجار كانوا يعملون بهذا السوق، وتشكل ثرواتهم ٥% من قيمة الثروات الكلية.

وقد ورد فى وثائق المحاكم أن سوقى الحمزاوى وخان الخليلى قد ضما بصفة إجمالية أكثر من خمسى تجار الأقمشة، وما يقرب من ثلثى حجم ثروات هؤلاء التجار[1]. ونستخلص من هنا حجم الدور الثانوى الذى كانت تضطلع به بقية الأسواق الأخرى؛ فقد استمر بيع الأقمشة المحلية بصفة خاصة (ولا سيما أقمشة المحلة الكبرى) فى سوق أمير الجيوش (المعروف باسم سوق مرجوش) الذى كان يجتذب العديد من تجار الأقاليم، وصار مقر طائفة "تجار فى الأقمشة" التى تحمل رقم ١٢٥ فى قائمة ١٨٠١، غير أن متوسط تركات تجار هذا السوق كان يقل أربع مرات عن تجار القاهرة. وسرعان ما ازدهر حى الجمالية المجاور عند نهاية القرن السابع عشر، بسبب تطور نشاط التجارى الذى يديره الشوام بالقاهرة، حيث كان يتم بيع الأقمشة المحلية (وكالة الخيش 5 F 344- طائفة "تجار أمتعة السفر...بالفيوم... والجمالية" رقم ٢٣٠ فى قائمة ١٨٠١)، والأقمشة المستوردة (بيع الأقمشة القطنية المستورد من نابلس فى وكالة التفاح). وهناك عدد من الأسواق التى لعبت دورًا ثانويًا للغاية، وتقع بالقرب من الجامع الأزهر وجامع المؤيد فى حى الجدرية: ورد ذكر وكالتين للملاءات كتاب "وصف مصر" (262 L/M 6; 270 L 6) الذى أشار إلى بيع الأقمشة المتواضعة فى سوق المؤيد (299 L 7).

وكان دور الأسواق الواقعة خارج القاهرة محدودًا للغاية على صعيد تجارة الأقمشة؛ فلم يكن هناك سوى عدد قليل من تجار الأقمشة الذين تقل ثرواتهم كثيراً عن تجار القاهرة، ولم نجد فى وثائق المحاكم سوى أربعة تجار من إجمالى ٦٠ تاجرًا (١% من قيمة الثروات الكلية) بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠؛ وعشر تجار من إجمالى ٧٨ تاجرًا (٣,٧% من حجم الثروات) بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨. وكان السوق الرئيسى يقع بالقرب من جامع ابن طولون بحى المغربلين (سوق المغاربة: 8 V 136, 144 V 8، ووكالة المغاربة: 8 V 137)، حيث يتم بيع المنتجات الواردة من شمال أفريقيا بصفة خاصة. كما أشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود وكالة للملاءات (8 V 138) وتجار الأحزمة (V 157) بالقرب من جامع ابن طولون. وتوجد

---

(١) بواقع ٢٧ من إجمالى ٦٠ تاجرا للأقمشة (٤٥%) بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠(بلغت نسبة ثرواتهم ٦٠%)؛ و٣٢ من إجمالى ٧٨ تاجرا (٤١%) بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨(بلغت نسبة ثرواته ٦٤%).

فى هذه المنطقة طائفة "المغاربة بسوق الأحرمة" التى جمعت بين التخصص الطبوجرافى والمهنى والوطني. غير أن تجار الأقمشة المغاربة كانوا يتسمون بالفقر الشديد، ويعادل متوسط ثرواتهم عُشر متوسط ثروات تجار القاهرة. ووجدنا كذلك عددًا آخر من أسواق بيع الأقمشة عند تحت الربع والدرب الأحمر (وكالة الملاءات: 5 N 194)، وفى الرميلة (وكالة القماش: 6 S/T 6، وطائفة "القماشين بالرميلة")، ودرب الجماميز الذى انتقل تجاره إلى سوق لاشين عام ١٧٨٧ N 169) 8)[١]، وباب الشعرية بصفة خاصة حيث شهد فى نهاية القرن الثامن عشر بيع الأقمشة المحلية، وهو السوق الذى اطلعنا على حجم نشاطه فى صناعة وتجارة المنسوجات.

نسج الحرير وتجارته، والعقادة

يعد الحرير من منتجات الرفاهية التى يتم استيرادها من الخارج لتوفير مستلزمات حرفة نشطة يعمل أفرادها فى عدد من القاعات التى يقع معظمها داخل نطاق مدينة القاهرة، بالقرب من شارع القصبة[٢] وفى منطقة الجمالية. كما تركز مصابغ الحرير أيضًا داخل مدينة القاهرة بالقرب من مناطق البيع 105 K 7, 106 K) 7, 122 K 7; 402 L 6; 77 F 6). والحالة الاستثنائية الوحيدة لهذا التمركز الشديد تتمثل فى القاعات الواقعة بالقرب من قنطرة سنقر (P 10)

لم يختلف كثيراً مركز تجارة الحرير عما كان عليه إبان العصور الوسطى؛ فقد ذكر المقريزى أن سوق الحريرية كان يقع فى المكان الذى شهد انفصال البندقيين عن القصبة[٣]. وقد ضم هذا الموضع ذاته سوق الهرامزة الذى

---

(١) الجبرتي، جـ٢، ص.١٥٢.

(٢) وجدنا فى وثائق المحاكم عشر قاعات كان من بينها ثمانى قاعات داخل القاهرة، وقاعتان فى قنطرة سنقر. وقد حدد كتاب "وصف مصر" موضع نسج الحرير فى 5 F 336، وغزله فى 125 I/K 7، أى داخل نطاق مدينة القاهرة أيضًا.

(٣) المقريزي، جـ١، ص.٣٧٤؛ جـ٢، ص.١٠٢؛ ترجمة كازانوفا، جـ٤، ص.٧٤. انظر كذلك: RAVAISSE, Essai sur l'histoire, I, 436.

جمع حريرية القاهرة منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى بداية القرن الثامن عشر (بالقرب من 174/194 K 6)[١]. وقد ثبت وجود شارع "تربيعة الحرير" منذ بداية القرن السابع عشر، حيث صار يضم سوق الحريرية الرئيسى بعد اختفاء سوق الهرامزة نهائيًا نحو عام ١٧٣٠، وكانت تقع جهة الجنوب (26 K 6)؛ وقد صمد جزء من هذا الشارع الضيق المزدحم بعد فتح شارع الأزهر الكبير، وبات يحمل دوماً اسم "سوق التربيعة" أو "تربيعة سوق الحريريين" أو "سوق التربيعة بالحريريين"، كما صار يضم أفراد طائفة "الحريريين"[٢].

وتمركز في القاهرة وعلى طول شارع القصبة عدد من الحرف التى تقترب من الحرف السابقة، ويجب تصنيفها فى إطار الحرف الخاصة بمنتجات الرفاهية، مثل حرف العقادين والقصبجية . وقد سار أيضًا موضع هذه الحرف باتجاه الجنوب منذ العصر المملوكي؛ فقد حدد المقريزى مكان الزراكشة فى موضع إقامة خان الخليلى فيما بعد (I 5)[٣]. وخلال القرن الثامن عشر، كان سوق "العقادين البلدي" (رقم ٢٢ فى قائمة ١٨٠١) يوجد إلى الجنوب من الغورية (173 k 6)، بينما ضم حى الشوائين "القصبجية" و"العقادين الرومي"، وإن كان اسم الحى لا صلة له بالشوائين الذين غادروه منذ فترات طويلة (176 L 6, 278 L 6). ويتضح من خلال هذا الابتعاد النسبى عن وسط المدينة مدى تراجع الحرف التى كانت تتمتع بقدر من الازدهار فى فترات سابقة، بل إن أوليا شلبى لم يذكر سوى ستة حوانيت فحسب تخص الزراكشة[٤].

---

(١) أشارت بعض وثائق المحاكم إلى وجود سوق الهرامزة "بالوراقين" (174 K 6)، أسفل مسجد الأشرفية (194 K 6).

(٢) حملت هذه الطائفة أيضاً اسم "طائفة التربيعة"؛ وهى طائفة تجار الحرير رقم ٤٧ فى قائمة عام ١٨٠١. وكان شارع التربيعة يضم حوانيت ثمانية حريرية من إجمالى ١٣ حريريا تمكننا من معرفة حجم تركاتهم بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨.

(٣) المقريزي، جـ١، ص.٣٦٢. انظر: RAVAISSE, Essai sur l'histoire, I, 439. وهكذا، نجد أن مكان الزراكشة كان يقع بجوار حى الصاغة، مثلهم فى ذلك مثل زراكشة حلب (SAUVAGET, Alep, 221).

(٤) أوليا شلبي، جـ١٠، ص.٣٧٠. تكاد تكون حرف "الحباكين" والرسامين" قد اختفت تماماً خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

وكانت القلانس "القاووق" من سلع الرفاهية التى يمكن الوقوف على مدى تنوعها من خلال الاطّلاع على لوحات نيبور وكتاب "وصف مصر" فى هذا الشأن، ولاسيما فيما يتعلق بأزياء الرجال؛ وقد اكتسبت أهميتها من الإعلان عن مهنة الشخص الذى يرتديها وعقيدته. وشهد عصر المقريزى تطور الأزياء المصحوب بنوع من الترف، حيث صار لكل زى دلالته الخاصة، وكان يتم بيع مختلف أنواع القلانس فى أسواق الشرابيشيين (K 6)، والنجانقجيين (I 6)، وسوق العقباعيين الذى اختفى عام ٨٢٠ (١٤١٧/١٤١٨)[١]. وفى ظل الحكم العثماني، كان يتم بيع "القاووق"[٢] داخل أسواق وسط مدينة القاهرة التى تتمثل فى الغورية وسوق القاووقجية بصفة خاصة (303 L 6). وإننا هنا بصدد حرفة كان يتمتع أصحابها بالتقدير ورغد العيش[٣]. ويبدو أن الأمور قد تغيرت تمامًا خلال القرن الثامن عشر، بسبب دخول الطربوش ميدان المنافسة بعد جلبه من المغرب؛ فقد شهدت نهاية القرن اختفاء القاووقجية وظهور الطرابيشية المغاربة بدلاً منهم، حيث استقروا فى الغورية والأسواق المجاورة لها، وحققوا ثروات كبيرة[٤]. ولعل ذلك يفسر سبب تراجع حرفة "اللبدية" التى أكد كتاب "وصف مصر" أنها كانت من أنشط الحرف خلال القرن الثامن عشر (113 K 7/8; 223 k 8; 33 T 11)، لكننا لم نجد فى سجلات المحاكم تركة واحدة تخص أحد مزاولى هذه الحرفة. كما اختفت بصورة

---

(١) المقريزي، جـ٢، ص.١٠٣، ١٠٥.

(٢) "القاووق" هو غطاء للرأس مرتفع، مغطى بالجوخ ومبطن بالقطن المكسو بقطعة كبيرة من القماش الأملس. انظر:

-NIEBUHR, Voyage, I, 129; CHABROL, Essai sur les mœurs, 413; BRETON, L'Egypte et la Syrie, I, 64.

(٣) يبدو أن الجبرتى (جـ١، ص.١٠٠) قد منح القاووقجية وضعا متميزًا فى منظومة الطوائف الحرفية. وقد بلغ متوسط ثروات القاووقجية الذين تمكننا من معرفتهم ٦٨,١٥٥ بارة ذات القيمة الثابتة بين عامى ١٦٧٩ و ١٧٠٠.

(٤) لم نجد بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨سوى اثنين من القاووقجية، حيث بلغ متوسط ثروتيهما ٣,٠٢٩ بارة فحسب، فى مقابل سبعة طرابيشية من بينهم أربعة مغاربة، وبلغ متوسط ثرواتهم ١٤٧,٢٤٦ بارة ذات القيمة الثابتة. والطربوش هو غطاء للرأس مصنوع من الجوخ، ويتم ارتداؤه فوق "الطاقية"؛ انظر: DOZY, Noms de vêtements, 251; CHABROL, Essai sur les mœurs, 415.

شبه تامة حرفة الفراء بسبب اختلاف الأذواق وتغير العادات الاجتماعية، ولا سيما أن العثمانيين لم يعمدوا مثل المماليك إلى استخدام الفراء فى تحديد الرتب الإدارية أو العسكرية. فى حين كان سوق الفرائين يقع بوسط القاهرة خلال عصر المقريزى (K 5)، أشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود ثلاث وكالات للفرائين (34 P 5; 104 P 7; 49 R 10) تقع فى أماكن متطرفة. وقد ورد ذكر عدد قليل من الفرائين فى سجلات المحاكم، حيث كان يغلب عليهم الفقر، وكان نصفهم من النصارى.

الحرف القائمة على الصناعات الجلدية[١]

الدباغة هى أساس الحرف القائمة على الصناعات الجلدية، لكن اختيار موقع المدابغ كان يخضع لعدد من القواعد صارمة؛ لأنها تستلزم وجود كميات وفيرة من المياه الجارية، وصار من الضرورى نقلها خارج أسوار المدينة[٢] بسبب الروائح الكريهة التى تنبعث منها، كما كان من الأفضل وضعها على مقربة من السلخانات التى تمدها باحتياجاتها من المواد الأولية. وانطلاقاً من كل هذه الشروط التى يصعب أحياناً تحقيقها فى آن واحد، غلب التعقيد على اختيار أماكن المدابغ بالقاهرة، وامتدت آثار هذا الوضع لتشمل عدداً من الحرف المتنوعة (الصرماتية والسروجية).

فى بداية العصر العثماني، كانت مدابغ القاهرة تقع جنوب غرب باب زويلة، بالقرب من بركة الفيل والخليج، وسط شبكة حارات الداودية، عند الحدود الخارجية للمدينة الفاطمية. وسبق أن أشرنا آنفاً إلى وجود أحد أسواق الماشية وعدد من السلخانات بالقرب من باب زويلة، حيث يمكن إمداد المدابغ باحتياجاتها من الجلود بكل سهولة. واستقر بالقرب من المنطقة ذاتها عدد من الحرفيين الذين يستخدمون منتجات المدابغ؛ مثل الصرماتية بالقرب من باب زويلة، والسروجية (P 7)، والقِرَبية (N 7). غير أنه صار من العسير الإبقاء على المدابغ فى

(١) انظر الخريطة رقم ٥.

(٢) ينطبق الأمر ذاته على حلب على سبيل المثال (SAUVAGET, Décrets mamelouks, III, 16). انظر بصدد أماكن المدابغ بفاس: LE TOURNEAU, Fès, 347.

هذه المنطقة بسبب الامتداد العمراني الذى شمل الجزء الواقع جنوب القاهرة، وتحول بركة الفيل إلى أحد الأحياء الأرستقراطية[١]؛ مما استلزم نقلها إلى منطقة باب اللوق. لكننا نجهل تاريخ نقل المدابغ من أماكنها، ولعل الدباغين قد غادروا هذه المنطقة بشكل تدريجي، دون إقدام المسئولين على إخراجهم بصورة رسمية. وأوضح على مبارك باشا حقيقة هذا الأمر على نحو جيد، حيث ذكر أن الزيادة السكانية بالقاهرة أجبرت الأهالى على الإقامة بهذا الحى الذى كان يقطنه الدباغون آنذاك، ثم تعددت الشكاوى بسبب انبعاث الروائح الكريهة، وصار من الضرورى نقل المدابغ التى ذكر أنها قد تمت على ما يبدو عند نهاية القرن السادس عشر (١٥٩٢-١٦٨٧)[٢]. وهناك وثيقة فى سجلات المحاكم يرجع تاريخها إلى عام ١٦٦٣، وتتناول مسألة "المدابغ الجديدة" بباب اللوق و"المدابغ القديمة"، وهى أقدم وثيقة عثرنا عليها، حيث تجعلنا نعتقد أن عملية نقل المدابغ قد تمت نحو عام ١٦٥٠[٣]. وفضلاً عن التواجد خارج نطاق المناطق العمرانية، كان مكان المدابغ الجديد يمتاز بالعديد من الخصائص، مثل وقوعه بالقرب من بركة السقائين وخليج المغربى (ونهر النيل الذى يمتد على مسافة ٨٠٠ متر من هذه المنطقة حيث يمكن إحضار الجلود حينما تتعرض البركة أو الخليج للجفاف)، ووجود العديد من السلخانات الكبيرة بباب اللوق، وسهولة الاتصال ببولاق المعنية بتجارة الجلود. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، صارت منطقة باب اللوق تضم المدابغ الرئيسة (127 M/N 15; 114 O 14)، كما ظلت بعض هذه المنشآت قائمة فى حى الداودية الذى حمل اسم حى "المدابغ" حتى القرن التاسع عشر (155 O 8; 154 O 8). وكان يتم كذلك إعداد الجلود بالقرب من باب زويلة (وكالة العسل الأبيض: 339 N 7)، وفى حى الجمالية (المدابغجية: 123 F/G 4/5)؛ كما كان الإدمية يعملون فى خط الركن المخلق

---

(١) انظر المقال الذى أعددناه بهذا الصدد: Quartiers de résidence, 61, 72.

(٢) على باشا، الخطط، جـ٣، ص.٦٣-٦٤.

(٣) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٤٩، ص.٤٧ (٢ ذو القعدة ١٠٧٣/٨ يونيو ١٦٦٣): تتناول هذه الوثيقة أمر على المدبغجى الذى كان يقيم فى "خط المدابغ القديمة"، ويمتلك "حاصلا" فى "المدابغ الجديدة"؛ مما جعلنا نعتقد فى حداثة عملية النقل تلك. وأشار على مبارك باشا إلى إحدى الحجج التى ترجع إلى عام ١٠٧٢/١٦٦١-١٦٦٢، وتتناول مسألة "خط المدابغ الجديدة" (الخطط، جـ٤، ص.٩٩).

الواقع بجوار هذه المنطقة (G H 6). وكانت تتم عملية دباغة الجلود باستخدام مجموعة من الأساليب البدائية، داخل عدد من الأفنية الفسيحة التى يتراوح عدد العاملين بها بين مائتين وثلاثمائة شخص[١]. واستقرت تجارة الجلود بالقاهرة فى حواصل الجمالية (وكالة التفاح: 325 G 5; 323 G 5).

وكان هناك العديد من القوافين الذين اتسمت حرفتهم بالتخصص الشديد، حيث أشار أوليا شلبى إلى وجود ثمانى طوائف[٢] تجمع أبناء هذه المهنة من التجار والصناع، كما وجدنا فى وثائق المحاكم خمس طوائف من تلك التى ذكرها أوليا شلبي. وعلى الرغم من ذلك التخصص المهنى الشديد وكثرة أعداد الورش الخاصة بالقوافين، فإنهم قد تجمعوا داخل حدود مدينة القاهرة. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ضم الجزء الواقع جنوب باب زويلة المركز الرئيسى لصناعة الأحذية وتجارتها، ولعل ذلك يرجع إلى قرب هذه المنطقة من المدابغ قبل نقلها إلى باب اللوق؛ ونحو عام ١٦٥٠، كان الأمير رضوان يقيم بجوار هذه المنطقة حيث أنشأ السوق الذى يمكن أن نراه حاليًا، وظلت "قصبة رضوان" تحتفظ حتى يومنا هذا بتخصصها فى هذه الحرفة. فقد كانت مقر طائفة القوافين (الصرماتية)، بل ضمت القصبة والأماكن المحيطة بها الحوانيت الخاصة بعشرة قوافين من بين سبعة عشر قوافا استطعنا تحديد أماكنهم بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨ من خلال الإطلاع على سجلات المحاكم. وحرى بنا أن نذكر بعد ذلك خان الخليلي، وإن كان يأتى فى مرتبة متأخرة عن القصبة، على الرغم من أن "وصف مصر" قد أشار إلى وجود سوق للصرماتية فى الخان (245 I 6)، بل أكد وجود طائفة "القوافين بسوق الخليلي). وضم حى الفحامين كذلك إحدى الطوائف المتخصصة فى صناعة أحذية المغاربة (رقم ١٠٠ فى قائمة ١٨٠١).

وكان التمركز الجغرافى لدى السروجية أكثر حدة مما أوضحناه لدى القوافين. فقد وجدنا فى وثائق المحاكم ١٤ سروجيًا يقيم ١١ منهم فى حى قوصون (P 7) إلى الجنوب من قصبة رضوان، فى منتصف الطريق بين باب زويلة

---

(١) أوليا شلبي، جـ١٠، ص٣٧٣. وصف مصر، شرح اللوحات: XXVI-4، الدباغ.

(٢) أوليا شلبي، جـ١٠، ص٣٧٣.

والرميلة. والتجمع الشديد فى هذا المكان يرجع إلى قربه من المدابغ التى تمد الحرفيين باحتياجاتهم من المواد الأولية، ووجوده إلى جوار القلعة التى تضم العسكر أكبر مستهلكى السروج. بل إن العديد من أهل الحرف القائمة على الصناعات الجلدية قد آثروا مغادرة وسط المدينة– قبل عصر المقريزى ذاته– بغية الاقتراب من منطقة القلعة؛ فقد حل الشواءون نحو عام ٧٠٠ هجرياً (١٣٠٠) محل السراجين والشرانحيين (الذين استقروا فى الموضع L 6)، وشهد العصر ذاته نقل تجار الحمالات الجلدية خارج باب زويلة؛ كما تلاشى وجود اللجامين من منطقة الغورية (K 6) فى فترة لاحقة أعقبت عام ٨٠٦/١٤٠٤، ولعل ذلك يرجع جزئيًا إلى بعض الأسباب الاقتصادية[١].

وكما سنرى فيما بعد فإن الأسباب ذاتها دفعت أصحاب بعض الأنشطة المرتبطة بالسروجية إلى الاستقرار خلال العصر العثمانى فى مناطق لا تبعد كثيرًا عن القلعة التى تضم الزبائن المنتظرين؛ مثل البرادعية (192 N 5)، والقبورجية (الذين يشتغلون بمعدات الخيول) (24 Q 6, 14 S 6)، والشُكالية (3 T 6)، والمرحلية (6 T 6).

٣. الأنشطة التجارية الكبيرة ومنتجات الرفاهية

تضم هذه المجموعة عددًا من الحرف القائمة على المنتجات الغذائية غير الأساسية (البن، والتوابل، والسكر)، وشغل المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، والحرف المتخصصة فى صناعة وبيع المنتجات المقصورة على الأثرياء (منتجات الرفاهية). وعلى الرغم من التنوع الشديد الذى يغلب على هذه الحرف، فإن هناك عدد من السمات المشتركة التى تجمع بينها؛ مثل التمركز الجغرافى الشديد، والتواجد إلى جوار الأسواق الحيوية بمدينة القاهرة[٢].

---

(١) المقريزي، جـ١، ص.٣٧٣؛ جـ٢، ص.١٠٠.

(٢) انظر الخريطة رقم ٦.

احتلت تجارة البن والتوابل بالجملة مكانة هائلة فى الحياة الاقتصادية بالقاهرة؛ فقد وجدنا ما يزيد على ٦٢ خاناً ووكالة تتصل أنشطتها بهذه التجارة، بواقع ربع أماكن تجارة الجملة التى تمكننا من رصدها فى العاصمة. وقد تركزت بشدة أماكن هذه التجارة فى المدينة القديمة على جانبى شارع القصبة، وعلى الجهة الشرقية منه بصفة خاصة، وتقع حدود هذا النشاط التجارى بين الغورية جنوباً والجمالية شمالاً. غير أن التنقل المستمر كان يغلب بصورة نسبية على حركة الأسواق الرئيسية المتخصصة فى تجارة البن والتوابل. بين عامى ١٦٥٠ و١٨٠٠، انتقل مركز هذه التجارة داخل القاهرة من المثلث الذى يحده الأزهر والحمزاوى وخان الخليلي، ليتخذ مكانه شمالاً فى المنطقة الواقعة بين الجمالية وباب النصر، حيث بدأ يذيع صيته عند نهاية القرن السابع عشر، وتأكدت شهرته خلال القرن التالي. وعلى الرغم من عدم الإعلان صراحة عن أسباب نقل هذا السوق، فإننا نعتقد أن السبب يرجع إلى كون حى الجمالية يتميز بموقع جغرافى يقع بالقرب من الباب الشمالى لمدينة القاهرة الذى تعبره قوافل البن والتوابل؛ كما تعاني منطقة وسط المدينة من حالة ازدحام شديد يصعب معها إيجاد أماكن شاغرة أو مجرد التجول بسهولة ويسر، وهو ما استلزم التوجه نحو منطقة ذات كثافة تجارية أقل.

وظل أحد أجزاء القصبة بين الفحامين (L 6) والصاغة (I 6) يشكل مركز تجارة البن والتوابل خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. فقد ضمت خانات هذه المنطقة ما يقرب من ربع أو ثلث تجار البن الذين يمتلكون ثلث حجم ثروات تجار البن بأكملهم؛ غير أن هذه النسبة قد اختلفت بصورة طفيفة بين عامى ١٦٥٠ و١٧٩٨[١]. وبلغت منطقة الغورية- حيث تباع الأقمشة الهندية كما سبق أن ذكرنا- ذروة ازدهارها فى منتصف القرن الثامن عشر؛ وظل خان الباشا (160 K 6) على مدار القرنين السابع عشر والثامن عشر أحد الأماكن الرئيسية التى

---

(١) ضمت وكالات وخانات القصبة ٣١,٦% من إجمالى تجار البن والتوابل بين عامى ١٦٦٣ و١٧٠٠(بلغ حجم ثرواتهم ٢٩,١% من قيمة الثروات الكلية)؛ و٢٥,٣% بين عامى ١٧٠١ و١٧٥٠ (بلغت نسبة ثرواتهم ٤٤,٧%)؛ و٢٧,١% بين عامى ١٧٥١ و١٧٩٨(بلغت نسبة ثرواتهم ٣١,٤%).

تضم حواصل تجار البن، حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد وكالة ذو الفقار كتخدا[١]. كما ازدهر حي البندقيين على نحو كبير خلال القرن السابع عشر وعند بداية القرن الثامن عشر. وصار خان الحمزاوى (27 K 7) بالتالى من المراكز الرئيسية لتجار التوابل؛ فقد أنشأ هناك محمد الداده وكالته الصغيرة فى المنطقة المتاخمة للخان؛ وأصبح هذا الحى من الأماكن المفضلة لإقامة هؤلاء التجار حتى نهاية القرن الثامن عشر، مثل أحمد بن عبد السلام الذى تولى منصب شاهبندر التجار نحو عام ١٧٩٠، وأحمد المحروقي الذى خلفه فيما بعد[٢]. غير أن أهمية الحمزاوى بشأن تجارة البن قد شهدت قدراً من التراجع، فى حين بدأت منطقة الصاغة تشهد حالة من الازدهار، وأخذ نشاطها يتزايد على مدار القرن الثامن عشر، في الجزء المحيط بوكالة الدنوشرى (238 I 6) التى تم تشييدها قبل عام ١٧٣٠[٣].

وذاع صيت حى الأزهر كأحد مراكز تجارة البن والتوابل خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر، حيث نجد ما يقرب من ٣٠% من تجار البن والتوابل الذين تحتل ثرواتهم النسبة ذاتها من إجمالى الثروات. وصار كل من خان/وكالة الزراكشة (164 K 5) وخان المصبغة (بالقرب من 229 K 5) من أهم المناطق الخاصة ببيع البن. ويبدو أن هذا الحى قد فقد الكثير من أهميته عند نهاية القرن الثامن عشر[٤].

---

(١) استطعنا تحديد أماكن ١٤ تاجراً (يبلغ العدد الإجمالى ٢٨٣ تاجراً) فى خان الباشا بين عامى ١٦٦١ و١٧٩٨، وبلغت قيمة ثرواتهم الكلية ٨,٩٧١,٤٠٠ بارة ذات القيمة الثابتة من إجمالى ١٩٦,٠١٢,٩٠٤ بارة تشكل حجم ثروات تجار البن خلال تلك الفترة.

(٢) انظر المقال الذى أعددناه تحت عنوان: "أحمد بن عبد السلام" Ahmad ibn ʻAbd al-Salām.

(٣) كُتب هذا الاسم على النحو التالى فى كتاب "وصف مصر": Dānūšārī. غير أنه لم يرد ذكره فى وثائق المحاكم قبل عام ١٧٣٥، وكان يحمل اسم "الخان" فيما مضى.

(٤) بين عامى ١٦٦١ و١٧٠٠، وجدنا أن ٢٦,٣% من هؤلاء التجار كانوا يعملون بحى الأزهر (بلغت نسبة ثرواتهم ٣٣,٨)؛ ثم ارتفعت هذه الأرقام لتصل إلى ٣٤,٤% و٢٥,٨% بين عامى ١٧٠١ و١٧٥٠؛ لكنها تراجعت لتصبح ٨,٣% و٢,١% بين عامى ١٧٥١ و١٧٩٨. وهكذا، نلاحظ بصفة إجمالية وجود ١١ تاجراً فى خان الزراكشة بين عامى ١٦٦١ و١٧٩٨، حيث بلغ إجمالى حجم ثرواتهم ٥,٠١٣,٦٥٨ بارة ذات القيمة الثابتة؛ وعشرة تجار فى خان المصبغة، حيث بلغت قيمة ثرواتهم ٧,٠٥٥,١٢٣ بارة.

وبلغ خان الخليلي كذلك قمة ازدهاره خلال القرن السابع عشر، حيث ضم قرابة ٢٠% من التجار (بلغت نسبة ثرواتهم ٢٠% من القيمة الكلية) الذين استقروا بالخان وزاولوا تجارتهم في الوكالات أو الخانات المحيطة به. غير أن أهمية هذا الخان قد تراجعت بعض الشيء فيما بعد، ولاسيما خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، لكنه ظل أحد أسواق القاهرة[١] الرئيسية حتى عام ١٧٩٨، وهو ما يؤكده حجم نشاط وكالة/خان جعفر أغا (5 H/I 226) على مدار تلك الفترة بأكملها[٢].

ولم نجد أية إشارات لوكالات الحي الكائن بين الجمالية وباب النصر في وثائق تركات هؤلاء التجار قبل عام ١٦٧٣ (وكالة الفراخ على مقربة من باب النصر: 334 F 5)؛ وقد تم إنشاء وكالة (ذو الفقار) عام ١٦٧٣ (290 G 5) التي ظلت حتى نهاية القرن التالي المركز الرئيسي لتجارة البن بالقاهرة[٣]. وخلال الحقبة ذاتها تم إنشاء الوكالتين المجاورتين، وهما وكالة عباس أغا (304 G 5) التي أقيمت عام ١٦٩٤، ولم يتبق منها حالياً سوى الباب الخاص بها، ووكالة بازرعه التي أقيمت في نهاية القرن السابع عشر (وكالة "الكخيا" في كتاب "وصف مصر": 303 G 5)، والتي مازالت تحتفظ بواجهتها، ويمكن التعرف على نظامها الداخلي على الرغم من تشويهه بفعل بعض الأبنية العشوائية[٤]. وخلال النصف الثاني من

---

(١) استقر بالخان ٢٢,٨% من عدد تجار البن والتوابل بين عامي ١٦٦١ و١٧٠٠ (بلغت نسبة ثرواتهم ٢٠,٢% من إجمالي ثروات التجار)؛ و٨,٨% من هؤلاء التجار بين عامي ١٧٠١ و١٧٥٠ (٤,٢% من حجم الثروات)؛ و٢٠,٨% بين عامي ١٧٥١ و١٧٩٨ (١١,٣% من حجم الثروات الكلي).

(٢) خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٦٦١ و١٧٩٨، وجدنا في وثائق المحاكم ١١ تاجراً يزاولون أنشطتهم في وكالة جعفر أغا، وبلغ الحجم الإجمالي لثرواتهم ٤,٧٩٩,١٣٥ بارة ذات القيمة الثابتة.

(٣) ورد ذكر وكالة ذو الفقار لأول مرة في وثائق المحاكم عام ١٦٨٣ (محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٦١، ص.٧٤). وقد استطعنا رصد ١٤ تاجرا يعملون في هذه الوكالة بين عامي ١٦٦١ و١٧٩٨، وبلغت قيمة ثرواتهم الكلية ٩,٠١١,٢٠٠ بارة ذات القيمة الثابتة.

٤) يرجع تاريخ هذه الوكالة إلى القرن السابع عشر-الثامن عشر، وفقاً لما ورد في: Comité (XXXVII, 1933/5; XXXVIII, 19). غير أنه ورد ذكرها لأول مرة في وثائق المحاكم عام ١٧٦٧، حيث كانت تحمل اسم وكالة "المرحوم حسن كتخدا" (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ١٨١، ص.٤٧).

القرن السابع عشر (بين عامى ١٦٦١ و١٧٠٠)، كان ١٠,٥% من عدد التجار محل الدراسة يمارسون نشاطهم فى هذا الحى (بلغت نسبة ثرواتهم ٩,٦% من إجمالى الثروات). وارتفعت هذه الأرقام لتصبح ٣١,٦% من إجمالى عدد التجار (بلغت نسبة ثرواتهم ٢٣,٥%) بين عامى ١٧٠١ و١٧٥٠، و٢٩,٢% بين عامى ١٧٥١ و١٧٩٨ (بلغت نسبة ثرواتهم ٣٨,٢%). وخلال تلك الفترة، صار حى شمال القاهرة مركز تجارة البن بالجملة، حيث أقام به تاجر البن محمود محرم (287 G 4) الذى تولى منصب شاهبندر تجار القاهرة، وتوفى عام ١٧٩٥، وكان مسكنه يقع بجوار المسجد الذى تولى ترميمه عام ١٧٩٢ فى شارع الجمالية الرئيسي[١]. وتم إنشاء مبنى تجار مكة خلال السنوات الأخيرة من القرن، فى منطقة قريبة من حى الجمالية، على بعد خمسين مترًا من سور القاهرة خارج باب الفتوح، وهو منزل رائع بلغت تكلفته ٣٠,٠٠٠ باتاك (٢,٧٠٠,٠٠٠ بارة نقداً عام ١٧٩٨)[٢].

واستقرت التجارة الأفريقية فى وسط القاهرة، حيث اختلفت أماكنها بصورة طفيفة منذ عصر المقريزي؛ فقد كان خان مسرور الصغير يعد "سوق الرقيق" الرئيسى (يقع تقريباً في: 191 K/I 6, 192 K/I 6, 193 K/I 6)[٣]. وفى بداية القرن السادس عشر، أقام السلطان سوقًا للرقيق بالقرب من خان الخليلي، ليحل محل السوق القديم (بالقرب من: 404 I 6)[٤]. وعند نهاية القرن الثامن عشر، ظل السوق فى مكانه: كانت وكالة الجلابة (191 K/I 6, 192 K/I 6) ووكالة الجلابة

---

(١) تم تصنيف هذا المسجد أثريا تحت رقم ٣٠. انظر: على باشا، الخطط، جـ٢، ص.٧٤؛ جـ٥، ص.١١٠.

(٢) انظر: Vincennes, B 6 50, 14 et 28 août 1800; 18 et 26 novembre 1800. قام الفرنسيون بهدم هذا المنزل حينما قرروا التخلص من أسوار القاهرة.

(٣) المقريزي، جـ٢، ص.٩٢. ذكر رونيه RHONÉ (l'Egypte à petites journées, 260) أن "خان مسرور" القديم كان يقع مكان خان الحمير (وهو بلا شك وكالة الحمير التى ورد ذكرها فى "وصف مصر": 193 K 6)، أى بالقرب من وكالة الجلابة التى ورد ذكرها أيضاً فى "وصف مصر".

(٤) ابن إياس، جـ٤، ص.٤٠٤؛ جـ٥، ص.٩٢. يبدو أن هذا المكان هو الذى شهد على الأرجح إقامة "وكالة الجلابة الصغرى" التى تقع جنوب خان الخليلي.

الصغرى (404 I 6) بمثابة المركزين الرئيسيين لبيع الرقيق الأسود بصفة خاصة، وغيره من المنتجات الأفريقية بصفة عامة (العاج، والصمغ، والتبر،...الخ)[١]. وقد تخصص سوق خان الخليلي بصفة خاصة في بيع الرقيق الأبيض ولا سيما الرقيق الوارد من القوقاز وجورجيا (وكالة كوشوك: 223 I 5؛ وخان جعفر: 226 H/I 5)، على غرار ما كان يحدث خلال القرن الخامس عشر[٢]. وأشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود وكالتين من وكالات الجلابة، حيث توجد إحداهما خارج باب الفتوح (388 D 5)، بينما توجد الأخرى خارج باب الشعرية (309 E 8)، ولعلهما كانتا تستخدمان كمحطة يتوقف عندها تجار أفريقيا في أثناء توجههم إلى القاهرة. غير أنه توجد حالة خلط بين تجارة السودان وتجارة البن والتوابل.

وكان هناك عدد هائل من المتسببين المعنيين بتجارة التوابل في القاهرة، وقد تجمع أكبر عدد من العطارين داخل العاصمة بالقرب من أسواق الجملة، على الرغم من انتشارهم على نحو هائل في مختلف الأحياء، وهو ما لا يدعو للدهشة على الإطلاق بسبب ارتباط هذا النشاط بتجارة المواد الغذائية؛ فقد امتلك سبعة عطارين من إجمالي ١١ عطارًا حوانيتهم داخل القاهرة بين عامي ١٦٧٩ و١٧٠٠؛ ولم تختلف هذه النسبة (١٣ من إجمالي ٢٥ عطارًا) بعد مرور قرن من الزمان. وخلال هذه الفترة الزمنية، انتقل مركز نشاط العطارين من مكانه. ففي نهاية القرن السابع عشر، تجمع معظم العطارين الذين يعملون بالقاهرة (خمسة من إجمالي سبعة) داخل حي الفحامين (282 L 6) والشوائين (285 L 6)؛ ولم تعد لأسماء هذه الأحياء أية صلة بطبيعة الأنشطة التي تتضمنها. وأشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود سوق العطارين (302 L 6) في مكان سوق العطارين والوراقين الذي ذكره المقريزي[٣]. وانطلاقًا من ارتباط العطارين بالأحياء التي ضمت معظم

---

(١) انظر بصفة خاصة الجبرتي، جـ٤، ص.٣١٤، و JOMARD, Ville du Kaire, 721. انظر كذلك قصص الرحالة التاليين:

- BREMOND, Viaggi, 46; THÉVENOT, Relation d'un voyage, 272; JOUVIN DE ROCHEFORT, Le Voyageur, 36; NERVAL, Voyage en Orient, I, 274-5.

(٢) ابن إياس، جـ٣، ص.٩٦.

(٣) المقريزي، جـ١، ص.٣٧٤.

أفرادهم، شاع استخدام اسم الحى للإشارة إلى طوائفهم، كأن يقال "طائفة سوق الفحامين" أو "طائفة الفحامين". وفى نهاية القرن الثامن عشر، كان معظم العطارين (١٠ من إجمالى ١٣ عطارًا بالقاهرة) يقيمون فى حى البندقيين (30 K 6) الذى تخصص فى تجارة المواد الغذائية[١] إبان عصر المقريزي، وأشار إليه الجبرتى باعتباره سوق "العطارين"[٢] بصفة عامة. غير أننا لم نجد تفسيرًا واضحًا لنقل العطارين مسافة مائتى مترًا جهة الشمال. وكان الماوردية الذين يرتبط نشاطهم بالعطارين يزاولون أعمالهم فى المنطقة ذاتها "التربيعة" عند منتصف الطريق بين الفحامين والبندقيين[٣].

شغل المعادن النفيسة، وأعمال الصرافة

كان هناك ارتباط وثيق بين شغل المعادن النفيسة وأعمال الصرافة، لأن كلا النشاطين يتعلقان بالمعادن النفيسة، وكلاهما يشكلان أحد المجالات التى تخضع لسيطرة الأقليات اليهودية والنصرانية، حيث كانت تضطلع بدور هام فى هذا الشأن، وهو ما أثر بالتالى على اختيار أماكن مزاولة مثل هذه الأنشطة. وكان الثبات هو السمة الغالبة على الأماكن الجغرافية التى استقرت بها الأنشطة الحرفية الخاصة بشغل الذهب والفضة وأعمال الصرافة فى وسط مدينة القاهرة[٤]، على غرار ما شهدته الكثير من المدن الإسلامية الأخرى. وكان يرتبط اختيار مثل هذا المكان بأهمية المعادن النفيسة فى المعاملات التجارية الكبيرة التى تركزت فى أحد أجزاء شارع القصبة بين الغورية وخان الخليلي. وقد تضمن هذا الجزء ذاته

---

(١) المقريزي، جـ٢، ص.١٠٤. أطلق كل من المقريزى وابن إياس على هذا الحى اسم "البندقيين"، وهو الحى ذاته الذى وجدناه لدى الجبرتي. وقد كتب اسمه بالطريقة نفسها فى وثائق المحاكم، بينما وجدناه فى كتاب "وصف مصر" على النحو التالي: Bunduqaniyâ.

(٢) الجبرتي، جـ٢، ص.١٤١، ١٦٩؛ جـ٤، ص.٢٢٤. وكان يوجد عدد من العطارين فى هذا القطاع خلال عصر ليون الأفريقي، انظر:

- LÉON L'AFRICAIN, Description de l'Afrique, III, 355.

(٣)JOMARD, Ville du Kaire, 702. WILKINSON, Modern Egypt, 252.

(٤) انظر بصدد هذا الموقع المتوسط: SAUVAGET, Alep, 120, 220.

الخانات التى تستقبل الجلابة الأفارقة الذين يمدون مصر بحاجتها من التبر. كما كانت هذه المنطقة تقع بجوار حـــارة اليهود التى يسكن بها أفراد هذه الطــائفة (135 H 7,17,18).

وكان الصياغ يتواجدون خلال القرن الثامن عشر فى المنطقة ذاتها التى أشار إليها المقريزى باعتبارها حى الصاغة الذى لم تتغير شوارعه كثيرًا منذ العصر الأيوبي[١]. وكانت حوانيت معظم الصياغ والجواهرجية الذين تمكنّا من معرفة أماكن عملهم، تقع فى حى الصاغة (48 I 6): ١١ من إجمالى ١٢ حرفيًا ورد ذكرهم في وثائق المحاكم. وداخل هذا النطاق الضيق، أشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود الصاغة فى المكان رقم 46 H 6، ووكالة الخطيب (57 H 7)، وخان أبو طاقية (بالقرب من 59 H 6)؛ فضلاً عن وجود وكالة الجواهرجية (243 I 6)، وسوق الجواهرجية (246 I 6). وتعد حالة الصاغة من أكثر حالات التمركز الجغرافى التى يمكن ملاحظتها بالقاهرة[٢].

كان الصرافون أكثر انتشارًا فى أرجاء المدينة لأسباب فنية يمكن فهمها بكل سهولة ويسر؛ فقد أشارت وثائق المحاكم إلى وجود الصرافين فى معظم الأسواق التجارية الكبيرة بالعاصمة: الجمالية، وخان الخليلي، وباب الشعرية، وقنطرة سنقر، وحنفي، وقناطر السباع، وطولون، وقوصون، وسوق السلاح...الخ. كما نجد عدد كبير منهم عند باب زويلة والرميلة. غير أن القاهرة كانت تضم بطبيعة الحال مركز الصرافة الرئيسي، بالقرب من القصبة بين الصاغة التى تتدفق عليها المعادن النفيسة وحى اليهود، حيث كان ينتمى العديد من الصرافين إلى هذه الطائفة[٣]. وكانت الوكالتان المتخصصتان فى أعمال الصرافة تقعان فى الشارع

---

(١) المقريزي، جـ٢، ص.١٠٢. انظر كذلك:

- RAVAISSE, Essai sur l'histoire, I, 439, 445. RHONÉ, L'Egypte à petites journées, 260. CLERGET, Le Caire, II, 277-9.

(٢) أشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود "الصاغة الأقباط" فى المكان التالي: 60 T 7.

(٣) لكننا لم نجد فى وثائق المحاكم ما يعضد قول جومار (Ville du Kaire, 724) بأن "جميع الصرافين... كانوا من اليهود"، حيث لم نصادف سوى صراف يهودى واحد فى مقابل ثمانية صرافين مسلمين بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨.

المحيط بالصاغة: وكالة الهمشرى (43 I 6)، ووكالة المُلة (44 I 7) التى كانت تحمل أيضًا اسم وكالة الصرافة. وفى حالة حدوث أزمة نقدية، يعمد الحكام إلى اتخاذ عدد من الإجراءات فى هذا الشأن، ويتم الإعلان عنها فى حى الصاغة الذى غالبًا ما يتم إغلاقه خوفًا من وقوع حالات تدليس واحتيال. وفى بداية القرن الثامن عشر، كان الشارع الواقع خلف الصاغة يحمل اسم "عطفة المقاصيص"، وهو اسم له دلالة خاصة لأنه يذكرنا بنشاط الصرافين الذين كانوا يقصون النقود بالمقصات؛ كما ورد ذكر وكالة المُلة فى كتاب "وصف مصر" باعتبارها "وكالة المقاصيص"[1].

وهناك العديد من الحرف الأخرى المتخصصة فى إنتاج سلع الرفاهية بواسطة عدد من المواد الأولية النفيسة، وتقع أماكنها فى منطقة مركزية تشبه مناطق الجواهرجية، ولا تبعد كثيرًا عن وسط المدينة، مثل الحرف القائمة على شغل العنبر فى سوق الخرزتية (171 K 6)، ووكالة المجاورين (172 K 6)؛ ومراكز شغل المرجان والعاج والصدف فى وكالة الأغاتية (254 G 8)، ووكالة الصباحية (166 G 7)، ووكالة المرجان (350 F 5).

تجارة الصابون والتبغ

تأثر اختيار أماكن بيع الصابون والتبغ بكون هذه السلع من المنتجات الدولية، حيث كانت تقع فى نطاق نشاط الشوام والأتراك بالقاهرة، بين خان الحمزاوى وباب النصر، داخل الإطار الجغرافى لتجارة البن والتوابل.

وترجع أصول العديد من تجار الصابون إلى بلاد الشام، ولا سيما فلسطين التى تورد إلى مصر الجزء الأكبر من الصابون المستورد؛ فقد استطعنا معرفة موطن ١٧ تاجراً ترجع أصول بعضهم إلى القدس (اثنان)، ونابلس (ثلاثة)، وغزة (واحد). وتمركزت تجارة الصابون بصفة أساسية بجوار مدخل القاهرة بمنطقة باب النصر/الجمالية التى يغلب عليها وجود "الشوام" كما سبق أن ذكرنا من قبل.

---

(١) ذكر الدمرداشى (ص.١٠٤) أنه خلال عام ١٧٠٣ تم تغيير اسم "عطفة الصاغة" عند حدوث أزمة النقد الكبرى. انظر: الجبرتي، جـ٢، ص.١٧٨؛ بصدد نشاط الصيارفة غير المشروع.

ووكالة الصابون (343 F 5) تكاد تكون هي المركز الوحيد لهذه التجارة؛ وقد أطلق عليها المقريزى اسم "وكالة قوصون" نسبة إلى الأمير الذى أنشأ هناك "فندقًا" كبيراً يشتمل على عدد الحوانيت، ويضم تجار الشام وبضائعها المختلفة. ثم صار هذا الفندق يحمل اسم "وكالة الصابون" نسبة إلى النشاط الرئيسي[١] الذى يتم مزاولته هناك، حيث كان يضم حوانيت خمسة عشر تاجرًا وحواصلهم من إجمالى سبعة عشر تاجرًا أشرنا إليهم أعلاه. وورد ذكر طائفة هؤلاء التجار فى قائمة عام ١٨٠١ باعتبارها "طائفة تجار الصابون بوكالة الصابون" (رقم ١٨٢)؛ كما ورد ذكر شيخ هذه الطائفة أحمد الزرو باعتباره "شيخ وكالة الصابون" أو "رئيس التجار بوكالة الصابون"[٢]. ويبدو أن هذه الطائفة كانت تضم على الأرجح تجار الجملة، لأنه كانت هناك طائفة منفصلة تضم المتسببين، وهى طائفة تجار الصابون بالقاهرة (رقم ٢٨ فى قائمة ١٨٠١). وعلى الرغم من أن معظم الصبانين قد اجتمعوا فى وكالة الصابون، فقد ورد ذكر بعض الخانات الأخرى التى تتصل بالنشاط ذاته فى الوثائق وكتاب "وصف مصر"، غير أن معظم هذه الخانات كان يقع أيضًا فى منطقة باب النصر/الجمالية؛ مثل وكالة الكردى (بالقرب من باب النصر)، ووكالة المُلة (351 F 5)، ووكالة الشيشينى (124 F 4/5)، ووكالة التفاح (323 G 5) التى يقع خلفها مكان يتعلق بالتجارة نفسها عند نهاية القرن الثامن عشر ("وصف مصر": "الجلد والصابون" 325 G 5). وبخلاف هذه المنطقة، لم نجد أى أثر لتجار الصابون سوى فى خان الخليلي.

تعد تجارة التبغ من الأنشطة الحديثة التى تثير الاهتمام بصفة خاصة، لأن العوامل التاريخية التى أدركنا مدى أهميتها بشأن اختيار أماكن الطوائف الحرفية المختلفة، لم تؤثر فى عملية اختيار المناطق الجغرافية الخاصة بمزاولة هذا النشاط.

---

(١) المقريزي، جـ٢، ص.٩٣؛ على باشا، الخطط، جـ٢، ص.٧٠. تم تصنيف هذه الوكالة تحت رقم ١١ فى قائمة آثار القاهرة (التاريخ: ٧٤٢/١٣٤١)، حيث استعادت اسمها السابق "وكالة قوصون"، غير أنه لم يتبق منها سوى الباب الجميل الذى يطل على شارع باب النصر. انظر:

- VAN BERCHEM, Matériaux, Le Caire, 180-1.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢٢٨، ص.٢٠٣. انظر كذلك:

- Vincennes, B 6 134, 174, 12 messidor an IX; 135, 54, 7 nivôse an IX.

فقد كانت تتم مزاولة تجارة التبغ بالجملة فى أحياء القاهرة التجارية التى يفضل الشوام والأتراك العمل بها، أى خان الخليلى والجمالية، حيث كان هذا المنتج يرد بصفة أساسية من الشام وتركيا[١]. وورد فى كتاب "وصف مصر" أن المنطقة الواقعة بين باب النصر والجمالية كانت تضم الوكالات التالية: المرجان، والتينة (329 G 5)، والتفاح، والشامى (311 G 6)، الأمشاطية (312 G 6)؛ كما يوجد فى المناطق المحيطة بخان الخليلى وكالات الدنوشرى (238 I 6)، والطابونة (239 I 6)، وخان السبيل (208 I 5)؛ ويوضح التداخل بين هذه المنطقة ونطاق تجارة البن بالجملة مدى أهمية التبغ فى المعاملات التجارية الكبيرة بالقاهرة. وإذا ما عمدنا إلى دراسة أماكن تواجد الدخاخنية، فإننا سنلاحظ مدى انتشارهم فى أرجاء المدينة، وتزايد حدة هذا الانتشار خلال الفترة الممتدة بين نهاية القرن السابع عشر ونهاية القرن الثامن عشر، فى ظل شيوع استهلاك هذا المنتج؛ فقد وجدنا فى وثائق المحاكم ١٥ دخاخنياً بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، وتمكنا من تحديد مكان حوانيت ١١ منهم فى مدينة القاهرة، بواقع ثلاثة حوانيت بالقرب من باب النصر، وأربعة بجوار خان الخليلي. وبعد مرور قرن من الزمان، استطعنا تحديد أماكن ٢٣ دخاخنياً، حيث عمل ثلاثة عشر منهم داخل القاهرة، بواقع خمسة بالجمالية وبجوار باب النصر، وأربعة بجوار خان الخليلى والأزهر، حيث ارتفعت النسبة العددية لهؤلاء الأفراد. وإذا ما أخذنا فى الاعتبار البيانات المشابهة التى وردت فى كتاب "وصف مصر" (خمس وكالات فى المنطقة الواقعة بين الجمالية وباب النصر، وثلاث وكالات بالقرب من خان الخليلي)، فإننا سنلاحظ أن اختيار أماكن تجارة الدخان كان يسير نحو الشمال باتجاه حى الجمالية، مثلها فى ذلك مثل أماكن تجارة البن[٢].

---

(١) وجدنا فى سجلات المحاكم التركات الخاصة بثمانية تجار يعملون فى تجارة أوراق التبغ والدخان، حيث وفد اثنان منهم من الشام (صيدا، وحلب)؛ بينما قدم أربعة من المنطقة التركية التى تقع شمال الشام، والتى تعد المصدّر الرئيسى للتبغ عبر ميناء الإسكندرونة (ثلاثة من ملاطيا، وواحد من خربوط).

(٢) إلا أن خان الخليلى ظل فى نهاية القرن الثامن عشر المركز الرئيسى لتجارة الدخان بالجملة؛ فقد كان باب زهومه (236 I 6) الذى لا يبعد كثيراً عن هذه المنطقة هو معقل طائفة "باعة الدخان بالتجزئة" (رقم ١٣٥ فى قائمة ١٨٠١).

عدد من الأنشطة الأخرى الكائنة في وسط المدينة

هناك عدد آخر من الأنشطة التجارية التي ترتكز على صناعة بعض منتجات الرفاهية أو المنتجات "غير الأساسية"، وتقع مراكزها الرئيسية في قلب القاهرة بالقرب من خان الخليلي.

فقد شهد عصر المقريزى وجود سوق الحلوانية (L 6) عند تقاطع القصبة وشارع الكعكيين (L 5, L 6) الذي ظل يحمل اسم هؤلاء الحرفيين حتى يومنا هذا، لكنهم قبل الاستقرار في هذا الشارع كانوا يشغلون منطقة أخرى رئيسية ضمت الحريريين خلال الحقبة ذاتها (I 6). ونجد حول باب زهومه (236 I 6) جهة الشمال النقلية الذين يبيعون الفستق واللوز والزبيب...الخ[١]. وبعد مرور ما يقرب من أربعة قرون من الزمان، ظل الحلوانية والكعكيون يمارسون نشاطهم على طول شارع القصبة في المناطق الرئيسية التي ذكرها المقريزي. كما تم إطلاق اسم "السكرية" على الجزء الجنوبي من هذا الشارع الرئيسي، وبالتحديد في المنطقة الواقعة على طول واجهة مسجد المؤيد إلى الشمال من باب زويلة (257 M 6)، حيث كان يتم إعداد جميع أصناف الحلوى والكعك والمربى التي يشتهيها أثرياء القاهرة، وبيعها في عدد كبير من "الحوانيت الفاخرة الصغيرة التي يتم تزيينها بصورة جميلة"[٢]. وكان حي بين القصرين يضم عددًا من المرباتية ("وصف مصر": 249 I 6)، فضلاً عن باعة التوابل والحلوى والمربى (268 H 6)، كما يضم حي البندقيين بعض الحلوانية وباعة الياميش؛ فقد وصف ليون الأفريقي منطقة بين القصرين نحو عام ١٥٠٠ موضحًا أنه كان يتم هناك بيع "المياه العذبة المقطرة بعد مزجها بمختلف نكهات الفاكهة، حيث يقبل عليها جميع النبلاء"، علاوة على بيع المربات "المصنوعة بطريقة رائعة"، وهو ما استمر على النحو ذاته خلال القرن الثامن عشر[٣]. وفي المنطقة المجاورة، كان يوجد داخل خان الخليلي أحد أكبر أسواق النقلية، حيث ورد في كتاب "وصف مصر" أنه يقع عند الخط الذي يحمل اسمهم

---

(١) المقريزي، جـ٢، ص.٩٩؛ جـ١، ص.٣٧٣؛ جـ٢، ص.٩٧، ١٠٢. انظر: RAVAISSE, Essai sur l'histoire, I, 439.

(٢) JOMARD, Ville du Kaire, 701-2, 716.

(٣) LÉON L'AFRICAIN, Description de l'Afrique, III, 353.

(5 I 220)، وقد تجمع فى هذا السوق جميع النقلية الذين تمكنّا من اقتفاء أثرهم فى سجلات المحاكم. وترتكز هذه التجارة على استيراد المنتجات المختلفة من سوريا وتركيا[١]؛ مما جعلها تتمركز بطبيعة الحالة فى وسط المدينة.

وسبق أن أشرنا آنفًا إلى تراجع حرفة صناعة الخزف فى مصر، حيث حلت المنتجات الخزفية المستوردة من أوروبا وتركيا محل المنتجات المحلية؛ كما ذكر شابرول أن فناجين القهوة كانت "تصنع أحياناً من الصيني، ويتم جلبها من ألمانيا؛ لكنها كانت تصنع فى أغلب الأحيان من الخزف المزين بمختلف الألوان، وإن كان يتم أيضاً استيرادها من تلك الدولة الأوروبية"[٢]. وما يتعلق على المنتجات الاستهلاكية ينطبق برمته على منتجات الرفاهية، حيث كان يتم استيراد السيراميك المستخدم فى المنشآت المعمارية من إيطاليا...الخ. وهكذا، نلاحظ أن الفناجيلية الذين ورد ذكرهم فى سجلات المحاكم كانوا يبيعون بصفة خاصة المنتجات المستوردة، كما أنهم قد استقروا فى مركز التجارة الدولية داخل خان الخليلي والمناطق المحيطة به. غير أنه ورد ذكر عدد آخر من الوكالات التى تتصل بنشاط الفناجيلية خارج خان الخليلي، مثل خان الفسقية (5 I 229)، ووكالة الدنوشري، ووكالة الجلابة الصغرى؛ كما تجدر إضافة سوق الفناجين الذى كان يحمل فى السابق اسم خان اللبان (6 I 242)، وفقاً لما جاء فى إحدى وقفيات عام ١٧٢١ التى استشهد بها على مبارك باشا[٣].

ولم تشهد القاهرة سوى صناعة المنتجات الزجاجية المعتادة (خارج نطاق المدينة)، بينما كانت فينيسيا هى مصدر الجزء الأكبر من المنتجات الزجاجية الرفيعة؛ مما جعل تجارة الزجاج تحتل مكانة متميزة فى وسط القاهرة، فقد كان سوق الزجاجين يقع إلى الغرب من شارع القصبة أمام حارة الخراطين، وبعد

---

(١) ذكر الجبرتى (جـ٤، ص.٢٣١) بعض أنواع "الياميش" المستورد من تركيا؛ مثل الزبيب، والتين، واللوز، والبندق، والجوز. ومن بين أنواع الياميش المستورد من سوريا، ورد ذكر الملبن، وقمر الدين، والمشمش الحموي، والفستق، والصنوبر.

(٢) Essai sur les mœurs, 437.

(٣) على باشا، الخطط، جـ٥، ص.٩٣. ورد ذكر هذا السوق فى كتاب "وصف مصر" باعتباره "خان اللبان".

مرور عدة قرون، انتقل تجار الزجاج فى نهاية العصر العثمانى من أماكنهم، ليحتلوا مكاناً يبعد قرابة مائة متر عن المنطقة السالفة، ويقع فى حارة الخرزتية (171 K 6) عند بداية شارع الخراطين.

وقد احتفظت صناعة البُسط بكامل قوتها خلال القرن السابع عشر، لكنها تراجعت كثيرًا فيما بعد[١]؛ كما سارت القاهرة باتجاه استيراد حاجاتها من البسط المختلفة. وقبل عام ١٥١٧، كان سوق البسط يشغل منطقة متطرفة إلى حد ما، حيث ذكر المقريزى أن سوق الأنماطيين كان يقع إلى الشمال من جامع المؤيد، وهو تقريبًا المكان الذى ورد ذكره فى "وصف مصر" باعتباره "وكالة البسطية": 275 L 6)؛ كما ذكر ابن إياس أن مكان البسطيين كان يقع فى منطقة قريبة من هذا الموضع خارج باب زويلة عند بداية الدرب الأحمر (M6 فى خريطة "وصف مصر")[٢]. وانتقل مكان هذه التجارة فى ظل حكم العثمانيين، ليشغل خلال القرن الثامن عشر وكالة (أو خان) البُسط (219 I 5) فى خان الخليلي.

كما كان يتم جلب الخردوات من أوروبا: "فقد ذكر دو ماييه فى بداية القرن أن الخردوات المصنعة بمصر لم تكن تتضمن الشيء الكثير، بل إنها لم تكن شيئًا يذكر. وباستثناء المقصات وبعض شفرات الحلاقة، كان يتم جلب جميع الخردوات من فرنسا وألمانيا عبر فينيسيا"[٣]. وكان منطقة وسط القاهرة تضم أماكن بيع العديد من المنتجات المعدنية التى تدخل فى إطار مجموعة الخردوات: الخردجية (237 I 6)، والأشرفية (232 I/K 6)؛ وأشار كتاب "وصف مصر" إلى بيع

---

(١) بصدد تصنيع البسط فى مصر خلال العصر العثماني، انظر كتابات الرحالة الأوروبيين التالية:

- THÉVENOT, Voyages, II, 454; JOUVIN DE ROCHEFORT, Le voyageur, 36; DE LA CAROIX, L'Egypte ancienne et moderne, 79.

- انظر كذلك الدراسات الحديثة التالية:

- ERDMANN, Kairener Teppiche, KUHNEL, Cairene Rugs; WIET, Tapis égyptiens.

(٢) المقريزي، جـ١، ص.٣٧٣؛ جـ٢، ص.١٠٠. ابن إياس، جـ٤، ص.١٧، ١٧٧، ٢٠٢؛ جـ٥، ص.١٣٢. انظر كذلك:

- SALMON, Etudes sur la topographie du Caire, 112.

(٣) LE MASCRIER, Description de l'Egypte, II, 193.

هذه المنتجات على طول شارع القصبة فى وكالة القيوقجية (303 L 6)، وسوق الكتبية (185 K 5)، ووكالة الكشايات (235 I 6)، والبندقيين حيث يتم بيع الأسلاك المعدنية؛ وكذلك فى وكالة خان النحاس بخان الخليلى (229 I 5)؛ وفى منطقة الجمالية/باب النصر داخل وكالة الأشراف (254 H 5)، ووكالة التفاح، ووكالة المحسن (349 F 5)، ووكالة الشيخ قاصد (348 F 5)؛ ولم يكن هناك سوى وكالة واحدة تبيع الخردوات وتقع على أطراف القاهرة، هى وكالة المقشطية (24 M 9). وكان اختيار مكان الخردجية يرتبط بمناطق تجارة الجملة، حيث فى خان الخليلى والمناطق المتاخمة له أكثر من نصف حوانيت الخردجية (خمسة من إجمالى تسعة) الذين اطلعنا على تركاتهم بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨[١]. غير أن العديد من الخردجية (ثلاثة من إجمالى تسعة) كانوا يقيمون فى سوق السلاح بجوار القلعة التى تعد مركزاً هاماً لمستهلكى هذه السلع من العسكر. وقد انعكس وجود الخردجية فى هذين المركزين على هيكل الطوائف الحرفية، وتجلى ذلك من خلال قائمة عام ١٨٠١ التى أشارت إلى وجود طائفة "الخردجية بخان الخليلى وسوق السلاح" (رقم ٢٤٣).

ولم تكن حركة التجارة هى السبب فى تمركز الحرف الخاصة بإنتاج الكتب داخل وسط القاهرة، بل يرجع ذلك إلى وجود الجامع الأزهر الذى يجمع حوله منظومة الحياة الثقافية بأكملها. ويعد هذا الأمر من الظواهر الشائعة منذ القدم فى معظم المدن الإسلامية الكبيرة؛ فقد أشار كل من المقريزى والسخاوى ثم ابن إياس إلى وجود سوق الوراقين بجوار "مدرسة الملك الأشرف"[٢]، قبل أن يشغل القماشون هذا المكان فيما بعد. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ظل الوراقون محتفظين بمكانهم فى حى الأشرفية عند خط أو سوق الوراقين؛ وكان يتم

---

(١) انظر: MARCEL, Contes du Cheykh el-Mohdy, III, 454؛ حيث ذكر أن خان الخليلى هو المركز الرئيسي لتجارة الخردوات على اختلاف أنواعها. بل جاوز مارسيل هذا الحد، وافترض أن كلمة خردوات بالفرنسية Quicaillerie ليست سوى تحريف لكلمة "خان الخليلي" التى انتقلت من الشرق عبر ميناء مارسيليا.

(٢) المقريزي، جـ١، ص.٣٧٤؛ السخاوي، ضو، جـ٢، ص.٢١٦؛ جـ٤، ص.٣٢١...الخ. ابن اياس، جـ٢، ص.٤٧٥؛ جـ٣، ص.٤٢٥. انظر كذلك:

- VAN BERCHEM, Marériaux, Le Caire, 354-6.

استيراد الورق من أوروبا، مما جعلهم يعقدون عددًا من العلاقات مع التجار الإفرنج، وهو ما يتضح بجلاء من خلال وثائق القناصل. وقد تجمع الحبارون فى حى يحمل اسمهم (5 I 217)، ويقع بالقرب من المنطقة السالفة بين خان الخليلى والمشهد الحسيني. كما نجد عند أبواب الجامع الأزهر الكتبية (5 K 175) وسوق الكتبيين (5 K 185) الذى يجمع كل من لهم صلة بهذه الحرفة مثل العاملين بتجليد الكتب وتصنيع الأغلفة الكرتونية وباعة الكتب أنفسهم؛ فقد كان يتم نسخ المخطوطات فى هذه المنطقة ثم بيعها؛ غير أن قلة عدد حوانيت الكتبية يدل على مدى تواضع المستوى الثقافى لمدينة القاهرة آنذاك، حيث ذكر أوليا شلبى أنه كان هناك ٢٠ حانوتاً تضم ٣٠ كتبيًا، بينما أكد لين أنه لم يكن هناك سوى ثمانية حوانيت، فى حين ذكر كل من ميشو **Michaud** وبوجولا **Poujoulat** أن العدد كان يتراوح بين ثمانية وعشرة حوانيت نحو عام ١٨٣١[١]. كما كان يتم بيع بعض الكتب فى منطقة خان الخليلى أيضاً.

٤. الأنشطة المرتبطة بأفراد الطبقة الحاكمة

كان هناك عدد من الأنشطة التى تهدف بصفة أساسية إلى تلبية احتياجات أفراد الطبقة الحاكمة التى تضم عسكر الأوجاقات والمماليك على اختلاف رتبهم؛ ومن ذلك نجد بصفة خاصة تصنيع الأسلحة وبيعها، وتصنيع لوازم وسائل الانتقال وبيعها (السروج، والبرادع، ولوازم المعسكرات...)، وأخيرًا بيع المطايا (الخيول والجمال) والدواب. وكان اختيار مناطق ممارسة هذه الأنشطة يرتكز على التواجد بالقرب من مركز الثقل السياسى بالبلاد، أى أن القلعة لا مدينة القاهرة هى التى تشكل هنا القطب الجاذب لمزاولى هذه الحرف[٢].

---

(١) JOMARD, Ville du Kaire, 714. MICHAUD et POUJOULAT, Correspondance d'Orient, VI, 299, 300. LANE, Manners, 214.

(٢) انظر الخريطة رقم ٦.

الأسلحة

شهد العصر الأيوبى حدثًا هامًا هو إقامة الحكام بالقلعة؛ مما كان له أثر واضح على الحرف الخاصة بتصنيع الأسلحة، حيث تم نقل تجار الأسلحة إلى سوق السلاح (20 R 6) الذى كان يقع فى قلب مدينة القاهرة خلال العصر الفاطمي. غير أنه كان هناك عدد آخر من الحرف التى ظل أفرادها يقيمون بالمدينة القديمة حتى العصر المملوكي. وقد أشار المقريزى بصفة خاصة إلى وجود سوق السلاح والنشابين غرب بيت القاضى (H 6)، وهو السوق الذى تم إنشاؤه بعد سقوط الفاطميين؛ كما أشار إلى وجود سوق المهامزيين الواقع عند تقاطع شارعى الخراطين والقصبة (I K 6)؛ وسوق البندقانيين حيث يتم بيع الأسلحة والسلع الغذائية[1].

وجاء العصر العثمانى فى ظل انتهاء عملية نقل الحرف الخاصة بتصنيع الأسلحة خارج نطاق الأحياء الرئيسية، ولعل هذا الأمر يرتبط باستخدام الأسلحة النارية بدلاً من الأسلحة البيضاء التى كانت هدفًا للأشغال الفنية بحيث صارت من سلع الرفاهية. غير أن الأسلحة التقليدية ظلت تحتل مكانة كبيرة فى كتب الفتوة وفى قائمة أوليا شلبى الذى أشار إلى وجود ١٦٠ شخصاً من صانعى الأقواس الذين يتولى شئونهم ثلاثة من رعاة الطوائف؛ و٣٠٠ شخص من صانعى السيوف، و٦٥ شخصاً من صانعى الرماح...وغيرهم. إلا أنه لم يرد ذكر صانعى الأسلحة النارية فى نصوص الفتوة، وكانوا أقل عددًا فى قائمة أوليا شلبي: ٧٥ شخصاً من صانعى البنادق، و١٨ شخصاً من البارودية الذين خضعوا وحدهم لسلطة أحد الرعاة[2]. واختلف الوضع تمامًا خلال القرن الثامن عشر، حيث أشارت وثائق المحاكم إلى وجود ثلاث طوائف تضم صناع الأسلحة التقليدية (الأقواسجية، والنشاشبية، والسيوفية)، وثلاث طوائف تضم صانعى الأسلحة النارية (التفكجية، والقندقجية، والبارودية)؛ غير أن عدد أصحاب الأسلحة التقليدية كان قليل للغاية

---

(١) المقريزي، جـ١، ص.٣٧٣، ٣٧٤؛ جـ٢، ص.١٠٣، ١٠٤. على باشا، الخطط، جـ٢، ص.٢٦.
انظر كذلك:

- RAVAISSE, Essai sur l'histoire, I, 459.

(٢) انظر "كتاب الفتوة": B.N. 1375, 1376, 1377. أوليا شلبي، جـ١٠، ص.٣٦٨، ٣٧١.

(خمسة أفراد)، وكأنهم يشكلون كل ما تبقى من هذه الصناعات، بينما زخرت هذه الوثائق بعدد كبير من صانعى وتجار البارود والأسلحة النارية. ولم يرد فى قائمة ١٨٠١ سوى ذكر طائفة واحدة لصناع الأسلحة البيضاء (رقم ٦١)، وطائفة أخرى لصانعى الأسلحة النارية (رقم ٨٤).

توفر لدينا عدد من المعلومات المحددة بشأن البارودية وحدهم؛ فالأسباب الأمنية كانت هى الدافع الرئيسى وراء نقلهم من أماكنهم. فقد استقر البارودية خلال القرن السابع عشر فى منطقة تقع بالقرب من باب زويلة وجامع المؤيد، داخل حى الباسطية (M 6) الواقع فى قلب مدينة القاهرة. وتم إطلاق اسم "خط البواردیين" على هذه المنطقة التى صارت مركزاً لطائفتهم. وفى عام ١٦٧١، شب حريق فى حوانيت سوق البارود، وأسفر عن حدوث خسائر هائلة، ووقوع العديد من الضحايا الذى كانت من بينهم ابنة القائمقام يوسف بك. مما دفع الباشا إلى إصدار أوامره بنقل السوق إلى منطقة المحمودية الكائنة بجوار الرميلة (S 5)؛ ولكن بمجرد إعادة بناء حوانيت الباسطية، عاد البارودية للاستقرار فى هذا الحي؛ مما أثار ارتياح أهل الرميلة[١]. وفى عام ١٧٠٣، اندلع حريق آخر لدى البارودية، وكان القرار النهائى بنقل السوق إلى الرميلة[٢]. وفى عام ١٧٢١، شب حريق فى أحد مصانع البارود بالأزبكية، لكنه قضى على المصنع تماماً[٣]. وخلال القرن الثامن عشر، استقر جميع البارودية فى حى المحمودية بغية الحفاظ على أرواح السكان[٤]، وذلك باستثناء بعض الحوانيت التى كانت تقع بالبندقيين حيث يتم بيع البارود (وهو ما تسبب فى حدوث انفجار هائل عام ١٧٨٧)[٥]، وبخلاف مصنع البارود الذى كان

(١) كتاب التراجم، ص.٦٨٩. زبده، ورقة رقم ١٧أ. المختصر، ورقة رقم ٥٥ب. أحمد شلبي، ورقة رقم ٢٤ب. مخطوطة باريس ١٨٥٤، ورقة رقم ٢١٢ب-٢١٦ب.

(٢) أحمد شلبي، ورقة رقم ٤١ب. لكن حى البارودية الواقع بالقرب من باب زويلة ظل محتفظا باسمه القديم حتى نهاية القرن الثامن عشر.

(٣) أحمد شلبي، ورقة رقم ٩٥أ.

(٤) كان سوق البارودية بالرميلة يضم حوانيت البارودية الستة الذين استطعنا معرفة حجم تركاتهم خلال القرن الثامن عشر.

(٥) الجبرتي، جـ٢، ص.١٤١.

يقع بباب اللوق، أى خارج نطاق المدينة بالقرب من "تل السباخ" الذى يستغله صانعو ملح البارود شمال بركة السقائين (P 14)[١].

وشهدت تلك الحقبة وجود مجموعتين رئيسيتين لصانعى الأسلحة بالقاهرة. وكنا نجد تجار البارود، وتجار الأسلحة التقليدية (السيوفية) والحديثة (القندقجية)، والأسلحة المحلية والمستوردة، فى مكان يقع بالقرب من القلعة داخل سوق السلاح (20 R 6) وسويقة العزي. وكان ينعقد سوق السلاح صباح كل يوم بالقرب من مسجد السلطان حسن (باستثناء يومى الخميس والاثنين حيث كان ينعقد فى خان الخليلي). كما كان صناع السلاح يزاولون أعمالهم عند أول الدرب الأحمر داخل سوق القندقجية الذى ورد ذكره فى كتاب "وصف مصر" (251 M 6)[٢]؛ ويرجع اختيار هذا المكان إلى تواجد البارودية قديمًا فى منطقة باب زويلة، فضلاً عن وجود موقع كبير يتبع الإنكشارية بالقرب من هذا الباب. وقد استقر ما يقرب من نصف صانعى السلاح الذين صادفناهم فى وثائق المحاكم داخل الدرب الأحمر (خمسة أفراد)، بينما استقر النصف الآخر بسوق السلاح (أربعة أفراد) الذى تقع به كذلك حوانيت هؤلاء السيوفية القلائل الذين وجدنا تركاتهم بالوثائق ذاتها.

سوق الخيل

يعد وجود سوق الخيول "أسفل القلعة" من الظواهر الشائعة فى المدن الإسلامية، وهو ما أوضحه سوفاجيه بصدد مدينة دمشق[٣]. ولا مجال هنا لتشديد مجدداً على التواجد المنطقى بهذا المكان، حيث يضم المستهلكين الفعليين من العسكر الذين يحصلون على احتياجاتهم من تجار المطايا أو الدواب اللازم لنقل العتاد وحمل الذخيرة خلال الحملات العسكرية. وحينما انتقل السلطان الأيوبى مالك

---

(١) الجبرتي، جـ٤، ص.١٥٩. انظر كذلك:

- Vincennes, B 6, 9, 15 octobre 1798. JOMARD, Ville du Kaire, 713.

(٢) إن منطقة الدرب الأحمر الواقعة بين باب زويلة وجامع قجماس (الأثر رقم ١١٤) تحمل كلها اسم "درب القندقجية" فى كتاب "وصف مصر" (246 N 6).

(٣) انظر: SAUVAGET, Décrets mamelouks, I, 13-5; Esquisse, 465.

كامل للإقامة بالقلعة، تم نقل سوق الخيل والجمال والحمير إلى الرميلة حيث كان ينعقد مرتين أسبوعيًا يومى الخميس والاثنين[١]. وحدثت بعض التنقلات الأخرى قليلة الأهمية؛ فقد ذكر ابن إياس أن السلطان أمر عام ١٤٩٠ بنقل سوق الحمير من ميدان ليصبح بجوار مدرسة قايتباى الجركسى (V 5)[٢]، غير أن سوق الخيل لم يغادر مطلقاً مكانه فى ساحة القلعة.

وقد ذكر الرحالة فى معظم كتاباتهم بشأن القاهرة أن هذه المنطقة قد ضمت خلال القرن الثامن عشر سوق الخيل المخصص لبيع الخيول بصفة خاصة وسائر أنواع الدواب اللازمة لنقل الأشخاص والبضائع بصفة عامة. وكان هناك عدد كبير من الوسطاء الذين يزاولون نشاطهم فى هذا المكان؛ فقد ذكر أوليا شلبى ما لا يقل عن ثلاث طوائف تجمع دلالى الخيول، وتضم على التوالى ٦٠ و٢٠٠ و٣٠٠ شخص[٣]. وقد مارس هؤلاء الدلالون العديد من الحيل التى جعلت ريفو يؤكد عدم إمكانية الحصول على حصان جيد أو جمل بحالة جيدة فى سوق الرميلة[٤]. وكان السوق ينعقد بميدان الرميلة نفسه بين مسجد السلطان حسن والقلعة، وقد حدد كتاب "وصف مصر" مكان "وكالة الحمير" بالقرب من هذه المنطقة (130 T 5). وعلى خلاف سوق الخيل والجمال الذى كان يحتل أهمية كبرى لدى أفراد الطبقة الحاكمة، ويرتبط وجوده بالبقاء إلى جوار القلعة، كان هناك العديد من أسواق الحمير المنتشرة فى مختلف أرجاء المدينة، حيث تعد الحمير من المطايا التى يمتطيها العامة (والأجانب). وفضلاً عن سوق الرميلة الذى سبق أن ذكرناه، كانت معظم هذه الأسواق تقع بالقرب من أبواب القاهرة، حيث نجد ثلاثة أسواق بجوار باب اللوق (228 M 12, 286 L 13, 292 O 13, 273 P 13)، ووكالة الحمير بباب الشعرية (399 D 8)، وأربع وكالات للحمير حول باب النصر وباب الفتوح (,370 C 6

---

(١) المقريزي، جـ١، ص.٣٦٤. انظر كذلك: CLERGET, Le Caire, I, 146.

(٢) ابن إياس، جـ٢، ص.٢٦٨.

(٣) أوليا شلبي، جـ١٠، ص.٣٧٦. ورد فى قائمة ١٨٠١ طائفة واحدة فحسب، هى طائفة "دلالى الخيل" رقم ٢٥٦؛ لكننا وجدنا بالقاهرة أيضاً طائفة "الدلالين فى الجمال" أو "جمّالة سوق الرميلة" (محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٩٥، ص.٦٩).

(٤) RIFAUD, Tableau de l'Egypte, 76.

378 E 5, 364 E 6, 353 F 5). كما نجد إحدى وكالات الحمير فى وسط القاهرة (193 K 6)، وهى تعد بلا شك بمثابة "محطة" يترك عندها الأشخاص مطاياهم قبل الدخول إلى السوق[1].

صناعة أمتعة السفر وتجارتها

كانت القلعة تشكل أيضًا إحدى مناطق جذب الحرف القائمة التى تستند إلى تصنيع أمتعة السفر. وخلال عصر المقريزي، كان معظم هذه الأسواق يقع داخل القاهرة، ويتم بيع السروج والبرادع فى سوق المُرَحلين الكائن بين مرجوش وباب الفتوح (E 6)، بل إن أحد كتاب الحوليات قد أكد إمكانية تجهيز مائة جمل خلال يوم واحد فقط؛ وكان سوق المحيريين يقع شرق جامع الأقمر (G 6)، بينما يقع سوق الخيامية بالقرب من الجامع الأزهر (K 5/6)[2]. لكن منذ عصر ابن إياس بدأ الجزء الأكبر من هذه الأسواق يتجه نحو الجنوب؛ فقد لستقر الخيامية بجوار الرميلة وسوق القبة الذى يذهب إليه المماليك شراء مستلزمات أسفارهم، حيث كان يقع بين الرميلة وجامع قوصون (106 P 8)[3].

غير أن وجود هذه الأنشطة بجوار القلعة قد تأكد بصورة مطلقة؛ حيث كان الخيامية يمدون قوات الميدان بأنواع مختلفة من الخيام، ويبيعونها بأسعار باهظة للغاية، فقد زعم أحمد شلبى أن الباشا اشترى عام ١٧٢٣ صوانًا مقابل ١٠,٠٠٠ زنجرلى (بواقع ١,٠٠٠,٠٠٠ بارة)، لأنه من مخلفات تركة إسماعيل

---

(1) RHONÉ, l'Egypte à petite journées, 260.

(٢) المقريزي، جـ١، ص.٣٧٤؛ جـ٢، ص.٩٥، ١٠١؛ ترجمة كازانوفا، جـ٤، ص.٧٤. على باشا، الخطط، جـ٢، ص.١٢. انظر كذلك:

- RAVAISSE, Essai sur l'histoire, I, 476; II, 39.

(٣) ابن إياس، جـ٤، ص.٩؛ جـ٥، ص.١٣٢، ١٥٤.

بك[1]. وكان الخيامية يشكلون طائفة قوية تضم عدداً كبيراً من الأفراد؛ فقد ذكر أوليا شلبي أنها كانت تضم ٦٠٠ خيامياً، و٣٠٠ من صانعي حبال الخيام، و١٥٠ من صانعي أربطة الخيام. وكان الخيامية يزاولون نشاطهم في حي قوصون ("وصف مصر": الخيامية 112 P 7) الذي يقع شمال السروجية. وكان المرحلية يصنعون سروج الجمال ويبيعونها، حيث استقروا شمال غرب الرميلة في الشارع المتجه نحو الصليبة وابن طولون؛ وقد أشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود المرحلية في الأماكن التالية: 6 T 223 ,6 T 5 ,6 T 2. وهم يجاورون بالتالي الشُكلية الذين يصنعون السير والرسن والشِكال؛ فقد ورد ذكرهم في الموقع 6 t 3 على خريطة "وصف مصر"، كما أننا وجدنا بالفعل في وثائق المحاكم إحدى طوائف الشكلية بخط الرميلة. وضمت الرميلة كذلك عدداً من البرادعية الذين يصنعون سروج الخيول والعير، لكن مركز نشاطهم الرئيسي يقع في الدرب الأحمر بالقرب من سوق السلاح (5 N 192). وقد ورد ذكر "خط البرادعية العتيق" بالقرب من الخشيبة (6 I) في إحدى وثائق المحاكم التي يرجع تاريخها إلى عام ١٧٩١، مما يجعلنا نعتقد أن انتقال هذا النشاط إلى داخل القاهرة هو أمر حديث نسبياً[2]. كما نجد الرُكبية في المنطقة الواقعة أسفل القلعة (7 U 112)؛ فهم بمثابة خلفاء المهمازيين الذي وجدوا إبان العصر المملوكي، وإن كانوا يتسمون بالتواضع الشديد الذي يتجلى من خلال حجم تركاتهم. وخلاصة القول إن سوق الرميلة كان من أكبر الأسواق التي يجد فيها المماليك ورجال الأوجاقات حاجاتهم من العتاد والمؤن الغذائية اللازمة لتجهيز الحملات العسكرية[3]؛ بل إنه يعد من أماكن اللهو الرئيسية بسبب وقوعه إلى جوار كل هؤلاء العسكر.

---

(١) أحمد شلبي، ورقة رقم ١٣٨ب. انظر اللوحة رقم ٢ في كتاب "وصف مصر" للتعرف على مختلف أنواع الخيام التي كان يستخدمها المماليك.

(٢) محكمة القسمة العسكرية، سجل رقم ٢١٦، ص.٥٢٣.

(٣) كان الحجاج يترددون كثيراً على سوق الرميلة قبل الخروج للحج. انظر: ابن عثمان العياشي، ص.١٣٠،١٣١.

٥. الوقود، ومستلزمات البناء، والمصنوعات الزجاجية والفخارية

اشتركت الحرف القائمة على توفير كل هذه المنتجات فى كون وجودها غير مرغوب به داخل مدينة القاهرة، لأنها تثير ضيق السكان، مما أفضى بها إلى شغل مناطق نائية[١].

الوقود

تجمعت عند أطراف المدينة الأسواق والمراكز الخاصة بصناعة مختلف أنواع الوقود المستخدم بالقاهرة، حيث تمركزت داخل الأحياء الفقيرة بصفة عامة؛ فقد كان يتم جلب معظم الحطب والفحم من مناطق تقع خارج مصر، وكان لابد من وجود أماكن شاغرة تستوعب حجم هذه المنتجات، مما استلزم وضعها فى مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة كى يمكن تخزينها بسهولة، كما أنها كانت تؤدى إلى انتشار القاذورات، وعملية تصنيعها تعرض السكان لمخاطر عديدة.

لقد وجدنا عددًا من تركات الحطابين فى سجلات المحاكم، حيث ضمت بولاق دككهم وحواصلهم التى يضعون بها مخزون الحطب. ثم يتم نقل الحطب إلى القاهرة لبيعه فى اثنين من الأسواق الرئيسية الواقعة بالقرب من باب اللوق (الحطابة: **117 N 14**)، والقلعة (سوق الحطب: **28 S 2**). وقد احتل سوق الحطب أهمية كبرى أدت إلى إطلاق اسم "حارة الحطابة" **(32 R 3)** على الحى الواقع شمال القلعة؛ بل كان يطلق أحياناً الاسم ذاته على باب الوزير الذى يعد مدخل القاهرة الرئيسى فى هذه الجهة باتجاه القلعة والرميلة والدرب الأحمر[٢]. وفى منطقة لا تبعد كثيرًا عن سوق الحطب، كان يوجد فى زمن الحملة الفرنسية مكان يعرف

---

(١) انظر الخريطة رقم ٧.

(٢) NIEBUHR, Voyage, I, 90. Vincennes, B 6 80, plan numéro 28.

باسم "الكسارة" (67 S 3) ويقيم به الحرفيون الذين يعملون فى تكسير الحطب[1]. وظلت بعض مخازن الحطب فى أماكنها بالقرب من جامع المؤيد خلال القرن الثامن عشر ("حطب وراء المؤيد": 359 M 7)؛ وهناك العديد من الأسماء التى أشار إليها كتاب "وصف مصر" (جامع الحطابة: 111 K 7، وعطفة الحطابة: 8 I 229)، وتؤكد حقيقة وجود الحطابين فى هذا الحى الذى كان من المناطق النائية قبل أن تمتد إليه يد العمران، ويضطر الحطابة إلى مغادرته والانتقال بالقرب من أبواب المدينة.

والأسباب ذاتها دفعت الفحامين إلى مغادرة أماكنهم شمال جامع المؤيد، والتوجه نحو طرف المدينة الغربي؛ وقد تم إطلاق اسمهم على المنطقة التى كانوا يقطنونها، والتى صارت من الأحياء الرئيسية فيما بعد، لكننا ذكرنا من قبل أن حى الفحامين كان من أسواق القاهرة الرئيسية المتخصصة فى بيع الأقمشة المغربية خلال العصر العثماني. وخلال القرن الثامن عشر، كان يتم وضع أفران الفحم بالقرب من باب اللوق لإدخال الحطب عبر هذا الباب، ووضعه فى حى الفوالة؛ وقد أشار كتاب "وصف مصر" إلى العديد من الأماكن الخاصة بتصنيع الفحم (288 L 13, 189 G 11)، كما ذكر سوق الفحم (12 K 10) الكائن بجوار حوش الفحم (11 K 9). ونجد جنوب هذه المنطقة سوق الجلة (206 Q 12) التى يصنعها الفلاحون عن طريق خلط مخلفات الماشية وبقايا قش الأرز أو الذرة، من أجل استخدامها فى التدفئة المنزلية أو إشعال أفران الجبس والجير والزجاج والفخار التى يتواجد عدد كبير منها فى المنطقة ذاتها[2]. وكان هناك عدد من بدو القبائل العربية يجلبون جزءًا من الفحم الذى تستهلكه مدينة القاهرة من منطقة الطور بسيناء، حيث يحضرونه على ظهور الجمال التى يتراوح عددها بين ١,٠٠٠ و٢,٠٠٠ جمل تفد

(١) ذكر علي باشا (الخطط، جـ٢، ص.١٠٠) أن شارع الكسارة كان يقطنه عدد كبير من "كسارى الحطب".

(٢) الجبرتي، جـ٤، ص.١٣٠. بصدد تصنيع الجلة، انظر كتاب "وصف مصر": شرح اللوحات رقم XXVIII-I. وانظر بصدد الرائحة الكريهة التى تبعثها: ENTRAIGUES, Un Français d'autrefois en Egypte, 280.

إلى القاهرة كل ستة أسابيع على وجه التقريب[1]. وكان هؤلاء الأعراب يعسكرون عادة عند أطراف الصحراء فى المنطقة الواقعة خلف جبل المقطم على بعد عدة كيلومترات من مدينة القاهرة؛ ومنهم من يدخل المدينة ويقيم فى حوش عُطى فى منطقة تقع بالقرب من باب النصر[2]. ويبدو أن بعض أفراد القافلة كانوا يدخلون عبر باب اللوق، ويذهبون للإقامة فى "وكالة النولى بالقرب من حى الإفرنج"[3] الذى يقع على مقربة من حوش الفحم.

مواد البناء، وأفران الجبس والجير

كانت الحرف القائمة على تصنيع مستلزمات البناء تشغل كلها مناطق تقع عند أطراف المدينة؛ فالمواد الأولية التى يستخدمها هؤلاء الحرفيون تحتاج إلى مساحات شاغرة، وتؤدى إلى انتشار القاذورات، كما كان يتم جلبها من خارج القاهرة، مثل إحضار الجبس من حلوان أو بنى سويف فى جنوب البلاد، حيث كان بعض الجباسين يمتلكون عددا من المراكب التى تساعدهم فى نقله عبر نهر النيل؛

---

(١) هناك عدد من المعلومات المفصلة في:

- COUTELLE, Observations sur la presqu île de Sinaï, 277-299.

انظر فى أرشيف فنسين:

- Vincennes, Mémoires historiques, 526/7, Journal de Detroye, 117; B 6 11, 5 décembre 1798; B 6 183, Poussielge, 5 germinal an VIII; B 6 62, 17 janvier 1801.

انظر كذلك:

- GIRARD, Mémoire, 621-3; DOGUEREAU, Journal, 77; LA JONQUIÈRE, L'expédition d'Egypte, III, 443.

(٢) ورد ذكر هذا الحوش فى كتاب "وصف مصر": G 5 297. انظر: الجبرتي، جـ٤، ص.٣١٥. وخلال القرن التاسع عشر أيضا، كانت منطقة باب الفتوح من المراكز الرئيسية لبيع الفحم (على باشا، الخطط، جـ٢، ص.٧).

(٣) Vincennes, B 6 141, 29 juin 1800.

بينما كان يتم استخراج الجير بصفة أساسية من جبل الجيوشي الواقع خلف القلعة. كما أن إدارة الرحى اللازمة لسحق هذه المنتجات كانت تستلزم وجود عدد كبير من الدواب التي يصعب إيواؤها داخل المدينة[١]، ووجود الأفران المختلفة كان من شانه إثارة ضيق السكان المقيمين بجوارها. وهكذا، نرى أن تشغيل الطواحين والجباسات والجيارات كان يستلزم التواجد خارج نطاق المناطق العمرانية، بالقرب من أطراف المدينة الشرقية والشمالية والغربية، من أجل تيسير الحصول على المواد الخام من المناطق الخارجية، والتواجد في الوقت ذاته بجوار أبواب المدينة لإدخال هذه المنتجات بعد تصنيعها.

وكان العديد من الجيارات يقع بالقرب من أبواب المدينة ولا سيما في منطقة الجيوشي. فقد أشار كتاب "وصف مصر" (خريطة القاهرة) إلى وجود عدد من الجيارات في الموضع Q 4 بالقرب من باب الوزير (65 R 4)، وذكر نيبور أن إحدى الجيارات كانت تقع في الموضع K I وراء مسجد قايتباي، بل إننا نجد في قائمة ١٨٠١ طائفة "صانعي الجير بحي قايتباي" (رقم ٢١١). وكان مركز تصنيع الجير الرئيسي يقع خارج باب النصر وباب الفتوح، حيث نجد أربع جيارات تقع في المواضع التالية على خريطة "وصف مصر": 367 E 5, 379 D 5, E 5, C 5. وكان هناك كذلك جياراتان خارج باب الشعرية (D 8, D 10)؛ حيث نجد جنوب غرب الباب مكانًا يحمل اسم "وسعة الجير". ويشير "وصف مصر" أيضًا إلى وجود إحدى الجيارات بالقرب من باب اللوق (L 12)؛ غير أنه كان هناك العديد منها بجوار شارع الجيارات الذي شهد معركة حامية ضد الجيش الفرنسي خلال ثورة عام ١٨٠٠[٢].

وكان يتم جلب الجبس عبر نهر النيل، وتصنيعه بصفة أساسية في أحياء المدينة الغربية والجنوبية، حيث نجد عددًا من الجباسات بالقرب من باب الشعرية (293 E 8)، وباب البحر (330 D 14)، وخارج باب الخرق (18 M 9). وهناك على ما

(١) توفي أحد الجباسين عام ١٧٢٦، وخلف وراءه تركة تضمنت أربعة جمال، وبقرتين وثمانية حمير، وبقرتين واثنى عشر جملاً، حيث كان يستخدم كل هذه الدواب في إدارة طاحونتين لسحق الجبس (محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٩٢، ص.١٤٦).

(٢) Vincennes, Mémoires historiques, 541, Relation du siège du Caire.

يبدو عدد من الجباسات في الجزء الواقع بين قناطر السباع وقلعة الكبش؛ فقد أشار "وصف مصر" إلى وجود اثنتين منها في هذه المنطقة (171 U 10, 172 V 10)؛ ومن المحتمل أن تكون الطائفة الثانية التي ضمت الجيارين تقع بحي السيدة زينب (158 U 12)، وفقاً لما تبيناه من قائمة فنسين التي لم نتمكن من قراءتها على نحو دقيق بسبب حالتها السيئة (رقم ٢١٢). وضم الجزء الجنوبي من مدينة القاهرة معظم الجباسات التي ورد ذكرها في وثائق المحاكم، بل تم إطلاق اسم "باب الجباسة" على أحد أبواب المدينة المؤدية إلى مصر القديمة (84 Y 7).

بينما كان يتم تصنيع الطوب في المنطقة الغربية الواقعة بالقرب من نهر النيل، من خلال مزج الطمي وقش التبن. وأشار "وصف مصر" إلى وجود "تل الطوابة" (425 A 8) خارج باب الشعرية بين الخليج المصري وبركة رطلة التي كانت تحمل اسم "بركة الطوابين"[1]. غير أن أفران الطوب الرئيسية كانت تقع بين القاهرة ونهر النيل، حيث أشار نيبور إلى وجود واحد منها غرب قناطر الدكة (350 F 14) وراء الخليج باتجاه النيل[2].

صانعو الزجاج والفخار

سبق أن أشرنا إلى مدى تراجع الحرف القائمة على صناعة الزجاج والفخار، وهي تشترك في السمات ذاتها التي ذكرناها بصدد الحرف السابقة، حيث تستخدم عدداً من المواد الأولية (الصلصال) وكمية من الوقود (البوص والحطب والفحم) تستلزم وجود مساحات شاغرة، فضلاً عن تسببها في نشر القاذورات، وانبعاث الدخان والروائح الكريهة من الأفران. وهو ما أدى بالتالي إلى إقامة أفران الزجاج والفخار بعيداً عن وسط المدينة في مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة، مثلها في ذلك مثل الجيارات والجباسات.

---

(١) ابن أبي السرور، ورقة رقم ١٦٠ب، ١٦٣ب.

(٢) انظر: NIEBUHR, Voyage, I, 91 (رقم ٣٨ على خريطة القاهرة).

وقد تجمعت معامل الزجاج شمال غرب المدينة، وغلب الطابع "الصناعي" على هذه الحرفة بالقاهرة، حيث أشار أوليا شلبى إلى وجود ثلاث كارخانات لتصنيع الزجاجات، يضم كل منها ٧٠ حرفياً فى المتوسط، وهو رقم كبير بالنسبة لمدينة القاهرة خلال تلك الحقبة. واقتصر الإنتاج المحلى على صناعة المنتجات الشائعة، والألواح الزجاجية المستخدمة في إنارة قباب الحمامات، والزجاجات، والبوقال...الخ. وأشار "وصف مصر" إلى وجود مجموعتين تضمان معامل الزجاج، حيث تضم المجموعة الأولى خمسة معامل تتركز فى المنطقة الواقعة بين الخليج وحى الفوالة (2 L 10, 109, H 10, 185 H 11, 103 I, 11, 282 L 13)، بينما تقع المجموعة الثانية بحى الحسينية. وبعد مرور نحو قرن من الزمان، أشار مارتين إلى وجود العديد من معامل الزجاج بالقرب من باب النصر[1]. كما نجد بجى الحسينية أحد معامل الشمع (5 D 388)، حيث توجد العديد من السمات المشتركة التى تربط بين هذه الحرفة وتصنيع الزجاج.

كانت سمة البساطة هى الغالبة على تصنيع الفخار خلال العصر العثماني. فقد ورد ذكر الفخارين في كتب الفتوة باعتبارهم يخضعون لسلطة أحد الولاة الرعاة (محمد الملاني)، لكنه يبدو أنهم لم يشكلوا طائفة بالمعنى المعروف فى القاهرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، لأننا لم نجد لها أى أثر فى الوثائق التى توفرت لدينا. غير أنه كانت توجد طائفتان للفخارية فى كل من الجيزة ومصر القديمة. وكان يتم إحضار الصلصال المستخدم فى صناعة الفخار من مدينتى البساتين ودير التين الواقعتين جنوب القاهرة، وهو ما يوضح سبب وجود معامل الفخار فى الجزء الغربى وراء الخليج نتيجة للعوامل ذاتها التى ذكرناها بصدد الطواحين. وكان هناك عدد من الفخارية بالقرب من بركة الأزبكية (196 G 11)، وخارج مدينة القاهرة بجوار باب شعيب (10 D 442)[2]؛ فضلاً عن وجود

(1) Les Bazars du Caire, 16.

(٢) الجبرتي، جـ٣، ص٣٣.

بعض معامل الفخار وراء باب الخرق بالقرب من سوق القوادس (62 M 11) [1].
وكان يتم بيع الفخار الخشن عند باب الشعرية بالقرب من مراكز التصنيع.

الحصرية والحبالون

كانت الحصر تعد من المستلزمات الرئيسية لتجهيز المنازل بالقاهرة؛ لأنها تستخدم بصفة خاصة بدلاً من الأسرة والبُسط. وكان يتم تصنيعها خارج القاهرة في الصعيد ومدينتى الفيوم والمنوفية، حيث يستخدم الحرفيون السمّار الوارد من طرانة وبحيرات النطرون وحلوان[2]، ويحيكون الحصر داخل قاعات فسيحة بواسطة عدد من الأنوال البدائية. ويكاد يكون وجود هؤلاء الحرفيين فى سجلات المحاكم منعدمًا للغاية، بسبب فقرهم الشديد، على الرغم من كثرتهم العديد، حيث أشار أوليا شلبى إلى وجود مائتين من الحصريين الذين يعملون فى ثمانين ورشة.

وتوضح كل هذه العوامل (استخدام خامات كبيرة الحجم يتم جلبها من جنوب القاهرة، والحاجة إلى أماكن شاغرة للتخزين والتصنيع، وشدة فقر الحرفيين) سبب تمركز هذه الحرفة في إحدى مناطق القاهرة الجنوبية بين الرميلة وقناطر السباع داخل الأحياء الفقيرة بالحبالة وقلعة الكبش، حيث نجد إحدى ورش تصنيع الحصر (168V 10)، ووكالة الحصر (169 V 10)ن والحصرية (127 T 6). وهناك العديد من الأسماء التى تم إطلاقها فى هذه المنطقة بشكل يؤكد انتشار صناعة الحصر في هذا الحي: درب الحصر (أو الحصرية) (66 U/V 6/7)، ومسجد الحصرية، وحمام الحصرية (أو الحصري). وقد أقام الحصرية فى فترة سابقة بوسط المدينة على مقربة من مسجد الأقمر، غير أنه منذ عصر المقريزي، بدأ بيع

---

(١) حمل هذا الحى العديد من الأسماء منها "قوادس" (45 N 10)، و"فواخر" (171 N/O 9) فى كتاب "وصف مصر".

(٢) JOMARD, Ville du Kaire, 711-2. GIRARD, Mémoire, 603-5. Description, Explication des planches, XX-I.

الأحذية فى سوق الحصرية؛ والاسم الذى ذكره كتاب "وصف مصر" لوكالة الحصرية (313 G 6) هو كل ما تبقى من وجود هؤلاء الحرفيين فى هذا المكان[١].

وهناك عدد من الأسباب المماثلة هى التى دفعت الحبالة إلى التواجد جنوب الرميلة بالقرب من مكان الحصرية؛ حيث كانوا يحتاجون لمساحات كبيرة من أجل عقد الليف الذى يجلبونه من أوراق النخل. وتعد الحبال من العناصر الرئيسية المستخدمة فى الأسفار، بحيث كان البقاء بجوار القلعة أكثر نفعاً لهؤلاء الحرفيين[٢]. وكان حى الحبالة الذى ورد ذكره فى "وصف مصر" (الحبالة: 126 T 6، ودرب الحبالة: 41 X 5, 47 V 6, 50 V 6) من أفقر أحياء القاهرة، ويعد أبناء هذه الحرفة من الطبقات المحرومة، بل إن قيمة التركة التى خلفها شيخ الطائفة الحاج عباس عام ١٦٧٧ قد بلغت ١٣,٤٠٨ بارة فقط، وهو من الأشخاص القلائل الذين ينتمون لهذه الطائفة وورد ذكرهم فى سجلات المحاكم[٣].

٦. الحرف القائمة على المعادن والأخشاب

كانت الحرف القائمة على الخشب والمعادن تشغل أحياناً فى وسط القاهرة المكان المخصص لتجارة السلع الأجنبية والأقمشة ومنتجات الرفاهية، بسبب أهميتها المعهودة، واستخدام هذه المنتجات على نطاق واسع فى الحياة اليومية[٤].

---

(١) المقريزي، جـ١، ص.٣٧٦؛ جـ٢، ص.١٠٢. وقد أشار على باشا (الخطط، جـ٣، ص.٢٤) إلى تصنيع الحصر بوكالة الحصرية فى مرجوش.

(٢) أوليا شلبي، جـ١٠، ص.٣٧١: Bunlar dahi muattal yerde işlerler. انظر بصدد الحبالة:

- DE BRÈVES, Relation des voyages, 254-5; Description, Explication des planches, XVI-2.

(٣) محكمة القسمة العربية، سجل رقم ٥٨، ص.٢٦١.

(٤) انظر الخريطة رقم ٨.

الخشب

كان يتم جلب الخشب المستخدم في البناء من حوض البحر المتوسط، مثله في ذلك مثل الحطب، وإن كان يتم إحضار بعض الكميات الصغيرة من صعيد مصر. ويماثل الخشابون الحطابين من حيث ممارسة أنشطتهم في بولاق التي تسمح بوجود أماكن لتخزين الخشب قبل بيعه ونقله إلى القاهرة؛ فلم يكن من الممكن نقله على العربات عبر شوارعها، وتخزينه في وسط المدينة بسبب ضخامة حجمه. وقبل أن يشرع المقريزي في وصف أسواق القاهرة، ترك خشابو القاهرة أماكنهم داخل باب زويلة (M 6) لتجار الأسمال (الخلعيين)[١]؛ ويبدو أنهم قد فضلوا الاستقرار خارج القاهرة في الأماكن التي وجدناهم بها خلال العصر العثماني، حيث يقع مركز نشاطهم الرئيسي بشارع تحت الربع بين باب الخرق وباب زويلة على مقربة من وكالة الخشيبة. وقد وجدنا في سجلات المحاكم الخاصة بالقاهرة ثلاثة خشابين استقر اثنان منهم في مغلقين يقعان تحت ربع الزهيري بجوار تكية الجلشاني، بينما يقع مغلق الخشاب الثالث في خط باب الخرق (M 9). ووفقاً لما ورد في "وصف مصر"، ضم سوق تحت الربع الذي كان من الأسواق المغطاة عدداً من النشارين الذين يقع مركز نشاطهم بوكالة النشارين (334 M 8)، والنجارين[٢]، والعديد من أصحاب الحرف المختلفة التي سنتعرض لها فيما بعض. وكان سوق الخشب (134 E/F 10/11) هو ثاني مراكز بيع الخشب، حيث يقع في منتصف الطريق بين باب الحديد وباب الشعرية. وأكد على مبارك باشا خلال القرن التاسع عشر وجود مثل هذه الأنشطة غرب باب الشعرية في وكالة حسن كتخدا (D 8 أو E 8) حيث يتم بيع أخشاب البناء، ووكالة الجاموس (312 E 8) التي تضمنت بعض أعمال النجارة[٣]. وأشار كتاب "وصف مصر" كذلك إلى وجود وكالة الخشاب (193

---

(١) المقريزي، جـ١، ص.٣٧٣؛ جـ٢، ص.١٠٤.

(٢) انظر بصدد القبة التي تغطي حي تحت الربع حيث يعمل النجارون: Vincennes, B 6 193 في décembre 1800. انظر كذلك:

- JOMARD, Ville du Kaire, 709.

(٣) على باشا، الخطط، جـ٣، ص.٧٥-٧٦.

G 11) ورصيف الخشاب (294 K 13) بالقرب من الأزبكية، ووجود سوقين للأخشاب داخل مدينة القاهرة (5017, 228 I 8).

وهناك عدد كبير من الطوائف الحرفية التى كانت تتقاسم صناعة المنتجات الخشبية؛ غير أن الخراطين، والصناديقية، والكرسجية، والعلبية، والقباقيبية، والضبّبية هم الأكثر عدداً. وعلى الرغم من فقرهم الشديد، فإن منتجاتهم كانت رائجة للغاية، ويرجع تاريخ أشغالهم الحرفية إلى فترات بعيدة جعلتهم يستقرون فى قلب مدينة القاهرة داخل أماكن تكاد تكون هى ذاتها التى ذكرها المقريزي؛ فقد ذكر الجبرتى سوق الصناديقية بالأشرفية (232 I/K 6) تحت اسم خط الصناديقية؛ وظل سوق الخراطين يشغل المكان نفسه منذ أربعة قرون حيث يقع بالشارع الذى يفضى إلى الأزهر (190 K 6)[١]. وكان هناك حى قريب من الأزهر يضم حوانيت جميع الصناديقية والخراطين والكرسجية الذين وجدنا تركاتهم فى سجلات المحاكم. غير أننا نجد العلبية فى منطقة تقع بالقاهرة، وتبعد عن هذا المكان قليلاً باتجاه الجنوب (279 L 6)، ولا سيما تحت الربع (M 7)، فقد أشار جومار إلى تجمع "عدد كبير من النجارين والصناديقية فى شارع كبير وواسع تكسوه قبة، ويحمل اسم تحت الربع؛ حيث كانوا يصنعون الصناديق الكبيرة الصلبة من خشب الأرز وبعض أنواع الأخشاب الأخرى ذات الرائحة العطرة"[٢]. كما نجد فى هذه المنطقة الضببية الذين اختصت بهم مدينة القاهرة، وأثاروا اهتمام الرحالة الغربيين فى مختلف الأزمان[٣].

---

(١) المقريزي، جـ٢، ص.١٠٢-١٠٣. الجبرتي، جـ١، ص.١٣٠، ١٦٢؛ جـ٢، ص.١٠٦، ١١٥؛ جـ٣، ص.٢٥، ٣٤١؛ جـ٤، ص.١٠٥.

(٢) JOMARD, Ville du Kaire, 709.

(٣) انظر بصدد المكان القديم: المقريزي، جـ٢، ص.١٠٠. انظر كذلك على سبيل المثال:

- COPPIN, Relation de Voyages, 243; THÉVENOT, Relation d'un Voyage, 272; JOMARD, Ville du Kaire, 709; LANE, Manners, 20-1; CLOT-BEY, Aperçu, II, 313; NERVAL, Voyage en Orient, I, 183.

النحاس

من بين جملة الحرف الخاصة بالصناعات المعدنية، احتل النحاسون مكانة متميزة؛ وعلى الرغم من فقدانهم جزءًا كبيرًا من شهرتهم السابقة، فإنهم ظلوا يصنعون عددًا جيدًا من المصنوعات النحاسية، ولاسيما جميع أنواع الأوانى المستخدمة بالقاهرة. كما أن حياتهم كانت أكثر تيسراً من معظم حرفيى القاهرة.

ويتضح لنا مما سبق تفردهم بهذا الموقع الاستثنائى فى قلب مدينة القاهرة على الرغم من الصخب الذى يثيرونه أثناء مزاولة حرفتهم، وإن كان ذلك يرجع أيضًا إلى نزوع الطوائف نحو حالة من الثبات الجغرافي. ولعل النحاس قد اكتسب قدراً من الأهمية بسبب استخدامه فى صناعة كسور النقد؛ مما ساعد النحاسين على البقاء بجوار الصاغة، بل إن السلطات كانت تشدد رقابتها على الصاغة والنحاسين فى آن واحد عند حدوث أية أزمات نقدية[1]. وإبان عصر المقريزي، وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، تجمع معظم النحاسون فى شارع بين القصرين (شارع النحاسين حاليًا) الواقع بين الأشرفية والركن المخلق، حيث عمل بهذا الشارع ٢٩ من إجمالى ٤٦ نحاسًا استطعنا تحديد أماكن حوانيتهم من خلال الإطلاع على سجلات المحاكم، بينما استقر ١٤ نحاسًا فى حى خان الخليلى المجاور لتلك المنطقة؛ أى أنهم كانوا أكثر تمركزًا من الصاغة أنفسهم. ويقع مركز سوق النحاسين (276 H 6) فى المنطقة الممتدة بين آثار السلطان قلاوون والصاغة، وكان الشارع الذى يحد الصاغة من جهة الشمال يحمل اسم "عطفة النحاسين" (47 I 6, 250 I 6). وضم هذا الحى عددًا من الوكالات التى تخصصت فى تصنيع منتجات النحاس وبيعها: وكالة النحاسين (233 I 6)، ووكالة الصباغ (H 6)، ووكالة السلطان فرج بن برقوق (H 6)، ووكالة أو خان اللاوند بصفة خاصة (271 H 6) لأنها ضمت ١١ نحاساً من جملة النحاسين الذين وجدنا تركاتهم فى السجلات[2].

---

(١) ففى عام ١٧٠٣ على سبيل المثال، تم تكليف على أغا بإيجاد حل لأزمة النقد، مما دفعه إلى إغلاق الصاغة، وأصدر أوامره لشيخ النحاسين بضرورة إحضار كل كميات النحاس التى يستطيع شراءها من أجل سكه فى الضربخانة (القينالي، ورقة رقم ٤١أ).

(٢) أشار كتاب "وصف مصر" إلى وكالة اللاوند التى ذكرها روسيل D. RUSSEL (Médieval Cairo, 156, 162-3) تحت اسم "وكالة اللاوندي" Wakāla al-liwāndji.

وكان خان الخليلى احد مراكز بيع المصنوعات النحاسية المحلية أو المستوردة من القسطنطينية أكثر من كونه مركزًا لعملية التصنيع ذاتها؛ وقد شغل النحاسون بصفة خاصة خان النحاس (5 I 229) الذى كان يحمل اسم خان الفسقية، ووكالة أو خان جعفر أغا .(5 I 226). وبلغ خان الخليلى قمة ازدهاره فى هذا المجال خلال القرن السابع عشر؛ فقد ورد فى وثائق المحاكم أن الخان كان يضم خلال تلك الفترة (١٦٧٩-١٧٠٠) عددًا من النحاسين يماثل عددهم فى شارع بين القصرين، وبلغ متوسط تركاتهم ٩٢,٢٢٨ بارة ذات القيمة الثابتة مقابل ٥٠,٧٦٣ للحرفيين، مما يؤكد تفوق التجار المادى على الحرفيين فى هذا المجال. وتراجعت أهمية خان الخليلى النسبية خلال القرن الثامن عشر، حيث أخذ النحاسون يتجمعون داخل حى النحاسين، ولم تعد القاهرة تضم أى من مراكز النحاس التى لها أهمية تذكر[١].

الحديد

على خلاف النحاسين، كان الحدادون من الحرفيين الفقراء الذين لا يتمتعون بأى نفوذ على الإطلاق. غير أن أهمية هذه الحرفة تتجلى بالفعل من خلال الأرقام التى ساقها أوليا شلبي، حيث أكد وجود ما لا يقل عن ١٦ طائفة تضم ٢,٨٣٠ شخصاً.

ويمكن الوقوف على مدى انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى لهؤلاء الحرفيين من خلال معرفة أماكن تواجدهم عند أطراف مدينة القاهرة، كما كان وجود عدد كبير من النصارى بين صفوفهم سببًا فى تفاقم الموقف. والتواجد فى مثل هذه المناطق البعيدة يرجع بصفة خاصة إلى حجم الضوضاء التى تسببها هذه الحرفة، فضلاً عن نشر القاذورات؛ لكننا سبق أن رأينا أن مثل هذه الأسباب لم

---

(١) يبدو أنه كان هناك عدد من مبيضي النحاس بحى الجمالية، حيث أشار كتاب "وصف مصر" إلى وجود "المبيضة" (4 G 269)، و"درب المبيضة" (5 G 292). ونعتقد كذلك فى إمكانية وجود عدد من النحاسين بمنطقة تحت الربع ("وصف مصر": وكالة النحاسين 8 M 28)؛ وفى عام ١٨١٦، أمر الباشا بإنشاء إحدى مصانع الأوانى النحاسية (الجبرتي، جـ٤، ص.٢٥٦).

تحل دون وجود النحاسين في قلب القاهرة. وقد غادر الحدادون وسط المدينة منذ فترات بعيدة سبقت عصر المقريزى الذى ذكر أن سوق الحدادين والحجارين كان معروفاً فى عصره باسم سوق الأنماطيين، وكان يقع شمال غرب جامع المؤيد(١). ويشير الكاتب ذاته إلى وجود سوق الإبرتية شمال الأزهر (I K 5)، ووجود صناع السكاكين بسوق الخراطين (K 5/6)، أى فى قلب القاهرة(٢).

وخلال العصر العثماني، كان الحدادون ينقسمون إلى ثلاثة مجموعات رئيسية، حيث تقع أكثرها أهمية فى منطقة تحت الربع بالقرب من حى الأنماطيين. وذكر كتاب "وصف مصر" العديد من مراكز الحدادين بين باب زويلة وباب الخرق: حدادى عطفة الحدادين (355 M 7)، ومكان الحدادين فى 387 M 8، سكة الحدادين (390 M 8)، ومكان الحدادين في 27 M 9، وحوانيت الخلعيين وتجار الحديد (175 N 8). ثم لحق بهم السمركية الذين تقع ورشهم بالقرب من باب الخرق 22 M 9). ويناظر هذه المجموعة إحدى الطوائف التى ورد ذكرها فى قائمة عام ١٨٠١ (رقم ٩). ويقع ثانى أحياء الحدادين فى المنطقة الممتدة بين باب الفتوح الذى بجواره سوق الحدادين (95 E/F 6) وحى الركن المخلق الذى ضم معظم الحدادين الذين استطعنا تحديد أماكن حوانيتهم من خلال الإطلاع على وثائق المحاكم (G 6). ويبدو أن هذه المنطقة تعد مركز نشاط الطائفة رقم ١٩٧ فى قائمة ١٨٠١. وأخيرا، نجد فى باب الشعرية ثالث هذه المجموعات التى احتلت قدرا من الأهمية بحيث ورد ذكرها فى قائمة فنسين (رقم ١٣). بينما كان يتم فى حى البندقيين بيع الأسلاك المعدنية المستوردة التى تجد مكانها الطبيعى في وسط المنطقة المخصصة للتجارة الدولية.

---

(١) المقريزي، جـ١، ص.٣٧٣. ورد ذكر هذا السوق فى كتاب "وصف مصر" (260 M 6)، وتمت كتابته على النحو التالي: al-Mati'īn، ولعل هذا الاسم هو تحريف لكلمة "الأنماطيين"

(٢) المقريزي، جـ٣، ص.٣٧٤؛ جـ٢، ص.١٠٣.

٧. الخاتمة

أسس اختيار أماكن الحرفيين بالقاهرة

تختلف طبيعة المشكلات التى تطرحها عملية اختيار أماكن وجود الحرفيين بالقاهرة، تبعًا لطبيعة الأنشطة المختلفة، حيث يميل بعضها باتجاه التمركز فى مناطق جغرافية محددة، بينما ينزع البعض الآخر للانتشار فى مختلف أرجاء المدينة. بيد أنه يكاد يكون من المستحيل وضع معايير محددة فى ظل وجود العديد من الحالات الاستثنائية، فإن تقسيم الحرف إلى هاتين الفئتين يستند إلى عدد من الأسس التى تأخذ فى الاعتبار معظم الحالات الملموسة. فقد كان هناك اتجاه عام نحو التجمع فى منطقة واحدة (فى ظل إمكانية تشكيل العديد من المراكز الأخرى إذا ما اقتضت الحاجة ذلك بسبب انتشار الحرفة أو امتداد النمو العمراني)، وهو الاتجاه الذى تمثله الحرف شديدة التخصص، والأنشطة المرتبطة بالتجارة الدولية، والأنشطة القائمة على إنتاج منتجات الرفاهية. وخير مثال على هذا الاتجاه نجده فى تجارة البن والتوابل والأقمشة، وشغل المعادن النفيسة. وبالنظر إلى شدة نزوع أبناء كل حرفة إلى التجمع فى منطقة جغرافية واحدة، على غرار تجمعهم داخل طائفة واحدة تشكل وحدة الربط بينهم على الصعيد الاجتماعى والمهني، نجد أن عوامل التمركز تفوق عوامل الانتشار. غير أننا لا ننكر حقيقة وجود العديد من الأنشطة التى يغلب عليها طابع الانتشار، وتتسم بكثرة عدد أفرادها، وهى بصفة خاصة الحرف المتعلقة بتوفير المنتجات الأساسية اللازمة للحياة اليومية، حيث يرتبط انتشار أفرادها فى مختلف أحياء القاهرة بالتوزيع الجغرافى للسكان؛ مثل أرباب الحرف الغذائية (الخبازون، وباعة الزيت والسمن، والعطارون)، ومتسببى المنتجات واسعة الانتشار (التبغ)، وأرباب السلع "الخدمية" (سقاية المياه، والحمامات العمومية، ونقل الأشخاص والبضائع)[1]. غير أن الحرف التى تتمركز فى مناطق جغرافية محددة تنطوى على الكثير بشأن هيكل المنظومة الحضرية، وتثير بالتالى الاهتمام بدراستها.

---

(١) انظر المقال الذى أعددناه تحت عنوان: Les porteurs d'eau et Les bains publics.

ولا يوجد سوى عدد محدود نسبيًا من العوامل التى تتيح دراسة أماكن مختلف الأنشطة الاقتصادية بالقاهرة، لكنها تتداخل فيما بينها على نحو معقد للغاية. وتحتل الأهمية الاقتصادية لكل حرفة مكانة رئيسية، حيث تتجمع الأنشطة الأساسية فى وسط القاهرة، بينما يتم استبعاد الأنشطة الثانوية أو الأقل إدرارًا للربح ودفعها نحو أطراف المدينة أو خارجها. وانطلاقًا من هذا العامل، يمكن أن يتسبب انهيار حرفة ما فى إبعادها تدريجيا عن وسط القاهرة، والعكس صحيح. كما احتلت العوامل "الفنية" قدراً من الأهمية جعلها تتسبب هى الأخرى فى إبعاد حرفة ما عن المناطق المركزية بسبب مساوئ المواد الأولية التى تستخدمها، أو الأضرار التى تنجم عن عملية التصنيع، أو تعريض حياة السكان للخطر؛ كما أن بعض الحرف تستلزم وجود مساحات شاغرة تضطرها إلى الابتعاد عن وسط المدينة والاتجاه نحو أطراف المدينة؛ وقد يؤدى بالتالى امتداد العمران إلى ضرورة نقلها بعيدًا عن وسط المدينة. وأخيرًا تجدر الإشارة إلى العوامل التاريخية التى لعبت دورًا لا يمكن تجاهله بشأن الاحتفاظ ببعض الأنشطة داخل أماكنها الرئيسية على الرغم من وجود عدد من العوامل الأخرى التى تستدعى نقلها؛ فهناك العديد من الحالات الاستثنائية التى ينبغى تفسيرها من هذا المنطلق فى ظل غياب دور العاملين الرئيسيين الذين أشرنا إليهما.

وانطلاقًا من هذه العوامل العامة التى تعرضنا لها بقدر من الإيجاز، نجد أن أماكن الحرف تنقسم إلى فئتين رئيسيتين هما الأماكن المركزية والأماكن المتطرفة، حيث تضم كل منهما الأنشطة الحرفية وفقًا لقواعد المنطق. فى مركز القاهرة الاقتصادى المتمثل فى القاهرة الفاطمية، وعلى جانبى شارع القصبة الذى يخترقها من الشمال إلى الجنوب (من باب الفتوح إلى باب زويلة)، كانت حدود أكثر المناطق نشاطًا تتمثل فى حى الفحامين جهة الجنوب (282 L 6)، والجامع الأزهر وخان الخليلى وبيت القاضى جهة الشرق، والصاغة والحمزاوى جهة الغرب، ثم تمتد هذه المنطقة شمالاً باتجاه مرجوش والجمالية حتى تصل إلى أبواب القاهرة الفاطمية. وداخل هذا المستطيل غير المنتظم الذى يبلغ طوله ١,٥٠٠ متر، بينما يبلغ عرضه ٤٠٠ متر، ولا تتجاوز مساحته خمس مساحة القاهرة بأكملها، نلاحظ تجمع أهم الأنشطة الحرفية بالعاصمة:

- المعاملات الدولية الكبيرة الخاصة بتجارة البن، والتوابل، والأقمشة، والتبغ، والصابون، والمنتجات الزجاجية، والخردوات؛ فضلاً عن مختلف أنشطة الصرافة.

- شغل المعادن النفيسة وتجارتها، ونعنى بصفة عامة منتجات الرفاهية: الجواهر، والمصوغات، وأشغال القصبجية، ونسج الحرير وتجارته، وصناعة منتجات العنبر والعاج وبيعها، وبيع المنتجات الغذائية غير الأساسية (الحلوى والياميش).

- الأنشطة الثقافية المرتبطة بالجامع الأزهر (بيع الورق، والكتب...الخ).

- بعض الحرف شديدة التخصص أو يغلب عليها الطابع الفنى بشكل واضح، وإن كان بقاءها فى وسط المدينة يرجع فى الغالب إلى الرغبة فى الحفاظ على الاستقرار الجغرافي، مثل حرف النحاسين، وصانعى الأثاث والمنتجات الخشبية، والقوافين إلى حد ما.

وهناك بعض الحرف التى استقرت خارج نطاق وسط القاهرة، وإن ظلت داخل حدود المدينة، حيث احتلت مكانة متميزة للغاية بفضل أهميتها على الصعيد الداخلى أو وجود ارتباط فعلى بين عملية تصنيع بعض السلع وبيعها داخل حوانيت القصبة، مثلما هو الحال بالنسبة لمطابخ السكر والعرق سوس والمصابغ التى يقع معظمها فى المنطقة الواقعة بين القصبة والخليج. وعلى الرغم من تفوق النشاط التجارى على نحو ملحوظ، فإن القاهرة كانت تضم عددًا من الأنشطة الحرفية الهامة ، ولاسيما فى الجزء الغربى الذى كان يعد من مناطق إقامة ميسورى الحال، فى حين كان يعد الجزء الواقع بين القصبة وسور القاهرة الشرقى من المناطق التى يقطنها الفقراء[1].

وكان يوجد خارج نطاق القاهرة بعض مراكز الأنشطة الاقتصادية التى تحتل قدرًا من الأهمية، ومنها ما يشكل امتداد فعلى لوسط المدينة (مركز واحد أو اثنان)؛ فقد كان يقع حى باب الشعرية المطل على الخليج يضم عددًا من الأنشطة

---

(١) انظر المقال الذى أعددناه تحت عنوان: Quartiers et mouvements populaires.

التجارية والحرفية المتنوعة للغاية؛ وتعد قصبة رضوان وحى قوصون الامتداد الجنوبى لحى المؤيد/باب زويلة، حيث لعبا دوراً ملحوظاً خلال عصر المقريزي[1]. وكانت ترجع أهمية حى سوق السلاح/الرميلة بصفة أساسية إلى وجودهما بجوار القلعة التى تعد مركز السلطة السياسية والعسكرية بالبلاد، حيث نجد الأنشطة التجارية والحرفية التى ترتبط بأفراد الطبقة الحاكمة. كما كان حى ابن طولون أحد المراكز الاقتصادية العتيقة، حيث اعتاد المغاربة على التواجد بهذه المنطقة التى صارت تحتل مكانة تجارية هامة (البن والتوابل والأقمشة).

وبخلاف هذه المراكز المنعزلة، كان النشاط الاقتصادى يتخذ شكل دوائر متتالية تحيط بالقاهرة، ويتحدد داخل كل منها أماكن الحرف المختلفة وفقاً للعوامل التى ذكرناها أعلاه، حيث يكون تناقص الأهمية الاقتصادية وتزايد الأضرار التى تسببها حرفة ما سبباً فى تحديد موقعها الجغرافى عند الحدود المتاخمة لمدينة القاهرة أو فى المناطق الخارجية البعيدة عن العمران.

– وظل عدد من الأنشطة الحرفية الهامة يشغل مكانه بجواره القاهرة، مثل بعض الحرف الخاصة بالمصنوعات الحديدية، ومعظم الحرف الخاصة بالمنسوجات كالغزل والنسيج وبعض أنشطة الصباغة التى تمركزت فى الحى الواقع غرب الخليج، وعدد من "الصناعات الغذائية" (الغربلة، والطحن، وتصنيع الخل...الخ)، فضلاً عن عدد من الحرف القائمة على تصنيع المنتجات واسعة الانتشار (المصنوعات الزجاجية والفخارية).

– وتم كذلك نقل بعض أنشطة تجارة "الجملة" إلى ضواحى القاهرة بجوار أبواب المدينة، كى يتمكن أرباب هذه الحرف من جلب احتياجاتهم المختلفة: تجارة السلع الغذائية (الغلال، والخضر، والفاكهة، والماشية)، والمنسوجات، والحطب، وأخشاب البناء.

– وأخيراً، تم إبعاد بعض الأنشطة "الصناعية" التى تسبب تلوث البيئة، وتجميعها عند أطراف القاهرة أو حتى نقلها خارج الأسوار؛ فقد أدى الزحف العمرانى خلال العصر العثماني إلى نقل عدد من الأنشطة الحرفية التى ذكرناها

---

(١) كانت أحياء باب الشعرية وباب زويلة/ قوصون مقراً للعديد من الطوائف الحرفية.

من قبل. ولنتذكر على سبيل المثال السلخانات (خارج المدينة)، ومعاصر الزيت (عند الطرف الغربي)، والمدابغ (خارج الأسوار)، وأماكن تصنيع الوقود (عند الحد الغربى من مدينة القاهرة)، والجيارات والجباسات (خارج المدينة)، وورش تصنيع الحصر والحبال، ومصانع البارود.

الثقل الاقتصادى لمدينة القاهرة

سبق أن أوضحنا من قبل أهمية دور القاهرة ومنطقة القصبة فى الحياة الاقتصادية. ومن المثير للاهتمام حقًا تدعيم تلك الحقائق بعدد من الأرقام التى استطعنا الحصول عليها من وثائق المحاكم. غير أننا هنا بصدد عينة من الوثائق يشوبها بعض النقص، لأنها بالغت فى ذكر التركات كبيرة الحجم، ولم تبد اهتمامًا كافيًا بتركات الحرفيين والتجار الفقراء التى يكاد يكون وجودها منعدمًا. لذا سنلاحظ حجم التفاوت الهائل الذى ستضمنه الإحصائيات التالية، ولاسيما بصدد عدد التركات، لكن ذكر هذه الأرقام يهدف فحسب إلى إجلاء الحقائق أو عقد بعض المقارنات. ويجب فى الوقت ذاته قبول المعطيات الخاصة بحجم التركات، حيث شغلت التركات الكبيرة والمتوسطة مكاناً هائلاً فى هذه الإحصائيات، وكان لابد من وجود معلومات أكثر اكتمالاً بشأن التركات الصغيرة من أجل التخفيف من حدة هذه المكانة. والجدول رقم ٣٦ يتضمن مُلخصًا للمقارنة بين معطيات الثقل الاقتصادى فى مختلف مناطق القاهرة، عند نهاية القرنين السابع عشر والثامن عشر.

جدول رقم ٣٦

توزيع الأنشطة الاقتصادية فى مناطق القاهرة الكبرى

١٦٧٩-١٧٠٠	عدد التركات		حجم التركات بالبارة الثابتة	
	العدد	النسبة المئوية من العدد الكلي	الحجم	النسبة المئوية من الحجم الإجمالي
- الأحياء السبعة المطلة على شارع القصبة	٢١٩	%٧٢,٧	٢٦,٦٥٧,٦٧١	%٩١,٧
- مجمل القاهرة	٢٢٥	%٧٤,٧	٢٧,١٠٨,٢٩٤	%٩٣,٢
- الحسينية	-	-	-	-
- المنطقة الغربية	١٤	%٤,٦	٢٨٢,٧٦١	%١
- المنطقة الجنوبية	٦٢	%٢٠,٦	١,٦٩٥,٦٨٠	%٥,٨
المجموع	٣٠١		٢٩,٠٨٦,٧٣٥	

١٧٧٦-١٧٩٨	عدد التركات		حجم التركات بالبارة الثابتة	
	العدد	النسبة المئوية من العدد الكلي	الحجم	النسبة المئوية من الحجم الإجمالي
- الأحياء السبعة المطلة على شارع القصبة	٢٥٦	%٦٥,٥	٣٠,١٠٧,١٨٥	%٨٨,٣
- مجمل القاهرة	٢٦٤	%٦٧,٥	٣٠,٤٤٦,٦٠١	%٨٩,٣
- الحسينية	٧	%١,٨	١٧١,٥٣٠	%٠,٥
- المنطقة الغربية	٣٧	%٩,٥	١,٤٥٩,١٢٣	%٤,٣
- المنطقة الجنوبية	٨٣	%٢١,٢	٢,٠٠٢,٧٧٧	%٥,٩
المجموع	٣٩١		٣٤,٠٨٠,٠٣١	

المصدر: وثائق المحاكم

ملاحظات

١- لم تعتد هذه الدراسة سوى بتركات الأشخاص الذين استطعنا تحديد أماكن حوانيتهم وورشهم على وجه الدقة.

٢- تنقسم المناطق الكبيرة التى أشرنا إليها فى الجدول على النحو التالي: القاهرة الفاطمية التى تحدها الأسوار من جهة الشمال والشرق والجنوب، بينما يحدها الخليج من جهة الغرب؛ وحى الحسينية الذى يمتد شمال السور وشرق الخليج؛ والمنطقة الغربية التى تتضمن جميع المناطق العمرانية الواقعة غرب الخليج؛ والمنطقة الجنوبية التى يحدها شمالاً سور القاهرة الفاطمية (باب زويلة)، ويحدها الخليج غرباً. انظر الخريطة رقم ٢ التى حددنا عليها مختلف أحياء القاهرة الفاطمية.

٣- تنقسم كل منطقة إلى بعض الأحياء التى يبدو أنها تشكل عدداً من الوحدات الاقتصادية والاجتماعية. فنجد فى القاهرة الفاطمية: الجمالية، وخان الخليلي، والأزهر، والمؤيد، ومرجوش، والصاغة، والغورية/الحمزاوى (وهى الأحياء السبعة التى تطل على القصبة)، والعطوف، ودرب المحروق، والموسكي/درب السعادة. ونجد فى المنطقة الغربية: باب الشعرية، وباب البحر، والأزبكية، وباب الخرق، والفوالة/باب اللوق، وعابدين/حنفي. بينما نجد فى المنطقة الجنوبية: باب زويلة، وقوصون، وبركة الفيل، والرميلة/سوق السلاح، والحطابة، وعرب الإيسار، والحبالة/درب خليفة، وطولون، وقناطر السباع.

٤- لم تكن هناك حدود دقيقة تفصل بين مختلف الأحياء، ولم يكن من اليسير دومًا معرفة توزيع الحرفيين والتجار فى الأماكن التى استطعنا تحديدها. كما أن "تقسيم" الأحياء لم يكن يتطابق دوماً مع حدود "المناطق" المختلفة؛ لذا نجد أحياء مثل باب الشعرية والموسكى وباب الخرق تمتد على جانبى الخليج. وقد اعتبرنا باب الشعرية وباب الخرق من أجزاء المنطقة الغربية، بينما اعتبرنا الموسكى من أجزاء القاهرة الفاطمية. كما اعتبرنا درب المحروق من أجزاء القاهرة الفاطمية على الرغم من امتداده نحو المنطقة الجنوبية. ولم يخل هذا التقسيم

من بعض الجور، بل إنه يثير الجدل بالنسبة لبعض المناطق مثل منطقة باب الشعرية التى تتعلق الكثير من أنشطتها بالقاهرة الفاطمية. لكننا إذا عرفنا بصورة جيدة الأماكن الدقيقة التى ضمت العديد من حرفيى وتجار باب الشعرية الذين وضعناهم غرب أو شرق الخليج، نجد أنه لا مجال لتحديد نطاق وجودهم دون الحفاظ على وحدة حى باب الشعرية الواقع بأكمله خارج نطاق القاهرة الفاطمية.

ويوضح هذا الجدول المزدوج بجلاء تام حجم الهيمنة الاقتصادية لمدينة القاهرة الفاطمية، حيث يمارس ثلاثة أرباع (١٦٧٩-١٧٠٠) أو ثلثى (١٧٧٦-١٧٩٨) الحرفيين والتجار الذين وجدنا تركاتهم مختلف أنشطتهم داخل حدودها، وهو ما يشكل على مدار هاتين الفترتين الزمنيتين قرابة تسعة أعشار إجمالى حجم التركات محل الدراسة. وتتضح هذه الظاهرة على النحو ذاته فى الجدول رقم ٣٧:

جدول رقم ٣٧

توزيع التركات فى المناطق المختلفة وفقاً لحجمها الإجمالي

	١٦٧٩-١٧٠٠		١٧٧٦-١٧٩٨	
	العدد	**النسبة المئوية من العدد الكلي**	**الحجم**	**النسبة المئوية من الحجم الإجمالي**
حتى ٥,٠٠٠ بارة ذات قيمة ثابتة				
القاهرة الفاطمية	٢٠	%٤٧,٦	٣٥	%٥٠,٧
الحسينية	-	-	١	%١,٤
المنطقة الغربية	٣	%٧,١	٧	%١٠,١
المنطقة الجنوبية	١٩	%٤٥,٢	٢٦	%٣٧,٧
المجموع	٤٢		٦٩	

من ٥,٠٠١ إلى ٥٠,٠٠٠ بارة				
القاهرة الفاطمية	١٠٩	%٧٠,٣	١٢٤	%٥٩,٦
الحسينية	–	–	٥	%٢,٤
المنطقة الغربية	١٠	%٦,٤	٢٤	%١١,٥
المنطقة الجنوبية	٣٦	%٢٣,٢	٥٥	%٢٦,٤
المجموع	١٥٥		٢٠٨	
أكثر من ٥٠,٠٠١ بارة				
القاهرة الفاطمية	٩٦	%٩٢,٣	١٠٥	%٩٢,١
الحسينية	–	–	١	%٠,٩
المنطقة الغربية	١	%٠,٩	٦	%٥,٣
المنطقة الجنوبية	٧	%٦,٨	٢	%١,٧
المجموع	١٠٤		١١٤	
المجموع العام	٣٠١		٣٩١	

المصدر: وثائق المحاكم

وهكذا، نلاحظ أن معظم الثروات الكبيرة قد تركزت بالقاهرة الفاطمية مركز نشاط غالبية تجار البن والتوابل: ٣٤ من إجمالى ٣٥ تاجرًا خلال الفترة الممتدة بين عامى ١٦٧٩ و١٧٠٠، و١٨ من إجمالى ١٩ تاجرًا بين عامى ١٧٧٦ و١٧٩٨. ولم يكن لتمركز النفوذ الاقتصادى أية علاقة بالتوزيع الفعلى للسكان بين مناطق القاهرة الكبرى الذى كان تقريبًا على النحو التالي: كان يقطن القاهرة

الفاطمية ثلث السكان، بينما يقيم خمس السكان فى المنطقة الغربية، ويقطن خمسى السكان المنطقة الجنوبية[١].

ولم يكن هناك تحول واضح فى الوضع الذى تعرضنا له بالوصف خلال الفترة بين نهاية القرن السابع عشر ونهاية القرن الثامن عشر، وانخفاض حدة هيمنة القاهرة الفاطمية كان محدودًا للغاية بحيث لم تكن له أية دلالة تذكر، وظل جزء من تطور المنطقة الغربية (ونعنى بها حى باب الشعرية) منسوبًا إلى القاهرة الفاطمية. بل إن ثبات الأرقام الخاصة بالمنطقة الجنوبية تثير بالفعل دهشة من يطلع عليها.

وتتجلى السمة الثانية التى تميز تقسيم الأنشطة الاقتصادية بين مختلف مناطق القاهرة من خلال الجدول رقم ٣٦، حيث نجد أنه داخل القاهرة الفاطمية، نجح شارع القصبة والمناطق المتاخمة له فى استقطاب النشاط الاقتصادى الرئيسي، بواقع ٩٠% من إجمالى الثروات التى تم رصدها، والتى تقاسم معظمها خمسة أحياء هى خان الخليلى والغورية/الحمزاوى والأزهر والجمالية والصاغة، فى حين اضطلع كل من مرجوش والمؤيد بدور متواضع نسبياً.

ومن قرن إلى آخر، بدأت تطرأ بعض التغيرات على وضع الأحياء الرئيسية التى سيطر معظمها بصورة صارخة على الحياة الاقتصادية بالقاهرة، كما يتضح لنا من خلال الجدول التالى:

(١) إننا نطرح هذا التقسيم إنطلاقا من توزيع الأسبلة والحمامات الذى يناظر توزيع السكان. ووفقاً للمعلومات التى توفرت لدينا بهذا الصدد، فإن توزيعها كان على النحو التالي:

المنطقة الجنوبية	المنطقة الغربية	الحسينية	القاهرة	
٩٥ (٤٢%)	٥١ (٢٢,٦%)	٧ (٣,١%)	٧٣ (٣٢,٣%)	٢٢٦ سبيلا
٣٠ (٣٩%)	١٧ (٢٢%)	٢ (٢,٦%)	٢٨ (٣٦,٤)	٧٧ حماما

جدول رقم ٣٨

خمسة أحياء من أحياء القاهرة الاقتصادية الرئيسية فى نهاية القرنين السابع عشر والثامن عشر

(عدد التجار والحرفيين، وإجمالى حجم الثروات بالبارة الثابتة

١٧٠٠-١٦٧٩		
إجمالى المبلغ	العدد	
٧,١٤٠,٩٨٦	٥٦	خان الخليلي
٦,٦٧٢,٢٨٠	٦٤	الغورية/الحمزاوي
٦,٣٣,٥٧٢	٢٠	الأزهر
٢,٥٨٥,٣١٣	٢٤	الجمالية
٢,١٩٩,٧٥٣	٢٤	الصاغة
٢٤,٩٣١,٩٠٤	١٨٨	المجموع

١٧٩٨-١٧٧٦		
إجمالى المبلغ	العدد	
١٢,٢٠٤,١٧١	٧٢	الغورية/الحمزاوي
٨,٥١٧,٧٧٢	٤١	الجمالية
٥,٠٤٢,٨١١	٤٩	خان الخليلي
٢,٢٠٠,٨٣٨	٣٩	الصاغة
١,٠٢٢,١٤٩	٢٠	الأزهر
٢٨,٩٨٧,٧٤١	٢٢١	المجموع

المصدر: وثائق المحاكم

ومن قرن إلى آخر، ظلت الغورية أهم أحياء القاهرة على الصعيد الاقتصادي، بل تأكدت هيمنتها فى نهاية القرن الثامن عشر، لأنها ضمت بصفة إجمالية ١٨,٤% من عدد التركات المرصودة، و٣٥,٨% من قيمتها الإجمالية. وخلال الفترة ذاتها، تراجعت أهمية خان الخليلى بشكل نسبي. غير أن أكثر التغيرات أهمية قد طرأ على حى الأزهر الذى تراجع على نحو ملحوظ، فى حين صار حى الجمالية أحد الأحياء الاقتصادية الرئيسية بمدينة القاهرة، وهو ما تؤكده الأرقام التى وردت فى الجدول رقم ٣٨، حيث ساعدت على تدعيم الملاحظات العديدة التى أشرنا إليها من قبل.

وتجدر الإشارة مجددًا إلى الدور الثانوى الذى اضطلعت به بعض المراكز الواقعة خارج القاهرة الفاطمية على صعيد النشاط الاقتصادى بأكمله، وهو ما يتضح على أقل تقدير من خلال دراسة التركات؛ فإذا ما عقدنا مقارنة بين النسب المئوية للأرقام وإجمالى حجم الثروات المختلفة (الجدولان رقم ٣٦ و٣٧)، فإننا سندرك تماماً حجم النشاط الضئيل الذى شاركت به أحياء المنطقتين الغربية والجنوبية. غير أن تطور المنطقة الغربية يرجع إلى امتداد المناطق العمرانية التى اجتذبت خلال القرن الثامن عشر الأفراد ميسورى الحال. لكننا لا نجد فى هذه المراكز الخارجية ما يماثل أنشطة شارع القصبة التى تختلف عنها تمام الاختلاف.

الخصائص الطبوجرافية الاقتصادية لمدينة القاهرة

وفقًا للصورة التى رسمها ماسينيون بصدد المدن الإسلامية، يبدو أن أساس الهيكل الاقتصادى لمدينة القاهرة يتمثل فى ثبات التوزيع الطبوجرافى للحرف المختلفة داخل مركز المدينة بالقرب من القصر والجامع الأزهر[1]. وعلى الرغم

(١) نجد هذه الصورة فى المقال التالى الذى أعده ماسينيون L.MASSIGNON:

- Lesc corps de métiers et la cite islamique (Revue International de Sociologie, septembre 1920, 473-489 ; dans Opera Minora, I, 369-384).

من التقلبات الاقتصادية والسياسية التى كان من شأنها التأثير على مصر خلال الفترة الممتدة بين العصر الفاطمى ونهاية القرن الثامن عشر، وعلى الرغم من التغيرات الشديدة التى شهدها الهيكل العمرانى بالقاهرة على مدار فترات متلاحقة من الامتداد والتراجع، كان الثبات هو السمة الغالبة على أهم الحرف التى ورد ذكرها فى مختلف النصوص التاريخية الكبيرة، مثل كتابات المقريزى وكتاب "وصف مصر" وكتاب على مبارك باشا: فإن أماكن عمل تجار التوابل، ثم تجار البن، وتجار الذهب السودانى والرقيق الأسود، وتجار الأقمشة، والصرافون والصاغة، والحلوانية، والنحاسين... فى بداية القرن التاسع عشر تكاد تكون هى المناطق ذاتها التى أشار إليها المقريزى حينما كان يصف ما يراه، بل حينما يسترجع الأزمان الماضية أيضاً.

وانطلاقًا من هذا المبدأ، لا يجب كذلك وصف طبوجرافية مدينة القاهرة باعتباره منظومة جامدة؛ لأننا لاحظنا فى مرات عدة حجم التغيرات التى طرأت عليها خلال العصر الفاطمي، والعصر المملوكي، وعصر المقريزي، وعصر على مبارك باشا، حيث ظهر عدد من الأنشطة الجديدة، وتراجع عدد آخر، أو اختفى من الوجود تمامًا، كما انتقلت بعض الحرف من أماكنها، وذاع صيت بعض المراكز الاقتصادية الجديدة؛ وهو ما أثر بالتأكيد على هيكل المدينة، وإن كان ذلك فى ظل ثبات بعض السمات التى حافظت على الهيكل الأصلى على مر القرون. وفضلاً عن العوامل الخاصة بمناطق تواجد الحرف التى تمثل فى الوقت ذاته عدداً من عوامل التغيير فى ظل تغير الأجواء العامة، يجب إضافة تدخل "العنصر البشرى" الذى يتجلى بوضوح من خلال تحول المركز السياسى إلى القلعة التى اجتذبت العديد من الأنشطة الحرفية للخروج عن نطاق القاهرة الفاطمية. غير أن هذا التدخل يشكل حالة استثنائية، لأنه لعب دورًا ثانويًا فى تطور الهيكل العمرانى لمدينة القاهرة التى اتسمت خلال العصر العثمانى بالغياب شبه التام لسياسة السلطات "الموجهة" على صعيد الحياة الاقتصادية البحتة، وفى مجال التطور "العمراني"، حيث لا نجد خلال تلك الفترة التى امتدت على مدار ثلاثة قرون سوى عملين فقط يتسم أحدهما بالإيجابية (إنشاء قصبة رضوان)، بينما يتسم الآخر بالسلبية (نقل البارودية).

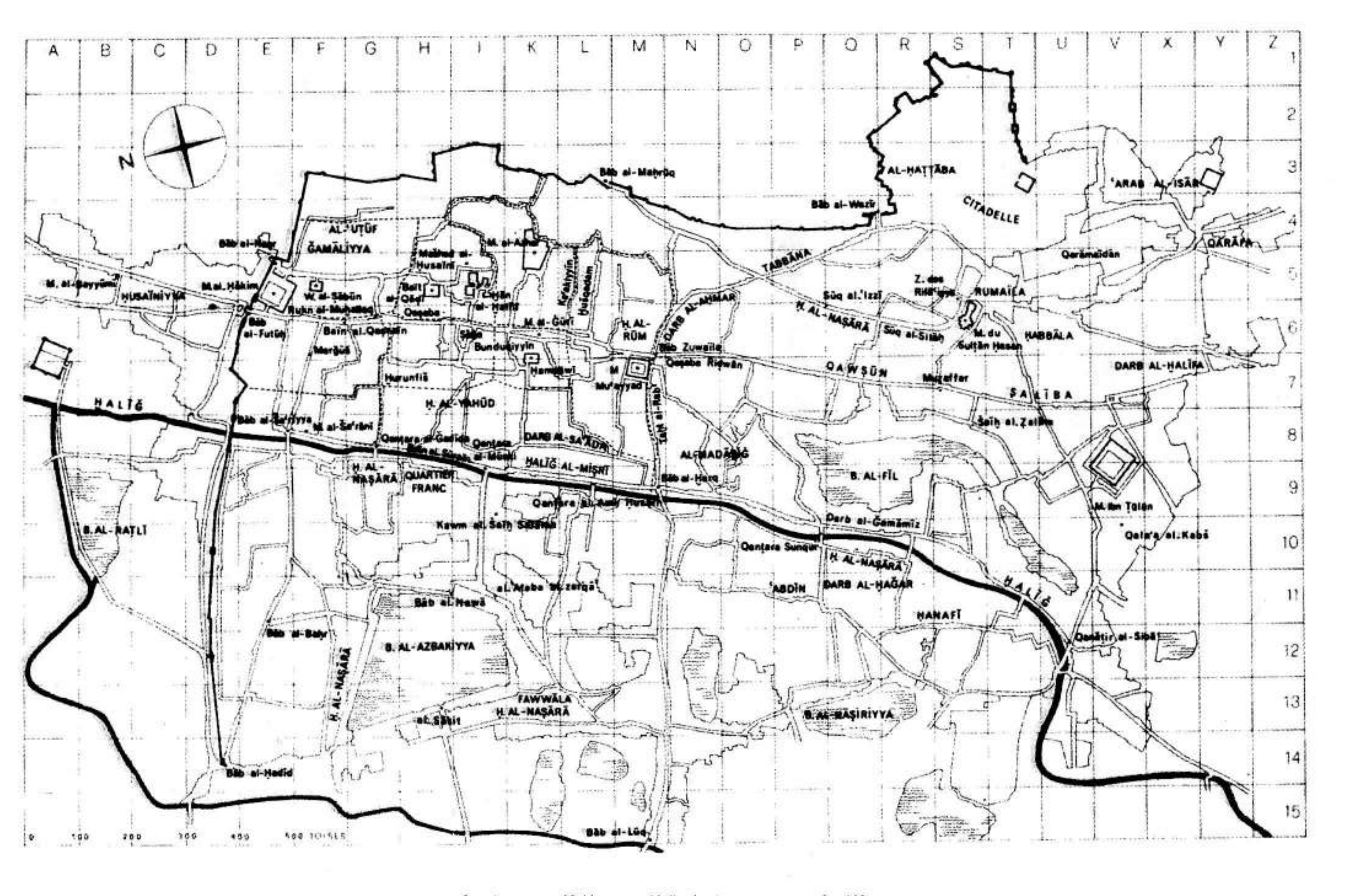
غير أن غياب السياسة الموجهة على صعيد الحياة العمرانية لا يعنى بالتالى غلبة الطابع العشوائى على الهيكل الاقتصادى لمدينة القاهرة؛ لأن تصارع العوامل الاقتصادية والاجتماعية قد أحدث نوعًا من التوازن "الطبيعي" الذى يمكن استقراء سماته الأساسية من خلال الاطلاع على الخريطة الاقتصادية للعاصمة إبان عصر المقريزي، والإطلاع كذلك على خريطة "وصف مصر" من أجل الحصول على معلومات دقيقة ومكتملة؛ فهناك سمة توضح التماسك النسبى الذى يربط بين عناصر هذا الهيكل الاقتصادي، ألا وهى توزيع الحرف بشكل تدريجى فى دوائر تنطلق من مركز المدينة وتأخذ فى الاتساع، حيث يحتل الحد الغربى جزءًا هائلاً من الأنشطة ذات الطابع "الصناعي". ويتجلى هذا التماسك كذلك من خلال تشكيل عدد من الوحدات الاقتصادية المنطقية، مثل استقرار عدد من الأنشطة المرتبطة بالطبقة الحاكمة حول القلعة، أو تنمية منطقة جنوب باب زويلة بواسطة منظومة "معقدة" من الحرف القائمة على صناعة المنتجات الجلدية بدءًا ببيع الماشية، وانتهاءً بصناعة السروج والأحذية، حيث يمكن لهذه المنظومة أن تقاوم عملية نقل الأنشطة الأساسية التى يحتمها النمو العمراني.

ولم يكن من الممكن تصور وجود نظام آخر عدا هذا النظام "العفوي" لتقسيم المواقع الاقتصادية الحضرية فى ظل عدم وجود أية جهود للتنسيق أو التدخل من قبل السلطات، بل إننا سنرى فيما بعد أن نطاق نشاط الحسبة الذى كان يتضمن الأعمال التنظيمية قد صار محدودًا للغاية فى ظل الحكم العثماني، حيث لم يتم تشكيل أى جهاز من شأنه تولى مثل هذه الأمور. فلم يكن اهتمام الحكام ينصب على المسائل العمرانية سوى فى إطار إيجاد حلول لعدد من المشكلات التى من شأنها التأثير على النظام العام، مثل مشكلة الطرق على سبيل المثال. لكنهم لم يدركوا على الإطلاق أن دورهم يمكن أن يتجاوز هذه الحدود، حيث لم يوجهوا اهتمامهم نحو الاهتمام بالأنشطة الاقتصادية كأحد مصادر الدخل الهامة، بل لم ينشغلوا مُطلقًا بتسهيل مسيرتها أو على الأقل تشجيعها.

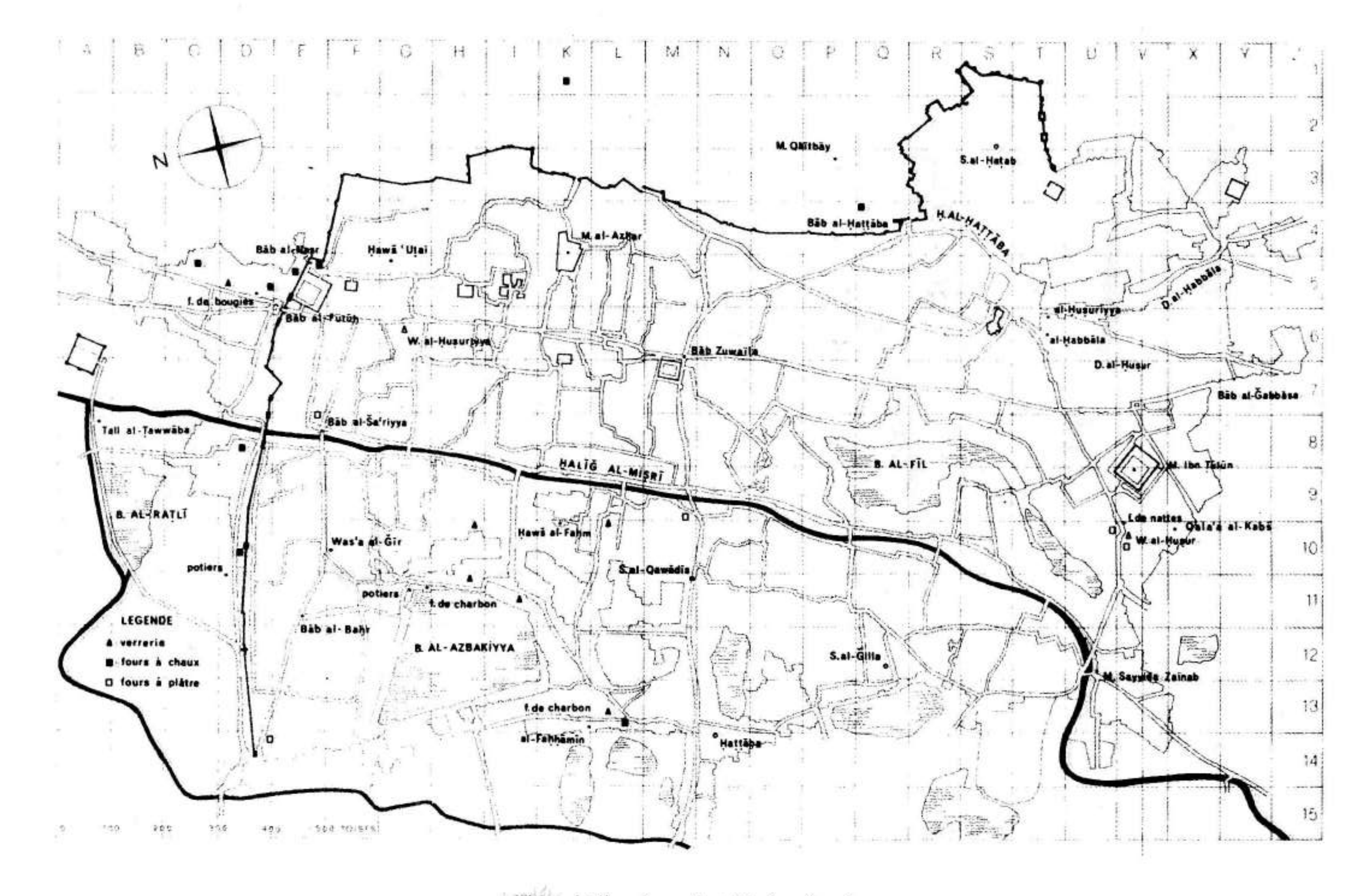
ملـحــق

الخرائط والأشكال البيانية

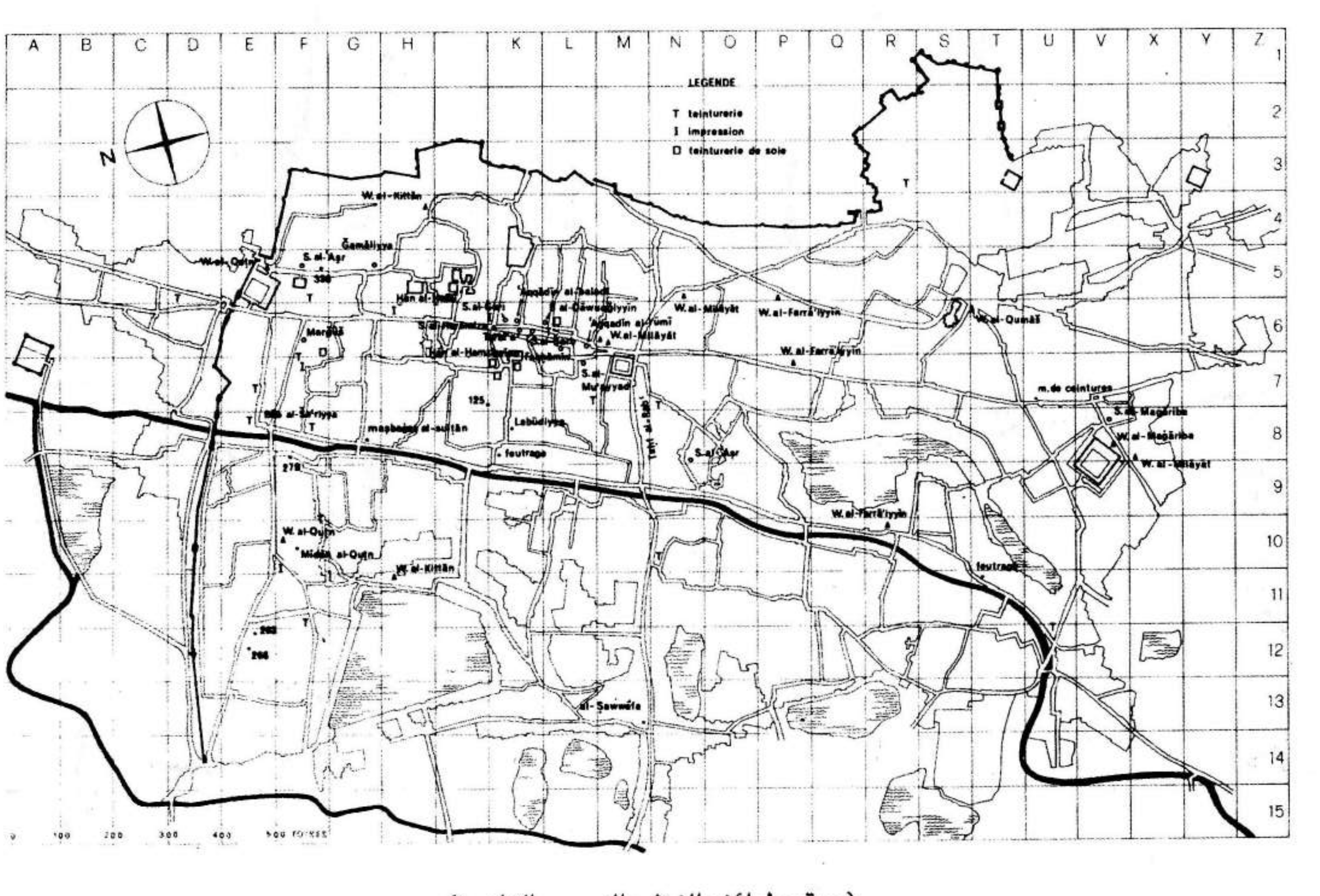
(القاهرة وما حولها)



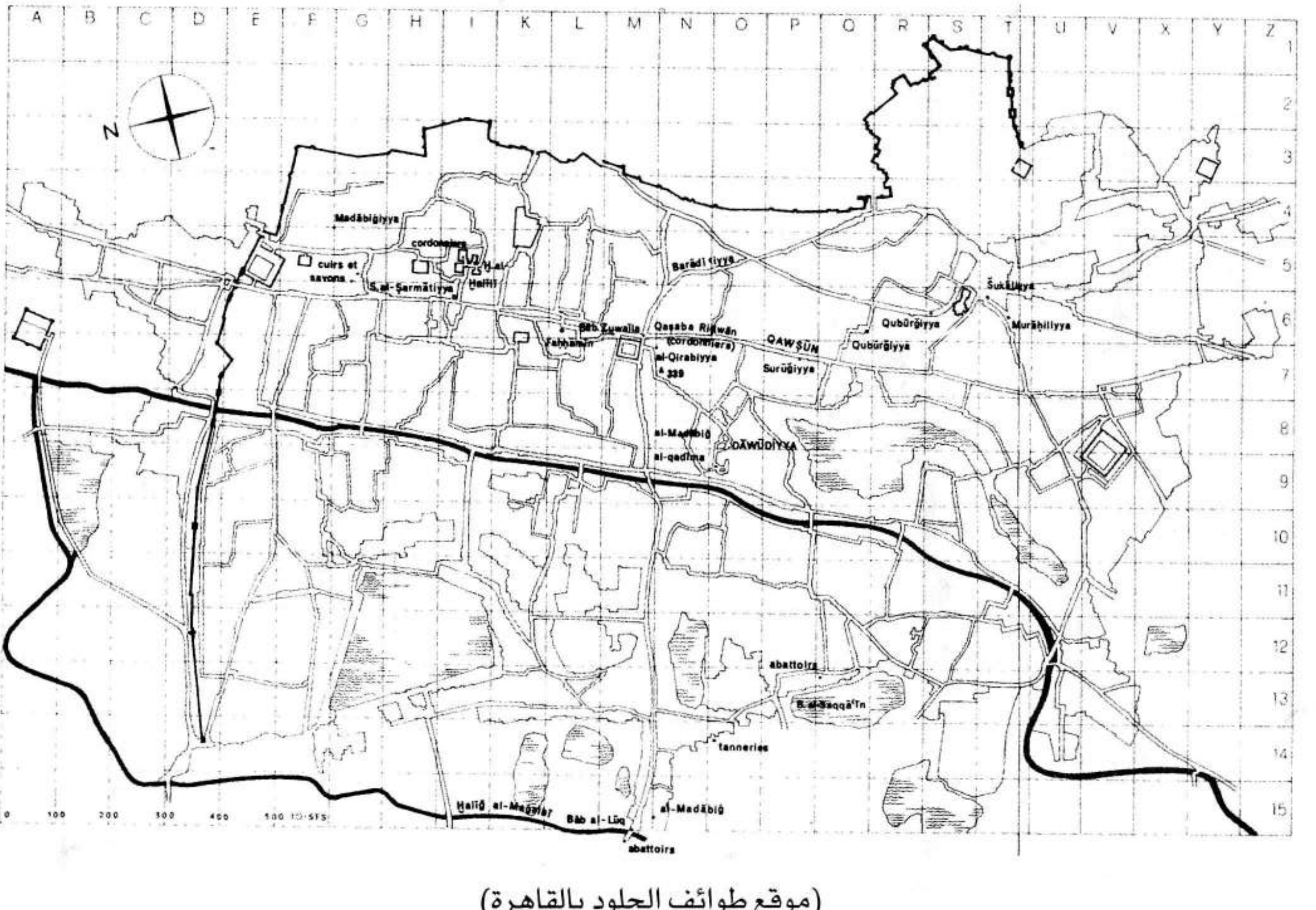
(القاهرة عند نهاية القرن الثامن عشر)



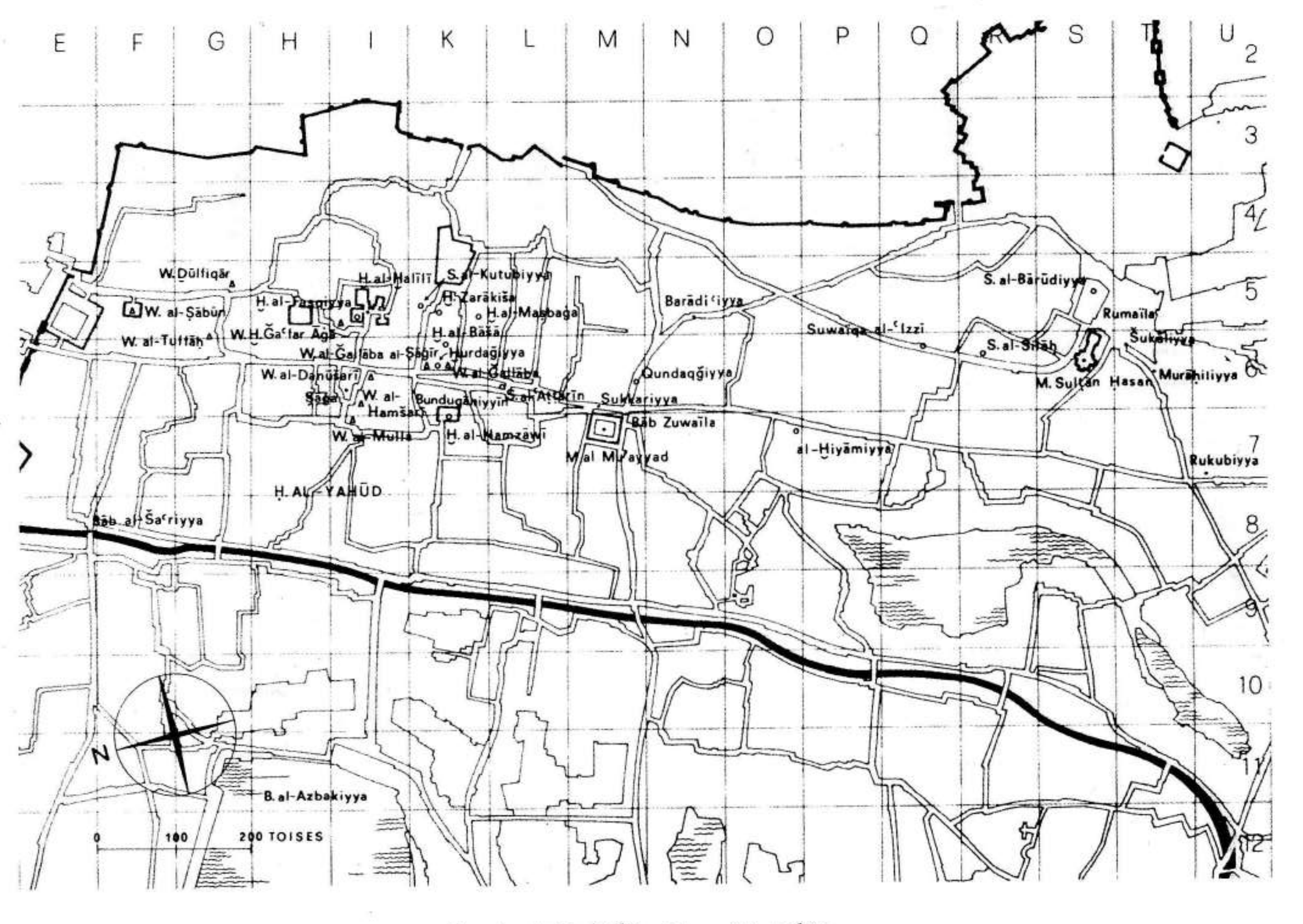
(موقع طوائف الحرف بالقاهرة)



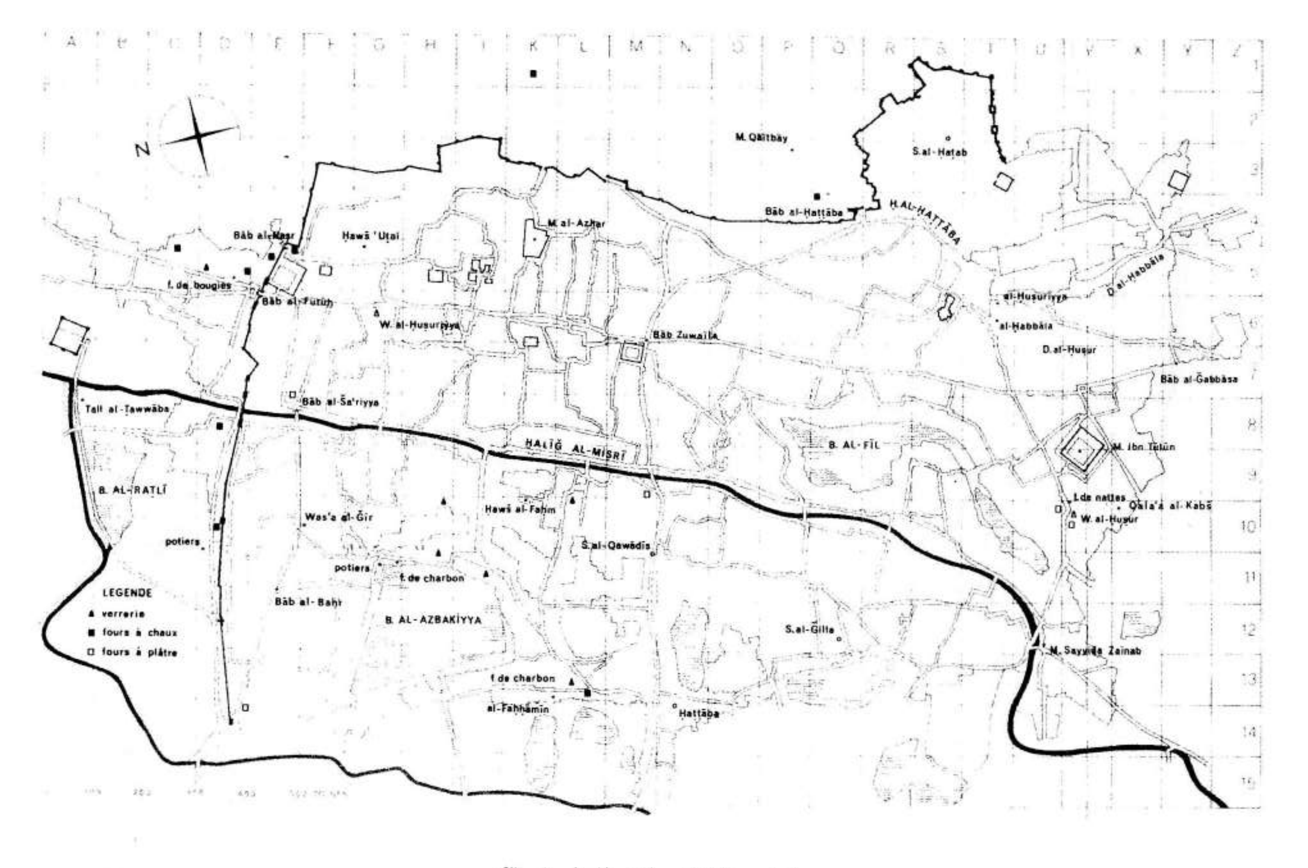
(موقع طوائف الغزل والنسيج بالقاهرة)



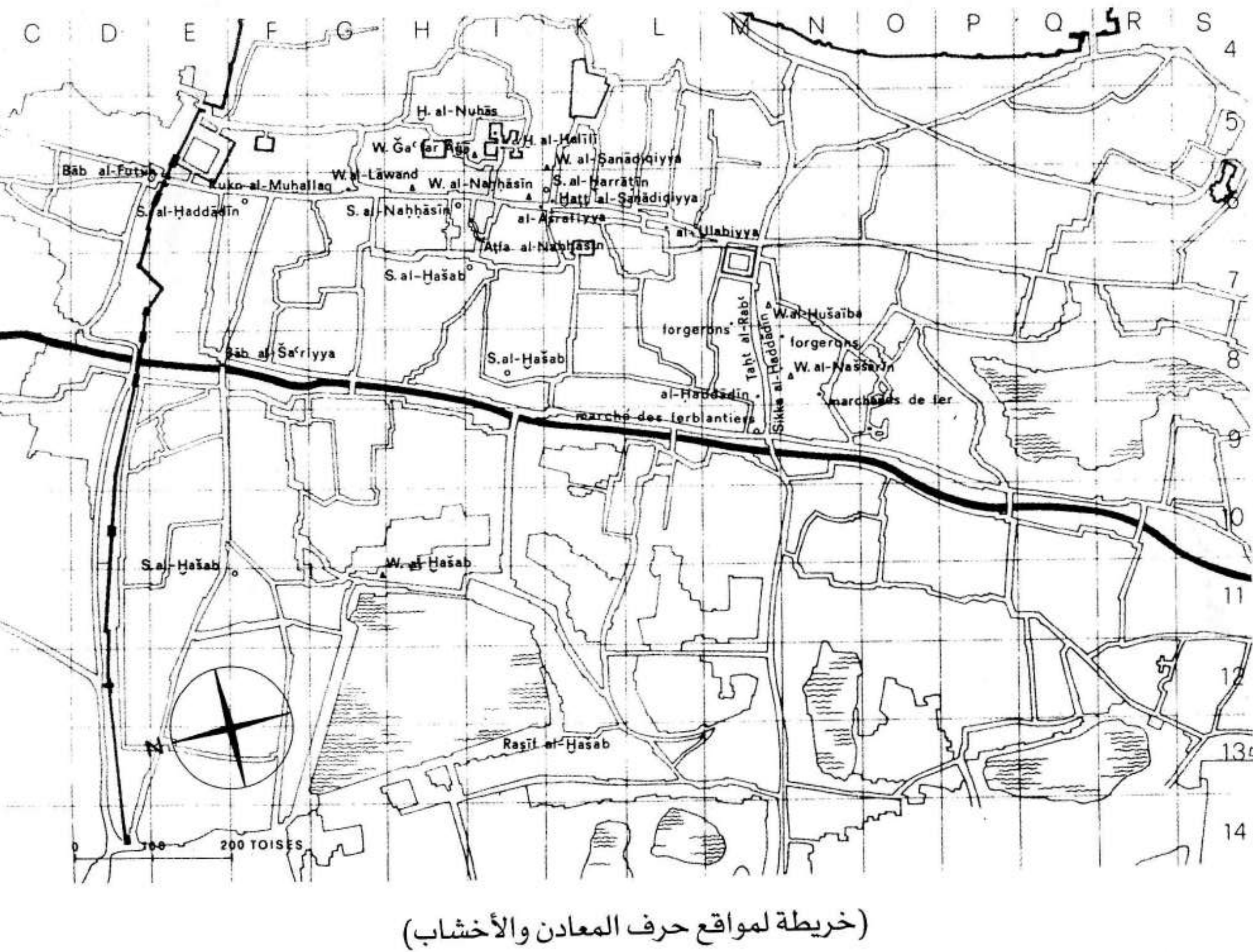
(موقع طوائف الجلود بالقاهرة)



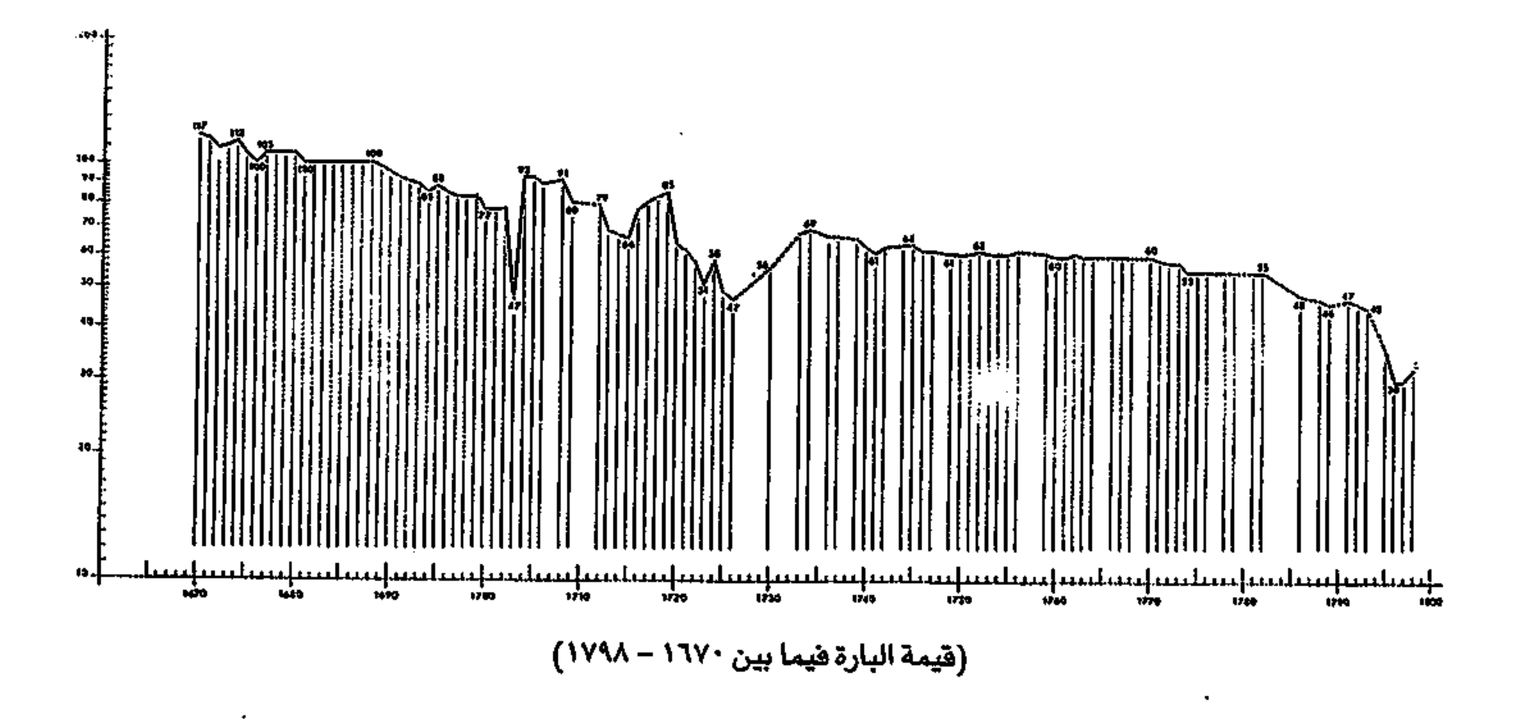
(الأنشطة ومواقع الأنشطة المركزية)



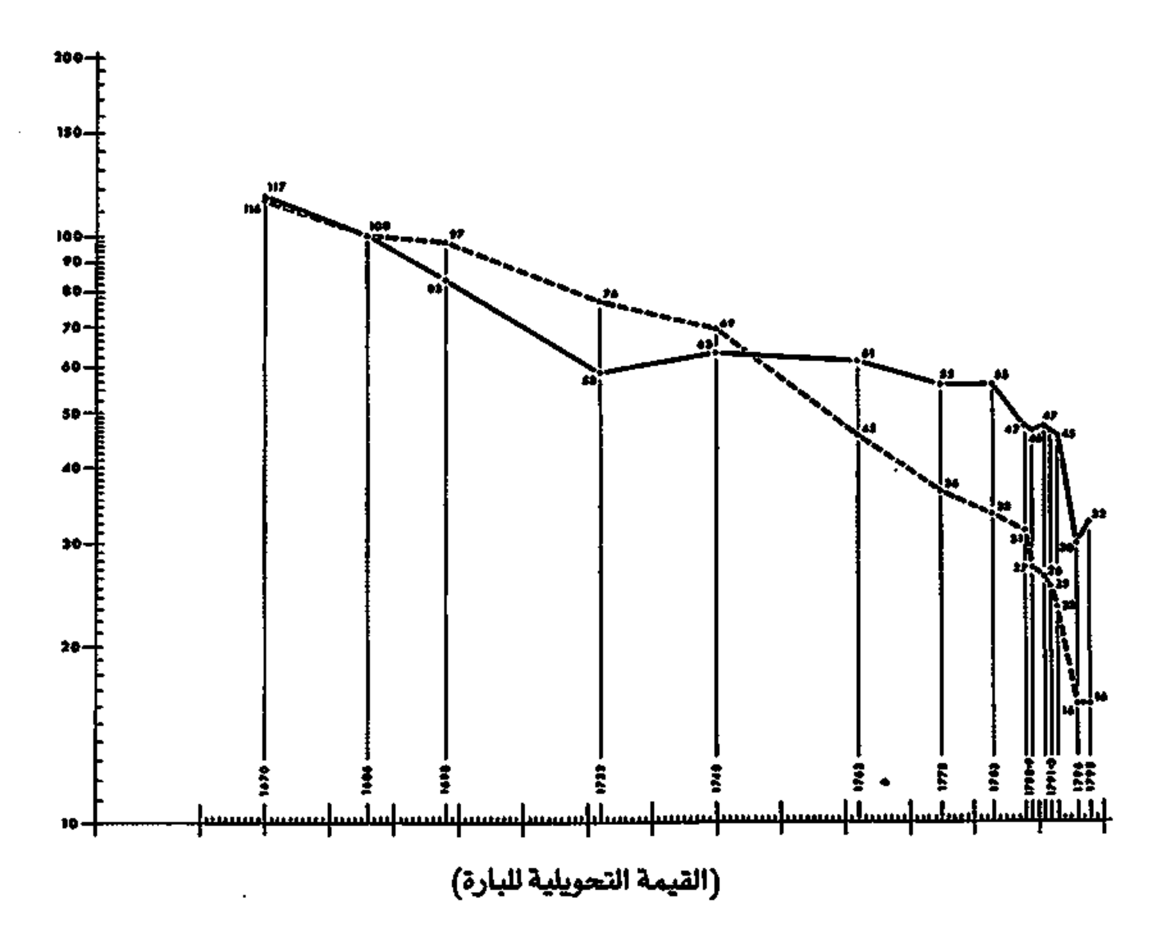
(خريطة للمواقع الهامشية)



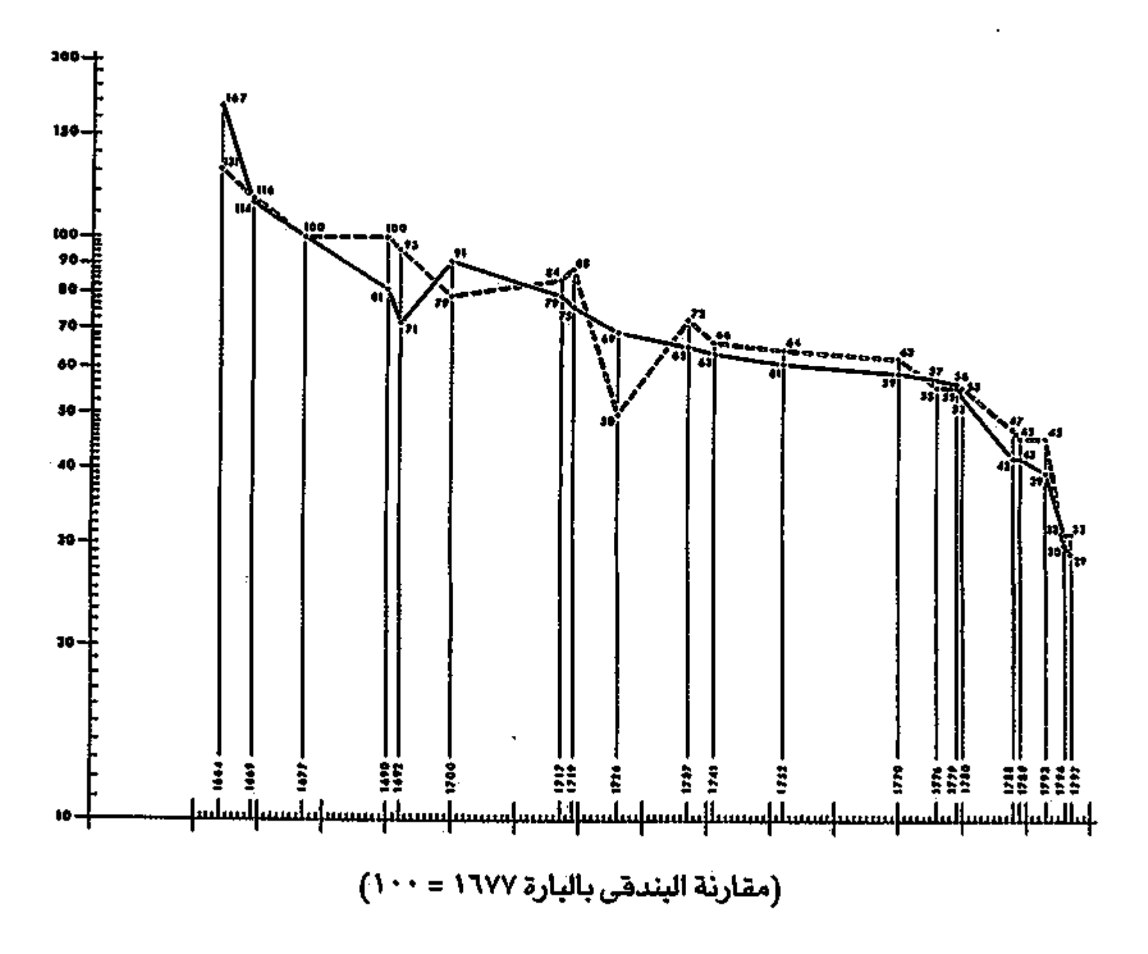
(خريطة لمواقع حرف المعادن والأخشاب)



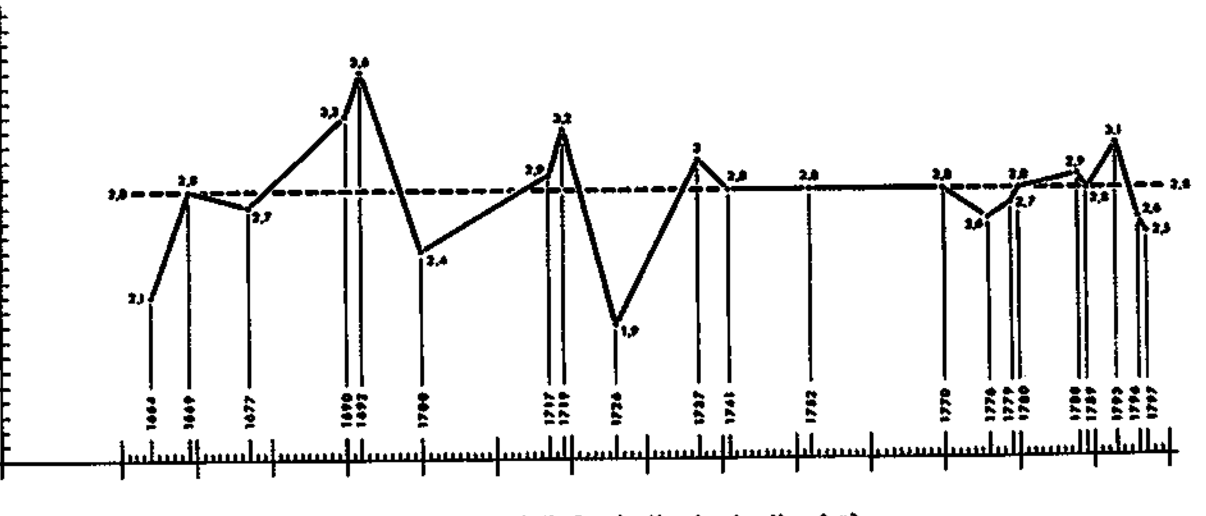
(قيمة البارة فيما بين ١٦٧٠ – ١٧٩٨)



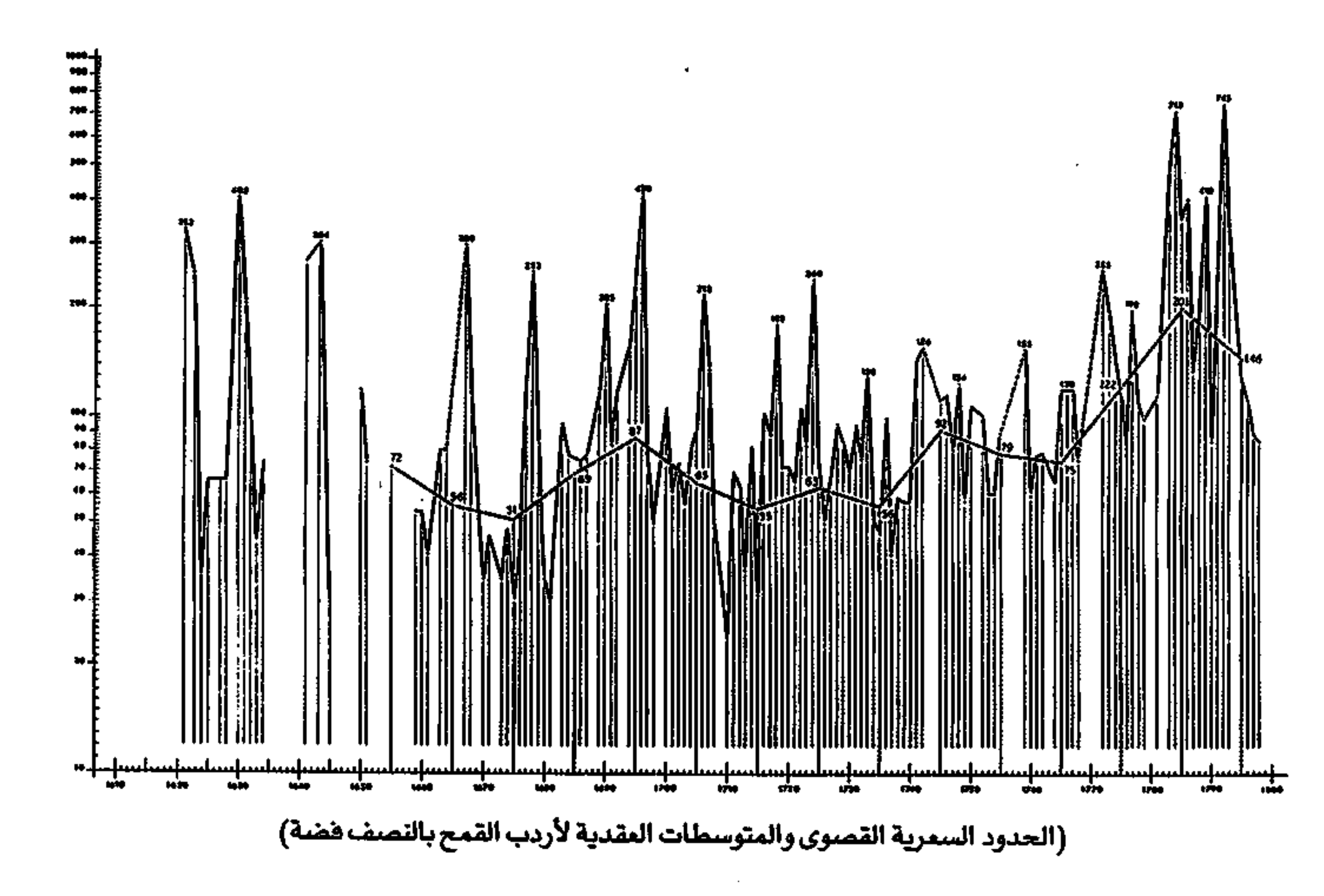
(القيمة التحويلية للبارة)



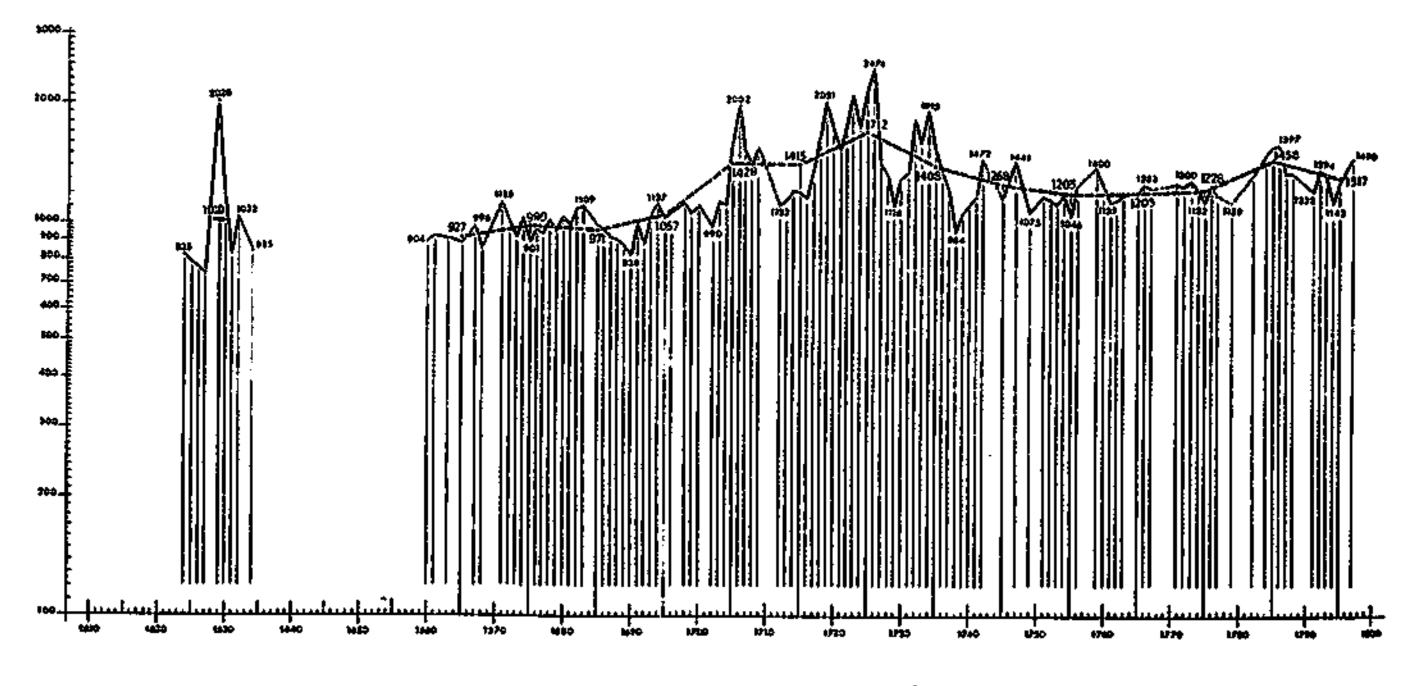
(مقارنة البندقى بالبارة ١٦٧٧ = ١٠٠)



(تطور المعلومات الخاصة بالبارة : قيمة المعدن ٢,٨



(الحدود السعرية القصوى والمتوسطات العقدية لأردب القمح بالنصف فضة)



(متوسط الأسعار السنوية للبن والمتوسطات العقدية بالقنطار)

المراجع فى سطور :

أ. د. رءوف عباس

– أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب – جامعة القاهرة .

المترجمان في سطور :

د. ناصر أحمد إبراهيم

- مدرس بقسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة القاهرة .
- حاصل على الماجستير في التاريخ الاجتماعي في «علوم الأزمات الاجتماعية في مصر في القرن السابع عشر» عام ١٩٩٧م .
- حاصل على درجة الدكتوراه في «الإدارة المالية لصعيد مصر زمن الحملة الفرنسية» .
- له مقالات عديدة في تاريخ مصر العثمانية .

باتسي جمال الدين

- ليسانس الألسن - قسم اللغة الفرنسية - جامعة عين شمس .
- حاصلة على ماجستير في العلوم اللغوية من كلية الألسن - جامعة عين شمس .
- تم التسجيل لنيل درجة الدكتوراه في علوم اللغة والترجمة .
- تعمل مترجمة بدار الكتب والوثائق القومية .

المؤلف فى سطور :

أندريه ريمون

- أستاذ فخرى بجامعة إكس أن بروفنس بفرنسا ، والمدير سابق للمعهد الفرنسى للدراسات الشرقية بدمشق ، ويعد عمدة المتخصصين فى تاريخ مصر الاجتماعى فى العصر العثمانى ، وله العديد من المؤلفات عن القاهرة والمدن العربية فى العصر العثمانى ، وتتلمذ على يديه جيلان من المتخصصين فى تاريخ العصر العثمانى بفرنسا وتونس وسوريا ومصر .

المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومـى للترجمـة مشـروع تنميـة ثقافيـة بالدرجـة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومي للترجمة

١-	اللغة العليا	جون كوين	أحمد درويش
٢-	الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣-	التراث المسروق	جورج جيمس	شوقي جلال
٤-	كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	أحمد الحضري
٥-	ثريا في غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦-	اتجاهات البحث اللساني	ميلكا إفيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
٧-	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكي
٨-	مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩-	التغيرات البيئية	أندرو. س. جودي	محمود محمد عاشور
١٠-	خطاب الحكاية	چيرار چينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدي وعمر حلي
١١-	مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢-	طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	أحمد محمود
١٣-	ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤-	التحليل النفسي للأدب	جان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥-	الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	أشرف رفيق عفيفي
١٦-	أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف أحمد عتمان
١٧-	مختارات	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوي
١٨-	الشعر النسائي في أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩-	الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	نعيم عطية
٢٠-	قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولي و بدوي عبد الفتاح
٢١-	خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجي	ماجدة العناني
٢٢-	مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	سيد أحمد علي الناصري
٢٣-	تجلي الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤-	ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥-	مثنوي	مولانا جلال الدين الرومي	إبراهيم الدسوقي شتا
٢٦-	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧-	التنوع البشري الخلاق	مقالات	نخبة
٢٨-	رسالة في التسامح	جون لوك	منى أبو سنة
٢٩-	الموت والوجود	جيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠-	الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣١-	مصادر دراسة التاريخ الإسلامي	جان سوفاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجي وعبد الوهاب علوب
٣٢-	الانقراض	ديفيد روس	مصطفى إبراهيم فهمي
٣٣-	التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	أحمد فؤاد بلبع
٣٤-	الرواية العربية	روجر آلن	حصة إبراهيم المنيف
٣٥-	الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	خليل كلفت
٣٦-	نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد
٣٧-	واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم

العنوان	المؤلف	المترجم
٣٨- نقد الحداثة	آلن تورين	أنور مغيث
٣٩- الإغريق والحسد	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠- قصائد حب	آن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١- ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحي ومحمود ماجد
٤٢- عالم ماك	بنجامين باربر	أحمد محمود
٤٣- اللهب المزدوج	أوكتافيو پاث	المهدى أخريف
٤٤- بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلي	مارلين تادرس
٤٥- التراث المغدور	روبرت ج دنيا - جون ف أ فاين	أحمد محمود
٤٦- عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد علي
٤٧- تاريخ النقد الأدبي الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨- حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتي
٤٩- الإسلام في البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠- ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثماني الميلود ويوسف الأنطكي
٥١- مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستي	محمد أبو العطا
٥٢- العلاج النفسي التدعيمي	ب. نوفاليس وس. روجسيفيتز وروجر بيل	لطفي فطيم وعادل دمرداش
٥٣- الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسي سعد الدين
٥٤- المفهوم الإغريقي للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحي
٥٥- ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	علي يوسف علي
٥٦- الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود علي مكي
٥٧- الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطي
٥٨- مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩- المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠- التصميم والشكل	جوهانز إيتين	صبري محمد عبد الغني
٦١- موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهري
٦٢- لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعي .
٦٣- تاريخ النقد الأدبي الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤- برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	رمسيس عوض .
٦٥- في مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض .
٦٦- خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧- مختارات	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨- نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩- العالم الإسلامي في أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولي وهويدا محمد فهمي
٧٠- ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١- السيدة لا تصلح إلا للرمي	داريو فو	حسين محمود
٧٢- السياسي العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلي
٧٣- نقد استجابة القارئ	چين . ب . توميكنز	حسن ناظم وعلي حاكم
٧٤- صلاح الدين والمماليك في مصر	ل . ا . سيمينوڤا	حسن بيومي
٧٥- فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦- چاك لاكان وإغواء التحليل النفسي	مجموعة من الكتاب	عبد المقصود عبد الكريم

٧٧-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكي	سعيد الغانمي وناصر حلاوى
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمرى
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوى
٨٢-	مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	محمود السيد علي
٨٣-	مختارات	غوتفريد بن	خالد المعالى
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	عبد الحميد شيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل	جمال مير صادقى	أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم	جلال آل أحمد	ماجدة العنانى
٨٨-	الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠-	وسم السيف	ميجل دى ثربانتس	محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤-	الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوى
٩٥-	مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	إدوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعى
٩٨-	الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نخبة	أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية	ديفيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠-	مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحى
١٠١-	النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣-	قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤-	أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوى
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	جيرار جينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦-	الأدب الأندلسى	ماريا خيسوس روبييرامتى	أشرف على دعدور
١٠٧-	صورة الفدائى في الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة	محمد عبد الله الجعيدى
١٠٨-	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من النقاد	محمود على مكى
١٠٩-	حروب المياه	جون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠-	النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	منى قطان
١١١-	المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢-	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	إكرام يوسف
١١٣-	راية التمرد	سادى پلانت	أحمد حسان
١١٤-	مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستنقع	وول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥-	غرفة تخص المرء وحده	فرجينيا وولف	سمية رمضان

١١٦- امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧- المرأة والجنوسة في الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨- النهضة النسائية في مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩- النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهري سنبل	بإشراف: رءوف عباس
١٢٠- الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	نخبة من المترجمين
١٢١- الدليل الصغير عن الكاتبات العربيات	فاطمة موسى	محمد الجندي وإيزابيل كمال
١٢٢- نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نينل ألكسندر وفنادولينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤- الفجر الكاذب	جون جراي	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥- التحليل الموسيقي	سيدريك ثورپ ديفي	سمحة الخولي
١٢٦- فعل القراءة	فولفانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧- إرهاب	صفاء فتحي	بشير السباعي
١٢٨- الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩- الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠- الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقي جلال
١٣١- مصر القديمة (التاريخ الاجتماعي)	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢- ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣- الخوف من المرايا	طارق علي	طلعت الشايب
١٣٤- تشريح حضارة	باري ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦- فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧- مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية	جوزيف ماري مواريه	كاميليا صبحي
١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيفلينا تاروني	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩- پارسيفال	ريشارد فاجنر	مصطفى ماهر
١٤٠- حيث تلتقي الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبوري
١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢- الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومي
١٤٣- قضايا التنظير في البحث الاجتماعي	ديريك لايدار	عدلي السمري
١٤٤- صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدوني	سلامة محمد سليمان
١٤٥- موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦- الورقة الحمراء	ميجيل دي ليبس	علي عبدالرءوف البمبي
١٤٧- خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوي
١٤٨- القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكي أندرسون إمبرت	علي إبراهيم منوفي
١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠- التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان
١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان برودل	بشير السباعي
١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكتاب	محمد محمد الخطابي
١٥٣- غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤- مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت

١٥٥-	الشعر الأمريكي المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦-	المدارس الجمالية الكبرى	جي أنبال وآلان وأوديت فيرمو	مى التلمسانى
١٥٧-	خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨-	هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٩-	الإيديولوجية	ديفيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠-	آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومى
١٦١-	من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢-	تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣-	موسوعة علم الاجتماع	جوردن مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤-	شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥-	حكايات الثعلب	أ. ن أفانا سيفا	سهير المصادفة
١٦٦-	العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليفمان	محمد محمود أبو غدير
١٦٧-	فى عالم طاغور	رابندرانات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨-	دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩-	إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	شكرى محمد عياد
١٧٠-	الطريق	ميغيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١-	وضع حد	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢-	حجر الشمس	مختارات	محمد محمد الخطابى
١٧٣-	معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤-	صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥-	التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦-	نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧-	أنطون تشيخوف	هنرى ترويا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨-	مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩-	حكايات أيسوب	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠-	قصة جاريد	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١-	النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢-	العنف والنبوءة	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣-	چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه چيلسون	فتحى العشرى
١٨٤-	القاهرة... حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥-	أسفار العهد القديم	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦-	معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧-	الأرضة	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨-	موت الأدب	ألفين كرنان	بدر الديب
١٨٩-	العمى والبصيرة	بول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠-	محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١-	الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	مصطفى حجازى السيد
١٩٢-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود سلامة علاوى
١٩٣-	عامل المنجم	بيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد

١٩٤-	مختارات من النقد الأنجلو-أمريكي	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥-	شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦-	المهلة الأخيرة	فالتين راسبوتين	أشرف الصباغ
١٩٧-	الفاروق	شمس العلماء شبلي النعماني	جلال السعيد الحفناوي
١٩٨-	الاتصال الجماهيري	ادوين إمري وأخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩-	تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية	يعقوب لانداوي	جمال أحمد الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠-	ضحايا التنمية	جيرمي سيبروك	فخزي لبيب
٢٠١-	الجانب الديني للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصاري
٢٠٢-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣-	الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالي	جلال السعيد الحفناوي
٢٠٤-	تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد محمود هويدي
٢٠٥-	الجينات والشعوب واللغات	لويجي لوقا كافاللي- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦-	الهيولية تصنع علماً جديداً	جيمس جلايك	علي يوسف علي
٢٠٧-	ليل أفريقي	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨-	شخصية العربي في المسرح الإسرائيلي	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩-	السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠-	مثنويات حكيم سنائي	سنائي الغزنوي	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١-	فردينان دوسوسير	جوناثان كللر	محمود حمدي عبد الغني
٢١٢-	قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣-	مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد علي الناصري
٢١٤-	قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع	أنتوني جيدنز	محمد محمود محي الدين
٢١٥-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغي	محمود سلامة علاوي
٢١٦-	جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧-	مسرحيتان طليعيتان	ص. بيكيت	نادية البنهاوي
٢١٨-	لعبة الحجلة (رايولا)	خوليو كورتازان	علي إبراهيم منوفي
٢١٩-	بقايا اليوم	كازو ايشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠-	الهيولية في الكون	باري باركر	علي يوسف علي
٢٢١-	شعرية كفافي	جريجوري جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢-	فرانز كافكا	رونالد جراي	نسيم مجلي
٢٢٣-	العلم في مجتمع حر	بول فيرابنر	السيد محمد نفادي
٢٢٤-	دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥-	حكاية غريق	جابرييل جارثيا ماركث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦-	أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	طاهر محمد علي البربري
٢٢٧-	المسرح الإسباني في القرن السابع عشر	موسى ماريا ديف بوركي	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨-	علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	ماري تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩-	مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمري
٢٣٠-	عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمي
٢٣١-	الدرافيل	خايمي سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢-	ما بعد المعلومات	توم ستينر	مصطفى إبراهيم فهمي

٢٣٣-	فكرة الاضمحلال	أرثر هرمان	طلعت الشايب
٢٣٤-	الإسلام في السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥-	ديوان شمس تبريزي (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومي	إبراهيم الدسوقي شتا
٢٣٦-	الولاية	ميشيل تود	أحمد الطيب
٢٣٧-	مصر أرض الوادي	روبين فيرين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨-	العولمة والتحرير	الانكتاد	ياسر محمد جادالله وعربي مدبولي أحمد
٢٣٩-	العربي في الأدب الإسرائيلي	جيلارافر – رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠-	الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كامي حافظ	صلاح عبدالعزيز محجوب
٢٤١-	في انتظار البرابرة	ج . م كويتز	ابتسام عبدالله سعيد
٢٤٢-	سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبري محمد حسن عبدالنبي
٢٤٣-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفي بروفنسال	علي عبدالروف البمبي
٢٤٤-	الغليان	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥-	نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس	توفيق علي منصور
٢٤٦-	مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركث	علي إبراهيم منوفي
٢٤٧-	الثقافة الجماهيرية والحداثة في مصر	والتر إرمبريست	محمد طارق الشرقاوي
٢٤٨-	حقول عدن الخضراء	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩-	لغة التمزق	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠-	علم اجتماع العلوم	دومنيك فينيك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردن مارشال	بإشراف: محمد الجوهري
٢٥٢-	رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	علي بدران
٢٥٣-	تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا	حسن بيومي
٢٥٤-	الفلسفة	ديف روبنسون وجودي جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥-	أفلاطون	ديف روبنسون وجودي جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦-	ديكارت	ديف روبنسون وكريس جرات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧-	تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلي رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨-	الغجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩-	مختارات من الشعر الأرمني عبر العصور	اقلام مختلفة	فاروجان كازانجيان
٢٦٠-	موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردن مارشال	بإشراف: محمد الجوهري
٢٦١-	رحلة في فكر زكي نجيب محمود	زكي نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢-	مدينة المعجزات	إدوارد مندوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣-	الكشف عن حافة الزمن	چون جريبن	علي يوسف علي
٢٦٤-	إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلي	لويس عوض
٢٦٥-	روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض
٢٦٦-	مدير المدرسة	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم سويلم
٢٦٧-	فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عروبكي
٢٦٨-	ديوان شمس تبريزي (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومي	إبراهيم الدسوقي شتا
٢٦٩-	وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم چيفور بالجريف	صبري محمد حسن
٢٧٠-	وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم چيفور بالجريف	صبري محمد حسن
٢٧١-	الحضارة الغربية	توماس سي. باترسون	شوقي جلال

٢٧٢-	الأميرة الأثرية في مصر	س. س والترز	إبراهيم سلامة
٢٧٣-	الاستعمار والثورة في الشرق الأوسط	جوان أر. لوك	عنان الشهاوي
٢٧٤-	السيدة باربارا	روموار جلاجوس	محمود علي مكي
٢٧٥-	ت. س إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	أقلام مختلفة	ماهر شفيق فريد
٢٧٦-	فنون السينما	فرانك جوتيران	عبد القادر التلمساني
٢٧٧-	الجينات: الصراع من أجل الحياة	بريان فورد	أحمد فوزي
٢٧٨-	البدايات	إسحق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩-	الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠-	من الأدب الهندي الحديث والمعاصر	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد
٢٨١-	الفردوس الأعلى	مولانا عبد الحليم شرر الكهنوي	جلال الحفناوي
٢٨٢-	طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ولبيرت	سمير حنا صادق
٢٨٣-	السهل يحترق	خوان رولفو	علي البمبي
٢٨٤-	هرقل مجنونًا	يوريبيدس	أحمد عتمان
٢٨٥-	رحلة الخواجة حسن نظامي	حسن نظامي	سمير عبد الحميد
٢٨٦-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٣)	زين العابدين المراغي	محمود سلامة علاوي
٢٨٧-	الثقافة والعولمة والنظام العالمي	انتوني كنج	محمد يحيي وآخرون
٢٨٨-	الفن الروائي	ديفيد لودج	ماهر البطوطي
٢٨٩-	ديوان منجوهري الدامغاني	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠-	علم اللغة والترجمة	جورج مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١-	المسرح الإسباني في القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢-	المسرح الإسباني في القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣-	مقدمة للأدب العربي	روجر آلن	نخبة من المترجمين
٢٩٤-	فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت صالح
٢٩٥-	سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل	بدر الدين حب الله الديب
٢٩٦-	مكبث	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوي
٢٩٧-	فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهواني	ماجدة محمد أنور
٢٩٨-	مأساة العبيد	أبو بكر تفاوابليوه	مصطفى حجازي السيد
٢٩٩-	ثورة في التكنولوجيا الحيوية	جين ل. ماركس	هاشم أحمد فؤاد
٣٠٠-	أسطورة بروميثيوس في الأدبين الإنجليزي والفرنسي (مج١)	لويس عوض	جمال الجزيري وبهاء جاهين وإيزابيل كمال
٣٠١-	أسطورة بروميثيوس في الأدبين الإنجليزي والفرنسي (مج٢)	لويس عوض	جمال الجزيري و محمد الجندي
٣٠٢-	فتجنشتين	جون هيتون وجودي جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٣-	بوذا	جين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤-	ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥-	الجلد	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦-	الحماسة: النقد الكانطي للتاريخ	جان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧-	الشعور	ديفيد بابينو	محمود محمد أحمد
٣٠٨-	علم الوراثة	ستيف جونز	ممدوح عبد المنعم أحمد
٣٠٩-	الذهن والمخ	أنجوس جيلاتي	جمال الجزيري
٣١٠-	يونج	ناجي هيد	محيي الدين محمد حسن

٣١١-	مقال في المنهج الفلسفي	كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٣١٢-	روح الشعب الأسود	وليم دي بويز	أسعد حليم
٣١٣-	أمثال فلسطينية	خايير بيان	عبدالله الجعيدي
٣١٤-	الفن كعدم	جينس ميتيك	هويدا السباعي
٣١٥-	جرامشي في العالم العربي	ميشيل بروندينو	كاميليا صبحي
٣١٦-	محاكمة سقراط	أ.ف. ستون	نسيم مجلي
٣١٧-	بلا غد	شير لايموفا- زنيكين	أشرف الصباغ
٣١٨-	الأدب الروسي في السنوات العشر الأخيرة	نخبة	أشرف الصباغ
٣١٩-	صور دريدا	جايتر ياسبيفاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٣٢٠-	لمة السراج في حضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٣٢١-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليفي برو فنسال	نخبة من المترجمين
٣٢٢-	وجهات غربية حديثة في تاريخ الفن	دبليو بوجين كليتباور	خالد مفلح حمزة
٣٢٣-	فن الساتورا	تراث يوناني قديم	هانم سليمان
٣٢٤-	اللعب بالنار	أشرف أسدي	محمود سلامة علاوي
٣٢٥-	عالم الآثار	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٣٢٦-	المعرفة والمصلحة	جورجين هابرماس	حسن صقر
٣٢٧-	مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق علي منصور
٣٢٨-	يوسف وزليخا	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	عبد العزيز بقوش
٣٢٩-	رسائل عيد الميلاد	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٣٣٠-	كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	سامي صلاح
٣٣١-	عندما جاء السردين	ستيفن جراي	سامية دياب
٣٣٢-	القصة القصيرة في إسبانيا	نخبة	علي إبراهيم منوفي
٣٣٣-	الإسلام في بريطانيا	نبيل مطر	بكر عباس
٣٣٤-	لقطات من المستقبل	أرثر.س كلارك	مصطفى فهمي
٣٣٥-	عصر الشك	ناتالي ساروت	فتحي العشري
٣٣٦-	متون الأهرام	نصوص قديمة	حسن صابر
٣٣٧-	فلسفة الولاء	جوزايا رويس	أحمد الأنصاري
٣٣٨-	نظرات حائرة (وقصص أخرى من الهند)	نخبة	جلال السعيد الحفناوي
٣٣٩-	تاريخ الأدب في إيران (جـ٣)	علي أصغر حكمت	محمد علاء الدين منصور
٣٤٠-	اضطراب في الشرق الأوسط	بيرش بيربيروجلو	فخري لبيب
٣٤١-	قصائد من رلكه	راينر ماريا رلكه	حسن حلمي
٣٤٢-	سلامان وأبسال	نور الدين عبدالرحمن بن أحمد	عبد العزيز بقوش
٣٤٣-	العالم البرجوازي الزائل	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٣٤٤-	الموت في الشمس	بيتر بلانجوه	سمير عبد ربه
٣٤٥-	الركض خلف الزمن	بونه نداني	يوسف عبد الفتاح فرج
٣٤٦-	سحر مصر	رشاد رشدي	جمال الجزيري
٣٤٧-	الصبية الطائشون	جان كوكتو	بكر الحلو
٣٤٨-	المتصوفة الأولون في الأدب التركي (جـ١)	محمد فؤاد كوبريلي	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٤٩-	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	أرثر والدرون وآخرون	أحمد عمر شاهين

٣٥٠- بانوراما الحياة السياحية	أقلام مختلفة	عطية شحاتة
٣٥١- مبادئ المنطق	جوزايا رويس	أحمد الانصارى
٣٥٢- قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٣٥٣- الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة الهندسية)	باسيليو بابون مالدونالد	على إبراهيم منوفى
٣٥٤- الفن الإسلامى فى الأندلس (الزخرفة النباتية)	باسيليو بابون مالدونالد	على إبراهيم منوفى
٣٥٥- التيارات السياسية فى إيران	حجت مرتضى	محمود سلامة علاوى
٣٥٦- الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٣٥٧- متون هيرميس	نصوص قديمة	عمر الفاروق عمر
٣٥٨- أمثال الهوسا العامية	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٣٥٩- محاورات بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٣٦٠- أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ليلى الشربينى
٣٦١- التصحر: التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	عاطف معتمد وآمال شاور
٣٦٢- تلميذ بابنبيرج	هاينرش شبورال	سيد أحمد فتح الله
٣٦٣- حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد جيبسون	صبرى محمد حسن
٣٦٤- حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٣٦٥- سأم باريس	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٣٦٦- نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٣٦٧- القلم الجرىء	نخبة	البرّاق عبدالهادى رضا
٣٦٨- المصطلح السردى	جيرالد برنس	عابد خزندار
٣٦٩- المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٣٧٠- الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٣٧١- المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٣٧٢- عاش الشباب	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٣٧٣- كيف تعد رسالة دكتوراه	أمبرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٣٧٤- اليوم السادس	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٣٧٥- الخلود	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٣٧٦- الغضب وأحلام السنين	نخبة	إدوار الخراط
٣٧٧- تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤)	على أصغر حكمت	محمد علاء الدين منصور
٣٧٨- المسافر	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٧٩- ملك فى الحديقة	سنيل باث	جمال عبدالرحمن
٣٨٠- حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٣٨١- أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢- تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	أحمد محمد نادى
٣٨٣- هدية الحجاز	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٨٤- القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٣٨٥- مشترى العشق	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٨٦- دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧- أغنيات وسوناتات	جون دن	بهاء جاهين
٣٨٨- مواعظ سعدى الشيرازى	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور

٣٨٩-	من الأدب الباكستاني المعاصر	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٩٠-	الأرشيفات والمدن الكبرى	نخبة	عثمان مصطفى عثمان
٣٩١-	الحافلة الليلكية	مايف بينشي	منى الدروبي
٣٩٢-	مقامات ورسائل أندلسية	نخبة	عبداللطيف عبدالحليم
٣٩٣-	في قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيري
٣٩٤-	القوى الأربع الأساسية في الكون	بول ديفيز	هاشم أحمد محمد
٣٩٥-	آلام سياوش	إسماعيل فصيح	سليم حمدان
٣٩٦-	السافاك	تقي نجاري راد	محمود سلامة علاوي
٣٩٧-	نيتشه	لورانس جين	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٨-	سارتر	فيليب تودي	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٩-	كامي	ديفيد ميروفتس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠-	مومو	مشيائيل إنده	باهر الجوهري
٤٠١-	الرياضيات	زيادون ساردر	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢-	هوكنج	ج. ب. ماك ايفوى	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣-	ربة المطر والملابس تصنع الناس	تودور شتورم	عماد حسن بكر
٤٠٤-	تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥-	إيزابيل	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦-	المستعربون الإسبان في القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧-	الأدب الإسباني المعاصر بأقلام كتابه	أقلام مختلفة	طلعت شاهين
٤٠٨-	معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩-	انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامي عمارة
٤١٠-	خلاصة القرن	كارل بوبر	الزواوي بغورة
٤١١-	همس من الماضي	جينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليفي بروفنسال	نخبة
٤١٣-	أغنيات المنفى	ناظم حكمت	محمد البخاري
٤١٤-	الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	أمل الصبان
٤١٥-	صورة كوكب	فريدريش دورنيمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦-	مبادئ النقد الأدبي والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	مصطفى بدوى
٤١٧-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (جـ٥)	رينيه ويليك	مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨-	سياسات الزمر الحاكمة في مصر العثمانية	جين هاثواي	عبد الرحمن الشيخ
٤١٩-	العصر الذهبي للإسكندرية	جون مايو	نسيم مجلى
٤٢٠-	مكرو ميجاس	فولتير	الطيب بن رجب
٤٢١-	الولاء والقيادة	روى متحدة	أشرف محمد كيلاني
٤٢٢-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١)	نخبة	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣-	إسراءات الرجل الطيف	نخبة	وحيد النقاش
٤٢٤-	لوائح الحق ولوامع العشق	نور الدين عبدالرحمن الجامي	محمد علاء الدين منصور
٤٢٥-	من طاووس إلى فرح	محمود طلوعي	محمود سلامة علاوي
٤٢٦-	الخفافيش وقصص أخرى	نخبة	محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧-	بانديراس الطاغية	باي إنكلان	ثريا شلبي

٤٢٨- الخزانة الخفية — محمد هوتك — محمد أمان صافى

٤٢٩- هيجل — ليود سبنسر وأندرزجى كروز — إمام عبدالفتاح إمام

٤٣٠- كانط — كرستوفر وانت وأندرزجى كليموفسكى — إمام عبدالفتاح إمام

٤٣١- فوكو — كريس هوروكس وزوران جفتيك — إمام عبدالفتاح إمام

٤٣٢- ماكياڤللى — باتريك كيرى وأوسكار زاريت — إمام عبدالفتاح إمام

٤٣٣- جويس — ديفيد نوريس وكارل فلنت — حمدى الجابرى

٤٣٤- الرومانسية — دونكان هيث وجودى بورهام — عصام حجازى

٤٣٥- توجهات ما بعد الحداثة — نيكولاس زربرج — ناجى رشوان

٤٣٦- تاريخ الفلسفة (مج١) — فردريك كوبلستون — إمام عبدالفتاح إمام

٤٣٧- رحالة هندى فى بلاد الشرق — شبلى النعمانى — جلال السعيد الحفناوى

٤٣٨- بطلات وضحايا — إيمان ضياء الدين بيبرس — عايدة سيف الدولة

٤٣٩- موت المرابى — صدر الدين عينى — محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب

٤٤٠- قواعد اللهجات العربية — كرستن بروستاد — محمد طارق الشرقاوى

٤٤١- رب الأشياء الصغيرة — أرونداتى روى — فخرى لبيب

٤٤٢- حتشبسوت (المرأة الفرعونية) — فوزية أسعد — ماهر جويجاتى

٤٤٣- اللغة العربية — كيس فرستيغ — محمد طارق الشرقاوى

٤٤٤- أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة — لاوريت سيجورنه — صالح علمانى

٤٤٥- حول وزن الشعر — پرويز ناتل خانلرى — محمد محمد يونس

٤٤٦- التحالف الأسود — ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير — أحمد محمود

٤٤٧- نظرية الكم — ج. پ. ماك إيڤوى — ممدوح عبدالمنعم

٤٤٨- علم نفس التطور — ديلان إيڤانز وأوسكار زاريت — ممدوح عبدالمنعم

٤٤٩- الحركة النسائية — نخبة — جمال الجزيرى

٤٥٠- ما بعد الحركة النسائية — صوفيا فوكا وريبيكا رايت — جمال الجزيرى

٤٥١- الفلسفة الشرقية — ريتشارد أوزبورن وبورن ڤان لون — إمام عبد الفتاح إمام

٤٥٢- لينين والثورة الروسية — ريتشارد إيجناترى وأوسكار زاريت — محيى الدين مزيد

٤٥٣- القاهرة: إقامة مدينة حديثة — جان لوك أرنو — حليم طوسون وفؤاد الدهان

٤٥٤- خمسون عاماً من السينما الفرنسية — رينيه بريدال — سوزان خليل

٤٥٥- تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥) — فردريك كوبلستون — محمود سيد أحمد

٤٥٦- لا تنسنى — مريم جعفرى — هويدا عزت محمد

٤٥٧- النساء فى الفكر السياسى الغربى — سوزان مولر أوكين — إمام عبدالفتاح إمام

٤٥٨- الموريسكيون الأندلسيون — مرثيدس غارثيا أرينال — جمال عبد الرحمن

٤٥٩- نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية — توم تيتنبرج — جلال البنا

٤٦٠- الفاشية والنازية — ستوارت هود وليتزا جانستز — إمام عبدالفتاح إمام

٤٦١- لكان — داريان ليدر وجودى جروفز — إمام عبدالفتاح إمام

٤٦٢- طه حسين من الأزهر إلى السوربون — عبدالرشيد الصادق محمودى — عبدالرشيد الصادق محمودى

٤٦٣- الدولة المارقة — ويليام بلوم — كمال السيد

٤٦٤- ديمقراطية للقلة — مايكل بارنتى — حصة إبراهيم المنيف

٤٦٥- قصص اليهود — لويس جنزبرج — جمال الرفاعى

٤٦٦- حكايات حب وبطولات فرعونية — ڤيولين ڤانويك — فاطمة محمود

٤٦٧-	التفكير السياسي	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨-	روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصاري
٤٦٩-	جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠-	الأراضي والجودة البيئية	نخبة	محمد السيد النتة
٤٧١-	رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	نخبة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢-	دون كيخوتي (القسم الأول)	ميجيل دي ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣-	دون كيخوتي (القسم الثاني)	ميجيل دي ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤-	الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥-	صوت مصر: أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	عادل هلال عناني
٤٧٦-	أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسي	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧-	تاريخ الصين	هيلدا هوخام	أشرف كيلاني
٤٧٨-	الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لي شي دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩-	المقهى (مسرحية صينية)	لاوشه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠-	تساى ون جى (مسرحية صينية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١-	عباءة النبي	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢-	موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	فاطمة محمود
٤٨٣-	النسوية وما بعد النسوية	سارة جامبل	أحمد الشامي
٤٨٤-	جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥-	التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦-	الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧-	الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد أبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨-	الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩-	هُسُرل: الفلسفة علمًا دقيقًا	هُسُرل	محمود رجب
٤٩٠-	أسمار الببغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١-	نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقي	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢-	محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	محمد رفعت عواد
٤٩٣-	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤-	كتاب الموتى (الخروج فى النهار)	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥-	اللوبى	إدوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكوادو بانولى	نخبة
٤٩٧-	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلىّ	مصطفى رياض
٤٩٨-	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى
٤٩٩-	تقاطعات: الأمة والمجتمع والجنس	نخبة	فيصل بن خضراء
٥٠٠-	فى طفولتى (دراسة فى السيرة الذاتية العربية)	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١-	تاريخ النساء فى الغرب (جـ١)	أرلت جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢-	أصوات بديلة	هدى الصدّة	هالة كمال
٥٠٣-	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤-	كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥-	كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق

٥٠٦- ربما كان قديساً	آن تيلر	عبدالحميد فهمي الجمال
٥٠٧- سيدة الماضي الجميل	بيتر شيفر	شوقي فهيم
٥٠٨- المولوية بعد جلال الدين الرومي	عبدالباقي جلبنارلي	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩- الفقر والإحسان في عهد سلاطين المماليك	آدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠- الأرملة الماكرة	كارلو جولدوني	عبدالرازق عيد
٥١١- كوكب مرقّع	آن تيلر	عبدالحميد فهمي الجمال
٥١٢- كتابة النقد السينمائي	تيموثي كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣- العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمي
٥١٤- مدخل إلى النظرية الأدبية	جوناثان كولر	مصطفى بيومي عبد السلام
٥١٥- من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطي دوجلاس	فدوى مالطي دوجلاس
٥١٦- إرادة الإنسان في شفاء الإدمان	أرنولد واشنطون ودونا باوندي	صبري محمد حسن
٥١٧- نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨- استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩- محاضرات في المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصاري
٥٢٠- الولع بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١- قاموس تراجم مصر الحديثة	آرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢- إسبانيا في تاريخها	أميركو كاسترو	علي إبراهيم منوفي
٥٢٣- الفن الطليطلي الإسلامي والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	علي إبراهيم منوفي
٥٢٤- الملك لير	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوي
٥٢٥- موسم صيد في بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون ديفز	نادية رفعت
٥٢٦- علم السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	محيي الدين مزيد
٥٢٧- كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيري
٥٢٨- تروتسكي والماركسية	طارق علي وفِلْ إيفانز	جمال الجزيري
٥٢٩- بدائع العلامة إقبال في شعره الأردي	محمد إقبال	حازم محفوظ وحسين نجيب المصري
٥٣٠- مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر
٥٣١- ما الذي حَدَثَ في «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	جاك دريدا	صفاء فتحي
٥٣٢- المغامرُ والمستشرق	هنري لورنس	بشير السباعي
٥٣٣- تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد الشرقاوي
٥٣٤- الإسلاميون الجزائريون	سيڤرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٣٥- مخزن الأسرار	نظامي الكنجوي	عبدالعزيز بقوش
٥٣٦- الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون	شوقي جلال
٥٣٧- الحب والحرية	نخبة	عبدالغفار مكاوي
٥٣٨- النفس والآخر في قصص يوسف الشاروني	كيت دانيلر	محمد الحديدي
٥٣٩- خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحي
٥٤٠- توجهات بريطانية - شرقية	السير رونالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١- هي تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢- قصص مختارة من الأدب اليوناني الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣- السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤- ميلاني كلاين	نخبة	حمدى الجابرى

٥٤٥- يا له من سباق محموم | فرانسيس كريك | عزت عامر
٥٤٦- ريموس | ت. ب. وايزمان | توفيق على منصور
٥٤٧- بارت | فيليب ثودى وآن كورس | جمال الجزيرى
٥٤٨- علم الاجتماع | ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون | حمدى الجابرى
٥٤٩- علم العلامات | بول كوبلى وليتاجانز | جمال الجزيرى
٥٥٠- شكسبير | نيك جروم وبيرد | حمدى الجابرى
٥٥١- الموسيقى والعولمة | سايمون ماندى | سمحة الخولى
٥٥٢- قصص مثالية | ميجيل دى ثربانتس | على عبد الروف البمبى
٥٥٣- مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر | دانيال لوفرس | رجاء ياقوت
٥٥٤- مصر فى عهد محمد على | عفاف لطفى السيد مارسوه | عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥- الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين | أناتولى أوتكين | أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالى
٥٥٦- جان بودريار | كريس هوروكس وزوران جيفتك | حمدى الجابرى
٥٥٧- الماركيز دى ساد | ستوارت هود وجراهام كرولى | إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨- الدراسات الثقافية | زيودين ساردارويورين فان لون | إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩- الماس الزائف | تشا تشاجى | عبدالحى أحمد سالم
٥٦٠- صلصلة الجرس | نخبة | جلال السعيد الحفناوى
٥٦١- جناح جبريل | محمد إقبال | جلال السعيد الحفناوى
٥٦٢- بلايين وبلايين | كارل ساجان | عزت عامر
٥٦٣- ورود الخريف | خاثينتو بينابينتى | صبرى محمدى التهامى
٥٦٤- عُش الغريب | خاثينتو بينابينتى | صبرى محمدى التهامى
٥٦٥- الشرق الأوسط المعاصر | ديبورا . ج. جيرنر | أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦- تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى | موريس بيشوب | على السيد على
٥٦٧- الوطن المغتصب | مايكل رايس | إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨- الأصولى فى الرواية | عبد السلام حيدر | عبد السلام حيدر
٥٦٩- موقع الثقافة | هومى. ك. بابا | ثائر ديب
٥٧٠- دول الخليج الفارسى | سير روبرت هاى | يوسف الشارونى
٥٧١- تاريخ النقد الإسبانى المعاصر | إيميليا دى ثوليتا | السيد عبد الظاهر
٥٧٢- الطب فى زمن الفراعنة | برونو أليوا | كمال السيد
٥٧٣- فرويد | ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى | جمال الجزيرى
٥٧٤- مصر القديمة فى عيون الإيرانيين | حسن بيرنيا | علاء الدين عبد العزيز السباعى
٥٧٥- الاقتصاد السياسى للعولمة | نجير وودز | أحمد محمود
٥٧٦- فكر ثربانتس | أمريكو كاسترو | ناهد العشرى محمد
٥٧٧- مغامرات بينوكيو | كارلو كولودى | محمد قدرى عمارة
٥٧٨- الجماليات عند كيتس وهنت | أيومى ميزوكوشى | محمد إبراهيم وعصام عبد الروف
٥٧٩- تشومسكى | جون ماهر وجودى جروفز | محيى الدين مزيد
٥٨٠- دائرة المعارف الدولية (جـ١) | جون فيزر وبول سيترجز | محمد فتحى عبدالهادى
٥٨١- الحمقى يموتون | ماريو بوزو | سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢- مرايا الذات | هوشنك كلشيرى | سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣- الجيران | أحمد محمود | سليم عبد الأمير حمدان

الرقم	العنوان	المؤلف	المترجم
٥٨٤-	سفر	محمود دولت آبادي	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥-	الأمير احتجاب	هوشنك كلشيري	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦-	السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروى أرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧-	تاريخ تطور الفكر الصيني	نخبة	عبدالعزيز حمدي
٥٨٨-	أمنحوتب الثالث	آنييس كابرول	ماهر جويجاتي
٥٨٩-	تمبكت العجيبة	فيلكس ديبواه	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠-	أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدي عبدالله
٥٩١-	الشاعر والمفكر	هوراتيوس	علي عبدالتواب علي وصلاح رمضان السيد
٥٩٢-	الثورة المصرية	محمد صبري السوربوني	مجدي عبدالحافظ وعلي كورخان
٥٩٣-	قصائد ساحرة	بول فاليري	بكر الحلو
٥٩٤-	القلب السمين	سوزانا تامارو	أماني فوزي
٥٩٥-	الحكم والسياسة في أفريقيا (جـ٢)	إكوابو بانولي	نخبة
٥٩٦-	الصحة العقلية في العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧-	مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨-	مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومي علي قنديل
٥٩٩-	فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود سلامة علاوي
٦٠٠-	الإسلام في التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١-	النسوية والمواطنة	ريان فوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلي
٦٠٢-	ليوتار:نحو فلسفة ما بعد حداثية	جيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣-	النقد الثقافي	آرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسي
٦٠٤-	الكوارث الطبيعية (جـ١)	باتريك ل. آبوت	توفيق علي منصور
٦٠٥-	مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكي الصغير	مصطفى إبراهيم فهمي
٦٠٦-	قصة البردي اليوناني في مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدني
٦٠٧-	قلب الجزيرة العربية (جـ١)	هاري سينت فيلبي	صبري محمد حسن
٦٠٨-	قلب الجزيرة العربية (جـ٢)	هاري سينت فيلبي	صبري محمد حسن
٦٠٩-	الانتخاب الثقافي	أجنر فوج	شوقي جلال
٦١٠-	العمارة المدجنة	رفائيل لوبث جوثمان	علي إبراهيم منوفي
٦١١-	النقد والأيديولوجية	تيري إيجلتون	فخري صالح
٦١٢-	رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسيني	محمد محمد يونس
٦١٣-	السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤-	بيت الأقصر الكبير	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥-	عرض الأحداث التي وقعت في بغداد	أليس بسيريني	محمد رفعت عواد
٦١٦-	أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧-	الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨-	نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	جلال البنا
٦١٩-	مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولي	عايدة الباجوري
٦٢٠-	السلام الصليبي	توماش ماستناك	بشير السباعي
٦٢١-	النوبة المعبر الحضاري	وليم. ي. آدمز	فؤاد عكود
٦٢٢-	أشعار من عالم اسمه الصين	آي تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازي

٦٢٣- نوادر جحا الإيراني   سعيد قانعي   يوسف عبدالفتاح
٦٢٤- أزمة العالم الحديث   رينيه جينو   عمر الفاروق
٦٢٥- الجرح السري   جان جينيه   محمد برادة
٦٢٦- مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)   نخبة   توفيق علي منصور
٦٢٧- حكايات إيرانية   نخبة   عبدالوهاب علوب
٦٢٨- أصل الأنواع   تشارلس داروين   مجدى محمود المليجى
٦٢٩- قرن آخر من الهيمنة الأمريكية   نيقولاس جويات   عزة الخميسى
٦٣٠- سيرتى الذاتية   أحمد بللو   صبرى محمد حسن
٦٣١- مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر   نخبة   بإشراف: حسن طلب
٦٣٢- المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا   دولورس برامون   رانيا محمد
٦٣٣- الحب وفنونه   نخبة   حمادة إبراهيم
٦٣٤- مكتبة الإسكندرية   روى ماكليود وإسماعيل سراج الدين   مصطفى البهنساوى
٦٣٥- التثبيت والتكيف في مصر   جودة عبد الخالق   سمير كريم
٦٣٦- حج يولندة   جناب شهاب الدين   سامية محمد جلال
٦٣٧- مصر الخديوية   ف. روبرت هنتر   بدر الرفاعى
٦٣٨- الديمقراطية والشعر   روبرت بن ورين   فؤاد عبد المطلب
٦٣٩- فندق الأرق   تشارلز سيميك   أحمد شافعى
٦٤٠- ألكسياد   الأميرة أنّاكومنينا   حسن حبشى
٦٤١- برتراندرسل (مختارات)   برتراند رسل   محمد قدرى عمارة
٦٤٢- داروين والتطور   جوناثان ميلر وبورين فان لون   ممدوح عبد المنعم
٦٤٣- سفرنامه حجاز   عبد الماجد الدريابادى   سمير عبدالحميد إبراهيم
٦٤٤- العلوم عند المسلمين   هوارد د.تيرنر   فتح الله الشيخ
٦٤٥- السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية   تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف   عبد الوهاب علوب
٦٤٦- قصة الثورة الإيرانية   سپهر ذبيح   عبد الوهاب علوب
٦٤٧- رسائل من مصر   جون نينيه   فتحى العشرى
٦٤٨- بورخيس   بياتريث سارلو   خليل كلفت
٦٤٩- الخوف وقصص خرافية أخرى   نخبة   سحر يوسف
٦٥٠- الدولة والسلطة والسياسة في الشرق الأوسط   روجر أوين   عبد الوهاب علوب
٦٥١- ديليسبس الذى لا نعرفه   وثائق قديمة   أمل الصبان
٦٥٢- آلهة مصر القديمة   كلود ترونكر   حسن نصر الدين
٦٥٣- مدرسة الطغاة   إيريش كستنر   سمير جريس
٦٥٤- أساطير شعبية من أوزبكستان (جـ١)   نصوص قديمة   عبد الرحمن الخميسى
٦٥٥- أساطير وآلهة   إيزابيل فرانكو   حليم طوسون ومحمود ماهر طه
٦٥٦- خبز الشعب والأرض الحمراء   ألفونسو ساسترى   ممدوح البستاوى
٦٥٧- محاكم التفتيش والموريسكيون   مرثيديس غارثيا- أرينال   خالد عباس
٦٥٨- حوارات مع خوان رامون خيمينيث   خوان رامون خيمينيث   صبرى التهامى
٦٥٩- قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية   نخبة   عبداللطيف عبدالحليم
٦٦٠- نافذة على أحدث العلوم   ريتشارد فايفيلد   هاشم أحمد محمد
٦٦١- روائع أندلسية إسلامية   نخبة   صبرى التهامى

٦٦٢-	رحلة إلى الجذور	داسو سالديبار	صبرى التهامى
٦٦٣-	امرأة عابثة	ليوسيل كليفتون	أحمد شافعى
٦٦٤-	الرجل على الشاشة	ستيفن كوهان - إنا راى هارك	عصام زكريا
٦٦٥-	عوالم أخرى	بول دافيز	هاشم أحمد محمد
٦٦٦-	تطور الصورة الشعرية عند شكسبير	وولفجانج اتش كليمن	مدحت الجيار
٦٦٧-	الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربى	ألفن جولدنر	على ليلة
٦٦٨-	ثقافات العولمة	فريدريك جيمسون - ماساو ميوشى	ليلى الجبالى
٦٦٩-	ثلاث مسرحيات	وول شوينكا	نسيم مجلى
٦٧٠-	أشعار جوستاف أدولفو	جوستاف أدولفو	ماهر البطوطى
٦٧١-	قل لى كم مضى على رحيل القطار؟	جيمس بولدوين	على عبدالأمير صالح
٦٧٢-	مختارات قصائد فرنسية للأطفال	نخبة	إبتهال سالم
٦٧٣-	ضرب الكليم	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوى
٦٧٤-	ديوان الإمام الخمينى	آية الله العظمى الخمينى	محمد علاء الدين منصور
٦٧٥-	أثينا السوداء (جـ٢، مج١)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٦-	أثينا السوداء (جـ٢، مج٢)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٧-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج١)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٨-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢ ، مج٢)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٩-	مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	ويليام شكسبير	توفيق على منصور
٦٨٠-	سنوات الطفولة	وول سوينكا	سمير عبد ربه
٦٨١-	هل يوجد نص فى هذا الفصل؟	ستانلى فش	أحمد الشيمى
٦٨٢-	نجوم حظر التجول الجديد	بن أوكرى	صبرى محمد حسن
٦٨٣-	سكين واحد لكل رجل	تى. م. ألوكو	صبرى محمد حسن
٦٨٤-	الأعمال القصصية (جـ١)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٥-	الأعمال القصصية (جـ٢)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٦-	امرأة محاربة	ماكسين هونج كنجستون	سحر توفيق
٦٨٧-	محبوبة	فتانة حاج سيد جوادى	ماجدة العنانى
٦٨٨-	الانفجارات الثلاثة الكبرى	فيليب م. دوبر وريتشارد أ. موار	فتح الله الشيخ وأحمد السماحى
٦٨٩-	الملف	تادووش روجيفيتش	هناء عبد الفتاح
٦٩٠-	محاكم التفتيش فى فرنسا	جوزيف ر. ستراير	رمسيس عوض
٦٩١-	ألبرت أينشتين: حياته وغرامياته	دنيس براين	رمسيس عوض
٦٩٢-	الوجودية	ريتشارد أبيجانسى وأوسكار زاريت	حمدى الجابرى
٦٩٣-	القتل الجماعى: المحرقة	حاييم برشيت وآخران	جمال الجزيرى
٦٩٤-	دريدا	جيف كولينز وبيل مايبلين	حمدى الجابرى
٦٩٥-	رسل	ديف روبنسون وجودى جروف	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٦-	روسو	ديف روبنسون وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٧-	أرسطو	روبرت ودفين وجودى جروفس	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٨-	عصر التنوير	ليود سبنسر وأندرزيجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٩-	التحليل النفسى	إيفان وارد وأوسكار زاراتى	جمال الجزيرى
٧٠٠-	حقيقة كاتب	ماريو فرجاش	بسمة عبدالرحمن

٧٠١-	الذاكرة والحداثة	وليم رود فيفيان	منى البرنس
٧٠٢-	الأمثال الفارسية	أحمد وكيليان	محمود علاوى
٧٠٣-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢)	إدوارد جرانفيل براون	أمين الشواربى
٧٠٤-	فيه ما فيه	مولانا جلال الدين الرومى	محمد علاء الدين منصور وآخران
٧٠٥-	فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام	الإمام الغزالى	عبدالحميد مدكور
٧٠٦-	الشفرة الوراثية وكتاب التحولات	جونسون ف. يان	عزت عامر
٧٠٧-	فالتر بنيامين	نخبة	وفاء عبدالقادر
٧٠٨-	فراعنة من؟	دونالد مالكولم ريد	رءوف عباس
٧٠٩-	معنى الحياة	ألفريد أدلر	عادل نجيب بشرى
٧١٠-	الأطفال: التكنولوجيا والثقافة	يان هاتشباى وجوموران - إليس	دعاء محمد الخطيب
٧١١-	درة التاج	ميرزا محمد هادى رسوا	هناء عبد الفتاح
٧١٢-	الإلياذة (جـ١)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٣-	الإلياذة (جـ٢)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٤-	حديث القلوب	لامنيه	حنا صاوه
٧١٥-	جامعة كل المعارف (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٦-	جامعة كل المعارف (جـ٢)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٧-	جامعة كل المعارف (جـ٣)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٨-	جامعة كل المعارف (جـ٤)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٩-	جامعة كل المعارف (جـ٥)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧٢٠-	جامعة كل المعارف (جـ٦)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧٢١-	فلسفة المتكلمين فى الإسلام (مج١)	هارى أ. ولفسون	مصطفى لبيب عبد الغنى
٧٢٢-	الصفيحة وقصص أخرى	بشار كمال	الصفصافى أحمد القطورى
٧٢٣-	تحديات ما بعد الصهيونية	إفرايم نيمنى	أحمد ثابت
٧٢٤-	اليسار الفرويدى	بول روبنسون	عبده الريس
٧٢٥-	الاضطراب النفسى	جون فيتكس	مى مقلد
٧٢٦-	الموريسكيون فى الغرب	غييرمو غوتاليبس بوستو	مروة محمد إبراهيم
٧٢٧-	حلم البحر	باچين	وحيد السعيد
٧٢٨-	العولمة: تدمير العمالة والنمو	موريس أليه	أميرة جمعة
٧٢٩-	الثورة الإسلامية فى إيران	صادق زيباكلام	هويدا عزت
٧٣٠-	حكايات من السهول الأفريقية	أن جاتى	عزت عامر
٧٣١-	النوع: الذكر والأنثى بين التمييز والاختلاف	نخبة	محمد قدرى عمارة
٧٣٢-	قصص بسيطة	إنجو شولتسه	سمير جريس
٧٣٣-	مأساة عطيل	وليم شيكسبير	محمد مصطفى بدوى
٧٣٤-	بونابرت فى الشرق الإسلامى	أحمد يوسف	أمل الصبان
٧٣٥-	فن السيرة فى العربية	مايكل كوبرسون	محمود محمد مكى
٧٣٦-	التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (جـ١)	هوارد زن	شعبان مكاوى
٧٣٧-	الكوارث الطبيعية (جـ٢)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٧٣٨-	دمشق من عصر ما قبل التاريخ إلى الدولة المملوكية (جـ١)	جيرار دى جورج	محمد عواد
٧٣٩-	دمشق من الإمبراطورية العثمانية حتى الألف الثالث (جـ٢)	جيرار دى جورج	محمد عواد

٧٤٠-	خطابات القوة	بارى هندس	مرفت ياقوت
٧٤١-	الإسلام وأزمة العصر	برنارد لويس	أحمد هيكل
٧٤٢-	أرض حارة	خوسيه لاكوادرا	رزق بهنسى
٧٤٣-	الثقافة منظور داروينى	روبرت أونجر	شوقى جلال
٧٤٤-	ديوان الأسرار والرموز	محمد إقبال	سمير عبد الحميد
٧٤٥-	المآثر السلطانية	بيك الدنبلى	محمد أبو زيد
٧٤٦-	تاريخ التحليل الاقتصادى (مج١)	جوزيف . أ. شومبيتر	حسن النعيمى
٧٤٧-	المجاز فى لغة السينما	تريفور وايتوك	إيمان عبد العزيز
٧٤٨-	تدمير النظام العالمى	فرانسيس بويل	سمير كريم
٧٤٩-	أيكولوجيا لغات العالم	ل.ج. كالفيه	باتسى جمال الدين
٧٥٠-	الإلياذة	هوميروس	أحمد عثمان
٧٥١-	الإسراء والمعراج فى تراث الشعر الفارسى	نخبة	علاء السباعى
٧٥٢-	ألمانيا بين عقدتى الذنب والخوف	جمال قارصلى	نمر عاروورى
٧٥٣-	التنمية والقيم	إسماعيل سراج الدين وآخرون	محسن يوسف
٧٥٤-	الشرق والغرب	أنّا مارى شيمل	عبدالسلام حيدر
٧٥٥-	تاريخ الشعر الإسبانى خلال القرن العشرين	أندروب دبيكى	على إبراهيم منوفى
٧٥٦-	ذات العيون الساحرة	إنريكى خارديل بونثيلا	خالد محمد عباس
٧٥٧-	تجارة مكة	باتريشيا كرون	آمال الروبى
٧٥٨-	الإحساس بالعولمة	بروس روبنز	عاطف عبدالحميد
٧٥٩-	النثر الأردى	مولوى سيد محمد	جلال السعيد الحفناوى
٧٦٠-	الدين والتصور الشعبى للكون	السيد الأسود	السيد الأسود
٧٦١-	جيوب مثقلة بالحجارة	فيرجينيا وولف	فاطمة ناعوت
٧٦٢-	المسلم عدواً و صديقًا	ماريا سوليداد	عبدالعال صالح
٧٦٣-	الحياة فى مصر	أنريكو بيا	نجوى عمر
٧٦٤-	ديوان غالب الدهلوى (شعر غزل)	غالب الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٥-	ديوان خواجة الدهلوى (شعر تصوف)	خواجة الدهلوى	حازم محفوظ
٧٦٦-	الشرق المتخيل	تيرى هنتش	غازى برو وخليل أحمد خليل
٧٦٧-	الغرب المتخيل	نسيب سمير الحسينى	غازى برو
٧٦٨-	حوار الثقافات	محمود فهمى حجازى	محمود فهمى حجازى
٧٦٩-	أدباء أحياء	فريدريك هتمان	رندا النشار وضياء زاهر
٧٧٠-	السيدة بيرفيكتا	بينيتو بيريث جالدوس	صبرى التهامى
٧٧١-	السيد سيجوندو سومبرا	ريكاردو جويرالديس	صبرى التهامى
٧٧٢-	برخت ما بعد الحداثة	إليزابيث رايت	محسن مصيلحى
٧٧٣-	دائرة المعارف الدولية ج٢	جون فيذر وبول ستيرجز	محمد فتحى عبدالهادى
٧٧٤-	الديموقراطية الأمريكية.. التاريخ والمرتكزات	نخبة	حسن عبد ربه المصرى
٧٧٥-	مرآة العروس	نذير أحمد الدهلوى	جلال الحفناوى
٧٧٦-	منظومة مصيبت نامه (مج١)	فريد الدين العطار	محمد محمد يونس
٧٧٧-	الانفجار الأعظم	جيمس إ. ليدسى	عزت عامر
٧٧٨-	صفوة المديح	مولانا محمد أحمد، ورضا القادرى	حازم محفوظ
٧٧٩-	مختارات من الأدب اليابانى المعاصر	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم، وسارة تاكاهاشى

٧٨٠-	من أدب الرسائل الهندية حجاز ١٩٣٠	غلام رسول مهر	سمير عبد الحميد إبراهيم
٧٨١-	الطريق إلى بكين	هدى بدران	نبيلة بدران
٧٨٢-	المسرح المسكون	مارفن كارلسون	جلال عبد المقصود
٧٨٣-	العولمة والرعاية الإنسانية	فيك جورج وبول ويلدنج	طلعت السروجي
٧٨٤-	الإساءة للطفل	ديفيد أ. وولف	جمعة سيد يوسف
٧٨٥-	تأملات عن تطور ذكاء الإنسان	كارل سجان	سمير حنا صادق
٧٨٦-	المذنبة	مارجريت أتوود	سحر توفيق
٧٨٧-	العودة من فلسطين	جوزيه بوفيه	إيناس صادق
٧٨٨-	سر الأهرامات	ميروسلاف فرنر	خالد أبو اليزيد البلتاجي
٧٨٩-	الانتظار	هاجين	منى الدروبي
٧٩٠-	الفرانكفونية العربية	مونيك بونتو	جيهان العيسوي
٧٩١-	العطور ومعامل العطور في مصر القديمة	محمد الشيمي	ماهر جويجاتي
٧٩٢-	دراسات حول القصص القصيرة	منى ميخائيل	منى إبراهيم
٧٩٣-	ثلاث رؤى للمستقبل	جون جريفيس	رءوف وصفي
٧٩٤-	التاريخ الشعبي للولايات المتحدة (جـ٢)	هوارد زن	شعبان مكاوي
٧٩٥-	مختارات من الشعر الإسباني (جـ١)	نخبة	علي اليمني
٧٩٦-	آفاق جديدة في دراسة اللغة والذهن	تشومسكي	حمزة المزيني
٧٩٧-	الرؤية في ليلة معتمة (مختارات)	نخبة	طلعت شاهين
٧٩٨-	الإرشاد النفسي للأطفال	كاترين جيلدرد ودافيد جيلدرد	سميرة أبو الحسن
٧٩٩-	سلم السنوات	آن تيلر	عبد الحميد الجمال
٨٠٠-	قضايا في علم اللغة التطبيقي	ميشيل ماكارثي	عبد الجواد توفيق
٨٠١-	نحو مستقبل أفضل	نخبة	نخبة
٨٠٢-	مسلمو غرناطة في الآداب الأوروبية	ماريا سوليداد	شرين محمود الرفاعي
٨٠٣-	التغير والتنمية في القرن العشرين	توماس باترسون	عزة الخميسي
٨٠٤-	سوسيولوجيا الدين	دانييل هيرفيه ليجيه وجان بول ويلام	درويش الحلوجي
٨٠٥-	من لا عزاء لهم	كازو إيشيجورو ليش	طاهر البربري
٨٠٦-	الطبقة العليا المتوسطة	ماجدة بركة	محمود ماجد
٨٠٧-	يحي حقي : تشريح مفكر مصري	ميريام كوك	خيري دومة
٨٠٨-	الشرق الأوسط والولايات المتحدة	ديفيد دابليو ليش	أحمد محمود
٨٠٩-	تاريخ الفلسفة السياسية (جـ١)	ليو شتراوس وجوزيف كروبسي	محمود سيد أحمد
٨١٠-	تاريخ الفلسفة السياسية (جـ٢)	ليو شتراوس وجوزيف كروبسي	محمود سيد أحمد
٨١١-	تاريخ التحليل الاقتصادي (مج٢)	جوزيف أ.شومبيتر	حسن النعيمي
٨١٢-	تأمل العالم: الصورة والأسلوب في الحياة الاجتماعية	ميشيل مافيزولي	فريد الزاهي
٨١٣-	لم أخرج من ليلى	آني إرنو	نورا أمين
٨١٤-	الحياة اليومية في مصر الرومانية	نافتال لويس	آمال الروبي
٨١٥-	فلسفة المتكلمين (مج٢)	هاري أ. ولفسون	مصطفى لبيب عبد الغني
٨١٦-	العدو الأمريكي : أصول النزعة الفرنسية المعادية لأمريكا	فيليب روجيه	بدر الدين عرودكي
٨١٧-	مائدة أفلاطون : كلام في الحب	أفلاطون	محمد لطفي جمعة
٨١٨-	الحرفيون والتجار في القرن ١٨ (جـ١)	أندريه ريمون	ناصر أحمد إبراهيم و باتسي جمال الدين

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٧٠٢٥ / ٢٠٠٥

الرقم الدولى – 977-305-805-0